



طبع على نفقة
الشركة السودانية
للهاتف السيار (زين)

جامعة إفريقيا العالمية
مركز البحوث
والدراسات الإفريقية

السودان فى صحيفة الأهرام القاهرية

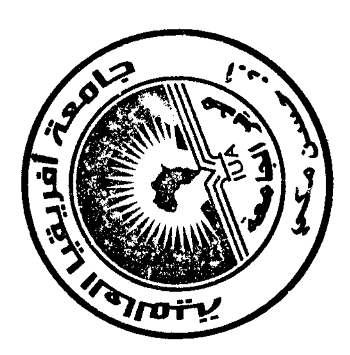
دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية
١٩٨٩ - ١٩٩٨م



تأليف الدكتور / المعتصم أحمد على الأمين

إصدارة رقم
٦٤

جامعة إفريقيا العالمية - مركز البحوث والدراسات الإفريقية



أثر الصحافة المصرية على العلاقات السودانية المصرية
دراسة حالة لصحيفة الإهرام القاهرية
يونيو ١٩٨٩م - أغسطس ٢٠٠٢م

د. المعتصم أحمد علي الأمين

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ } **سورة البقرة – الآية ٢٠٨**

شكر وتقدير

أتقدم بشكري لكل من قدم مساهمة في إنجاز هذا البحث ، وأخص بالشكر الدكتورين الطيب حاج عطية وحسن مكي محمد أحمد لتفضلهما بالإشراف على هذا البحث ، والأستاذ علي محمد شمو والدكتورة حسنات عوض ساتي ، وكذلك أتقدم بالشكر لجامعة إفريقيا العالمية ممثلة في إدارة التدريب .

ولايفوتني أن اشكر الأخوة بجمهورية مصر العربية وعلى رأسهم الأستاذ هاني طلبة والدكتور عبدالملك عودة، والدكتور إبراهيم نصر الدين ، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز الميكروفيلم .

كما أخص بالشكر الأخوة في مكتبات جامعة إفريقيا العالمية ، وجامعة الخرطوم ومركز الدراسات الاستراتيجية ، ومكتبة الأكاديمية العسكرية العليا.

وأخيراً أتقدم بالشكر للأخ صالح محمد علي والأخت إيمان لمعاونتهم لي في طباعة هذا البحث ، والإخوة بمركز البحوث والدراسات الإفريقية .

الفهـــــرس

الإطار النظري

يعالج هذا البحث العلاقات السودانية المصرية من خلال رؤية الصحافة المصرية ممثلة في صحيفة الإهرام في الفترة من يونيو ٨٩ وحتي أغسطس ٢٠٠٢م.

حيث تميزت الحقبة التي سبقت يونيو ١٩٨٩م وهي حقبة النظام المايوي وبدرجة ما الديمقراطية الثالثة بالإستقرار والتعاون المشترك في كافة المجالات السياسية والإقتصادية، ويرجع إزدهار هذه العلاقة أبان العهد المايوي إلى أن كلا النظامين منحدر من انقلاب عسكري برر شرعيته من خلال القول بأنه يسعي إلى الإصلاح السياسي ورفع المستوي الإقتصادي بعد أن تدني كثيرا في العهد الذي سبقه، ومعالجة السلبيات الماضية، كما أن كلا النظامين جاءا بتوجهات اشتراكية في بداية الأمر إلا أنهما سرعان ماتحولا عنها في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١) إلى توجهات راسمالية مع رغبة قوية بالإنخراط في المعسكر الغربي، كما أن كلا النظامين حاول في فترة من الفترات التقرب إلى الحركات الإسلامية كي تكون حائط صد متقدم ضد نفوذ الإشتراكيين، إلا أنهما فوجئا بازدياد نفوذ الحركات الإسلامية إلى الحد الذي تضاءلت معه خطورة الإشتراكيين السابقة، مما جعلهما يعملان على التخلص من هذا التيار، وكان من نتيجة ذلك صداما عنيفا مع السلطة في الحالة المصرية، أما في الحالة السودانية فقد حد سقوط النظام المايوي من الصدام المتوقع.

وشهد كذلك كلا البلدين ازمة اقتصادية خانقة بعد ارتفاع اسعار البترول إثر حرب٧٣، وتعطل مشاريع التنمية، كما أنهما عانيا من هجرة الكوادر المدربة إلى دول الخليج، بعد أن تدني مستوي المعيشة في بلديهما بدرجات متفاوتة، مما جعل سياساتهما الإقتصادية تواجه ذات العقبات والمشكلات، ونتيجة لتلك الصعوبات تولدت إتفاقية التكامل الإقتصادي بين البلدين والتي اهتمت كثيرا بالجانب الإقتصادي والزراعي وحركة إنتقال الأفراد والبضائع بين البلدين.

والذي قوي العلاقات أكثر في تلك الفترة أيضاً عدم اتخاذ الحكومة السودانية موقفا مؤيدا لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد ١٩٧٩م أثر زيارة الرئيس السادات الشهيرة إلى القدس، والذي نتج عنها طرد جمهورية مصر العربية من جامعة الدول العربية، ليصبح السودان وسلطنة عمان الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين استمرتا في إقامة علاقات مشتركة مع مصر.

بيد أن هذه العلاقات شهدت بعض التوتر إثر اعلان الرئيس النميري التشريعات الإسلامية في ١٩٨٣م إلا أن ذلك لم يحول دون التنسيق المشترك بين البلدين لحين سقوط النظام المايوي في إبريل ١٩٨٥م.

أما في الفترة الإنتقالية (١٩٨٥– ١٩٨٦م) فقد تميزت العلاقات بالسكون والهدوء النسبي وذلك لأنها فترة مؤقتة لايبني عليها إستراتيجيات طويلة الأمد. بيد أنها شهدت بعض الأحداث المؤثرة تمثلت في امتناع الحكومة المصرية عن تسليم الرئيس نميري للسلطات السودانية الجديدة لمحاكمته، بيد أن الاستعداد للمعركة الإنتخابية القادمة، وفتح الملفات العالقة وظهور الاختلافات العميقة بين الأحزاب السودانية في تلك الفترة حال دون أن يكون طلب تسليم الرئيس نميري ذا أولوية قصوى.

أما في بداية عهد الديمقراطية الثالثة فقد شهدت العلاقات المشتركة بين البلدين تغييرا ملحوظا عن سابقتها وربما يعود ذلك الأمر إلى أن المرجعية والشرعية التي تقوم عليها السلطة في كلا البلدين اختلفت اختلافات بينة، فحين استمدت السلطة السودانية شرعيتها من الجماهير مباشرة عن طريق صناديق الإنتخابات ظلت الشرعية المصرية تستمد وجودها من ثورة ١٩٥٢م، والتي بقتضاها تعاقب أربعة عسكريين على سدة الحكم، دون أن يكون للجماهير رأي مباشر في هذه الإختيارات.

وأمر مثل هذا كفيل بأن يحد من التنسيق والتفاهم المشترك بين البلدين ذلك لأن إتخاذ القرارات يكون شديد التعقيد في النظام الديمقراطي حيث يعرض أولا على مجلس الوزراء الذي يتكون من وزراء يمثلون أحزاب مختلفة مؤتلفين في حكومة واحدة، ثم يعرض على الجمعية التأسيسية (البرلمان) وهي بدورها تضم عدة أحزاب لها تمثيل في داخل الحكومة أو معارضة لها، أما النظام المصري الذي يتسم بالشمولية فاتخاذ القرارات الهامة غالباً ما تقوم به رئاسة الدولة مباشرة، ويتم تنفيذه فورا، دون معارضة تذكر. .

والشيء الآخر الذي يحد من التفاهم المشترك هو اضطرار الحكومة المصرية إلى إقامة علاقات متعددة مع مختلف الطوائف والأحزاب السياسية في السودان حتي تضمن عدم التعرض لمصالحها، وأمر مثل هذا متعذر ذلك لوجود بون واسع بين الأحزاب المختلفة حيث تصعب ترضيتهم جميعا.

كما أن وجود ديمقراطية حقيقية في السودان يثير حفيظة كثير من الأنظمة المجاورة التي تتطلع شعوبها إلى مزيد من المشاركة والشفافية فيما يختص بالسلطة وإدارة الدولة.

ويبدأ الإطار الزمني لهذا البحث من بداية العشر سنوات الأولى من ثورة الإنقاذ الوطني والتي شهدت اختلافات حادة مع النظام المصري لم تشهدها من قبل، حيث كانت أكثر هذه الاختلافات تتركز في انحياز النظام الإنقاذي إلى تطبيق تجربة إسلامية في إدارة الدولة على عكس السلطة في مصر التي تتجه اتجاها علمانيا في إدارة شئونها وسياستها.

وهذا الاختلاف العميق بين النظامين، إنعكس على العلاقات بين البلدين وعلى تنسيق السياسات الخارجية، ثم مالبث أن جاءت حرب الخليج الثانية التي اختلفت فيها رؤية النظامين مما عمق الأزمة.

كما أن انعقاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في الخرطوم واتهام القاهرة الحكومة السودانية والدكتور حسن عبدالله الترابي بالدعوة إلى الأممية الإسلامية، زاد من حدة الأزمة، ثم جاءت محاولة إغتيال حسني مبارك واتهام السودان بالضلوع فيها لتدخل العلاقات أسوأ مراحلها.

بيد أن هنالك بعض الملاحظات، صبت في إتجاه عدم وصول العلاقات إلى حد القطيعة النهائية منها حرص السودان ومصر على إبقاء خيط رفيع من الإتصالات لضرورة وجود علاقة ما ذلك لأهمية المصالح المشتركة بين الدولتين، ورفض مصر حظر السلاح على السودان أبان حادثة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أدريس أبابا سنة ١٩٩٥م، ورفضها أيضاً لتقسيم السودان إلى دولتين.

ثم استمرت العلاقة بعد ذلك في التحسن البطيء والتعثر أحيانا حتي أعلان رئيس الجمهورية السودانية في ٤ مايو ٢٠٠٠ إتهام الدكتور حسن عبدالله الترابي بالهيمنة على كافة

الأمور دون أن يتسني لأحد مشاركته في إتخاذ القرار مما ترتب عليه عزل الدكتور حسن عبدالله الترابي من جميع مناصبه وابعاده عن السلطة، لتؤيد مصر هذا التغيير لأنها طالما إتهمت الدكتور حسن عبدالله الترابي بوقوفه خلف تردي العلاقات بين البلدين، ومن ثم متابعة تطور العلاقات المشتركة حتي التوقيع على بروتكول مشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م ورد الفعل المصري تجاه هذا الحدث، الذي نص على حق تقرير المصير مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢- أهداف البحث :

١- يهدف هذا البحث إلى التعرف على وجه نظر الحكومة المصرية تجاه القضايا المشتركة مع السودان من خلال رؤية صحيفة الإهرام القاهرية لها.

٢- دراسة أهم الموضوعات التي تتعلق بالبلدين والتي تكون أكثر تناولا في أجهزة الاعلام المصرية متمثلا في صحيفة الأهرام القاهرية من خلال طرحها الاعلامي ورؤيتها لحل الإشكالات المعلقة بين البلدين.

٣- معرفة مدي الأختلاف والتوافق بين رؤية الحكومة المصرية وصحيفة الإهرام القاهرية فيما يختص بالشأن السوداني.

٤- دراسة الإسهامات المختلفة لصحيفة الأهرام القاهرية وقدرتها على التخفيف أو زيادة حدة التوتر من خلال معالجتها للأزمات المختلفة التي واجهت البلدين.

٥- معرفة مدي مقدرة صحيفة الإهرام على الوصول لوجهة النظر السودانية ومحاولة عكسها للمسئولين المصريين فيما يختص بالقضايا التي اثيرت بين البلدين.

معرفة رؤية صحيفة الإهرام القاهرية للعلاقات المثالية التي يجب أن تسود من وجهة نظرها بين السودان ومصر من خلال طرح كتابها.

أهمية البحث :

١-تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله حيث أن العلاقات السودانية المصرية تتصف بالأهمية في مختلف مجالات التعاون وعلى رأسها التعاون الإقتصادي بمختلف فروعه الزراعية والتجارية والصناعية، كما أن العلاقات بين البلدين بالغة التأثير والحساسية من الناحية السياسية، حيث تتركز العقبة الوحيدة في إيجاد تفاهم أفضل على المستوي السياسي، وقد دلت تجربة العقود الماضية على أهمية العلاقات بين البلدين والتي لا غني فيها لأي دولة عن الأخرى مهما كانت درجة الخلافات.

ومن خلال طرح صحيفة الإهرام المصرية نستطيع أن نستشف وجهة نظر السلطة المصرية ورؤيتها لمختلف القضايا العالقة بين البلدين، ومما لاشك فيه أن أمر مثل هذا يستطيع أن يخلق تفهما جيدا، ويوضح مكامن التعقيدات المختلفة بتسليط الضوء عليها.

٢-أهمية معرفية حيث يرصد هذا البحث عدة علاقات بين متغيرات أساسية مثل العلاقة بين الصحف وصناعة القرار في جمهورية مصر العربية والتاثيرات المتبادلة بين صناع القرار والمثقفين المصريين وايهما أكثر قدرة على التأثير في الآخر ،كما أنه يرصد متغيرات بين

اختلافات الرؤي المصرية للسودان والقضايا التي تريد للسودان أن يعالجها وفق مقتضياتها وبين رؤية أنظمة مختلفة مع رؤية الحكومة السودانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

٣-اهمية عملية حيث تساعد نتائج هذا البحث صناع القرار والأكاديميين ومراكز البحوث والمؤسسات الإستشارية والمهتمين بالتصور المثالي للعلاقات السودانية المصرية من خلال رؤية صحيفة الإهرام لها، والتي تعبر بصورة أو بأخري عن رؤية السلطة المصرية لهذه العلاقات، وبمقارنة هذه الرؤية مع الرؤية السودانية لأهم القضايا بين البلدين يمكن حصر نقاط الخلاف الأساسية ومن ثم الشروع في وضع الحلول لها.

منهج البحث :

يعتبر المنهج التحليلي المسحي الأقرب إلى هذه الدراسة بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، ذلك أن صحيفة الإهرام القاهرية تركز إهتمامها بالشأن السوداني في أوقات مختلفة ومتفرقة (بحسب تطور الأحداث) مما يلزم معه إجراء عملية مسح شامل لكل أعداد الصحيفة اليومية من بداية المدة المقررة لهذا البحث في ١٩٨٩م وحتي نهايتها في العام٢٠٠٢م.

كما أن هذه الدراسة إهتمت فقط بالشئون السودانية في صحيفة الإهرام القاهرية أو بالحالة السودانية وتناولها.

أسلوب تحليل المضمون :

وهو الأداة الرئيسية لهذا البحث، حيث تستخدم على وجه الخصوص في الدراسات الإعلامية لوصف وتحليل المحتوي الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها تلبية للإحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية للوصول إلى النتائج النهائية وعرضها.

مشكلة البحث :

١-يتعرض هذا البحث لحقبة زمنية تمتد لثلاث عشرة سنة في تطور العلاقات السودانية المصرية، نبه فيها العديدون لأهمية الرابطة المشتركة بين الشعبين وضرورتها الإقتصادية والاستراتيجية وللمخاطر المحدقة بها، بيد أن كل تلك التحذيرات باءت بالفشل نتيجة لاختلافات سياسية ايديولوجية، وسيحاول هذا البحث الإجابة على أسباب هذا الإخفاق من وجهة نظر الصحافة المصرية ممثلة في صحيفة الإهرام.

٢-شهدت العلاقات بين البلدين في الحقبة الأخيرة (ثورة الإنقاذ الوطني) تضخيم الاعتبار السياسي فوق كل الإعتبارات الأخرى وعلى رأسها العامل الإقتصادي، بالرغم من الحوجة الشديدة للتركيز على هذا المجال لأهميته، ما الذي دفع البلدين إلى ترتيب أولوياتهما بحيث يعلو الشأن السياسي على الشئون الأخرى.

٣-تلعب الصفوة المثقفة دورا متعاظما في بلورة الوجدان الوطني والرأي العام، من خلال طرحها وتناولها لمختلف القضايا التي تهم المجتمع، وعلى رأسها القضايا السياسية، حيث تعمل لمساعدة السياسيين على اتخاذ القرار المناسب وذلك من خلال توضيح الصورة الحقيقية بابعادها المختلفة، ويفترض فيها عدم الإنجراف للموقف السياسي الموجود عاطفيا، ذلك لأنها أكثر قدرة على التحليل السياسي والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى.

هل ساعدت الصفوة المثقفة التي تكتب في صحيفة الإهرام القاهرية على تجاوز الخلافات المشتركة بين البلدين أم لم تساعد على ذلك ؟

اسئلة البحث :

١- ماهي القضايا الأكثر تناولا فيما يختص بالشأن السوداني في صحيفة الإهرام القاهرية ؟

٢- كيف كانت تنظر صحيفة الإهرام لتزايد نفوذ الإسلاميين في السودان، وسيطرتهم على الأوضاع السياسية والإقتصادية ؟

٣- كيف كانت تنظر صحيفة الإهرام في السنوات الأولى لعهد الإنقاذ الوطني في السودان ؟

٤- ماهو شكل العلاقة المثالية التي تريدها أن تسود بين البلدين؟

٥- ماهو رأي كتاب صحيفة الإهرام للمشكلات التي تواجه الحكومة السودانية في العهد الأخير مثل حرب الجنوب وخلافات السودان مع جيرانه واختلافه مع النظام الدولي ؟

٦- ماهي الأفكار التي تؤمن عليها دائما صحيفة الإهرام عند تعرضها للشأن السياسي السوداني ؟

٧- ماهي الوصفة التي يضعها كتاب الإهرام لخروج السودان من أزماته المتعددة ؟

٨- هل استطاعت صحيفة الإهرام أن تطرح رايا مغايرا للحكومة المصرية فيما يختص بالسياسات التي يجب اتباعها تجاه النظام السوداني ؟

٩- هل ترى صحيفة الأهرام أن التطورات السياسية الداخلية للسودان يمكن أن يكون لها تأثير على الأوضاع في مصر ؟

١٠- إلى أي مدى ساهمت صحيفة الإهرام القاهرية في دفع أو تعقيد العلاقات المشتركة بين البلدين ؟

١١- ماهي تنبؤات صحيفة الإهرام القاهرية بمستقبل العلاقات بين البلدين؟

فروض البحث :

١- صحيفة الإهرام القاهرية لها تأثير على صناعة القرار المصري خصوصا فيما يتعلق بالسياسات الخارجية.

٢- هنالك إتجاهات عديدة داخل صحيفة الإهرام لها رؤي مختلفة فيما يختص بالشأن السياسي السوداني.

٣- بعض المقالات في صحيفة الإهرام القاهرية كانت تتسم بكثير من الموضوعية في طرحها عن الشأن السوداني وحاولت في كثير من الأحيان التأكيد على الإرتباط الأزلي بين البلدين.

٤- رؤية كتاب صحيفة الأهرام لحركة التمرد في جنوب السودان كانت على الدوام نظرة سلبية على مدار العشر سنوات الأولى لثورة الإنقاذ الوطني.

٥- إن صحيفة الإهرام تعاطفت مع السودان إبان الكوارث التي تعرض لها في سنواته الأخيرة مثل الفجوات الغذائية المختلفة التي مر بها وأثناء حروبه الحدودية مع إريتريا ويوغندا وبعد ضرب مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم.

٦- إن إتساع الكتابة عن الشأن السوداني في صحيفة الإهرام القاهرية كانت في كثير من الأحيان مرتبطة بتطورات الأحداث الداخلية في مصر خصوصا بعد حوادث العنف ضد السياح الأجانب أو حملات الحكومة المصرية ضد الناشطين الإسلاميين المصريين.

٧- صحيفة الإهرام القاهرية كانت ترى أن تأثيرات السياسات السودانية على مواطني مصر ضعيفة.

٨- إن اعتراف السودانيين بحق تقرير المصير لجنوب السودان كان له وقعا سلبيا في تناول صحيفة الإهرام.

٩- إن السودان لم يصبح العدو الأول للحكومة المصرية حتي إبان تدهور العلاقات ودخولها في أسوأ مراحلها من وجهة نظر صحيفة الإهرام القاهرية.

هيكل البحث :

يقع هذا البحث في سبعة فصول ومقدمة وخاتمة وهوامش تتكون من قائمة المراجع، يتناول الباب الأول تاريخ مصر السياسي منذ العام ١٨٠٠ وحتي العام ١٩٨٠م حيث ساهمت الأحداث السياسية التي مرت بها مصر طوال هذه الحقبة في تصريفها للاستراتيجيات والشئون السياسية.

وفي الباب الثاني يتناول البحث تاريخ العلاقات المشتركة بين مصر والسودان في الفترة من ١٨٢١م وهي الفترة التي غزا فيها محمد علي باشا السودان وحتي ١٩٨٩م، وقد انعكست الأحداث السياسية التي مر بها كلا البلدين من خلال تاريخهم المشترك على شكل العلاقة المستقبلية.

ويتناول الباب الثالث ايديولولوجيا القومية العربية والعلمانية، وهي الإيديلوجيا التي هيمنت بافكارها على نظام الحكم المصري خصوصا بعد ثورة ١٩٥٢م، وصارت بحكم انتمائها لهذه الإيديلوجيا مناهضة لأي ايديولوجيا أخرى.

الباب الرابع يتناول ايديلوجيا الدولة الإسلامية، والتي أخذ بها النظام السوداني بعد ٣٠ يوليو ١٩٨٩م (ثورة الإنقاذ الوطني).

ويتناول الباب الخامس والسادس والسابع رؤية صحيفة الإهرام للعلاقات المشتركة بين مصر والسودان طوال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٨٩م – أغسطس ٢٠٠٢م.

الباب الأول

مصر من الداخل ١٨٠٠م – ١٩٨١م

يشير المؤرخون (١) إلى أن تاريخ مصر الحديث يبدأ مع الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٧م والتي قادها نابليون بونابرت، بعد سنوات قليلة من تفجر الثورة الفرنسية، التي نادت بالحرية والإخاء والمساواة.

وربما يرجع تحديد ذلك التاريخ بالذات للنتائج التي ترتبت عليه فيما بعد، حيث كان الاحتلال الفرنسي أول إتصال مباشر بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية منذ إنتهاء الحروب الصليبية، التي كان آخرها حملة لويس السادس عشر التي انتهت بهزيمته واسره، إضف إلى ذلك أن الحملة الفرنسية استجلبت معها العديد من المخترعات الجديدة وعلى رأسها المطبعة والسلاح الحديث والمخترعات الكيميائية، مما كان له أبلغ الأثر في نفوس الشرقيين الذين كادت معرفتهم أن تتوقف بالآخر منذ الحروب الصليبية (٢) التي ربحوها في آخر المطاف، وبالتالي ظلت نظرتهم للغربيين نظرة دونية شأنها شأن المنتصرين.

أما على الجانب الثاني في أوروبا وبعد فشلهم بصورة نهائية في الإستيلاء (٣) على المقدسات المسيحية في فلسطين، بعد أكثر من ثمانية قرون من المواجهة، اتجهت انظارهم نحو الأطراف البعيدة من العالم الإسلامي نحو جزر الهند الغربية والصين واليابان، محملين بالدوافع الدينية، إلا أن العوامل التجارية والإقتصادية كان لها القدح المعلي، وربما تفوق دورها في أحيان كثيرة على ما عداها من اهداف.

هذه التحركات الواسعة مكنت الغربيين من الإستيلاء على مناطق شاسعة من العالم غير المكتشف وعلى رأسه الأمريكتين وإستراليا ومعظم جذر المحيط الهادي والهندي، وكان غني هذه المناطق بالثروات الطبيعية التي لم يسبق استغلالها حدثا كبيرا في سلم التطور الإنساني، وكلها بلا استثناء صبت في الوعاء الأوربي، مما مكن الأوروبيين من تطوير معظم أدواتهم للمزيد من الاستغلال لهذه الخيرات، وأول هذه الأدوات التي تم تطويرها السلاح الناري وتطوير الأسطول الحربي وزيادة حجم غاطسه وحمولته وتسليحه، وكان من نتيجة ذلك تراكم الثروات بصورة متزايدة في العواصم الأوروبية مثل لشبونة ومدريد وروما وباريس ولندن وغيرها.

هذه الثروات المتدفقة ساهمت في رفع مستوي المعيشة لطبقات المجتمع الأوروبي، وحسنت من نوعية التعليم والخدمات الصحية، مما هيأ البيئة لتقبل الأنشطة العقلية الفلسفية والدينية، ومن هنا ظهرت ثورات الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوثر وكالفن، من أجل التخلص من السيطرة الكهنوتية الكنسية التي حرمت الأنشطة الفكرية الخلاقة.

ثم ظهر المفكرون أمثال فولتير ونيتشة وجان جاك روسو وآدم سميث وكارل ماركس وهربرون سبنسر وسان سيمون وداروين وغيرهم من علماءومفكري عصر النهضة والعهد الذي تلاه.

هذه الأنشطة العقلية ما لبثت أن استصحبت معها أنشطة هندسية ميكانيكية، نقلت العالم الغربي نقلات كبري في سلم التطور الإنساني، ومن أبرزها اختراع المطبعة التي مكنت من طباعة الكتب بأسعار زهيدة، مما كان له الأثر في إنتشار المعرفة والتعليم في قطاعات واسعة من المجتمع.

كما تحسنت القدرات الهندسية للأساطيل الغربية، بعد اختراع المحرك البخاري، الذي استصحب معه القاطرات التي شقت طريقها في طول القارات وعرضها.

وعندما تم التلاقي الدامي بين الشرق والغرب مع حملة نابليون على مصر كانت الحضارة الغربية تحمل معها كل هذه المنجزات الكبيرة أو جزءا كبيراً منها دون أن يتسني للشرقيين معرفة أبسط صورةعنها، ومن هنا كانت الفجوة التعليمية بين الشرق والغرب.

لذلك لم يصعب على الغرب ممثلا في فرنسا الإستيلاء على مصر بكل سهولة بعد معركة الأهرامات التي لم تستمر سوي ساعات قليلة تم بعدها حسم الصراع لصالح الحضارة الغربية المحملة بالتكنولوجيا الجديدة.

وكان لهذه الحملة أيضاً فوائدها (٤) الجمة مثل إدخال المطبعة لأول مرة إلى الشرق واتباع المنهج العلمي التجريبي والطرق الغربية في إدارة الإقتصاد وإدخال الديمقراطية والبرلمان وغيرها.

بيد أنه كان شأنها شأن العديد من الغزوات والحروب لاتخلو من المآسي (٥)، بداية من الإستيلاء على الإسكندرية بالقوة، وقتل المئات من سكانها وإنتهاء بثورات القاهرة الأولى والثانية والقصف العنيف الذي أصاب أحياءها، وأسأل دماء أبنائها بالإضافة إلى تهديم المنازل والممتلكات.

كما أن البرلمان أو الديوان (٦) الذي أنشأته القوة الغازية لم يسلم من النقد، بالإضافة إلى توسع الحملة حيث شملت الشام وقد كانت جزءا من مصر يومئذ التي هي جزء من الإمبراطورية العثمانية، حيث جري في هذه الحملة قتل ما يقارب ثلاثة آلاف جندي (٧)، استسلموا في حامية يافا ثم قتلوا غدرا طعنا بالسوانكي.

لكل ذلك لم يتسن للإحتلال الفرنسي بمصر أن يستقر في أي وقت من أوقات مكثه في الثلاث سنوات التي سيطر فيها على مجريات الأمور، فمنذ قدومه إلى الإسكندرية تم تحطيم أسطوله الذي يعتمد عليه في الإتصال مع الوطن الأم، مما شكل إحباطا كبيرا له، ثم إن الجيوش التركية قاتلته في العديد من المعارك، وبالرغم من إنتصاراته عليها إلا أن عدم توافر المدد أثر على عددية الأفراد المؤهلين للقتال، إضف إلى ذلك أن الثورات الداخلية في القاهرة والدلتا والصعيد شتت جهوده واضعفته في آخر المطاف، خصوصا وأن الجيش البريطاني لعب دورا مهما في القضاء على الحملة لذلك كان لابد للفرنسيين من الخروج من مصر نهائيا بجيوشهم، إلا أن آثارهم السياسية والعسكرية والثقافية استمرت بعدهم تتفاعل مع المكونات الداخلية لوقت طويل.

بعد رحيل الفرنسيين عادت مصر للحكم المملوكي الذي ضعف كثيرا عما كان عليه في السابق، وهذه الحقيقة لم تعد تخفي حتي على قطاعات المصريين الشعبية، وذلك للضربات القوية التي وجهت لهم أثناء الحملة الفرنسية، والإنشقاقات التي حدثت فيما بينهم، كما أن الجنود الأتراك الأرنؤوط الذين أتوا مع آخر حملة تركية لمقاومة الفرنسيين، شكلوا قوة موازية لمماليك فيما بعد وهددوا مراكزهم القديمة.

ومن هذه القوة التركية ظهر محمد علي باشا (٨) قائد لاحدى فصائلها، وقد تميز بصفات ممتازة لفتت المصريين إليه خصوصا العلماء ورجالات المال والوجهاء، وأول هذه الصفات سيطرته الكاملة على قواته ومنعها من النهب والسلب، أضف إلى ذلك تشدده مع كل من تثبت إدانته بارتكابه لمثل هذه الأعمال، وهذا السلوك كان جديدا تماما على المواطنين المصريين الذين

تعودوا على النهب المملوكي، كما تميز بمتابعته للعلماء وملازمته لهم، ومحافظته على فـروض دينه.

وبما أن الإضطراب كان شديدا في مصر بعد رحيل الفرنسيين والخلاف على أشده بـين المماليك والأتراك، وطبقة العلماء الذين عملوا بالسياسة في أثناء فترة الإحتلال الفرنسي، فقد رأي جمهرة (٩) منهم تولية محمد علي واليا على مصر ريثما يتم الإتصال بالباب العالي.

ويمكن القول إنها بداية وعي جديد أن يتفق قادة الرأي والعلماء على تولية سلطان علـيهم دون أن يكون هذا التعيين مفروضا بقوة السلاح أو بفرمان الباب العالي، ربما يكون ذلك الأمـر أثرا من آثار الحملة الفرنسية، وربما كانت المحن الكبيرة قادرة على خلق وعي شعبي جديد لـم يكن موجودا في السابق.

إلا أن بدايات الإلتفاف الجماهيري حول محمد علي كانت عنـدما تـصدي (١٠) بحـزم لمحاولة الإنجليز غزو مصر في ١٨٠٧م، وكانت حربا شعبية اشترك فيهـا الجنـود والأهـالي والعلماء حتي تم إفشال هذه الحملة.

هذا الإنتصار الذي حققه محمد علي متضامنا مع الأهالي زاد من شعبيته، خصوصا وأن فترة الإحتلال الأجنبي والأهوال التي حدثت فيها وعلى رأسها مذبحة ثورة القاهرة الثانية لم تترك لأحد سببا للدفاع عن حكم المماليك الذين فرطوا باختلافاتهم الكثيرة في أمنهم الشخصي.

كما أن العامل الديني كان مؤثرا بشدة على الجماهير التي استفزها وقوعها فـي قبـضة الأوروبيين المسيحيين الذين استمرت المواجهة معهم لأكثر من ألف عام، وقد صادف كل ذلـك نهوض المصريين من الأحتلال الفرنسي وهم أشد قوة يحملون بين جنبيهم قلوبا لا تتـواني عـن الجهاد، لذلك لم يكن مستغربا أن يعجز الإنجليز عن احتلال مصر في ١٨٠٧م.

ومن جهة أخرى أخذ محمد علي المدعوم من العلماء والجماهير في تقوية حكمه، حيث قام بتجنيد الأهالي في الجيش، وقام بحفر قنوات الري وأنشأ القناطر، وابتعث الطـلاب المـصريين للخارج، وحدث الجيش، وأنشأ الصناعات المساندة له مثل مصانع البارود والـسلاح ومـصانع الغزل والنسيج والورق، ثم تلا كل ذلك بناء أسطول كبير في البحر المتوسط وآخر فـي البحـر الأحمر.

كل ذلك المجهود الشاق تحمله المصريون بطيب خاطر، وربما يكون ذلك استعدادا مـنهم كي لا يلقوا بأنفسهم تحت أحتلال أجنبي آخر، بيد أن محمد علي كان يفكر في إنشاء إمبراطورية كبري له وللأبناء من بعده، يكون المصريين فيها القوة التي يتكيء عليها والتي توصله إلى أعلى القمم، أو اللبنة المطيعة التي يبني عليها صرح إمبراطوريته.

ولكي يزيد من سيطرته نفذ (١١) مذابح كبري ضد المماليك في ١٨١١م عشية خـروج ابنه الأكبر إبراهيم باشا للحجاز لضم أراض جديدة لإمبراطوريته، ولتلبية طلب البـاب العـالي، وبالرغم من أن هذه الحملة ربما تكون غير مفيدة له ومكلفة ماديا إلا أن حرصه علـى إرضـاء الباب العالي وتنفيذ أوامره خشية من أن ينقلب عليه وهو لم يكمل بعد بناء إمبراطوريته، أو يهدد مركزه الذي مازال هشا، كما أن السيطرة على الحجاز تضيف له بعـدا دينيـا مهمـا (حـامي الحرميين الشريفين).

ويلاحظ هنا أن محمد علي بعد خمس سنوات من الحكم ظل فيها معتمدا علـــى إرضـــاء الأهالي، أخذ يعتمد كثيرا على رجاله المسلحين بعد ذلك، وهذا تحول كبير أيضاً في تطور مصر السياسي.

المذبحة التي نفذها محمد علي باشا ضد المماليك في ١٨١١م عــدها بعــض المــؤرخين (١٢) إنتكاسة للنضج السياسي الذي ظل سائدا منذ إنتهاء الحملة الفرنسية على مصر، والذي كان من أولي انجازاته تنصيب محمد علي ذاته سلطانا على مصر، وإجبار الباب العالي على إجازة هذا التعيين، والتصدي الشعبي للحملة الإنجليزية، وإجبار محمد علي في أول عهده علــى عــدم فرض ضريبة جديدة على المواطنين دون التشاور مع قادتهم، ومساندته في تشكيل جيش قوي من خلال دعوة العلماء للجهاد والإنخراط في الجيش وإطاعة ولي الأمر.

وباستعمال محمد علي للقوة المسلحة لأول مرة للقضاء على خصومه، إنتهي معهـــا أوآن الشوري فعليا، وتم على أثرها إضعاف قوة الشعب الخلقية والمعنوية، خصوصا بعد أن تمكن من نفي عدد من العلماء الذين ساندوه طوال سنواته الأولى في الحكم.

ومن جهة أخرى وبالرغم من أن المناطق الشاسعة التي ضمها محمد علي إلى سلطته إلا أنها كلفت المصريين خسائر فادحة (١٣) في الأرواح، فالحملة ضد الوهابيين مثلا كلفت أكثر من عشرة آلاف قتيل، والحروب ضد عكا كلفت أربعة آلاف قتيل، والحملات ضد بلاد الشام كلفت عشرة آلاف قتيل، والخسارة الكبري حدثت عندما تحالفت الدول الإستعمارية الأوروبيـــة ضـــد أسطوله وإغراقه مما أفقد مصرعلي أثره ثلاثين ألف قتيل، كل هذه الخسائر في الأرواح تحملهـــا قطر لا يتعدي سكانه في ذلك الوقت أكثر من ثلاثة ملايين نسمة نصفهم من الإنـــاث والأطفـــال وكثير من العجزة والمسنين والأعراب الذين لايغشون المناطق الحضرية.

هذه الإمبراطورية التي كلفت كل تلك الخسائر ما لبثت أن تدهورت بعد خـــسارته أمـــام الغرب المتوثب وإلزامه (١٤) فعليا بأخذ المنطقة الجنوبية من سوريا طوال سنين حياته، علـــى أن لايسري ذلك على أبنائه وأحفاده في فترة توليهم السلطة بعده، ودفع جزية سنوية للباب العالي، واعتبار قواته البرية والبحرية جزءا من قوات الباب العالي ومعدة لخدمته.

ومما لاشك فيه أن محمد علي باشا هو مؤسس مصر الحديثة وبأني قوتها وباعث مجدها إلا أن الخطوات التي سار عليها فيما يبدو كانت أسرع مما يتحمله الشعب، وأسرع مما يتحملـــه العالم الغربي وعلى رأسه بريطانيا، التي كانت في أوج قوتها يومئذ، ولها أطماع كبري في العالم العربي وعلى رأسها حفر قناة السويس لربط أمبراطوريتها في الهند وجزر المحيط الهندي، وقد سبق وأن عرضت على محمد علي باشا هذا الأمر وديا إلا أنه رفض بقوة خشية أن يؤدي ذلـــك إلى تزايد الأطماع الأجنبية في مصر.

وبزيادة قوة محمد علي البرية وتوسعه في مناطق شاسعة، خشيت هذه القوى الإستعمارية من هذه الدولة الناهضة، لذلك أخذت تسعي عند الباب العالي كي يوقف طموح محمد علـــي، إلا أنها فشلت في ذلك، بل أدت إلى نتائج أخرى منها توسع محمد علي في أراضي الإمبراطوريـــة التركية ذاتها وتهديد الأستانة مركز الباب العالي، مما استلزم تدخل الدول الغربية بنفسها وتحطيم إمبراطورية محمد علي كما رأينا.

وبوفاة محمد علي باشا في عام ١٨٤٨م تكون صفحة هامة من صفحات مصر الحديثة قد انطوت، حيث أعقبه عدد من الأحفاد والأبناء، إلا أنهم كانوا أقل عزيمة وصلابة، فقد صارت مصر في عهدهم ولاية ضعيفة تابعة خاضعة للباب العالي بعد أن كانت ندا لها، وربما متفوقة عليها في بعض الأحيان.

ففي عهد عباس باشا الأول حفيد محمد علي الذي خلفه على السلطة حدثت إنتكاسة عن التحديث، حيث أغلقت المدارس (١٥) بدعوي تقليل النفقات، ونفي العلماء، وتم استدعاء معظم أعضاء البعثات التعليمية في فرنسا، ولم يعن بامبراطوريته في السودان، ولم يفكر في زيارتها بخلاف جده محمد علي باشا، الذي زارها وعمره فوق السبعين عاما، كما أنه لم يعتن بالجيش (١٦) ولم يطوره، ولم يدره إدارة جيدة، مما أدخل الخلل إلى نظامه، ومن جهة أخرى أهمل الاسطول الذي بقي من اسطول جده.

بيد أنه لم يستدن من الخارج، ولم يمكن للأجانب، ولم يثق (١٧) فيهم، وقام ببعض الإصلاحات الإقتصادية مثل مد خط سكة حديد من الإسكندرية إلى القاهرة، وإصلاح طريق السويس القاهرة.

ثم خلفه سعيد باشا ١٨٥٤م، وكان من عيوبه (١٨) الإستدانة وحسن الظن بالأوروبيين، وفي عهده أخذ الأجانب يبسطون هيمنتهم على مرافق البلاد الإقتصادية، وصار للقناصل نفوذ محسوس في قصر الحكم.

ومن أهم القرارات التي اتخذها والتي سيكون لها شأن كبير في تاريخ مصر السياسي سماحة (١٩) بحفر قناة السويس، بإعطائه إمتياز حفرها لأحد المهندسين الفرنسيين، وهذا الأمر فيه مخالفة لآراء محمد علي باشا، الذي كان يرفض بشدة حفر مثل هذه القناة، تحسبا من تغلغل النفوذ الأجنبي.

وفي عهد سعيد أيضاً تم إلغاء ديوان المدارس (وزارة المعارف) وإلغاء مدرسة المفرزة العسكرية، وإغلاق مدرسة الطب بالقصر العيني، وتوقفت حركت البعثات الخارجية نهائيا.

بيد أن التاريخ يذكر لسعيد باشا بعض المحاسن (٢٠)، وعلى رأسها، حق تملك الأراضي الزراعية لأول مرة للمواطنين، وإلغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية، وتخفيف الضرائب، والإعفاء من المتأخرات القديمة.

بيد أن أهم حدث في تلك الفترة كان التحول في بناء الأساطيل، حيث أدخلت الدول الأوروبية المحرك البخاري في السفن بدلا من تلك التي تسير بالشراع، بينما ظل الأسطول المصري على حالته الأولي، لذلك حدثت فجوة واسعة في القوة بعد أن كانت تكاد تتساوي في عهد محمد علي مع القوة البحرية الأوروبية، وبالتالي تغيرت موازين القوة واختلت بشدة، كما أن العمل في حفر قناة اليسويس اقتضي تسريح معظم القوات البرية المصرية، وهذا الأمر ساهم بدوره في تقليل القوة العسكرية لمصر.

وبوفاة سعيد باشا في ١٨٦٣م صعد إلى سدة الحكم الخديوي إسماعيل الذي حدثت في عهده تطورات عديدة، ساهمت في تشكيل الخريطة السياسية لمصر لوقت طويل قادم، حيث اكتمل العمل في قناة السويس، وبذلك صارت أهم الممرات المائية في العالم، وحدثت في عهده استدانة (٢١) واسعة من الدول الإستعمارية، مما كبل مصر فعليا بالديون الخارجية، واضطرها

في آخر الأمر إلى بيع أسهمها في قناة السويس للحكومة البريطانية، وقبولها لأول مرة بوجود مراقبين أجانب للإشراف على ماليتها، وقبولها كذلك إنشاء محاكم خاصة للأجانب يديرها قضاة من الخارج، وأحكامها ملزمة للحكومة المصرية وللأهالي.

ووصل الامر في خاتمة المطاف إلى نجاح الدول الأوروبية في إصدار فرمان من الباب العالي جرى على أثره إقالة الخديوي إسماعيل نفسه وطرده خارج البلاد.

الجدير بالذكر أن الباب العالي سبق وأن اصدر في عهد محمد علي إبان خلافاته معه منشورا أو فرمانا مماثلا طرد بموجبه محمد علي من السلطة، إلا أنه اضطر لسحبه أخيراً بعد أن لم يجد استجابة منه، أو قوة كافية لتنفيذه، أو جهة محلية مساندة له، هذا الحدث يعطينا فكرة مبسطة عن مدي الضعف السياسي الذي حاق بالدولة المصرية في عهد إسماعيل باشا.

كذلك من المبادرات (٢٢) المؤثرة في عهد الخديوي إسماعيل تعيينه لحكام أجانب للمديريات الإستوائية في السودان، وهذه الخطوة لها ما بعدها في المستقبل، حيث عمل هؤلاء الحكام على فتح الباب واسعا أمام الإرساليات المسيحية للتبشير في جنوب السودان، مما خلق وضعا ثقافيا مغايرا لما هو موجود في وادي النيل شمالا، وقد تنبه جعفر باشا حكمدار السودان في ١٨٦٧م لخطورة هذا العمل، وكتب بذلك للخديوي في مصر، إلا أن ملاحظاته أهملت.

ويعود هذا الامر إلى حرص إسماعيل على إرضاء الدول الأوروبية، بعد أن أوعز له ولي عهد إنجلترا بأن يسند مثل هذه المناصب إلى رعاياه (أي الإنجليز).

بيد أن إسماعيل باشا بالرغم من هذه المساويء إلا أن صحيفته كانت لا تخلو من إنجازات في مختلف إدارات الدولة، ففي عهده حدثت نهضة (٢٣) زراعية، وشقت أكبر الترع للري ومن أبرزها الترعة الإبراهيمية، التي تخرج من أسيوط وتوازي النيل حتي مديرية بني سويف.

وكان من شأن هذا العمل زيادة الرقعة الزراعية لتصل إلى ٤,٤١٠,٠٠٠ مليون فدان.

كما امتدت السكك الحديدية في كل اتجاهات القطر المصري، وتم بحث مشروع ربط السودان بالسكك الحديدية كذلك.

وفي هذه الحقبة أيضاً أخذ الشعور الوطني في التزايد بعد انتكاسة طويلة في آخر عهد محمد علي نتيجة للحروب الطويلة، واستعمال القمع ومصادرة كل الأراضي الزراعية لصالح الدولة، وتكميم الافواه واغتيال الخصوم.

وربما يعود ذلك الأمر إلى الثورة الفكرية التي قادها جمال الدين (٢٤) الأفغاني وتلاميذه وبقية علماء القطر المصري، كما أن مجلس النواب كان له دور وطني (٢٥) في هذه النهضة الوطنية، ولعل هذه التحركات القومية اثمرت عندما رفض الخديوي إسماعيل تعيين الاجانب في الوزارة المصرية آخر المطاف، وذهب أكثر من ذلك لتثبيت الحكم الوطني عندما جعل الوزارة مسئولة فقط أمام مجلس شوري النواب، أي ممثلي الشعب، وهذه خطوة متقدمة في الإصلاح الدستوري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن جهة أخرى أيضاً أخذ يراجع سياساته القديمة، خصوصا تلك المتعلقة بالديون والإستدانة، والعلاقات بالأجانب، إلا أن الوقت كان متأخرا لاعادة الإصلاح، حيث سبقه الاجانب وقناصل الدول الكبري في الدس (٢٦) له عند الباب العالي عندما تأكدوا من انتهاجه سياسة جديدة بعيدة عن مخططاتهم، ومستقلة.

والباب العالي من جهته لم يكن راضيا فيما يتعلق بسياساته، خصوصا تلك المتعلقة ببيع أسهم قناة السويس لبريطانيا، ومحاولة تنصيب نفسه سلطانا موازيا له من خلال علاقته مع أباطرة وملوك أوروبا، لذلك لم يتوان من عزله.

هذه الإقالة من قبل الباب العالي كان لها أثرها على الحاكم الجديد من اسرة محمد علي وهو الخديوي توفيق، فقد صار من أكثر الحكام خضوعا لتوجهات الباب العالي ،حيث أجبر (٢٧) على تخفيض عدد الجيش المصري إلى ثمانية عشر ألف جندي لا غير، وحرم من عقد معاهدات خارجية قبل أن يتفق عليها مع الخلافة العثمانية، وحرم كذلك من الإقتراض من الخارج إلا بعد تسوية الديون الحالية، وهي مبالغ جسيمة لا تسدد في عقد أو اثنين.

وصحب كل ذلك إنكفاءة على الذات، وعدم التطلع لتجديد الإمبراطورية وإصلاحها وإنفراد المسؤولين الأقل شأنا بالسلطة خصوصا الضباط الارنؤوط(٢٨). والشركس والأتراك، واضطهادهم للأهالي والضباط المصريين الوطنيين.

أضف إلى ذلك أن حكام المديريات اشتدوا في معاملتهم للمواطنين، وإنعدمت الحرية، وساد الظلم وإنتشرت المحسوبية، وتشرد الضباط.

والنتيجة المتوقعة لكل ذلك هي الثورة على الأوضاع ومحاولة تغييرها، وهذا ما حدث عندما تمكنت عدة (أورط) من الجنود والضباط المصريين من محاصرة قصر الحكم، وإجبار (٢٩) الخديوي توفيق على إقالة ناظر الحربية بعد أن استبد في الجيش من خلال تعيين الضباط من أصول تركية وشركسية في المناصب الكبري وترقيتهم والعناية بهم دون الإلتفات إلى الضباط الوطنيين.

هذا النجاح الذي حققه هؤلاء الضباط جعل منهم الأعلي سلطة في البلاد بعد أن إلتف حولهم بقية الضباط والجنود المصريين والطبقة المثقفة في مصر والوطنيين.

ثم زاد نفوذهم أكثر بعد أن استطاع العرابيون (نسبة إلى أحمد عرابي قائد الحركة) تشكيل الوزارة (النظارة) من الفئات الموالية لهم، وعزل (٣٠) كل من عارضهم بما فيهم شيخ الأزهر الشريف.

وهنا إستشعرت الدول الإستعمارية الكبري القلق على مصالحها وديونها ومستقبل قناة السويس، في ظل حكومة وطنية تنبع أصول أكثر زعامائها من البيئات الريفية الشعبية، ولهم مقدرة على معرفة احتياجات الأهالي الحقيقية، وبالتالي تحريكهم والسيطرة عليهم، وربما صنع قوة كبيرة منهم.

لكل ذلك قررت هذه الدولة تقوية موقف الخديوي، عله يستطيع الحد من نفوذ العرابيين المتزايد، لذلك قامت بإرسال مذكرة له تؤكد له فيها تأييدها المطلق في مساعيه لبسط نفوذه وسلطته، وقد عدها العرابيون بمثابة تحريض من الدول الأوروبية للإطاحة بهم والتآمر عليهم، مما وتر العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

والذي زاد الأمر تعقيدا وصول (٣١) الاسطولين الفرنسي والإنجليزي إلى الإسكندرية، وطلب قائد الاسطول الإنجليزي إقالة الوزارة وطرد عرابي من منصبه، وهذا ما تم عندما خضع الخديوي للإملاءات الأجنبية.

بيد أن احتجاجات (٣٢) الجيش والعلماء والمثقفين والأهالي رفضت تنفيذ هذه المطالب مما أجبر الخديوي مجددا على إبقاء عرابي وزيرا للحربية.

ثم أضطربت الاحوال نتيجة للتهديدات والشد والجذب من الضباط الوطنيين والسلطة الحاكمة والأهالي والاسطول الإنجليزي والجاليات الأجنبية، وقد تحركت أعداد كبير من هذه الجاليات إلى الإسكندرية للبقاء تحت حماية الاسطول الإنجليزي، ويذكر في بعض المراجع أن بعضهم أظهر السرور بذلك، ويضيف (٣٣) بعض المؤرخين أن الاسلحة تدفقت عليهم بأعداد كبيرة من القنصليات الأجنبية ومن الاساطيل الراسية في شواطيء الإسكندرية.

وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تحدث احتكاكات بين الوطنيين والجاليات الأجنبية، خصوصا عندما زاد الآخرون من استفزازهم والتلويح لهم باستعمار ديارهم في القريب العاجل كما أن للحمية الدينية أثرا خصوصا وأن الإنقسام كان كبيرا وحادا بين الدول الإسلامية والغربية، أضف إلى ذلك أن آثار الحملة الفرنسية لازالت تتردد أصداؤها عند الاهالي.

ونتيجة لهذا الإحتقان حدثت مشاجرة بين أحد الرعايا البريطانيين وأحد الوطنيين، قامت على أثره مجموعة من الأجانب باغتيال مصري، فإنفلت العنف من عقاله وحدثت مذابح بين الطرفين، بيد أن أحد المؤرخين ذكر (٣٤) أن عدد الضحايا الأجانب كان مبالغا فيه وذلك لخدمة هدف معين.

وبالرغم من العنف الذي انفجر في مدينة الإسكندرية إلا أن الخديوي توفيق ذهب إليها، مما زاد من شكوك العرابيين في سبب توجهه المفاجيء، بيد أنه ذكر أن في ذهحابه تهدئة للخواطر، وتخفيف أسباب الفتنة، وطمأنته للأجانب والأهالي على أستتباب الأمن.

أما على الجانب الآخر وهو الاسطول الإنجليزي فقد استغل هذه الحوادث أسوأ استغلال حيث طالب (٣٥) ببعض طوابي وحصون المدينة بحجة أنها تشكل تهديدا لأسطولهم، وطبيعة الحال رفض هذا الطلب، ليجري بعده ضرب المدينة ضربا عنيفا خلف آلاف القتلي.

ثم لم يلبث الخديوي بعد انتصار الأسطول الإنجليزي على الوطنيين في الإسكندرية أن إنضم بنفسه (٣٦) إلى الجيش الإنجليزي، وتقول (٣٧) كتب التاريخ، إن الخديوي والإنجليز إستعملوا الرشاوي والوعود والتهديد لضم قيادات عديدة من ضباط وأعيان مصر لصفوفهم، وكانت نهاية العرابيين في معركة التل الكبير بعد انضمت أعداد متزايدة من المصريين إلى الجيش المنتصر، ويذكر بعض المؤرخين (٣٨) أن ضباطا في جيش عرابي سهلوا مهمة الجيش الإنجليزي ومكنوه من الإنتصار على الثوار.

ويلاحظ هنا أن معارك الوطنيين ضد الجيش الإنجليزي اختلفت عما كانت عليه في عهد محمد علي، عندما حاولوا غزو الإسكندرية في ١٨٠٧م، حيث عاشت الجبهة الداخلية موحدة تضم السلطة الحاكمة والعلماء والأعيان والأهالي، حيث رفضوا إخلاء الإسكندرية، وقاتلوا من شارع إلى شارع حتي تمكنوا من طرد الإنجليز. أما العدو فقد كان محددا وواضحا هو الآخر بخلاف الغزو الأخير الذي تضامن فيه الخديوي توفيق وهو صاحب السلطة الشرعية وعدد من الأعيان بالإضافة إلى فتوى الباب العالي بخروج العرابيين من الملة، والجيش الإنجليزي ضد الثوار.

وغني عن القول إن هذه الثورة التي حدثت كانت لها مسبباتها التي أدت إليها، ولعل من أكبر مسبباتها الضرائب القاسية واستعمال الشدة البالغة والتعذيب، والبذخ والإسراف الذي تميزت به الطبقة التركية الحاكمة، كما أن للتغلغل الأجنبي دوره كذلك حيث يقول أحد المؤرخين (٣٩) إن الثورة العرابية رد الشرائح الطبقية والإجتماعية الذي كان يهدف إلى إيقاف الغزو الإستعماري الأوروبي لمصر، ذلك أن الثورة التي انفجرت كانت في مواجهة حالة استعمارية فعلية تمت بطريقة الغزو السلمي التدرجي وأكبر دليل على ذلك وجود وزراء أجانب يديرون أهم شئون السلطة في مصر.

كما إن إستمرار تعيين القادة الاجانب في الجيش المصري كان له أثره في الثورة ولعل من أكبر الحوادث ذات التأثير العميق في نفسية الجنود والضباط المصريين حدثت (٤٠) في أثناء الحملة المصرية على الحبشة، حيث كان قائد هيئة الاركان الأمريكي الجنسية يسمح للأحباش بالتجسس نهارا على معسكراته مما أدى إلى ابادة ثلاث فرق مصرية كاملة عن بكرة أبيها، وتحميل ميزانية البلاد نتيجة لهذه الحملة أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، ويقال إنها السبب المباشر في إفلاس مصر، وبيع أسهم قناة السويس آخر المطاف.

والإنجليز من جهتهم برروا (٤١) غزو مصر من خلال الإدعاء بنجدة الخديوي، والخوف على أمن قناة السويس، وهي شريان رئيسي يربط الإمبراطورية بأهم مستعمراتها في الهند، كما أن التحرك كان لضمان استخلاص الديون، وحالما تستقر الأوضاع سوف تنسحب جيوش الإمبراطورية من مصر.

وعلى صعيد الجماهير فقد حدثت صدمة نتيجة لهذا الاحتلال تحولت إلى استكانة وعدم مبالاة طوال السنوات العشر الأولى من الاحتلال، وربما يعود ذلك إلى الهزيمة القاسية التي تلقاها العرابيون، ثم القمع الذي حدث لقيادات الثورة الوسيطة، كما أدى إلى الوقوع في هوة اليأس والقنوط بعد انهيار روح المقاومة نتيجة للهزيمة المبكرة، أضف إلى ذلك أن دور الأزهر الشريف ضعف كثيرا في ظل حكم أسرة محمد علي.

وبخصوص الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها الإنجليز، كان من أهمها إدخال الطرق الفنية والتكنولوجية وزيادة الترع (٤٢) الزراعية وتطهير القديمة منها، وإلغاء كل الضرائب غير المبررة التي كانت تذهب للصرف البذخي للطبقة الحاكمة القديمة، ونتيجة لذلك زاد انتشار تداول النقد بصورة متزايدة في الريف، بعد أن كان المواطنون يعتمدون في السابق على المقايضة لقضاء احتياجاتهم الضرورية.

ومن الإصلاحات الأخرى القضاء على الطبقة البرجوازية القديمة (٤٣)، مثل الأتراك والشركس الذين أعاقوا النمو الإقتصادي من خلال عمليات الفساد الذي ظلوا يمارسونه، كما أنهم سعوا إلى توزيع المناصب حسب الكفاءة، وغيروا من أنظمة الإدارة، وقد ساعدت كل هذه الإصلاحات في بروز طبقة جديدة من الريفيين البرجوازيين المنتمين للشعب المصري، وبعض المتعلمين.

وغنى عن القول إن جل هذه الإصلاحات تمت لصالح الإمبراطورية البريطانية، وكان من عيوب هذه السياسات الإصلاحية الإقتصادية، إنتشار زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن الذي

وضع المصريين تحت حاجات البلدان الصناعية، وتحت رحمة تقلبات السوق الصناعية، بالإضافة إلى خلقه ندرة في الإحتياجات الغذائية التي يستهلكها المواطنون.

وعلى الجانب السياسي تمكن الإنجليز (٤٥) من السيطرة التامة على السلطة السياسية سواء كان ذلك من خلال تعيين وإقالة رؤساء النظار (الوزارة) مثل شريف باشا ونوبار باشا أو من خلال إقالة الخديوي نفسه كما في حالة عباس حلمي الثاني الذي أعقب الخديوي توفيق أو من خلال تعيين سلطان جديد كما في حالة حسين باشا أو اختيار خليفة له كما في حالة الأمير فؤاد.

أما الحركة السياسية في مصر فقد أخذت تزيل عنها الخمول السياسي الذي لازمها أثر هزيمة العرابيين، وأخذت في النهوض مع الحماسة الوطنية التي أشعلها الزعيم مصطفي كامل (٤٦) في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين، كما أن حادثة دنشواي (٤٧) التي أعدم فيها عدد من المصريين الأبرياء ١٩٠٦م اثارت حفيظة الوطنيين، بيد أن كل هذه التحركات لم تكن بالقوة بحيث تجبر القوات المحتلة على الخروج من مصر، حيث غلب عليها الطابع السلمي.

وبمرور السنوات زادت إنجلترا نفوذها في مصر، وكشفت عن وجهها الحقيقي الراغب في البقاء، بعد سنوات طويلة من الإدعاء بأن الجلاء عن مصر سيتم متي ما توافرت الظروف المناسبة، بيد أن إعلان (٤٨) مجلس العموم البريطاني بأن دوام الأحتلال في مصر سيستمر، بل وذهاب إنجلترا أبعد من ذلك عندما خلعت عباس حلمي الثاني الموالي لتركيا وأعلنت الحماية العسكرية على مصر قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، مما جعل من الصعب الوثوق في عهودها بالجلاء، غير أن الأنشطة السياسية المناهضة استمرت بقيادة الحزب الوطني والزعيم محمد فريد، وكان من أبرز القضايا يومئذ (٤٩) الدعوة إلى عدم مد إمتياز قناة السويس لينتهي في تاريخه المقرر ١٩٦٩م بدلا من ٢٠٠٨م، كما كانت إنجلترا تسعي، وكان هناك نشاط حزبي سلمي عبر المنشورات والمقالات الصحفية، إلا أنه ومع توالي نذر الحرب في ١٩١٤م، لم تعد سلطات الأحتلال ترضي حتي بهذه الأنشطة السلمية، لذلك سارعت بنفي الزعيم الوطني محمد فريد خارج وطنه ولم تسمح له بالرجوع أبدا.

ويمكن القول إنه طوال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م – ١٩١٨م ظلت الأنشطة السياسية في حالة خمود، تنتظر ما تسفر عنه الحرب لتحدد مطالبها.

وعند انتهاء الحرب العالمية بانتصار بريطانيا توقع المصريون أن يجلو الإنجليز عن بلادهم بحسب وعودهم، إلا أن انجلترا كان لها رأي آخر يتمثل (٥٠) في أن الحماية الإنجليزية على مصر حفظتها من الطامعين دون أن يتحمل المصريون أي مشقة أو عناء كا حدث للأمم الأخرى من مصائب الحرب وأهوالها، بل على العكس من ذلك كانت الحرب سببا في غناء ورفاهية مصر.

إلا أن الزعيم سعد زغلول وبقية الوطنيين أصروا على عرض موقفهم في مؤتمر الصلح الذي عقد بفرنسا عند نهاية الحرب العالمية ١٩١٩م لتوضيح مطالبهم، ولكن حرمانهم من الوصول إلى فرنسا زاد من إشتغال الثورة، مما اضطر الإنجليز إلى نفي زعماء الثورة إلى مالطا، وقد خرجت نتيجة لهذه التصرفات الإستعمارية مصر عن بكرة أبيها في ثورة عنيفة من الإسكندرية وحتي أسوان، كما شارك فيها الجنود والضباط وأعداد كبيرة من الاقباط، وقد عاملت

السلطة الإستعمارية هذه المظاهرات بقسوة وعنف، وقامت بإطلاق الرصاص مباشرة على الجماهير، فسقط منهم المئات، كما تمت إعدامات فورية، ووصلت الحملة ضد المواطنين قمتها عندما قصفتهم بالطائرات الحربية (٥١).

وقد اشتكي (٥٢) الإداريون الإنجليز في تقاريرهم الخاصة من أن الإنتفاضة والثورة المصرية تحولت بمرور الوقت إلى حركة دينية، وأصبح الجامع الأزهر مركزا لها، كما أن هناك مؤشرات تدل على أن الحركة بدأت تؤثر في فلسطين وسوريا، وربما تمتد إلى أبعد من ذلك، والأدهي أن المتظاهرين أخذوا في رفع العلم التركي والتلويح به، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن العاطفة الدينية عادت وتملكت المصريين.

أما شخصيات الوفد البارزة فقد طفقت ترسل البرقيات إلى كل الجهات ومنها الرئيس ويلسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩١٩م (إن الوفد المصري يتوجه إليك بنداء باسم جميع السكان لاستخدام وساطتك مع الحكومة البريطانية لأجل السماح لممثلي مصر بالسفر إلى أوروبا، لعرض آمالهم وأمانيهم للسلطات المختصة بعد أن منعوا من السفر) (٥٣) وفي برقية أخرى لكليمنصو رئيس فرنسا (باسم تلك الحرية التي كنت بطلها، وباسم الإنسانية التي لا ترضي للشعوب أن تكون مثل البضاعة التي تنتقل من يد إلى يد، نتضرع إليك بألا تفسر الصمت الذي فرض عليها تحكميا بأنه موافقة منا على الحماية البريطانية).

ونتيجة لهذه الثورة والإلتماسات إستجابت إنجلترا في آخر المطاف ووافقت على سفر ممثلي الشعب إلى مؤتمر الصلح بباريس.

وبما أن مؤتمر الصلح الذي عقد بباريس ١٩١٩م كانت أوراقه وتوصياته شبه معدة سلفا ومتفق عليها من قبل الدول العظمي فإن حظ الوفد المصري في استخلاص إعتراف دولي بموقفه كانت منعدمة، لذلك استمرت المباحثات في بريطانيا وأوروبا أكثر من عامين دون تحقيق نتيجة.

وكانت الثورة من جهة أخرى طوال هذين العامين مستمرة بصورة منتظمة، وحتي عندما يئس قادة الوفد من استخلاص وعد بالجلاء من مصر وعادوا للوطن كانت عودتهم مناسبة لمظاهرات شعبية كبري، معلنة بأن الثورة مستمرة لحين تحقيق المطالب المشروعة.

كما أن بريطانيا من جهتها لم تتوقف أو تأل جهدا في صنع مناورات تهدف من ورائها إلى تثبيط العزيمة الوطنية ووأد الثورة، ومن أبرز هذه المناورات تقديم تنازلات (٥٤) غير جوهرية مثل :

١- الأعتراف بمصر دولة ذات سيادة.
٢- بقاء القوات البريطانية ويوضع تحت تصرفها كل وسائل المواصلات وطرقها.
٣- يستمر المندوب السامي في أداء مهامه السابقة.
٤- عدم عقد إتفاق مع أي دولة أجنبية دون الرجوع إلى بريطانيا.
٥- للحكومة البريطانية الحق وحدها في إلغاء الإمتيازات الأجنبية، وهي التي تتولي حماية المصالح الأجنبية.
٦- تعيين مستشار مالي ومستشار قضائي أجنبي للحكومة المصرية.

ويلاحظ هنا أن بريطانيا قدمت إعترافا بمصر بوصفها دولة ذات سيادة من ناحية إلا أنها سلبتها هذه السيادة فعليا، حين نصت على بقاء جيشها في كل مكان وزمان، والسماح للمندوب

السامي بالسيطرة على الحياة السياسية، وهذه الشروط وغيرها تفرغ الاستقلال في محتواه الحقيقي، والنتيجة الطبيعية لذلك رفض قادة الوفد والجماهير لهذه الإقتراحات وبالتالي استمرار الثورة الشعبية.

وبتزايد الضغط الشعبي قدمت بريطانيا مزيدا من التنازلات حفاظا على مصالحها وخوفا من حرب تحرير مكلفة لذلك اعلنت انتهاء الحماية والأعتراف بمصر دولة مستقلة، ذات سيادة، مع تأمين مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر ضد أي أعتداء أو تدخل خارجي، وحماية المصالح الأاجنبية في مصر، وترك السودان للإدارة البريطانية، والبت في أمره فيما بعد.

ويلاحظ هنا أن النقاط الأخيرة أقل تشددا من مثيلاتها السابقات، حيث تجاهلت مهمة المندوب السامي، وتعيين مستشارين أجانب في الوزارات المصرية، وحصر الجيش البريطاني في قناة السويس، بيد أنها كانت لا تخلو من هيمنة بريطانية صريحة في الشئون المصرية.

وكانت من نتيجة هذه العروض (٥٥) أعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢م، وتعيين السلطان فؤاد ملكا على مصر.

وبالرغم من رفض الكثير من الأحزاب والمجموعات المثقفة هذه الخطوات باعتبارها لاتعني شيئا جديدا، إلا أن التطورات السياسية تلاحقت بعد ذلك حيث صدر دستور جديد لأول مرة منذ غياب طويل بدأ مع الأحتلال الأجنبي في ١٨٨٢م.

وقد جري على أثر قيام انتخابات عامة اكتسحها الوفد بنسبة ٩٠%، وتم لأول مرة تعيين رئيس وزراء مصري بارادة شعبية وهو الزعيم الوطني سعد زغلول.

بيد أن سلطته لم تستمر طويلا ربما لخوف العرش المصري من هذه الشعبية الجارفة التي من الممكن طغيانها فوق سلطة القصر أو ربما لخشية الإنجليز أيضاً من هذه الشخصية الكارزمانتية التي ربما تشكل تهديدا مباشرا لهم كما شكلت من قبل أثناء ثورة ١٩١٩م، لذلك استغلت كل هذه القوي إغتيال السير لي إستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان في ١٩٢٤م بتوجيه إنذار شديد لسعد زغلول باشا يتضمن الآتي (٥٦):

١- قمع المظاهرات والبحث عن الجناة والإعتذار عن الجريمة.

٢- سحب الجيش المصري من السودان، وتحويل الاورطة السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية خاضعة فقط للحكومة السودانية في الخرطوم.

٣- زيادة الأراضي المزروعة في السودان.

٤- دفع تعويض مالي قدره نصف مليون جنيه مصري لأسرة السير لي إستاك.

رئيس الوزراء المصري من جانبه حاول قدر إستطاعته الإستجابة لهذه المطالب المشمولة بالتهديد المسلح عدا الشرط الذي ينص على سحب الجيش المصري من السودان، حيث اعتبر أن مثل هذا الشرط يعنى فصل مصر عن السودان، لذلك عندما اشتد الضغط عليه من جانب المندوب السامي والقصر قدم استقالته وبذلك تنتهي فترة حكم أكبر حزب شعبي في مصر لحين.

اعقب ذلك وزارة من حزب الاقلية، وافقت على كل الشروط السابقة بما فيها سحب الجيش المصري في السودان (٥٧)، وقمع المظاهرات وتشديد المراقبة على الصحف.

ثم استمرت الأحداث السياسية في مصر بعد ذلك على وتيرة معينة، هي إقالة حزب الاغلبية (حزب الوفد) من السلطة عند كل بادرة مناسبة، أو عدم إستجابة لتوجهات معينة

وإستشعار خطر من قبل القصر والإنجليز من الجماهيرية العريضة التي يحظي بها الحزب، وتعيين رئيس وزراء من أحزاب الأقلية أو الأحزاب الموالية للقصر، وعند اشتداد الضغط الشعبي أو الإخفاق السياسي يضطر القصر إلى إقالته واعلان انتخابات جديدة يفوز فيها حزب الوفد، ثم ما تلبث الدائرة تعود كما بدأت، والجدير بالذكر أن اية وزارة من وزارات حزب الأغلبية لم تمكث على الإطلاق أكثر من عام أو يزيد قليلا في سدة الحكم.

أما بالنسبة للتفاوض حول الجلاء التام عن مصر فقد استمر، خصوصا في عهود الأحزاب ذات الشعبية الكبيرة، ولم تتوقف على الإطلاق حتى في فترات حكم الأقلية والحكومات المعينة من القصر، كما تضغط بريطانيا لتقديم المزيد من التنازلات للحكم الوطني نتيجة لجيشان الشعور القومي الذي لم تفلح أي حكومة موالية للقصر في الحد منه، كما أن الديمقراطية الإعلامية التي تمتعت بها مصر في حقبة نهاية العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات قل أن يجود بها الزمان، فبالرغم من وجود البوليس السياسي والقانون الذي يهدف لمحاربة حرية الصحافة، إلا أن ذلك لم يستطيع أن يحد أو يمنع من الكتابة والتنظيم بحرية تامة، وربما يرجع ذلك إلى وجود طبقة سياسية غاية في الثقافة وشعب يتمتع بقدرات سياسية كبيرة وحركة تعليمية وفوران وطنى جارف وقضية متفق عليها من كل التنظيمات السياسية المختلفة.

ومن جهة أخرى فإن الذي شجع بريطانيا أكثر إلى التوصل إلى حلول ما مع مستعمراتها ظهور الإتحاد السوفيتي بعد سقوط روسيا القيصرية في ١٩١٧م بشعاراته الكبيرة المنادية بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، والوقوف معها لنيل وحدتها، واستهجان الاستغلال الإمبريالي للشعوب، كما أن القوة المتصاعدة لدول منافسة مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان جعل من عملية التوصل إلى حلول مناسبة مسألة مصيرية.

ففي ١٩٢٩م وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان (٥٨) المصري والبريطاني إلى الآتي:

١- إشتراك مصر في عصبة الأمم.

٢- الحكومة المصرية هي المسؤولة عن سلامة الأجانب وأموالهم ،(بعد أن كانت هذه المهمة موكلة في السابق لجيش الإحتلال).

٣- إلغاء نظام الإمتيازات المالية (الذي ظل معمولا به لأكثر من خمسين عاما)

٤- إقامة قواعد في قناة السويس للجيش الإنجليزي.

٥- قيام تحالف ملزم في حالة الحرب وتقديم كافة التسهيلات.

ومع إزدياد نذر الحرب العالمية الثانية وفي ١٩٣٦م وبعد مظاهرات واحتجاجات لم تهدأ أبدا منذ ١٩١٩م، ولتأمين موقف بريطانيا أكثر توصل الجانبان (٥٩) لإتفاقية أخرى هذه المرة مع حزب الأغلبية حزب الوفد نصت على الآتي :

١- سحب جميع الضباط البريطانيين من جيش مصر.

٢- إلغاء نظام المفتش العام الإنجليزي.

٣- اعتراف بريطانيا بأن المسؤولية عن سلامة الأجانب مسئولية الحكومية المصرية(بالرغم من أن هذا النص تكرر كثيرا في المعاهدات السابقة إلا أنه يبدو أنه لا يأبه به عمليا).

٤- إلغاء جميع الإتفاقيات والوثائق المناقضة لأحكامها مع هذه الإتفاقية.

٥- لمصر الحق في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الاجنبية (يلاحظ هنا أن الإتفاقية العسكرية محظورة).

أما الإقتصاد المصري في تلك الفترة فقد استفاد فائدة مقدرة من الحرب العالمية الثانية (٦٠) وذلك لعد أسباب من أهمها أن الحرب لم تصل إلى العمق السكاني والعمراني المصري وتوقفت عند أطراف الحدود الغربية في العلمين وبالتالي سلمت المنشآت المصرية إلا من غارات متقطعة من حين لآخر ولم يكن لها تأثير يذكر، ومن جانب آخر ازدهرت صناعة النسيج التي تحطمت تماما في اوربا وجنوب شرق آسيا، وصناعة الأحذية، والكيماويات، والجلود، والأسمنت البترول، والصناعات الميكانيكية، وقطع الغيار للآليات المختلفة، صناعة الخشب المضغوط، والبلاستيك والنحاس.

كما أن العمل في توريدات الأغذية لمعسكرات الجيش البريطاني في الصحراء الغربية وحول قناة السويس وفي المناطق المجاورة مثل الشام وغيرها جعل الإقتصاد المصري يدور بأقصي سرعة مما مكن طبقات كثيرة من الخروج من دائرة الفقر، كما أن مهارات جديدة اكتسبت، ما كان للبريطانيين أن يمنحوها للوطنيين في أوقات السلم مثل تصنيع قطع الغيار والآلات المختلفة.

بيد أن هذا الأزدهار الإقتصادي لم يوقف أبدا المطالبات والإحتجاجات الجماهيرية بخروج الإنجليز من مصر خصوصا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م التي كسبتها بريطانيا بحسب وعودها التي اطلقتها قبيل الحرب، ثم مالبث أن الغي حزب الوفد وهو داخل الحكومة بمعاهدة ١٩٣٦م، وبرر ذلك بالقول أن ارادة الحكومة المصرية والبرلمان والشعب كلها ترفض وجود قوات بريطانية في مصر، ثم ما لبثت أن اندلعت مواجهات عنيفة بين قوات شعبية ومجموعات غير منظمة من الفدائيين مع جيش الاحتلال في منطقة قناة السويس، حيث وقعت مئات المعارك الصغيرة وسقط مئات من الشهداء، وتكبدت قوات الاحتلال خسائر فادحة، كما كان لانسحاب الايدي العاملة المصرية من معسكرات الإنجليز بالرغم من الفقر والعوز والحاجة دور كبير في جعل الإنجليز يفكرون جيا في مغادرة مصر، أضف إلى ذلك أن الحرب العالمية الثانية أضعفت انجلترا، كما أن حليفتها الولايات المتحدة أخذت تحل محلها في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى رافعة شعارات أخرى جديدة، تناسب هذه المرحلة الجديدة.

والاتحاد السوفيتي من جانبه قام بنشر دعاية سياسية قوية مناهضة للهيمنة الإمبريالية رافعا من شأن الشعوب التي تكافح من أجل نيل استقلالها.

ومن جهة أخرى وعلى الجانب المحلي استبد (٦١) الملك فاروق بالسلطة، وفقد كل حليف يمكن أن يوجه له نصائح مخلصة بضرورة توخي الحكمة والدهاء السياسي، حيث قام في الفترة الممتدة في ١٩٣٦م وإلي ١٩٥٢م باعفاء وتعيين أكثر من ٢٩ وزارة بمعدل وزارتين في العام الواحد، وهذا يوضح إلى أي مدي وصل عدم الإستقرار الذي صاحب الحياة السياسية المصرية في تلك الفترة، كما أن الملك أخذ في السنوات الأخيرة في الإبتعاد عن الجماهير والإنغماس في حياة اللهو والمجون، وأهمل فعليا شؤون الشعب، وكانت الضربة القاضية لهذا الملك صفقة الاسلحة الفاسدة بعد أن باع أحد شركائه التجاريين أسلحة (٦٢) للجيش المصري والتي كان وراءها أحد موردي السلاح وهو شريك للملك أدت إلى هزيمة الجيش المصري في ١٩٤٨م،

عقب قيام إسرائيل في ١٩٤٨م حيث هزمت هذه الأسلحة الجيش المصري قبل أن تهزمه إسرائيل، مما أفقده الثقة في قياداته.

بيد أن هذا الأخفاق السياسي خصوصا في تسيير دولاب العمل، وفشل الصفوة والطبقة الحاكمة في أن تتحول إلى جزء أصيل من الشعب المصري تشعر بآلامه وتستجيب لطموحاته، لم يمنع في أن تكون هذه الحقبة التي بدأت مع ثورة ١٩١٩م وانتهت مع ثورة يوليو ١٩٥٢م من أغني حقب التاريخ المصري في كثير من الأمور، وعلى سبيل المثال شهدت مصر ثورة ثقافية مؤثرة بدأت مع كتب على عبدالرازق وطه حسين والعقاد والمازني، ثم ما لبثت هذه الثورة الثقافية أن تحولت إلى ثورة إقتصادية بقيادة مصرية خالصة خصوصا عندما اخذ رأس المال المصري والشركات المصرية تقتحم مجال الصناعة والإستثمار وتزيد من فرص كسبها حتي بلغت شأوا عظيما مع بداية الخمسينات من القرن العشرين فالأحصائيات (٦٣)توضح أن نصيب الاجانب من حجم الاموال في مصر في ١٩٢٢م كان يقترب من ٩١% مقابل ٩%لرؤوس الاموال الوطنية ثم اخذ نصيب الاموال الاجنبية في الانخفاض تدريجيا بعد ذلك ففي عام ١٩٣٤ م كان رأس الاموال الاجنبية ٥٣% والاموال الوطنية ٤٧% وفي ١٩٤٠ _١٩٤٥م كانت رؤوس الاموال الاجنبية ٣٤%مقابل الوطنية ٦٦% وحتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمر تصاعد النمو في رؤوس الاموال الوطنية لتصل في ١٩٤٨ م الي٨٤%مقابل ١٦%للاستثمارات الاجنبية ‘وعلى حسب هذه الاحصائيات نجد ان الاقتصاد المصري في بداية الخمسينيات وقبيل اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢م اخذ يحل بالفعل محل الاقتصاد الذي ملكه الاجانب طوال الخمسين عاما التي اعقبت الاحتلال.

بيد ان التطورات السياسية خصوصا تلك المتعلقة بفلسطين لعبت دورا كبيرا في عدم استقرار الحياة السياسية المصرية، أضف إلى ذلك الوجود الأجنبي، ونتيجة لكل ذلك ظهرت الجمعيات السرية والتنظيمات السياسية في الجيش المصري، وكانت من أهم الخلايا السرية في الجيش المصري يومئذ (٦٤) خلية تابعة لحركة الإخوان المسلمين، وهي حركة تأسست في ١٩٢٧م(٦٥) حول قناة السويس بقيادة الإمام حسن البنا تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان الجهاد ضد الاستعمار، وضد الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وقد نمت هذه الحركة بعد ذلك حتي أن عدد عضويتها الفاعلة وصل في ١٩٤٨م (عام أعلان دولة إسرائيل) إلى أكثر من نصف مليون عضو منظم وفاعل، وقد إستفادت هذه الحركة من الحرية الإعلامية وحرية التنظيم التي انتظمت مصر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وكانت هذه الخلية تتكون من ستة ضباط هم (عبدالمنعم عبدالرؤوف وجمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وسعد توفيق وخالد محي الدين وسيد حمودة وصلاح حمودة (٦٦) وقد تكررت اجتماعاتهم طوال الأعوام ١٩٤٤م – ١٩٤٧م بلا انقطاع تقريبا، إلا أن قيام حرب ١٩٤٨م وإرسال الجنود والضباط إلى فلسطين حد من إجتماعات هذه الخلية.

وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨م ازداد سخط الضباط على الأوضاع السياسية، والحكم القائم خصوصا بعد أن تسبب هذا الحكم في هزيمتهم من خلال الأسلحة الفاسدة وتعيين ضباط وقيادات كان ولاؤها أساسا للتاج وللطغمة الحاكمة، لذلك شهدت الخلايا السرية تكاثرا وإتساعا غير مسبوق، وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمون، ويعود نمو هذا التنظيم إلى

أن المتطوعين المنتسبين إلى حركة الإخوان المسلمون لعبوا دورا مهما في القتال بجانب أفـــراد الجيش المصري، أضف إلى ذلك أن الضابط الشهيد أحمد عبدالعزيز(٦٧) قائد كتاب المتطوعين وهازم الجيش اليهودي في عدة مواقع، عد من تيار الإخوان المسلمون، ففي الوقت الذي كان يقدر فيه عدد الجيش المصري في فلسطين باثنتي عشر كتيبة مشاة، كان للحركة ثلاث (٦٨) كتائـــب مشاه من المتطوعين، بيد أن نجاح حركة الإخوان المسلمين في الجهاد، بفلسطين شكل خطـــورة حقيقية على الدولة الإسرائيلية الوليدة، لذلك تذكر إحدى الدراســـات (٦٩) إن إســـرائيل ســـعت للقضاء على الحركة من خلال رجالها في لندن، وكان لها نفوذ كبير ولا يزال، بأن يوعزوا إلى الملك فاروق بضرورة التخلص منها، ذلك أن الحركة التي لها مثل هذه القوة ممـــا لاشـــك فيـــه سترث عرش مصر، فأمر رئيس وزرائه محمود فهمي النقراشي في ١٩٤٧م بحل الحركة وإتخاذ إجراات فاعلة ضدها.

وفي غمرة القتال في فلسطين كان رئيس الوزراء المصري يأمر قائـــد حملـــة فلـــسطين بسحب المتطوعين الإخوان من مواقعهم وسحب أسلحتهم واعتقالهم(٧٠) وإرسالهم كاسري حرب إلى المعتقلات في مصر.

هذه التطورات والقرارات الحكومية زادت من التوترات السياسية، ومما يؤســـف لـــه أن العنف المسلح ضد الخصوم كان منتشرا في تلك الفترة، وقد انتقل مـــن العنـــف ضـــد الجنـــود البريطانيين بوصفه حقا مشروعا للتحرير الوطني إلى الخصوم الـــسياسيين، خـــصوصا الـــذين يتهمون بموالاتهم للمندوب السامي، والإدارة الإنجليزية عموما، وفي هذا الإطار من ثقافة العنف إغتال أحد شباب (٧١) الإخوان المسلمون رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشـــي، وبعـــد أربعة وأربعين يوما من عملية الإغتيال هذه أغتيل حسن البنا رئيس حركة الإخوان المسلمون في ١٩٤٩م.

وبعودة ضباط الجيش المصري إلى ثكناتهم، وانتهاء الأمر بهزيمة العـــرب والمـــسلمين وتأسيس دولة إسرائيل في التراب الوطني، أخذت الخلايا المنظمة في الجيش المصري في العمل، بيد أن المفاهيم والآفاق اتسعت بعد هذه الحرب، والطموحات كذلك، ففي عام ١٩٥٠م سعي (٧٢) عبدالناصر إلى اعادة تكوين التنظيم السري للضباط الأحرار، وجعله مكونا من عناصر التنظـــيم السري الأخواني السابق بالإضافة إلى ضباط جدد قاسموه محنة الحصار في الفالوجا بفلسطين في أثناء الحرب، وراي كذلك أن شروط الأخوان المسلمون لضم الضباط وتجنيدهم غيـــر عمليـــة، خصوصا تلك المتعلقة بالسلوك الشخصي لأنه لو اتبع ذلك الأسلوب فإن الحركة لن تستطيع فعل شيء إلا بعد عشرين عاما، وهذا الوقت الطويل سيؤدي حتما إلى كشف الحركة والقائمين عليها.

كما أن إستشهاد الإمام حسن البنا والصاغ محمود لبيب مؤسس الخلايا العسكرية الإخوانية في الجيش المصري اضعف من إندفاع الحركة وزخمها وسيطرتها.

ونتيجة لإدخال عناصر جديدة للتنظيم العسكري للإخوان المسلمين، غير متفـــق عليهـــا، حدثت بعض إنشقاقات حيث إنشق عبدالمنعم عبدالرؤوف وآخرين تابعين بالكامل للحركة، بينمـــا فضل البعض الآخر الإستمرار مثل كمال الدين حسين وحسين الشافعي.

وفي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تمكنت خلية جمال عبدالناصر تحت إسم الضباط الأحرار من القيام بالثورة وقد التفت حول هذه الثورة مختلف التيارات السياسية في الجيش المصري، حيـــث

شارك فيها مجموعة من الضباط الوطنيين المستقلين، وضباط تنظيم الأخوان المسلمون (٧٣) بصفة مستقلة، والشيوعيين بقيادة يوسف صديق منصور، وتذكر العديد من الدراسات أن اليساريين لعبوا الدور (٧٤) الأهم في نجاح الحركة، كما أن قبول اللواء محمد نجيب لقيادة الحركة، بالرغم من معرفته بأن فشل الحركة يعني قتله، أدى إلى إلتفاف بقية ضباط الجيش المصري حوله، وذلك لتاريخه العسكري المشرف وتضحياته في حرب فلسطين، ولتحديه مرشح الملك في انتخابات نادي الضباط.

ويذكر (٧٥) أن عوامل خارجية أيضاً ساهمت في نجاح الحركة، من أهمها توسط الولايات المتحدة لدي البريطانيين للحيلولة دون تدخل جيشهم الموجود حول قناة السويس لإجهاض الحركة، وذلك لأن الولايات المتحدة يئست من إصلاح الملك فاروق، بعد أن حاولت كثيرا في السابق جعله رجل دولة يعتمد عليه في حربها ضد الإتحاد السوفيتي، لذلك رأت في هذه الحركة الجديدة، التي يقودها الجيش المصري أملا جديدا في قيام تحالف بينهما، بعد أن ترتب صلحا ما حول قضية فلسطين، ومما شجعها على ذلك تجاربها العديدة حول الإنقلابات العسكرية ورجالاتها خصوصا في أمريكا اللاتينية، وفيما يبدو فإن الملك فاروق استنتج نفس النتيجة، لذلك إتصل بالسفير الأمريكي صبيحة قيام الحركة، مطالبا بحمايته، ثم فيما بعد خروجه سالما بمتاعه إلى المنفي.

وأول الخلافات التي اعترضت الثورة الوليدة، تصور بعض الضباط بقيادة خالد محي الدين أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م عبارة عن حركة تصحيحية، تقوم بتطهير الحياة السياسية، وتؤمن على الدستور والحريات، وتحاسب المخطئين وعلى رأسهم الذين اشتروا اسلحة فاسدة، ثم تعلن بعد ذلك عن قيام انتخابات جديدة، تخوضها الأحزاب القديمة، وتشرف عليها قيادة الثورة، دون تدخل منها، ومن ثم يعود الجيش إلى تكناته لمباشرة مهامه في الدفاع عن الوطن، وقد شارك في هذه الآراء اللواء محمد نجيب قائد الثورة الحقيقي والرسمي.

ولكن مجموعة أخرى بقيادة جمال عبدالناصر كانت ترى عكس هذه الرؤية، حيث تذكر أن العهد القديم بكل رموزه السابقة من الملك فاروق إلى الأحزاب المختلفة (٧٦) بما فيها حزب الوفد صاحب الشعبية الكبيرة، ساهموا في الإخفاقات الكبري التي حدثت ومن أبرزها تأسيس إسرائيل، وإفساد الحياة العامة وبالتالي لايجب أن يعطوا أي دور في العهد الجديد، كما أن الديمقراطية فشلت في تحقيق التنمية المنشودة، ولكي تنمو مصر وتتطور يجب أن تدار بخطط جديدة وطرق جديدة وأساليب غير مجربة.

وقد انتصر الراي الأخير مما أدى إلى ابتعاد مجموعة من قيادات الثورة وإستقالة اللواء محمد نجيب، بيد أن تمسك الشعب به في أعقاب تقديم إستقالته خصوصا في السودان، أجبر الرئيس عبدالناصر وجماعته على مراجعة استقالة اللواء محمد نجيب إلى حين، ونتيجة لهذه الصراعات والمهددات الأخرى نمت الأجهزة الأمنية (٧٧) بشكل موسع، واختلفت مسمياتها، من البوليس الحربي إلى المخابرات العامة، إلى مباحث أمن الدولة إلى الأمن الخارجي والمخابرات الحربية، وغيرها من المسميات، حيث تنافست فيما بينها لإثبات إخلاصها للثورة، وتفانيها في خدمتها، لذلك كثرت الإتهامات الحقيقية والملفقة، وأصبحت جرائم التآمر ضد الدولة التي لم تكن معروفة في السابق، متداولة بشدة، وبالتالي المحاكمات، حيث زج بالألوف في السجون المصرية.

وربما جاء هذا التغيير والإهتمام الموسع فيما يختص بالأجهزة الأمنية، إلى أن النظام نفسه لأول مرة لم يأت عن طريق انتخابات أو إرادة جماهيرية، لذلك يعرف معني السعي للتغيير السياسي عن طريق القوة المسلحة، ويعي إمكانية تكرار السيناريو الذي جاء به إلى السلطة، لذلك جاءت إهتماماته بالأجهزة الأمنية أوضح من سواها في الديمقراطية، وكانت نتائجها وخيمة، حتي أن الرئيس عبدالناصر بنفسه اعترف بها فيما بعد)(٧٨) وذكرأن دولة المخابرات قد سقطت.

والديمقراطيون لايهتمون بالأجهزة الأمنية ذلك أن الأحزاب الموجودة على دست الحكم تدين في ولائها للجماهير التي انتخبتها، وتعلم أن هذه الجماهير يمكن أن تتخلي عنها في حالة أهمالها أو التقصير في حقها في أول إنتخابات قادمة، لذلك يكون جل اهتمامها منصب على إرضاء الرأي العام.

أما أحزاب الأقلية التي كانت تشكل الحكومات في بعض الأحيان فتستمد نفوذها من الملك وهو الحاكم الشرعي بموجب تفويض أمير المؤمنين في الأستانة، أو بموجب الحق التاريخي، لذلك يكون ولاؤها له، وفي كلا الحالتين لا مجال للأجهزة الأمنية أو الجيش في الحياة العامة.

وثاني الخلافات التي واجهت الثورة في سنواتها الأولى، كانت بينها وبين حركة الإخوان المسلمون، حيث كانت الأخيرة صاحبة نفوذ كبير على عدد من ضباط الجيش والجماهير وتتميز بالتنظيم الدقيق، وقدرة كثير من أعضائها على حمل السلاح، حيث تدربوا على ذلك في فلسطين، وفيما يبدو فإن مثل هذه الحقائق خلقت بعض التخوفات لدى جمال عبدالناصر (٧٩)والمناصرين له، بالرغم من أن الحركة لم تحل في أيام الثورة الأولى حركة الإخوان المسلمين شأنها في ذلك شأن التنظيمات الأخرى، وتعود أسباب الخلاف المعلن إلى إعتراض حركة الأخوان المسلمون على الإتفاقية التي عقدها، جمال عبدالناصر مع البريطانيين للجلاء عن مصر، حيث رأت الحركة أن البند المتعلق بأحقية عودة البريطانيين إلى قناة السويس في حالة حدوث نزاع أو خطر حول القناة، وفتح جميع موانيء ومطارات مصر لهذا الغرض، بالإضافة إلى البند المتعلق بإعطاء حق تقرير المصير للسودان، حيث رأت أن من شأن هذه البنود أن تؤدي إلى إنفصال السودان، وعودة البريطانيين.

ثم إزداد التوتر في العلاقات بين الطرفين إلى الحد الذي دفع جمال عبدالناصر إلى حل حركة الإخوان المسلمين، وتبع ذلك وضع الرئيس محمد نجيب رهن الإقامة الجبرية، حين عد من المناصرين للحركة، وسجن عدد من قيادات الحركة أثناء أزمة مارس ١٩٥٤م إلا أن هذه الإعتقالات تميزت باليسر والقصر.

إلا أن الإعتقالات لقادة حركة الإخوان المسلمين عقب الإتهام الشهير بمحاولاتها تدبير أغتياله في الإسكندرية في ١٩٥٦م كانت الأعنف والاقسي (٨٠)، حيث زج بأكثر من مائة وعشرين ألف أخ مسلم في السجون في أيام قليلة، وهذه الإعتقالات السريعة لهذه الإعداد الضخمة من الإخوان تعطي فكرة مصغرة عن مدى إتساع أجهزة مصر الأمنية منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين وقدرتها البالغة.

وقد تعرض الأخوان المسلمون إلى تعذيب قاس في السجون المصرية، واستعملت معهم كافة أنواع التعذيب، حتي أن العديدين ماتوا (٨١) من شدة التعذيب، وقد ذكر أحد قادة الإخوان المسلمين في التنظيم العسكري، أن ليمان طره تحول من مأوي للقتلة واللصوص وهاتكي

الأعراض وتجار المخدرات، إلى مأوي لعلماء الأزهر، وأساتذة الجامعات، والوزراء السابقين، وضباط الجيش، والبوليس ورجال القضاء، والمحامين والصحفيين ورجالات الفكر، حتي لم يبق في الخارج سوي الإنتهازيين، والوصوليين، وحتي الذين لم يتعرضوا للإعتقالات من أهل العلم والمثقفين وأصحاب الخبرة لم يعد لديهم كلمة أو راي في إدارة شئون البلاد.

ثم ما لبثت هذه الاعتقالات أن شملت قوي اليسار المصرية، وعلى رأسهم الضابط يوسف صديق منصور صاحب الدور المهم في نجاح الثورة، حيث عوملوا مثل غيرهم في السجون المصرية.

وبالرغم من هذه الصدامات الدامية مع القوي الداخلية بمصر، إلا أن ثورة يوليو ١٩٥٢م كان لها العديد من الإنجازات، وعلى رأسها التفاوض مع البريطانيين للجلاء نهائيا عن مصر (بالرغم من الإعتراضات الإخوانية) وقد ساعدها على ذلك تغير مسرح السياسية الدولي، وظهور الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كأهم قوتين دوليتين، وضعف بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وزوال عهد الإستعمار في كثير من المستعمرات السابقة وعلى رأسها الهند ١٩٤٧م.

ثم اتجهت الثورة بعد ذلك نحو التنمية الإقتصادية، حيث سعت إلى إنشاء سد ضخم بجنوب مصر للتحكم في المياه وتوزيعها، وقد اتجهت للثورة أولا نحو الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة في هذا المشروع العملاق، إلا أن إصرار (٨٢) الولايات المتحدة على استصحاب السياسية مع الإقتصاد حال دون مساهمتها حيث كانت ترى ضرورة عقد إتفاقية سلام أولا مع إسرائيل، والإعتراف بها، بيد أن الرأي العام العربي كله في ذلك الوقت كان يعتبر أن مسألة طرد إسرائيل مسألة محسومة لذلك فإن السلام مع إسرائيل كان مستبعدا في تلك الفترة المبكرة.

ثم نشبت أزمة أخرى مع الولايات المتحدة وهي إصرار (٨٣) الولايات المتحدة على عدم تسليح مصر، بدعوي أن هذا يضر بمصلحة إسرائيل، واشترطت أيضاً إتفاقية سلام مع إسرائيل، وتعهد بعدم إستعمال هذه الأسلحة إلا بعد موافقة حكومة الولايات المتحدة.

هذان الموقفان الأمريكيان، دفعا الحكومة المصرية إلى التوجه نحو الكتلة الشرقية بقيادة الإتحاد السوفيتي، التي انتهزت هذه الفرصة، وذلك لأهمية مصر في الصراع الدولي، وإشرافها على أهم ممر مائي، ونفوذها الثقافي والسياسي في العالم العربي والإسلامي، حيث وافقت على تمويل السد العالي، وتمويل صفقات السلاح، مما أدى إلى قيام ثورة حقيقية في العلاقات الدولية، حيث سعت كل الدول غير المنضوية تحت الكتلتين إلى الإستفادة من هذا التناقض مما حقق لهذه الدول من وراء ذلك مكاسب كبيرة على المستوي السياسي المتمثل في نيل هذه الدول لاستقلالها، وعلى المستوي الإقتصادي من خلال تمويل مشاريع إقتصادية، لم يكن من المنتظر تمويلها في ظل الظروف الدولية المعتادة.

ومصر من جانبها جعلت من قضية تحرير كافة الشعوب المستعمرة خصوصا الدول العربية والإفريقية قضية أولي لها، وساعدت من خلالها أعلامها القوي المتمثل في إذاعة صوت العرب والصحف في تحريك قضايا الحرية والنهضة لهذه الدول.

وكان أبرز القضايا التي استماتت مصر في الدفاع عنها قضية إستقلال الجزائر (٨٤)، حيث إنها تختلف عن القضايا الأخرى، ذلك أن الدول الإستعمارية تزعم من خلال استعمارها أحد الأقطار إنها إنما ترمي من ذلك إلى تطوير هذه البلاد وإدخال الحضارة إليها، إلا أن فرنسا كانت

ترى أن الجزائر جزءا لايتجزأ منها ووجودها غير قابل للزحزحة والتفاوض، لذلك عندما أتـي الدعم إلى الجزائريين لنيل حريتهم، كان لوقع هذا الدعم فـي فرنسا دوي كبيـر، وذلـك لأن الفرنسيين اعتبروا أن مثل هذا الدعم بمثابة تغويض للوطن الأم، ومحاولـة تجزئتـه وتقطيعـه، وكانوا في نهاية الخمسينات لايزالون يعانون من الهزيمة القاسية التـي ألحقهـا النـازيون بهـم باحتلالهم لبلادهم في أقل من خمسة أيام من بداية الهجوم الألماني، لذلك كان رد فعلهـم عنيفـا حيث سارعوا بمد إسرائيل بأسلحة ثقيلة وكثيفة، ومدها بمفاعل نووي قابل للتطوير لينتج اسـلحة نووية، وهذا ما حدث بعد سنوات قليلة.

وبريطانيا من جانبها انزعجت من تأثير الدعاية المصرية، خصوصا لتأثيرها البالغ علـى مستعمراتها التي تنتج الزيت في الخليج العربي، وتململ مـواطني هـذه الـدول مـن الوجـود البريطاني، كما أن طرد ممثلها في الاردن الجنرال جالوب (٨٥) بتأثير هذه الدعاية وتر العلاقات بين البلدين.

بيد أن تأميم قناة السويس في ١٩٥٦م قضي على العلاقات المشتركة نهائيا، وكانت وجهة النظر المصرية للتأميم تتمثل في الإستفادة من عائدات القناة، في تحقيق مشاريع تنموية اقتصادية كبري، بالإضافة إلى التخلص من النفوذ الأجنبي نهائيا.

وقد رد الفعل من الدول الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا بسحب المرشدين والخبراء الأجانب من العمل في قناة السويس، على أمل أن يعجز المصريون عن إدارتها، وبالتالي يتعطل أهم شريان مائي في المواصلات الدولية، مما يجعل المناداة بتشغيل القناة بإشراف دوزلي ممكن، ولكن نجاح المصريين بالعمل فيها أبطل هذه الحجة.

والغرب من جهته كانت صدمة التأميم اشد عمقا عليه مما يظهر، وذلك لأنه كـان يـري حفر قناة السويس في القرن الثامن عشر بمثابة تمثيل حقيقي للحـضارة الغربيـة مـن خـلال مشاريعها الحضارية الضخمة التي غيرت وجه التاريخ الإنساني، وهي واحدة من مفآخرهم، إلا أنهم تجاهلوا وفاة ألوف العمال المصريين الذين حفروها نتيجة للإرهاق والجوع بحسب قـانون السخرة الذي سناه حكام مصر حينها.

وعلى الرغم من أن قناة السويس قلت أهميتها في خمـسنيات القـرن العـشرين نتيجـة لإستقلال كل مناطق جنوب شرق آسيا، وعلى رأسها الهند من الإستعمار الغربي، إلا أن أهميتها ما لبثت أن تجددت مع إكتشاف النفط بكميات هائلة في منطقة شبه الجزيرة العربية، مع ازديـاد الطلب على هذه المادة الحيوية من قبل المصانع الغربية التي تطورت تطورا كبيرا عقب انتهـاء الحرب العالمية الثانية، كما أن قيام الإتحاد السوفيتي بمناهضة الكتلة الغربية والخوف من تجيير حكام هذه المناطق في معسكره، ورفض وجود إسرائيل، ودعم الثوار الجزائريين والإفـريقيين، كل هذه العوامل مجتمعه شجعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على القيام (٨٦) بعمـل عـسكري سريع لإجهاض حكومة جمال عبدالناصر وإسقاطها، وإرجاع قناة السويس، وتنصيب نظام جديد يكون أكثر تعاونا.

ولكن يبدو أن بريطانيا وفرنسا تجاهلتا بعض الحقـائق الاساسـية علـى أرض الواقـع، وأندفعتا تحت إيحاء التاريخ المنظور، الذي كان يسمح لهما بفعل ما تريدان دون الإلتفـات إلـى أحد، أو الخوف من عواقب ذلك التحرك، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تضعـضعت قـوة

هاتين الدولتين كثيرا، وظهرت إمبراطوريات أخرى أشد قوة وشبابا، وعلى رأسها الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

كما أن هاتين الدولتين لم تشاورا حتي حليفتهما الولايات المتحدة في هذا الهجوم، أو ربما نسقوا معها إلا أنها رأت توريطهم في معركة خاسرة للإنسحاب نهائيا من مناطق نفوذها التاريخي في الشرق الأوسط عندما رفضا توريث هذا النفوذ سلميا.

وثالثة الأثافي في هذه الغزوة إشراك إسرائيل فيها، بالرغم من الكراهية الواسعة التي تحظي بها عند الشعوب العربية، مما أدى إلى تضامن شعبي فوري مع الحكومة المصرية، ويمكن القول إن هذا التضامن الشعبي في ١٩٥٦م أعطي الحكومة المصرية شرعيتها لأول مرة منذ ١٩٥٢م، حيث كانت في أعين الكثيرين إنقلابا عسكريا ضد الشرعية، كما أن توزيع الولاء، والإختلافات بين اللواء محمد نجيب في بدايات الثورة وحتى ١٩٥٤م وجمال عبدالناصر حتي ١٩٥٦م لم يساعد على تثبيت شرعية الحكم في أذهان المواطنين.

وكانت خطة الحرب تنص (٨٧) على تسلل إسرائيل بلواء واحد إلى قناة السويس، وإعلان إستيلائها على القناة، ثم توجيه إنذار من قبل بريطانيا وفرنسا إلى مصر وإسرائيل بضرورة ضمان حرية الملاحة، وانسحاب الطرفين المتحاربين لمسافة عشرة كيلومترات من القناة، لتقبل إسرائيل بهذا الإنذار، وعندما ترفض مصر الإنسحاب، تقوم الطائرات البريطانية والفرنسية بقصف المطارات العسكرية المصرية، والإنزال في قناة السويس وإرجاعها للحظيرة الغربية.

وكانت التوقعات البريطانية ترى أن الحكومة المصرية ستنهار، بيد أن صمودها والتفاف الجماهير حولها برغم القصف والإنزال الجوي حول القناة، جعل منها محط تعاطف دولي واسع انتهزه الإتحاد السوفيتي، ليظهر أمام دول العالم الثالث مدى تضامنه معها ضد الإمبريالية العالمية، فوجه إنذارا (٨٨) شديد اللهجة لحكومة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالإنسحاب الفوري من مصر بلا قيد أو شرط، وإلا سيضطر للدفاع عن دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة، ثم تساءل في الإنذار عن ردة الفعل الشعبية في هذين القطرين المعتدين في حالة توجيه قصف صاروخي للندن وباريس.

ومما لاشك فيه أن هذا الإنذار أفزع هذه الدول وأجبرها على الإنسحاب، خصوصا وأن الولايات المتحدة دعت أيضاً إلى الإنسحاب، وقد هدفت من وراء ذلك إلى تنصلها من هذا الإعتداء، كي لاينتصر الأتحاد السوفيتي وحده في معركة الدعاية الدولية.

وبانتصار مصر، وبزوغ نجم الرئيس جمال عبدالعناصر، استمرت في دورها المنادي بالتحرير الوطني وبحماس أشد، وأصبحت مصر قبلة للثوار، وانتشت القاهرة، بالرغم من الاخطار التي تحيط بمثل هذا العمل من قبل الدول الإستعمارية القديمة والإمبراطوريات الناهضة، ولا يستثني حتي الإتحاد السوفيتي من ذلك، فقد كان راغبا (٨٩) في انضواء مصر بالكامل في معسكره، إلا أن مثل هذه الأمنية لم تتحقق حيث احتفظت مصر باستقلاليتها، وساهمت بفاعلية في إنشاء حركة عدم الإنحياز، وقامت أحيانا باعتقال الشيوعيين المصريين، ولم توفر قواعد عسكرية أو مساندة للأسطول السوفيتي في البحر الأبيض، كما كان الإتحاد السوفيتي يؤمل، بيد أن كل تلك الأمور كانت مخفية بمهارة لحاجة الأثنتين لبعضهما بعضا.

وبخصوص الإقتصاد المصري في تلك الفترة فقد تحول بالكامل من إقتصاد السوق إلى الإقتصاد الموجه الذي يتحكم فيه القطاع العام، وقد أدى تأميم قناة السويس، وانتصار مصر في الحرب، إلى تشجيع مصر أكثر في تأميم المنشآت الآخري، مثل الشركات الدولية حيث استولت (٩٠) على شركات حلوان للأسمنت، وشركة ترام القاهرة، وشركات القطن والتأمين والملاحة، وشركات تجارة الأخشاب، وأهم المحلات التجارية، وشركات استخراج البترول وتكريره.

وبعد حركة التأميمات الكبري هذه شهدت مصر هجرات مكثفة إلى خارجها، خصوصا من قبل الجاليات الأجنبية التي ظلت تستثمر في مصر منذ عهد الخديوي إسماعيل، وقد خسرت مصر خسائر كبيرة نتيجة لهذه السياسات الجديدة، وذلك لأن الخبرات والمهارات التي يمتلكها هؤلاء الأجانب قل أن تتكرر، أو تكاد تكون محتكرة لهم، كما أن رأس المال كما ذكرنا سابقا أخذ يتمصر قليلا قليلا، ثم أن هذه الجاليات التي مكثت في مصر قرابة مائة عام أخذت في التحول التدريجي نحو التمصير، وتجنست بالجنسية المصرية، إلا أن الإستيلاء على مالها دفع بها دفعا للتنقيب عن جذورها القديمة، وعندما رجعت هذه الجاليات إلى بلدانها الأصلية، زادت من أسباب عداء الأوروبيين للحكومة المصرية.

كما أن هذه الأموال المؤمنة لم تكن الظروف تسمح بتنميتها، وذلك لغياب أجهزة الرقابة الشعبية، من صحف مستقلة ورأي عام مثقف ومستقل، أضف إلى ذلك أن القيادات العليا في البلاد انشغلت بالتطورات السياسية الدولية، والتخطيط لمشاريع التنمية الكبري مثل قناة السويس والإصلاح الزراعي والسد العالي والتصنيع.

كل هذه العوامل اجتمعت مع غياب الشفافية وعدم وجود الكوادر المؤهلة لإدارة هذه الأموال، مما أدى إلى زحف ضباط الجيش (٩١) المصري نحو هذه الإدارات، التي خلت بخروج الأجانب، كما أن وجود قيادة عسكرية متنفذة بقيادة المشير عبدالحكيم عامر في السلطة العليا منحازة بالكامل للجيش حالت دون قيام مساءلة حقيقية للإخفاقات والفشل الذي لازم هذه الشركات بعد أن كانت ناجحة قبل التأميم.

أدى كل ذلك فيما بعد إلى ظهور طبقة جديدة من الضباط وأسرهم ومريديهم، كانت محرومة في السابق من كثير من متع الحياة، ثم وجدت نفسها في ظل سنوات قليلة صاحبة الأمر والنهي والتصرف المطلق في الثروة، فإنحرفت كثير من هذه القيادات العليا والوسيطة والدنيا وصار همها جمع المال وكنزه.

ويمكن القول إن مصر في تلك الفترة حكمت من قبل مجموعتين لاتعارض بينها، مجموعة بقيادة المشير عبدالحكيم عامر وقادة القوات المسلحة، ودورها منصب في الإشراف على الأجهزة الأمنية التي إتسعت لتشمل كل القطر، بالإضافة إلى تعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء، والإشراف أخيراً على النشاط الإقتصادي بأكمله.

أما الكتلة الثانية فقد كانت حول الرئيس جمال عبدالناصر وتتكون من مجموعة من الإعلاميين والمثقفين، ويقع عليها إدارة الدولة من خلال أجهزة الإعلام والثقافة ووضع الإتفاقيات والبروتوكولات، والتفاوض مع الدول الأجنبية، وتوجيه البلاد بحسب الايدلوجية التي اختطوها، والسعي إلى تطبيق نموذجهم في الحكم خصوصا في الدول العربية، من خلال تقسيم هذه الدول

إلى دول متقدمة ودول رجعية، ويكون الفصل في القضايا الكبري والخلافية لصالح هذه المجموعة.

بيد أن مجموعة المشير (٩٢) عبدالحكيم عامر ما لبثت أن سيطرت على الأمور فعليا في مصر من خلال قبضة الجيش والأمن، والرجال المبثوثين في كل أجهزة الدولة، كما أن الوعي بهذه المكاسب جعل هذه المجموعة متضامنة للحفاظ على المكاسب التي حققتها، كما أن انشغال مجموعة الرئيس عبدالناصر بالتطورات السياسية الخارجية، والوحدة مع سوريا في عام ١٩٦١م، وتشكيل أنشوطة حول إسرائيل، ودعم اليمن، ومحاربة المملكة العربية السعودية، ومساندة العراق وخنق المملكة الأردنية الهاشمية، جعلها غير منتبهة أو متجاهلة لتطورات الأحداث في الداخل.

وغنى عن القول فإن السياسة المصرية الخارجية بعد حرب ١٩٦٥م حققت إنتصارات كبيرة، جلبت لها عداء كثير من القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد كبير من الدول العربية، خصوصا تلك التي كانت تصنف في الإعلام المصري بالدول الرجعية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فبعد الوحدة مع سوريا ومساندة الثوار اليمنيين، ودعم إنقلاب في بغداد جرى على أثره إغتيال كافة ألفراد الاسرة الهاشمية المالكة برئاسة الأمير عبد الإله، جعل مصر بالفعل تسيطر على خطوط مواصلات النفط، وقد توصلت (٩٣) أجهزة المخابرات الغربية والفعاليات السياسية، إلى أن هذه التطورات ربما تصل إلى ابتلاع الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، مما يعني سيطرة الإتحاد السوفيتي على هذه المنطقة المهمة والحيوية.

لذلك عمل المعسكر الغربي على حرمان مصر من هذه الإنتصارات، حين أنزل الجيش الأمريكي في لبنان ١٩٦٢م مدعوما بالاسطول السادس، وعلى الجانب السوري استولي الجيش على السلطة، ملغيا بذلك الوحدة بين القطرين، وفى العراق أدى الصراع بين القوميين برئاسة عبدالرحمن عارف والشيوعيين بقيادة عبدالكريم قاسم إلى انتصار الأخير وبالتالي توتر في العلاقات مع مصر، وحتى في الإتحاد السوفيتي بعد الإنقلاب على خرتشوف، اتخذ القادة السوفيت الجدد سياسة وفاقية جديدة مع الغرب، تراعي مصلحة السوفيت والشيوعيين المحليين في المقام الأول.

وفي اليمن، تحولت المساندة المصرية للثوار بقيادة عبدالله السلال إلى حرب واسعت رأت (٩٤) بريطانيا وأمريكا استنزاف مصر من خلال دعم القبائل المؤيدة لأسرة حميد الدين بواسطة العربية السعودية، وتم الإستعانة بقوات من المرتزقة، لذلك تصاعدت المساندة العسكرية المصرية لليمن حتي بلغت ٤٠ ألف جندي مصري، بالإضافة إلى أسلحتهم وعتادهم، وهذا مما لاشك فيه عبء ثقيل على الإقتصاد المصري، وتشتيت للقوة العسكرية المصرية.

ولكن مصر استمرت في المقاومة، وتحقيق إنتصارات بعناد شديد، ففي العراق عاد القوميون للحكم مرة أخرىبقيادة عبدالسلام عارف، وفي سوريا ذهبت الحكومة الإنفصالية، وإرتفعت أعلام الوحدة وأناشيدها، وفيما يختص بالتسليح فقد تمكنت (٩٥) مصر من صناعة صواريخ ذاتية الدفع هما القاهر والظافر، وبالرغم من الإخفاق في أجهزة التوجيه إلا أن صناعة الصواريخ في حد ذاته كان تطورا كبيرا، فالتحول من معسكر إلى آخر لشراء الاسلحة آثار ضجة كبري في السابق، فما بال التحول لصناعتها.

ثم تمكنت (٩٦) مصر من إنشاء مفاعل ذري في إنشاص، وسعت لإنتاج الميـــاه الثقيلـــة، مما زاد من مخاوف الدول الغربية وإسرائيل.

لكل ذلك رأت (٩٧) الولايات المتحدة ضرورة التخلص من عبدالناصرنهائيا، أما باغتياله أو فرض هزيمة ساحقة عليه بواسطة إسرائيل، تؤدي إلى ذهاب هيبته وبالتالي إسقاط نظامه وقد ساعد الولايات المتحدة في توجيهها نحو هذا المسلك، أصدقاء إسرائيل في البيت الأبيض، ووكالة الإستخبارات الأمريكية، كما أن التورط في فيتنام ورغبة الولايات المتحدة في تحقيق نصر فـــي الشرق الأوسط يعوض عن الإخفاق الذي أصابها ربما يشفع لدي الناخـــب الأمريكـــي لإعـــادة الرئيس جونستون إلى الرئاسة مرة أخرى، لذلك فتحت كل أبواب التسليح والتجـــسس والخطـــط والإمدادات أمام إسرائيل.

وبخصوص بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت لهم ثاراتهم القديمة مع ناصر، مثل تأميم القناة، والإستيلاء على الشركات العاملة في مصر التي يمتلكها رعاياهـــا، وحرمانها من بترول العراق وتهديد أهم مناطق نفوذها في الجزيرة العربية وعدن والأردن وليبيا، ودعم الثوار الجزائريين والأفريقيين، وتصفية الإمبراطورية البريطانية.

وحتى الأتحاد السوفيتي الحليف التقليدي لمصر عمل (٩٨) اليهود السوفييت وسط القيـــادة العليا الجديدة على إبقائه في الحياد، خصوصا وأن هذه القيادة الجماهيرية الجماعية الجديدة، كانت ترى أن النظام الناصري وحلفاءه يضطهدون الشيوعيين المحليين، وكانت الخطة الغربية تـــنص (٩٩)على الآتي:

١- تدمير جزء كبير من الاسلحة السوفيتية التى تلقتها مصر من الإتحاد السوفيتي.

٢- إختبار أنظمة السلاح الغربية ضد أنظمة السلاح السوفيتية من خلال معركـــة حقيقية.

٣- إسقاط هيبة ناصر وبالتالي إسقاط نظامه.

٤- تمكين الإسرائيليين من الإستيلاء على أراض يستطيعون من خلالها المساومة بها لتحقيق تسوية في المستقبل.

٥- الثأر من هزيمة فيتنام ودعم السوفيت لهو شي منه.

٦- تحطيم معنويات الجيش المصري وإزلاله حتى لايقبل مرة أخرى أن يقاد إلى معركة ضد إسرائيل.

٧- الوصول بالهزيمة إلى حد الإهانة حتي لاتعود مصر مهما كانت دعاويها إلـــى مكان الصدارة في العالم العربي.

ثم ما لبثت أن وجدت إسرائيل الفرصة الملائمة لشن الحرب، عندما أعلنت مصر أغلاقها لخليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية في مايو ١٩٦٧م(١٠٠)، وتعود قصة خليج العقبة إلى العام ١٩٥٦م، إثناء العدوان الثلاثي على مصر، حيث كانت إسرائيل ممنوعة من التحـــرك فـــي خليج العقبة، وذلك بفضل سيطرة القوات المصرية على المضائق والجزر المؤدية إلـــى مـــدخل الخليج، كما أن إسرائيل كان وجودها ضعيف في تلك المنطقة نسبة لسيطرة مصر على قطـــاع غزة، ووجود الضفة الغربية تحت إشراف الأردن، وبالتالي كان وجود إسرائيل ضعيفا في صحراء النقب، إلا أنها تسيطر على ميناء أم الرشاش (إيلات) في خليج العقبة، وبعد العـــدوان الثلاثـــي

تغاضت مصر عن ملاحة إسرائيل في البحر الأحمر عن طريق خليج العقبة، كما أن القوات الدولية وضعت حاجزا بين القوتين، المتحاربتين.

ولكن هذا التقاضي عن ملاحة إسرائيل لم يستمر بفعل الدعاية الغربية ضد جمال عبدالناصر ونظامه، معزية ذلك إلى وجود تواطؤ أحيانا أو إلى ضعف في النظام، أو نفاقا، وقد تكررت هذه الإتهامات بشكل أزعج السلطة المصرية، مما دفعها إلى إغلاق خليج العقبة، وبالتالي الدخول في حرب مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه افضل قواتها موجودة في اليمن.

وفي ٥ يونيو ١٩٦٧م قامت إسرائيل بالغارة على إحدى عشرة قاعدة جوية مصرية بواسطة أربعمائة (١٠١) وإثنتان وتسعون طائرة حربية تم على أثرها تدمير سلاح الطيران المصري بأكمله تقريبا وهو رابض في الأرض، وبذلك صارت سماء مصر مكشوفة أمام سلاح الجو الإسرائيلي، الذي اندفع بدوره مهاجما تجمعات الجنود المصريين في سيناء، مما أوقع فيها خسائر فادحة، أضف إلى ذلك أن صدور الأوامر بالإنسحاب من سيناء دون خطة واضحة، جعل من آلاف الجنود والألوية المصفحة تتجمع في طرق محدودة وفي توقيت واحد مما سمح لسلاح الطيران الإسرائيلي بتدمير أكبر كمية من العتاد العسكري والجنود المنسحبين، والإستيلاء على سيناء بأكملها حتى قناة السويس.

ثم أكملت إسرائيل بعد قضائها على الجيش المصري الأقوي في المنطقة، أجتياح القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان، وبذلك صار حجم ومساحة إسرائيل أكبر بثلاث مرات قبل بداية الحرب.

وأرجع البعض (١٠٢) أسباب هذه الهزيمة القاسية للجيش المصري، وذلك لأنه لم يعد جيشا محترفا، بعد أن سيطر ضباطه على كافة مرافق الدولة الإقتصادية والخدمية، مما أدى به إلى الترهل وعدم التدريب والإنضباط، كما أن التنافس بين رجالاته والطمع في المناصب الكبري حال دون متابعة احتياجات الجيش الفعلية، أضف إلى ذلك أن عمليات التطهير والإبعاد المستمر لقيادته المختلفة نتيجة لأسباب حقيقية أو نتيجة لوشايات لعبت دورا كبيرا في إضعافه.

ثم إن عملية الترقيات السريعة التي حدثت للضباط الأحرار الذين نجحوا في إشعال الثورة، مكنت العديد منهم للوصول إلى المراكز القيادية العليا، دون أن يكونوا مؤهلين لذلك.

ففي حالة المشير عبدالحكيم عامر نجد أنه قفز من رتبة الصاغ (الرائد) إلى رتبة اللواء مباشرة، واصبح قائدا عاما للجيش، وقد تجلت عدم خبرته بوضوح عندما أمر قواته في يونيو ١٩٦٧م بالإنسحاب في وقت واحد، برغم علمه بمحدودية الطرق في سيناء وبتفوق الطيران الإسرائيلي المطلق.

أما القيادة السياسية التي سمحت بالإزدواجية في القيادة فقد تحملت مسئوليتها في الهزيمة كاملة بحسب ما جاء (١٠٣) في بيان عبدالناصر للشعب، حين تنحي عن السلطة (أني لا شعر بأن النكسة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، ولابد أن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينة، على كثير من جوانبنا، وأول ما ينبغي أن نؤكده بفهم وأعزاز، وهو واضح أمام أعيننا، أن الشعوب هو وحده القائد وهو المعلم وهو الخالد للأبد).

بيد أن الشعب المصري رفض هذه الإستقالة متمسكا بالرئيس، ربما لإعادة إصلاح ما يمكن إصلاحه، وفي هذه الفترة التي بدأت مع هزيمة يونيو ١٩٦٧م وانتهت مع وفاة جمال

عبدالناصر ١٩٧٠م شهدت مصر أشق وأقسي أيامها في القرن العشرين، حيث تمت إقالة كافة قادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وترتيب الأوضاع لحرب طويلة قادمة، أو حرب (الإستنزاف).

فبعد ثلاثة أشهر من يونيو ١٩٦٧م رأت (١٠٤) القيادة المصرية أن بقاء القوات الإسرائيلية حو قناة السويس دون مناوشات عسكرية محدودة سيساعد على تثبيت الأوضاع كما هي، من خلال إنشاء مستوطنات فيها، لذلك رات أن عمليات عسكرية محدودة في قناة السويس يتبعها تسلل احيانا إلى سيناء ربما يؤدي إلى زعزعة الإسرائيليين، بيد أن ذلك التسلل والعمليات النشطة خرقت وقف إطلاق النار الذي سرى عقب إنتهاء حرب الايام الستة ١٩٦٧م.

وربما كانت مصر تعتقد أن العمليات المحدودة التي شرعت فيها ستتوقف حول منطقة قناة السويس، وستكون بالمدفعية والأسلحة الخفيفة، متجاهلة تفوق إسرائيل الجوي، وعندما اشتدت حرب الإستنزاف على إسرائيل رأت دخول سلاحها الجوي، بذلك اختلت الحسابات المصرية التي كانت تراهن على محدودية القتال بالقوات البرية.

ثم مالبثت أن أخذت القوات الجوية الإسرائيلية تضرب (١٠٥) العمق المصري بالرغم من الدعم السوفيتي، فعلي سبيل المثال قصفت قناطر وكبري نجع حمادي، وقناطر إسنا، ومعسكرات أسيوط، ودمرت محطة محولات الضغط العالي، هذا بالإضافة إلى الأهداف العسكرية مثل بطاريات المدافع وقواعد الصواريخ والمطارات الحربية المصرية التي أعيدت صيانتها.

أما الجماهير التي لم يكن (١٠٦) أكثرها قد استوعب بعد حجم الهزيمة العسكرية، وكانت تتوقع قيام حرب تحرير شاملة بعد أشهر قلائل من النكسة، اصيبت بخيبة أمل بعد مرور عام ونصف من الهزيمة، ثم إنخفضت الروح المعنوية أكثر عندما تواصلت غارات العمق الإسرائيلي إلى نجع حمادي وإسنا ودمنهور وإنشاص والخانكة، وتصاعدت إلى الأهداف المدنية مثل مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر الإبتدائية التي راح ضحيتها ٣١ تلميذا.

وفيما يبدو أن عمليات العمق هذه أثرت في صحة الرئيس عبدالناصر حيث تعرض لأزمة قلبية خفيفة عقب إحدى هذه الغارات.

ولم تتوقف غارات العمق الإسرائيلي إلا عندما تدخل الإتحاد السوفيتي (١٠٧) بالأسلحة والصواريخ والطائرات السوفيتية، بقيادة طيارين من الإتحاد السوفيتي، وخبراء يديرون أطقم صواريخ سام ٣، إلا أن مهمة هذه القوات انحصرت في التصدي لغارات العمق المصري، مع ترك الدفاع في الجبهة الشرقية للمصريين، وقد ضغط السوفييت لتوفير قاعدة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط في هذه المرحلة إلا أن الحكومة المصرية رفضت (١٠٨) ذلك وقبلت بزيارة الأسطول السوفيتي للموانيء المصرية متي ما شاء.

وبانتهاء غارات العمق المصري تركزت الجهود المصرية في الإستعداد لمعركة التحرير ببناء حائط صاروخي، وتدريب مجندين للحرب، ليصل تعداد الجيش المصري إلى مليون جندي.

إلا أن الجهود الشاقة التي بذلها جمال عبدالناصر في الإعداد للمعركة، وغارات العمق المصري، وبخل الإتحاد السوفيتي بالاسلحة الهجومية، كل ذلك أدى إلى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠م.

اختلت الآراء بعد وفاة الرئيس، جمال عبدالناصر، حول سبب تعيين محمد أنور السادات نائبا أول له وقد أرجعها (١٠٩) البعض إلى تواري كثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من الحياة العامة، إما بالإعفاء بعد اختلافات حول وجهات النظر، مثل خالد محي الدين، أو بالإنتحار والمحاكمة بعد هزيمة يونيو مثل المشير عبدالحكيم عامر، أو بالزهد في الحياة العامة مثل عبداللطيف البغدادي، لذلك لم يجد الرئيس بدا من منح الثقة لأنور السادات كنائب أول له، كما أرجعها البعض الآخر إلى تقدير الرئيس عبدالناصر لقدرات السادات السياسية، أو ربما اتصالاته بالسعوديين ومن ثم بالأمريكيين، كتهديد محتمل للسوفيت للإسراع بمده بالأسلحة للدخول في معركة التحرير، بعد أن تباطؤ في مده بالأسلحة الهجومية.

بيد أن الرئيس السادات واجه عقبات كبيرة لفرض سلطاته في بداية أمره، خصوصا من المقربين السابقين للرئيس عبدالناصر، الذين حسبو (١١٠) في بداية الأمر إمكانية السيطرة عليه وتوجيهه الوجه التي يريدون، وعندما تبين لهم استحالة ذلك تأمروا عليه لأبعاده من منصبه، خصوصا وأنهم كانوا يسيطرون على مواقع مهمة في مفاصل الدولة، ومنها قيادة الجيش، ووزارة الداخلية، والإتحاد الإشتراكي، ووزارة الإعلام، وأجهزة المعلومات، وقد أتخذ بالفعل (١١١) القائد العام للجيش المصري الفريق محمد فوزي أمرا صريحا بالتحرك والإطاحة بالرئيس السادات، إلا أن تحفظ رئيس هيئة الأركان الفريق صادق على هذا الأمر وتكتمه عليه حال دون تنفيذه ثم ما لبث أن أطاح الرئيس السادات بأمين عام الإتحاد الإشتراكي علي صبري، رئيس المجموعة المتآمرة من مناصبه فتقدمت أغلبية مجلس الوزراء باستقالتها، ظنا منها أن ذلك سيحدث أنهيارا دستوريا، إلا أن السادات سارع بتشكيل مجلس جديد في نفس يوم ١٥ مايو ١٩١٧م وزج بجميع المستقيلين في غياهب السجون، وبذلك يكون قد انفرد عملياً بالسلطة، وسمي حركته هذه بالثورة التصحيحية.

ثم أخذ في الإعلان عن سياسة جديدة، تدعو إلى إغلاق المعسكرات، ومنع أجهزة التصنت، وحرق الشرائط التي تدين بعض الشخصيات المصرية، وإخراج المعتقلين وعلى وجه الخصوص الأخوان المسلمون وتشجيعهم على إعادة تكوين كيانهم، والسماح لهم بأعادة إصدار مجلتهم الدعوة، وذلك لخلق توازن في الدولة بين اليساريين والشيوعيين والناصريين الذين كانوا يسيطرون على الشارع المصري وبين الإسلاميين الذين امتلكوا تاريخا طويلا في الحراك السياسي.

إلا أن القضية الأهم يومئذ في الشارع المصري كانت إزالة العدوان الإسرائيلي وتحرير الأرض، وقد مر عام ١٩٧١م دون أن يتخذ قرار الحرب بدعوى عدم جاهزية القوات، ثم مر عام ١٩٧٢م أيضاً دون اتخاذ قرار ما، والأهم من ذلك أن الرئيس السادات اخذ قرارا استراتيجيا آخر طرد بموجبه الخبراء السوفيت من مصر، بالرغم من عدم وجود حليف آخر لامداده بالسلاح وقد فسره (أي القرار) (١١٢) البعض بالإيحاء السعودي الأمريكي، للمساهمة في حل مشكلة الشرق الأوسط، إذ من غير المعقول أن تساهم الولايات المتحدة في ذلك الأمر في الوقت الذي تمتليء أراضي مصر بالخبراء السوفيت كما أدعوا.

ثم ما لبث أن تململ المثقفون وقادة الرأي لإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم التي انتظمت خط المواجهة المصرية الإسرائيلية، وطالبوا باعلان الحرب لتحرير الأرض، وحتي القوات المسلحة

المصرية بعد أن تدربت على عبور قناة السويس عشرات المرات أخذت في التعبير عن مواقفها للسماح لها ببدء العمليات العسكرية، حتي أنه في أحد المرات قام أحد الضباط المصريين بالتحرك بكتيبته إلى حي السيدة زينب في القاهرة كتعبير احتجاجي على عدم بدء العمليات العسكرية بعد أن تأكدت جاهزيته للحرب مرات عديدة من قبل.

وفي ٦ اكتوبر ١٩٧٣م عبرت القوات المسلحة المصرية بنجاح باهر قناة السويس ودمرت خط بارليف المنيع بعد أن فاجأت القوات الإسرائيلية بهذا الهجوم، كما أنه لأول مرة إتحد العرب للدخول في المعركة، حيث شاركت فيها عدد من جيوش المنطقة، كما أن الأموال العربية لعبت دورا مقدرا في التجهيز لها، أضف إلى ذلك أن توقف العرب عن تزويد الدول الغربية بالبترول في أثناء المعركة ساهم بوضوح في تصميمهم وجديتهم في الحرب، ولفت انظار العالم إلى الظلم الذي تعرضوا له نتيجة لزرع إسرائيل وتمددها في أراضيهم، وتشريدها شعبا آخر هو الشعب الفلسطيني بيد أن المعركة كانت محدودة حيث لم تتقدم من قناة السويس، ولم تصل إلى المضايق والمعابر الاستراتيجية في سيناء، وقد ذكر (١١٣) البعض أن الرئيس السادات أخطر حلفاءه بأن خطة الحرب ستكون جرانيت ٢ ويقصد بها أن الجيش المصري سيعبر قناة السويس ثم يتجه بعد ذلك نحو المضايق والمعابر الاستراتيجية في سيناء ويسيطر عليها، إلا أنه أحجم عن هذه الخطوة واستبدلها بخطة جرانيت ١ التي تكتفي بعبور القناة، ونتيجة للضغط السياسي والإعلامي السوري على مصر لتطوير عملياتها لتخفيف الضغط على جبهتها تحرك الجيش المصري أخيراً بعد أثني عشر يوما ثمينة للسيطرة على المضايق، إلا أن الوقت كان متأخرا، حيث استدعت إسرائيل احتياطيها بالكامل في تلك الفترة كما أن الولايات المتحدة بدأت في إمدادها بجسر جوي هائل يشتمل على كل التجهيزات العسكرية مما مكن الجيش الإسرائيلي من استعادة زمام المعركة وعبوره عن طريق إحدى الثغرات في الضفة الغربية من قناة السويس، مما أفشل بالفعل خطة التحرك لاحتلال المضايق.

ثم حدثت المفاوضات في الكيلو ١٠١ برعاية أمريكية ودولية لفض الإشتباك بين القوتين وكان ذلك في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣م، وفيما يبدو وكنتيجة لضغوط أمريكية مكثفة وربما رغبة في انخراط الرئيس السادات في معسكر الدول الرأسمالية، حيث كان يري أن ٩٩% من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة، قام الرئيس السادات بتقديم تعهدات مؤثرة للأمريكيين والإسرائيليين من أهمها (١١٤) أن حرب اكتوبر ستكون آخر الحروب بالنسبة لمصر ضد إسرائيل، وذلك حتي قبل الوصول إلى تسوية سياسية على الأرض المصرية أو الأرض الفلسطينية، كما أنه تعهد بفك الحصار العسكري عن باب المندب، وتعهد أيضاً بعدم تكرار ذلك مهما كانت الظروف، وتعهد بمنع أي أعمال معادية تنطلق من الأراضي المصرية تجاه إسرائيل، وتعهد بإطلاق كل الاسري الإسرائيليين، وتعهد بسحب الدبابات والمدافع من شرق قناة السويس، وتعهد بعدم الدخول في نشاط إعلامي معاد لإسرائيل، ثم تعهد في بدء تعمير مدن قناة السويس الإسماعيلية وبور سعيد وبور توفيق والسويس كدلالة على حسن النية وكتعبير عن نهاية الحرب، هذه التعهدات كلها حدثت في أثناء مفاوضات فض الإشتباك الأول والثاني أي قبل زيارته لمدينة القدس وقبل التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد.

وقد أثارت هذه التعهدات المصرية المتتالية للأمريكيين حفيظة الجماهير العربية وقـادتهم خصوصا السوريين والعراقيين والليبيين، حيث عدوها (١١٥) استسلاما لا مبرر له في الوقت الذي كانت فيه معركة أكتوبر قد غيرت كل الموازين الاستراتيجية في المنطقة، وتكون بموجبها تحالف متين بين العرب، وكان سلاح البترول مشهرا، وكانت الإمكانات العربية المالية في أحسن حالاتها بعد أن ارتفعت أسعار البترول بصورة مذهلة، كما كانت القوتان الكبيرتان في حالة مواجهةبعد أن توترت العلاقات بينهما أثر اسقاط طائرة تجسس أمريكية في الإتحاد السوفيتي، وبذلك انتهي عهد الوفاق بينهما، كما أن أوروبا كانت على استعداد تام للعب دور ايجابي في الوصول إلى سلام مشرف.

أضف إلى ذلك أنه طوال المفاوضات المشتركة بين الجانبين تحت الرعاية الأمريكية كان الرئيس السادات هو المفاوض الأول، لايتحرك بخطة تفاوضية محددة، ولا يتشاور مع الخبراء، ولايهتم أو يأبه بهم، بل كان يتضايق من وجودهم، بعكس الجانب الإسرائيلي الذي كان لايوافق على خطة إلا بعد عرضها على خبراء متخصصين (١١٦) ثم تعرض على مجلس الوزراء ليدرسها استراتيجيا، وتعرض أيضاً على الأحزاب المختلفة حتى المعارضة منها للوصول إلى راي قومي حولها، وبالتالى كانت جميع خطوات إسرائيل محسوبة بعناية.

بيد أن بعض المفكرين (١١٧) أرجع اندفاع السادات في طريق السلام إلى عدة اعتبارات مهمة، أولها تدهور الوضع الإقتصادي المصري بصورة كبيرة، بعد أن خاض حرب السويس ١٩٥٦م وحرب يونيو ٦٧ وحرب الإستنزاف ١٩٦٧م - ١٩٧٠م وحرب اليمن وأخيراً حرب اكتوبر ١٩٧٣م، كما أنه نتيجة للضغوط الهائلة على الشعب المصري للاستعداد للمعارك تحطمت الطبقة الوسطي فعليا، واصبح أكثر من ٩٠% من افراد الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر.

وثانيها الموقف الأمريكي المساند لاسرائيل والمستعد لتمويل إسرائيل باقوي أنواع الاسلحة وأشدها فتكا، واستعداده أيضاً لدعم الإقتصاد الإسرائيلي بلا حدود، كما أن نفوذ اليهود العالمي في مجال المال والأعمال مكن إسرائيل من أن تصبح قوة إقتصادية لها وجود في المؤسسات الدولية، وقد تركز همها الأوحد في تلك الفترة على استقرار المهاجرين الإسرائيليين في إسرائيل والمستوطنات، وتقديم أحسن الإغراءات الممكنة لهم كي لا تحدث هجرة عكسية، وقد نجحت في ذلك بفضل الدعم الهائل الذي وجدته من أمريكا والمانيا الغربية، وبقية الجاليات اليهودي في العالم.

وثالثهما: توتر العلاقات المصرية السوفيتية، بعد إصرار السوفيت على توفير قواعد عسكرية لهم، وحماية الشيوعيين المحليين والتعهد لأمريكا بعدم مد مصر باسلحة قادرة على إزالة إسرائيل من الوجود في زمن الوفاق، والسعي للتوصل إلى حل سلمي يضمن سلامة وأمن إسرائيل.

ورابعهما: الأوضاع العربية التي صارت أفضل عندما قامت بتأمين البترول إلا أنها بخلت بهذه الأموال على المصريين القباضين على الزناد وإعطائهم الفتات بحسب تعبيرهم، على الرغم من أن عبور الجيش المصري لقناة السويس، وقرار وقف ضخ البترول كان من أهم الأسباب التى رفعت أسعاره عالميا.

وترجع أهمية إتفاقية فض الإشتباك الأولى والثانية من وجهة النظر الرسمية المصرية على أساس أنها فرصة طيبة لإعادة تشغيل قناة السويس بعد أن استمرت مغلقة قرابة سبعة الأعوام وبالتالى إعادة الإستقرار في الإقليم، وإعادة ضخ أموال في شريان الإقتصاد المصري، الذي كادأن يتوقف نتيجة للعبء الثقيل الذى تحمله، فقد آن الآوان للمصريين أن يستعيدوا قوتهم الإقتصادية واهتمامهم بشئونهم الداخلية، كما أن انسحاب إسرائيل إلى المضايق يسمح بإعادة تشغيل حقول النفط الغنية حول برزخ قناة السويس والضفة الغربية للبحر الأحمر، وهذا بدوره سيحسن أداء الإقتصاد المصري، إضف إلى ذلك أن السياحة الأوروبية والأمريكية ستشهد ازدهارا هائلا في أعقاب تحقيق السلام، وتفرغ مصر لإبراز إمكاناتها السياحية التى لاتضاهيها دولة أخرى.

ونتيجة للحملات والحملات المضادة على النظام المصري، أخذت الصحف المصرية وبعض الكتابات تشكك (١١٨) في عروبة مصر وتعتبر العرب مثلهم مثل الرومان والفرنسيين والإنجليز غزاة مروا على أرض مصر، كما أخذت الدعوات بالعودة إلى الجذور الفرعونية للمصريين ترتفع، وأن مصر لم تحكم بواسطة أبناءها منذ انهيار الحضارة الفرعونية القديمة وحتى عهد الملك فاروق، وأن أول رؤساء مصر هو الرئيس جمال عبدالناصر.

وصارت بعض الصحف (١١٩) المصرية تحفل بمقالات حول ضرورة تحمل العرب تبعية الحرب مع مصر، وأن سياسة مصر يجب أن تبني وفق مصلحة مصر، وكيف أن الأموال العربية انسحبت انسحابا تاما من ميدان المعركة، تاركة الإقتصاد المصري يواجه مصيره، بينما الأموال العربية تعمر البنوك الغربية وجلها يتبع لإسرائيل.

(لقد صبر المصريون على إستباحة مدن مثل القاهرة والإسكندرية لصالح الأشقاء العرب، يشترون منها كل شيء من رغيف الخبز إلى الشقق الفآخرة إلى المتع الغالية، وصبروا على تزايد المواخير وصالات الرقص والكازينوهات التى يبنيها الإخوة العرب بدلا من المصانع والمزارع التى يعود نفعها إلى الشعب المصري. ماذا فعل السادات، ألأنه من موقع مسئولية تاريخية جسيمة، ومن مأزق تأريخى لم يشهده تاريخ مصر، وبعد أربع حروب دامية أكلت في مصر الحرث والنسل، وعطلت كل تقدم في البلاد، وبعد تقدير كامل لأخطار حرب خامسة وأهوالها أراد لكل ذلك أن يخطو خطوة نحو السلام يقابل بمثل كل هذه الإتهامات؟)

(من حق مصر بحكم وزنها وثقلها السياسى والحضاري والتاريخي والعسكرى أن تجتهد، وكان من الخير للدول العربية لو أنها تعاملت مع هذا الأجتهاد من البداية وشاركت في تطويره لما يخدم النضال المشترك، بدلا من التعالي واحتكار الحكمة والشجاعة والثورية وتجريد الآخرين منها).

وكانت الخطوة المفاجئة للرئيس السادات بعد ذلك اعلانه الصريح في البرلمان المصري استعداده للبحث عن السلام حتى لو اضطر الذهاب إلى القدس، وقد عد الكثيرون هذا القول مجرد حماسة تلفزيونية عابرة ما تلبث أن تذهب، إلا انه وفي الحقيقة الأمر كان يخطط لذلك، وكان يعي مايقول وقد تأكد ذلك بعد اعلانه قبول الدعوة الإسرائيلية لمخاطبة الكنيست الإسرائيلي في ١٩٧٧م، حيث كانت زيارته بمثابة الخطوة الأخيرة في قطع العلاقات العربية المصرية وتحويل مقر الجامعة العربية التي احتضنتها مصر منذ قيامها في ١٩٤٥م إلى تونس.

ثم بدأت المفاوضات المصرية الإسرائيلية تحت الرعاية الأمريكية بابرام اتفاقية سلام دائمة بين البلدين، إلا أن كثيرا من الأجهزة المصرية الحكومية لم تكن راضية بهذا التحول الفجائي في سير العلاقات المصرية الإسرائيلية، وهذا الإنقطاع في العلاقات العربية المصرية، وقد عبرت عن عدم رضائها بالاحتجاجات والإستقالات الجماعية، حيث استقال وزير الخارجية المصري بعيد أعلان السادات عزمه على زيارة إسرائيل ثم مالبث أن استقال وزير الخارجية المكلف أيضاً من منصبه، وحتى وزير الخارجية الثالث (١٢٠) قدم استقالته في أثناء سير مفاوضات كامب ديفيد إظهارا لعدم رضائه عن التنازلات التي قدمها الرئيس السادات للأمريكيين الإسرائيليين.

ومن جهة أخرى تعنتت إسرائيل (١٢١) في تقديم أى تنازلات في الأرض المصرية دعك عن أرض فلسطين، حيث اعتبرت أن القانون الدولى يمنحها حق مصادرة الأراضى المصرية وذلك لأنها استولت عليها أثناء الاعتداء عليها، عندما أعلنت مصر حرمانها من حرية العبور في خليج العقبة، وحشدت الجيوش لتنفيذ ذلك الأمر، وبالتالى كان على إسرائيل الدفاع عن نفسها والإستيلاء على أرض الدولة التي بادرت بالإعتداء عليها.

وكان يبدو من خلال هذا التعنت الإسرائيلى رغبتها في أن يكون النقاش منصبا حول الإنسحاب الإسرائيلى من سيناء ولا يتعداه إلى مناقشة قضية الإستيطان والاحتلال الإسرائيلى لقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان، إي أن يكون الصلح منفردا مع مصر، ولا يستصحب قضايا أخرى كما تدعى الحكومة المصرية في أنها لاترغب في إبرام صلح منفرد مع إسرائيل حسبما يدعى الإعلام العربي المعادى لسياسة مصر الجديدة تجاه إسرائيل. إلا أن الحقيقة هي أن مصر في آخر الأمر وفى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م أي بعد عام كامل من زيارة السادات لإسرائيل وقعت صلحا منفردا مع إسرائيل برعاية أمريكية في كامب ديفيد كان من أهم بنوده :-

١- تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجئا إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاع بينهما وأن أي نزاعات مستقبلا ستسوى بوسائل سلمية، وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢- إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية مثل تلك القائمة بين الدول في سلام مع بعضهما البعض، ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالإلتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل :-

أ- الأعتراف الكامل.

ب- إزالة المقاطعة الإقتصادية

ج- الضمان بأن مواطنى الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية القانون.

٣- سيطلب من مجلس الأمن الدولى بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بألا تخترق نصوصها.

وفى قسم إطار العمل جاء الآتى :-

١- إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء.

٢- استعمال المطارات التى يتركها الإسرائيليون قرب العيش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط.

٣- حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناتها على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، وأما مضيق تيران وخليج العقبة فهما ممران مائيان دوليان ويجب أن يكونا مفتوحين لكل الدول.

٤- لايسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلومتر من الشرق من خليج السويس وقناة السويس.

وبتوقيع إتفاقية كامب ديفيد يمكن القول بأن تحولات كثيرة في مصر بلغت ذروتها حين تحول الإقتصاد المصري إلى إقتصاد السوق بدلا عن الإقتصاد الموجه الذى كان يسيطر عليه القطاع العام، كما إن إنشاء ثلاثة أحزاب هي حزب اليمين واليسار والوسط بدلا عن الإتحاد الإشتراكى الذى كان يسيطر على الأمور طوال عهد جمال عبدالناصر، كما أن سياسة الصلح مع إسرائيل والدخول معها في علاقات سياسية اقتصادية وثقافية جاء مناقضا للسياسة القديمة التى اعتبرت إسرائيل عدوتها الأولى والتى لا صلح ولا سلام ولا اعتراف بها كانت شعارات مرحلية.

بيد أن هناك (١٢٢) شكوكا في جدوي هذه التحولات العميقة وفى فوائدها، فبخصوص سياسة الإنفتاح ذكروا أن هذه السياسة استفادت منها طبقات محددة معظمها أسر ذات نفوذ في السلطة، وأصبحوا بفضل طرق ملتوية وكلاء شركات أجنبية، وتم اعفاؤهم من الضرائب لعشر سنوات، وأصبح من حقهم أن يستوردوا دون تحويل أو إذن رسمى ما يشاءون من السلع، لسوق جائع لأنواع سلع كمالية لم يعرفوها في السابق أو ما يحتاجون إليها، والنتيجة إرتفاع نسبة التضخم، واستيراد لبضائع استفزازية لايستطيع شراؤها إلا الطبقة التى استفادت من الإنفتاح الإستهلاكي، وقد زاد مستوى التضخم حتى أن صندوق النقد الأجنبى قدم توصية بتخفيض قيمة الجنيه المصري ورفع الدعم عن ٢٥ سلعة اساسية، وعندما استجابت اللجنة الإقتصادية بمجلس الوزراء لهذه الطلبات، ثارت مظاهرات عارمة شملت كل أنحاء مصر من الإسكندرية حتى أسوان وذلك في يوم ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م، ولم يهديء هذه المظاهرات إلا الإعلان عن سحب توصية صندوق النقد الدولى، وإعلان الأحكام العرفية، وفرض حظر التجوال وتكليف الجيش رسميا بالسيطرة على الموقف. ويذكر أنه في تلك الفترة أصدر البنك الدولى نشرة أظهرت أن هناك ٢١،٥ من الدخل القومى لمصر يذهب إلى ٥% من السكان.

وبخصوص السلام مع إسرائيل ذكروا (١٢٣) أنه بعد خروج مصر من المواجهة المباشرة معها، انفردت بفلسطين حيث قامت ببناء مئات المستوطنات بالضفة الغربية وقطاع غزة ليكون بقاؤها في تلك المناطق دائما، كما أنها أيضاً اعلنت عن ضم هضبة الجولان نهائيا وأخذت في تعميرها بالمستوطنات، حيث اصبح من الصعب على سوريا الدخول في حرب منفردة مع إسرائيل خصوصا بعد اختلافها مع العراق في الإيدلوجية المشتركة، وإنغماس الأخير في حرب طويلة مع إيران أخرجته هو أيضاً من ساحة المواجهة العربية الإسرائيلية، كما أنها بعد سنوات قليلة في ١٩٨٢م قامت بغزو لبنان وعاصمته بيروت، وبالتالى وجد المصريون أنفسهم في تعاطف كبير مع الذين طالما خاضوا معهم حربا في خندق واحد، إلا أن إلتزام الدولة بمعاهدة السلام شل من قدرتهم على عمل شيء، لذلك تكاثرت التنظيمات الإسلامية السرية، والتي أخذت

أفكارها تميل إلى التشدد والعنف كنتيجة مباشرة للعنف الناصرى ضدها في إثناء فترة الإعتقالات الطويلة، حيث اعتقدت اعداد متزايدة من المعتقلين أن التعذيب الذى وقع عليهم لايمكن أن يـأتي من مسلم، وبالتالى ظهرت فكرة تكفير الحاكم، وفيما يبدو أن المرشد العام للإخوان المسلمين انتبه إلى هذه الافكار فأصدر كتابه الشهير " دعاة لا قضاة " إلا أنه لم ينل شهرة كتب سيد قطب خصوصا تلك التى تحدثت عن جاهلية القرن العشرين.

ونتج عن كل ذلك الإضطراب المتمثل في التحول الفجائي في سياسات البلاد العامة، وإطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين من السجون، والصلح مع إسرائيل، وغلاء المعيشة، وظهور طبقة برجوازية جديدة ترغب في التمتع بالحياة ولو أمام الملايين من افراد الشعب المحرومين، ثم ما لبثت أن ازدادت حركات العنف الديني، ففي عام ١٩٧٤م قام صالح سرية ومعه أفراد من خليته بتنظيم هجوم على الكلية الفنية العسكرية بهدف الإستيلاء على الاسلحة ومن ثم السيطرة على الإتحاد الإشتراكي.

وفي عام ١٩٧٧م تم القبض على أول خلية من جماعة التكفير والهجرة بعد أن قامت بخطف وزير الشئون الدينية والأوقاف، وقامت باغتياله، وفي العام ١٩٧٨م إستولى الطلاب الإسلاميون على كل مقاعد الإتحادات في الجامعات المصرية.

وفي ١٩٨٠م كان باديا للعيان إن المبادرة قد فشلت في تحقيق كل ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها، فلم يبد أن هناك سلاما حقيقيا، خصوصا بعد أن أصرت إسرائيل على عدم الإنسحاب الكامل من سيناء حيث اعتبرت منطقة طابا الحدودية ذات الموقع الإستراتيجي جزءا من الأراضي الإسرائيلية، مما سبب تعقيدا بالغا للعلاقات الجديدة بين البلدين، كما أن الرخاء الإقتصادي الذي كان يحلم به الجميع لم يتحقق، بقدر ما تحقق لقليل من المنتفعين في السلطة، اضف إلى ذلك أن رائحة الفساد المالي في الصفقات الحكومية مثل صفقة الأتوبيسات والطائرات أصبحت مثالا يتندر به أفراد الشعب المصري.

ونتيجة لكل ذلك تربصت (١٢٥) مجموعة من إحدى خلايا التكفير والهجرة بقيادة محمد عبدالسلام فرج ومجموعة من الافراد المنتمين للمؤسسة العسكرية المصرية بالرئيس محمد أنور السادات في احتفالات اكتوبر ١٩٨١م واردته قتيلا وسط الإستعراض العسكري.

مصادر الباب الأول :

١) د. عبدالله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٧٠.
٢) ستفين نيسمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة، بيروت ١٩٨٨م، ص ٥١١.
٣) ريتشارد هيل، إمبراطوريات الرياح الموسمية، ترجمة كمال يوسف حسين، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي ١٩٩٩م، ص ١١٦.
٤) د. عبدالله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ١١٧
٥) محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الازهر ط ١، الدار العلمية، ١٩٧٢م، بيروت، ص ١٤١.
٦) المرجع السابق، ص ١٥٠
٧) عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ١٩٨٢م.
٨) عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، المرجع السابق ص ٤٥
٩) المرجع السابق، ص٥٣
١٠) المرجع السابق، ص١٠٨
١١) المرجع السابق، ص١١٦
١٢) المرجع السابق، ص١٤٢
١٣) المرجع السابق، ص١٤٣
١٤) المرجع السابق، ص٢٩١
١٥) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م، القاهرة، ص ١٦,
١٦) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، المرجع السابق ص ١٧.
١٧) المرجع السابق، ص٢٢
١٨) المرجع السابق، ص٢٤
١٩) المرجع السابق، ص٥٠
٢٠) المرجع السابق، ص٢٥
٢١) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، القاهرة ص ٢٦.
٢٢) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الأول، مرجع سابق ص ١١٥.
٢٣) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤.
٢٤) المرجع السابق، ص١٤٢
٢٥) المرجع السابق، ص٢٨٢
٢٦) المرجع السابق، ص٢٨٢
٢٧) عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي، دار المعارف، ط رابعة، ١٩٨٣م، القاهرة، ص ٣٩.
٢٨) المرجع السابق، ص ٧٠
٢٩) المرجع السابق، ص ١٣٠
٣٠) المرجع السابق، ص ١٥٦
٣١) المرجع السابق، ص٢٤٧
٣٢) المرجع السابق، ص٢٥٦
٣٣) المرجع السابق، ص٢٦٧
٣٤) صلاح عيسي، الثورة العرابية، ط ثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١٠٠

٣٥) عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، مرجع سابق، ص ٣٠٥.
٣٦) المرجع السابق، ص ٣٩٤
٣٧) المرجع السابق، ص ٣٩٥
٣٨) المرجع السابق، ص ٣٩٦
٣٩) صلاح عيسي، الثورة العرابية، مرجع سابق، ص ٦٥.
٤٠) المرجع السابق، ص ١١٣.
٤١) سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢م – ١٩١٤م، مطبعة كيس بوشال، بلا تاريخ جنيف ص ٢٠.
٤٢) المرجع السابق، ص٥٣
٤٣) المرجع السابق، ص٤١
٤٤) د. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨م – ١٩٣٦م، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٣م، ص ٦٨.
٤٥) سعيد ابراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤م، مرجع سابق، ص ١١٣.
٤٦) عبدالرحمن الرافعي، مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية، ط ثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
٤٧) عبدالرحمن الرافعي، مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ٢٠٢.
٤٨) سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢– ١٩١٤م، مرجع سابق، ص ١١٠.
٤٩) عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد رمز التضحية والإخلاص، ط ثانية، مكتبة مدبولي النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ص ١٣٢.
٥٠) مكي شبيكة، بريطانيا وثورة سنة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بلا بلد نشر ١٩٧٦م. ص ١٥.
٥١) المرجع السابق، ص١٠٤
٥٢) المرجع السابق، ص٨٠
٥٣) المرجع السابق، ص٤٣
٥٤) عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م، الجزء الأول، ط الرابعة، دار المعارف مصر، ١٩٨٧م، ص ٣٣.
٥٥) المرجع السابق، ص٨٠
٥٦) المرجع السابق، ص٢٣٠
٥٧) المرجع السابق، ص ٢٤٩
٥٨) عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م الجزء الثاني دار المعارف مصر ١٩٨٧م، ص ١٠٠.
٥٩) عبدالرحمن الرافعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥م – ١٩٥٢م، دار الشروق القاهرة ١٩٧٧م ص ١٩٧.
٦٠) عصام أحمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م – ١٩٤٥م، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٧٦م، القاهرة ص ١٨٣.
٦١) د.لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ٣٦– ١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، ط أولي ١٩٨٩م، القاهرة، ص ١٨٩.
٦٢) المرجع السابق، ص ١٩٥
٦٣) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٤٧.

٦٤) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٢٧.
٦٥) فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، ط أولي، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم بلا تاريخ نشر.
٦٦) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، مرجع سابق ص ٣٣.
٦٧) المرجع السابق، ص٥١
٦٨) المرجع السابق، ص٦٨
٦٩) المرجع السابق، ص٥٩
٧٠) فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٩٧
٧١) المرجع السابق، ص ٥٦٣
٧٢) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٧٤.
٧٣) فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٥ز
٧٤) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٨٦.
٧٥) المرجع السابق، ص ٨٩.
٧٦) فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق ص ٤١٠.
٧٧) أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥م، ص ١٩١ ومايليها.
٧٨) حسين محمد أحمد حمودة، مرجع سابق، ص ١٧١
٧٩) فؤاد عبدالرحمن البنا، المرجع السابق، ص ١٨٥
٨٠) المرجع السابق، ص ٣٨٨
٨١) حسين محمد أحمد حمودة، المرجع السابق، ص ١١٣
٨٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ط أولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ١٧٨.
٨٣) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ط ثالثة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٣م، ص ٨٦.
٨٤) المرجع السابق، ص٤٧
٨٥) المرجع السابق، ص٤٧
٨٦) المرجع السابق، ص٦٢
٨٧) المرجع السابق، ص١٥١
٨٨) المرجع السابق، ص٢٢١
٨٩) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، المرجع السابق، ص٤٣٥
٩٠) المرجع السابق، ص ١١٧
٩١) أحمد ابوالفتح، جمال عبدالناصر، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١م، ص ٢٥٤
٩٢) محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧م، ط أولي، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٣٩٥
٩٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ٢٨٦
٩٤) المرجع السابق، ص٦٥٦

٩٥) المرجع السابق، ص٦٠١
٩٦) المرجع السابق، ص٦٠٢
٩٧) محمد حسنين هيكل الإنفجار مرجع سابق، ص٤٩٨
٩٨) المرجع السابق، ص ٥٠٢
٩٩) المرجع السابق، ص ٦٧٤
١٠٠) د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة – قصة حرب يونيو ١٩٦٧م، الجزء الأول، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٨م، ص ٣٧
١٠١) محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧م، مرجع سابق، ص ٧١٣
١٠٢) د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة – قصة حرب يونيو ١٩٦٧م، مرجع سابق ص ٣٠.
١٠٣) محمد عبدالواحد حجازي، الدكتاتورية، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٨٨م، ص ١٤٦
١٠٤) د. بدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة، – الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢٣.
١٠٥) المرجع السابق، ص٢٣
١٠٦) المرجع السابق، ص١٧
١٠٧) المرجع السابق، ص ٤٨
١٠٨) محمد حسنين هيكل، الإنفجار، ١٩٦٧م ،المرجع السابق، ص٧٩١
١٠٩) أنور محمد، شهود عصر السادات، دار ME للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٠م، ص ١١.
١١٠) أنور محمد، شهود عصر السادات، المرجع السابق ص ٢٢
١١١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط خامسة، بلا بلد نشر ١٩٨٣ ص ١١٠
١١٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق ص ١٢٤
١١٣) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق، ص ١٣٩
١١٤) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق، ص ١٨١
١١٥) المرجع السابق، ص ١٤٠
١١٦) المرجع السابق، ص ١٧٤
١١٧) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، ط أولي، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٩م، ص ١١٥.
١١٨) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات د. عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق ص ١١٩.
١١٩) المرجع السابق، ص ١٢٥
١٢٠) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، إصدار صحيفة الأهالي لسان حال حزب التجمع القومي الوحدوي إصدارة رقم ١٣ المصرية، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٣٣.
١٢١) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، ص ٤٥.
١٢٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ص ٢٠٩.
١٢٣) المرجع السابق، ص٥٥٣
١٢٤) المرجع السابق، ص٢٩٧
١٢٥) المرجع السابق، ص٤٠٠

الباب الثاني

تاريخ العلاقات المشتركة ١٨٢١م - ١٩٨٩م

شهد السودان تدهورا مستمرا في مختلف نواحي الحياة بعد اضمحلال وانهيار السلطنة الزرقاء فيما بين أعوام ١٨٠٠م – ١٨٢٠م، حيث استطاع الوزراء الأقوياء فرض نفوذهم فوق نفوذ السلاطين، كما أن النزاعات المستمرة فيما بينهم أدت في نهاية الأمر إلى تدهور سريع للدولة التي تأسست في ١٥٠٥م في مدينة سنار (١).

وفي حقيقة الأمر يمكننا أن نقول إن السلطنة الزرقاء نشأت وهي تحمل معها بذور فنائها، وذلك حين انقسمت في بداية أمرها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول الفونج وهم أصحاب السلطة الفعلية في سنار والاقاليم المجاورة لها، والقسم الآخر العبدلاب وهم الذين يتركز نفوذهم في قريّ والحلفايا وكل شمال السودان، ولم تمض سنوات قلائل على تاسيس السلطنة الزرقاء حتى اندلع القتال بين القسمين، وقد استغلت قبائل الشايقية والهدندوة والعبابدة هذه النزاعات المستمرة فقامت بالإستقلال الفعلي مكونة إماراتها الذاتية ومهاجمة طرق التجارة التى هي سر تطور الأمم.

هذه الفترة التى سبقت سقوط السلطنة الزرقاء صاحبتها حركة كشفية واسعة من أوربيين وغيرهم، وقد ساعد على ذلك وجود سلطنة مستقرة وقوية في مصر بعد أن حسم محمد علي الصراع لصالحه.

ومما لاشك فيه أن محمد علي أطلع على أحوال السودان الحربية والسياسية بطريقة أو بغيرها، فقد كان معروفا بحسن استقباله للرحالة والمستكشفين، فعرف إلى أي حد وصل التدهور في السودان، أضف إلى ذلك أن العديد من رجالات السودان اتصلوا به مطالبين بوضع حد للفوضي التى تضرب بأطنابها في أرض السودان، ومن هؤلاء زعيم قبيلة الميرفاب المك نصر الدين وابن عم المك نمر وابن سلطان دارفور المعزول الأمير أبومدين (٢).

هؤلاء الرجال الذين اتصلوا بمحمد علي باشا لحثه على ضم السودان ربما كانوا محملين بدوافع واقعية مثل التدهور الأمنى وأغلاق الطرق التجارية وغيرها، أو بدوافع ذاتية تطمح في أن تنال الحظوة في الدولة الجديدة، التى سيكونون من بناتها والداعين إليها، اضف إلى ذلك أن فكرة الدولة القومية لم تكن معروفة في النظام الإسلامي، حيث تتكون السلطة اصلا من أمير للمؤمنين يحكم دولة واسعة تضم من بين جنباتها مختلف الأعراق والسحنات والملل.

والذي دفع أكثر بمحمد علي باشا لغزو السودان ربما كان تأمين منابع النيل من الزحف الأوربي الذي أخذ يومئذ في التأهب لاجتياح العالم (٣)، فبعد نجاح عملية التحديث في أوروبا وظهور كثير من الحركات الإجتماعية النشطة، والثورات مثل الثورة الفرنسية وغيرها، دخلت أوروبا في عهد التصنيع وقطعت شوطا بعيدا في ذلك، ومن المعروف أن العملية التصنيعية تتصف بالدائرية، حين تنتج المصانع السلع الإستهلاكية التي تجد مشترين ذوي قدرة على الشراء لتتحول هذه السلع مرة أخرى إلى أموال لجلب المواد الخام لتعاد العملية التصنيعية من جديد بعد أن تكون دورة رأس المال قد اكتملت وتولد عنها تراكم مالي متضخم.

وفي حالة توقف هذه الدورة التصنيعية في أي من جوانبها تتوقف العملية التصنيعية بأكملها، لذلك رأت أوروبا أنه من الأفضل تأمين أسواق استهلاكية جديدة بعد أن عجزت أسواقها عن تصريف البضائع المتراكمة، كما أن المواد الخام الأولية أخذت في النضوب والأضمحلال في القارة الأوروبية، لذلك كان لابد من عملية اجتياح واسعة للعالم (تفرض النموذج الرأسمالي)، تؤمن الأسواق والمواد الخام.

وفيما يبدو فإن محمد علي كان منتبها لهذه الافكار خصوصا وأنه ابن القارة الأوروبية، كما أن الظروف السياسية واستيلاءه على الحكم في مصر سمح له بالإطلاع من قرب على النوايا الأوروبية والتنبؤ بما سوف يحدث.

وبالفعل في عام ١٨٢١م استولي محمد علي السودان بأكمله بعد أن وجد مقاومة ضعيفة من قبيلة الشايقية التى ما لبثت أن صارت من أهم أنصاره الجدد، وقد ساعده في ذلك القرب الجغرافي، حيث لاتوجد فواصل جغرافية بين البلدين مثل الصحاري القاحلة أو الجبال الشاهقة، كما أن النيل يربط بين البلدين ويصل بينهما.

وطوال التاريخ القديم ظل السودان ومصر بلدين قائمين بذاتهما ومستقلين عن بعضهما البعض، صحيح أنه في وقت من الأوقات استطاعت مملكة مروي وعاصمتها نبتة غزو مصر في عهد مليكها بعانخي وتأسيس الاسرة السادسة والعشرين الفرعونية، إلا إنه سرعان ما رجعت الدولة السودانية إلى ماوراء الشلال الثاني أو إلى حدودها القديمة (٤) كذلك نجحت مصر في فترة من الفترات في التوغل جنوبا حتى منطقة الشلال الرابع إلا أنها أيضاً سرعان ما رجعت إلى حدودها إلى ماوراء الشلال الأول.

ويمكن أن نقول إن شكل العلاقة الذي كان سائدا بين البلدين في معظم العصور يتمثل في حالة قوة مصر في مطاردة الخارجين على القانون عند حدود مصر الجنوبية، الذين يمنعون القوافل التجارية من التوغل جنوبا أو شمالا، ويتمثل أيضاً في محاربة القبائل الحدودية التي تمتنع عن دفع الضرائب للحاكم المصري، ومن جهة أخرى وفي أوان ضعف الحكم المصري تأخذ العلاقات المشتركة بعدا آخر حين تنشأ دويلات مستقلة في مناطق النوبا في شمال السودان، وفي مناطق البجا حيث تقوم أحيانا بتهديد بعض المدن المصرية الجنوبية (٥) وهكذا دواليك تستمر هذه العلاقة في التكرار في حالة ضعف وقوة الدولة في البلدين.

وكانت الحدود تعرف يومئذ بالتخوم وتوحي هذه التسمية بالتمدد والتقلص، بمعنى أن الحدود تزيد بحسب قوة الدولة وتنقص حسب ضعفها، وتدل أيضاً على أن الظروف الطبيعية والبشرية متشابهة بين البلدين، ولايمكن تحديد نقطة فاصلة يمكن من خلالها رسم حد فاصل وقاطع.

وعند دخول الإسلام مصر في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان اتجه الحاكمون الجدد نحو تأمين حدود مصر الجنوبية ضد هجمات القبائل البجاوية والدويلات المسيحية حول النيل حيث اسفر هذا التحرك عن توقيع إتفاقية البقط الشهيرة التي وصفت بأنها أطول معاهدة في التاريخ، حيث استمر العمل بها لأكثر من سبعمائة عام ممتدة تغيرت في خلالها الخريطة الديمجرافية للسودان تدريجيا، حتي تمكنت القوة الداخلية في السودان منفردة من قلب الأوضاع السياسية باعلان قيام سلطنة سنار الإسلامية في ١٥٠٥م(٦).

إذا يمكن أن نقول إن فتح محمد علي للسودان هو أول غزو يشمل جميع حدود السودان الحالية، ويزيد عليها جنوبا حاويا يوغندا واجزاء من تنزانيا الحالية.

وقد توقف المؤرخون كثيرا عند الاسباب الأخرى التي دفعت بمحمد علي لغزو السودان وأرجعوها إلى رغبته في تأمين منابع النيل الذى ظل مجهولا طوال قرون عديدة في مصبه،

حاملا معه خيرا كثيرا إبان فيضانه، ومنذرا بالخطر والجوع إبان انحساره، لذلك تولدت الرغبة العارمة في إكتشاف سر جريانه وإنخفاضه.

وأرجعها البعض الآخر إلى التخلص من الجنود الأرنؤوط الذين صحبوه وساندوه في جميع إنتصاراته، إلى حماية مصر من الغزو الإنجليزي في ١٨٠٧م إلى غزوات إخضاع ومطاردة المماليك، إلى محاربة الوهابيين بأمر الباب العالي في شبه الجزيرة العربية (٧)، إلا أنهم وبالرغم من تاريخهم الطويل معه كانوا يتصفون بالإستقلالية وعدم الإنضباط، والتمرد في حالة ضعف السلطة والإعتداء على الأهالي، ومحمد علي كان في اشد الحاجة إلى قوات منضبطة ملتزمة.

أضف إلى ذلك أن القوافل التجارية المحملة من خيرات السودان مثل العاج والرقيق والتبر والجمال وغيرها، والتي ترد إلى مصر عن طريق صحراء كرسكو ودرب الأربعين، لفتت أنظار حكام مصر منذ قديم الزمان، ولم تتوافر عزيمة الإستيلاء على هذه الموارد دفعة واحدة إلاعند محمد علي صاحب الطموح العريض، كما أن الإستيلاء على السودان مباشرة يضمن إستتباب الأمن وبالتالى تنظيم التجارة واستمراريتها حتى داخل إفريقيا الإستوائية، بعد أن ركدت في العهود السابقة نتيجة للتعدى المستمر من قبل القبائل البدوية التى جعلت من السلب والنهب طريقة للعيش والحياة.

وارجعها البعض إلى التخوف المصري من أن تتحول منتجات السودان إلى موانيء البحر الأحمر بعد أن تحول إلى بحر إنجليزي (٨) خصوصا بعد أن نجح الإنجليز في إقامة وكالة تجارية في ميناء مصوع، وبعد أن استولوا على ميناء عدن وصاروا سادة للمحيط الهندي، وبما أن محمد علي أحتك بالإنجليز أحتكاكا عنيفا إبان محاولتهم غزو مصر في ١٨٠٧م، فقد خشي من تأثير هذه الأحداث على حكمه، لذلك ظلت المخاوف في وجدانه تجاه الإنجليز.

وأرجعها البعض أيضاً إلى تخوف محمد علي من المماليك الذين نجوا من مذبحة القلعة ١٨١١م وفروا إلى السودان (٩)، وقد خشي محمد علي أن يتمكن هؤلاء المماليك من الإستيلاء على أحد موانيء البحر الأحمر، مثل سواكن أو مصوع أو أحد الخلجان الصغيرة الصالحة لرسوا السفن، ومن ثم يفتتح الطريق أمام الإتصال مع الإنجليز مما يسمح لهم بتعزيز قدرتهم الحربية والتنظيمية.

بيد أن محمد علي صرح في خطاباته حول السبب الأهم في غزو السودان وهو الرجال الاقوياء الذين يصلحون للجندية (انت تدري إن الغاية من كل جهودنا هذه هي استجلاب الزنوج، فعليك أن تظهر الهمة النشاط في تنفيذ رغباتنا في ذلك الموضوع الجوهري (١٠).

وباستيلاء جيش محمد علي للسودان في ١٨٢١م، بدأ فصل جديد من فصول العلاقات المشتركة بين البلدين، حيث بدأ التاريخ الفعلي للحكم التركي المصري للسودان، وكلمة التركي هنا تعبر عن حقيقة واقعة وفعلية، حيث إن مصر نفسها ولاية عثمانية تحكمها أسرة عثمانية من أصول البانية (١١)، قدمت أصلا بتوجيه من الباب العالي للمساهمة في إخراج الفرنسيين من مصر، وقد استطاعت هذه القوة بعد هزيمتها انتخاب احد زعمائها وهو محمد علي باشا رئيسا لها، وساعدته في الوصول إلى عرش مصر، وظلت الغالبية العظمي من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش العاملين في السودان من أصول تركية، أضف إلى ذلك ان اللغة التركية ظلت لغت

التخاطب اليومي والديواني عند كبار الضباط والموظفين، بالرغم من إستخدام العربية في المعاملات اليومية.

وكانت أولي مواقع الصدام بين الدولتين في كورتى بزعامة قيادات الشايقية وفرسانهم، الذين ظلوا مستقلين ذاتيا عن كل سلطة منذ اضمحلال السلطنة الزرقاء، حين اعتمدوا في حياتهم على السلب والنهب من القبائل المجاورة، ومن القوافل التجارية، لدرجة أنهم كانوا يعدون العمل في الزراعة وغيرها من الأعمال التجارية أعمالا غير جديرة بالأحترام، إلا أنهم سرعان ما انهزموا أمام قوة السلاح الناري الجديد والمدفعية التي كانت شبه مجهولة لديهم.

وعند إنجلاء المعركة بانتصار الأتراك إندفع الجنود في هجوم هستيري لقطع وإرسال ثلاثة آلاف أذن بشرية من الأموات والأحياء على السواء (١٢) بعد أن التزم محمد علي باشا كنوع من التحفيز في الإستبسال في المعارك بدفع مبلغ ٦٠ قرشا لكل أذن بشرية تقطع.

ويذكر بعض المؤرخين أن الحملة اتجهت بعد ذلك وعلى طول نهر النيل حتى مدينة سنار وهى تقوم باعمال شنيعة من ذبح ونهب وإحراق وأغتصاب وسلم آذان (١٣)، حتي إنهم جلبوا عداء كافة السودانيين الذين مروا بهم، لذلك اقترنت سمعتهم بالقسوة والوحشية وقسوة القلب.

بيد أن هناك بعض المؤرخين ذكروا في روايات أخرى غير ذلك، حيث قالوا إن الحملة على السودان كانت في الواقع قوة بوليسية، مهمتها الأساسية كانت تتمثل في القضاء على الفوضى والإضطرابات في البلاد، واعادة العلاقات بين مصر والسودان إلى سابق عهدها حيث كانت القوافل التجارية تتحرك من وإلي البلدين بكل حرية واطمئنان(١٤) إضف إلى ذلك أن غزو السودان كان شرعيا لاغبار عليه، وذلك لمساندة الزعامات المحلية التى طلبت ذلك، كما أن ضعف السلطة الإسلامية في سنار هدد بتعرض المجتمع المسلم في السودان إلى مخاطر عديدة، إضف إلى ذلك أيضاً أن الباب العالي في إستانبول الذي هو أمير المؤمنين، ومن أهم اختصاصاته توحيد المسلمين أمر محمد علي باشا الذي يتبع له بأن يوحّد الأمة الإسلامية من خلال ضم السودان وجعله تابعا للباب العالي.

إلا أن عملية إغتيال إسماعيل باشا في شندي غيرت وللأبد الصورة المثلى لفتح السودان، حيث طبع هذا الحادث والنتائج التى تمخضت عن الحملة التركية بالطابع العنيف، حيث ارتكب الجنود والقادة الأتراك بدافع الإنتقام فظائع كبيرة شوهت من صورة الحكم التركي المصري في السودان.

وذكرت الروايات أن غضب الدفتردار كان عنيفا، أعماه حتى عن رؤية الذين لا ذنب لهم (١٥)، حيث قام باحراق المتمة حاضرة الجعليين ودمرها عن بكرة أبيها ثم اتجه نحو الدامر وسائر الاماكن المأهولة على طول نهر النيل من بربر إلى سنار، ويذكر (١٦) المؤرخون في هذه الحوادث أن كثيراً من التجاوزات قد حدثت أثناء حملة الدفتردار الإنتقامية، وترسبت كثير من الأحقاد في النفوس كذلك.

وبانطواء هذه الحقبة الدامية من تاريخ العلاقات المشتركة استقر السودان بعد ذلك تحت سيطرة الإحتلال التركي المصري، وخضع لحكامه الجدد، وقد عرف لأول مرة التقسيم الإداري للمديريات عندما قسم السودان إلى تسع مديريات.

ثم تم تأسيس مدينة الخرطوم كعاصمة حديثة للحكم التركي المصري كي تكون بديلا عن سنار التى استمرت لمئات السنين مركز السودان الحضري وعاصمته، وصارت سوق الخرطوم السوق التجارية الأولى بالبلاد في ميادين التسويق والتوزيع والإستيراد، بل إنها صارت أهم مدينة تجارية في كل المنطقة الممتدة بين وسط إفريقيا وبحيرة تشاد وحتي البحر الاحمر من الناحية الشرقية (١٧).

وقد عرفت الخرطوم لأول مرة البيوتات التجارية العالمية، حيث قدم الأجانب من شتى أنحاء الارض للعمل في السودان بعد أن اشتهر بمنتجاته المختلفة، خصوصا المنتجات الزراعية حيث كانت الطرق بين الخرطوم وكردفان تعج بقوافل كبيرة طوال العام، بيد أن أهم السلع في تلك الحقبة كانت الرقيق.

ومن أهم أنشطة الإدارة التركية المصرية الجديدة تأمين طرق التجارة التى عمتها الفوضى لأوقات طويلة، حيث تم تأمينها وتقسيمها إلى ثلاثة طرق تجارة رئيسية هي (١٨) :-

١- الإقليم التجاري الاوسط: - ويضم النيل الأبيض والنيل الازرق وفروعهما والجزء الشرقي من كردفان، ويرتبط هذا الإقليم مباشرة بمصر عن طريق وادي النيل والبحر الأحمر بطريق بربر - سواكن - السويس، وهو من أغني الأقاليم المنتجة للحبوب في السودان ومدينة الخرطوم مركز هذا السوق الواسع.

٢- الإقليم التجاري الغربي :- ويضم دارفور والجزء الغربي من كردفان، ويرتبط هذا الإقليم بمصر عن طريق درب الأربعين، وقد ازدهر أكثر عند ضم دارفور للسودان ١٨٧٤م، حيث صار مخرج متاجر سلطنة وداي وباجرمي، وبرقو وغيرها من الإمارات التى تقع غرب دارفور.

٣- الإقليم التجاري الشرقي: ويضم الحبشة والمناطق المحيطة بها في السودان، ويرتبط هذا الإقليم بمصر عن طريق ميناء مصوع، وقد قامت هناك علاقات تجارية ناجحة بين تجار الخرطوم وسكان السفوح السفلي لجبال أمادوا على الحدود الجبلية لمملكة كافا الحبشية.

هذا الرواج التجاري الواسع يعطي فكرة مبسطة عن مدى الازدهار الذى حدث للسودان في تلك الفترة، بعد أن كان السودان مفككا ضعيفا، تغير فيه القبائل على جيرانها وتسلب بعضها البعض، وتمنع البضائع والحجيج من الحركة، وتنتشر فيه الأمراض المهلكة التي كانت لاتجد العناية أو الوقاية الكافية، في ظل دولة ضعيفة يتلاعب وزراؤها بالسلطة كما يشاؤون، وفي ظل حروب تكاد لا تنتهي بين العبدلاب والفونج وبين القبائل المختلفة.

بيد أنه ومن جهة أخرى عرف السودان سلبيات عديدة للحكم التركي المصري، وكان من أكبر هذه السلبيات إزدهار تجارة الرقيق بصورة واسعة لم تكن معروفة في السابق (١٩)، وربما يرجع ذلك الأزدهار إلى افتتاح النيل الأبيض للملاحة في ١٨٥٢م، حيث أصبحت البواخر الحديثة والمتسعة تروح وتغدو بكميات متزايدة من سكان السودان الجنوبيين، وقد شجعت الحكومة هذه التجارة من خلال وضع التشريعات الخاصة بها، وإنشاء محطات تجارية عديدة على أطراف المناطق التى يمتد إليها سلطانها مع حدود بحر الغزال والنيل الأبيض، حيث صارت هذه المناطق نشطة للغاية في إستيراد الرقيق، كما أنها شجعت مجموعات سكانية عديدة من شمال السودان،

ومغامرين للعمل في هذه التجارة، ومدتهم بالسلطة وقوانين الإحتكار والسلاح اللازم، من أجل ضمان نجاح أكبر لعمليات صيد العبيد.

ويبقي السؤال هل العلاقات بين شمال وجنوب السودان في العهد التركي المصري تتمثل فقط في تجارة العبيد، أم أن هناك أنشطة إنسانية أخرى نمت مثل التجارة والتأثير الحضاري، وللإجابة عن هذا السؤال يجب التذكير باسباب حملة محمد علي للسودان، حيث كان من أهم مطالبها جلب الرقيق إلى مصر لتجنيدهم في جيش نظامي، لذلك كانت السنوات الأولى للحكم التركي المصري تتصف بالرغبة العارمة في جمع الرقيق لتلبية احتياجات محمد علي باشا، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لذلك لم تترك هذه الحملات أثرا ثقافيا أو حضاريا، بيد أنه بعد ذلك وعند دخول التجار الشماليين والأوروبيين حاولوا الإستفادة القصوي من خيرات جنوب السودان، مثل العاج الذي كان يستجلب من مناطق بعيدة في الغابات الإستوائية، لذلك نشأت الحاجة لوجود وسيط جنوبي في هذه العملية التجارية، وكان الإتصال مع الجنوبيين في بداية أمره حذرا إلا أنه توسع فيما بعد لدرجة أن القبائل الجنوبية التي كانت متحاربة مع بعضها البعض كانت تعمل كمرشد لتجار الرقيق في جنوب السودان (٢٠).

ومن جهة أخرى نجد أن التجارة التي نشأت بين الشمال والجنوب أو مع الأوروبيين كانت تتصف بالإستغلال المفرط (٢١) حين كانت حبة الخرز الزجاجية تكفي للمبادلة بناب فيل قيمته الحقيقية في الأسواق العالمية تقدر بخمسمائة فرنك.

ومما لاشك فيه أن العهد التركي المصري تميز بمزايا عديدة من أهمها النجاح في استتباب الأمن، وتنظيم التجارة وتوحيد الموازين والمكاييل والمقاييس مع مثيلاتها في مصر.

وصناعة معاصر الزيوت والصابون وصياغة الذهب والفضة، وصناعة قرن الخرتيت، وأنياب الفيل، وأسنان فرس البحر، وإدخال أصناف جديدة من الخضروات والنباتات الزراعية ذات العائد التجاري الكبير مثل القطن، وصناعة تنظيف وتصنيف الصمغ العربي بحسب نوعه وجودته، وقد تم استجلاب آلات من أوروبا لهذا الغرض، بالإضافة إلى أن هذا العهد أخرج السودانيين من عزلتهم الطويلة وعرفهم على الكثير من الانماط الحياتية الحضارية، كما أن العلماء الدينيين قدموا من مصر والحجاز والمغرب العربي باعداد متزايدة، وأنشأوا المراكز الدينية النشطة التي علمت أفراد الشعب السوداني الكثير، بعد أن كان الجهل يطبق على السكان لدرجة اختلاط العادات الوثنية مع المسيحية مع الإسلامية دون تحرج في ذلك.

والحكم التركي المصري شأنه شأن كثير من أنماط الحكم، يبدأ بقوة ويستمر فترة ثم ما تلبث عوامل الضعف والإنحلال تدب في أوساطه، مما يؤدي إلى انهياره في آخر الآخر، ففي بدايات عقد الستينيات من القرن الثامن عشر والسنوات التي تلتها ضعف الحكم المصري في السودان، وربما يعود ذلك إلى ضعف السلطة الحاكمة في مصر نفسها، بعد أن كبدتها التدخلات الأجنبية خسائر فادحة، واستدانة طائلة، وقد انعكس ذلك على السودان حيث كانت مدة الحكمدار عام واحد لا تتجدد إلا في أحيان نادرة، حيث يقوم في هذا العام بإثراء نفسه في اسرع وقت ممكن من خلال الضغط على مرؤوسيه، الذين يقومون بدورهم بالضغط على المواطنين مما انتج ضغوطا لا حدود لها وعمليات عنف واسعة لاستخلاص الأموال، في بلاد لم تكن تعرف الضرائب ولا جبايتها إلا في أزمان قريبة (٢٢).

إضاف إلى ذلك أن تعيين حكام مديريات مسيحيين على الرعايا المسلمين كـان مـستهجنا لأبعد الحدود، ودافعا للتمرد، وتذكر الروايات أن قبيلة الشكرية في أرض البطانة تركت نـصف أراضيها كي لا تقع تحت نفوذ مديرها المسيحي اراكيل باشا.

كما تفشى الظلم والرشوة والمحسوبية في المجتمع السوداني بشكل طـاغ، ممـا زاد مـن معاناة الاهالي، خصوصا وأن التحيز لقبيلتي الشايقية والعبابدة ومحاباتهم بلغ حدا كبيرا.

وتذكر أحدى الروايات أن السلطة التركية في الـسودان، وكنتيجـة مباشـرة للـضغوط الأوروبية على الخديوي منعت تجارة الرقيق المزدهرة في السودان والتي كـان لهـا رجالاتهـا المستفيدون منها وهم قوة ضخمة لا يمكن الإستهانة بها(٢٣) وبقرارها هذا تكون قد دخلت فـي عداء مباشر مع قطاع مهم من قطاعات المجتمع السوداني.

ومن جهة أخرى كان الأداء المصري للأعمال في السودان متدنيا للغاية ومتعاليا ويرجـع ذلك الأمر إلى عدم توافر الرغبة الحقيقية للمجيء للسودان عند كثير منهم، وذلك لأن الـسودان في الذهنية المصرية كان لا يأتي إليه إلا المغضوب عليه الذي يراد نفيه، لذلك صـار الـسودان اشبه بالسجن أو المنفي(٢٤).

كما أن مجموعة من الصفوة السودانية كانت ترى أن الإصلاحات التي حدثت في السودان مثل تأمين طرق التجارة وغيرها وإدخال بعض الآليات الصناعية لتجويد المنتجـات الـسودانية، كان القصد منها فائدة الحكومة المصرية في المقام الأول، ولم يكن السودان معنى بها، وقد دللـوا على ذلك من خلال تجاهل الحكومة المصرية للمشاريع الكبرى مثل تنمية ميناء سواكن السوداني وربطه بوادي النيل عن طريق السكك الحديدية (٢٥)، حيث خشي الخديوي من أن حدوث إتصال مباشر بين سواكن والنيل سيؤدي إلى تفوق موانيء السودان في توزيع صـادراته إلـى العـالم الخارجي، ويؤثر بذلك في موانيء البحر الأبيض المصرية، حيث تصل البضائع متـأخرة سـتة اشهر إلى الأسواق الأوروبية عن مثيلاتها المجلوبة عن طريق ميناء سواكن.

لكل هذه الاسباب وغيرها نجح الداعية الإسلامي السوداني محمد أحمد المهدي في تقويض الحكم التركي المصري في السودان في شهور قلائل، بعد أن نجح في جمع مختلف قبائل السودان حوله، حين اجتمع لديه جيش مكون من عشرات الألوف من الثائرين، ثم زحف نحو الخرطـوم عاصمة الحكم التركي المصري فسقطت في يده بعد حصار قصير في ١٨٨٥م.

وتقول الروايات أن كثير من المصريين سواء كانوا في السودان أو مصر أيـدو الثـورة المهدية، وكتبوا فيها الرسائل الطويلة مثل إبراهيم العوام، وتمنوا لها النجاح في الـتخلص مـن قبضة الإحتلال التركي الذي ران على السودان طويلا والتخلص أيضاً من الاحتلال الإنجليـزي الذي استغل حوادث الثورة العرابية فقام باجتياح مصر في ١٨٨٢م بـدعوي حمايـة الخـديوي والمصالح الغربية في مصر (٢٦).

وتفجر الثورة المهدية في السودان خلق شعورا وطنيا جياشا عم كافـة أنحـاء الـسودان الحالي، ويمكن القول إن هذه الثورة ربما جعلت من الممكن أن يكـون الـسودان متحـدا فـي المستقبل، وذلك على الرغم من أنها لم تناد على الإطلاق بالقومية السودانية بقدر ما كانت تنادى بالقومية الإسلامية، حيث تحرك مناديبها غربا وشرقا وجنوبا من أجل التبشير بفكـرة المهديـة، ونسبة لصعوبة التحرك العسكري خارج المجال السوداني والتعقيدات وموازين القـوى الدوليـة

يومئذ فإن التاثير الاكبر للمهدية كان بالسودان، حين اختلطت القبائل مع بعضها البعض لأول مرة في ميادين القتال، كما أن اقاليما سودانية ظلت على الدوام لها سلطتها الخاصة مثل دارفور وكردفان، أو كانت واقعة تحت النفوذ الأجنبي أتحدت لأول مرة تحت ظل إدارة وطنية خالصة.

وفيما بعد شكل أنصار الثورة المهدية ملامح السودان الجديد المنفصل عن مصر، بالرغم من أن المصريين يعزون المساوىء التي حدثت أثناء الحكم التركي المصري للصفوة التركية التي هيمنت على مصر كما هيمنت على السودان، إلا أنه ومن المهم القول إن هذه الصفوة التركية التي كانت منعزلة عن الشعب المصري إبان الاحتلال الأول للسودان في ١٨٢١م والسنوات التي تلتها سرعان ما تمصرت بعد ذلك (٢٧)، وأخذت في الابتعاد عن جذورها التركية والتلاحم والإندماج مع مكونات الداخل المصري، إلى أن كانت سنوات السبعينيات في القرن الثامن عشر حين إنفصلت عن جذورها التركية لدرجة أن حكمدارى السودان كانت أسماؤهم تبدو مصرية خالصة مثل أحمد باشا أبوودان.

وعندما تم إعادة احتلال السودان في ١٨٩٨م تم ذلك عن طريق تخطيط وقيادة إنجليزية مع مشاركة مصرية وسودانية، وحدث ذلك نتيجة لوقوع مصر ذاتها تحت الإحتلال البريطاني في ١٨٨٢م، حيث تركت مصر بوضعها الدولي كما هو، إلا أن انجلترا سيطرت عليها تماما بعد أن قضت على عناصر الإستقلال والحكومة الاهلية، وبعد أن سيطرت على الجيش وبسطت سلطانها على الوزارات والدواوين وألغت الدستور وابطلت المجلس النيابي، وأنشأت هيئة استشارية لا قوة لها ولا تستطيع الحد من سلطان الإحتلال.

ثم أجبرت الحكومة المصرية فعليا على أخلاء السودان وذلك لأهداف بعيدة المدى تعلمها هي، حيث ذكر المصريون أن سياسة إخلاء السودان كان القصد منها تمزيق الإمبراطورية المصرية (٢٨)، بعد أن ضحت في سبيل تأسيسها بالآلوف من أبنائها، وملايين الجنيهات من أموالها، وجهود عشرات السنين من تاريخها، وبهذا القرار الغريب تخلت الحكومة المصرية عن مساحة مترامية الأطراف وتركتها لقمة سائغة للفوضى ثم الإستعمار الإنجليزي.

ويدللون على رفض قرار الإخلاء على أن رئيس الوزراء يومها شريف باشا آثر أن يقدم استقالته من الحكومة إلى أن يوقع على مثل هذا القرار، ولم يجد المستعمر الدخيل سوي رجل أجنبي من جذور أرمنية لإنفاذ هذا القرار.

ويدللون كذلك على المؤامرة البريطانية بأن عبدالقادر حلمي باشا حكمدار السودان بعيد تفجر الثورة المهدية إستطاع هزيمة المهدويين في عدة مواقع حربية وطهر الجزيرة وسنار والنيل الأبيض من مريديهم، إلا أنه أبعد ولو ترك لربما استطاع استخلاص السودان إلى مصر كاملا، أو على أقل تقدير لاستطاع حصار الثورة في غرب السودان حين كانت القوات كافية لذلك، وعندما جاء قرار الإخلاء من السودان وأذيع على الملأ اندفعت جماعات عديدة من الأهالي السودانيين المؤيدين لمصر في الهجرة نحو المهدي لضمان الحماية من النظام الجديد الذي أصبحت سيطرته مؤكدة، كما أن الجيوش المصرية استهدفت من قبل القبائل المحلية بعد أن عرف أمر تراجعها وإنسحابها.

لذلك عندما قدم غردون لإخلاء السودان كانت مهمته الاساسية بث الفوضى في ربوعه، ودق أسفين بين الشعب الواحد، وذلك أن غزو مصر للسودان كان لصالح الوحدة القومية مثل

حرب انجلترا ضد اسكتلندا أو الحروب الأهلية للولايات المتحدة، لتعود بريطانيا لاحتلاله فيما بعد عندما تبسط سيطرتها الكاملة على مصر وبعد أن تكون الأحداث الداخلية قد تبلورت في شكل وطني منفصل.

إضاف إلى ذلك لم تستطع حكومة الخليفة عبدالله التعايشي فيما بعد المحافظة على مديريات السودان التي ورثتها عن الحكم المصري (٢٩) ،حيث صار السودان يتنازع عليه من قبل القوى العظمي الطامعة فيه، ففي دارفور مثلا أقفرت الحياة في هذا الإقليم تماما وتراجعت التجارة وحركة التعليم نتيجة للحروب والثورات خصوصا بعد ثورة أبي جميزة الذى اتبعه خلق كثير، مما حدا بالخليفة إلى إرسال جيش إلى أماكن نفوذه، وقد أدت هذه الحروب إلى هروب السكان من هذا الإقليم وتركه بدون حكم منظم، وإقليم بحر الغزال عاش فترة من الإنقسامات والإضرابات دامت لحوالى عامين بعد أن تركته قوات الخليفة نهبا للطامعين من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب السيادة على مستعمرة الكنغو المجاورة. ومديرية خط الإستواء بعد إنسحاب أمين بك الحاكم المعين من قبل الخديوى سرعان ما أرسلت لها حملة أجنبية بريطانية بقيادة المغامر استانلى بعد أن عجز المهديون عن السيطرة عليها أمام الأطماع الإستعمارية المحيطة بها، أما أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال فلم تصل إليها قوات المهدية.

وقد اقتسم الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون بعد تمزيق الإمبراطورية المصرية الصومال، واستولت الحبشة على إقليم البغوص وهرر، كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون في بحر الغزال، ووصلوا حتى أعالي النيل، وحصل الإنجليز كذلك على يوغندا وبذلك تكون منابع النيل جميعها خارج السيطرة المصرية في الحاضر والمستقبل.

ومن جهة أخرى كان السودانيون ومنذ إشتعال الثورة المهدية راغبين في بقاء صلتهم بمصر (٣٠)، وإن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين وإنما كانوا ضد الحكم بأدواته وأساليبه وعماله من أتراك وأوروبيين، لذلك ليس غريبا أن يستقبل أهالي صعيد مصر وكثير من المتعلمين في مصر الجنرال غردون وإنتصارات المهدي بنفس حماس السودانيين.

ومجموعة أخرى من المؤرخين المصريين ترى أن الثورة في عهد محمد أحمد المهدي لم تكن سوي ثورات دينية متتابعة، لم يكن لها برنامج وطنى سياسي أو اجتماعي، واعتمدت في إنتشارها على سمعة المهدي فقط كشخصية دينية، ولم يتوافر في اتباعه من يستطيع أن يحمل هذه الأمانة من بعده، وقد انتظرت الجماهير السودانية أن يحقق لها المهديون التعمير والإنشاء، إلا أنهم توجهوا إلى العنف وإثارة الشعور الديني، وكذلك لم يكن للخليفة المقام الذي كان للمهدي، لذلك كانت ولايته عنيفة، حيث نمت الخلافات والإنقسامات بين القبائل السودانية المختلفة وبين الخليفة والزعماء المهديين، وفي هذا الجو المضطرب نادي زعماء سودانيون بارزون بأعادة وحدة وادي النيل بعد وفاة المهدي، وبإقامة نظام حكومى في السودان يمنع قتل الناس بعضهم لبعض.

وعندما تم إخضاع مصر للنفوذ البريطاني سارع الأخيرون (الأنجليز) بضم السودان بعد أن هددت خطتهم الرامية إلى السيطرة على شرق إفريقيا، وإنشاء طريق يربط بين رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا والإسكندرية في مصر، وكان تصادم هذه الخطة مع الخطة الفرنسية

الرامية إلى اجتياح حزام عريض في إفريقيا من داكار وحتى جيبوتى عجل بالإسراع في ضم السودان، خصوصا وأن الطلائع الفرنسية الإستعمارية وصلت بالفعل إلى فشودة.

والذي شجع بريطانيا أكثر على أحتلال السودان وجود حكومة إسلامية قوية فيه، وهذا أمر يشكل تهديدا مستقبليا على نفوذهم، كما أن ضغط السلطة المصرية لإعادة الإمبراطورية المصرية إلى سابق عهدها شجع الإدارة البريطانية أكثر أضف إلى ذلك أن الإنتقام لذكري مقتل غردون والمناداة بذلك من قبل الرأي العام البريطاني ساهم في هذا الأمر.

وهكذا تمت إعادة فتح السودان في ١٨٩٨م بعد أن دافع السودانيون بشراسة عن إستقلالهم على طول خط سير الحملة الإنجليزية، في دنقلا، وفي النخيلة، وفي أمدرمان، وفي أم دبيكرات وغيرها من المناطق، إلا أن تفوق السلاح الناري الحديث مكن في نهاية الامر الحملة الإنجليزية المصرية من إعادة فتح السودان.

وفي ظل الثورة المهدية حدثت عدة ظواهر كان من شأنها التأثير على مستقبل السودان السياسي لأوقات كثيرة قادمة، وأول هذه الظواهر كما سبق وذكرنا كان شعور السودانيين لأول مرة بالإستقلال الوطني، وبعد أن تولي الخليفة عبدالله التعايشي السلطة عمل على تأمين الثورة وحمايتها من كل الأخطار المحتملة وعلى رأسها خطر الأنشقاقات الداخلية (٣١) بالضرب بقوة على كل المخالفين، وكانت أعداد كبيرة من هذه الضربات موجه لقبائل شمالية مثل الجعليين والشكرية والكبابيش والبطاحين، إلا أنه من جهة أخرى لم يستثن قبائل غرب السودان من فرض نفوذه عليها، أضف إلى ذلك أن الطريقة الصوفية الوحيدة التي كانت خارج الإجماع الصوفي المؤيد للمهدية بصورة علنية كانت الختمية، وكانت مناطق وجودها في شمال وشرق السودان، حيث اندلعت مواجهات حربية بينها وبين القوات المهدية خصوصا في شرق السودان، كما أن الصدام الذي حدث بين الخليفة عبدالله والأشراف من أهل الإمام محمد أحمد المهدي أثر بشكل ما في تصوير بعض المواطنين لحكم الخليفة عبدالله، وانعكست تلك النظرة وشملت كافة الجماعات القبلية الموجودة في غرب السودان، مع أن قبائل غرب السودان تأثرت هي الآخرى من التجريدات المتتالية للخليفة عبدالله عليها وإجبارها على الهجرة إلى منطقة أمدرمان الصحراوية مع اختلافها مع البيئة التي قدموا منها وصعوبة العيش فيها، وفيما بعد سيستغل الحكم الثنائي الجديد هذه الاختلافات بين قبائل السودان من أجل فرض نفوذه، كما أنه سينشأ تصور لدي الكثير من الكتاب المصريين أن الثورة المهدية وأنصارها هم الاعداء التقليديون للوحدة بين البلدين.

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩م عندما استتب الأمر لبريطانيا ومصر في إعادة احتلال السودان تم التوقيع على إتفاقية الحكم الثنائي، وتنبع فلسفتها أساسا من حق مصر التاريخي في السودان من وجهة النظر المصرية (٣٢)، ولإيقاف الدول الطامعة في احتلال السودان، وفي حق الفتح بالنسبة للإنجليز الذين تم على إيديهم هذا النصر، بيد أن المصريين يحتجون على حق الفتح الإنجليزي من خلال القول بأن حملة إعادة فتح السودان تمت على أيديهم تقريبا، وبالنسبة للإنجليز فإن قوات بسيطة اشتركت في اعادة الفتح تقدر بحوالي أربعمائة ضابط وجندي إنجليزي بالإضافة إلى قائدها كتشنر، وهم جنود وضباط في الجيش المصري، اضف إلى ذلك أن الإنجليز هم الذين تسببوا في خسارة الحرب تجاه المهدويين باعلانهم سياسة إخلاء السودان بالرغم من أن القوات المصرية الموجودة يومئذ كانت كافية لاعادة الأمن لربوع البلاد. لذلك جاءت إتفاقية ١٨٩٩م

بالمشاركة في حكم السودان عن طريق القوة المطلقة بعد أن تمكن الإنجليز من احـتلال مـصر والسيطرة عليها.

ونصت إتفاقية ١٨٩٩م والتي بموجبها تم حكم السودان طوال الخمـسين عامـا القادمـة على:-

١-يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الكائنة جنوب خط ٢٢ شمالا، وقد اعتـرض المصريون على هذه النقطة باعتبار أن مثل هذا التحديد يمثل صناعة خط وهمي غير موجود بين البلدين، ولاتوجد في تلك المنطقة معالم جغرافية أو طبوغرافية يمكن من خلالها تحديد الفواصل، فعلي العكس من ذلك تنداح العلاقات بين شعب وادي النيل دون عوائق، أضف إلى ذلك أن تحديد هذا الخط أدخل كلا من وادي حلفا وسواكن في الحدود السودانية بالرغم من أن هاتين المدينتين كانتا وباستمرار تحت حوزة الحكومة المصرية، كما أن تجاهل الحدود الجنوبية والغربية للسودان دون توضيح يبين نية بريطانيا في وضع العراقيل والعقبات أمام وحدة البلدين، لذلك افتعلت هذا الخط.

٢-يعين حاكم عام بريطاني لحكم السودان بتوصية من مملكة إنجلترا، وبقرار من خديوي مصر، كما أن هذا الحاكم العام لايفصل في أمور الحكم إلا بتوجيهها، وجاء اعتراض المثقفـين المصريين على هذه النقطة على اعتبار أن الحاكم لابد أن يكون إنجليزيا ومرشحا من بريطانيـا، وليس على الخديوى سوي الموافقة على هذه الترشيحات، حيث إن قوات الإحتلال تجعـل مـن الصعب ، أن لم يكن من المستحيل رفض قبول توصية ملكة إنجلترا، كما إن إقالته لا تأتي منه ولا يستطيع الخديوي محاسبته.

٣-إن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون تسن من قبـل الحـاكم العام، ويسري مفعولها في جميع أنحاء السودان، على أن يبلغ بها الحاكم العام مندوب الحكومـة البريطانية بالقاهرة ورئيس النظار المصري، وجاء اعتراض المصريين على هذه الفقرة، علـى أساس أن قوانين السودان التي تسن لا يتم التشاور فيها مع الحكومة المصرية، وأن مهمة الحاكم العام مجرد ابلاغ رئيس النظار بعد أن تكون هذه القوانين قد سرت بالفعـل وجـري تطبيقهـا، وبالتالى ستنشأ على المدى البعيد قوانين ولوائح في السودان تختلف عن مثيلاتها المصرية، ممـا يكرس الإنفصال الفعلي بين البلدين.

٤-لايجوز أن تسرى على السودان أو جزء منه القوانين والقرارات واللوائح المـصرية التي تصدر، وقد جاءت هذه الفقرة تكملة للفقرة السابقة، حيث إن قوانين السودان تنـشأ بمعرفـة الحاكم العام.

ويدلل المصريون على إنفراد بريطانيا بحكم السودان دون مشاركتهم بإتفاقيـات الحـدود السودانية التي وضعت بعيد اعادة فتح السودان مثل إتفاقيات الحدود مع دولة الكنغو تحت هيمنـة البلجيك في ١٩٠٦م أو مع فرنسا لتحديد الحدود الغربية خلال أعـوام ١٩١٩م و١٩٢٤م (٢٣)، حيث فاوضوا في جميع هذه الإتفاقيات منفردين ولم يشاركهم أي مسئول مصري.

وفيما يبدو أن إنفراد الإنجليز بالسلطة في السودان كان أمرا مخططا له منذ وقت مبكـر، وأن اعادة احتلال السودان تحت العلم المصري القصد منه فقط الوقوف أمام الدول الإسـتعمارية الغربية الأخرى التي كانت تفكر في الإستيلاء على الـسودان، لـذلك ادعـت بريطانيـا بأنهـا

وبمشاركتها في إعادة احتلال السودان إنما تعمل لإعادة استرجاع أملاك الخديوي والباب العالي في إفريقيا مع العلم أنها كانت مسيطرة على هذه الأملاك بالفعل وقد كتب السير لي استاك حاكم عام السودان فيما بعد لونجت مندوب بريطانيا السامي في مصر ما يلي (٣٤):

(اقترح أن تتحمل حكومة جلالة الملك جورج الخامس إدارة السودان وحدها إذا ما وجدت الفرصة المناسبة لذلك، ليتم إبعاد العنصر المصري المكروه في السودان، وإنزال العقاب الذي يستحقونه، لأنهم أرادوا الحصول على المكاسب بالفوضى والنهب والقتل، مما نتج عن ذلك فقدانهم لقطر سعوا لحكمه وخسروه لسنين خلت، ولم يستطيعوا استعادته إلا بالمساعدة البريطانية التي جعلت السودان بلدا ذا مستقبل زاهر واستراتيجي لفائدة الإمبراطورية البريطانية) أما الحركة الوطنية المصرية في تلك الفترة ١٩٠٠ – ١٩١٠م فقد تأرجحت مواقفها بالنسبة النظر إلى السودان بوصفه جزءا لايتجزأ من مصر وامتدادا طبيعيا لها حيث كانت ترى مثلا أن تغطية العجز السنوي لميزانية السودان من الخزينة المصرية والبالغة حوالي ٣ ملايين جنيه مصري أمر طبيعي يحدث بين الدولة وأقاليمها (٣٥)، وبين بعض الصفوات الأخرى التي كانت ترى في السودان مستعمرة مصرية يجب الحفاظ عليها (٣٦)، وكان مصطفي كامل يقول في خطبه (إن السودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين إلا يفرطوا في حقوقهم فيه بحق ما أريق من دماء وماصرف من أموال، عليكم ذكر ذلك صباحا ومساء) وتنبع أهمية مصطفى كامل بأنه باعث الوطنية المصرية بعد الركود الذي دام منذ عام الاحتلال في ١٨٨٢م وحتي ١٩٠٠م ومؤسس الحزب الوطني.

وفي ١٩١٤م وقبيل الحرب العالمية الأولى نظرت بريطاينا في تحالفاتها الداخلية في مستعمراتها من أجل الإستعداد للحرب التي صارت وشيكة، حيث خشيت في السودان من التأثيرات الدينية المتشددة المؤيدة لتركيا في العالم الإسلامي، لذلك سارعت بإحياء الزعامات التي لها ثارات مع الإتراك، سواء كان ذلك في شبه الجزيرة العربية أو في السودان، وكان المرشح الأول للتصدي للنفوذ الديني التركي في السودان هو السيد عبدالرحمن المهدي، الذي أبدي استعدادا للعمل ضد الأتراك (٣٧)، وبموجب هذا الإتفاق سمحت الإدارة البريطانية للأنصار مرة أخرى بالنمو والتطور التنظيمي على أن يكون ذلك سلميا وإقتصاديا، وقد مكن ذلك السيد عبدالرحمن المهدي من زراعة عشرات الألوف من الافدنة دون تكاليف تذكر بعد أن تطوع الأنصار بعمل ذلك.

ومن هنا نشأت قوة متضخمة في السودان منظمة وكارهة للنفوذ التركي المصري، ومتحمسة لاستقلال السودان عن كل وصاية، في مقابل جماعات من القبائل والمثقفين مع وحدة وادي النيل.

أدت هذه التغيرات السياسية في السودان واعتماد الإنجليز على حفائهم الجدد(الأنصار) في إثارة حفيظة المصريين، مما جعل الإتهامات المصرية لانجلترا في الصحف المصرية تتزايد حيث أتهم المصريون الإنجليز بالآتي :(٣٨):-

١-إسناد الأمور التنفيذية من جباية وضرائب وغيرها عمدا للمصريين.

٢- إنشاء معهد ديني محلي لمنع السودانيين من زيارة الازهر.

٣- منع الوفود السودانية القدوم إلى مصر.

٤- إرسال الطلبة الذين يريدون تعليما عاليا إلى بيروت " أول رئيس وزراء وطني درس في بيروت وكذلك أول مدير سوداني لجامعة الخرطوم "

٥- اعتبار المواطن المصري الذي يود الذهاب إلى السودان أجنبيا، لايستطيع أن يدخل السودان أو الإقامة فيه أو الإتجار مع أهله أو يمتلك جزءا من أراضيه إلا بأذن خاص من الحاكم العام.

٦- شهادات المدارس المصرية غير معترف بها في السودان، وذلك بهدف منع المصريين أو من تلقي تعليما مصريا من الإقامة والعمل في السودان، وهي سياسة مرسومة لقطع العلاقة بين أبناء الشعب الواحد.

٧- عدم الإعتراف بالنقد المصري المتداول في السودان.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار بريطانيا على أعدائها، تطلعت القوى الوطنية في مصر للإستقلال وعندما لم تجد أذنا صاغية إنفجرت ثورة ١٩١٩م، وقد تحمست لها أطراف عديدة في السودان، وعلى وجه الخصوص الطبقة المتعلمة وضباط الجيش والموظفون الحكوميين.

وفيما يبدو فإن التأييد السوداني لثورة ١٩١٩م كان محصورا في فئات محدودة إلا أنه سرعان ما تزايد حيث بعث ونجت مندوب مصر السامي رسالة إلى لندن في عام ١٩١٩م، يذكر فيها أن الحركة الوطنية في مصر كان لها أثر في السودان إلا أنها في الوقت الحاضر تنحصر في الخرطوم وشمالها، وربما يعزي هذا إلى تأثير التجار خصوصا تجار أمدرمان وتجار الشمال الذين لهم علاقات مع المصريين (٣٩).

وأمام التأييد المتزايد لثورة ١٩١٩م لجأت السلطات الإنجليزية إلى أنصارها من الزعماء الدينيين للتصدي لهذه الحركة بالكتابة في صحيفة حضارة السودان، أو في إلقاء الخطب للجماهير المنضوية في هذه الطوائف الدينية.

ثم زاد ضغط الزعماء الدينيين الثلاثة على الميرغني، عبدالرحمن المهدي، الشريف يوسف الهندي " من أجل أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا أكثر صلابة يؤكد حقيقة وضع السودان في الإمبراطورية البريطانية، حيث كانوا يعتقدون أن مستقبل السودان مرتبط بالسلطة البريطانية (٤٠)، وقد تحدث السيد على الميرغني صراحة قائلا إنه يرى السودان يتطور تحت إرشاد بريطانيا العظمي إلى شعب متحد، ثم يطالب هؤلاء الزعماء بإبعاد العنصر المصري بشقيه الإداري والكتابي من الحكومة بأسرع فرصة، وذكروا أن الناس يكرهون المصريين ولا يثقون بهم ولا يرون أي فائدة في حكمهم.

ثم ارسل السيد الشريف يوسف الهندي للحاكم العام رسالة يخبره فيها بأنهم قد سمعوا بأن المصريين يعتبرون مصر والسودان قطرا واحدا (٤١)، إلا أننا نرفع أصواتنا لنشرح بأن أهل السودان لا يتبعون مصر بتاتا، ونحن على ثقة بأنهم إنفصلوا نهائيا منذ إستعادة الفتح والأحتلال.

هذا الرفض الشديد من الزعماء الدينيين الثلاثة الكبار في السودان ربما يعود إلى عدة أسباب منها ميراث العنف والقسوة الذي حدث إبان الحكم التركي المصري، أو الإدعاءات الحديثة في مصر باعتبار السودان مستعمرة مصرية وبالتالي السيادة المصرية على السودان، وفي ضوء هذه المقولة تحديدا إنتبه المصريون مؤخرا لشعار السيادة المصرية على السودان حيث حاولوا

إيجاد تفسيرا لينا يخفف من وقع كلماته، حيث ذكروا أن شعار السيادة المصرية على السودان كان فخا وقع فيه دعاة وحدة وادي النيل إذ خلط هؤلاء بهذه المقولة خلطا واضحا بين طريق التوسع وهو الطريق الذى تؤدي إليه هذه العبارة وبين مقولات أخرى مختلفة (٤٢).

كما أن سبب هذا العداء من قبل هؤلاء الزعماء أيضاً ربما يرجع إلى الخوف من النفوذ المصري على أنصارهم التقليديين في السودان، حيث إن مصر ملأي بالمثقفين والمتعلمين، كما أن التيارات الدينية السلفية والحديثة كان لها وجود مقدر هناك، إضف إلى ذلك أن الحركة التعليمية متطورة، وبالتالى فإن دمج مصر والسودان في قطر واحد سيؤدي بالتأكيد إلى تأثر أعداد كبيرة من أنصار الطوائف الدينية الثلاثة بالسودان بالتنوير، وبالتالي ستتاكل شعبية هذه الطوائف على المستوى المتوسط والبعيد.

وفيما يبدو إن الرأي الأخير أقرب للحقيقة وذلك أن السيد على الميرغني زعيم الطائفة الختمية في السودان سرعان ما غير موقفه الداعي إلى إستقلال السودان إلى تأييد الإتحاد مع مصر بعد أن تبين له أن الأنصار ربما يشكلون خطرا عليه، وذلك بعد عدة مؤشرات منها (٤٣).

١-منح السيد عبدالرحمن المهدي لقب سير في ١٩٢٦م.
٢-زيارة الحاكم العام له في الجزيرة أبا.
٣-تدبير قروض مالية بشروط ميسرة ومنحه أراضي زراعية شاسعة.
٤-السماح له بجمع الزكاة من أنصاره.
٥-تزايد ثروته وعقاراته بشكل متضخم.
٦-زيادة التكهنات بترشيحه من قبل بريطانيا ليصبح ملكا على السودان.

لكل هذه الاسباب وغيرها اتجه السيد على الميرغني إلى المعسكر الوحدودي بعد أن كان من اشد أنصار معسكر الإستقلال، حيث ساهم مع عبدالرحمن المهدى والشريف يوسف الهندي في إنشاء صحيفة حضارة السودان الداعية بقوة لاستقلال السودان.

كما أنه ومن وجهة أخرى كان معسكر الإتحاد مع مصر قد تضعضع، وذلك على أثر إغتيال السير لى ستاك حاكم عام السودان وحكمدار الجيش المصري في القاهرة عام ١٩٢٤م، حيث جرى على أثر ذلك إجبار مصر على إبعاد جيشها وموظفيها من السودان، والتهديد بقيام مشاريع زراعية في السودان غير محدودة المساحة.

ونتج عن ذلك لأول مرة منذ إتفاقية ١٨٩٩م إنفراد انجلترا بحكم السودان دون المشاركة الرمزية المصرية (٤٤)، وقد صاحب الخروج المصري من السودان احتجاجات عديدة خصوصا من الضباط وطلاب المدرسة الحربية، وتقول بعض الروايات أن إتفاقا ما قد تم بين الضباط المصريين والسودانيين ينص على عدم تنفيذ أمر الإخلاء ومهاجمة الإنجليز، وعندما تحركت القوة السودانية بقيادة عبدالفضيل الماظ ورفاقه لم تتم مساندتهم من القوة المصرية الموجودة على بعد امتار قليلة بالمنطقة الشرقية للنيل الأزرق، مما ترك اثرا عميقا في نفوس الجماهير المؤيدة لمصر، وقد كان السيد عبدالله خليل " رئيس الوزراء فيما بعد " مشاركا في هذه الأحداث، حيث إنضم إلى الإستقلاليين بعد ذلك وصار من قادتهم كما أن السيد محمد أحمد المحجوب، رئيس الوزراء فيما بعد أيضاً (٤٥) " كان يقول " إن نتائج ثورة ١٩٢٤م تتمثل في الدرس المؤلم الذي تلقاه السودانيون من حكام مصر والمصريين، فوعود المصريين بالمساعدة لايعتمد عليها ولايعول

عليها، ولعل هذه الأحداث هي التي فتحت علينا كشباب الطريق للبحث عن حركة سياسية مستقلة.

إلا أن إنضمام السيد علي الميرغني بجماهيرتيه العريضة ومريديه لتيار الوحدة زاد من قوته، كما أن تخوف البعض من زيادة النفوذ المهدوي وضح وذكر ذلك الناس بالأحداث العنيفة من قبل المهدية، والمآسي التي حدثت في شمال السودان مما جعل من الممكن لهذا التيار أن يواصل مسيرته بعد أحداث ١٩٢٤م الدامية، ويمكن أن نقول إن الإنقسام بين الوحدويين والإستقلاليين بعد انضمام السيد على أصبح منشؤه الأول المنافسة بين القبائل الشمالية والقبائل الغربية في السودان أكثر من كونه قضية حقيقية تستوجب الإهتمام بها والدفاع عنها.

وبعد انسحاب مصر من السودان طفقت الإدارة البريطانية في فصل الجنوب السوداني عن الشمال، وذلك عن طريق منع التقارب الشمالي الجنوبي، ومنع التأثيرات الثقافية والحضارية من الوصول إلى الجنوب، كما أنها فتحت الباب واسعا أمام الإرساليات الأجنبية لخلق ظروف تعليمية وثقافية مغايرة لما يجري في شمال السودان. ولم يبق للمصريين شيء في السودان سوي التيار الإتحادي المنادي بالوحدة، كما أنهم ومن وجهة أخرى عجزوا عن فعل شيء من شأنه العودة بهم إلى السودان مرة أخرى سوى استمرار المفاوضات مع الإنجليز، حيث كانت دعوتهم الأولى وقبل المناداة بالجلاء الإنجليزى عن مصر المطالبة بالسيادة المصرية على السودان، ولعلهم بذلك يؤمنون بأن الإنجليز لابد أن يتم جلاؤهم عن مصر طال الزمن أو قصر وذلك لحيوية الحياة السياسية المصرية يومئذ، واستعداد الكثيرين للتضحية في سبيل الإستقلال، أما السودان إذا ما إنفصل عن مصر فإن استعادته ستكون صعبة.وكان سلاحهم الوحيد لتحقيق الإندماج التفاوض مع الإنجليز، والدعوة في الصحف لوحدة وادي النيل، والخطب في البرلمان المصري حول هذا الموضوع، ومن جهة أخرى وفي حقيقة الامر فإن المصريين أنفسهم حتى قبل خروجهم من السودان ١٩٢٤م كانوا يجهلون الكثير عن السودان، ربما للنظرة القديمة التي كانت ترى في السودان مجرد منفى لعقاب الموظفين والضباط والجنود المغضوب عليهم، وفى هذا الخصوص ذكر أحد أعضاء البرلمان المصري " بأنهم أي المصريين لا يعرفون شيئا عن السودان (٤٦)، صحيح أنه توجد بمصر وكالة حكومة السودان إلا أن رئيسها إنجليزي ولايوجد بين موظفي هذه الإدارة مصرى واحد، وتعلمون أنه تجرى في السودان أعمال هامة كمشروعات الري فإذا تمت هذه المشروعات والسودان به ١٤ مليون فدان صالحة وجاهزة للزراعة فإن مصر تكون صحراء لا نبات فيها فالمسألة كما ترون غاية في الخطورة "

وفيما يبدو وكنتيجة لهذه الضغوط المصرية المتواصلة على بريطانيا نجحوا أخيراً في إستخلاص إتفاقية في عام ١٩٢٧م، تنص على أن جميع المشاريع المائية مثل الخزانات والسدود والترع في الأحباس العليا للنيل لايتم الشروع فيها إلا بعد موافقة الحكومة المصرية (٤٧).

ثم استمرت الأحوال كما هي عليه في السودان ومصر حتى الحرب العالمية الثانية حيث رأت إنجلترا أنه من الأفضل إرضاء مصر سياسيا طمعا في مساندتها في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، ومن المعلوم يومئذ أن مصر تجاور ليبيا التى يسيطر عليها الإيطاليون كما أن السودان يجاور إريتريا التي يسيطر عليها الإيطاليون أيضاً لذلك عقدت بريطانيا مع مصر إتفاقية ١٩٣٦م والتي تنص بخصوص السودان على: -

١-إن لمصر نصيبا فعليا في إدارة السودان.
٢-يختار الحاكم العام المرشحين الصالحين للوظائف الخالية في السودان بين البريطانيين والمصريين على السواء.
٣-ترسل مصر ضابطا عظيما ليعمل مستشارا للحاكم العام في الخرطوم، كما ترسل ضابطا آخر يعمل سكرتيرا حربيا له.
٤-ندب ممثل مصرى لتوثيق الروابط الإقتصادية بين مصر والخرطوم.
٥-يقوم مفتش عام الري في مصر بالإشتراك في مجلس الحاكم العام.

هذه البنود نصت فعليا على عودة الموظفين المصريين والجيش المصري للسودان والمشاركة الفعلية في حكم السودان، وكان للسودانيين رأي في هذه الإتفاقية يتمثل في أنهم حرموا من المشاركة في المفاوضات بالرغم من أن كثيرا من بنودها يتعلق بالسودان، واعتبرت أن مثل هذا الأمر تهميش لهم خصوصا وأن الطبقة المتعلمة كانت قد نمت نموا لابأس به في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين.

إلا أن للمصريين أيضاً تحفظات على هذه الإتفاقية حيث ذكروا (٤٨):
١-لم يفتح الطريق أمام الهجرة المصرية للسودان بحجة أن أماكن السفر مشغولة.
٢-لم تذكر في المعاهدة الطريقة التي ستكون عليها الإدارة المشتركة وكيفية تحقيق المساواة في مجلس الحاكم العام.
٣- عادت بعض القوات المصرية إلى السودان إلا أنها كانت تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن حدود النفوذ البريطاني، والسهر على حمايته، وحكم هذه القوات في ذلك هو حكم جيش يعمل في مستعمرة بريطانية مثل تنجانيقا أو كينيا أو يوغندا.

ثم ما لبثت أن اندلعت الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩م، وتجمدت بالتالي المفاوضات بخصوص الجلاء والإستقلال، وتركزت الجهود بأكملها في دعم المجهود الحربي حتي ١٩٤٥م تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحاولت بريطانية بعد ذلك المماطلة والتسويف وعدم الوفاء بوعودها بخصوص الإنسحاب من مستعمراتها حول العالم، كما حدث بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أن التغيير الذي حدث بعد الحرب الأخيرة كان أكبر من أن تتعايش معه بريطانيا وتسترد عافيتها بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في الحرب العالمية الثانية، حين دمرت البنى التحتية لبريطانيا تماما ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها لشهد إقتصادها إنهيارا تاما.

وعلى الجانب المصري الإنجليزي استمرت الضغوط على الإنجليز من أجل الجلاء عن مصر وتوحيد مصر والسودان في دولة واحدة، وكان ظهور السيد عبدالرحمن المهدى على الساحة السودانية برئاسته للجناح المؤيد الإستقلال أثرا كبيرا في تقوية المفاوض الإنجليزي، وقد اتهم الجانب الإنجليزي المصريين بأنهم يريدون الإستقلال لأنفسهم بينما يريدون الهيمنة على الآخرين(٤٩).

ومن أجل أن تتفادي الحكومات المصرية المتعاقبة الدعاية الإنجليزية النشطة سمحت ولأول مرة للسودانيين بالمشاركة معها في مفاوضة الإنجليز باعتبار أن المفاوض السودانى أو

المصري إنما يمثل وجهة نظر واحدة، وحدث ذلك بإشراك السيد إسماعيل الأزهري في الحوار في أغسطس ١٩٥٠م.

ثم تقدمت مصر بخطوات أخرى في مارس ١٩٥٢م نحو السودان لتفهم بعض مطالبه، حين أجرت مفاوضات مباشرة مع الهلالي باشا رئيس وزراء مصر يومئذ ورجالات حزب الأمة أمثال عبدالله الفاضل المهدي وإبراهيم أحمد ومحمد صالح الشنقيطي وبابونمر وغيرهم توصلت إلى إستعداد المصريين للموافقة على حق تقرير المصير (٥٠)، بشرط أن يوافق السودانيون على اللقب الملكي، إلا أن الوفد السوداني رفض ذلك كي لايتورط في الإعتراف بوجود أي نوع من العلاقة مع مصر حتى لو كانت رمزية.

ثم ذهبت مصر إلى أبعد من ذلك قبيل تفجر ثورة ١٩٥٢م حين أعلن وزير خارجيتها في الأمم المتحدة أن مصر مستعدة لسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان ليتم استفتاء عام بخصوص العلاقة مع مصر شريطة أن تقوم انجلترا بسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان (٥١) وبرر هذا الإقتراح بأنهم يثقون في أن خيارات السودانيين ستكون مع الوحدة وأنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية، وعندما أذيع نبأ اعتراف مصر في محفل دولي بحق تقرير المصير للسودان زادت الضغوط الشعبية على الحكومة لدرجة اضطرت معها إلى القول بأن بيان الوزير كان اجتهادا شخصيا منه ولايمثل راي الوزارة.

وعند تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢م، كان قائدها اللواء محمد نجيب معروفا في السودان، حيث ولد ونشأ فيه وله علاقات واسعة مع أهله، لذلك استقبل نبا الثورة في السودان بفرحة وأمل في المستقبل.

وكانت من أهم القضايا التي واجهت مجلس قيادة الثورة الجديد مسألة السودان، حيث تركز النقاش حولها في نقطتين أساسيتين (٥٢).

١- إن تستمر السياسة السلبية الماضية في عدم مجاراة بريطانيا في مخططاتها حول السودان، وعدم التنازل عن مبدأ سيادة مصر على السودان، ومعارضة مشروع الدستور الذي يوشك الحاكم العام على تطبيقه في السودان، والذي يمكن السودان من حكم ذاتي، وبعد شهور قلائل قد يمكنه في حالة إتحاد الجبهة الداخلية حول فكرة الإستقلال من إعلانه فعليا، والحل في هذه الناحية التلويح بالوثائق والحجج التاريخية والاسانيد القانونية في المحافل الدولية، بيد أن هذه الطريقة قد جربت في السابق ولم تؤت أكلها، كما أن حكومة الوفد السابقة كانت قد يئست من بلوغ أي هدف من خلال المفاوضات.

٢-تركيز الجهود لتعديل الدستور الذي يقوم بأعداده الحاكم العام ليعطي أكبر قسط من السلطات للشعب السوداني وحكومته التي ستتولد من هذا الدستور بدلا من الحاكم العام ومعاونيه، والإصرار على خروج الإنجليز من السودان في اقرب فرصة ممكنة ليقرر شعب السودان بعد ذلك بمحض إرادته مع مصر أو استقلالا عنها، وبذلك نكون في حالة استقلال السودان قد كسبنا سودانا مستقلا استقلالا كاملا وحقيقيا بدلا من سودان مستقل أسميا يتحكم فيه الإنجليز ويهيمنون عليه، وبذلك أيضاً نكون قد ظهرنا أمام السودانيين بمظهر الأخ الأكبر غير الطامع في شقيقه، وبذلك نقلب خطط الإنجليز رأسا على عقب.

ثم حدد مجلس قيادة الثورة سياسته تجاه السودان وبالآتي :-

١-الإعتراف بحق السودان في تقرير مصيره.
٢-زوال الحكم الإنجليزي العسكري والمدني من السودان شرط أساسي لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم.
٣-العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليتضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين خلال فترة الإنتقال إلتي تمهد لتقرير المصير.

هذا الإتفاق أو السياسة التي توصل إليها مجلس قيادة الثورة فيما يبدو نابعة من واقعية سياسية أكثر من كونها موقفا مبدئيا يقف مع حق السودانيين في تقرير مصير، وقد ذكر السيد / انتوني ناتنج " وزير الدولية البريطانية " أن عبدالناصر هو المسئول فعليا عن سياسة مجلس الثورة الجديدة تجاه السودان، وذلك لأنه كان يعتقد " أي جمال عبدالناصر، أن موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن سياسة عملية (٥٣)، خصوصا وأن المصريين لايمتلكون أوراق ضغط ضد بريطانيا، أضف إلى ذلك أن الوجود البريطاني في الأرض المصرية كان ماثلا فعليا، لذلك اقترح عبدالناصر أنه بدلا من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من بريطانيا في التمسك بمطالب عفا عليها الزمن مثل السيادة المصرية على السودان فإنه يتعين عليهم الإعتراف بحق السودانيين في الحكم الذاتي وفي تقرير المصير، والإجتهاد بعد ذلك لضمان موافقة السودانيين على الوحدة.

وفي ظل هذا الجو المواتي من قبل المصريين نصح الإنجليز السيد عبدالرحمن المهدي بانتهاز هذه الفرصة ومواجهة المصريين في عقر دارهم، والتوصل معهم إلى إتفاقية تنص على تقرير المصير قبل أن يغير مجلس قيادة الثورة سياسته.

وهكذا سريعا توصل الجانبان السوداني (ممثلا في حزب الأمة) والمصري في أكتوبر ١٩٥٢م، إلى إتفاقية تنص على الترحيب بممارسة أهالي السودان للحكم الذاتي.
٣-تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان.

وتم في نفس الجلسة عقد إتفاق آخر عرف بإتفاق الجنتلمان ينص على إلا تصرف مصر مالا في السودان، إلا للنواحي الثقافية والصحية (٥٤)، وأن يكون الصرف عن طريق الحكومة السودانية، وألا تعطي الأحزاب الإتحادية أية معونة مالية ليصرف منها في الإنتخابات وأن تمتنع الصحف في البلدين عن شن أي هجوم يسيىء إلى روح التعاون والإخاء.

ومن الواضح أن السيد عبدالرحمن المهدي بكل ثقله السياسى فأجأ المصريين على حين غرة بعد شهور قلائل من تفجر الثورة، وقبل أن ترسخ أقدامهم في الحكم بانتزاع إتفاق مهم منهم بعد أن عجزت الحكومة البريطانية طوال عهد الأحزاب التي سبقت الثورة في الفوز به، صحيح أن سياسة حق تقرير المصير كانت سياسة مصرية معلنة، إلا أن التوصل إليها وأعلانها في ظل ظروف سياسية ضاغطة تبدو فيه بعض العجلة، وسوف نرى فيما بعد أن المصريين سرعان ما خالفوا إتفاق الجنتلمان بدعمهم المكثف للأحزاب الإتحادية معنويا وماديا.

وكانت أولى مؤشرات مخالفة هذه الإتفاقية توحيد الأحزاب الإتحادية في حزب واحد في القاهرة (٥٥)، حيث كانت هذه الأحزاب مختلفة في آرائها، فمنهم من كان يريد وحدة فورية مع مصر، وآخرون تدعمهم الطائفة الختمية كانوا يريدون حكومة سودانية في أثناء الفترة الإنتقالية ثم يختار الشعب مصيره، إلا أنه ومع الإصرار المصري على التوحيد ثم دمج هذه التيارات في

حزب واحد أطلق عليه الوطني الإتحادي، وتم اختيار السيد إسماعيل الأزهري ليكون رئيسا لــه، ويذكر المؤرخون أن من عيوب هذا الحزب الجديد أنه لم يكن له برنامج واضح ســوي وحــدة وادي النيل، ولم يكن له دستور أو مباديء مكتوبة أو أهداف محددة، أو خطوات عملية للوصول للوحدة لذلك ولد وهو يحمل ضعفا بداخله.

وقد صاحب إعلان السياسة الجديدة تجاه السودان، تعيين الصاغ صلاح سالم ليتابع ملــف السودان، وفيما يبدو أن هذا الإختيار كان عن مصادفة لا عن تخطيط مسبق وأســباب منطقيــة تتعلق بمعرفته بالسودان أو غيرها، حيث اعترف في مذكراته فيما بعد بأنه لم تكن له سابق دراية أو خبرة بالسودان (٥٦)، ولم يسمع عن السودان إلا من والده الذي عمل في حكومة الــسودان، كما أنه لم يجد في وزارة الخارجية قصاصة ورقة واحدة تشير إلى المفاوضــات والإتــصالات السابقة في مصر الملكية حول السودان، لذلك جاءت فترة عمله في السودان مــضطربة يغلــب عليها طابع التجريب، وقد نتج عنها كثير من الأخطاء التى ساهمت فيمــا بعــد فــي إنفــصال السودان.

وكانت أولي هذه الأخطاء الإستعانة بالمال والتركيز عليه بدلا من أبراز محاسن الوحــدة (٥٧) لدرجة شوهت معها سمعة الإتحاديين باعتبارهم ساعين إلى كسب المال أكثر مــن كــونهم مدافعين عن مبدأ أصيل هو وحدة وادي النيل، وقد اعترف صلاح سالم فيمــا بعــد بمــساندته للإتحاديين ماليا وقال (لو التزمت بميثاق الجنتلمان لما رحمنــي التــاريخ، ومــصر عارضــت باستمرار حق تقرير المصير في السودان في ظل وجود الإنجليز، ولم تقبل مبدأ تقرير المــصير إلا بشروط زوال نفوذهم وخروجهم قبل أي خطوة، وكان التزامنا مع الإنجليز في ذلــك عبــر إتفاق دولي، فهل التزمت بريطانيا بهذه الإتفاقية لكي نلتزم نحن ألم تكــن تــدعم حــزب الأمــة والإستقلاليين) (٥٨).

وهكذا جرت الإنتخابات العامة في السودان في العام ١٩٥٣م لاختيار الحكومة الإنتقاليــة التي سوف تحكم السودان لمدة ثلاث سنوات حكما ذاتيا، وتقوم بسودنة الحكومة والجيش وتمهــد للسودانيين لكى يختاروا في جو من الحرية رغبتهم في الإنضمام غلي مصر أو الإستقلال التــام، وكانت نتيجة هذه الإنتخابات فوزا كاسحا للتيار الوحدوي بقيادة السيد /إسماعيل الأزهري، وقــد جاء في تقارير الإنجليز حول هذا الموضوع ما يلي :-

" أتت هذه الإنتخابات إلى السلطة بالحزب الوطني الإتحادي وهو تجمــع غيــر مــستقر لعناصر تمتد من الذين يفضلون الإندماج السياسي الفورى مع مصر إلى الذين يرغبون في منــع عودة السلطة المؤقتة إلى أسرة المهدي "

ويرجع الإنجليز سبب فوز الوطني الإتحادى إلى ٥٩:-

١- الثقة الزائدة بالنفس من قبل حزب الأمة.

٢- شهرة حزب الأمة في الإرتباط بالإنجليز والسياسة الإنجليزية.

٣- خشية العديد من السودانيين من سيطرة حزب الأمة بغالبيته التي تتكون من القبائــل شبه البدائية في غرب السودان، والخشية من تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكا أو ســلطانا على السودان.

٤- الدعاية والرشاوي المصرية للحزب الوطني الإتحادي.

٥- انحياز قانون الإنتخابات للمدن دون الأرياف، وبالتالي فوز الحزب صاحب القاعدة الحضرية.

٦- مخاوف بعض المواطنين من الفظائع التي ارتكبها خليفة المهدي الكبير.

٧- عدم تبلور فكرة القومية السودانية، وهيمنة الأفكار الدينية في هذا الخصوص.

٨- الإنتخابات جرت في مفاهيم أغلب الناس بين الطائفة الأنصارية والطائفة الختمية، لا على أساس وحدة وادي النيل أو استقلال السودان، ويمكن أن نضيف أن الإنتخابات جرت أيضاً في منافسة بين سكان الشمال والوسط وسكان الغرب.

وفيما يبدو أن خيبة الأنجليز بفوز الإتحاديين كانت كبيرة أفسدت معها كثيرا من مخططاتهم التي كانت ترى أن فوز حزب الأمة بجماهيره الواسعة كفيل بفصل مصر عن السودان، وقد كانوا مستشارين مهمين للقوي الإستقلالية، ووصل نفوذهم للدرجة التي منعوا فيها السيد / الصديق عبدالرحمن المهدي من الترشيح للإنتخابات وذلك تطمينا للذين كانوا يشككون في نوايا السيد / عبدالرحمن المهدي الملكية في حالة نيل السودان للإستقلال، حيث كان البعض يعد مسألة استحواز الأنصار على السلطة المؤقتة في السودان سينجم عنها لا محالة رغبة أخرى في إتجاه الملكية، لذلك فإن استبعاد ابن السيد / عبدالرحمن المهدي من الإنتخابات ربما يعني اكتفاء آل المهدي بالسلطة الروحية (٦٠).

ثم فكر الإنجليز مرة أخرى في إنشاء حزب بديل عن حزب الأمة ينادي بالإستقلال فكان الحزب الجمهوري، الذي تتألف قياداته من زعماء القبائل والعشائر السودانية (٦١) وكان سبب التاسيس الرئيسي بالنسبة للإنجليز رغبتهم في وجود جهة أخرى تنادي بالإستقلال ليس لها خلافات طائفية أو تاريخية مع أحد، وبالتالي يسهل على الذين أتوا من خلفيات شمالية الإنضمام لهذا الحزب وبالتالى كسب مناصرين جدد لقضية الإستقلال.

بيد أن هذه التخطيطات جميعها باءت بالفشل واستطاع الإتحاديون كما ذكرنا الفوز في الإنتخابات تحت شعار وحدة وادي النيل، وبالتالي صارت الوحدة أمرا شبه مضمون بالنسبة للمصريين، إلا أنه ومن جهة أخرى كانت الزعامات الإتحادية التى حققت النصر لها آراء كثيرة أخرى بخصوص الوحدة، ومن المعتقد أن الإنجليز أحسوا بأن الإنتخابات كانت بين أنصار الطائفة المهدية ومناصريها والطائفة الختمية ومناصريها أكثر من كونها انتخابات بين الوحدويين والإستقلاليين، بمعنى أن أنصار الطائفة الختمية لو اتجهوا نحو الإستقلال لوجدوا التأييد نفسه والعكس صحيح بالنسبة للأنصار، لذلك إتجه الإنجليز نحو قادة الإتحاديين لمعرفة آرائهم الحقيقية وغير المعلنة بخصوص الوحدة أو الإنفصال، وفي جلسة سرية مع السيد ميرغني حمزة وهو من كبار القادة الإتحاديين المنتصرين مع المستشار السياسي للحاكم العام قال السيد ميرغني حمزة (الحزب بشكل عام يؤيد الحكم الذاتي التام في جميع المسائل الداخلية، برلمان منفصل (٦٢)، وكذلك جيش منفصل، وستكون للسودان سياسة دفاع خارجية عامة مع مصر، وسيكون هناك تعاون وثيق في المسائل الإقتصادية) ثم سأل المستشار السياسي عن طريقة التعامل مع الإستقلاليين الذين سيشكلون أقوي كتلة معارضة في البرلمان والشارع السياسي فأجاب الزعيم السوداني (إن الحزب الوطني الإتحادي لا يشجع النفوذ المصري في السودان، وسيكون من

الصعوبة على الكتلة الإستقلالية الإعتراض على سياستنا التي تتجه نحو توحيد السودانيين)، وهنا فهم المستشار السياسي للحاكم العام أن الحزب ربما يغير رأيه بخصوص العلاقة مع مصر.

ومما عقد العلاقة أكثر بين البلدين أن المصريين اعتقدوا أنه بفوز الإتحاديين في الإنتخابات فإن ذلك يعني أن الوحدة قد تمت بالفعل، لذلك أخذت الوفود المصرية تزور السودان باستمرار مهنئة ومخاطبة ومشيرة وناصحة مما نفر قلوب بعض السودانيين من هذا التدخل المبكر في شئون السودان.

إضف إلى ذلك أن حزب الأمة بقاعدته الإنصارية العريضة لم يستسلم بسهولة لمسألة احتمال قيام وحدة عما قريب مع مصر لذلك عمل على إثبات قوته الضاربة في السودان باستدعاء أكثر من خمسين ألف أنصاري مسلحين بالمدي والحراب في يوم إفتتاح البرلمان السوداني المنتخب في أول يناير ١٩٥٣م، حيث قاموا بمحاصرة الطرق المؤدية إلى المطار وقصر الحاكم العام والبرلمان لمنع الرئيس محمد نجيب من التحدث في البرلمان والبرهنة على قوتهم بالرغم من الهزيمة، وقد نجحوا في ذلك حيث تم إلغاء الزيارة (٦٣).

ويذكر بعض المؤرخين (٦٤) أن ثورة الأنصار هذه كان لها تأثير بعيد المدى في تفكير السيد إسماعيل الأزهري، حيث عرف أن الوحدة مع مصر في ظل معارضة الأنصار الشديدة ربما تؤدي إلى الفوضى الشاملة في السودان، وينتج عنها مجازر كبرى في حالة الرغبة في إعادة الإستقرار للسودان، ففي ظل وجود جماعة مسلحة بأسلحة بدائية راغبة في الإستشهاد في سبيل مبادئها التي تؤمن بها لاسبيل للتفاهم معها إلا عن طريق العنف، الذي ستكبر دائرته وثاراته يوما بعد يوم، كما أن العنف الشديد ربما لا يؤدي إلى النتائج المطلوبة بالرغم من المآسي التي سوف تتولد عنه.

إضف إلى ذلك أن السيد / إسماعيل الأزهري عرف أنه لكي يجنب السودان الفوضى والعنف عليه أن يتصل بحزب الأمة ويستشيره في المسائل القومية الكبرى التي لابد من الإجماع الوطني عليها.

ومن جهة أخرى بنت الإدارة البريطانية في السودان استراتيجيتها تجاه فوز الإتحاديين عبر ممارسة إغراءات كبيرة على الإتحاديين من أجل تغيير المواقف، كما أن كثيرا من الإداريين الإنجليز الذين كانوا لايبادلون الإتحاديين المودة غيروا مواقفهم المعلنة لكسب ثقتهم ولكي يكون التأثير السياسي مؤثرا، وقد عملت بريطانيا على دعوة رئيس الوزراء السوداني السيد إسماعيل الأزهري لزيارة لندن ومقابلة الملكة، وذلك لتقوية شعوره بأنه يمكنه الإعتماد على بريطانيا في المساعدة على تحقيق الإستقلال (٥٦) وتشجيعه للسير ببلاده نحو التيار الإستقلالي.

كما تمت دعوات منتظمة للبرلمانيين السودانيين لزيارة لندن، وتدبير زيارة للسيد مبارك زروق إلى لندن أيضاً لمقابلة وزير المواصلات البريطاني، حيث كانت بريطانيا تعتقد أن السيد / مبارك زروق له نفوذ قوي في مجلس الوزراء وينوب عن السيد / إسماعيل الأزهري في حالة غيابه، وشجعت الحكومة السودانية على إنشاء تمثيل خارجي وإقامة سفارات سودانية حول العالم، واختيار علم وطنى سوداني، حيث كان الحاكم العام يعتقد أن الدعاية المصرية المؤثرة في السودان سوف تتقوض عندما يتذوق قادة الحزب المؤيدين للوحدة طعم السلطة.

ومما زاد من مخاوف السودانيين أكثر في تلك الفترة الصراعات المعلنة بين محمد نجيب قائد الثورة وجمال عبدالناصر، وقد وجد السودانيون أنفسهم مؤيدون تلقائيا لمحمد نجيب وذلك للمعرفة الجيدة به، كما أن نشأته في السودان واختلاطه بالسودانيين كان سببا في انجذاب السودانيين إليه، أضف إلى ذلك يعتقد أغلب السودانيين أن الرئيس محمد نجيب يؤيد حكومة برلمانية منتخبة في مصر بينما عبدالناصر يؤيد استمرار المجلس العسكري الحاكم (٦٦)، فضلا على أن هذا الإختلاف يؤدي إلى بلبلة وعدم استقرار في الحكومة المصرية ويضعف قبضتها السياسية، ومن هنا يتولد شعور متزايد بأن السودان لاينبغي عليه أن يربط نفسه بمصر بشكل وثيق، ومن جهة أخرى أخذ الإعلام المؤيد للإستقلال في الحديث عن عدم الثقة في النظام المصري وأنه ليس من الحكمة الإرتباط بنظام غير مستقر في نفسه.

صحيح أن محمد نجيب عاد للحكم بعد أزمة مارس ١٩٥٤م إلا أن الخلافات كانت أعمق من ذلك، فبمجرد امتلاك الرئيس عبدالناصر القوة الأمنية الكافية التي مكنته من إبعاد محمد نجيب فعل ذلك وأبقاه رهن الإقامة الجبرية في منزله لسنوات طويلة، والرأي العام السوداني كان مناهضا لهذه السياسات الناصرية، لذلك امتلات الصحف السودانية بالنقد للرئيس عبدالناصر ومن أمثلة هذه الإنتقادات ما جاء في صحيفة الأيام في مايو ١٩٥٤م حيث ذكرت (٦٧) (إن الديكتاتورية الفاشية التي تحكم مصر بالحديد والنار لا يرضيها أن يرتفع صوت واحد ينادي بالديمقراطية، وكانت جريمة الرئيس نجيب أنه لم يخضع للبكباشية ولم يرض بسيطرة الديكتاتورية، والشعب السوداني الذي يقف مع مصر ويؤازرها في محنتها لن يرضى مطلقا بأن يتحد مع ديكتاتورية أو يرتبط بفاشية، ليعلم حكام مصر أن كلماتهم المعسولة لن تجدي في كسب السودانيين).

ثم ما لبث أن تعرض أنصار الوحدة بعد ذلك إلى أزمات جديدة ساهمت بدورها في ابتعاد الكثيرين عن التيار الإتحادي المؤيد لمصر، ومن هذه الأزمات الصراع العنيف بين جماعة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة المصري(٦٨)، ويمكن القول إن هذا الصراع في حقيقته كان إمتدادا لصراع نجيب وناصر، حيث كانت حركة الإخوان المسلمون تلتقي مع الرئيس نجيب في كثير من الافكار وعلى رأسها ضرورة العودة للحياة الحزبية بعد أن يتم تنقيتها، ووجود دور للإسلاميين في حكم مصر، وبفوز تيار الرئيس عبدالناصر تم حل الحركة وسجن كثير من قادتها وعلى رأسهم مرشدها العام، وكان لحركة الإخوان المسلمين وجود فاعل في السودان يتكون أصلا من بعض الطلاب الذين تلقوا تعليما في مصر وبعض طلاب كلية الخرطوم الجامعية وغيرهم من المناصرين، وقد ساء كل هؤلاء حملات الإعتقالات الواسعة ضد قادة الحركة، وترجع أهمية أنصار حركة الإخوان المسلمون في السودان بالرغم من قلتهم إلى أنهم من الطبقة المتعلمة في السودان على قلتها في ذلك الزمان، حيث يستلزم الإنضمام إليها معرفة مبادئها وأهدافها، على عكس الجماعات الصوفية الأخرى التي كانت تضم بين جنباتها مئات الالوف من الإنصار، إلا أن كثرتهم كمية وليست نوعية، وبالتالي مناهضتها (حركة الإخوان المسلمون) للوحدة مع مصر تكون مؤثرة فضلا على أن حركة الإخوان المسلمون بشقيها المصري والسوداني هي حركة وحدة طبيعية تؤمن بالدولة الإسلامية الكبري لا الدولة القطرية الضيقة، وترى في تقسيم البلاد العربية والإسلامية إلى دويلات عدة مؤامرة أجنبية تهدف إلى تفتيت

الدولة الإسلامية، لذلك عندما يطرح موضوع إنفصال أو وحدة بين مصر والسودان فإنها تلقائيا تجد نفسها مع الوحدة، إلا أن خوف الفرع السوداني من الديكتاتورية العسكرية في مصر جعلها تميل تلقائيا إلى أنصار الإنفصال، وقد تقوى هذا الإتجاه فيما بعد عندما تم نصب المشانق لعدد من أنصار الحركة البارزين في مصر عقب اتهامهم بتدبير محاولة أغتيال عبدالناصر في الإسكندرية في ١٩٥٦م.

ومن جهة أخرى وبعد تفكير عميق من الأزهري توصل إلى أن العلاقة بين مصر والسودان يجب أن تكون علاقة وحدة فضفاضة (٦٩)، يكون فهيا السودان جمهورية مستقلة برئيسها ومجلس وزرائها، وأن يكون الإتحاد عبارة عن مجلس أعلى يضم بين جنبيه مجلس الوزراء السوداني ومجلس الوزراء المصري، حيث يجتمع الطرفان مرات محددة في العام، تعرض قرارات هذا المجلس المشترك على البرلمان السوداني لإقرارها أو نقضها أو تعديلها بمعنى أن يكون للبرلمان السوداني الكلمة النهائية والفاصلة فيما يتخذ من قرار، ويظهر من هذا الترتيب أن السيد / رئيس الوزراء كان يرمي في حقيقة الأمر إلى تجنب أي ضغط مصرى عليه لإستصدار قرارات مهمة تتعلق بمصير السودان وذلك بأحالته للبرلمان وبالتالي الرأي العام والصحافة للبت فيه.

ثم حدثت أزمة عميقة أيضاً تتعلق بنصيب السودان من مياه النيل، ولعل هذا الموضوع بالذات يمثل أهم موضوع يجمع بين البلدين حيث تكتنفه الحساسية المفرطة من قبل المصريين، وتعود بداية هذه الأزمة إلى تعليقات في الصحف السودانية تشير إلى أن المصريين سيترددون في أعطاء السودان الحصة كاملة من مياه النيل في حالة الوحدة (٧٠)، مما لايمكن معه استصلاح وزراعة أراضيه، أو إقامة خزانات وسدود وقنوات مائية في المستقبل، وقد سافر وفد من السودان بقيادة وزير الري لمناقشة هذه النقطة المهمة، وتحديد نصيب السودان من المياه في حالة الوحدة، وحق أهالي حلفا وتعويضاتهم في حالة قيام السد العالي المزمع إنشائه، وبدلا من أن تحسم هذه النقطة بالشفافية المطلقة فكان فيما يبدو أن الموقف المصري لم يكن متحمسا لمناقشة هذا الموضوع، أو ربما الإندفاع السوداني لهذا الموضوع تم عن طريق الإثارة الصحفية أكثر من كونه موضوعا معدا إعدادا جيدا لمناقشته والتوصل فيه إلى حلول من شأنها تهدئة الخواطر السودانية، وعند الإعلان عن فشل المفاوضات شنت الصحافة السودانية خصوصا الإستقلالية منها هجوما ضاريا على مصر، وذكرت أن مصر تبحث عن أطماع لها في السودان أكثر من كونها تسعى لوحدة وادي النيل، وقد انعكست هذه الحملات الصحفية بشكل مؤثر على دعاة الوحدة.

وكانت من الأزمات المؤثرة أيضاً في تلك الحقبة المهمة بالنسبة للبلدين، والتي كانت فترة مؤقتة يتم بعدها اختيار الوحدة مع مصر أو الإنفصال عنها، الأزمة التى نشبت مع السيد إسماعيل الأزهري بخصوص موقفه الحقيقي من الوحدة، حيث اتهمته الصحف المصرية بتغيير مواقفه، وأنه صار عميلا للإستعمار ومطية له (٧١)، وأن السلطة التي تذوقها جعلته يميل لأنصار الإستقلال، وأتبع ذلك تأييد قولي لوكيل الحزب الوطنى الإتحادى للسيد / محمد نور الدين ومحاولة عزل الأزهري وتنصيب الأخير رئيسا للحزب والحكومة، بيد أن تمكن إسماعيل الأزهري من أجتياز هذه الأزمة بمساندة السيد / علي الميرغنى جعلته تقريبا مع معسكر

الإستقلاليين، وقد وصلت الأزمة بين الطرفين حدا منع فيها السيد/ صلاح سالم عضو قيادة الثورة المصرية إسماعيل الأزهري من مقابلة الرئيس عبدالناصر لشرح التطورات الجارية ومستقبل العلاقات بين السودان ومصر ودعوة العمال والطلاب السودانيين والجنوبيين إلى التمرد ضده.

ثم ما لبث أن أعلن الأزهري في أحد أحاديثه للصحافة أنه يرحب بعلاقة صداقة بين الشعبين المصري والسوداني لا أكثر من ذلك، حيث سيكون للسودان جمهوريته المستقلة ورئيسه وجيشه وعلمه وتمثيله الخارجي.

وفي هذه الأثناء زار السيد / إسماعيل الأزهري في ١٩٥٥م أندونيسيا لمؤتمر دول عدم الإنحياز في باندونج واختار في هذا المؤتمر أن يكون وفد السودان مستقلا عن وفد مصر، وكان لهذا الأمر دلالة عميقة على العلاقة المستقبلية بين البلدين، ثم زار الهند وباكستان وسوريا ولندن وإثيوبيا، وقد ساعد استقباله في هذه الدول ومعاملته كرئيس دولة، والعلاقات السيئة مع مصر إلى تصميمه أكثر على أن يكون السودان دولة مستقلة.

وبذلك تبقى العقبة الرئيسة أمام انحياز أغلب القوى السياسية في السودان للإستقلال التخوف من موقف حزب الأمة تجاه الملكية وطموحه في أن يتوج زعيمه عبدالرحمن المهدى ملكا على السودان، إلا أنه ومن الواضح أن طموح حزب الأمة في هذا الخصوص كان في وقت سابق ربما قبل فوز الإتحاديين بالإنتخابات التي جرت في ١٩٥٣م، ثم تلاشت هذه الفكرة، بيد أن الترويج لمثل هذه الأفكار داخل معسكر الإتحاديين كان سائداً للغاية وله مصداقية كبيرة (٧٢)، ثم استعملت هذه الأفكار كدعاية إنتخابية في فترات لاحقة وكانت من أسباب فوز الإتحاديين، لذلك سعى حزب الأمة إلى إصدار بيان يؤيد فيه شكل الجمهورية الديمقراطية وينفى سعيه إلى إقامة مملكة في السودان، وعندها زالت مخاوف كثيرين في السودان وإتجه الجميع نحو الإستقلال الفعلي.

وقبيل إعلان الاستقلال في أغسطس ١٩٥٥م انفجرت حرب جنوب السودان، حيث تمردت إحدى الكتائب الجنوبية، ثم ما لبثت أن عم العنف في الجنوب، وقد قتل في هذه الحوادث العديد من الشماليين، وترجع بعض الدراسات إلى أن من أسباب تفجرها عدم توزيع المناصب بصورة عادلة بين أبناء الوطن الواحد، وتجاهل رغبات الجنوبيين بالفدرالية (٧٣) ' إضف إلى ذلك أن الإستعمار البريطاني عمل على تقسيم السودان طوال السنوات التي مكثها في السودان، حيث أنشأ المناطق المقفولة وترك التعليم للإرساليات الأجنبية، كما أن الأحزاب الشمالية عند انتخابات الحكم الذاتي في ١٩٥٣م كانت دعايتها في الجنوب مبنية على تشويه سمعة الطرف الآخر، حيث كان الحزب الوطنى الإتحادي يتهم حزب الأمة بأن رجالاته من تجار الرقيق والعكس صحيح.

وتذكر دراسات أخرى أن موظفي الري المصري في الجنوب عملوا بأوامر من صلاح سالم على إثارة القلاقل بملكال وجوبا للإيحاء للزعامات السودانية بأن الوجود المصري في السودان ضروري لتحقيق الأمن (٧٤)، إضف إلى ذلك أن جبرائيل كومي المذيع في إذاعة القاهرة قبض عليه مشتركا في التمرد، وقد ذكر اللواء أحمد محمد باشا أول قائد عام للجيش

السوداني أن طائرة مصرية قامت بقذف منشورات تحرض على الثورة، وأن مدير الري في ملكال كان يوزع الأموال والمنشورات المعادية.

بيدأن كل هذه الحرب لم تمنع السيد / إسماعيل الأزهري من إعلان الإستقلال داخل البرلمان في الأول من يناير ١٩٥٦م، وقد سارعت الحكومة المصرية والبريطانية بالترحيب بهذه الخطوة السودانية، إلا أنه يذكر أيضاً حدوث صدمة من قبل الشعب المصري حول سبب الإنفصال خصوصا وأن الإعلام المصري كان يظهر لمواطنيه أن مسالة الوحدة قد ضمنت، وأن شعب وادي النيل صار دولة واحدة (٧٥)، وطوال فترة الحكم الذاتي لم يظهر في الإعلام المصري ما يشير إلى حدوث خلافات عميقة بين الشعبين، وربما يعود ذلك الأمر إلى أن الصحافة المصرية بعد الثورة صارت تحت المراقبة، ولا تقوم بنقد ترى أنه من المحتمل أن يثير الشعب على السلطة.

وبعد أن نال السودان استقلاله الكامل في يناير ١٩٥٦م، نشبت في نفس هذه الفترة أزمة السويس بعد أن قرر جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، وقد تعاطف الشعب السوداني مع المصريين في هذه الأزمة خصوصا بعد الضربات الجوية والإنزال البري الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، وقد عقد مجلس الوزراء السوداني يومها جلسة طارئة قرر فيها (٧٦) :

١- منع الطائرات الحربية الفرنسية من إستخدام مطارات السودان.
٢- فتح باب التطوع إلى مصر.
٣- فتح مراكز التجنيد في كل مدن السودان الكبرى.
٤- وضع القوات السودانية في حالة الإستعداد القصوى.
٥- وضع جميع إمكانات السودان الإقتصادية تحت تصرف مصر.
٦- أعلان التعبئة الداخلية.
٧- تقديم تسهيلات سودانية للصحف السودانية لإرسال مندوبين للقاهرة والجبهة لتغطية أنباء الحرب أولا بأول.

وفي خضم هذه الأحداث أخذت وزارة الخارجية برئاسة السيد محمد أحمد محجوب في إدانة الأعتداءات الحربية على مصر، وقد أعقب ذلك سفر وفد من الوزارة برئاسة الوزير إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة الإعلام الدولي، والتوضيح بأن هذا العدوان ينتهك كافة مباديء الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث قررت الدول العربية يومئذ اختيار السيد محمد أحمد محجوب ناطقا رسميا بإسمها مجتمعة، وكلف بمتابعة القضية بأكملها داخل أروقة الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزير الخارجية المصري.

وفيما يبدو أن المملكة المتحدة وبحكم معرفتها الجيدة بالسودان كانت تعتقد أن موقف الإستقلاليين سيكون أقل تحيزا لنظام جمال عبدالناصر، إلا أنها فوجئت بموقف الحكومة الإئتلافية بأكملها المناصر لمصر، وفي هذا الصدد رفض الوفد السوداني دعوة الحكومة البريطانية في لندن للتباحث حول هذا الموضوع، كما أن أحد دبلوماسي بريطانيا ذكر للوفد السوداني أن من مصلحة السودان إنكسار الشوكة الناصرية حتي لايكون عرضة للمطامع الناصرية فيما بعد

(٧٧)، إلا أن إجابة الوفد السوداني كانت حاسمة حول هذا الموضوع حيث أجابوا أن هذا العدوان طعنة للبلدين وأن الخوف الحقيقي إنما يأتي من الإستعمار القديم والحديث.

وفي خضم هذه الأزمة أيضاً فتح السودان مجاله الجوي للطيران المصري العسكري حيث استطاعت طائرات مصرية حربية عديدة الهرب من التدمير واللجوء إلى قاعدة وادي سيدنا الجوية بالخرطوم.

ومما لاشك فيه أن هذا التأييد السوداني الواضح لحكومة جمال عبدالناصر قد جر على السودان مصاعب كثيرة من الدول الكبرى التي كان يحتاج إليها ويحتاج إلى خبرتها خصوصا وإن إستقلال السودان لم تمض عليه سوى أشهر قلائل بعد أكثر من خمسين عاما من الإحتلال، أضف إلى ذلك أن معاداة بريطانيا وإدانتها والتنديد بها في أروقة الأمم المتحدة وهي الدولة التي كانت تسيطر على السودان وتعرف كل خفاياه أعاق فيما بعد من تدخلها ومساهمتها في حل مشكلة جنوب السودان التي انفجرت منذ العام ١٩٥٥م كان لبريطانيا دور كبير في خلق هذه الحرب، بيد أن هذه الاعتبارات جميعها لم تكن لديها قيمة في موقف السودان المبدئي الداعي إلى إدانة العدوان الذى وقع على دولة مصر العربية.

هذه الأمة التي نشأت في ١٩٥٦م مع تأميم قناة السويس وموقف السودان الداعم والمؤيد لم يسمح بوجود خلافات تذكر بين البلدين طوال هذا العام والعام الذي يليه أي ١٩٥٧م، إضف إلى ذلك أن مصر إنشغلت بعد ذلك بقضاياها الدولية وشئونها الخاصة، بيد أن ذلك الأمر لم يستمر طويلا مع إنفجار أزمة الحدود بين البلدين أو ما يعرف بأزمة حلايب (٧٨) في ١٩٥٨م، حيث وضع المخططون الإنجليز بحسب إتفاقية ١٨٩٩م جميع الأراضي الواقعة جنوب خط ٢٢ ش تحت السيادة السودانية، وقد أدخل تعديل على هذه الحدود فيما بعد سمح بموجبه بضم مثلث حلايب للسودان وذلك لكي تتمكن قبيلة البشاريين من الوقوع في إقليم إدارى واحد، كما أنها ضمت أجزاء من السودان حول جبل علبة لمصر كي تقع قبيلة العبابدة تحت إقليم إداري واحد أيضاً ويذكر أنه في العام ١٩٥٣م وهو العام الذي جرت فيه انتخابات الحكم الذاتي في السودان كانت حلايب واقعة ضمن الدوائر الإنتخابية السودانية حيث شارك ممثلها في البرلمان السوداني.

وفي العام ١٩٥٨م وفي أثناء الإعداد للإنتخابات العامة في السودان تحرك الجيش المصري نحو حلايب وبعض المناطق الحدودية بهدف منع الإنتخابات السودانية والإستعاضة عنها بانتخابات الإستفتاء حول الوحدة بين مصر وسوريا.

هذه التحركات العسكرية المصرية دفعت بالسيد عبدالله خليل رئيس الوزراء حينها عن حزب الأمة إلى إرسال الجيش بدوره إلى حلايب، كما أن الصحف السودانية أخذت في الإهتمام البالغ بهذه القضية حيث انشغلت الجماهير السودانية بأكملها بهذا الموضوع، ويذكر أنه في تلك الفترة تحديدا كانت المفاوضات بين البلدين متعثرة بخصوص نصيب البلدين من مياه النيل، وتعويضات سكان مدينة وادي حلفا والقرى التابعة لها بعد أن قررت الحكومة المصرية إنشاء السد العالي جنوب أسوان.

هذان الحدثان لا أحد يعلم إن كانا قد جاءا متزامنين لسبب من الأسباب أو أن الصدفة وحدها هي التي جمعت بينهما، ولكن إذ إفترضنا أن مصر تعمدت إستعراض قوتها العسكرية لاجبار الجانب السوداني على الموافقة إتفاقية جديدة لمياه النيل فقد جانبها التوفيق، وذلك لأن

قضية حلايب وتحريك الجيوش نحوها أضر بالعلاقات الحميمة المشتركة، كما أنه أحرج أنصار مصر في السودان والمتعاطفين معها فضلا عن أنها جعلت كل السودانيين كتلة واحدة ملتفة حول الحكومة التي يسيطر عليها حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي.

أضف إلى ذلك أن الموقف المصري دفع بالمفاوض السوداني إلى التشدد في شروطه لتوقيع الإتفاقية، حيث دخلت الوطنية القومية في المعادلة فضلا على أن مثل هذا التوتر دفع بالقوى الكبرى خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والتي لها مع النظام المصري أختلافات عميقة وحروب ساخنة في اليمن وحروب باردة في سوريا والعراق ولبنان إلى إضافة اسم السودان وأغرائه للإنضمام للتحالف المناويء لعبد الناصر وبالتالى فتح جبهة جديدة ضد مصر.

لكل هذه الاسباب وغيرها فضل النظام المصري الإنسحاب من هذه القضية والتراجع عنها، حيث ذكر الرئيس جمال عبدالناصر في إحدى خطبه " إحنا لينا مليون سنة قاعدين بجوار بعض وسنستمر بجوار بعض إلى يوم القيامة، نحن في الشمال وهمة في الجنوب، احنا علاقتنا أبدية، وأن اتخانقنا مع بعض شهر لازم نتصالح لأن مصالح السودان ومصالح مصر مشتركة".

هذا التراجع المصري عن الدخول في مواجهة مع السودان بخصوص حلايب لا أحد يعرف حينها كان بقصد التكتيك وكسب الوقت، أم أنه صادر عن قناعة حقيقية من الجانب المصري بضرورة وحدة الصف العربي وعدم السماح للدول الكبرى بانتهاز هذه الفرص وتعكير العلاقة بين البلدين.

وفيما يبدو من أحداث بعد ذلك أن هدف التراجع المصري ربما كان بقصد التكتيك السياسى والإنحناء للعاصفة لحين التمكن من عمل شيء ما في السودان، حيث ذكر السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء حينها بأن هناك تحركات عسكرية مصرية مشبوهة من قبل الملحق العسكري للسفارة المصرية (٧٩)، كما أن مصادفة وجود وفدين من الإتحاديين في القاهرة بقيادة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الإتحادي والسيد علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي والمقرب من الطائفة الختمية عمق من هذه الشكوك.

وقد سرت إشاعات مفادها أنه سيجري طرح الثقة في حكومة عبدالله خليل عند انعقاد البرلمان السوداني في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م (٨٠) وأن الأحزاب الإتحادية ستتوحد كما في السابق، وربما تتم وحدة بين السودان ومصر.

كل هذه المؤشرات ربما دفعت بالسيد عبدالله خليل إلى أن يسلم السلطة للجيش، وبالفعل تمت السيطرة على السلطة من قبل كبار قواد الجيش السوداني وعلى رأسهم قائد عام الجيش السوداني الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م أي في اليوم الذي كان من المفترض أن يجتمع فيه البرلمان ليقرر في شأن بقاء أو رحيل الحكومة.

هذا الإنقلاب المفاجيء في السلطة سبب بعض الإضطرابات في العلاقات بين البلدين وذلك لأن جهات عديدة خارجية ربطت بين هذا التحرك والتوتر الذي شاب العلاقات، وذكرت أنه ربما يأتي كرد فعل وقائي ضد محاولة الحكومة المصرية بسط نفوذها بالكامل على السلطة في السودان، سواء كانت هذه السيطرة عن طريق جمع وتوحيد القيادات الإتحادية والمستقلين في

جبهة واحدة وإسقاط الحكومة الإئتلافية وتشكيل حكومة جديدة موالية أو عن طريق إنقلاب عسكري.

وبوقوع تحرك ١٧ نوفمبر بايحاء من رئيس الوزراء ووزير الدفاع حينها السيد عبدالله خليل تكون العلاقات المشتركة قد دخلت طورا جديدات يختلف كليا عن الاطوار السابقة، حيث جذبت أفئدة كبار قادة القوات المسلحة السودانية عاطفتان أساسيتان تجاه مصر أولاهما أن معظم هؤلاء القادة أتوا من خلفيات إتحادية ختمية، وقد أصر الاحتلال الإنجليزي ذلك لكي يكون هناك توازنا في القوى بين الأتحاديين والأنصار الذين كانوا أكثر تنظيما وقوة وبالتالي أن يكون الجيش مواليا للطرف الآخر كان من شأنه أن يحفظ التوازن الدقيق، أما العاطفة الأخرى فكانت الرغبة في المحافظة على استقلال السودان وحمايته من الأطماع الخارجية.

لكل هذه الأسباب وغيرها كان التغيير هادئا فيما يختص بالعلاقات المشتركة، كما كانت هناك رغبة لدى كبار الضباط في إنهاء الأزمة بين البلدين خصوصا فيما يتعلق باتفاقية مياه النيل، مع المحافظة على وحدة السودان واستقلاله.

ولعل هذا الموقف الصريح لقادة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م القاضي بازالة التوتر بين البلدين في أول بيان لهم دفع بالرئيس جمال عبدالناصر إلى التصريح (بأنهم يعملون أن جيش السودان جيش وطني (٨١) بالرغم من أن وكالات الأنباء ذكرت أن هذا الانقلاب من صنع غربي ! لم أصدق ذلك، لأننا نعرف السودان ونعرف السودانيين، لا يمكن لجيش السودان أن يكون أداة في يد الغرب، نحن نعرف جيش السودان الذي حارب في ١٩٢٤م من أجل الوحدة وفي حرب فلسطين ١٩٤٨م)

وكان أول أعمال الحكومة السودانية الجديدة مناقشة موضوع مياه النيل وتعويضات أهالي حلفا والقري التابعة لها، وفتح التجارة بين البلدين، وبالفعل تم في ٢ نوفمبر ١٩٥٩م التوقيع على إتفاقية مياه النيل، التي منحت بموجبها الجمهورية العربية المتحدة الحق في إقامة السد العالى وتنص على الآتي (٨٢):-

١- أن تنشيء الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان.

٢- تتعهد الحكومة السودانية بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان وادي حلفا وغيرهم من السكان المحليين الذين ستغمر أراضيهم مياه التخزين، بحيث سيكون مدى تأثير مياه التخزين ١٧٠ ك م ٢ داخل الأراضي السودانية، ويعنى ذلك زوال الأراضي الزراعية والمنشآت والمساكن وأشجار النخيل والفاكهة.

٣- تتعهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع ١٥ مليونا من الجنيهات تعويضا عن الخسائر التي ستنجم عن التخزين.

٤- تتحصل الجمهورية العربية المتحدة على ٥٥،٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا بينما يتحصل السودان على ١٨،٥ مليار م ٢ من المياه سنويا، وينظر فيما بعد لاحتياجات الطرفين من المياه.

٥- لا تلغي هذه الإتفاقية إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩م، (هذه الإتفاقية نصت على عدم جواز إقامة أي مشاريع مائية على مجارى النيل العليا إلا بعد موافقة حكومة مصر).

وعقب التوقيع على هذه الإتفاقية أرتفعت أصوات عدة منتقدة لها حيث ذكرت (٨٣) (إن مفاوضات مياه النيل الاخيرة لم تبن على حسب المعلومات الفنية المتاحة، كما لم تقم على الاستراتيجية السياسية والإقتصادية التى كان يعول عليها المفاوض السودانى المختص، ولكنها في الواقع كانت قرارا سياسيا استرضائيا قصد به إبعاد مصر عن أي محاولة لتحريك عسكري سياسي ضد السودان) ووجهة النظر هذه تبدو مقبولة في ظل القيادة الاسطورية للرئيس جمال عبدالناصر بعيد انتصاره الداوي في قناة السويس وقبيل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، . وقد استمرت بعد ذلك العلاقات المشتركة في النمو والتطور حتى ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي أطاحت بحكومة الفريق إبراهيم عبود.

وبعودة الحكم الديمقراطي مرة أخرى في ١٩٦٥م واجهت البلدين صعوبات نابعة من اختلاف أنظمة الحكم، حيث ساد في مصر نظام الحزب الواحد وهو الإتحاد الإشتراكي، كما سادت النظرية الإشتراكية في الإقتصاد من تأميم وسيادة القطاع العام وبيروقراطية المكتب ومركزية التخطيط، بينما ساد في السودان النظام الديمقراطي بأحزابه المتعددة ونظامه الرأسمالي وسيادة القطاع الخاص.

وكانت أول أزمة تواجه البلدين في ظل النظام الديمقراطي الجديد في السودان في ١٩٦٥م النقد المكثف في الصحافة السودانية لاعتقال وتعذيب قادة الأخوان المسلمين وتنفيذ أحكام الإعدام فيهم فيما بعد، وقد قاد حملة التنديد هذه جبهة الميثاق الإسلامي وعديد من المثقفين المستقلين، وبحكم الخلفية الدينية للأحزاب الحاكمة في السودان فقد وجدت نفسها تلقائيا متعاطفة مع حركة الإخوان المسلمون المصرية.

استمر هذا التوتر الخفى في العلاقات بين البلدين حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧م حيث طوت هذه العزيمة الثقيلة كافة الخلافات السابقة بين البلدين، واتجه الجميع نحو التخفيف من وطأتها، حيث أعلن السودان (٨٤):

١- إرسال قوات سودانية إلى مصر
٢- تأكيد التزام السودان بحالة الحرب المعلنة ضد إسرائيل
٣- تلبية كافة احتياجات الحكومة المصرية على الفور.
٤- إرسال مؤونة وماشية للجيش المصري.
٥- أغلاق المطارات أمام طائرات وسفن أمريكا وبريطانيا
٦- قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل بلد ساعد إسرائيل في حربها العدوانية.
٧- وضع الجيش السودانى في حالة الإستعداد القصوى.
٨- يظل مجلس الوزراء والأجهزة التابعة له في حالة إنعقاد وعمل مستمر.

ثم طلب الرئيس عبدالناصر من الرئيس إسماعيل الأزهري عقب الهزيمة مباشرة أن يتصل بالملوك والرؤساء العرب ويطلب منهم عونا ماليا عاجلا(٨٥) وذلك لأن الإتحاد السوفيتي رفض تعويض الحكومة المصرية بأي أسلحة أخرى، حيث ظل مصراً أن لا يستحق المصريين أي سلاح إلا بعد الدفع المالي المقدم.

ثم ذهب رئيس الوزراء السودانى السيد محمد أحمد محجوب إلى المملكة العربية السعودية طالبا من الملك فيصل الإشتراك في القمة العربية، وقد إستطاع أن يتحصل على وعد بحضور

القمة بعد أن قال له (إن من خصال النسور العربية الحميدة عدم الإجهاز علــى أعــدائها وهــم جرحي).

وفي أغسطس ١٩٦٧م كانت القمة العربية في الخرطوم التي أعلنــت أن لاتفــاوض ولا أعتراف ولا صلح مع إسرائيل، كما استطاعت القمة استخلاص أمــوال مقــدرة لمــساعدة دول المواجهة مثل سوريا والاردن ومصر على الصمود، ويذكر أنه بعد هذه القمة وبعــد التــضامن العربي المشهود وافق الإتحاد السوفيتي على مد مصر بالسلاح بشروط ميسرة وقد تصاعدت هذه المساعدات العسكرية فعليا حتى أن الجيش المصري أستطاع أن يستعيد قواه بعد سنوات قليلة.

وذكر عبد الناصر في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م (أننى عندما وصلت إلى عاصمتكم المجيدة رأيت شعب السودان البطل في الطرق حتى وصلت لمقر المؤتمر، وكان الــشعب كلــه ينادى بالتصميم على القتال والنضال والوقوف حتى النصر، إن هذا الشعب لم ينهزم وقد عبــر عن إرادة الأمة).

وبعيد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم ١٩٦٧م انشغلت مصر بإعداد جيــشها لمعركة أخرى فاصلة، كما إرتفعت شعارات لا صوت يعلو على صوت المعركة، لــذلك بقيــت العلاقات المشتركة في حالها، إلا أن انحياز السيد إسماعيل الأزهري للتيار الديني الــذي مثلتــه جبهة الميثاق الإسلامي، وازدياد نشاط هذا التيار بشكل واسع في السودان في أعقــاب هزيمــة ١٩٦٧م التي عجلت بفناء المشروع الناصري، وإبعاد ممثلي الحزب الشيوعي الــسوداني مــن البرلمان، وحل الحزب فيما بعد شكل قلقا متزايدا للحكومة المصرية، وذلك لعدة أسباب من أهمها (٨٦) :-

١- إن جبهة الميثاق الإسلامي تعتبر الحزب الموازى لحركة الإخوان المــسلمين في مصر.

٢- بعد هزيمة ١٩٦٧م أصبح النموذج الذي يجد تعاطفا وتأييدا مستمرا هو حركة التيار الديني.

٣- أغلق عبدالناصر كافة طرق المصالحة مع هذا التيار في أعقــاب الإعــدامات المتتالية والتعذيب والسجن لقادته.

٤- كان عبدالناصر يعتمد في التسلح بشكل أساسي على الإتحاد السوفيتي، وكــان يريد أن يثبت كفاءته وأهميته في المنطقة من خلال تحجيم التيار الذي إذا ما نهــض كــان كفيلا بأن يقضى على الأحزاب الشيوعية والإشتراكية في المنطقة.

٥- كان عبدالناصر يريد أن يثبت أيضاً للغرب أهميته من خلال محاربتــه لهــذا التيار والتوصل فيما بعد إلى إتفاقية ما مع إسرائيل، وقد كانت مبادرة روجرز والموافقــة عليها مؤشرا مبكرا لذلك.

لكل هذه الاسباب وغيرها كان التوتر في العلاقات المشتركة سائدا قبيــل انقــلاب مــايو ١٩٦٩م، وربما لهذه الاسباب اتهمت بعض الجهات الحكومة المصرية بتدبير انقلاب مايو وذلك من خلال عدة مؤشرات منها :-

١- إن الذين قادوا هذا الإنقلاب هم الضباط الأحرار أي التنظيم الذي يستمد فكرته من النموذج الناصري بقيادة القوميين العرب متحالفا مع بعض الأجنحة الشيوعية.

٢- عرف السيد بابكر عوض الله بصلته الوثيقة بمصر وهو الرجل الذي تولي التخطيط لهذا الإنقلاب، وهو الذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء للحكومة المايوية الجديدة.

٣- تمت اجازة الدستور الإسلامي في البرلمان السوداني في مرحلة القراءة الأولى والثانية، لذلك لم يكن غريبا أن تسبق إجازتها النهائية ضربة إجهاضية من جهات مناوئة وتذكر أحد الدارسات أن السيد إسماعيل الأزهري استشعر أن شيئا ما يتم الإعداد له من قبل الحكومة المصرية لذلك سارع بإرسال السيد صالح محمد إسماعيل إلى مصر لمطالبة الحكومة المصرية بتدارك الموقف ومنع رجالها من المضي قدما في المخطط المرسوم (٨٧) وكان تاريخ إرسال هذا الرجل بصورة عاجلة للقاهرة في ٢١ مايو ١٩٦٩م، إلا أنه لم يستطيع مقابلة عبدالناصر.

٤- وفي ٢٥ مايو ١٩٦٩م وقع إنقلاب مايو في السودان بتحالف قومي عربي شيوعي حيث قام هذا التحالف بحل الأحزاب وإنتهاج النموذج الناصري في إدارة الحكم مثل تأسيس الإتحاد الإشتراكي والتأميم ودعم القطاع العام.

وبعد شهو قلائل من هذا الإنقلاب أي في يناير ١٩٧٠م حضر الرئيس عبدالناصر إلي السودان حين خطب في الجماهير قائلا (٨٨) (نحن قبل ثورة مايو كنا نواجه العدو على قناة السويس، ونقول لقد قارب السودان أن يسقط في قبضة الإستعمار، ولم تمض ايام قليلة حتي أعلن قادة السودان ثورة ٢٥ مايو، لقد استطاعت القوات المسلحة في السودان أن تقوم بدورها وتخرج لتحمي شعب السودان، فأين الآن الإستعمار وأعوان الإستعمار).

ويقال إن قيادات السودان الحزبية حزنت لتشبيهها بأعوان الإستعمار وكان على رأسهم السيد محمد أحمد محجوب آخر رئيس وزراء سبق ثورة مايو.

وبوفاة الرئيس جمال عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠م دخلت العلاقات طورا جديدا بين البلدين، حين جاء الرئيس محمد أنور السادات وهو يضمر في نفسه تغيير سياسات عبدالناصر، والإتجاه نحو المعسكر الرأسمالي، وكانت له إتصالات قديمة مع السعوديين والأردنيين في هذا الخصوص، حيث كانت قناعاته الشخصية تتجه نحو فكرة الحل السلمي التي بدأها عبدالناصر في أوآخر أيامه، كما كان يؤمن بقدرة الولايات المتحدة على حل مشكلة الشرق الأوسط، وقد انتهز فرصة خلافاته مع رجالات عبدالناصر فأطاح بهم في ١٥ مايو ١٩٧١م ثم ما لبث أن طرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر، وقد صادف كل ذلك خلافات عميقة بين القوميين العرب وحليفهم جعفر نميري والحزب الشيوعي السوداني، حين حاول الأخير في ١٩ يوليو ١٩٧١م الإنفراد بالسلطة بانقلاب عسكري، إلا أنه فشل بعد مساعدة مصرية لجعفر نميري، وبذلك يكون البلدان قد وضعها نفسيهما في معسكر الدول الرأسمالية، وبالتالي إنسجمت سياساتهما المشتركة لسنوات طويلة قادمة.

هذا الإتجاه الجديد وضع البلدين ضد حلف مناوئ جديد بقيادة ليبيا واليمن الجنوبي والصومال لذلك زادا من التقارب المشترك.

وكانت أولي مساعدات الحلف الغربي للسودان التوصل إلى إتفاقية أديس أبابا للسلام في مارس ١٩٧٢م كما أن الإستثمارات العربية بدأت تشق طريقها إلى السودان.

وعلى الجانب المصري وبعد حرب محدودة حول قناة السويس في اكتوبر ١٩٧٣م اخذت الجهود الغربية تتكشف للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط وقد تم ذلك فيما بعد.

وبانضمام إثيوبيا للتحالف المناؤي للسودان ومصر في ١٩٧٤م إثر انقلاب منقستو هايلاماريام توسع البلدان في التنسيق المشترك حيث ساعدت الحكومة المصرية حكومة السودان في إفشال محاولة إسقاط النظام المايوي من الخارج في يوليو ١٩٧٦م.

ثم كان التحالف الوثيق والمتين بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨م، حين قاطعت جميع الدول العربية جمهورية مصر العربية فيما خلا السودان وسلطنة عمان، وبالتالي صار السودان من أقرب المقربين للحكومة المصرية.

وحتي بعد إغتيال الرئيس محمد أنور السادات في اكتوبر ١٩٨١م ظلت العلاقات المشتركة في قوتها السابقة حين ساهمت مصر في توفير الحماية للنظام السوداني المتآكل، وتوج كل ذلك بإتفاقية التكامل بين البلدين التي ركزت على الجانب الإقتصادي من نقل البضائع وإقامة المشاريع الزراعية والإقتصادية المشتركة.

بيد أن إنفجار الحرب الأهلية مرة أخرى في يونيو ١٩٨٣م وإتجاه الرئيس جعفر نميري إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في مشاهد أعلامية مثيرة جلب له عداء الكثيرين ومنهم الحكومة المصرية، إلا أنه كان عداءا مستترا حيث كانت تأمل في أن يتراجع النميري عن سياساته الجديدة، إلا أن الظروف السياسية والتدني الإقتصادي والجفاف والتصحر ويأس الشعب السوداني من الإصلاح أطاح في آخر الأمر بحكومة جعفر نميري في إبريل ١٩٨٥م

وبمجيء الديمقراطية للمرة الثالثة للسودان في إبريل ١٩٨٦م بقيادة حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي الذي تراجع كثيرا عن شعبيته السابقة أتت معها الشكوك القديمة بخصوص علاقة حزب الأمة الشريك الرئيسي في الحكم مع الحكومة المصرية، وقد زاد من توتر العلاقات أن حزب الأمة حمل (٨٩) جزئيا جمهورية مصر العربية المساهمة عام ١٩٧٠م في ضرب الجزيرة أبا بالطيران المصري، مما أدى في خاتمة الأمر إلى استشهاد إمام الانصار الهادى المهدي على الحدود السودانية الإثيوبية.

كما أن لتحالف حزب الامة القوى مع الجماهيرية العربية الإشتراكية دورا آخر في تعكير العلاقات حيث كانت العلاقات الليبية المصرية يومئذ تمر في مرحلة شكوك متبادلة بعد أن وصلت اسوأ مراحلها في أعقاب زيارة الرئيس أنور السادات للقدس ١٩٧٧م، وقد استمرت في التدهور المستمر بعد ذلك.

كما أن علاقة حزب الأمة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لها عداء مزمن مع حكومة مصر في أعقاب تفجر الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م، وموافقة مصر على إيواء الإمبراطور السابق لإيران محمد رضا بهلوي بعد أن رفضت كافة الدول الأخرى ذلك، وإتهام مصر لإيران بتشجيع الإسلاميين المصريين وتر العلاقات المشتركة، لذلك عندما زاد التقارب السوداني الإيراني وأصبح لإيران نشاط متزايد في السودان جلب إنتقادا متزايدا للحكومة المصرية تجاه السياسات السودانية.

إضف إلى ذلك أن غياب الديمقراطية الليبرالية في مصر وتطلع الجماهير المصرية بعد سنوات طويلة من الكبت إلى إشاعة الحريات وتزايد أنشطة الإسلاميين، وتوافر كل ذلك في السودان الدولة المجاورة لمصر من ناحية الجنوب جعلها تشعر بحساسية تجاه حكومة الخرطوم.

ويمكن أن نضيف أن مشاركة الجبهة الإسلامية القومية في الحكم لأول مرة في ظل حكومة ديمقراطية في ١٩٨٨م أي بعد عامين من تشكيل أول حكومة أئتلافية بين حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي جعل التيار الديني عموما في الوطن العربي ينتبه لقضية الديمقراطية ودورها في تحقيق مشروعهم السياسي، كما أن هذه الفترة حملت معها علو التيارات الدينية في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وهذه أشياء تهدد أسس النظام المصري الذي قامت فلسفته الاساسية على فصل الدين عن الدولة.

والتأثير المصري البارز في الحياة السياسية السودانية في فترة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦٠- ١٩٨٩م تمثل في محاولة مصر بعث التحالف مع الحزب الإتحادي الديمقراطي بعد أن تراجع هذا التحالف كثيرا في أثناء الحقبة المايوية (٩٠).

وكانت المشكلة الأساسية التي تؤرق الشعب السوداني يومئذ تزايد الحرب الأهلية في جنوب السودان، وتمددها شمالا ووجود إرهاصات باحتمال سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على كافة مساحة الجنوب وأجزاء واسعة من الشمال، لذلك كان التخطيط المصري يسعي لإقامة تحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الإتحادي الديمقراطي من خلال التوصل إلى إتفاقية سلام على أسس علمانية تسمح بإبعاد الجبهة الإسلامية القومية وربما حزب الأمة من المعادلة السياسية السودانية، وقد وجد هذا التخطيط، تأييدا من قوى عالمية مؤثرة مثل الدول الغربية والإتحاد السوفيتي الذي كان له نفوذ كبير على نظام الحكم في إثيوبيا.

وبالفعل تمكنت المساعي المصرية من الجمع بين الإتحاديين والحركة الشعبية لتحرير السودان وتوصل الجانبان في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م إلى إتفاق مباديء عام عرف بإتفاقية السلام السودانية، وكان من أبرز بنودها تأجيل البت في قوانين سبتمبر حتي المؤتمر الدستوري، وإلغاء حالة الطواريء وإلغاء معاهدات الدفاع المشترك مع الدول العربية.

بيد أن هذا التخطيط قوبل بمعارضة قوية من الجبهة الإسلامية القومية وحزب الأمة اللذين إنفردا بالسلطة بعد خروج الحزب الإتحادي الديمقراطي على إثر عدم موافقة حزب الأمة الصريح على مبادرته للسلام.

وقد تمكن تحالف الجبهة الإسلامية القومية وحزب الأمة بعد ذلك من تنقيح قوانين الشريعة الإسلامية في الجمعية التأسيسية وإجازتها في مرحلة القراءة الأولى والثانية، إلا أن الضغوط الشديدة والمستمرة على حزب الأمة لإسقاط الحكومة وكان أوضحها إنذار قادة الجيش السوداني لرئيس الوزراء السيد الصادق المهدي بقبول مبادرة السلام السودانية الدور الفاعل في فض التحالف والموافقة في الدخول في حكومة وحدة وطنية، رفضتها الجبهة الإسلامية القومية، وأعقب ذلك إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م كردف فعل على أخراج الجبهة الإسلامية من السلطة عبر الإنذار العسكري.

مصادر الباب الثاني :

١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢م، ص ٤٩١.
٢- المرجع السابق، ص ٤٢٦.
٣- د. رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مطبعة عالم الكتب القاهرة، القاهرة بلا تاريخ، ص ٧٥.
٤- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص ٣١١.
٥- د. إدريس سالم الحسن، البجا في شرق السودان، مقال بمجلة دراسات إفريقية، العدد الحادي عشر، يونيو ١٩٩٤م، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، صفحات ٥١ – ٦٦.
٦- د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت ط الثالثة، ١٩٦٥م، ص ٥١.
٧- د. رافت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ٧٤.
٨- د. سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم التركي المصري، الهيئة العامة المصرية، للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٥.
٩- سيد أحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ٦٠.
١٠- الآن مورهيد، النيل الأزرق، ترجمة د. نظمي لوقا، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م، ص ١٩٢.
١١- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، ترجمة حذيفة الصديق عمر، مطبعة البريد الحديثة، أمدرمان السودان، بلا تاريخ، ص ٢١.
١٢- الآن مورهيد، النيل الأزرق، المرجع السابق، ص ٢٤١١.
١٣- المرجع السابق، ص ٢٤٢.
١٤- سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ٦٦.
١٥- الأن موريد، النيل الأزرق، المرجع السابق، ص ٢٥٨.
١٦- المرجع السابق، ص ١٨٧.
١٧- سيدأحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ١٨٠.
١٨- المرجع السابق، ص ١٨٧.
١٩- د. محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجبل بيروت ١٩٧١م، ص ١١٤.
٢٠- المرجع السابق، ص ١١٠.
٢١- سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، مرجع سابق، ص ١٩٩.
٢٢- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ٦٣٧
٢٣- محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١١١
٢٤- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٨.
٢٥- جابريل زاربيرج، اختلافات الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٢٩.
٢٦- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٨.
٢٧- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النل، مرجع سابق، ص ٢١.
٢٨- رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة بلا تاريخ، ص ١٨٥.
٢٩- المرجع السابق، ص ١١٨.
٣٠- المرجع السابق، ص ٢٤٤.
٣١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ١٢٣٧,
٣٢- رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.
٣٣- المرجع السابق، ص ٣٤٧.
٣٤- د. مكي الطيب شبيكة، بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٩.

٣٥- جبرائيل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٦٦.
٣٦- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٦١.
٣٧- د.جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩، ترجمة هنرى رياض، المطبوعات العربية الخرطوم ط ثانية ١٩٨٧م، ص ١٧.
٣٨- د. يواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦- ١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
٣٩- د. مكي الطيب شبيكة، بريطانيا وثورة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٤.
٤٠- المرجع السابق، ص ٩٥.
٤١- المرجع السابق، ص ٩٩.
٤٢- د. بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦- ١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ١٨٥.
٤٣- د. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٩٧.
٤٤- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٥.
٤٥- المرجع السابق، ص ٨٣.
٤٦- د. بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦- ١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
٤٧- مرجع النيل.
٤٨- د. تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان ٣٦- ١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
٤٩- المرجع السابق، ص ٧٩.
٥٠- المرجع السابق، ص ٨٦.
٥١- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٤٩.
٥٢- المرجع السابق، ص ٢٨.
٥٣- المرجع السابق، ص ٦٩.
٥٤- المرجع السابق، ص ٧٠.
٥٥- المرجع السابق، ص ٨١.
٥٦- المرجع السابق، ص ٨٤.
٥٧- المرجع السابق، ص ٧٥.
٥٨- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ١٥٥.
٥٩- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٥٧.
٦٠- المرجع السابق، ص ١٩٤.
٦١- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، المرجع السابق، ص ١٥٤.
٦٢- المرجع السابق، ص ١٤٨.
٦٣- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ١٩٧.
٦٤- مرجع حول أحداث مارس، ١٩٥٣م.
٦٥- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢١٤.

٦٦- المرجع السابق، ص ٢٣٥.
٦٧- المرجع السابق، ص ٢٥٣.
٦٨- فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصـــدار مركـــز البحـــوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقياالعالمية، بلا تاريخ، الخرطوم ١٨٥.
٦٩- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٧١.
٧٠- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٢٥.
٧١- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ١٣٥.
٧٢- المرجع السابق، ص ١٨٥.
٧٣- مرجع مشكلة جنوب السودان
٧٤- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٩٨.
٧٥- المرجع السابق، ص ٣١٨.
٧٦- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٣٢.
٧٧- المرجع السابق، ص ٣٦.
٧٨- المرجع السابق، ص ٥١.
٧٩- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القـــاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٢٤.
٨٠- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٨٠.
٨١- المرجع السابق، ص ٥٣.
٨٢- عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٩٨م، ص ٢٨.
٨٣- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القـــاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٢٤.
٨٤- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٨٠.
٨٥- المرجع السابق، ص ٨٣.
٨٦- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القـــاهرة، ١٩٨٩م، ص، ٢٣٧
٨٧- المرجع السابق، ص ٢٣٧.
٨٨- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ١٢١.
٨٩- محمد ابوالقاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المـــستقبل ١٩٥٦م- ١٩٩٦م، المجلـــد الثاني، دار ابن حزم، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٤٤٥
٩٠- المرجع السابق، ص ٥٦١.

الباب الثالث

في أيديلوجيا العلمانية والقومية العربية

يؤرخ لبداية دخول الفكر العلماني إلى العالم الإسلامي مع الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٧م والسنوات التي أعقبتها (١)، وقد ساعد في نماء العلمانية (والتي تعني فصل الدين عن الدولة) (٢) الإنجازات التكنولوجية والحضارية التي بهرت الشرقيين، والتي لم يكن لهم علم بها من قبل، كما أن التنظيم الدقيق للجيش وتنظيم أنشطة الحياة المختلفة أعجب الشرقيين الذين دخلت حياتهم طور الأضمحلال الكبير منذ وقت مبكر، وقد توالت عليهم القرون دون أن يدفعهم ذلك الأمر إلى تجديد حياتهم وتطويرها، كما أن التقليد والبحث في القشور والإستدامة على ذلك جعل من الصعب على العالم الإسلامي أن يواكب تطور الحضارة العالمية، لذلك عندما رأوا الأسلحة الحديثة والأساطيل الضاربة وأساليب البحث العلمي والمنهج التجريبي والمخترعات الكيماوية تعجبوا من ذلك، وقد حاول مفكرو الغرب يومئذ أن يوحوا بأن سبب هذا التطور إنما يتبع عملية فصل الدين عن الدولة (٣)، والذي بدأ في أوروبا مع الإصلاح الديني في القرن السادس عشر الميلادي والقرون التي تلته، وكان من أهم إنجازات الإصلاح الديني (الذي انتهي بعد حروب دامية في أوروبا استمرت لقرون) إتاحة كافة نواحي الحياة للعقل والتجريب، بحيث يكونان المصدر الوحيد والنهائي للمعرفة الإنسانية، وتجاهل كافة الحقائق الأخرى وعلى وجه الخصوص النصوص الدينية اللاهوتية التي اعتمدت عليها أوروبا طوال العصور الوسطي باعتبارها مصدر المعرفة النهائي الموثوق به، إلا أنها سرعان ما تهاوت أمام براهين العلم الحديثة بعد أن حصدت معها أرواح عديدة من العلماء الحقيقين الذين لم يستطيعوا أن يصمدوا أمام طغيان الكنيسة وقوانينها الصارمة.

بيد أن سيطرة الكنيسة سرعان ما بدأت في التفكك والإضمحلال مع الثورة العلمية في عصر النهضة حين ثبت بالبرهان الواضح أن تمسك الأوروبيين بالقوانين اللاهوتية الكنسية طوال فترة العصور الوسطي كان سببا أساسيا في التأخير والتخلف الذي عانوا منه، ومن هنا صارت مسألة فصل الدين عن الدولة أو فصل القوانين اللاهوتية عن قوانين الحياة مبدأ أساسيا وأصيلا ومقدسا في الحياة الأوروبية، ولايمكن المساس به حيث يعتقد اعتقادا جازما أن قاعدة فصل الدين عن الدولة هي الأساس الأول للنهضة الأوروبية الحديثة (٤).

والذي أوصل الكنيسة الغربية إلى هذه الدرجة من التدهور في نظر مواطنيها أنها ربما في بداية أمرها حاولت معالجة كثير من القضايا الدنيوية لمواطنيها، وقامت بإصباغ هذه المعالجات بصبغة دينية لكي تجد القبول والإستحسان، ثم مالبث رجال الدين أن توسعوا في هذا المنحي، ولم يحاولوا أن ينبهوا إلى أن هناك فرقا بين الأجتهاد البشري والقوانين الإلهية، بحيث صار تشريع الكاهن أو البابا تشريعا إلهيا مقدسا لايأتيه الباطل، بالرغم من أن رجال الدين المسيحي في نهاية أمرهم بشر يفعلون الصواب والخطأ، ومع توالي السنوات وتداخل المصالح الشخصية مع المصالح العامة، واستحواز الكنائس الغربية على الإقتصاد باجمعه لدرجة أن أغنى الجهات كانت يومئذ في أوروبا الكنائس وكهانها، بحيث استولت بالفعل على مفاتيح الإقتصاد وحركته، وقد أدى ذلك إلى مواصلة استمرار إصدار القوانين الكنسية التي تسعي إلى تثبيت هذه المكاسب من خلال الإيحاء بأن لهذا الأمر علاقة ربانية، لذلك كان من الطبيعي أن تنفجر الأوضاع في آخر الامر داخل الكنيسة الكاثولويكية في أوروبا، ويتحول المجتمع إلى ناكر لها أو مستخف بها.

وعندما حدث التصام المباشر مع الحضارة الإسلامية في مصر ١٧٩٨م، فهم الأوربيون ضمنيا أن سبب التخلف والتدهور المريع الذي يعيش فيه الشرقيون ربما يعود إلى سيطرة المؤسسة الدينية والتعاليم الإسلامية (٥)، وعجزهم عن الخروج بثورة إصلاح ديني مثل التي حدثت لهم في أوروبا حتي تضعهم على الطريق الصحيح، والذي ساعد على تأكيد هذه الفكرة وجود تشابه كبير بين الديانتين، كما أن العلماء المستشرقين الذين أعقبوا الحملات الصليبية بكل عنفها أكد البعض منهم أن المحمدية بمثابة طائفة أخرى من الطوائف المسيحية المنتشرة في إنحاء العالم، وإن الخلافات بين المحمدية والكاثوليكية قد تكون أقل من الخلافات بين الكاثوليكية والبروتستانية أو ألارثوذوكسية.

إضف إلى ذلك أن الآثار الحضارية العديدة الموجودة في الحقب التي سبقت المسيحية في إثينا الوثنية، والتي سبقت الإسلام في مصر الفرعونية أوحي للعديدين بأن سبب التخلف الاساسي ربما ينبع من الدين أو عدم فهمه الفهم الصحيح والإنحراف به عن مقاصده السليمة.

لذلك كانت دعوة العلماء والمفكرين الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الفرنسية إلى مصر تقوم على ضرورة فصل الدين عن الدولة، وإدخال العلمانية والأفكار الحديثة للتطور، وقد بذلوا جهودا في هذا المنحي خصوصا عند تأسيس برلمان تشريعي في مصر لأول مرة بدلا من الفقهاء الدينيين الذين سيطروا على التشريع طوال الحقب الإسلامية، إلا أن الثورات التي اندلعت ضدهم والحروب الداخلية والخارجية وعدم الإستقرار والرحيل المبكر حال دون بذر بذرة العلمانية بشكل عميق في الشرق.

ومن جهة أخرى نجد أن السبب الذي حال دون اهتمام الشرقيين بفكرة العلمانية الجديدة كان ميراث العداء الذي استمر طوال قرون عديدة في حقبة الحروب الصليبية (٦)، والمجاهدات والحروب والدماء التي سُفكت أثناءها، بحيث لم يجعل هذا التاريخ الدموي لأحد في الشرق القدرة على التفريق بين الحملات الصليبية القديمة وحملة نابيون على مصر، والتي ربما كانت تدافع عن المصالح التجارية المحضة، ولها الرغبة في الإمتلاك والسيطرة مع عدم الإهتمام بالجانب الديني بعد أن تدهورت مكانته منذ ثورات الإصلاح الديني في أوروبا نفسها.

والأثر الوحيد والباقي للحملة الفرنسية لم يكن الإيحاء بالتفكير في ضرورة البحث في التعاليم الدينية بقدر ما كان معرفة أسباب التخلف التكنلوجي والتنظيمي الذي اصاب الشرق وجعله يقعد عن أداء رسالته، ويفقد حضارته القديمة التي كانت مهيمنة على العالم، ولحسن الحظ أن العرب على وجه الخصوص لم تكن لهم حضارة سابقة مميزة فيما عدا بعض المدنيات في تدمر واليمن لذلك ارتبطت الحضارة لديهم بالدين الإسلامي وكان من الصعب عليهم تصور وجود رابط حضاري آخر غير رابطة الدين.

أضف إلى ذلك أن المفكرين الدينيين الإسلاميين يذكرون أن الدين الإسلامي لا يوجد فيه الأيكلوريوس (المجلس الكنسي) أو أن علاقة الفرد بربه لا تمر عبر وسيط مثل الكاهن كما في المسيحية، لذلك كان من الصعب نشوء مؤسسة مهيمنة في الإسلام مثل التي حدثت في روما، إلا أن العلمانيين (٧) فيما بعد يؤكدون أن مؤسسة الخلافة الإسلامية التي اعقبت الخلافة الراشدة كانت بثمابة الأكليرويوس الإسلامي خصوصا في فترات الطغيان التي كان الخليفة المسلم يزعم فيها أنه ظل الله في الأرض.

أما أول محاولة تطبيق حقيقي للعلمانية في العالم الإسلامي فقد أتت مع محمد علي بعد سنوات قليلة من الحملة الفرنسية، وقد ساعد في نموها أن محمد علي ذاته كان ابن البيئة الأوروبية الشرقية، وعلى القرب منه تقع الكنيسة الكاثولوكية في روما حيث لابد أنه قد سمع الكثير عن تحجيمها بعد الطغيان الذي كانت تمارسه لقرون عديدة، كما أن الجيش الفرنسي والأسلحة الحديثة بهرته بعد أن كادت تودي به غرقا عند بداية دخوله مصر.

وكانت أول أعمال محمد علي العلمانية إبعاد الأزهر الشريف من التأثير في الحياة العامة (٨)، بالرغم من تاريخ هذه المؤسسة العريقة في التصدى للحملات الصليبية التي استمرت زهاء سبعة قرون متواصلة، حيث كانت أعمال التعبئة والإستنفار والتجمع تتم من داخل الأزهر كما أن علماءه يجوبون أنحاء العالم الإسلامي طولا وعرضا للمساهمة في دعم الصمود الإسلامي أمام الحملات الصليبية المتتابعة على الشرق، إضف إلى ذلك أن الأزهر الشريف لعب دورا مهما في التصدي للحملة الفرنسية على مصر، حيث انطلقت الثورات العنيفة من داخل الأزهر ضد المحتلين، كما أنه (أي الأزهر) تعرض للإستهداف المباشر من المدفعية الفرنسية لإخماد الثورة، وقد تكللت جميع هذه المجاهدات في آخر الأمر بدحر الغزو الفرنسي، كما أن الأزهر الشريف أيضاً هو الذي ساعد محمد علي على أعتلاء سدة الحكم وتثبيته بها بالرغم من عدم موافقة أمير المؤمنين في الاستانة، بيد أنه لم تكن تأتي سنة١٨١٩م حتى كان الأزهر الشريف مفرغا من محتواه القديم، ومعظم علمائه في المنافي البعيدة.

ومن أهم اتجاهات محمد علي العلمانية الأخرى تكوين جيش حديث على غرار الجيوش الأوروبية، بحيث تعامل مع رجال هذا الجيش بمبدأ إستدامة الخدمة، وتوفير أجر شهري ثابت يزيد وينقص بحسب الحالة الأمنية، وهذه الفكرة مناقضة للأفكار الإسلامية السائدة فيما مضي والتي كانت تعتمد على الإستنفار والدعوة للجهاد عند الملمات والكروب، بحيث يكون الترغيب بالجنات للمنخرطين، والترهيب بالعذاب للمتخاذلين من أهم الدوافع لتجميع هذا الجيش، كما أن أموال الغنيمة التي جاءت أو ما يعرف بالفيء تقسم بطريقة معلومة.

ثم تبع في سبيل إنشاء دولة علمانية حديثة إعادة تنظيم أجهزة الدولة، بعد أن كان الوالي أو أمير المؤمنين يحكم حكما مطلقا ويتدخل في كل الأمور الحياتية اليومية ويساعده وزير ومسؤول الخزانة وربما قائد الجيوش وقاضي القضاة تم استحداث وظائف جديدة مثل الزراعة والتعدين والتعليم وغيرها من الوظائف ووصفت مسئوليات كل من هذه الوظائف توصيفا جديدا وحددت اختصاصاتها وميزانياتها بحيث ظهر لأول مرة مايسمي بمجلس النظار وصار لهذا المجلس رئيس، أما مسئوليات الحاكم أو الأمير القديم فقد بقيت مؤثرة لكنها انحصرت في المهام السياسية والاستراتيجية العليا، ولم تعد الشكاوي والظلامات تقدم للوالي مباشرة، ومن هنا بدأت محاكاة أوروبا في إدارة الدولة.

بيد أن من أهم المؤثرات التي ساهمت في الترويج للدولة العلمانية الحديثة في العالم الإسلامي كانت حركة البعثات التعليمية الواسعة (٩) التي انتظمت مصر في عشرينيات القرن الثامن عشر وحتي نهاية خلافة محمد علي، أي حتي الإربعينيات من نفس القرن، وتنبع أهمية هذه البعثات في أنها كانت بمثابة الإحتكاك الأول والمباشر مع أوروبا المنتصرة والمنتشية بانجازاتها التكنلوجية الجديدة التي بهرت العالم الإسلامي الذي كان ولايزال يعاني من الضمور

والإضمحلال والتخلف وكان من الطبيعي أن يحدث الإنبهار والرغبة في التقليد عند هؤلاء المبتعثين بالرغم من ميراث العداء الطويل والمحاذير المسبقة، وعند عودة هؤلاء الطلاب إلى أوطانهم حاولوا تطبيق كافة المعارف الغربية والدراسات في أوطانهم، وتمكنوا من ذلك لعدة أسباب من أهمها دعم الدولة لهم وتسمهم الوظائف العليا في البلاد بفضل الشهادات العلمية التي تحصلوا عليها وبفضل إتساع الإفق والأفكار التي فتحها عامل الإحتكاك الخارجي.

ومن المهم القول إنه بالرغم من البداية الثابتة والمطردة في دخول العلمانية إلى العالم الإسلامي بفضل تشجيع الدولة إلا إنه لا الدولة ولا موظفوها الذين يحملون الأفكار العلمانية ذهبوا بعيدا في إنزالها إلى ارض الواقع، ذلك لرسوخ الفكرة الإسلامية عند الأغلبية المطلقة من المسلمين اضف إلى ذلك أن الأطماع الإستعمارية الأوروبية التي بدأت تتكشف كل يوم للشرقيين حالت دون محاولة تفهم فكرة العلمانية(١٠)، حيث عدت من المخططات الغربية للسيطرة على العالم الإسلامي، ثم ما لبثت أن نزلت هذه الأطماع على أرض الواقع عند احتلال الفرنسيين للجزائر في ١٨٣١م وعلى تونس ١٨٨١م واحتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م وهجوم روسيا على تركيا في ١٨٧٧م وكانت يومئذ قاعدة الخلافة الإسلامية، ومع دخول الحرب العالمية الأولى تم اجتياح ليبيا ومعظم المقاطعات المسيحية التركية في أوروبا.

لكل ذلك كان من المستحيل أن تزدهر بذرة العلمانية في العالم الإسلامي حيث سيطرت الكراهية والعداء بدلا من محاولة تفهم الأفكار الجديدة، ثم اندلعت بعد انتهاء موجة الإستسلام الأولى حروب متفرقة في كل أنحاء العالم الإسلامي قادها المجاهدون في الجزائر والمغرب مثل المجاهد عبدالكريم الخطابي، والسنوسيين وعمر المختار في ليبيا والصوفيين مثل المهديين في السودان والصومال، والسلفيين من أمثال محمد بن عبدالوهاب في جزيرة العرب، والذين تذوقوا ثمار الحضارة الحديثة من أمثال عرابي وصحبه في مصر، وبالتالي كان خفوت العلمانية شاملا والدعوة إليها بمثابة تشجيع للإستعمار والتمهيد له.

ومن المعلوم بعد ذلك أن الإستعمار الأوروبي استطاع أن يحطم موجة المقاومة هذه بالفعل، وأن يفرض وجوده العسكري والإقتصادي والسياسي على معظم أنحاء العالم الإسلامي من دون أن يتسني للأخير المقاومة بعد أن حسم السلاح الحديث والتنظيم الدقيق المعركة لصالحه لسنوات طويلة قادمة، ولم يعد باقيا أمام المسلمين سوي التمسك بالهوية الثقافية، بعد أن جردوا من كافة سبل المقاومة.

ثم مالبث أن اتضح بعد العنف الذي رافق حملات الضم والأحتلال للعالم الإسلامي وبقية العالم أجمع أن المستعمرين يحملون معهم أفكارا جديدة وخططا وطموحا لتغيير العالم، وإنجازات تكنلوجية، بحيث اصبح العالم بأجمعه تقريبا مفتوحا أمام التجارة العالمية، كما أن المواصلات وتوافرها ودخول آليات جديدة من قاطرات وسفن عملاقة ساعد في الإرتفاع بالمستوي المعيشي للمواطنين في كافة انحاء العالم، وكان لهذه الفوائد والمنافع الجديدة دور هام في تغيير النظرة إلى الإستعمار تدريجيا ولكن ببطء شديد، أي أن بداية التغيير الثقافي نحو التواصل مع الافكار الحديثة دخلت بعد قيام طبقة من السكان المحليين تلمست بنفسها الفوائد التي يمكن أن يجنيها المجتمع من خلال محاكاة الكنولوجيا والتعليم الغربي والافكار الحديثة.

بيد أن البداية الحقيقية لدخول العلمانية الغربية إلى الشرق كانت مع إنخراط أدباء ومفكرين ينتمون إلى الاقليات المسيحية في العالم الإسلامي وخصوصا من طائفة الموارنة في لبنان في الدعوة إلى العلمانية (١١)، وفصل الدين عن الدولة، وقد ساعدهم في ذلك حركة التعليم الكنسي الواسع التي انتظمت هذه الأقليات في القرن الثامن عشر، هذا التعليم الحديث كان من الطبيعي أن يزدهر في المناطق المسيحية، وذلك لأن الديانة المسيحية تجمع كلا الطرفين، صحيح أن هناك بعض الخلافات المذهبية إلا أن الإطار المسيحي العام يظلل الجميع أضف إلى ذلك أن التعليم الحديث الذي أوجده الأوربيون لم يكن يخص التجمعات المسيحية في العالم الإسلامي في أول أمره دون التجمعات الأخرى والصحيح أنه وجد قبولا في المناطق المسيحية من العالم الإسلامي، أضف إلى ذلك أن اسلوب التعليم الإسلامي تم تحديد مناهجه وأساليبه وطرقه وصار من المسلمات، لذلك من الصعب التحول عنه.

كما أنه ومن جهة أخرى نجد أن لبنان في حد ذاته كان مرتبطا عبر البحر الأبيض المتوسط مع أوروبا أكثر من غيره وذلك لوجود الطوائف المسيحية ذات النفوذ الكبير ولقربه من المناطق المقدسة في فلسطين والتي كانت جميعها منطقة تكاد تكون واحدة، اضف إلى ذلك أن لبنان عرف حكاما متحررين في نفس فترة محمد علي سعوا إلى ربط لبنان بأوروبا وبالأفكار الحديثة ومحاولة الإستفادة من التكنلوجيا الجديدة.

كل هذه الاسباب جعلت من مسيحي لبنان المبشرين الأوائل بالعلمانية في العالم الإسلامي، وكان لدخول المطبعة في لبنان وازدهار صناعة الصحف دور في الترويج لهذه الأفكار، كما أن المسيحيين اللبنانيين أسسوا صحفهم أيضاً في أهم مناطق النشاط الثقافي كما في مصر مثلا، حيث لازالت صحيفة الإهرام التي اصدرها الأخوان تقلا توالي صدورها حتي يومنا هذا منذ ١٨٧٥م، وهم أول من أسسوا الصحف في السودان أيضاً مثل نمر وشاهين وصروف وغيرهم.

والذي دفع بالمسيحيين اللبنانيين للتبشير بالعلمانية حملات الأضطهاد التي قام بها الأتراك ضدهم في منتصف القرن الثامن عشر والسنوات التي تلتها (١٢)، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الإضطهاد لم يكن موها ضد المسيحيين فقط بل تعداه لكافة طوائف الدولة العثمانية التي كانت تواجه تحديات كبري تهدد وجودها بعد خمسة قرون من الحكم المستمر، وفي آخر المطاف وعند إكتشاف تخلفها الكبير عن أوروبا خصوصا في الجانب التكنلوجي والتحديثي والعسكري وازدهار البيروقراطية حاولت عمل إصلاحات إلا أنها فشلت، لذلك تعاملت الإمبراطورية مع كافة طوائفها بعنف بالغ ربما ظنا منها أن التحكم والسيطرة وحدهما يمكن أن تعيدا لها بعض المجد القديم والحيوية وتحفظا عليها وحدتها، وكانت مخطئة في ذلك مع إنتشار الافكار الحديثة والصحف والجمعيات والمنتديات الفكرية.

وكان من الطبيعي أن يكون تحمل المسلمين أكثر لهذا الإضطهاد باعتبار أن الخلافة الإسلامية وجدت قبولا تاريخيا عاما واصبحت تمثل أولي الأمر، وهذا عكس الحالة المسيحية التي رأت في ذلك اضطهادا لامبرر له، ورنت ببصرها نحو الحريات الدينية والديمقراطية وحرية الفكر فوجدت في ذلك خلاصها، وأخذت تسعي بقوة لتحقيق التغيير نحو العلمانية، وكان من أكبر الداعين لها يومئذ بطرس البستاني، وجرجي زيدان، وأديب اسحق ويعقوب صروف وغيرهم.

ولعل هؤلاء المفكرين المسيحيين اللبنانيين نظروا أول ما نظروا إلى الروابط المشتركة مع محيطهم القريب فوجدوا أن العروبة تجمعهم بمن حولهم برباط وثيق أكثر من الدين الإسلامي، وذلك لأن القومية العربية سبقت وبلاشك الإسلام في جزيرة العرب والهلال الخصيب، إضف إلى ذلك أن الممالك المسيحية العربية كان لها وجود من قبل الإسلام مثل ممالك الغساسنة في الشام والممالك العربية المسيحية المتناثرة في اليمن.

ثم سعوا (١٣) في التأكيد على ضرورة التمييز بين ماهو عربي وبين ماهو إسلامي، وإيجاد تعريف جديد للعروبة، بيد أنهم يبومئذ أكدوا على أن الإسلام أحد عوامل التطور الحضاري العربي، ومن خلال هذه الأفكار نشأ لأول مرة المفهوم الجديد للعلمانية العربية، كما نشأ مفهوم جديد يقوم على الروابط الوطنية والإجتماعية بدلا من الروابط الدينية، سواء كانت هذه الروابط مسيحية أو إسلامية، ومن خلال هذا التصور وجد المسيحي العربي نفسه، صاحب إنتماء أصيل للقومية العربية، وبالتالي أوجد هذا المفهوم الجديد هوية مشتركة في المحيط العربي بدلا من الإتجاه نحو الإندماج مع الفكر الأوربي الوافد والإنسلاخ من المحيط القريب.

ويرجع أحد المفكرين المتأخرين (١٤) أن سبب الإتجاه نحو الروابط القومية بدلا من الإسلامية إنما يعود للأتراك أنفسهم، وذلك بعد تصاعد حركة المد الطوراني والتتريك الذي قادته الجمعيات القومية التركية المختلفة وعلى رأسها جمعية الإتحاد والترقي، وقد حاول العرب والأفغان وغيرهم من الطوائف المكونة للإمبراطورية الإسلامية بقيادة مفكرين عظام مثل الافغاني، على التنبيه بضرورة التمسك بالروابط الإسلامية، ودعوا لأنشاء الجامعة الإسلامية، إلا أنه وفي خاتمة المطاف ذهبت جهودهم أدراج الرياح مع تصاعد فكرة القومية التركية.

ويقول أيضاً إن السلطان عبدالحميد هو أول من أدخل سياسة تتريك المقاطعات التركية المختلفة في الدولة، وسعي إلى توظئف فكرة الجامعة الإسلامية في أحكام سيطرة الترك على غيرهم من القوميات، حتي بلغ الأمر الذروة بالإعدامات الشهيرة التي نفذها جمال باشا في المدن العربية في ١٩١٥م.

وعندما ضاقت كل السبل أمام الساعين لرابطة ما تجمع بين العرب والأتراك انخرطت كل فصائل العمل القومي العربي في طريق الجامعة العربية وحدها.

وكان من الطبيعي أن تنادي بالعلمانية وذلك لأنها خاضت معركتهاضد الدولة العثمانية التي كانت تبرر مظالمها وتسلطها على العرب من خلال رابطة الدين، ومن هنا التحم المفكرون العرب المسلمون مع المفكرين العرب المسيحيين في تيار القومية العربية الذي جعل من العلمانية ايدلولوجيا رسمية، ثم مالبث أن أعلن عن الأهداف الاساسية القومية والتي تنص على :

١- العرب أمة واحدة والعروبة علاقة روحية تضم إخوة حقيقيين يتساوي فيها الجميع في الحقوق والواجبات.
٢- الأمة العربية جسم اجتماعي واحد، وكل عضو فيه يقوم بوظيفته التي هي وحدها مقياس افضليته.
٣- البلدان العربية بكلياتها وطن واحد.
٤- القومية العربية تبرز كل ماعداها من العصبيات الطائفية والقبلية والأسرية والإقليمية.

٥- الحركة العربية حركة بعث ونماء تطور.
٦- تعمل القومية على إقامة نظام إقتصادي عادل وشامل.

ويذكر أنه وفي تلك الحقبةالمبكرة من ظهور فكرة العلمانية العربية لم يكن هناك صراع واضح بين التيارين (الإسلامي والعروبي) وعلى العكس من ذلك حاول كثير من المفكرين الجمع بينهما، وفي ذلك يقول (١٥) أحدهم أن الدين الإسلامي قاعدة متينة للقومية العربية وذلك لأنه يزودها بركيزة حضارية قوية ،ولا تناقض بينهما، ويوجد في السنة النبوية الشريفة ما يؤيد هذا الرأي، فمن الأحاديث الصحيحة قوله (ص) (من أحب الله ورسوله أحب العرب ولغتهم العربية) والقرآن نزل بلغة العرب، والعرب كانوا ولايزالون ذوي أهمية قصوى في الحضارة الإسلامية، كما أن الله سبحانه وتعالي أخبر رسوله(ص) أن القرآن شرف له ولقومه العرب، فقال جل وعلا (وإنه لذكر لك ولقومك) الزخرف آية ٤٤. وبالرغم من محاولة التوفيق هذه بين الطرفين إلا أنه وفي ذلك الوقت المتقدم وعند البدايات الأولى لبروز التيارين ظهرت مباديء خلافات عند الجانبين حيث يري(١٦) دعاة القومية العربية مثلا أن العروبة كانت أوسع إنتشارا من الإسلام في الوطن العربي والدليل على ذلك أن جميع سكان الوطن العربي بمختلف طوائفهم ومللهم يتحدثون العربية ويفهمونها، وعلى العكس من ذلك نجد أن الإسلام موجود في نطاق عريض إلا أن المسيحيين العرب كذلك منتشرون ولهم وجود مميز، وهم يشاركون أخوانهم الآخرين جميع طموحاتهم ومشاكلهم).

ويقول كذلك دعاة التيار الإسلامي (١٧) (إن الذين يحاولون خلق توافق بين مفهوم العروبة والإسلام لم يكن تحركهم بدوافع عفوية وإنما بتخطيط وقصد مسبق لخدمة مواقف فكرية معينة وتوجهات سياسية علمانية، فكثير من العرب المسيحيين آثروا عدم فتح قضية التمييز بين ماهو عروبي وإسلامي بحيث يبقي الطرفان متداخلان كي لاينفر المسلمون إلى موقف إسلامي خالص، أو إلى رابطة إسلامية لن يكون للمسيحي أي مكان فيها، وكثير أيضاً من العرب المسلمين آثروا بدورهم أن يتركوا الحدود عائمة بين الفكرتين اعتقادا منهم بأن العروبة وحدها ليس لها ساق تقوم عليه إذا جردت من الإسلام.

بيد أن هذا الصراع المستتر في تلك الحقبة استمر صراعات فكريا خالصا متسما بالمسالمة والمدافعة اللينة، وربما يعود إلى أن كلا الطرفين كان يرزح تحت نير الإستعمار الأجنبي وبالتالي تركزت معظم المجهودات والأنشطة السياسية في التخلص من الإستعمار أولا قبل التفكير في شكل الحكم، وبالأحري فإن هذه الافكار المتقدمة لمآلات الحكم فيما بعد الإستقلال لم تشغل الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية ومعظم المفكرين كذلك.

إضف إلى ذلك أن عدم إمتلاك أي من الطرفين مصادر قوة سلطوية حد من وجود تصادم ما وحصر الأختلافات في الجانب الفكري، وسنري فيما بعد كيف أن الصراع بين الطرفين تطور تطورا كبيرا وتحول إلى صراع عنيف لدرجة عدم وجود أي قاسم مشترك يمكن أن يجمع بين الطرفين نتيجة العنف المكثف الذي استعمل طوال عقود.

وفي بداية القرن العشرين أخذت الغلبة تميل لصالح التيار العروبي العلماني، وربما يعود ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن المتقفين والمتعلمين المارون والأقباط وغيرهم من الطوائف

المسيحية في العالم العربي والذين وجدوا تعليما غربيا ممتازا انضموا بكل ثقلهم للتيار المنادي بالعلمانية في تسيير شئون الدولة.

ثم إن الإستعمار نفسه من خلال مؤسساته العلمانية مثل الجيش والمؤسسات التعليمية والصحف وغيرها عمل على تثبيت العلمانية والدعوة إليها، فعلي سبيل المثال نجد أن طلاب الخلاوي الدينية والمعاهد الإسلامية كانوا يعانون من عدم وجود وظائف ملائمة عند تخرجهم ودخولهم للحياة العامة، وكانت الوظائف التي ينالونها محدودة وأكثرها ذات طابع كاريكتوري وذات طقوس وأزياء تعود للقرون الماضية، ولا تمت للحداثة بصلة، وعلى العكس من ذلك كان خريجو المدارس الحديثة والمعاهد العليا يجدون الوظائف اللائقة والمرتبات المغرية والوضع الإجتماعي المتميز، وبالتالي سعي الجميع للإنخراط في هذا التيار الحديث والإنتساب إلى مؤسساته المختلفة للحصول على مزاياه، إضف إلى ذلك أن النموذج الإسلامي يومئذ وقف موقفا سلبيا (١٨) من هذه المؤسسات ولم يحاول استخلاص فوائدها وتجنب مضارها مما أتاح الفرصة الكبيرة للقوميين والعلمانيين للسيطرة فيما بعد على مفاصل الدولة الحديثة دون منازع، وفرض استمرار النموذج العلماني دون إدخال تعديل عليه، بحيث يلبي القيم الروحية والمعنوية للشرق، إضف إلى ذلك إن قوة الدفع الذاتية لهذه المؤسسات العلمانية استمرت بعد ذلك دون الحاجة إلى عناية خاصة.

وأثناء وبعد عمليات التحديث الكبرى التي أدخلها الإستعمار في العالم كله بعد موجةالإستعمار الواسعة نجد أن أكبر المنخرطين في عملية التحديث في العالم الإسلامي هم من دعاة العلمانية، فبالإضافة إلى الاسباب السابقة من تعليم وغيرها نجد أن النموذج الإسلامي المنشود لتاسيس الخلافة الإسلامية كان مضطربا للغاية بعد التجمد الذي اصاب الخلافة الإسلامية لخمسة قرون ماضية، عاني فيها العالم الإسلامي ما عاني في سبيل قيام نهضة جديدة، لذلك نجد أن بدايات القرن العشرين وحتي نهاية الربع الأول منه (١٩٠٠ - ١٩٢٠) كانت مجالا خصبا للتبشير بفكرة العلمانية دون وجود منافسة حقيقية من أي تيار آخر، وقد اشتد ساعد التيار العلماني بفضل حركة البعثات التعليمية الواسعة إلى أوروبا، وظهور الطباعة الجماهيرية والصحف والكتب وفيما بعد الإذاعة بالإضافة إلى انضمام اعداد متزايدة من المفكرين لهذا التيار، وربما كان هذا القبول بالفكرة العلمانية من قبل المفكرين العرب يعود إلى الرغبة القوية في تطوير بلدانهم من التخلف والجمود الذي ظلت ترزح فيه لقرون عديدة، كما أن أوروبا استطاعت أن تقنعهم بصورة أو بأخري من خلال منجزاتها التكنلوجية بأن أفضل الطرق للوصول إلى ما وصلت إليه محاكاتها في كل خطواتها ووصفاتها بما في ذلك فصل الدين عن الدولة، وبما أنه لم يكن هناك طريق آخر واضح للوصول إلى النهضة المنشودة نجد أن الأغلبية انخرطت في هذا الطريق وهي تنشد مصالح شعوبها وتقدمها في المقام الأول.

وقد قاد موجة العلمانية في العالم العربي في بداية القرن العشرين والسنوات التي تلتها مفكرون عرب ومسلمون هذه المرة وعلى رأسهم ساطع الحصري وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد وعلي عبدالرازق وطه حسين وغيرهم، ومن أبرز أفكار هذه الحقبة مثلا نجد أن قاسم أمين في مصر يدعو صراحة (١٩) إلى الإنخراط النهائي في الحضارة الأوروبية والإندماج معها، حيث كان يؤكد أن أمام مصر طريقين لا ثالث لهما هما العودة إلى تقاليد الإسلام أو محاكاة أوروبا،

ويقول إن مصر اختارت الطريق الثاني أي الإندماج في أوروبا، وذكر أيضاً أنها خطت في هذا الطريق خطوات بعيدة حتي أنها ليصعب عليها الإرتداد عنه، ويمكن أن نلاحظ أن مصر تتحول سريعا الآن إلى بلد أوروبي، حيث أن إدارتها وأبنيتها وشـوارعها وعاداتهـا ولغتهـا وذوقهـا وغذاءها وكساءها كلها اتسمت بطابع أوروبي واضح، وإن على المرأة الشرقية وهـي الجهـة الوحيدة التي يجب عليها أن تسرع لمواكبة التحديث وخلع برقعها والنظر إلى الإمام لتنخرط في قيم الحضارة الحديثة والتعليم باعتبارها نصف المجتمع، ولايمكن لمجتمع يحاول النهـوض أن يترك نصفه كاملا يرزح تحت نير التخلف والجمود، لذلك لابد للمرأة أن تنال التعلـيم والعنايـة الفائقة.

ويذهب أحمد لطفي إلى أبعد من ذلك لأول مرة عندما يدعو (٢٠) إلى الفصل بين الأمـة المصرية والأمة الإسلامية، مشيرا إلى أن للأمة المـصرية خصائـصها التأريخيـة المتميـزة والمنفصلة عن الأمة الإسلامية وتراثها، ويستبعد أي حاجة لوجود خلافة إسلامية روحية كانت أم زمنية تركية كانت أو عربية، ويعلن كذلك عدم جدوي التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربيـة الحديثة، وكان أحمد لطفي السيد يري أن الإسلام مرحلة من مراحل التاريخ المصري، ومنبعـا من منابع الأخلاق والقيم، ويستعبد أي دور له في التشريع المدني والإقتصادي والإجتماعي.

وفي سوريا يقول فرح أنطون (٢١) (إن القول بأن الإلتفاف حول لواء الدين يمكن الأمة الإسلامية من الوصول إلى المستوي الحضاري الأوربي، وهو المستوي الذي توصلت إليه بالتقدم العلمي، هو بكل بساطة تجاهل لطريقة تطور الحضارات وفشل في فهم الطبيعة الإنسانية).

ونلاحظ من خلال هذا السرد أن مفكري العلمانية في العالم العربـي أخـذوا يبتعـدون تدريجيا عن محاولة التوفيق بين التيارين، ويخطون في طريقهم الجديد منفردين على عكس مـا كان يحدث في السابق، ربما يعود ذلك إلى أن التيار العلماني شهد في بداية الربـع الأول مـن القرن العشرين قمة ازدهاره حيث تعتبر هذه الفترة أزهي فترات تطور الفكر العلماني، كما لـم تكن هناك منافسة محسوسة من التيار الديني، وكان الإيمان بالعلمانية بوصفه سبيلا للتطور إيمانا لايدانيه عند الكثيرين إيمان آخر، ولعلها فترة الإنبهار الأولى بالحضارة الأوروبية الحديثـة، أو لعل الإنهيار السريع للمدنيات والحواضر الإسلامية زعزع عند الكثيرين يمانهم بطرق وأسـاليب الحضارة الإسلامية القديمة وضرورة البحث في الإصلاح والتجديد للخروج من إسار التخلف.

وفي هذا الطريق العلماني واصل المفكرون آراءهم، حيث يقول الشيخ علي عبـدالرازق مهاجما الخلافة الإسلامية ونافيا أن تكون جزءا من مباديء الدين وتعاليمـه(٢٢)(إن الخلافـة ووظائف الحكم ومراكز الدولة جميعها ليست من الدين الإسلامي في شيء بل هي افكار دنيويـة صرفة لا شأن للدين فيها، فهو)(أي الإسلام) لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهي عنهـا، وإنما تركها لنا لنرجح فيها أحكام العقل، وتجارب الأمم وقواعد السياسة، ثم يذكر أنها قامت على القهر والغلبة، وأنها حرمت علماء المسلمين الخوض في العلوم السياسية، أو الكتابة فيها، كما أن شعائر الله تعالي ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، إنها نكبة على الإسلام والمسلمين، وينبوع قهر).

ومن هذه الافكار أيضاً في تلك الحقبة أفكار طه حسين العلمانية في بعض كتبـه ومـن أشهرها كتاب في الشعر الجاهلي، حيث وردت أفكار جريئة حول القرآن والكتب المقدسة ومنها

قوله (٢٣) (للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لايكفي لإثبات وجودهما التاريخي، ونحن مطرون أن نري في هذه القصة نوعا من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب).

ومن أسباب إنتشار هذه العلمانية الجريئة في تلك الحقبة بالإضافة إلى حركة البعثات الواسعة تمكن السلطات الإستعمارية من إدارة العديد من المجتمعات العربية بصورة جيدة خصوصا في المجالات المالية والإقتصادية حيث مكن ذلك قيام وظهور الطبقة الوسطي في المجتمعات الإسلامية، ومن المعروف أن الطبقة الوسطي هي التي تعطي للشعب حيويته، فمن خلال تدافعها للوصول إلى الطبقة العليا ومحاولة تجنب الهبوط للطبقة السفلي يحدث الحراك الإجتماعي، وبالتالي النهضة، ولكي تنمو الطبقة الوسطي لابد من توافر عدة شروط من أهمها تحسن معدلات الإقتصاد ووجود حرية نسبية تمكن الأغلبية من التعبير عما يجيش في صدرها، وكلا الشرطين تحققا في كثير من الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر لذلك تولدت أفكار عديدة ومعارك أدبية أيضاً.

ويمكن القول أخيراً إن الموجة العلمانية التي ظلت مسيطرة على الحياة الفكرية والسياسية طوال الربع الأول من القرن العشرين قد توصلت إلى عدة مباديء عامة ارتكزت عليها ايديلوجيتها في المستقبل ومن هذه الأفكار (٢٤):

١- إن العلمانية تعني الأهلية لتقبل الطرق والأفكار الجديدة ومحاولة الإستفادة منها.

٢- العلمانية في مضامينها المختلفة تعني الإستعداد للتعبير عن الآراء وحسن الوقت الذي يوجه اهتمام الإنسان إلى الحاضر والمستقبل لا إلى الماضي.

٣- وتعني أيضاً الإلتزام بالدقة والإهتمام بالتخطيط والتنظيم والفاعلية.

٤- وتعني النزعة إلى اعتبار العلم قابلا للحساب الرياضي.

٥- وتعني الإيمان بالعلم والتكنلوجيا، بعد أن أعطي العلم الإنسان الوسائل ليكون سيد هذا الكون.

ثم إن العلمانيين ذكروا (٢٥) أن العلمنة بفصلها العقل عن الفكر الديني وتصوراته اتخذت أهم قرار لها، وسيظل حدثا مهما في تاريخ الفكر الإنساني، بل مفصلا حاسما وجوهريا في المسيرة التطورية للإنسان، وذلك لأن هذا القرار أدى إلى ولادة الحضارة الحديثة بعلومها ومؤسساتها ونظمها ومقترحاتها التي شملت بتاثيراتها العميقة جميع البشر، بكل أديانهم ومناطقهم الجغرافية، وبهذا الفهم لم تعد العلمانية مرتبطة بظروف تاريخية معينة تخص أوروبا وحدها بل اصبحت تراثا إنسانيا تستفيد من تجربته الشعوب والمجتمعات الإنسانية التي تتشابه ظروفها وأوضاعهامع الأوضاع التي كانت عليها أوروبا في تلك العصور المظلمة.

ويقول مؤيدو العلمانية الناهضة في ذلك الزمان أن العلمانية تحولت إلى تيار فكري يتخطي حدود الزمان والمكان الذي نشأت فيهما لتصبح نهجا قابلا للتطبيق والتكرار في المجتمعات الأخرى، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار ظروف كل مجتمع إن العلمانية مبدأ اصيل تحتاج إليه مجتمعاتنا الشرقية من أجل استقلالية الفكر وحريته.

بيد أن هذا التيار العلماني الذي هيمن على الساحة الفكرية تقريبا طوال الربع الأول من القرن العشرين ما لبث أن بدأ في التراجع مع بذوق نجم التيار الإسلامي للمرة الثالثة على يد حركة الإخوان المسلمون في أواخر عشرينيات القرن العشرين، وقد حدثت الموجة الدينية الأولى مع بداية التصادم الأول مع الحضارة الغربية، حيث كانت هذه الموجة تركز على الجانب الجهادي العسكري على وجه الخصوص، دون أن تهتم كثيرا بمصاحبة التأطير الفكري والإيديلوجي، وقد إنكسرت هذه الموجة بفضل الاسلحة العسكرية الغربية الحديثة والتنظيم العسكري الجيد، بالإضافة إلى قوة الإيديولوجية الغربية التي تحمل هذه الأسلحة، وشعاراتها المتمثلة في فصل الفكر العلمي عن الفكر اللاهوتي والقومية والعلمية والإيمان بالمنهج التجريبي والتخلي عن الألقاب والإقطاعيات القديمة والتصنيع.

وجاءت الموجة الثانية بعد أن إبتلع العالم الغربي الشرق بأكمله حيث حاولت هذه المرة عن طريق مفكريها الكبار أمثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا الإهتمام بجانب التأطير الفكري والايديولوجي قبل الدخول في مواجهات عسكرية جديدة إلا أنها فشلت أيضاً ربما لدخول الشرق بأجمعه في حالة استسلام مؤقت لهذا الإستعمار الجديد، كما أن الإستعمار، عمل على وأد هذه الموجه.

أما الموجة الثالثة فقد أتت مع حركة الإخوان المسلمون التي تاسست في مصر عام ١٩٢٨م بقيادة الإمام حسن البنا، وقد حاولت هذه المرة الجمع بين التأطير الفكري والعمل الحربي، بيد أن التغيرات الكبيرة التي حدثت طوال ربع القرن الأول من القرن العشرين كانت عميقة بحيث جعلت المواجهة هذه المرة ليست بين الإستعمار الخارجي كما كان في السابق وحسب بل تعدته إلى المواجهة مع العلمانيين المحليين الذين تمكنوا من مفاصل الدولة بأكملها في كل أنحاء الوطن العربي، كما أن أيديولوجيتهم وجدت قبولا من الطبقة المتعلمة وهي أهم طبقات المجتمع قاطبة، ثم ما لبثت أن تداخلت المصالح بين شكل الدولة العلماني وبين فعاليات عديدة في الدولة العربية الحديثة.

وكانت فترة الربع الثاني من القرن العشرين (١٩٢٥- ١٩٥٠) فترى منافسة فكرية بين التيار العلماني والتيار الإسلامي، وكان كلا الطرفين خصوصا في مصر ملتزمان بالديمقراطية وحصر الخلافات بين الطرفين في الجانب الفكري الإيديولوجي دون أن ينزلقا إلى العنف، كما أن العلمانيين الذين سيطروا على الحياة السياسية الفكرية يومئذ في العالم العربي كانوا من أكثر المؤمنين بحرية الفكر والأكثر تأثرا بالأيديولوجية الغربية من خلال معرفتهم واتصالهم العميق بها، لذلك اتسمت المنافسة بين الطرفين بالجدال الفكري العميق والمساندة الجماهيرية الواسعة لكل الطرفين، وهذا الأمر يكون أوضح مايكون في المستعمرات البريطانية كما في مصر والسودان والعراق، أما المستعمرات الفرنسية فقد تأخر التيار الديني فيها كثيرا لدرجة أن التيارات العلمانية التي ورثت السلطة بعد رحيل الإستعمار كما في تونس مثلا لم تجد أي منافسة لفرض ايديولوجيتها العلمانية المطابقة للغرب بما فيها إلغاء قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية التي لم يستطع المستعمر تغييرها.

ويمكن القول أيضاً بأن التيار العلماني في العديد من الدول العربية بعد ثلاثينيات القرن العشرين والسنوات التي تلتها كان تيارا شعبيا قبل أن يكون تيارا صفويا والدليل على ذلك أن

أكبر الأحزاب العلمانية في الوطن العربي ونعني به حزب الوفد كان على الدوام وفي كل إنتخابات يفوز فوزا كاسحا، ولم يهدد وجوده شيء سوي إلغاء الحزبية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢م، وبذلك يمكن القول أن العلمانيةفي العالم العربي بلغت ذروتها يومئذ.

إلا أنه ومن جهة أخرى نجد أن حركة الإخوان المسلمين تطورت تطورا كبيرا ولكن ليس للدرجة التي يمكن بها سحب البساط من حزب الوفد العلماني، ففي منتصف الاربعينيات مثلا والسنوات القليلة التي تلتها نجد أن المسجلين رسميا والعاملين في تنظيم حركة الإخوان المسلمين يقدرون بأكثر من نصف مليون عضو فاعل، أما المتعاطفون والمؤيديون فيقدرون بالملايين، ومما لاشك فيه أن مثل هذه القوي الإسلامية شكلت تحديا للتيار العلماني المتسامح يومئذ والمسيطر على مفاضل الدولة.

ويذكر العلمانيون (٢٦) أن سبب تنامي التيار الديني يومئذ ربما يرجع لعدة أسباب من أهمها أن حركة الإخوان المسلمون أتخذت موقف المناهضة المسلحة للإستعمار بدلا من سياسات الأحزاب العلمانية التي كانت ترى أن الحصول على الإستقلال الكامل يمكن أن يتحقق عن طريق التفاوض والإستعانة بعصبة الأمم والعصيان المدني وغيرها من الاساليب، لذلك نجدأن هذه الأحزاب دخلت في مفاوضات معمقة لسنوات طويلة واستطاعت أن تستخلص استقلالا مشروطا في ١٩٢٣م، واستطاعت أيضاً أن تتحصل من الإستعمار على إتفاقية في ١٩٢٧م تنص على عدم إقامة مشاريع مائية في منابع النيل العليا دون موافقة الحكومة المصرية، واستطاعت الأحزاب العلمانية أيضاً أن تصل إلى الأستقلال شبه الكامل والعودة لحكم السودان بعد إتفاقية ١٩٣٦م، ولم يتبق لها الكثير لتفوز في خاتمة المطاف بالإستقلال الكامل.

أما حركة الأخوان المسلمين قد اعتمدت على الأساليب العنيفة مثل قتل الجنود الإنجليز في الأماكن النائية وعملائهم وإستغلال ذلك في الهياج الجماهيري وإثارة الغوغاء مما جذب العديد من الأجيال الشابة المتحمسة إليهم.

أضف إلى ذلك أن زيادة الإستيطان اليهودي في فلسطين وإعلان الدولة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ساهم في إعلاء الإيديولوجية الدينية التي تنص على الجهاد والإستعداد لمقاتلة الأعداء بشكل مؤثر، حيث تمت الإستفادة جيدا من السيرة النبوية وتوظيفها في خدمة حركة الإخوان المسلمون بالرغم من أن الأحزاب العلمانية هي التي ضغطت على الملك فاروق لإرسال الجيش المصري إلى فلسطين، وحثت المواطنين على القتال لتحرير الأرض.

ويذكر العلمانيون (٢٧) أيضاً أن التسامح الكبير الذي وجده دعاة الدولة الدينية من قبل الأحزاب العلمانية إستغل استغلالا كبيرا عندما إنشأت حركة الإخوان المسلمون تنظيما عسكريا سريا مكونا من ضباط الجيش وشباب الإخوان المسلمون بهدف السيطرة على مقدرات الدولة السياسية والإقتصادية دون الإلتزام بالديمقراطية، كما أن هذا التنظيم السري أسهم في إفشال الديمقراطية الليبرالية من خلال جرها لدوائر العنف والإغتيالات السياسية مثل حوادث إغتيال أمين عثمان (سياسي مصري شهير)، ورئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي وغيرهم.

ويتهم العلمانيون دعاة التيار الديني بأنهم أسهموا في شق صف الامة المتحد المكون من المسلمين والأقباط من خلال التركيز على عامل الدين، ويذكرون أن قمة تلاحم الأمة تم أثناء دورة ١٩١٩، حيث تعانق الهلال والصليب واتحادا وتوجا نضالهما السابق بإنشاء أكبر حزب

جماهيري علماني في العالم العربي، وانصهرت القيادات المسلمة والقبطية تماما وأرتضي الجميع شعار الدين لله والوطن للجميع.

وأخيراً يذكر العلمانيون (٢٨) أن التيار الديني كثيرا مايستغل الأحداث السياسية ويصبغها بصيغة دينية للكسب الجماهيري، وهذا الأسلوب يدل على افتقار الأيديولوجية الدينيـة للتماسـك المنطقي والقدرة على اقناع الآخرين من خلال الفكـر المجـرد دون اللجـوء إلـى الإثـارة الجماهيرية، فلو أن التيار الديني كانت له أفكار حقيقية توضح شكل الدولة الإسلامية المرتجـي ومفاهيمها ومرتكزاتها ومنطلقاتها واجتهاداتها في العصر الحديث، لكان التركيز منصب على هذه الأفكار في المقام الاول، وفي هذه الحالة ليس من الصعب عليهم إقناع كل الأطـراف المكونـة للمجتمع بمنطقها الفكري، إلا ن تركيزها على نقد الأخرين، وتجميع بعض الـشعارات الدينيـة ووضعها كايديولوجية إنما يبين عدم إدراكها لماهية الدولة التي تدعو إليها، والمجتمـع العربـي الحديث لن يتخلي عن ايديولوجيته العلمانية الجديدة، والتي بالفعل نزلت إلى أرض الواقع وطبعت الحياة بطابعها وحددت هياكل الدولة وشكلها ومنطلقاتها وآلياتها، ولا يمكن التفـريط فـي هـذه المنجزات في سبيل البحث عن دولة جديدة لايملك حتي الداعون لها تصورا أوليا لها.

وبلغ الصدام قمته عندما نالت الدول العربية الإستقلال الكامل في منتصف القرن العشرين والسنوات القليلة التي تلته، فلأول مرة يتواجه التياران وجها لوجه دون وجود غربيين للفـصل بينهما، كما أن التطورات التي حدثت في الحياة العربية وازدياد الوعي الفكري والثقافي، وإرتفاع معدل الحياة المتوقع بفضل تطور الرعاية الصحية، وظهور الافكار الإشتراكية ومجانية التعلـيم وتوسيع مؤسساته، كل ذلك كون مجموعات مصالح اقتصادية قوية حلت مكان الروابط العرقيـة والقبلية القديمة، وطبعت الدولة بطابعها الجديد وصارت ذات نفوذ عسكري وأمنـي وإقتـصادي واعلامي ممتد، كما أنها ظلت مستنفرة للدفاع عن مصالحها المكتسبة، وعلـى إسـتعداد أيـضاً للتوسع من خلال زيادة حجم تحالفاتها.

هذه التحالفات الواسعة الواعية لمصالحها المختلفة تمت في الحقبة الإستعمارية وارتضت الشكل القديم في إدارة الدولة، ربما لأنها ليست متفقة ايديولوجيا مع هذا الشكل العلماني بـوعي بقدر ما كانت مصالحها الإقتصادية محققة من خلاله، وبالتالي ليست علـى اسـتعداد لتغييـره بنموذج جديد ربما يضر بها وبمصالحها، وبذلك استماتت في الدفاع عن الشكل القديم للدولـة، وجندت مفكرين بطريقة واعية أو بغيرها للدعوة إلى أبقاء هذا النموذج وعدم المساس به، وقـد ساعدها في تثبيت هذا النموذج أنه ظل راسخا لفترات طويلة في إدارة الدولة وربما من ١٨٠٥م.

وحتي عندما تعرض نموذج الدولة القديم لهزة عنيفة مع ثورة ١٩٥٢م في مصر ظلـت مسألة إدارة الدولة كما كانت في السابق دون تغيير يذكر، صحيح أن جزءا من الطبقة العليا حرم من امتيازاته القديمة، وتم تقسيم الأراضي الزراعية إلى المزارعين بعد أن كانت محتكرة فقـط لهذه الطبقة، إلا أن فلسفة الحكم العلماني بقيت في آخر المطاف، وربما كانت الخلافات المبكـرة التي حدثت في مجلس قيادة الثورة المصري بين أنصار التيار الديني بقيادة الرئيس محمد نجيب، وأنصار التيار العلماني بقايدة زكريا محي الدين ومجموعته والتي حسمت الصراع لصالحها بعد انحياز عبدالناصر لها كان بسبب التغييرات المستحقة في شكل الدولة الجديد وهل يكون التغييـر شاملا بما في ذلك شكل الدولة العلماني الموروث أم يكون تغييرا محدودا ساعيا للتخلص من بقايا

الطبقة التركية القديمة المتمصرة من آثار دولة محمد علي، والتحول في الإقتصاد إلى النظام الإشتراكي الناهض يومئذ، وإتاحة الفرصة للقطاع العام ليقود التغيير الإقتصادي، وفيما يبدو من نتائج ظهرت بعد ذلك أن الإنحياز كان لصالح التغيير المحدود والمتصل بالشكل الإقتصادي وغير المؤثر على شكل الدولة العلماني القديم.

والأختلاف الواضح بين العلمانية قبل الثورة والعلمانية بعد الثورة كان يتمثل في أن علمانية ما قبل الثورة كانت تتسم في طرحها العام بالإلتزام بالديمقراطية والشفافية وتخضع جميع أجهزة حكمها للنقد والتصويب، وبالتالي كانت علمانية قابلة للتطور من خلال وضوحها أولا ومن خلال عدم احتكار السلطة لجهة علمانية أو حزب علماني واحد، فكل حزب يتولي السلطة كان يفسر العلمانية تفسيرا جديدا متطورا محاولا قدر الإمكان عدم التصادم مع مكونات المجتمع الروحية، وراغبا أيضاً في الإستفادة من مميزات العلمانية، مثل إخضاع جميع الافكار للمنطق العقلي، وعدم الباس الحقائق المجردة بالغيبات، والنظر إلى المواطنين من خلال مقياس الكفاءة المجردة، وأخضاع جميع الآراء والأفكار للمناقشة الحرة.

أما علمانية مابعد الثورة فقد اتسمت بالجمود وذلك لإفتقادها للوضع الديمقراطي، والتباسها بالشئون الأمنية حيث عد المناهضون للعلمانية مناهضين للنظام السياسي نفسه، وبذلك نجد أن أنظمة الحكم يومئذ ربطت وجودها بوجود العلمانية كفلسفة حكم، وقد ساعدها على ذلك الجماعات العلمانية القديمة الواعية بمصالحها، أضف إلى ذلك أن الآليات العلمانية الخارجية مثل سعر الفائدة وتراكم قروض الدين والموازين التجارية وغيرها من المعاملات الربوية التي تسير الإقتصاد العالمية أصبح التعامل معها ضرورة لابد منها، وأكثر الناس قدرة على الإندماج في هذا المجتمع الدولي الجديدة كانوا من دعاة العلمانية.

ثم حدث التصادم العنيف لأول مرة بين التيارين عقب محاولة إغتيال رئيس مصر جمال عبدالناصر في الإسكندرية في ١٩٥٦م واتهام (٢٩) حركة الإخوان المسلمون بتدبير هذه المحاولة صحيح أن عمليات الإغتيال السياسي عرفت من قبل في العهد الديمقراطي إلا أن أثر محاولة الإغتيال الأخيرة كان عميقا وفاصلا، وربما يعود الأمر جزئيا إلى أن الحرية النسبية التي كانت موجودة في السابق سمحت بوجود تفسيرات عديدة لحوادث العنف، واستطاعت من خلال تسليط الأضواء عليها ودراستها التقليل من آثارها ومحاولة إيجاد تفسير علمي لها، ومعرفة مسبباتها، كما أن وجود أكثر من حزب سياسي فاعل يعطي أكثر من تفسير لها، وبالتالي تفحص من خلال جوانب مختلفة، وبذلك يستطيع المجتمع أن يتعافي من آثارها السلبية.

أما في العهد الشمولي فإن الدولة بأجمعها وبأجهزتها الإعلامية المتعددة تعتمد الرواية الرسمية من الأحداث ولا تحاول الذهاب بعيدا في تفسير الظاهرة، كما أن البيروقراطية الحكومية التي تخشي فقدان وظائفها تنأي بنفسها عن استعمال مواهبها الفكرية وتكتفي بما هو مطروح في الساحة، وأمر مثل هذا كفيل بأن يجعل من المجتمع الوطني مجتمعا منكفئا على نفسه غير راغب في المشاركة في الحياة العامة، ومن السهل على السلطة في هذه الحالة تشكيل المواطنين بحسب ما تريد.

وفي ظل هذه الظروف وقع التصادم العنيف بين تيار الدولة العلماني وتيار المعارضة الإسلامي حيث تمت أعدامات لقادة التيار الإسلامي، مثل سيد قطب وعبدالقادر عودة وغيرهم

كما تم سجن أكثر من خمسين الف أخ مسلم في تلك الفترة، وحدثت تجـاوزات فـي الـسجون المصرية مثل التعذيب وغيرها، مما أوقع القطيعة النهائية بين دعاة التيارين لأول مرة، وانتقـل الخلاف الفكري من وضعية المسالمة والمعايشة إلى وضعية العنف والرغبة في القـضاء علـى الطرف الآخر من خلال التصفية الجسدية والمعنوية.

ومن العوامل الأخرى التي ازمت العلاقة بين التيارين انقسام العالم العربي إلى معسكرين مختلفين، أحدهما يدعو إلى الأخذ بالاسلوب الإشتراكي في إدارة شؤون الدولة، ومديد الـصداقة للإتحاد السوفيتى، والآخر يدعو إلى نظام السوق الحر والأنخراط فـي المعـسكر الرأسـمالي، وأستعان كلا المعسكرين بالايديولوجيتين الإسلامية والعلمانية القومية.

ثم مالبثت المنافسة بين المعسكرين أن احتدمت على أثر التنافس على كسب حلفاء جدد في الوطن العربي، وقد استغل أعداء الطرفين هذا التنازع وكبدوا كلا الطرفين خسائر بشرية ومادية فادحة حصوصا أثناء الصراع في اليمن الشمالي(٣٠).

على العموم يمكن القول بأن الصراع بين التيار الإسلامي والعلماني في تلك الفترة مـال لصالح تيار العلمانيين العروبيين أولا وذلك من خلال الإنجازات التي حققها وهو في سدة الحكم، ولعل أهم هذه الإنجازات مناهضة الإستعمار، والشروع في خطة تنموية كبيـرة، وتـأميم قنـاة السويس، والبدء في إنشاء السد العالي، والتصنيع الحربي، إلا أن جميع هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح عقب الهزيمة التي مني بها هذا التيار في ١٩٦٧م والتي اعتبرت فاصلا بين تراجع التيار العلماني ونمو التيار الديني في العالم العربي.

وشعر العلمانيون في الوطن العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م بـضرورة التـأطير والتنظيـر للعلمانية وشرحها للمواطنين بعد أن كانت أفكارها تنتقل تدريجيا من خـلال إنتـصار وانحيـاز الدولة لها، وبما أن الدولة العربية العلمانية يومئذ كانت قد حققت بعض التقـدم فـي مـشروعها التحديثي مما سمح باعطائها شرعية تصريف الأمور، والتفاف المـواطنين حولهـا، فقـد كـان المنظرون العلمانيون العرب لايشعرون بحاجة ماسة للتصدي الجاد لأفكار التيار الديني المضادة، إلا انه وبعد هزيمة ١٩٦٧م وانهيار آمال الدولة العربية العلمانية في الحديث وتحقيق مشروعها فقد شعر العلمانيون بضرورة تكثيف جهدهم على الأقل لتثبيت المكاسب التي تحققت من خـلال آليات الدولة، وفي هذا الخصوص يقول (٣١) أحد العلمانيين العرب (ثمة فرق كبيـر بـين أن أتحدث عن العلمانية وفي ذهني أنها تعني فصل الدين عن الدولة فحسب وإنما تعني الإلحاد أيضاً بحيث أنه في هذه الحالة تكون العلمانية مرفوضة ومحاربة من قبل أي رجل من رجـال الـدين المهتمين بالسياسية، في حين أنها لو فهمت بمعني منع رجال الـدين المتـشددين مـن فـرض سيطرتهم على الدولة والمجتمع وفق اجتهاداتهم التي يعتبرونها من صميم الدين فإنها تفهم فهمـاً آخراً، وعموما العلمانية لا تعني الإلحاد على كل حال بل إنها تحرص على ضمان حرية العبادة والتدين لأي مواطن وأنها مجرد صيغة تنظيمية تستعبد عوامل النزاع والمشاغبة وتمنع إنتشارها إلى الدولة والمجتمع باسم الدين).

وربما كان هذا المفكر يرد على الدعاوي التي تزايدت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧م والتـي كانت تقول إن سبب الهزيمة الثقيلة ربما كان الإبتعاد عن الدين، إضف إلـى ذلـك أن كتابـات

إسلامية كانت قد راجت في تلك الحقبة حول جاهلية القرن العشرين وحاكمية الله وضرورة الإلتزام بالتشريعات الدينية، ومحاربة العلمانية وغيرها من الأفكار.

وبما أن دعاة العلمانية كانوا في السابق قد ركزوا على شعار فصل الدين عن الدولة، فقد شعروا بعد هزيمة المشروع العلماني العربي إثر حرب يونيو ١٩٦٧م بأنهم في حاجة أكثر إلى شرح فكرة فصل الدين عن الدولة، وفي هذا يقول (٣٢) أحد العلمانيين (إن الذين يزعمون بأن الإسلام لا يعرف اللاهوت الكنسي والسيطرة الكنسية ربما كان زعمهم هذا فيه قليل من الصدق، فليس في الإسلام كهنوت وطبقة من رجال الدين كالايكليروس والرهبان في المسيحية، وأنه لم يعرف الصراع بين السلطتين الدينية والدنيوية على غرار ما حدث في أوروبا في العصور الوسطي، إلا أن هناك كثيرا من الصراعات بين رجالات الدين الإسلامي وأصحاب السلطة الزمنية، فابوجعفر المنصور مثلا أصدر له أحد الفقهاء فتاوي تنص على أنه لا حق لأحدفي اختيار الإمام أو مراقبته أو محاسبته أو عزله لأنه بسبب من سلطان الدين المعصوم، ولاحق للأمة في التشريع لأن السماء قد فرغت من التشريع جملة وتفصيلا ولها وكيلها يدير نيابة عنها شؤون هذه الميادين، ومع مرور الزمن أصبح لرجال الدين دور كبير ومؤثر في دعم الحكام ومعارضتهم، فالداعمون يصدرون الفتاون الدينية المؤيدة لمصلحة الحكام، بينما يستخرج المعارضون فتاوي مناقضة لها، وكل من الفريقين يدعي أنه يطبق تعاليم الإسلام، والخلفاء الذين تبنوا آراء المعتزلة في صدر الدولة العباسية إضطهدوا خصومهم الرافضين لهذا المذهب، كما وقع العكس عندما تبني المتوكل الخليفة العباسي فيما بعد المذهب المناقض للمعتزلة واضطهدهم ومكن لخصومهم، الصراعات بين الحكام ورجال الدين العاملون في السياسة، والذين يتمتعون بنفوذ اجتماعي من خلال مراكزهم الدينية، وغالباً ما يعرفون العلمانية على أنها الإلحاد فقط، وهم بهذا الإصرار على أنها إلحادية وضد الدين كمن يضع قناعا بشعا ومخيفا على الوجه لإخافة الناس وإرهابهم، إنهم يحاولون إحراج خصوصهم وتحقيق أهداف سياسية من وراء ذلك، إن شعار فصل الدين عن الدولة شعار ضروري لوقف إستغلال رجال الدين للدين).

وفي سبعينيات القرن العشرين تزايدت مصاعب العلمانية في العالم الإسلامي وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها إخفاق أنظمة الحكم التي تتبني العلمانية في عملية التحديث وظهور عمليات فساد واسعة في أجهزة الحكم (أوضح مثال على ذلك الجزائر) وعجز الدولة عن تلبية حاجات المواطنين الاساسية، وتدهور البنية التحتية للدولة بعد أن توقفت عمليات التطور والصيانة، والإنفجار السكاني الذي ابتلع إنجازات الدولة، إضف إلى ذلك أن العلمانيين العرب عجزوا عن التصدي لإسرائيل، وعقب حرب محدودة في اكتوبر ١٩٧٣م اتجهت جمهورية مصر نحو الصلح الإنفرادي، ربما لمحاولة التصدي للتصدع المريع الذي ضرب الدولة المركزية المصرية نتيجة للحروب المستمرة، وتكاليف مشاريع التنمية وهز أسس الدولة الرأسمالية القديمة نتيجة لعمليات التأميم وغيرها، أضف إلى ذلك أن الإنشقاقات التي حدثت بين رجالات الحكم خصوصا في جمهورية مصر العربية، والتحالف الطاريء مع الإسلاميين في بداية السبعينيات سمح لأنصار التيار الديني لأول مرة منذ فترة طويلة بتنظيم صفوفه بعد الضربات الموجعة التي تلقاها من مصر الناصرية، صحيح أن هذا التحالف سرعان ما أنهار إلا أنه كان كافيا لإعادة الحيوية لهذا التيار.

ويرجع(٣٣) العلمانيون أسباب فشل أنظمة الحكم العلماني إلى مؤامرات الإستعمار التي صنعت مشكلات عديدة في جسم العالم العربي تحد من التطور المنشود حتي تستمر قبضة الإستعمار وسيطرته على موارد ومقدرات مستعمراته القديمة، وكانت أكبر هذه المشكلات التى واجهتها أنظمة الحكم العلمانى خلق إسرائيل في قلب العالم العربي، وعند الدخول معها في مواجهات عسكرية كانت تجد باستمرار الدعم والتعويض والمساندة بينما أخذت الدول العربيةمن خلال هذا الإنهاك في التآكل من الداخل حتى وصلت بالفعل إلى حافة الإنهيار.

ومن المشكلات الأخرى التي واجهها العلمانيون مشكلات الأقليات الإثنية والعرقية والدينية في العالم العربي والتي أيضاً كان الإستعمار قد خلقها، ولا تكاد توجد دولة عربية تخلو من هذه الظاهرة، ففي العراق مثلا توجد مشكلات الاقلية الكردية والمنافسة بين أنصار المذهب الشيعي والمذهب السني، وفي سوريا أيضاً نفس المشكلة، اما في المغرب العربي فقد كان الصراع المستتر بين العرب والبربر على أشده.

ويذكر أيضاً دعاة القومية العربية أن تقسيم الدول العربية في الحقبة الإستعمارية تم من دون وجود أسس علمية سوي الرغبة في إضعاف العرب، ويلاحظ أن هذا التقسيم جعل من أصحاب الثروات المعدنية أقلية لايستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم إلا من خلا حماية خارجية، وتكون هذه الصورة كاوضح ما يكون في الخليج العربي، وجعل أصحاب الكثافات السكانية العالية محصورين في منطقة فقيرة لا تكاد تكفي لاعالتهم لذلك يظلون في حالة احتياج دائم، وتظهر هذه الصورة في أوضح تجلياتها في حالة مصر والسودان، ثم الوقوف بالمرصاد لأي محاولة تغيير أو تصحيح لهذه الوضعية، ويمكن أن تصل لاستعمال القوة المسلحة لإبقاء الأمور على حالها، والنتيجة أن حالة الشلل لازمت العالم العربي.

هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى مثل إفتقار العالم العربي لأسرار التكنولوجيا، واحتكارها من قبل الدول الكبرى، وتدني أسعار المواد الخام الأولية التي كان يعتمد عليها العالم الثالث في تمويل مشروعاتها المختلفة، حيث استطاعت التجارب العلمية الحديثة الإستغناء عن كثير من هذه المواد الاولية والأستعاظة عنها بمواد بديلة (مثل القطن والمطاط) وبالتالي كان ذلك من أهم أسباب التدهور الإقتصادي.

وخلاصة هذا الأمر أن الدول العلمانية قد أخفقت بالفعل في كثير من الأشياء إلا أن هذا الإخفاق يعود إلى أسباب بعيدة عن إرادتها، وكنتيجة لوجود مؤامرات خارجية واسعة، وأنها من جهتها حاولت التصدي لها، ونجحت مرات واخفقت مرات ولازال النضال مستمرا لتحقيق المجتمع العربي المثالي، وليس صحيحا بالمرة أن هذا الإخفاق تم نتيجة لتصورات أصحاب التيار الديني.

ومن أهم الإحداث المؤثرة في أواخر سبعينيات القرن العشرين فيما يختص بالصراع بين التيار الديني والتيار العلماني ظهور موجة جديدة من العنف ضد الدولة ومؤسساتها والقائمين عليها من قبل جماعات دينية متشددة تقوم بتكفير (٣٤) المجتمع وتصنفه من ضمن مجتمع الجاهلية الذي يجب القضاء عليه، وقد صحب ظهور هذه الجماعات أعمال عنف عديدة كانت غريبة على المجتمع الذي عاش طوال الحقبة الناصرية في هدوء ومنأي عن أعمال العنف.

وعزا العلمانيون ظهور هذه الحركات إلى الرئيس السادات الذي سمح لهم بأعادة تكـوين أنفسهم إبان خلافاته مع الناصريين كحماية له، وهذه الجماعات سرعان ما استغلت هذا التحـالف للإنتشار في المجتمع واستقطاب الوف من الشباب المحبط الذي فشل في تحقيق أحلامـه نتيجـة لظروف الحروب والتدهور الإقتصادي، إضف إلى ذلك أن فترات السجن الطويلة في السـجون الناصرية والتجاوزات التي تمت أحيانا ضدهم ربما كان لها دور في تشددهم فيما بعد، واعتنـاق أفكار ابن تيمية الذي تعود أفكاره المتشددة إلى أنه كان معاصرا لحقبة قاسية من حقب التـاريخ الإسلامي، وهي فترة استيلاء المغول على حاضرة الخلافة الإسلامية ببغداد، وقتلهم الالوف من المسلمين، لذلك ليس في الأمر عجب أن ينسب أبن تيمية جميع ما حاق بالمسلمين إلى بعدهم عن العقيدة الصحيحة وتراجعهم في الإلتزام بها وتطبيقها، وقد تجددت هـذه الافكـار أيـضاً فـي اربعينيات القرن العشرين إبان الصراع العنيف بين المسلمين والهندوس في شبه الجزيرة الهندية، والتي تمخضت فيما بعد عن ولادة دولة باكستان الإسلامية.

وقد ورث السلفيون العرب هذه الافكار المتشددة ليضيفوا حيوية جديدة لها في عصر مني فيه المسلمون بالهزائم والإحباطات في جميع الميادين.

وكانت أكبر التحديات التي واجهت التيار العلماني في أوآخـر الـسبعينات مـن القـرن العشرين تفجر الثورة الإسلامية في إيران، وأعلان التزامها بتطبيق القوانين الإسلامية، والإتجاه نحو الدين لتشكيل الوجدان الشعبي بدلا من الأفكار التحديثية.

وبذلك يشكل للإسلاميين لأول مرة نموذج دولة قائمة بالفعل على أرض الواقـع بعـد أن كانت تصوراتهم في السابق مبنية على أسس وافتراضات غير واضـحة المعـالم، صـحيح أن باكستان أقامت دولتها على أسس دينية إلا أن نموذجها محكوم بظروفه الخاصة.

وقد جاءت الثورة الإسلامية في إيران في ظل ظروف بالغة الصعوبة للدولـة العلمانيـة العربية، حيث شهد المجتمع العربي تراجعا كبيرا في التنمية، كما أن الدعم الخارجي والمـساندة التنموية قلت، أضف إلى ذلك إرتفاع اسعار المحروقات وتركز نموذج إستهلاكي جديد فـي دول الخليج العربي جذب إليه كفاءات الدول العربية المختلفة واخلاها من كوادرها التي تعتمد عليهـا في تسيير دولاب الدولة، مما أضاف تدهورا جديدا للخدمة المدنية، وقد صعدت في هذه الوظائق الشاغرة كفاءات دون المستوي مما أنتج حالة بيروقراطية خانقة وحالات فساد.

أما العلمانيون العرب فقد وجهوا سهام نقدهم لنموذج الدولة الدينية الجديدة، ونفوا أن يكون هناك نظام ديني يمكن تطبيقه لبيان أن هذا نظام إسلامي وهذا نظام غير إسلامي، وفـي هـذا الخصوص يذكرون (٣٥) (إن المجتمع الديني في فجر الإسلام كان مجتمعا مدنيا وليس نظامـا دينيا صادرا عن تعيين من الله عز وجل، كما فهم المسلمون الأوائل أن السلطة في الإسلام على أنها نظام مدني ينبع من إرادة الناس، فالحاكم في ظل الخلافة الإسلامية الراشدة يؤكـد المفهـوم الإسلامي في أنه بشر وليس له عصمة أو قداسة، بيد أن السلطة في الإسلام بعد ذلك انحرفـت عن المفهوم الإسلامي الذي يؤكد عدم قدسية الحاكم نتيجة لاستبداد وتحريـف معـاني الإسـلام وتزييف قيمه، وفي ذلك يقول معاوية بن أبي سـفيان (إن الارض لله وإنـا خليفـة الله) وكـان أبوجعفر المنصور يقول (نحكمكم بحق الذي أولانا وسلطانه الذي أعطانا، وأنا خليفـة الله فـي أرضه) وقد قصد بقوله إنه خليفة الله في الارض أن يضفي على نفسه عصمة وأن يصبغ علـى

حكمه قداسة، وأن يرسخ بأذهان العامة أن الله سبحانه وتعالي هو الذي استخلفه ليعبر عن إرادة الله وليفعل مايشاء)

ويذكر العلمانيون أيضاً (٣٦) (إن الذين يزعمون أن الإسلام هو دين ودولة وأن نظام الحكم في البلاد الإسلامية لابد أن يستمد من صميم الدين الإسلامي إنما يستهدفون الكسب الجماهيري فقط وذلك لأن القرآن الكريم نفسه لم يتضمن آية تتعلق بالحكم السياسي، أو تحدد نظامه، ولم تتضمن كذلك الأحاديث الشريفة أي حديث في هذا الخصوص، ولو كان ثمة أية واحدة أو حديث صريح واضح لاحتج به أحد الصحابة المهاجرين أو الأنصار إثر وفاة النبي (صلي الله عليه وسلم) أو عند إستخلاف أي من الخلفاء الراشدين الاربعة).

(والله تعالي عليم بعباده حليم بهم قصد من ذلك أن يكون نظام الحكم في الإسلام مدنيا (أي نابعا من أرادة الشعب) لا دينيا (أي نابعا عن إرادة ربانية أو تفويض الهي).

وبخصوص الدعاوي لتطبيق الشريعة الإسلامية في العالم العربي بأجمعه طوال حقبة الثمانينات وإعلان السودان في سبتمبر ١٩٨٣م إنزال هذه التشريعات إلى أرض الواقع، والمطالبة بتطبيقها في دول عربية كانت في السابق بعيدة عن أنشطة الإسلاميين مثل تونس والجزائر زاد من الصراع بين دعاة التيارين، وحاول كل طرف كسب المعركة الإعلامية وإقناع الجماهير بمنطقه، وكانت مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم الإسلامي من أهم مطالب الإسلاميين لذلك نجد أن العلمانيين العرب كثيرا ما تطرقوا لهذا الموضوع للرد على الإسلاميين، وفي ذلك يذكرون (أن الحكم في عهد النبي (صلي الله عليه وسلم) هو حكم الله اسما وفعلا، وذلك لأن الفهم الإسلامي يؤمن بان النبي (صلي الله عليه وسلم) كان يعمل بإرشاد الوحي وتحت رقابته، وفيه تتحقق حاكمية الله، أما بعد وفاة النبي (صلي الله عليه وسلم) فالناس جميعا بشر متساوون لايوحي لاحد منهم وحيا مباشرا كوحي النبي (صلي الله عليه وسلم)، فمن ثم كان حكمهم حكم الناس، يصيبون فيه فينسب الصواب لهم وحدهم، ويخطئون فيه فيعزي الخطأ إليهم وحدهم، واي قول غير ذلك إنما يرمي إلى إضفاء عصمة على الحاكم وقداسة على الطاغية).

ويذكر القوميون العرب أيضاً (أن تيار تسيس الدين يستشهدون دائما في هذا المجال بآيتين في القرآن الكريم هما (فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدون في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء الآية ٦٥ والآرية الأخرى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) النساء الآية ١٠٥ – وهذا الاستشهاد خطأ وخطر فهاتان الآياتان تخاطبان النبي (صلي الله عليه وسلم) وحده وتختصان به دون غيره، فأولهما تنفيى صفة الإيمان عمن لايحكم النبي (صلي الله عليه وسلم) في أي شجار بينه وبين آخر، ثم لايرتضي حكمه، وهذا أمر واجب بالنسبة للنبي (صلي الله عليه وسلم) نفسه حتى تستقر الأمور في مجتمع المؤمنين، ولما كان له من إتصال بالوحي، أما أن تنتقص صفة الإيمان لمن لا يلجأ إلى بشر مهماكان وضعه، وكيفما كان علمه ليحكم في أمور ويرتضي حكمه طائعا مختارا، أي يلقي بين يديه بخضوع شديد وتسليم كامل في كل أموره وشئونه وضميره ومصيره فهذا نفي للإيمان، وهو تحكم غريب في شؤون الناس ومصائرهم، فضلا على أنه إستلاب لولاية خص بها الله النبي وحده وذلك بصريح نص الآية وبيان سبب تنزيلها.

أما الآية الثانية فهي كذلك من الأيات التي تخاطب النبي (ص) وحده، وتختص بـه دون سواه، وهذا واضح أيضاً من ألفاظ الآية ذاتها، فهي خطاب للنبي (ص) فضلا على أنها تفيد بأن حكمه أو قضاءه هو الرؤية التي وهبها الله تعالى له، والتي لايمكن لعاقل أن يـدعي أن الرؤيـة الواردة في الآية هي رؤيته أو أن الآية تخصه شخصيا وتشير إليه صراحة).

وينتقد القوميون العرب كذلك الإسلاميين لاستعمالهم بعض الآيات الكريمة في غير سياقها الذي نزلت فيه، ويذكرون أن هذا الخلط متعمد لاستقطاب أنصار جدد بهدف الكسب السياسي وفي ذلك يقولون (إن أية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) و(ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الظالمون) و(ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الفاسقون) يقصدون (أي الإسلاميين) من خلال هذه الآيات أن من لم يحكم في السياسة أو القضاء بغير حكم الله فهو كافر ظالم فاسق، ولا تحق له طاعة ولايجب له ولاء، وأن محاربته واجبة وجهاده لازم وقتله تنفيذ لحكم الله (انتهي) ونري في مثل هذا القول مدي تأثير العقل السياسي في تحريف مقاصد الله، واستعمال آياته في غير مانزلت من أجله، فهذا القول الذي يزعمه السلفيون يرمى إلى أهـداف سياسية محضة وذلك للآتي.

الآيات المنوه عنها في الأعلي والتي تستعمل شعارا سياسيا وهتافا حزبيا نزلـت بـسبب معين هو عندما أخفي اليهود عن النبي (صلي الله عليه وسلم) حكم رجم الزانـي، لـذلك فـإن المناهج السليم الذي يري ضرورة تفسير الآيات القرآنية على أساس أسباب التنزيـل، لأن هـذه الآيات التي تتحدث عن من لم يحكم بما أنزل الله نزلت فـي أهـل الكتـاب، وإنهـم وحـدهم المقصودون بها وليس المسلمين، فالطبري يقول إنه قد روي عن النبي (ص) أن هـذه الآيـات نزلت في أهل الكتاب وليس لأهل الإسلام فيها شيء ،والزمخشري يروي عن أبن عبـاس هـذا المعني، كذلك القرطبي يقول عنها إنها في أهل الكتاب كلها نزلت فيهم.

والمحتجون بهذه الآيات للإثارة الجماهيرية، والشغب على الحكام يستعملونها للدلالة على أن كلمة الحكم الواردة فيها تعني الحكم السياسي، مع أن جميع الآيات التـي اسـتعملت للحكـم السياسي كانت كلمة الأمر (وشاورهم في الأمر).

ثم يذكر (٣٧) العلمانيون العرب أراءهم حول تطبيق الحدود والتي يراها الطرف الآخـر من أهم مظاهر إنفاذ الشريعة الإسلامية، حيث يقولون إن هذه الحدود ست وهي السرقة والقذف والحرابة والزنا وشرب الخمر والردة.

فبالنسبة إلى حد الخمر فإنه لم يرد في القرآن الكريم، وليس في أحاديث النبي (صلي الله عليه وسلم) عقوبة محددة له، وهو قياس من سيدنا على بن أبي طالب، فإنه هو ليس حدا ولكنه تعزيز (أي عقوبة لم تحدد في القرآن أو في أحاديث النبي (صلي الله عليه وسلم).

وبالنسبة لحد الردة فإنه أيضاً لم يرد في القرآن الكريم وإنما ورد في حديث النبـي (ص) ولم يثبت أن النبي قد طبقه.

وحد الحرابة وقطع الطريق هو ذاته العقوبة الموجودة في قانون العقوبات، وهي الإشغال الشاقة أو النفي من الأرض إذا لم يترتب على الجريمة قتل، والإعدام إذا نتج عنها قتل :

والنبي (ص) كان يقول (أدرؤا الحدود بالشبهات) فكلما أسقط المجتمع حدا مـن الحـدود نتيجة شبهة، أو لعفو كان ذلك متسقا مع روح الإسلام وتعاليم نبيه(ص).

ولكل حد من هذه الحدود شروط يصعب أن لم يكن من المستحيل تحقيقها، فحد الزنا مثلا يستلزم تطبيقه اعترافا أو أن يشهد به أربعة شهود عدول يرون الفعل راي العين من بدايته إلى نهايته، بحيث لا يمر الخيط بين الذكر والانثي فإن نقص الشهود عن أربعة أو أضطراب شاهد أو تبين أنه غير عدل أقيم حد القذف على الجميع.

وحد السرقة يطبق في حالات نادرة ولايطبق على جائع أو عار أو محتاج ولايطبق على الخاطف والمنتهب، ولايطبق على من سرق أموال الحكومة أو المال العام لأن الفقه الإسلامي يري أن لكل فرد من المجتمع حقا في هذا المال، وهو مايسميه بشبهة ملك وهي تسقط الحد).

ومن المهم القول بأن التيار العلماني لم يكن تيارا متحدا حيث كانت تسود فيه آراء كثيرة تتراوح بين الذين يودون المواءمة مع الإسلاميين في افكارهم وعدم السماح لهم باحتكار الرؤية الدينية وحدهم، ومحاولة تفسير النصوص الدينية تفسيرا يتفق مع رؤيتهم هم، بحيث يصيرون في آخر المطاف جزءا من الرؤية الدينية بتفسيراتهم (وخير مثال لطريقة المواجهة هذه ما ذكره في السابق حول رؤيتهم للحدود)، وبين تيار علماني آخر يري(٣٨) ضرورة المفاصلة النهائية مع الآراء الدينية أيا كانت وعدم النظر فيها وتبني رؤية علمانية خالصة، ومن أمثلة آرائهم هذه في تطبيق الشريعة الإسلامية فهم يرونها محاولة لأعادة الدولة الدينية، وإلغاء الحريات المدنية جميعا، وفرض الرقابة على الضمائير والسراير، وتحكيم رجال الدين في شؤون المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والامنية، وتطبيق بعض الحدود والأحكام التي قد لا تتفق مع روح العصر وقيمه الإنسانية، وحقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الجسدية مثل الرجم والقطع والبتر والصلب أو بالتمييز بين الرجل والمرأة في الميراث مثلا).

كما يوجد تيار علماني ثالث يحاول التوسط بين المتشددين والمتعايشين وفي ذلك يقول تيار التوسط (٣٩) (إن مسألة ارتباط الدين بالسياسة لا تمثل خطرا على الدين أو السياسة، ولكن الخطر يكمن في تحويل السياسة إلى ممارسة دينية مقدسة، وإلغاء الفعل العقلي والنقدي فيها، سواء كان ذلك بعد تسلم السلطة باسم دولة الله أو قبل ذلك داخل حزب الله، وليس خطأ أن تستلهم الأحزاب القيم والمباديء الإسلامية ولكن الخطأ في الأنزلاق نحو أدعاء قدسية العقيدة السياسية المستمدة من القيم الدينية وقدسية السلطة المرتبطة بها، لذلك من المستحسن في جميع الحالات العمل على عدم الزج بالإسلام في المعارك السياسية اليومية، حتي يظل الدين ذخرا للمجتمع ككل ومرجعه وملاذه الأخير في المحن الكبري، وإلا فسوف يستهلك المجتمع أهم رأسمال لديه لتحقيق أهداف يستطيع الوصول إليها بطرق أسهل، كما ينبغي التمييز بين الإسلام كجماعة ودين والحركة الإسلامية كفريق إسلامي أو كاجتهاد من بين اجتهادات إسلامية ممكنة).

ويستطرد تيار التوسط العلماني قائلا (إن التجارب التاريخية قد دلت على أن الأزمة الدينية قادرة إذا لم تنجح الأمم في الوقت المناسب في السيطرة عليها أو الخروج منها إلى السير بها إلى الدمار والحروب العقائدية والمذهبية، وأن أخطر مشكلة يمكن أن يعاني منها الدين هي الجماعات الدينية التي تتحدث باسمه وأحيانا تخفي مقاصده الحقيقية من أجل الكسب السياسي.

مراجع الباب الثالث :

١- هـ. أ. ل. فيسرا، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٧٩- ١٩٥٠، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ص ٧٤..

٢- فتحية النبراوي، تطور الفكر السياسي في الإسلام، ج الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م، ص ٤١٣.

٣- وصف مصر، المصريون المحدثون، تأليف علماء الحملة الفرنسية على مصر، ترجمة زهير الشائب، ط الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٨٥.

٤- ستيفن نيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة، بيروت ١٩٩٨م، ص ٢١٢.

٥- وصف مصر، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٦- سمير على الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ط أولي، مؤسسة دار الريحان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٤٣١.

٧- شبلي العيسي، العلمانية والدولة الدينية، ط الثانية، دار الشئون العربية العامة، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٣٠.

٨- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولي، الدار العلمية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٢٢٣.

٩- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط الرابعة، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢م، ص ٤٠٨.

١٠- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٤م، ص ١١٢.

١١- المرجع السابق، ص ٢١٠.

١٢- د. يسن سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢١٤.

١٣- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، مرجع سابق، ص ٢١١.

١٤- مركز دراسات الوحدة العربية، القومية والإسلام، ط ثالثة، وهو مجموعة كتاب، ص ٢٨٥.

١٥- المرجع السابق، ١١٤.

١٦- المرجع السابق، ص ٩٩.

١٧- المرجع السابق، ص ٥٢٤.

١٨- فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم بلا تاريخ ص ١٥.

١٩- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، مرجع سابق، ٢٢٥.

٢٠- المرجع السابق ٢٣٣.

٢١- المرجع السابق، ص ١١٥.

٢٢- المرجع السابق، ص ٢٥٣.

٢٣- المرجع السابق، ص ٢٧٢.

٢٤- المرجع السابق، ص ١٣.

٢٥- المرجع السابق، ص ١١٦.

٢٦- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٢٧.

٢٧- فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الأخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٢٨- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، مرجع سابق، ص ٤٣.

٢٩- فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٨٤.

٣٠- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الطبعة الأولى، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٦٥٠.

٣١- شبلي العيسي، العلمانية والدولة الدينية، مرجع سابق، ص ١٥.

٣٢- المرجع السابق، ص ٣١.
٣٣- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ١٨١
٣٤- عادل حمودة، الهجرة إلي العنف، ط أولي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٧٨.
٣٥- محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، ط الثانية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٧٩م، ص ١٣٥.
٣٦- المرجع السابق، ص ٣٩.
٣٧- المرجع السابق، ص ١٧٠
٣٨- برهان غليون، الدين والدولة، ط الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣م، ص ٢٢٤.
٣٩- المرجع السابق، ص ٤٦١

الباب الرابع

في إيديولوجيا الدولة الإسلامية

كانت بداية الدولة الإسلامية الأولى بحسب راي العديد من المفكـرين (١) الإسـلاميين الصحيفة الدستورية التي عرفتها المدينة المنورة، عهدا مكتوبا وصف بأنه أول دستور مكتـوب في تاريخ البشرية، مباديء وأسس تنزلت على أرض الواقع، ومن هذا المنطلق نجد إن الإسـلام دين ودولة لأنه يعني بجميع شؤون الحياة، بدليل أن هذا الدستور المكتوب أشتمل علـى بـضع وستين فقرة غطت مختلف شؤون الحياة والحكم.

ومن فقرات دستور دولة المدينة الأولى (٢):

إن المهاجرين والأنصار أمة واحدة وذمتهم واحدة، وأن المدينة حرام لا حرب فيهـا ولا عدوان، وتدل هذه الفقرة على الحض على وحدة الأمة الإسلامية وتكاتفها، وعدم اختلافها، حيث إن من أهم مميزات الأمة الوحدة والإنسجام.

ثم يمنع التعامل مع العدو، والتأكيد على ضرورة الأخذ بأيـدي الظـالمين والمجـرمين، وسيادة العدل، وهذه فقرة أخرى أيضاً تنبه إلى أن من أهم مقومات الأمة تحري العدل ومعاقبـة الظالمين، بالإضافة إلى عدم التعامل مع العدو الذي يسعي لهدم الأمة.

وجاءت آيات القرآن الكريم تؤكد ضرورة الخضوع للدولة الجديدة، على وجه الخصوص وطاعة ولي الأمر الذي من خلاله تستطيع الامة أن تتوحد خلفه(يا أيها الذين آمنوا أطيعـوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء ٥٩ وفي آية أخرى (ومن يطع الرسول فقـد أطـاع الله) النساء آية ٨٠.

وفي آيات كثيرة من القرآن الكريم تم التشديد والتأكيد على ضرورة الخضوع لحكـم الله لدرجة اعتبار أن الإيمان بالله مرتبط أشد الإرتباط بالخضوع لحكم الله، وربما تنبع أهميـة هـذا التأكيد من أن الامة التي تنحرف عن حكم الله لاتصير أمة الله (فلا وربـك لا يؤمنـون حتـي يحكموك فيها شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النـساء ٦٥، وفي هذا التأكيد على الخضوع لحكم الله إشارة للأمة المسلمة والدولة المسلمة التي تسلم أمرهـا لحكم الله.

ثم يذكرون إن الذين يتحدثون عن أن الإسلام إنما يتحدثون عن تعاليم وسلطة روحية فقط لاشك أنهم مخطئون وذلك أن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يفارق هذه الدنيا حتي وضع الأمة على الدرب الصحيح وعلى رأسها دولة بها جيش مجاهد وسلطان رشيد ومجتمع متماسـك لـه قوانينه وأحكامه.

إن إقامة الدولة وتنصيب الإمام من واجبات الدين المحكمة وسنة الرسول الكريم، ونجـد أن الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة اجتمعوا في سقيفة بنـي سـاعدة وشرعوا في اختيار خليفة للرسول ليكون إماما يقوم على أمر الأمة في قيادتها وحراسة الدين.

ويدعم الساعون (٣) إلى إحياء الدولة الإسلامية أقوالهم بعدة شواهد وأحاديـث منـسوبة لكبار فقهاء الأمة الإسلامية، وفي ذلك يذكرون أن الماوردي دعم فكرة الدولة الإسلامية حينمـا قال (إن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين والذود عنه، وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الامة واجب بالإجماع).

ويذكر ابن تيمية أيضاً (أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها) وقد ذكر العلماء من الأدلة على وجوب إقامة الدولة قوله صلي الله عليه وسلم (لايحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا أحدهم).

ويدعم الإسلاميون أفكارهم بخصوص الدولة الإسلامية من خلال القول إن الله عز وجل أوجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولايتم ذلك الأمر إلا بقوة أو إمارة، وكذلك سائر الواجبات كالجهاد وإقامة الحدود والعدل ونصرة المظلوم ورد العدوان وكلها أمور لا تتم إلا بالقوة والسلطان، والشيء الذي لايتم الأمر إلا به فهو واجب.

واستمر العلماء (٤) للإسلاميين في التنظير للدولة الإسلامية حيث سعوا لمعرفة أهمية الدولة وسبب قيامها وأرجعها البعض إلى أن الله (جل وعلا) ما خلق الجن والإنس إلا ليعبدوه (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) الذاريات آية ٥٦، وجعل الله الأرض مستقرا ومتاعا لبني أدم، فيها يحيون، وفيها يموتون، ومنها يخرجون، وأمرهم بعمارتها وعدد لهم الأسباب لذلك العمار، هو أنشاكم من الارض واستعمركم في الارض، ثم أخذ الإنسان يجنح إلى الظلم والكفر بنعمة الله، ولم يؤد حق الله توحيدا وإيمانا وشكرا، ولم يستجب لأمر الاحسان إلى خلقه، فكانت الحياة في الارض على غير منهج الله، وبلغ الظلم في أول جيل من البشرية درجة القتل (هابيل وقابيل).

وعند ذلك أرسل الله الرسل بالشرائع والعقائد والعبادات والأخلاق مع حدود عقابية لتنظيم الحياة , والمعاملات فيها ليقيم أمر الناس على دين الله، وليؤدوا فرض الله في العبادة التى خلقوا من أجلها، ومن أجل العبادة سخر الله لهم ما في السموات وما في الارض، واسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة.

وهكذا كان رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أئمة هدي، يعملون، ويأمرون وينهون بأمر الله عز وجل، وكان فيهم أنبياء وملوك وحكام وقضاة (يا داؤود إنا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوي فيضلك عن سبيل الله) ص، وهكذا كان الدين في تاريخه القديم والحديث عقيدة وشعيرة وأمرا ونهيا ونبوءة وملكا.

إن غاية الأنظمة الإسلامية ضبط الإرتباط بالله سبحانه وتعالي، بحيث تغدو الحياة بكل صورها ومعالمهاومؤسساتهامصبوغة بالصبغة الربانية، ومن هذه الغاية الكبري للأنظمة ينبثق مفهوم الإسلام للدولة، فهي ليست أداة للقهر والإكراه، وليست وسيلة لتحقيق نفوذ طبقة على أخرى، كما أنها لاتخضع للعوامل والمؤثرات المادية من أدوات إنتاج وغيرها، أو من إرادة فرد أو أفراد إنما الدولة في الإسلام لضبط تصرفات الناس في الإتجاه الذي إرتضاه الله لهم، فكما الإسلام دينا وشرعا ومنهجا، فلابد من ضابط يشرف على تنفيذ هذا الأمر، ويسعي جاهدا لتنفيذ تعاليمه بكل دقة وإخلاص، ذلك الضابط الذي نعنيه هو الدولة.

إن الدولة من هذا المنطلق أداة لتجسيد رغبات المؤمنين (٥)، فهي من ذلك المنحى لا تهتم بالأفراد أو حتي بالجماعات إن هم خالفوا المصدر الذي تنبعث منه الدولة، ونعني بهذا المصدر، الشرع، وليس لأي كائن حق تجاه الدولة يراه لنفسه،إلا ما أوجبه الشرع أو ما أقره، ومن ناحية أخرى ليس للدولة نفسها أي سلطة أو قرار أو أي حق تجاه الأفراد إلا ما أوجبه

الشرع كذلك، وبالتالي ليس بين الفرد والدولة عقد مباشر كما إفترض روسو وكثير من المفكرين، إنما العقد بين الفرد وبين الله.

كما أن الأمة في الإسلام ليست مصدر السلطات (٦) وإنما مصدرها شرع الله، الذي جاء به رسول الله(ص)، وللأمة دور وهو القيام بأمر الشريعة وتطبيقها، أما الإمام وهو الحاكم فهو نائب عن الأمة، وليس لها أن تخالف ما لقنها وعلمها الرسول الكريم في أي تشريع، وبخصوص الأحكام والمسائل التي تطرأ دون أن يكون هناك تعاليم بشأنها يشرع لها بما لايخالف اصلا من أصول الدين أو يتعارض معه.

وللأمة دور آخر يتمثل في مراقبة سير السلطة حتي تبقي على الصراط السوي وفق نظام الإسلام.

ويذكر علماء المسلمين (٧) أيضاً وظائف الدولة في الإسلام وهي :

- حفظ الدين على أصوله المستقرة.
- حفظ وحدة الامة وتأمين وجودها عاملة وقوية.
- إقامة الوظيفة العامة وفق النظم والمعايير التي تحدد المسئوليات وتساعد على حسن الأختيار وحسن الأداء مع العناية بالتدريب والتأهيل.
- إقامة نظام للعدالة يكفل حسن التفاوض وسيادة العدل ونفاذه.
- حماية الأمن العام.
- إقامة أحكام الشرع في قوانين وحدود عقابية، وقوانين تنظيم حياة الناس الأسرية والمدنية وسن التشريعات وفق المقاصد الكلية للشريعة.
- اتخاذ أسباب القوة الدافعة والعدة المناسبة التي تؤمن وجود الدولة وتحمي الثغور.
- القيام على حقوق الدولة المالية.
- الإرتقاء بحياة الناس بكل جوانبها الصحية والثقافية والإجتماعية والدعوة للأسرة الصالحة وإشاعة معاني الدين.
- العناية بعلوم الكون والحياة كلها مما يؤهل الامة لنهضة علمية.
- الإرتقاء بالحياة الإقتصادية وتنمية مواردها.
- الإشراف والضبط والتنسيق والمتابعة.

ومن أكبر العقبات التي واجهت الدولة الإسلامية كيفية تنصيب الحاكم حيث لاتوجد آية في الكتاب الكريم تنص صراحة على كيفية اختيار وتنصيب الأمير أو الخليفة، كما خلت الأحاديث النبوية الشريفة من هذا أيضاً، وربما لهذا السبب وبمجرد وفاة النبي صلي الله عليه وسلم أشتد النقاش في سقيفة بني ساعدة حول إختيار خليفة لرسول الله صلي الله عليه وسلم حيث دعا بعض الأنصار إلى أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، إلا أن البيعة تمت في آخر الامر لسيدنا أبي بكر الصديق، وأوصي بدوره عند وفاته صراحة لسيدنا عمر بن الخطاب، أما هو (عمر بن الخطاب) فقد أوصي لستة من أصحاب الرسول الكريم على أن يتم اختيار واحد منهم ووقع الإختيار في نهاية الأمر على سيدنا عثمان بن عفان، وعند إغتياله على يد ثوار الأمصار لم يوص لأحد وحدثت الفتنة الكبري المعروفة، وقد رفضت جماعات إسلامية البيعة لسيدنا على بن أبي طالب وأدعت الخلافة لنفسها وقد أيدها في ذلك خلق كثير ثم ما لبثت أن تداعت الحوادث والحروب.

ومن هنا أخذ أمر تنصيب الخليفة أو الأمير جهدا كبيرا من علماء الإسلام، ومحاولات لابراز افضل الطرق لإنتقال السلطة من أمير راحل إلى أمير قادم بسلاسة، وقد بدأ البحث من القرآن الكريم حيث استدلوا (٨) بالآية(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة) البقرة ٣٠ حيث ذكر القرطبي إن هذه الآية أصل في تنصيب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليفة.

وجاء في الحديث الشريف (لابد للناس من إمارة برة أو فاجرة).

ثم ذكروا(٩) أن نصوص الشريعة لم تأت على ذكر الطريقة التي يتم بها إختيار الدولة، ليس ذلك الأمر تجاهلا أو نسيانا من الشريعة لهذا الأمر الجلل، وإنما سكتت عن ذلك عن عمد، إذ لو نص الإسلام على اسلوب معين لوجب على الأمة إتباعه، لانه نص شرعي لا محيص عنه، ولابد لها من تنفيذه، والإلتزام به، وقد يكون هذا الاسلوب ملائما لعصر معين ولبيئة معينة، فإن تغير العصر وتطورت البيئة أصبح المسلمون في حرج شديد، لأنهم أمام خيارين، الأول الأعراض عن الأسلوب الشرعي أو إتباعه على ما فيه من حرج ومشقة، وكلا الأمرين مر ولاشك، ولهذا ترك الشرع الحنيف اسلوب اختيار رئيس الدولة للأمة لتري فيه ما تراه بكل إرادتها ولمصلحتها، على ضوء ما يقدمه عصرها وواقعها من تجارب نافعة ورأي مفيد.

بيد أن (١٠) علماء الإسلام كذلك يرون أن الحكم في دولة الإسلام لابد وأن يتميز بعده خصائص إسلامية لعل من أهمها:

- إن رئيس الدولة لم يتول منصبه إلا بقضاء من الله تعالي، وبيعة أهل الحل والعقد.
- إن رئيس الدولة لايستمد سلطته إلا من الشريعة الإسلامية.
- إن السلطة التي يمارسها الحاكم في دولة الإسلام لها هدف وغاية هي تحقيق رسالة الدولة في الإسلام.
- الحكم في دولة الإسلام يقوم على قوة مادية وقوة روحية.
- لا عصمة لأحد في دولة الإسلام.
- إن الحكم في دولة الإسلام أمانة في اعناق الحكام من رئيس الدولة إلى حامل أدني رتبة فيها.
- إن كل ما يتمتع به رئيس الدولة من سلطة لم يكن له إلا بصفته كرئيس دولة لا بصفته الشخصية على الإطلاق ما دامت الأمة قد قامته في هذا المنصب الأسمي.

وذكر علماء (١١) الإسلام كذلك عدة حقوق للأمة على رئيسها، كما أن الرئيس أيضاً له حقوق على أمته أضف إلى ذلك توجد حقوق مشتركة بين الطرفين، فمن حقوق الأمة على الرئيس خلعه والخروج عليه في حالة تنكره لأحكام الشريعة الإسلامية، وحق النصيحة، وحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما حقوق الأمير على أمته فتتمثل في طاعته ما أطاع الله، والوفاء بالبيعة ومعاونته، أما الحقوق المشتركة فحق النصائح المتبادلة مع ممثلي الامة أو أهل الحل والعقد في الإسلام.

وللدولة رسالة في الإسلام لابد من مراعاتها مثل الدعوة إلى الإسلام وحماية الدين وتطبيق أحكامه ورعاية مصلحة الأمة، والحرص على الدين والتربية.

وركز (١٢) علماء الإسلام على الشوري باعتبارها ركنا مهما من أركان الحكم، لا يمكن أن يتصف النظام بالصفة الإسلامية في حالة عدم الإلتزام بها، كما أنه ومن جهة أخرى يجب على الذين يمارسونها الإلتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية والمثل العليا مثل:

- الإيمان بأن الناس سواسية كأسنان المشط لهم حقوق وواجبات متساوية.
- إن لهم الحق في تكوين ارائهم باستقلالية والتعبير عنها بحرية، ولهم الحق في أن يسمعوا آراءهم للآخرين.

- ليس لأحد أن يدعي أن رأيه دائما هو الأفضل، أو أنه معصوم من الخطأ، بل الكل يخضع رأيه برضي وسماحة للبحث والتمحيص والمداولة والنقد.
- لاتستقيم الشوري إلا إذا رضي الجميع بأن الحكم لله والرسول.
- لابد أن يقبل الجميع بمبدأ المحاسبة والمراجعة وحتي المساءلة.

وللشوري خصائص عند علماء المسلمين (١٣) ومزايا، فعن طريق الشوري يمكن تحقيق العديد من المكاسب التي تصب في إستقرار الحكم ومن هذه الخصائص :

المشاركة الواسعة من جانب الجماهير المسلمة في العملية السياسية أمر ضروري ولكي تكون هذه المشاركة فاعلة لابد من توفير مناخ الحرية الإعلامية مع ضرورة أن تكون هذه الجماهير على جانب معقول من الإلمام الضروري بمقاصد الدين في المجالات العامة وعلى وجه الخصوص في المجال السياسي.

ولابد من السعي لإشراك أهل العلم والحل والعقد.

ولابد لأولي الأمر من بيعة باسم الشريعة الإسلامية، فلا خلافة أو ولاية بلا بيعة من الناس.

والإستماع إلى نقد الجماهير وشوراهم والرد على استفساراتهم ومن أخذ الشوري بجدية وبلا كثير حساسية.

لابد لولاة الأمور من قبول المساءلة والمحاسبة والرد على تلك المساءلة بلا عنت أو استكبار أو تذمر.

لابد أن يستشعر الحكام المسلمون أن الملك لله وأن لله السلطة بالأصالة، وأنهم حكام على الناس والجمهور بالوكالة.

بيد أن تأكيد علماء المسلمين على الحرية السياسية في دولة الإسلام لم يمنعهم من وضع شروط لهذه الحرية كي لايتحول هذا الأمر إلى فتنة من وجهة نظرهم لذلك نجد أن كثير من العلماءاجتهدوا في تحديد قواعد للحرية السياسية في الإسلام، ومن هذه الإجتهادات نجد أن أحدهم يذكر (١٤):

- إن الحرية السياسية في دولة الإسلام ليست منحة من أحد وإنما جزء لايتجزأ من الدين الإسلامي الحنيف.
- إن الإسلام جعل المواطن رقيبا على رئيس الدولة، ومن دونه من مسؤولين وأهل حكم، وجعله كذلك محاسبا ومراجعا لهم على كل ما يأتون به، لأحد على الحرية السياسية في نظام الإسلام إلا ماوضعه من قيود عامة تنظم الحقوق وتضبطها، بأن هذه الحقوق مردها إلى أمرين هما:
- إلا يخرج المواطن عن حدود الإسلام وأحكامه ومبادئه وآدابه.
- إلا ينشأ عن ممارسته لحريته السياسية ضرر بمصلحة الأمة أو الدولة أو فتنة تؤذي المجتمع.
- ليس على رئيس الدولة أن يهييء المناخ الصالح لتحيا الحرية السياسية وتترعرع فحسب بل عليه أن يحض الناس على ممارساتها وأن يكون لهم وجود في مراقبة الحكام.
- على رئيس الدولة في الإسلام أن يتجاوز عن كثير من أخطاء الساعين لتأكيد حريتهم السياسية، ويتسامح معهم فتعليم الحرية السياسية يحتاج لزمن حتي يكبر نبتها وتؤتي أكلها.
- هذه بعض الافكار عن الدولة الإسلامية والتي وردت في عصور مبكرة من الإسلام ثم أخذت في التكاثر والتوسع حتي عصرنا الحديث، بمعني أن هذه الأفكار حول الدولة

الإسلامية كان بعضها معروفا ومسلما به منذ بدايات الدعوة الأولى، والبعض الآخر جاء بعد اجتهادات واستنباطات من علماء المسلمين على مر العصور.

بيد أن هذه الافكار لم يتح لها التطبيق بكاملها في العصور المختلفة من عصور الدولة الإسلامية، حيث حالت أطماع الحكم والمكايدات السياسية والرغبات الفردية في التوصل إلى صيغة موحدة لشكل الدولة الإسلامية وإنتقال السلطة من طرف إلى آخر دون عقبات.

فمع إغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) على أيدي الثوار(١٥) من بعض الأمصار الإسلامية بذرائع مختلفة رأت جماعة من المسلمين في الشام بقيادة الأمير معاوية بن أبي سفيان أنه من غير المعقول مبايعة خليفة جديد للمسلمين قبل أن يقتص من قاتلي الخليفة السابق، أو على أقل تقدير تأجيل مسالة الخلافة ريثما يتم التحقيق في مسألة إغتيال الخليفة عثمان بن عفان، وبالتأكيد تقف خلف هذه الدعاوي أطماع سياسية، فبعد استقرار في حكم الشام الإقليم الغنى في الدولة الإسلامية لأكثر من عشرين عاما، ولبيت واحد من بيوت قريش هو بيت أبي سفيان بن حرب تجمعت لديهم قوة مادية كبيرة، واجتمع من حولهم الأنصار والمؤيدون وصاروا من أكبر القوي في الدولة الإسلامية، لذلك عندما اغتيل الخليفة الثالث الذي يمت لهم بقرابة رحمية طمعوا في خلافته، وكيف لايطمعون وهم يملكون قوة لايمكن الإستهانة بها، وتقف وراء دعاويهم السياسية أيضاً المخاوف من تجريدهم من سلطتهم السياسية والمالية في حالة مبايعة خليفة جديد للمسلمين، وهم متأكدون من أن الخليفة الجديد سيكون على بن أبي طالب (رضي الله عنه) الذي كان يرى عن قرب في أثناء خلافة سلفه تفرد الأمويين بالسلطة على طول الأمصار الإسلامية، وربما مخاتلتهم الخليفة الثالث بحكم كبر سنه في الفوز ببعض المكاسب الدنيوية، لذلك ستكون أول قراراته تعيين ولاة جدد للأمصار من أنصاره، ومن عامة المسلمين.

ومن هنا حدثت الفتنة الكبري التي قسمت المسلمين إلى أقسام عديدة منهم أنصار سيدنا على بن أبي طالب الخليفة الرابع والشرعي، ومنهم جماعة معاوية إبن أبي سفيان وأنصاره والبيت والأموي، ومنهم الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على بن ابي طالب بدعوي موافقته على التفاوض مع معاوية في وقت لا يحتمل التفاوض، بعد أن كاد النصر أن يتحقق لهم، كما أنهم كانوا متأكدين من أن الدعوة إلى التحكيم لم تكن سوي خدعة يراد بها النجاة.

ثم ما لبث أن إغتيل الخليفة الرابع كذلك سيدنا علي بن أبي طالب لتستقر السلطة ولأزمان طويلة قادمة في أيدي الأمويين، صحيح أن سيدنا الحسن رضي الله عنه ترك الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان حقناً لدماء المسلمين، إلا أنه تركها بشرط أن تؤول من بعده لعامة المسلمين ليختاروا المناسب للخلافة.

إلا أن سيدنا معاوية بن أبي سفيان خالف هذا الشرط عند وفاة سيدنا الحسن رضي الله عنه، حيث أراد الخلافة لأبنه يزيد من بعده، وبذلك تحولت الخلافة الإسلامية ولأول مرة إلى ملك متوارث، كما أن الأموال استعملت لتليين قلوب القبائل العربية المختلفة وإرضاء الكارهين لهذا الأمر.

أما في الحجاز موطن أنصار الطالبيين ومهد الدعوة الإسلامية فقد استعمل السيف لإجبار الناس على مبايعة يزيد بن معاوية على الخلافة، حيث تذكر الروايات (١٦) أن أمير المؤمنين معاوية أبن ابي سفيان قسم الأموال أولا على أبناء المهاجرين والأنصار ليغضوا الطرف عن بيعة أبنه يزيد، أما من رفض ذلك فقد عالج ذلك الأمر بأن جمع الناس في المدينة المنورة، ووضع عند رأس كل من يخشي مخالفته جنديا شاهرا سيفه ثم تلي البيعة لابنه يزيد.

وزادت الأمور سوءا فيما يختص بإنتقال السلطة السياسية في عصور الدولة الإسلامية الأولى أثناء تولي يزيد بن معاوية السلطة وثورة سيدنا الحسين بن على رضي الله عنهما ومن ثم قتله هو وآل بيته في كربلاء، ومما لاشك فيه أن إغتيال سبط الرسول الكريم وآل بيته كان حدثا

كبيرا أثر بشكل عميق وما زال يؤثر في وجدان المسلم، وصارت من بعده مسألة إنتقال السلطة من الأشياء التي يصعب الخوض فيها، ولم تقف الإغتيالات السياسية والتصفيات عند ذلك الحد بل إستمرت حيث تمت تصفية الأئمة من آل بيت الرسول واحدا تلو الآخر.

وعندما استولي آل العباس على السلطة أيضاً قاموا (١٧) بتوريثها لأبنائهم، ولم يعد الأمر ابدا شوري بين المسلمين، كما أن سياسات القتل والتصفية الجسدية بقيت على حالها حيث قاموا بتصفية الأمويون عن بكرة أبيهم ولم ينج منهم سوي القليل.

وحتي آل البيت الذين أتت السلطة الجديدة باسمهم ما لبثوا بعد تحالف مع العباسيين لزمن قليل أن قلب لهم هؤلاء ظهر المجن وتمت إزاحتهم عن طريقها، لينفرد آل العباس بالسلطة دون آل على بن أبي طالب وفاطمة الزهراء وهم ما فهم الأنصار إنهم آل البيت المعنون بالدعوة وليس الفرع الآخر الذي لم يشتهر بخوضه غمار السياسة.

وبتوالي الليالي استولي أحفاد مزعومين لعلي بن أبي طالب على جزء من الدولة الإسلامية في المغرب الاقصي ثم زحفوا إلى مصر وأسسوا الدولة الفاطمية إلا أنهم ساروا على خطي سابقيهم في توريث السلطة للأبناء وقمع المعارضين.

ونجد نفس هذا النموذج أيضاً يتكرر مع قيام الإمبراطورية العثمانية التي هيمنت على العالم الأسلامي لأكثر من خمسة قرون متتالية، حيث إن شكل إنتقال السلطة هو الشكل الوراثي من الأب لإبنه إلى حفيده وهكذا.

ويتضح من كل ذلك إن إنتقال السلطة في الدولة الإسلامية اصابه خلل كبير منذ إنتهاء الدولة الإسلامية الأولى أو الخلافة الراشدة، والتي كان الحكم فيها ينتقل عبر آليات مختلفة، منها الشوري أو الوصية لمجموعة من الأشخاص يتميزون بصفات عديدة تؤهلهم لتولي أمر المسلمين وكانت القرابة العصبية لا محل لها في تولي هذا الأمر.

ولشدة الأضطراب الذي اعترض سير الجهاز السياسي في تاريخ الإسلام نجد أن العديد من المفكرين المتقدمين والمتأخرين كتبوا عن إنتقال السلطة في الإسلام وتحدث آخرون عن عدم أهميتها حيث ذكروا (١٨) أن حديث الرسول (ص) الذي يقول فيه: (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي) فيه إشارة واضحة إلى أن قوة نظام الإسلام لا تكمن في جهازه السياسي بقدر ما تكمن في جهازه الإجتماعي والفكري الذي يرتكز على نموذج (الفرد المجتمع) أو (المواطن الدولة) الذي متي ما عاش إسلامه اصبح قرآنا يمشي على قدميه، ولم يعد يتصرف في حياته بدافع رهبة أو خوف، وإنما يلتزم بكل الفضائل ويتعد عن كل الرزائل بدافع من إيمانه، فلا يعود للقانون من سلطان عليه لأن سلطان الدين والأخلاق قد قام مكان القانون.

عموما وبالرغم من هذه الخلافات الدموية التي تصاحب عادة إنتقال السلطة من ملك إلى ملك نجد أن الإسلام كحركة مجتمع رسالي تطور إلى الامام بشكل كبير، ففي عهد الدولة الأموية الذي شهد أسوأ المذابح ضد آل بيت النبي (صلي الله عليه وسلم) استطاع المسلمون أن يوسعوا رقعة الإسلام إلى أضعاف مضاعفة بعد ضم المغرب الإفريقي الشمالي بأكمله إلى الدولة الإسلامية بالإضافة إلى عبورهم إلى اسبانيا واستيلائهم عليها والوصول إلى حدود فرنسا الحالية.

وفي الشرق توسع الإسلام كذلك ليشمل الهند واجزاء من الصين وروسيا الحالية، وبلغت جيوشهم في الشمال أسوار مدينة القسطنطينية حاضرة الدولة البيزنطية.

وتم في تلك الفترة أيضاً إكمال تدوين الاحاديث النبوية في مجلدات صحيحة وتم تقسيم هذه الاحاديث إلى عدة أقسام، منها الحديث المثبت والمتفق عليه والحسن والضعيف الإسناد، وبذلك تكون للحضارة الإسلامية معين إسلامي ضخم من أقوال الرسول (ص) يمكن الوثوق من صحته، ونتج عن ذلك توليد عشرات الكتب التي بنت فلسفتها في الفقه الإسلامي على القرآن

الكريم وأقوال الرسول (ص) المثبتة في كتب الأحاديث الصحيحة مما شكل في آخر الأمر ثورة علمية شاملة.

وفي تلك الحقبة والحقبة التي تلتها ومع تميزها بالإضطراب السياسي فإنها ولدت الأئمة الفقهاء الأربعة وهم الإمام مالك والإمام أبوحنيفة والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل وظهرت فتاواهم وأحكامهم التي وضعت أسسا جديدة ومستمرة للدولة الإسلامية في مجال الفتاوي والفقه الإسلامي، وعن طريقهم تم توضيح وإبانة كثير من المسائل التي ظهرت إثر معايشة الإسلام في فترات جديدة ومتجددة.

أزدهرت الدولة الإسلامية في تلك الحقبة التي تلت إنتهاء الخلافة الإسلامية والعهد العباسي الأول لعدة اعتبارات لعل من أهمها اندثار العبادات الوثنية القديمة بشكل شبه نهائي كما في فارس والهند والتي كان يتحلق حولها كثير من الأعراق والمجموعات السكانية، وكانت تشبه الدمامل في جسد الامة الإسلامية الوليدة، إلا أنه وبعد أن زحف الإسلام في هذه المناطق انحسرت الوثنية قليلا قليلا حتي باتت لاتشكل خطرا حقيقيا على الدين ونظامه السياسي، بيد أن بعض المجموعات المتعلمة من عناصرها القديمة والتي ترغب فما أن تلعب دورا سياسيا حاولت إزاحة الستائر من حول هذه العادات الوثنية (أو محاولة إيجاد صلة بينها وبين الإسلام)، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الغيبية مثل الروح وإحلالها وغيرها.

وبخصوص الديانة اليهودية التي كان لها وجود فاعل مع بدايات البعثة المحمدية فقد اندثرت نهائيا وبشكل ظاهر من شبه الجزيرة العربية بعد أن اجلاهم الرسول الكريم من خيبر، وهي عموما لم تشكل تهديدا سياسيا للدولة الإسلامية خصوصا بعد أن أفاض الإسلام في الحديث عنها، وعن غدر المنتسبين إليها بأنبيائهم، وعدم إيفائهم بالعهود والنزور، وحبهم للمال والربا، وتخاذلهم عند الحرب.

بيد أن اليهود شكلوا تهديدا من نوع آخر هو التهديد الثقافي التعليمي، حيث استطاع بعض المنتسبين إليهم إضافة شروح عديدة للقرآن وللأحاديث النبوية ذات صلة بالتفسيرات الإسرائيلية، صحيح أن المسلمين انتبهوا إلى كثير من هذه الشروح إلا أن العديد منها ظل متداولا في كتب المتأخرين من فقهاء العالم الإسلامي، وربما ساهمت هذه المفاهيم الإسرائيلية في زيادة حدة الأختلافات بين المسلمين.

أما المسيحيون الشرقيون فلم يكن لهم عداء مع الدين الجديد، وكان عداؤهم منصبا في تلك الحقبة بالتحديد (ونعنى بها بداية الإسلام) مع الدولة البيزنطية التي حاولت اقناعهم بضرورة اتباع مذهبها الملكاني الذي كان يري أن الاب والإبن والروح القدس هم آلهة المسيحية، بينما كان يرى المسيحيون الشرقيون أن الإله واحد أو ذا طبيعة واحدة متفردة.

وعندما وصل الإسلام إلى بلاد الشام ومصر وجد أن الخلاف بين المسيحيين قد وصل حدا بعيدا، لدرجة أن آباء الكنيسة القبطية كانوا إما مسجونون وإما هاربون في الصحراوات بفعل الإضطهاد البيزنطي.

وقد أمن الإسلام الخائفين منهم واعترف بكنائسهم، واعتبر أن نبيهم نبي عظيم شقيق للرسول الكريم، وأن أمه مريم العذراء سيدة فاضلة وتقية، بيد أن ضلالهم عن طريق الحق مسألة مسلم بها عند المسلمين، لذلك لم يشكل هذا الدين تحديا للمسلمين أيضاً.

أما أكبر أنواع التحدي التي واجهت الدولة الإسلامية وجهازها السياسي في عصورها المختلفة فقد تمثل في إنتشار الشعوبية بين طوائفها المتباينة، ولهذه المسألة جذور مع بداية الدولة الأموية التي إنحازت للعرب وقبائلهم المختلفة، ومع توالي الحروب والنزاعات داخل جسد هذه الامة انحازت مجموعات من الإيرانيين (١٩) (الفرس) والأتراك والأكراد إلى رؤسائهم

المحليين، وأخذوا في إعلاء شأنهم فوق شأن العرب نكاية فيهم، وهذه التحـديات والتحـديات المضادة أضعف الدولة الإسلامية على المدى البعيد.

ثم ظهور طوائف الشيعة بفرقها المختلفة المعتدلة منها والغارق في تطرفه إلى حد بعيـد، ونبعت هذه الأفكار مع عمليات التصفيات الجسدية العنيفة لآل بيت الرسـول وأنـصارهم فـي كربلاء وغيرها، والتي تركت جرحا غائرا في النفس الإسلامية، كما أن اليهـود استغلوا هـذا الحادث ووضعوا العديد من الأحاديث لزيادة الفتنة وتقديس الضحايا واعتبارهم كائنات تعلو فوق المستوي الإنساني العادي، في إتجاه لم يعرفه الإسلام أو يقربه، وقد أدى كل ذلك إلى ظهور فتن عظيمة أضعفت الدولة الإسلامية كثيرا.

ومن التحديات التي واجهت الإسلام أيضاً ثورات المجموعات غير العربية مثـل الـزنج والمماليك بفضل الدعاية الشعوبية واليهودية، حيث يرجع إلى هذه الحركات بالـذات إضـعاف الدولة العباسية والسماح للتتار باجتياح بغداد فيما بعد بيسر.

بيد أن علماء المسلمين وعلى مر العصور الإسلامية استطاعوا أن يواجهوا مختلف هـذه الفتن، ويوضحوا للعامة ما يعصمهم من الإندفاع فيها أو المشاركة فيها، ووقفوا لهـا بالمرصـاد وفندوا دعاويها، ثم ما لبث أن أضمحل كثير من هذه الجماعات وزال خطرها.

ومن خلال ذلك السرد يمكن القول إن الدولة الإسلامية استطاعت أن تواصل سيرها فـي الطريق الذي أرتضاه الله لها مع هنات وانحرافات قليلة خصوصا في مسالة انتقال السلطة، وفيما يبدو فإن شكل الخلافة الوراثي قد استقر في أذهان اغلبية الأمة المسلمة وصار من المسلمات من طول ما عمل به، ذلك استمرت الخلافة العثمانية لأكثر من خمسة قرون دون خروج وثـورات كبيرة عليها أو تشكيك في شرعية وجودها على نطاق واسع.

وفي هذه الحقبة أيضاً شهدت الأمة الإسلامية تحديات داخلية ذكرناها وتحديات خارجيـة تمثّل في إجتياح المغول لأرض الخلافة وعاصمتها بغداد، صحيح أن هذا الإجتياح مثّل كارثـة كبري على الأمة الإسلامية إلا أنها سرعان ما خرجت منها معافاة، كما أن التتار أنفسهم لم يلبثوا أن صاروا من المسلمين.

أما التحدى الخارجي فقد تمثل في الصليبيين (٢٠) القادمين من أوروبا، وهم أيضاً شكلوا تحديا كبيرا للأمة الإسلامية ودمروا كثيرا من مقدراتها طوال الحملات التي شنوها علـى ديـار الإسلام، والتي استمرت زهاء ١٧٦ عاما حيث تضعف فيها الحملات أحيانا وتشتد لتتحول إلـى استيطان في فلسطين والشام، بيد أن هذا التحدى أيضاً تم إحتواؤه في آخر المطاف.

إلا أن التحدى الاكبر الذي واجه الأمة الإسلامية في بواكير القرن الثامن عشر والتاسـع عشر وإلي يومنا الراهن جاء على صورة ثقافية وتمثل في الحضارة الغربية الحديثة بإنتصاراتها التكنولوجية والعلمية وفلسفتها العلمانية وأسلوبها الديمقراطي في الحكم الذي أعجب به الكثيرون في الأمة الإسلامية وفتنوا به.

أضف إلى ذلك أن الأمة الإسلامية فقدت رؤيتها الموحدة مع إلغاء الخلافة الإسلامية لأول مرة في ١٩٢٤م، ولم تعد هناك جهة واحدة يستظل تحتها المسلمون على فقر وبـؤس الخلافـة العثمانية السابقة في أواخر أيامها.

وهنا حاول العلماء المسلمون المحدثون التنظير الجديد للأمة الإسـلامية للتعـرف علـى مواطن العيوب وسبل النهضة والتطور.

وشهد أواخر القرن الثامن عشر كتابات عديدة لمفكـرين إسـلاميين لإسـتنهاض الأمـة الإسلامية من كبوتها التي سقطت يها وصارت لأول مرة بالكامل تقريبا تحت سلطة المـستعمر الخارجي دون أن يلوح أي أمل في الأفق للتخلص من المأزق الذي وجدت فيه.

ويذكر (٢١) بعض علماء الأمة الإسلامية أن بداية دخول الفكر العلماني إلى العالم الإسلامي بدأ مع تولي محمد علي باشا للسلطة في مصر، وينفي الأخرون ذلك الإتجاه العلماني حيث يذكر (٢٢) أحد الإسلاميين أن محمد علي باشا كان عثمانيا مسلما، وهو شبيه في إصلاحاته التي أنشأها بإصلاحات صلاح الدين الايوبي وأمثاله من الأعلام، وكان الأخذ من أوروبا في عهده يجري على نطاق نقل التكنلوجيا فقط، ليخدم مشروعا إسلاميا سياسيا، فالتيار الفكري الإسلامي في عهد محمد علي هو الاساس، والذين يستشهدون باضطهاده للأزهر لتعزيز الفكرة عن علمانيته يخطئون الطريق، ذلك أن الصدام بينه وبين الأزهر كان بسبب تمرده واستقلاله عن الباب العالي، ويهمه دعم نظامه، الذي سيهدده بلا شك انحياز علماء الأزهر لخصمه الباب العالي باعتباره ولي أمر المسلمين.

إلا أنه من عيوب نظام محمد علي باشا والتي أدت فيما بعد إلى نجاح العلمانية بحسب راي البعض إقامة المؤسسات الحديثة التعليمية والصناعية وغيرها جنبا إلى جنب مع المؤسسات التعليمية القديمة دون أن يمزج بينها، ومن هنا حدثت الفجوة بين اصحاب التعليم الحديث والقديم.

ويرجع الإسلاميون (٢٣) دخول العلمانية الحقيقية على يد إسماعيل وبفعل النفوذ الأوروبي كذلك، فقد أخذ هذا التيار العلماني، يعم البلاد الشرقية قليلا قليلا حتي الإحتلال الكامل لمصر من قبل الإنجليز في ١٨٨٢م، إلا أن التيار الإسلامي ظل هو المسيطر على الساحة حيث كانت يومئذ جميع الفعاليات الإسلامية مستنفرة.

وقاد الحركات لمقاومة الإستعمار والعودة بالدين إلى جذوره رجال نابهون أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وعلى مبارك ومحمود الفلكي وغيرهم كثيرون.

أما الأزهر كمؤسسة في تلك الحقبة فقد أصابه الجمود بفضل إبعاد علمائه وتشريدهم، وسكوت المتبقي منهم عن معارضة السلطان، أضف إلى ذلك أن الحكام الذين اعقبوا محمد علي كانوا ينظرون إلى قضية التعليم على أنها فضيلة فردية، ولم يكونوا يرون أن نشر التعليم من واجبات الدولة، بل ترك ذلك الامر لجهود الأفراد والمؤسسات الخيرية.

أما العلم الذي كان موجودا في تلك الحقبة والمهتم به من قبل الأفراد فقد كان العلم الشرعي فحسب، أما العلوم الأخرى التي تطورت في الامم الأخرى وأدت إلى قيام نهضتها فقد كانت مهملة تماما ولا قيمة لها في نظر الكثير (٢٤)، ولعل هذا السبب من أهم أسباب أضمحلال الدولة الإسلامية في قرونها الأخيرة.

وباحتلال بريطانيا لمصر كمعظم دول العالم الإسلامي مع شركائها الآخرين دخل العالم الإسلامي في موجة تحد ضد ذلك الغزو الخارجي.

وتمثلت أول إستجابة لذلك التحدي في الدعوة إلى الإسلام والتمسك به، مع دعوة جمال الدين الأفغاني الذي جعل من منزله الخاص مدرسة لإستنهاض الهمم وأخذت المقاومة في شق طريقها وبرز العديد منهم في الحياة السياسية المصرية والإسلامية.

ومن أفكار الأفغاني التي ظل يدعو لها فكرة الجامعة الإسلامية، ويذكر(٣٥) في أول دعوته للنهوض الإسلامي أنه إذا كانت نهضة الأمة الإسلامية قد تحققت من قبل بواسطة الدين فإن أسباب الهوان والضعف والجمود تعود إلى البدع التي ألصقت بالدين وابتعاد المسلمين عن الأصول التي كانت سببا في نهضة المسلمين.

ودعا أيضاً إلى فتح باب الإجتهاد الذي يعد مبدأ اساسياً في النهضة الإسلامية المرتقبة، ويذكر إن إلغاء باب الإجتهاد جمد الامة الإسلامية.

ودعا الأفغاني إلى ضرورة النضال الجماعي للأمة الإسلامية ضد الغرب، لذلك نادي بالجامعة الإسلامية وإقامة حكومة إسلامية كبرى، واهتم كذلك بالجانب الإيدلوجي للسياسة، ذاكرا بأن دور السياسة يتلخص في تصحيح البنية الفكرية للأمة الإسلامية، وذلك لأن هذه البنية

انحرفت عن مسارها الأخلاقي وضعفت مما ألحق بها تأثيرات علمانية، والحل يكمن في العودة إلى الإيمان الصافي.

ثم دعا الأفغاني إلى أن يكون للعقل دوراً مقدراً وأساسياً في علاقته بالإسلام ومنهجه، ويمكن أن نقول في خاتمة الأمر أن الأفغاني التزم بخط التجديد لإستنهاض الدولة الإسلامية، وابتعد عن المدرسة التقليدية.

أما تلميذ الأفغاني المقرب محمد عبده فقد كان يدعو (٣٦) كأستاذه إلى الدولة الإسلامية والجامعة الإسلامية وكان يدعو إلى عدة أفكار في هذا الخصوص لعل من أهمها :

١- تطهير الإسلام من العادات والتأثيرات الفاسدة والتي يظن كثير من العامة أنها من صلب الدين.

٢- اعادة النظر في طريقة عرض المذاهب والمعارف الإسلامية في ضوء الفكر الحديث.

٣- إصلاح التعليم العالي والإسلامي.

٤- الدفاع عن الإسلام ضد التاثيرات الأوروبية وهجمات المستشرقين.

ويذكر محمد عبده أن هناك أخطاء متعددة ألصقت بالاسلام منها الفهم المغلوط للقضاء والقدر، ويقول إن المسلم يخطيء عادة في فهم التوكل على الله والقدر.

ومن أبرز أفكاره حول الشريعة الإسلامية إنه يدعو إلى تفسيرها في ضوء العقل، وإذا ما حدث تعارض بين العقل والشرع فإن العقل يأخذ المكانة الأولى.

ويذكر كذلك أن الدين لايمكن أن يتعارض مع العلم، بل إن الدين يشجع في كثير من تعاليمه على دراسة العلم والتفكر في الكون وفي ملكوت الله والفكر الإصلاحي يعمل على وضع الدين في محتوي علمي.

ثم يحذر محمد عبده من خطر تعليم أبناء المسلمين في المدارس الأجنبية، ويذكر في هذا الشأن أن كتب التمرين والإملاء والمطالعة فيها كثير من مما يوافق مذهب مدير المدرسة ومشربه الديني، وبذلك يسمع ابناء المسلمين ما يناقض عقائد الدين الإسلامي، ولا يرون إلا ما يخالف أحكام الشرع، بل لايطرق أسماعهم إلا مايزري بدينهم وعقائدهم، فلا تكاد تنقضي سنوات التعليم حتي تكون قلوبهم قد خلت من كل أثر إسلامي، وأصبحوا كفارا تحت حجاب الإسلام، ثم ما يلبثون إلا قليلا في هذا الجو حتي يكونوا من أكبر مناصري العلمانية والإستغراب، وبذلك تحارب الدولة الإسلامية المرتقبة بيد بنيها.

ويأخذ محمد عبده على المدارس اهتمامها بتخريج الطلاب لشغل مهن معينة دون أن تهتم بموضوع التربية والأخلاق السليمة.

ويقول إن الدولة قائمة على الدين بالضرورة، وكلما قوي الدين في القلوب ظهرت آثاره في الأعمال وكلما ضعفت آثار الدين ظهر أثره أيضاً في الأعمال، وأن من أهم أسباب الخذلان الذي يعيشه المسلمون القصور في التعليم الديني.

وبخصوص المقارنة بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الغربي يقول محمد عبده إن النزعة العلمانية ضرورة في الغرب لأن طبيعة الديانة المسيحية ذاتها تتعارض مع العلم والعقل بعد التحريف الكبير الذي تم فيها، على عكس الحالة الإسلامية إذ أن أصول الإسلام لا تتعارض مع العلم ولا مع العقل.

أما تلميذ جمال الدين الأفغاني الآخر والمشهور كذلك الاستاذ رشيد رضا، فتتبع رؤيته حول أهمية الدعوة الدعوة إلى الدولة الإسلامية عبر حقب طويلة عاشها، وأصدر من خلالها مجلته الشهيرة منار الإسلام والتي استمرت زهاء العشرين عاما في الصدور دون توقف مما خلق أنصارا عديدين للتيار الإسلامي الذي ظلت تدعو له.

تعتمد عليه مثل نظام الأمن الداخلي ونظام العلاقات الدولية، ونظـام القـضاء ونظـام الـدفاع والجندية، ونظام المال والإقتصاد.

والأخوان المسلمون (٣٣) إنتقدوا كذلك حكومات الجزيرة العربية وبـالأخص العربيـة السعودية، وذكروا أنها تدعي الإسلام وتقيم الحدود مثل قطع يد السارق وجلـد الزانـي، بينمـا تعاني تخلفا رهيبا في مختلف مجالات الحياة، ويظنون أنهم يقيمون كل الإسلام مع أن الحـدود جزء منه، وانتقدوا الإنتقائية في تطبيقها، حيث تقطع يد اللص الصغير الذي يسرق دريهمات، ثم يدرأ الحد ولا يفكر في إقامته أبدا على لصوص القناطير المقنطرة من خزائن الدولة ومن موارد الشعب.

ويرى الأخوان المسلمون ضرورات الحكم الإسلامي كذلك لأجل الحياة الحاضـرة فقـد أقلقهم الفساد في كل المرافق وكل مظاهر الحياة، وعدم الإستجابة للمطالب الوطنيـة مـن قبـل الإستعمار، والإنشقاق والخصام بين القادة والزعماء، وبين الحاكمين والمحكومين، وفساد الجهاز الإداري، وضعف سلطان القانون على النفوس، وفساد الأخـلاق وإنتـشار الرزائـل ومظـاهر الإنحلال الأخلاقي.

ومنها أيضاً مشاكل الإستيطان اليهودي في فلسطين والعدوان علـى باكـستان، ومعانـاة المسلمين في كل مكان جراء الإستعمار الغربي.

ويدعو الإخوان المسلمون كذلك للدولة الإسلامية لأنها تـستطيع أن تحمـي التـشريعات الإسلامية، وذلك لأن جماعة الأخوان المسلمون تعلم أن كل تشريع لا تحميه قوة تنفيذية تـشريع عاطل مهما كان عادلا ورحيما، ولا يظفر من النفوس إلا بدرجة من الإعجاب لا تـدفع إلـى اتباعه والنزول على حكمه، لذلك لابد من قوة للبرهان، بإحلاله واحترامه، كذلك رعاية الحقـوق وإقامة الحدود وحراسة القوانين بحاجة للدولة (*ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتـاب والميزان ليقوم للناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس*) (الحديد ٢٥) لذلك قال ابن تيمية من عدل عن الكتاب قوم بالحديد، وتساءل أحد الإخوان هل نريد إيمانا اعزل أمام الحاد مسلح.

ومن دواعي إقامة الحكومة المسلمة عند الإخوان (٣٤) المسلمون، أن أي دولة إسـلامية لابد وأن تقوم بغرس آداب وأخلاق الإسلام في أنفس أبنائها بإيجاد مناهج التعلـيم الإسـلامية، ووسائل التثقيف والأعلام وأدوات التوجيه والترفيه، وتسييرها جميعا وفقا لمفاهيم وآداب الإسلام، بحيث تعمل كلها على غرس فضائله واحترام محرماته، ولن يضمن حدوث ذلك إلا وجود الدولة الإسلامية التي تبني كل هذه المؤسسات على هدي من الله.

كان موقف الإخوان المسلمين من قضية الديمقراطية (٣٥) يتعدل من آن إلى آخر ففـي البداية تم رفضها من قبل الإمام حسن البنا وذلك لعدة أسباب عدها البعض أسبابا ظرفية وليست أسبابا دينية فقهية، وبالتالي متي ما تغيرت هذه الأسباب تغيرت النظرة إلى الديمقراطية ومن هذه الأسباب، عدم موائمة الأحزاب التي سبقت قيام الثورة المصرية فـي يوليـو ١٩٥٢م لمرحلـة النضال الوطني من أجل التحرر ومنها أنها أحزاب ظرفية مصلحية، ومنها أن هـذه الأحـزاب قسمت البلاد شيعا وأحزابا وأثارت الشقاق والمنازعات.

إلا أن الحركة وافقت على الحكم الديموقراطي في الفترة التي أتت بعد العام ١٩٧٦م، بعد أن شبه بعض الأخوان الأحزاب بالمذاهب الفقهية في العصور السابقة فإذا جاز تعدد المذاهب جاز تعدد الأحزاب.

ولكن لابد أن يكون للديمقراطية شروط عند جماعة الأخوان المسلمون من أهمها رفض التصريح بالعمل للحزب الذي يعارض ما علم أنه من الدين بالضرورة أو الذي يرفض الإسلام جهرا، والحزب الذي يوجه ولاءه لاعداء الإسلام.

ونحن نعتقد أن فكرة القومية العربية التي تبنتها كثير من الدول العربية بعد الإستقلال مباشرة دفع بمفكري الإسلام للرد عليها (٣٦) حيث اعتبروها وليدا أجنبيا احتصنته بيئات نافرة من الإسلام ومبغضة له، وأن هذا الوليد يستمد نماءه من الثقافات الدخيلة، حيث تتسع دائرة القومية العربية على أنقاض مواريثنا الروحية والخلقية وتقاليدنا الاجتماعية، وهي استجابة صريحة للغزو الإستعماري بكل ما يحمله في نواياه من أحقاد وأطماع.

أن الذين يتحدثون عن العناصر التي تتكون منها النهضة العربية ويتعمدون طرح الإسلام منها مخطئون، ذلك أن القومية لم تنفخ فيها الروح وتبرز للحياة العالمية إلا مع الإسلام.

إن بعض مفكري العصور الحديثة والذين يضمرون شراً بهذه الأمة جعلوا من حب الأوطان الساذج البريء عبادة للتراب وولاء للوطنية وتفانيا فيها، أي جعلوا الوطن إلها، وضخمت المشاعر حول هذا المحور المسحور، بحيث ابتعدت علاقات الناس بدينهم، وإن تكن الدعوة للقومية لم تفلح في أستئصال الدين نهائيا من النفوس فإنها أفلحت في تأخير نهوضه.

إن التاريخ يقف شاهدا على أن العرب من دون الإسلام كانوا ضعفاء ومهزومين حتي أن الحبشة الدولة الضعيفة مقارنة بالفرس والروم أفلحت في أن تجتاح اليمن كلها والحجاز حتي أنها كادت أن تدمر أقدس بقعة للعرب يومئذ لولا أن منعهم الله، فأين العرب وأين كيانهم.

للأسف أن ما نجحت فيه القوة الإستعمارية المختلفة حين غزت العالم الإسلامي هو محو الرابطة الإسلامية محوا تاما وخلقت الوطنية لتحل محلها، ومن ثم أصبحت الوطنية مناط الولاء ومظهر الحماس وأحد أسباب الرقي والإنطلاق، والمعبد الذي يقدم على المسجد والراية التي يجتمع حولها الكل، ويلوم الإسلاميون الغربيين على معاداتهم في التدهور الذي أصاب المسلمين، وفي ذلك يستدلون ببراهين قديمة وحديثة، ومن ذلك يذكرون (٣٧)، أنه ومنذ انتهاء الحرب الصليبية بانتصار المسلمين في دمياط وأسر لويس التاسع وهزيمته في رشيد، دعا قومه بعد عودته إلى تأخير دور السيف، واستعمال الخديعة، وذلك لأن الحروب التي استمرت على مدي قرون عديدة لم تؤت أكلها، لذلك ظهرت مدارس الرحالة المستشرقين الذين جابوا العالم الإسلامي من أوله إلى آخره لمعرفته ومن ثم معرفة مناطق ضعفه للسيطرة عليه فيما بعد.

ومن أوائل الأفكار التي نفذت في العالم الإسلامي من قبل المستعمرين ازدواج التعليم وإنقسامه إلى مدني وديني، والتعليم الديني يقوم على مخلفات بآليه أو قشور من الفكر الإسلامي واللغة العربية، والتعليم المدني لايوضح أو يبين عن الإسلام شيئا، ويكاد التعليم الثانوي والجامعي أن يخلو في كل الأقطار من المعرفة الإسلامية الناهضة.

وعند هذه المرحلة يتخرج المهندسون والأطباء والكيميائون والضباط والمحاسبون وغيرهم وهم لايدرون شيئا عن أمور دينهم، بل أن دارس الحقوق لايعرف عن الشريعة الإسلامية إلا مثل ما يعرف عن القانون الروماني البائد.

ثم اتجه الغزو الثقافي إلى لغة القرآن فاصابها في مقتل، إذ عزل هذه اللغة عزلا تاما عن تدريس العلوم، فلا وجود للغة العربية في كليات الطب أو الصيدلة، أو الهندسة أو العلوم أو غيرها من الكليات التي تدرس الكون والحياة، وأخيراً صارت لغة التخاطب تتجه بقوة إلى اللهجات العامية المحلية في كل قطر عربي.

ثم عزل الإستعمار الثقافي الشريعة الإسلامية بابعادها عن مكان الصدارة، وقد كانت من قبل تحكم الدماء والأموال والأعراض وتحرس الحقوق الخاصة والعامة، حتي دخل الإستعمار الحديث والغي شرائع الحدود والقصاص، وذلك لابعاد الإسلام عن الحياة العامة وتجريده من سلطة النهي والأمر وتمزيق القيم الدينية أمام أعين الرجل المسلم لأنه إذا رأي أمر الله معطلا في شأن من الشؤون هان عليه أن يعطل في شأن آخر كذلك.

ويلوم (٣٨) العلماء المسلمون حكامهم كذلك ويحملونهم الشيء الكثير مما وصلت إليه الحال ويقولون إنه من الغريب أن دينا من الأديان لم يحفل بمثل الوصايا التي أكدها الإسلام عن النهي عن طلب الإمارة وزم الحريصين عليها، وتخويف الحكام من أمانة السلطة التي حملوها وترهيبهم من الغرور بها، ومع ذلك فإن هذه الأمة لم تؤت من قبل أعدائها بقدر ما أوتيت من تنازع رجالها على الرئاسة.

ولايدعو (٣٩) العلماء المسلمون إلى مقاطعة الآخرين بالكامل كذلك بل يدعون إلى الإستفادة عما في أيدي الغير، ذلك أن الحكمة ضالة المسلم، ويذكرون أن الدساتير الحديثة التي صانت الحريات العامة ولها فوائد عديدة يجب أن يستفاد منها في بلاد المسلمين إذ كان غيرنا قد أحسن أحكامها، والإسلام لم يمنع سيدنا عمر بن الخطاب من أن يمصر الأمصار ويدون الدواوين ويقتبس الطيب من نظم الفرس والرومان وهو يبني الدولة الإسلامية الحديثة.

ويستمر علماء المسلمين في الدفاع (٤٠) عن الإسلام والدولة الإسلامية في العصور الحديثة ويزداد هذا الدفاع مع الإنحراف الذي يرونه من قبل الحكام باتباعهم الليبرالية أو القومية العربية أو الإشتراكية أو غيرها من المذاهب الوصفية الوضعية، حيث يوضحون بأن الإسلام يختلف عن المسيحية وفصلها ما بين الدين والدولة، ويذكرون أن الإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق، فكل مسلم في أطراف الارض أو في فجاج البحر يستطيع بمفرده أن يتصل بربه بلا كاهن ولا قسيس، والإمام المسلم لايستمد ولايته من الحق الإلهي ولا من الوساطة بين الله والناس، وإنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة، فليس في الإسلام رجل دين بالمعني المفهوم في الديانات التي لا تفتتح مزاولة الشعائر التبعدية فيها إلا بحضور رجال الدين، وإنما في الإسلام علماء بالدين، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين.

أما وقوف رجال الدين في صف السلطان وأصحاب المال وتخدير البسطاء بالدين من عاقبة الثورة والمطالبة بالحقوق والإلتزام بالشرع، فلا نكران لوقوعه في بعض العهود التاريخية، ولكن روح الدين الحقيقية تذكر على هؤلاء موقفهم، والذين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما

اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا، وقد حفظ التاريخ الإسلامي بجانب هؤلاء العلماء علماء آخرين لم تأخذهم في الله لومة لائم.

ويذكرون (٤١) إن الإسلام هو المؤهل للحكم وذلك عن طريق العديد من المزايا ومن أهمها أنه يحقق العدالة الإجتماعية حيث يضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء وتصبح عنده سياسة المال والحكم عادلة، كما أنه ينذر الذين لايتنازلون عن حقوق الفقراء في أموالهم بسوء العذاب في الآخرة ويسميهم بظالمي أنفسهم.

ويذكر العلماء كذلك أن الإنحرافات التي تحدث في العالم بأجمعه تأتي نتيجة للاعتداء على سلطات الله في الأرض، وبالأخص خصائص الألوهية، وهي الحاكمية، لأنها تسند الحاكمية إلى بشر فتجعل بعضهم لبعض أربابا، لذلك يجب أن يقوم النظام الإسلامي على أساس أن الحاكمية لله وحده، وهو الذي يشرع وحده وسائر الأنظمة المنحرفة تقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان فهو الذي يشرع لنفسه، ومن ثم فالنظام الإسلامي لايلتقي مع أي نظام آخر.

ثم تقوم سياسة الحكم في الإسلام بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكمية الواحدة على أساس العدل من الحكام، والطاعة من المحكومين، والشوري بين الحاكم والمحكوم، وهي خطوط أساسية كبيرة تتفرع منها سائر الخطوط التي ترسم شكل الحكم وصورته، وسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس الضمير فوق قيامها على أساس من التشريع، والمؤمن يعرف أنه في كل لحظة مع الله وهو رقيب عليه.

أما الذين يرفضون الحكم بما أنزل الله فأولئك جاهلون، والجاهلية تعني حالة نفسية ترفض الاهتداء بهدي (٤٢) الله، وتضع تنظيما يرفض الحكم بما أنزل الله، ولذلك فالجاهلية ليست محصورة في فترة تاريخية سبقت الإسلام، وإنما يمكن وجودها في أي زمان يرفض أهله فيه حكم الله.

وعلى العكس مما يتصور الكثيرون أن الكفار قبل الإسلام لم يكونوا يعرفون الله أو كانوا جاهلين به بل إنهم يعرفون الله جيدا إلا أنهم لاينفذون شريعته ولا يتحاكمون إليه في أمرهم، وبهذه كانوا كفارا وكانوا جاهلين.

ويدافع الإسلاميون عن الشريعة الإسلامية ويرون صلاحيتها في كل زمان ومكان، ويذكرون أنه قد اقتضت حكمت الله تعالي أن تكون هذه الشريعة هي خاتمة الشرائع، فهي ناسخة لما قبلها، ولا تنسخ بشريعة بعدها إذ ليس بعد كتابها كتاب، ولابعد نبيها نبي، فقد كمل الدين بالإسلام.

ويزعم (٤٣) بعض الناس بحسب المفكرين الإسلاميين أن الشريعة الإسلامية لم تطبق إلا في عهدي أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، ويدللون على ذلك بأنها شريعة مثالية لاتصلح للتطبيق، وهذه دعوي عريضة يكذبها الواقع التاريخي للمسلمين، إذ أن الشريعة ظلت أساس الحكم والتعامل في جميع ديار الإسلام لمدة تزيد عن ثلاثة عشر قرنا، ولم يدر بخلد شعب من الشعوب الإسلامية استبدال هذه الشريعة السماوية بغيرها حتي ابتليت بهجوم الإستعمار الصليبي عليها.

بيد أن الشريعة الإسلامية وفي أوقات (٤٤) كثيرة طوال الثلاثة عشر قرنا أعقيت بأمرين مما حال دون الفوز بثمارها، السبب الأول الإنحراف السياسي نتيجة لظلم الحكام وفسوقهم في سياسة الحكم وسياسة المال، والآخر هو الجمود الفقهي نتيجة لإغلاق المشتغلين بالفقه باب الإجتهاد.

إن تعاليم الإسلام والشريعة كل لايتجزأ يسند بعضها بعضا ويكمل أحدها الآخر، وأخذ بعضها دون بعض يضعف الجانب المأخوذ منه، وربما أرهق الناس من أمرهم عسرا، فإقامة حد الزني يفترض وجود مجتمع مسلم ييسر أمر الزواج الحلال لمن أراده، وعندما يفتح للحرام ألف

باب وباب وينشأ في مجتمع يساعده على الفاحشة ويقربه من المعصية يشعر الفرد بعدم عدالة عقوبة رجم الزاني.

ومثل ذلك السرقة فلا يجوز أن تنفذ أمر الله بقطع يد السارق ونهمل أمر الله بإيتاء الزكاة وإقامة التكافل الإجتماعي، لقد جاءت آية واحدة في القرآن الكريم تأمر بإقامة الحد على السارق ولكن عشرات الآيات جاءت تأمر بايتاء الزكاة والإنفاق في سبيل الله وتحض على إطعام المسكين.

إن سبل السياسة الرائدة موجودة في القرآن الكريم وموضحة وهي (يا يها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا) النساء..

إن رد النزاع إلى الله والرسول يعني في خاتمة المطاف رده إلى القرآن والسنة وإلي أولي الأمر خاصة العلماء منهم أو الذين يملكون القدرة على استنباط الأحكام وفهم المقاصد الكلية للدين.

ومع توالي الإتهامات من قبل الجناح العلماني المناهض للتيار الديني بخصوص لجوء الإسلاميين إلى العنف، وتعكير الحياة السياسية والإجتماعية مع الطوائف الأخرى في المجتمع، يعترف (٤٥) الإسلاميون بالعنف الذي يقوم به كثير من المنتمين إليهم دون بصيرة ويرجعونه لعدة أسباب لعل من أهمها إن الذين يقومون بهذا العنف غالباً ما تكون نظرتهم ومعرفتهم بالدين قليلة، يعرفون نصف العلم الذي يظن صاحبه أنه به دخل في زمن زمرة العالمين.

ومن أسباب العنف أيضاً أن كثيرا من شباب الحركات الإسلامية يتمسكون بحرفية النصوص دون التغلغل إلى فهم محتواها، كما أن عدم الرسوخ في الدين والإشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبري يساهم في زيادة الجدال وبالتالي الخصومات والعنف.

ومن أسبابه أيضاً أن الشاب الملتزم بتعاليم دينه يرى المنكر ظاهرا والفساد يستشري والباطل يعلو والعلمانية تتحدث بملء فيها والماركسية تدعو إلى نفسها والصليبية تخطط وتعمل بلا وجل، وأجهزة الإعلام تشيع الفاحشة وتنشر السوء، ويري الخمر تشرب جهارا واندية الفساد منتشرة، يري المسلم كل هذا في ديار الإسلام، ويري التشريع الذي يجب أن يمنع هذا ويعبر عن عقائد المسلمين، ثم يري حكامهم يوالون من عادي الله ويعادون من والي الله، ولايذكرون الإسلام إلا في الأعياد والمناسبات تمويها على شعوبهم، ومعني ذلك أنه فرض على الإسلام أن يكون نسخة من النصرانية أي يكون عقيدة دون شريعة وعبادة دون معاملة ودينا دون دولة وقرآنا دون سلطان.

فلا غرو أن تصدم هذه المنكرات بعنف وجدان الجيل المسلم وتقلقل ضميره، مما يؤدي إلى الغليان النفسي الذي لايظل مكبوتا أبد الدهر.

ومن الأسباب الأخرى الهجوم العلني والتآمر الخفي على الأمة الإسلامية ورؤية المسلمين في كل مكان يقتلون ويذبحون ولابواكي عليهم، أضف إلى ذلك أن الحكومات العلمانية قامت بمصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام الشامل، وعاقبت بأشد العقوبات كل من يخالف نواهيها حتي وإن لم تتفق مع الشرع.

مراجع الباب الرابع :

١- أحمد محجوب حاج نور، مقدمة في فقه الدولة، سلسلة البعث الحضاري، رقم ٨، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم ١٩٩٥م، ص ٢٣.
٢- المرجع السابق، ص ٢٤.
٣- المرجع السابق، ص ٢٦.
٤- المرجع السابق، ص ٢٠.
٥- سعدي أبو حبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ص ٦٠.
٦- المرجع السابق، ص ٧٤.
٧- أحمد محجوب حاج نور، مقدمة في فقه الحركة، مرجع سابق، ص ٦٦.
٨- سعدي أبوحبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص ١٥٠.
٩- المرجع السابق، ص ٢١١.
١٠- المرجع السابق، ص ١١٠.
١١- المرجع السابق، ص ٣٠٤.
١٢- بروفيسور زكريا بشير إمام، مدخل إلي النظرية السياسية في القرآن الكريم، دار هزابر للنشر، الخرطوم ١٩٩٩م، ص ٨٢.
١٣- المرجع السابق، ص ٩٨.
١٤- سعدي أبوحبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مرجع سابق.
١٥- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، جزء أول الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤م، ص ٢٦٧.
١٦- المرجع السابق، ص ٢٨١.
١٧- جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج ٧، ط ثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ص ٤٧١.
١٨- د. عادل ثابت، الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٢م
١٩- السيد أمير على، روح الإسلام، ج ١، ترجمة أمين محمود الشريف، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ، ص ١٧٨.
٢٠- أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ط ثانية، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي لبنان ١٩٩٨م، ص ٢١٥.
٢١- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، ط ٤، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٨١.
٢٢- د. أحمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي، ج أول، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية رقم (١٦) ط أولي، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٥م، ص ٩٣.
٢٣- المرجع السابق، ص ٩٥.
٢٤- المرجع السابق، ص ٩٧.
٢٥- المرجع السابق، ص ٢٩١.
٢٦- المرجع السابق، ص ٣٦.
٢٧- المرجع السابق، ص ٣٩٨.
٢٨- أحمد محجوب حاج نور، مقدمة في فقه الحركة، مرجع سابق، ص ٢٥.
٢٩- د. أحمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣٠- فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، دار جامعة إفريقيا العالميـــة للطباعة والنشر، الخرطوم، بلا تاريخ، ص ٤٦.
٣١- المرجع السابق، ص ٣٠٣.
٣٢- المرجع السابق، ص ١٤٦.
٣٣- المرجع السابق، ص ١٤٧.
٣٤- المرجع السابق، ص ١٥٤.
٣٥- المرجع السابق، ص ٢٠٦.
٣٦- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعـــة، والنـــشر والتوزيـــع القـــاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤.
٣٧- المرجع السابق، ص ٥٦.
٣٨- المرجع السابق، ص ٢٧٤.
٣٩- المرجع السابق، ص ٢٧٧.
٤٠- سيد قطب، العدالة الإجتماعية في الإسلام، دار الشروق بيروت ١٩٩٥م، ص ١٤.
٤١- المرجع السابق، ص ١٧.
٤٢- محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، بيروت ١٩٥، ص ٤٤.
٤٣- د. يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، ط خامـــسة، مكتبـــة وهبة، القاهرة ١٩٧م، ص ٤٠.
٤٤- المرجع السابق، ص ٤١.
٤٥- د. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، ط ١٢، دار الـــشروق القـــاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٨

الباب الخامس

تناول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني
يوليو ١٩٨٩م - يونيو ١٩٩٨م

تمهيد

شهدت العلاقات السودانية المصرية خلال فترة الديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٦–١٩٨٩م) كثيرا من التوترات السياسية، وربما ترجع هذه التوترات إلى اختلاف النظام السياسي في كلا البلدين بعد أن كانا شبه متطابقين في الرؤي والأفكار، وفي علاقاتهما الدولية في الحقبة المايوية ١٩٦٩– ١٩٨٥م خصوصا في الفترة الأخيرة منها، ويرجع (١) أحد الكتاب سبب توتر العلاقات أساسا إلى أن مصر استطاعت أن تربط ايقاعها السياسي الخاص منذ عام ١٩٥٢م، وذلك بعكس الحالة السودانية التي تخبطت في حقول التجريب السياسي، وهو تجريب أعاق مصر في ايجاد خطاب سياسي موحد مع السودان، وأعاق السودان في إيجاد خطاب سياسي لنفسه في المقام الأول.

ويلاحظ هنا أن الرؤية السابقة عممت الإستقرار السياسي في مصر منذ ميلاد ثورة يوليو وهذا الأمر تعوزه بعض الدقة. . ذلك أن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢م مر بثلاث مراحل مختلفة، يمكن تقسيمها إلى: مرحلة الرئيس محمد نجيب ١٩٥٢– ١٩٥٤م، ومرحلة الرئيس عبدالناصر ١٩٥٥– ١٩٧٠، ومرحلة الرئيس السادات ١٩٧١م، وإلي يومنا هذا، وكل مرحلة من هذه المراحل اختلفت عن سابقتها، فمثلا مرحلة الرئيس نجيب كان هناك حديث عن عودة الحياة الحزبية القديمة بعد تنقيتها، وحديث عن وجود دور أكبر للدين في الحياة العامة، أما مرحلة الرئيس عبدالناصر فتميزت بأيديولوجيا محاربة الرأسمالية والاستعمار، والتأميم، وحزب مركزي واحد هو الإتحاد الإشتراكي، واهتمام بالقطاع العام، أما مرحلة الرئيس السادات وحسني مبارك فقد تميزت باحاديث عن إقتصاد غير موجه، وتحالف مع المعسكر الراسمالي وعلاقات طبيعية مع إسرائيل، بيد أن صدق الرؤية السابقة لتوتر العلاقات المشتركة بين البلدين ربما ينبع من أن حدة الخلاقات داخل نظام ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت أقل بكثير عن مثيله السوداني، كما أن آلية الدولة المصرية وسلطاتها استطاعت أن توحد الرؤية العامة في كل مرحلة من المراحل مهما كانت الخلافات.

ومع مجيء ثورة الأنقاذ الوطني في السودان في يونيو ١٩٨٩م، رحبت الحكومة المصرية بها، وقدمت لها دعما واضحا، تمثل في حض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي وليبيا للإعتراف بالوضع الجديد في السودان، كما أنها دعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تفهم سبب التغير في السودان، والدواعي التي أدت إليه، وذلك لأن هذه الدول ما كانت لترضى بوأد تجربة ديمقراطية في العالم الثالث.

وقد انعكس ذلك التأييد في الصحف المصرية، حيث رحبت في مجملها الأعم بالتغيرات الجديدة وحملت كذلك في معظمها حكومة السيد الصادق المهدي الإخفاقات التي لازمت فترة الديمقراطية الثالثة في السودان، والمتمثلة بحسب الصحف المصرية في تدهور الأوضاع العسكرية في جنوب السودان لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، وانعدام الأمن، والشح في الموارد الغذائية والبترولية، والفوضى السياسية والإضطرابات في السودان، وعلى الأخص في دارفور.

وجاء في صحيفة الأهرام (٢) (موضع الدراسة) في اليوم الثاني لانقلاب يونيو مقال مطول لرئيس تحريرها السيد إبراهيم نافع قال فيه (إن العالم لم يفاجأ بالإنقلاب الذي وقع في

السودان، وفي اعتقادي أن الشعب نفسه لم يفاجأ بما حدث فقد كانت هناك مقدمات أولية يوحي بها التمزق الرهيب الذي أصاب جسد السودان وروحه خلال الفترة الأخيرة، بعد أن عادت تطل من جديد كل الأحقاد الطائفية والحساسيات المذهبية، وأصبحت السيادة للحسابات الذاتية والطائفية والإقليمية.

ومن المؤسف فإن حزب الأمة وزعامته لم يستطع أن يفصل بين أهدافه وأغراضه الشخصية، وبين المصالح العليا للبلاد، وكلنا يعلم التخبطات التي سار عليها الصادق المهدي مثل تفجير العلاقات السودانية المصرية وغيرها).

ثم ما لبثت أن أرسلت الصحيفة محررها المختص بشؤون السودان السيد محمود مراد لتغطية هذا الحدث، فكتب من الخرطوم قائلا (٣) (يمكن القول إن ثورة الإنقاذ الوطني هي أول تحرك عسكري صرف قامت به القوات المسلحة بمعزل عن القوى السياسية، وبالتقاء مباشر مع الجماهير، والمتابع لتاريخ السودان الحديث يجد أنه شهد تحركين عسكريين هما تحرك الفريق إبراهيم عبود في ١٩٥٨م، وتحرك العقيد جعفر نميري في ١٩٦٩م، إلا أن كلا التحركين كانا مدعومين بالقوي السياسية الحزبية أو بالتعاون معها، وأحيانا بطلبها، أما ثورة الإنقاذ فكانت بعيدة عن هذه التشكيلات ومناقضة لها.

وجاء في كلمة صحيفة الإهرام (٤) في تلك الأيام بخصوص السودان (أنه يمكن تقسيم الإنقلابات إلى نوعين، انقلابات مصنوعة، وإنقلابات مطبوعة، أما الإنقلابات من النوع الأول فتحدث تحت تأثير خارجي ،لتعطيل مسيرة ناجحة اصطدمت بمصالح أجنبية، أما النوع الثاني فيأتى بدعوي من الظروف الداخلية، لانقاذ مسيرة شعبية وإنتشالها من افتئات الحكم المدني وانحرافاته، ومن الواضح أن انقلاب السودان ينتمي إلى النوع الثانى).

ثم بدأت مظاهر التأييد واضحة في الأعداد التالية من الصحيفة حيث حملت في إحداها (٥) مقابلة مطولة مع قائد الإنقلاب الجديد الفريق عمر البشير، وصورة في الصفحة الأولى كذلك لعضوي مجلس قيادة الثورة يومئذ العقيد فيصل أبوصالح والعقيد التجاني آدم الطاهر لدى وصولهما إلى القاهرة لتقديم الشكر للرئيس مبارك لدعمه للسودان وثورته بحسب الصحيفة.

وتوالت بعد ذلك الكتابات في صحيفة الإهرام حول السودان حيث كتب محمد عيسي الشرقاوي قائلا (٦) (بلا دموع يزرفها عليه أحد سقط الصادق المهدي وحكمه في انقلاب فجر الجمعة ٣٠ يونيو، ولم يكن ممكنا لحكم المهدي أن يستمر دون أن تطبق الكارثة من كل جانب)، وكتب سلامة أحمد سلامة نائب رئيس تحرير الإهرام تحت عنوان عريض – وهل كانت هناك ديمقراطية في السودان – ذاكرا – أي ديمقراطية تلك التي تسمح بحالة الإنهيار الإقتصادي الرهيب الذي أدى إلى أرتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أرقام خيالية، وإلي اختفائها من الاسواق شهورا متتالية فيما يشبه المجاعة، وأي ديمقراطية تلك التي تسمح بسيطرة المتمردين على ثلث مساحة السودان، وأي ديمقراطية تلك التي تبيح قيام ميليشيات مسلحة لكل حزب سياسي أو طائفة دينية، ثم يتم تمويل هذه المليشيات من قوت الشعب السوداني أو من الخارج، بينما يجري أهمال أعداد وتسليح قوات الجيش المتهالكة في حرب لا يكترث السياسيون لوضع نهاية لها.

أما السيد مرسي عطا الله رئيس تحرير صحيفة الإهرام المسائي فقد جاء مقاله (٧) محملا بدلائل ومؤشرات غير واضحة مثل حديثه عن الضباط الأحرار، ومن المعروف أن أول من

تسمى بهذا الإسم هم ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢م، في الفترة التي سبقت التحرك، وقد اتبعهم في هذا الإسم عديد من التنظيمات المشابهة في الجيوش العربية، إلا أن الذين استطاعوا الوصول عبر رؤية تنظيم الضباط الأحرار وفلسفتهم إلى السلطة كانوا في السودان واليمن وليبيا وسوريا وموريتانيا، ومن أبرز ما يدعو إليه هذا التيار الوحدة العربية، والإشتراكية، والتأميم، ودعم القطاع العام، كما أن السيد مرسي عطا الله تحدث كذلك عن ثورة يوليو في مقاله المذكور في دلالة ذات أيحائات خاصة وقد جاء في المقال مايلي(إن فكرة التحرك السريع من جانب الفريق عمر البشير ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة أتت لأنه لم يكن هناك مجال للإنتظار لكي يسمح للصادق المهدي بمواصلة الإدعاء بمؤامرات يديرها نميري من أجل التخلص من صفوة الضباط الأحرار في الجيش السوداني، وإكمال اللعبة الخطرة التي كان قد بدأها قبل سنوات لتسييس الجيش السوداني لصالح حزب الأمة،ولم يكن هناك أيضاً مجال للإنتظار لكي يسمح لنميري بركوب موجة الغضب، والعودة مرة أخرى إلى مسرح السياسة السودانية، ومن هنا جاءت حتمية الحركة السريعة التي ربما لم تكن تحتمل الإنتظار ولو ليوم واحد فيصبح أسمها ثورة يوليو بدلا من كونها الآن ثورة يونيو).

وعموما يمكن القول إن معظم تغطية صحيفة الإهرام لأنباء الإنقلاب في السودان كانت إيجابية للغاية بالنسبة للثوار الجدد، وحوى معظمها عبارات تأييد لا لبس فيها، وقد استمرت هذه التغطيةالإيجابية لعدة شهور، ويبدو ذلك أوضح ما يكون من خلال إستعراض عناوين الأنباء والمقالات عن السودان في تلك الفترة لمعرفة ذلك الأمر :

- قلوبنا مع السودان (٨)
- مجلس قيادة الثورة يؤكد حرصه على وحدة السودان والإلتزام بالمواثيق الدولية (٩).
- قادة السودان والرؤية الواعية(١٠).
- هل أفلست الديمقراطية في العالم الثالث (١١)
- برنامج ثورة الإنقاذ الوطني في السودان إصلاح العلاقات مع الدول المجاورة وخاصة مصر(١٢)
- الجيش السوداني يتعاون مع الجيوش العربية (١٣)
- مجلس قيادة الثورة – عفو شامل عن المتهمين بالتمرد منذ ١٩٨٣م واعلان هدنة بالجنوب (١٤).
- صحيفة بريطانية تشير إلى أن القاهرة قد تقدم مبادرة لإنهاء صراع جنوب السودان (١٥).
- حركة قرنق تؤكد موافقتها على المفاوضات مع الحكومة السودانية (١٦)
- مساعدات للسودان من مصر والسعودية والكويت (١٧)
- برنامج للإصلاح الإقتصادي في السودان (١٨).
- حكومة السودان ستبيع المؤسسات الخاسرة (١٩)
- ليبيا تؤكد مساندتها للنظام الجديد في السودان (٢٠)
- عودة الهدوء إلى إقليم دارفور بعد الصلح بين القبائل (٢١)

- إثيوبيا قررت وقف دعمها لحركة قرنق (٢٢)

ومما لاشك فيه أن هذا التأييد المصري الواضح للسودان قد أفاده كثيرا، خصوصا في مجال علاقاته الخارجية، ذلك لأن الحديث الإيجابي من مصر بكل ما تملك من علاقات خارجية مميزة عن السودان في هذه المرحلة الدقيقة ساهم بلاشك في الأعتراف بالحكومة الجديدة، لأن دولا عديدة ترى أن مصر من أكثر الدول العربية معرفة بأحوال السودان من خلال القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، واعترافها وحماسها للوضع الجديد بعد تغيير في قيادة الدولة يعني ذلك ضمنيا الإطمئنان لذلك التغيير، وانه لن يأتي خصما على مصالحها أو مهددا لها، إضف إلى ذلك أن رأس المال الوطني والعربي على وجه الخصوص يود استمرار الإستثمار في السودان، وذلك للمزايا العديدة التي يتحلي بها. . مثل الثروات الطبيعية وغيرها، إلا أن الذي يعيق مثل هذا الأمر عدم الإستقرار السياسي، لذلك عندما يركز الإعلام المصري عموما على جدية القادة الجدد في النهوض بالإقتصاد من خلال التخلص من المؤسسات الخاسرة والإلتزام بالمواثيق الدولية والعمل بالتضامن مع دول الجوار العربي والإفريقي وغيره يعنى ذلك على الأقل البحث الجاد عن إستثمار أموال عربية في السودان.

بيد أن صحيفة الأهرام لم يفتها أن تبرز أحيانا بعض الإشارات التي يستشف منها معرفة محرريها ومن ثم السلطات المصرية بنفوذ الجبهة الإسلامية القومية في الحكم الجديد بالسودان، ومن ذلك أنها أوضحت (٢٣) تأييد أتحاد طلاب جامعة الخرطوم للوضع الجديد، وهو اتحاد يسيطر على إنصار الجبهة الإسلامية يومئذ، كما أنها أبانت (٢٤) على صدر صفحاتها الأولى كلمة السيد علي الحاج محمد القيادي الإسلامي البارز في الجبهة الإسلامية والتي جاء فيها – أن القيادة الجديدة تلقي تأييدا واسع النطاق من القواعد الشعبية في السودان، ومن داخل فصائل الجيش بلا أستثناء.

أضف إلى ذلك أن الوجود المصري قبل ثورة الإنقاذ الوطنى كان ممتدا عبر السودان من خلال البعثات الدبلوماسية في كل من الخرطوم وبورتسودان والأبيض، وعبرمدارس البعثة التعليمية المصرية ومفتشي الري في ملكال وجوبا وعطبرة وحلفا القديمة وغيرها، لذلك لم يكن مستغربا أن تكون المعرفة المصرية للأوضاع السودانية مساوية للمعرفة السودانية نفسها ولا عجب في ذلك نسبة للمصالح الكبيرة لجمهورية مصر في السودان.

كما أن الساحة السياسية يومئذ كانت ترشح (٢٥) الجبهة الإسلامية القومية للقيام بمثل هذا الدور الإنقلابي لأنها كانت الحزب السياسي الوحيد المعترض على السلطة الموجودة وسياساتها، وكان إعلامها يرى أن تشكيل الحكومة الإئتلافية الأخيرة تم بطريق غير ديمقراطي تمثل في مذكرة كبار ضباط القوات المسلحة السودانية لرئيس الوزراء السيد الصادق المهدي.. تدعوه فيها إلى ضرورة الإستجابة لإتفاقية السلام السودانية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني راعي الحزب الإتحادي الديمقراطي مع العقيد جون قرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م، أو دعم القوات المسلحة دعما مقدرا.

وكانت هذه الإتفاقية فيما بدأ ثمار جهود إتحادية ديمقراطية من أجل المساهمة في حل مشكلة جنوب السودان، والإستعداد للإنتخابات العامة التي اقترب آوانها باعتبارها انجازا سياسيا باهرا يمكن الإتحاديين من الفوز في الإنتخابات العامة، وكانت صحف الجبهة الإسلاميةالقومية

تتحدث (٢٦) عن مساندة مصرية في إبرام هذه الإتفاقية لمساعدة حليفها الحزب الإتحادي الديمقراطي.

وجاء الرفض من الإسلاميين لعدة أسباب لعل من أهمها (بحسب وجهة نظرهم) أنها تجمد العمل بالشريعة الإسلامية حتي انعقاد المؤتمر الدستوري، وهذا التجميد المؤقت لو مر سيؤدي إلى إلغائها في آخر الأمر، لأن من له القدرة على التجميد له القدرة على الإلغاء، كما أن إلغاء إتفاقيات الدفاع المشتركة مع بعض الدول العربية سيؤدي إلى إضعاف الجيش السوداني الضعيف اصلا في تلك الفترة، أضف إلى ذلك إن إلغاء حالة الطواريء سيدخل البلاد في حالة فوضى عارمة بدأت نذرها واضحة في كل أقاليم السودان.

ومن هنا إتجهت الأنظار نحو حزب الأمة القومي باعتبار أن موقفه سيرجح موقف أحد الطرفين – الحزب الإتحادي الديمقراطي أو الجبهة الإسلامية القومية، وفيما بدأ أن حزب الأمة رجح موقف الجبهة الإسلامية القومية بدليل سقوط الإتفاقية عند عرضها على الجمعية التاسيسية وإنسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي من الحكم وتشكيل إئتلاف يجمع لأول مرة بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية لوحدهما في سد الحكم.

وعند صدور مذكرة الجيش الداعية إلى إحياء إتفاقية السلام السودانية أو دعم الجيش السوداني إنحاز السيد الصادق المهدي تحت الضغوط العسكرية ربما للإتحاديين والشيوعيين والكتلة الجنوبية، فخرجت الجبهة الإسلامية من السلطة مغاضبة، ولم يكن مستغربا عندئذ أن تدبر تحركا عسكريا مضادا لصالحها.

لذلك لم يكن مستبعدا أن تعرف السلطات المصرية حقيقة الوضع الجديد في السودان منذ أيامه الأولى، وربما ينبع السبب الذي جعلها تواصل تأييدها للنظام أنها لم تكن تعرف مقدار النفوذ الذي تتحلي به الجبهة الإسلامية القومية في مجلس قيادة الثورة والجيش على وجه العموم، لأن التجارب علمتها أن هناك بعض الأحزاب تستطيع أن تدبر انقلابا ناجحا لكنها لا تستطيع أن تسيطر عليه فيما بعد، وتجربتها مع ثورة يوليو خير شاهد على ذلك، حيث بدأت واضحا منذ البدء مدى نفوذ الأخوان المسلمين لدى ثوار يوليو، وعلى وجه الخصوص الرئيس محمد نجيب، إلا أنه لم تكد تمضي بضع سنوات حتي تلقت حركة تلقت حركة الإخوان المسلمون أكبر ضربة لها من ثوار يوليو، وحتي اختيار الرئيس السادات بعد موت عبدالناصر تم من خلال توازن قوى بين رجال عبدالناصر الأقوياء إلا أنه سرعان ما أطاح بهم بعد أقل من عام في ١٥ مايو ١٩٧١م، وتجربة الرئيس نميري كذلك مع الحزب الشيوعي السوداني.

وفيما يبدو لكل هذه الحقائق اختارت مصر أن تتعامل مع الوضع الجديد كما هو، أضف إلى ذلك أنها ربما لم تكن تتوجس أصلا خيفة من خطورة التغيير في السودان وذلك لسبب بسيط هو حالة الضعف الشديد الذي اعتراه في الفترة الأخيرة، بداية من الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاء واسعة من أقاليمه وأهدر ثروته الحيوانية وشرد الملايين من سكانه، بالإضافة إلى عدم الإستقرار السياسى المتمثل في الثورات والإنقلابات والاضرابات، حيث مر على حكم السودان في سنوات قليلة عدة حكومات بداية من حكومة نميري المنهارة أمام ثورة شعبية في إبريل ١٩٨٥م، ثم حكومة إنتقالية لعام واحد، ثم حكومة ديمقراطية منتخبة أئتلفت وانفضت لأربع مرات، بالإضافة إلى حركات التمرد الواسعة في جنوب السودان ودارفور وجبال النوبة والنيل

الأزرق والإضرابات والإحتجاجات العمالية والنقابية، لذلك كان من المستبعد أن يشكل السودان في مثل هذه الظروف تهديد محتملا للقطر المصري، الذي رتب أوضاعه الإقتصادية والعسكرية والأمنية وتحالفاته الخارجية في أعقاب إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م.

والكتابات المصرية في تلك الحقبة تعكس بوضوح حقيقة ضعف السودان حيث ذكر(٢٧) الدكتور عبدالملك عودة في أوائل التسعينيات في أحدي مقالاته أن السودان ينحدر بشدة نحو الإنقسام وانهيار الدولة، وأنه يمكن حل مشكلة حلايب العالقة بين البلدين عن طريق مقايضة السودان، وهو أن يمنح مايشاء من منطقة حلايب وجبل علبة وتعوض مصر بامداد حدودها الجنوبية على ضفتي نهر النيل حتي الجندل الثالث عند مروي وكريمة، وبهذا لايكون هناك غالب أو مغلوب، إذ تتوحد منطقتا النوبة المصرية والسودانية كجزء من الدولة المصرية، ويمارس السودان سلطاته في مناطق القبائل على ساحل البحر الأحمر، وله في ذلك خبرات تفتقدها مصر التي تمارس الحكم والسلطة تاريخيا في مناطق الإستقرار الحضري على ضفاف النهر، وهذا الأمر ربما يساهم في إستقرار السودان.

ويمكن إفتراض أن مثل هذا التوجه لم ينبع من فراغ أو نتيجة لنزوة سياسية، وإنما نشأ لأسباب منطقية على رأسها أن كل الدلائل كانت تشير يومئذ إلى زوال الدولة المركزية في السودان، وإلا كيف يتم الإفتراض أنه يمكن أن يقبل أن تشمل مقايضة الصحراء الجرداء بضفاف النيل الخصيبة حتي حدود مروي وكريمة، مدخلا في نطاق هذه المبادلة قبائل أسهمت بعمق في تاريخ السودان القديم والحديث مثل الحلفاويين والمحس والدناقلة والبديرية والشايقية، والأغرب من ذلك أن منطقة حلايب أصلا يطالب بها السودان دون مقايضة، ومنطقة جبل علبة منطقة صغيرة لاتكاد تظهر حتي في الخرائط الجغرافية، وانتزاع هاتين المنطقتين يكاد لايؤثر على الخريطة الجغرافية لمصر.

ثم يعيد الدكتور عبدالملك عودة نفس هذا الإقتراح بطريقة أخرى قائلا (ربما يشهد السودان حالة تقسيم سياسي، وربما نشهد قيام دولتين أو أكثر، وإن على السياسة المصرية أن تفكر وتهتم أشد الإهتمام بمصير الإقليم الشمالي، وسواحل البحر الأحمر في الشرق).

لذلك كان من المستبعد في تلك الحقبة تصور أن السودان يمكن أن يشكل أي خطورة على أمن مصر.

أما صحيفة الإهرام والصحف والمجلات الأخرى عموما فقد تنوعت كتاباتها بعد ذلك حول السودان وكانت لاتخلو من تأييد واضح لحكومة السودان حتى أوآخر عام ١٩٨٩م وأوائل عام ١٩٩٠م.

ومن ذلك مقالة (٢٨) مطولة للسيد فتحي علي يقول فيه (إن أهم مسألة معلقة بين الحكومة السودانية وحركة التمرد موضوع الشريعة الإسلامية. . والإسلام حسم هذه المسألة منذ نشأته الأولى (لا أكراه في الدين) وهو ما نص عليه دستور الجبهة الإسلامية القومية في ١٩٩٠م في مادتيه الرابعة والعاشرة، التي تعني بصيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة، والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية وحرية الإعتقاد والعبادة واستقلال نظم الأحوال الشخصية، أما بخصوص المادة ٢٩ التي تنص على أن اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحله يمكن تجميدها بقليل من التفاوض والأرجح أنها وضعت هكذا لأغراض تفاوضية.

ثم زادت بعدئذ فيما بدأ من خلال الصحيفة اهتمامات الكتاب الإسلاميين بالأوضاع في السودان. . وجاء على رأس هؤلاء الكتاب المهتمين الأستاذ فهمي هويدي الكاتب الإسلامي المعروف والمتعاطف مع التيارات الإسلامية عموما في الوطن العربي والإسلامي من خلال عدة كتب ومقالات كلها تدافع عن هذا التيار وأبرزها القرآن والسلطان " وتزييف الوعي " و" المفترون " وغيرها، حيث ذكر (٢٩) أن تدين أعضاء مجلس قيادة الثورة في السودان يعني في حقيقة الأمر أنهم سودانيون أقحاح، فالأصل في السوداني مسلما كان أم مسيحيا أن يكون متدينا وصوفيا أيضاً، وأكبر القوى السياسية في السودان خرجت من وعاء التدين وقاعدته، وبالتالي ماهو شاذ ولافت للنظر حقا أن يكون المرء سودانيا ومقطوع الصلة بالدين وليس العكس.

ومن ناحية ثانية صارت تلك الشائعات التي تتحدث عن إرتباط وثيق بين النظام الوليد والجبهة الإسلامية أكبر دعاية للأخيرة لأن أصحابها ضموا كل متدين لعضويتها واعتبروا عن غير حق أن الإسلام هو الجبهة.

ثم إستمر السيد فهمي هويدي ذاكرا أنه لما يعجب له ويثير الدهشة حقا في هذه الظروف أن يخرج مجلس قيادة الثورة قرارا يلغي فيه المحاكم العسكرية الإستثنائية، بحيث لن يحكم في البلاد سوى القضاء المدني، وبسبب هذا الإلغاء ستنعقد محاكمة مجددة للسيد إدريس البنا نائب رئيس مجلس رأس الدولة السابق بعد أن كان القضاء العسكري قد حكم عليه بالسجن لاربعين عاما).

وبدأ واضحا في الفقرة لأخيرة أن الأستاذ فهمي هويدي يغمز الجانب الرسمى المصري لإعتماده في مرحلة ما على المحاكم العسكرية الإستثنائية ثم إعادة تنشيط قانونها فيما بعد.

وفي مقال آخر (٣٠) للأستاذ فهمي هويدي بعد أن ذهب إلى الخرطوم والتقي الرئيس البشير وأجري حوارا مطولا معه سأله فيه بحسب الصحيفة عن الديمقراطية والإيمان بها؟ والمعتقلين السياسيين والشريعة الإسلامية ؟ حيث أجابه البشير بخصوص الشريعة أن الجدل الدائر حولها مبالغ فيه ومفتعل والذين حثونا على التراجع عن موضوع الشريعة قلنا لهم بصراحة أن البلاد كانت فيها حكومة إنتقالية وحكومة أخرى منتخبة أي منهما لم تقم بهذه الخطوة رغم أن رئيس الحكومة المنتخبة وعد بالغائها ولم يستطع، فلماذا نطالب نحن بهذه الخطوة.

ومن أجل معالجة هذا الموقف عقدنا مؤتمرا للحوار الوطني من أجل قضايا السلام، حيث إتفق الجميع على ضرورة احترام مختلف الديانات والمعتقدات السائدة في البلاد واقروا أنه من حق الأغلبية المسلمة أن تتبع تشريعات دينها في مجالات الحياة المختلفة دون غمض لحقوق الآخرين أو الإضرار بها، كما أنهم قرروا من حق أي ولاية أن يستثني نفسها من المواد التشريعية ذات الصبغة الدينية.

ثم حدثت خطوة أخرى في العلاقات السودانية المصرية تشير إلى وجود مشكلة ما في العلاقات بين البلدين بحيث عدها المراقبون الأكثر تأثيرا ودلالة في تلك الحقبة والمتمثلة في أعلان تكوين التجمع الوطنى الديمقراطي في القاهرة في ٢١ اكتوبر ١٩٨٩م، أي بعد حوالي ثلاثة اشهر من قيام الإنقلاب، ربما في خطوة تعكس تأكد القاهرة التام من سيطرة الجبهة الإسلامية القومية بالكامل على الأوضاع في السودان، لذلك سمحت بإنشاء مثل ذلك الكيان واختيار يوم ٢١ اكتوبر تحديدا للإعلان عن تكوينه لأنه يصادف ذكرى ثورة شعبية أطاحت

بحكومة عسكرية في السودان في ١٩٦٤م. وربما يذكر البعض أن الاعلان عن إنشاء التجمع الوطني الديمقراطى حدث نتيجة لتطورات داخل السودان تمثلت في الحكم الديكتاتوري الذي ازاح الديمقراطية في السودان وأتي بحزب عقائدي منفردا للسلطة ولا علاقة لمصر بهذا الأمر، إلا أن مثل هذا الأمر يبدو مستبعدا لأن الديكتاتوريات توجد في مناطق كثيرة في الوطن العربي مثل ليبيا وسوريا والعراق، وجميعها لاتوجد لديها أحزاب معارضة تنطلق اعلاميا على الأقل من مصر، إلا أنه ربما كانت الخصوصيات السياسية بين مصر والسودان أكثف من سواها لذلك سمح في هذا الإطار بمثل هذه الخطوة، كما أن الأحزاب التي شكلت التجمع المعارض ذات تاريخ عريق في الحكم وفي علاقاتها مع مصر.

إلا أننا يمكننا القول ومن خلال ما بدأ في أجهزة الإعلام المصري بعد انقضاء الأشهر الأولى لثورة الإنقاذ الوطني أن مصر لم تكن راضية عن الإرتباط العميق بين النظام السوداني وحزب الجبهة الإسلامية القومية، إلا أنها فيما يبدو لم ترد أن تثير مثل هذه القضية، وذلك لعدد أسباب لعل من أهمها أن النظام الجديد بدأ كترياق مضاد لعوامل الإنقسام في السودان وزوال الدولة المركزية، أضف إلى ذلك أن عوامل الإستمرارية لهذا النظام في ظل وجود تحديات كثيرة كان مشكوكا فيه، كما أن اتجاه النظام لفرض هيبة الدولة خصوصا في جنوب السودان كان عامل تهدئة أخرى، لذلك لم تكن توجد إشارات مع بداية عام ١٩٩٠ في صحيفة الإهرام عن حدوث تطور اقتصادي أو تبادل تجاري بين البلدين أو الشروع في بروتكول ينظم تبادل السلع بين البلدين أو حتي مساعدات مصرية للسودان، وهذا لايعني أن مثل هذه الأشياء غير موجودة بقدر مايعني عدم وجود إنعكاس لها في صحيفة الإهرام، وأن بدأ ذلك احتمالا بعيدا لأن الصحيفة على وجه العموم تهتم في كثير من الأحيان بالأنشطة الحكومية السياسية والإقتصادية.

وعلى العكس من ذلك نجد أن اهتمامها منصب (الصحيفة) على وجه التحديد في تلك الفترة على التطورات العسكرية في جنوب السودان وذلك ربما يأتي من رغبة الاستراتيجيين المصريين والسلطة السياسية في مصر على وجه العموم أن يروا السودان كبلد متحد ومجموعة دول حوض النيل كذلك، وذلك لسبب بسيط هو أن إنقسام السودان ودخوله في حالة فوضي سيؤثر بالتأكيد على الأوضاع في المنطقة، أضف إلى ذلك أن الأوضاع القانونية لتوزيع حصص مياه النيل قد استقرت منذ الخمسينيات على وضع ثابت متفق عليه مع كثير من دول حوض النيل وأصبحت ذا طابع دولي، وصار مثل هذا الإستقرار من ثوابت السياسة المصرية التى ترى أن دخول دولة جديدة لمجموعة دول حوض النيل قد يخل بهذه التركيبة، كما أن لمصر مشاريع مائية عديدة خصوصا مع السودان مثل مشروع قناة جونقلي، ومشروع قناة مشار، وكلها مشاريع متفق عليها مع حكومة السودان، إلا أنها تقع في جنوب السودان وبالتالي المحافظة على السودان الموحد تعنى المحافظة على الصيغة القانونية لهذه الإتفاقيات.

وسوف نرى أن صحيفة الإهرام أبدت باستمرار تأييدا للحكومة المركزية مهما كانت نوعية الحركات الإنفصالية، خصوصا في السنوات الأخيرة التي تفاقم فيها التمرد بجنوب السودان، وقد أبرزت كل ذلك على صفحاتها، وأرجعت فيما بعد سبب سقوط الصادق المهدي إلى هذه القضية تحديدا، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك عندما نشرت (٣١) وجهة نظر يؤيد فيها صاحبها قيام قوات دفاع شعبي بالسودان، ويرجع سبب هذه الخطوة إلى سعي الحكومة لتحقيق

نجاحات عسكرية في جنوب السودان لدعم موقفها التفاوضي مع المتمردين (من أجل تحقيق مثل هذا الهدف فإنها خططت لزيادة قوتها العسكرية بإنشاء هذه القوات)، وذكرت أيضاً أن الرئيس السوداني قدم إلى مصر خصيصا لهذا الغرض وهو إنشاء الدفاع الشعبي، بيد أنها لم توضح إذا كان طلبه بغرض الدعم العسكري أم بغرض التفهم السياسي المصري لضرورة هذه الخطوة.

وعموما يمكن القول إن متابعة صحيفة الإهرام للفترة التي سبقت غزو العراق للكويت في أغسطس١٩٩٠ اتسمت بالحيادية مقارنة بالحماس الأول للإنقلاب، وغلب عليها طابع المهنية الإعلامية، وأنباء الحرب في جنوب السودان، وكانت أبرز الأخبار عن السودان يومئذ كالآتي :

- حل المحاكم العسكرية بالسودان والعودة للقضاء المدني (٣٢).
- كيف يتنفس الجنوب والسودان هواء الحرب الفاسد (٣٣)
- قائد الجيش التشادي يعالج بباريس لإصابته في معارك بالسودان (٣٤).
- سفارة السودان تنفي مواصلة ترحيل الفلاشا لإسرائيل (٣٥)
- في أول تقرير رسمي الخرطوم تعلن مصرع نحو ٣٠٠ ألف مدني وعسكري خلال سنوات الحرب بالجنوب (٣٦)
- صراع عنيف داخل حركة التمرد بجنوب السودان (٣٧)
- البشير الثورة لن تفرط في شبر من السودان والجنوب لن ينفصل (٣٨)
- قلق أمريكي بعد انهيار وقف إطلاق النار بالسودان (٣٩).
- قصف سوداني لمواقع المتمردين في أوغندا (٤٠).
- انتصار كبير لجيش السودان على المتمردين (٤١)
- القليبي يحذر من إستمرار تفجر مشكلة جنوب السودان (٤٢)
- تنفيذ حكم الإعدام في ٢٨ ضابطا شاركوا في محاولة إنقلاب (٤٣)
- ضبط أسلحة إسرائيلية مع المتمردين في الجنوب (٤٤).
- مصرع ٢٠٠ متمرد بجنوب السودان (٤٥).

ويلاحظ في عناوين الأنباء التي جاءت في الصحيفة مقارنة بالعناوين التي وردت في السابق عند بداية الإنقلاب أن الأخيرة تخلو تماما من الأنباء الإقتصادية مثل سابقتها، كما تخلو أيضاً من أنباء حول تقديم مساعدات أيا كان نوعها للسودان، فعلي سبيل المثال ورد في السابق عناوين حول عزم حكومة الثورة على النهوض بالإقتصاد، ووجود رغبة في التخلص من الشركات الخاسرة وغيرها من عناوين، كما تمت الإشارة إلى تقديم مساعدات كويتية وسعودية ومصرية إلى حكومة السودان، بيد أن كل ذلك تلاشي في العناوين الأخيرة، وهذا الأمر ربما يعنى أن السودان تمكن جزئيا من تجاوز أزمته الإقتصادية، وهذا أمر مستبعد لأن فترة الثلاث أشهر غير كافية لمثل هذا الغرض، أو يعني أن هناك بعض التعقيدات في العلاقات المشتركة دفع بأحد الأطراف لإلتزام الحيادية والحذر من الطرف الآخر، أو أن الإقتصاد شهد سكونا غامضا صعبت فيه الرؤية للأطراف الخارجية، أو أن السودان ممثلا في حكومته امتنع عن استلام مساعدات بغرض الإعتماد على الذات.

ويمكن تلخيص العلاقات المشتركة حتي غزو العراق للكويت بأنها مرت بطورين رئيسيين: الطور الأول تميز بالتأييد للحكومة الجديدة في السودان، والتعريف بها على نطاق الدول العربية والدول الأخرى، ومسايرتها إعلاميا وسياسيا وإقتصاديا مع العلم بوجود دور ما

للجبهة الإسلامية القومية في التغيير الجديد، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تعرف أبعاد هذا الدور وعمقه الحقيقي وامتدادات نفوذه، وبعد إدراكها هذا الدور دخلت العلاقات المشتركة في طور آخر تميز بالترقب والحياد والحذر، مع وجود نازعين مختلفين تجاه الحكومة الجديدة، تمثل الأول في الحذر من وجود تنسيق بين حركة الإخوان المسلمون في مصر التيار المعارض الرئيسي للحكومة المصرية مع الحكومة الجديدة في الخرطوم، وتمثل الثاني في تاييد السلطة الجديدة لأنها فرضت سيادة الدولة وعملت على حسم التمرد وهذا أمر له تفضيل عند الحكومة المصرية، وأخيراً يبدو أن السلطات المصرية قد انحازت إلى الخيار الثاني والذي ربما يكون قد شجع عليه أكثر في تلك الفترة ضعف السلطة المركزية في السودان وعدم استقرارها، والتحديات الكبيرة التي تواجهها مثل الحرب في جنوب السودان، والإنفلات الأمني في دارفور والتدهور الإقتصادي وهجرة الكفاءات العلمية وغيرها:

بيد أن غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وضع المنطقة كلها في مرحلة جديدة اختلطت فيها العلاقات الإقليمية مع الأوضاع الداخلية.

وقد شكل هذا الغزو علامة فارقة في العلاقات بين البلدين، أضف إلى ذلك أن الخلاف لم يعد متعلقا بين بلدين متجاورين بقدر ما أصبح خلافا إقليميا واسعا من الصعب أن يحل في إطار ثنائي، فالمعسكر الأول يضم مصر، ودول الخليج الست، وسوريا، والمغرب، كان يري(٤٦) أن العراق أخطأ بغزوه للكويت كما أن تهديد المملكة العربية السعودية باجراء مماثل جعل من حق هاتين الدولتين الدفاع عن نفسيهما بالطريقة التي يودانها، بغض النظر عن أي تحفظ، بما في ذلك الإستعانة بقوات أجنبية للدفاع عن بلديهما، وبالفعل ارسلت مصر والمغرب وسوريا قوات عسكرية للدفاع عن السعودية بالإضافة إلى قوات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا وغيرها من الدول.

أما المعسكر الآخر الذي يضم الأردن، واليمن، والسودان، وموريتانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان يري(٤٧) أن مسألة الغزو لدولة عربية مجاورة فيه تجاوز لميثاق جامعة الدول العربية، وخطأ كبير إلا أن الحل من الأفضل أن يكون عربيا في المقام الأول، ومحاولة إرجاع الأمور إلى ماقبل ٢ أغسطس ١٩٩٠م، لذلك عندما صوتت جامعة الدول العربية على قرار الإستعانة بقوات خارجية تحفظ المعسكر الأخير على القرار بدعوي السماح أولا بمجهودات عربية مما عد هذا التوجه في أجهزة الإعلام المملوكة للمعسكر الأول انحيازا للجانب العراقي.

وبما أن الإستقطاب كان حادا في الدول العربية والحدث يتكرر لأول مرة بصورته الراهنة مع بدء وصول طلائع القوات الأجنبية التي خشي الجميع من عدم خروجها في حالة إستكمال مهمتها، لأن بقاءها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم يمكنها من أن تسيطر على أكثر من نصف الأحتياطي العالمي من البترول، لذلك خرجت الأمور فيما بدأ عن نطاق المستوى المحلى والعلاقات بين البلدين.

وأخذت أجهزة الإعلام في كلا البلدين تزيد من تدهور العلاقات على أمتداد الوطن العربي، وشهد التدهور في العلاقات حدا لم يصله منذ العام ١٩٥٧م عندما رفض رئيس الوزراء السوداني يومها السيد عبدالله خليل قيام استفتاء في منطقة حلايب يقوم به الجانب المصري، وذهب أبعد من ذلك بإرسال قوات مسلحة إلى تلك المنطقة مما أجبر الجانب المصري على العدول عن مشاريعه.

وواصل الإعلام على وجه العموم الأزمة إلى منتاها، حتي أن بعض العاملين فيه بعد عام من الأحداث ذكروا هذا الأمر حيث أكد (٤٨) كاتب سوداني في أحد الصحف المصرية أن بعض صحف المعارضة المصرية ولحاجة في نفسها أو لتحقيق نسبة توزيع أكبر يومئذ لجأت إلى حديث مثل نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالي، ومن ثم اللعب على ذيول

وخلفيات هذا الخبر الوهمي بطريقة صعدت من مشاعر الرأي العام في البلدين، بيد أن الكاتب هذا خص صحف المعارضة بتصعيد الموقف إعلاميا كما بدأ بالرغم من أن الإعلام في كلا البلدين ساهم بشكل ما في تصعيد الخلافات.

هذا الموقف السوداني الذي اتخذ تجاه أزمة الخليج على وجه العموم أضاع كل رصيد السودان من علاقات عربية، وعلى الأخص الدول العربية الغنية ذات العلاقات الدولية المؤثرة، وتسبب في وقف كافة المساعدات العربية للسودان، كما أنه سمح للمعارضة الخارجية ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الشعبية لتحرير السودان بتوسيع نطاق تحركهما على المستوي العربي والدولي، ووضع امكانيات مادية واعلامية هائلة بين أيديهما، أضف إلى ذلك أن السودان بدأ وكأنه يفتقد مجموعته العربية الإقليمية التي طالما انتمي إليها وانتسب بحيث شكل هذا الإنتماء درعا واقيا ضد الأطماع الخارجية، سواء أكانت على نطاق الدول الإفريقية المحيطة به أو على نطاق العالم الخارجي، وبالتالى أصبح ظهره مكشوفا الآن للإستهداف ومعرضا للتقسيم أو التغيير الديمغرافي الشامل، بالإضافة إلى ظهور أحاديث حتي على لسان الرئيس البشير نفسه – بحسب صحيفة الإهرام (٤٩) – بأن المملكة العربية السعودية مدت التمرد بالأسلحة والتمويل، وهذا تحول عميق في علاقات السودان الخارجية.

وبالرغم من أن الموقف السوداني عشية الغزو العراقي للكويت بدأ منطقيا بضرورة اللجوء للحل العربي أولا إلا أن الغزو أخرج الحل عمليا من أيدي الدول العربية، ووضعه في يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها البريطانيين والإستراليين، واصبحت كل الدول العربية تقريبا متفرجة أكثر من كونها مشاركة، ومن هنا كان لابد لأجهزة الإعلام العربية المملوكة للدول العربية من تبرير موقف قادتها، وإظهار صدقه، ومهاجمة المواقف الأخرى بعنف، لأن المعركة يومئذ لم تكن مجرد اختلاف عابر بقدر ما أصبحت صراعا يهدد حتى مشروعية الحكومات العربية في ذاتها.

وقد إتضح فيما بعد أن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية قبيل وبعد غزو العراق للكويت كانت نتيجة لتخطيط محكم وفعال وضعته (٥٠) أكبر المراكز الاستراتيجية في الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم للإستيلاء نهائيا على هذا المنطقة الحيوية والمهمة من العالم، وذلك باستفزاز العراق الخارج لتوه من حرب استمرت ثمانية أعوام أو تزيد دمرت فيها بنيته الإقتصادية بشكل شبه تام، مع وجود تراكم في القوة العسكرية لا يمكن لها أن تهمد في حالة عدم وجود تعويض إقتصادي مجز للعائدين من ميادين القتال إلا وتحولوا إلى عنصر اضطراب، ومن هنا وعندما وقع الإستفزاز الكويتي الموجه وجدت القيادة العراقية أن أفضل حل لشغل هذه الطاقة العسكرية والخروج من الأزمة الإقتصادية الإتجاه جنوبا نحو الكويت، وعندما وقع الغزو وأخذ مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين وحلفائهم يتدفقون نحو المنطقة بمئات القطع البحرية والأسلحة الحديثة شعر الجميع أن هناك مصيدة هائلة أطبقت على الجميع.

وكان العقل الاستراتيجي الأمريكي قد جرب (٥١) مثل هذه الخطط من قبل وأثبتت نجاحا كبيرا لدرجة ساهمت مساهمة كبيرة في أسقاط الإتحاد السوفيتي عدوه التقليدي دون الدخول معه في مواجهة مباشرة، وذلك من خلال إستفزازه في المناطق الحساسة على حدوده الجنوبية ذات الأغلبية الإسلامية عن طريق باكستان ودفعه لغزو أفغانستان، ليرتفع صوت الجهاد المقدس، ثم الإيحاء لدول الخليج الغنية بدعم الجهاد وإرسال المتطوعين، ليسقط الإتحاد السوفيتي في آخر المطاف، بعد أن خسر أكثر من خمس وثلاثين ألف جندي ومليارات الروبلات.

وربما ترجع خسارة موقف الحكومة السودانية من الغزو العراقي في أنها لم تنتبه للمخططات الهائلة التي تحاك في المنطقة وتتصرف بحسب قدرتها الحقيقية وأوضاعها الداخلية، والتحديات التي تواجهها خصوصا في جنوب السودان واندفعت إلى مواقف مثالية بدأت استفزازا

للآخرين، أضف إلى ذلك أن الإعلام السوداني الداخلي والمظاهرات المناهضة أكدت أو أوحت بالتأييد السوداني للغزو بالرغم من الموقف المعلن بضرورة اللجوء أولا للحل العربي.

والحقيقة أن الأوضاع الداخلية في السودان لم تكن تسمح بأي هامش للخطأ على المستوى الخارجي أو شبهه انحياز لأي طرف لايستطيع أن يسهم في معالجة مشكلة السودان في المستوى الأول، وذلك لأن السودان يعاني من حرب أهلية طاحنة في جنوبه مع امتدادات شمالية، كما أن بنيته الإقتصادية منهارة وتحتاج إلى إعادة تأهيل، وهذا أمر يتطلب أموالا ضخمة، اضف إلى ذلك أن اقاليم السودان الشمالية أخذت تضعف تدريجيا، وتخلو سكانيا بفعل الهجرة، والتناقص الديمغرافي لدرجة أن هذا الأمر هدد بتغيير وجه السودان الذي استمر على حاله منذ قيام دولة سنار في ١٥٠٥م، أي دولة تتاخى أقاليمها المختلفة مع وجود غلبة للصوت العربي والإسلامي، إلا أن انتصار الحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها ضد الشمال يعنى في المقام الأول دخول السودان في مرحلة جديدة من تاريخه لايمكن التنبؤ معها بحقيقة التغيير الذي سوف يتم.

وشبهة الأنحياز للعراق تستدعي للذاكرة تطابق الموقف العراقى مع الموقف المصري في المطالبات بأن الكويت والسودان جزء لايتجزأ من كلا البلدين، وأن الإستعمار بذر بذور الفتنة في البلد الواحدة وقسمها إلى قسمين، ولا تزال هناك مجموعات سياسية فاعلة في كلا البلدين تطالب بعودة الأمور إلى طبيعتها الأولى، لذلك في حالة سكوت المجتمع العربي على ضم العراق للكويت يعنى ذلك ضمنيا أن هذا الأمر يمكن أن يتكرر في حالة مصر والسودان.

والذي أضاف غرابة للموقف السوداني أن العراق تتناهض ايديولوجيته الحاكمة مع ايديولوجيا السودان الاصولية، وسبق للعراق أن حامت حوله التهمة في الإسهام بمحاولة إنقلاب في السودان كادت أن تطيح بالحكومة القائمة، ونتج عنها إعدام ثمانية وعشرين ضابطا يشتبه في إنتمائهم إلى حزب البعث العربي الإشتراكي جناح العراق في ١٩٩٠م.

إذا فيما يبدو أن الموقف السوداني ربما ينبع من واقع داخلي أو من مواقف تاريخية أو ايديولوجية معينة حالت دون أن يرفض السودان ومكوناته الداخلية غزو الكويت بوصوح أشد، وأغلب الظن أن هذا الموقف متعلق بايديولوجيته الأصولية التي تفترض أنها يجب أن تتخذ مواقف نابعة من تفسيراتها الدينية للعلاقات الدولية بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك. كما أن النظرة السلبية للغرب على وجه العموم أسهمت في هذا الأمر، لأنها ومن خلال تجاربها التاريخية تعتقد أن الغرب في جميع حركاته وسكناته يغلب مصالحه الذاتية فوق كل ما عداها ويتآمر على الدول الإسلامية، وعلى الحركات الإسلامية على وجه الخصوص، وتستدل على ذلك من خلال تجاربها القريبة، خصوصا أبان تحالفها مع الرئيس الاسبق جعفر محمد نميري، وكيف أن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلا في نائب رئيسه يومئذ جورج بوش، أوحي إلى الرئيس نميري بضرورة التخلص من حلفائه الإسلاميين حتى تعود العلاقات الاستراتيجية والإقتصادية إلى عهدها السابق، وإنقاذ نظامه من المخاطر التي تحيط به من حرب أهلية ومجاعات ،وبالفعل استجاب الرئيس نميري لهذا الطلب وزج بقادة الحركة الإسلامية في السجون تمهيدا لإتخاذ إجراء أكبر ضدهم لولا تفجر إنتفاضة داخلية ضده في إبريل ١٩٨٥م.

وتستدل أيضاً من خلال تجاربها في حقبة الديمقراطية الثالثة عندما تبلور تحالف متين بينها وبين حزب الأمة القومي وشكلا تحالفا وثيقا في السلطة بدأ في إنزال تجربة ديمقراطية بمشاركة إسلاميين لأول مرة في الوطن العربي إلا أن التآمر الداخلي والخارجي سرعان ما أطاح بها ورمي بها بعيدا عن سدة الحكم، لذلك اصبحت مواقفها تجاه الآخر خصوصا دول الغرب تتسم بالشك والريبة ومن هنا عندما رأت الإنزال الغربي العسكري الكثيف في اراضي العربية السعودية والكويت وبقية دول الخليج اتخذت ما إتخذته من مواقف.

ولازالت بعض أفكار الإسلاميين المنشورة (٥٢) ترجح اتخاذ مثل هذا الموقف خوفا على عروبة العراق وشعبه لا تأييدا للنظام البعثي، ونقطة الضعف في هذه الرؤية – كما يرى البعث – أن السودان في مقام أولي أن يخاف عليه أكثر من العراق، وذلك لأن حجم التهديد على السودان أكبر مما عداه في فقدان قوميته وعروبته، فالأوضاع حول العراق قد استقرت بالفعل، بحيث يمكن لأي دولة مجاورة مثل تركيا أو إيران أن تضم إليها العراق عسكريا دون أن يتغير نمط الحياة السائد في العراق كثيرا، وقد حدث مثل ذلك الأمر في التاريخ القريب والبعيد دون أن يغير في الأمر شيئا وحتي لو أفترضنا أن الولايات المتحدة قد احتلت العراق، فإن مثل هذه التجربة مرت بها معظم الدول العربية، ولم تعدو أن تكون استعماراً جديدا لايغير الواقع الداخلي، مثلما لم يستطع الإستعمار القديم أن يغير الأوضاع الداخلية في الدول الإسلامية، بالرغم من أن فترات احتلال بعض الدول استمرت أكثر من مائة وثلاثين عاما، وسيزول هذا الإستعمار بالمقاومة الداخلية، أو تغير ميزان القوى الدولية التي لاتبقي على حال أجلا أم عاجلا، أما في حالة السودان فالأمر يختلف لأن انتصار الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحرب سينجم عنه تغيير غير محدد المعالم.

المهم فيما يختص بالعلاقات السودانية المصرية أنها وصلت درجة كبيرة من التدهور، والذي زاد من نسبة هذا التدهور اكتشاف السلطات المصرية للعلاقات الوثيقة بين النظام السوداني والجبهة الإسلامية القومية، ولقد راينا كيف أن مصر صارت أكثر حذرا في تعاملها مع السودان، إلا أنها لم تقطع إتصالاتها مع الحكومة السودانية، ربما املا في أن تنجح السلطة الجديدة في توحيد السودان أمنيا، وتصل إلى معادلة ما مع حزب الجبهة الإسلامية القومية يجعلها أكثر سيطرة على قراراتها وتوجهاتها الخاصة، بيد أن اشتعال أزمة الخليج الثانية عجل بتغيير الأوضاع التي كانت في حالة أزمة أصلا.

ومن خلال استعراض أهم ما نشرته صحيفة الإهرام يومئذ يمكن إستكشاف توجهات الإعلام المصري نحو السودان بعد أزمة حرب الخليج :

- السودان يعلن تأييده للعراق (٥٣).
- السعودية لن تمنح تأشيرات لدخول السودانيين (٥٤).
- أنباء عن نقل صواريخ اسكود العراقية إلى السودان (٥٥).
- المجاعة تهدد الخرطوم بعد نزوح الريفيين إليه باعداد كبيرة (٥٦).
- المعارضة السودانية تبحث إعلان الحرب العسكرية لإسقاط البشير (٥٧)
- ٥ من كبار قادة الجيش السوداني ينضمون إلى المتمردين (٥٨)
- القائد العام السابق للجيش السوداني يدعو للإطاحة بنظام البشير(٥٩)
- سفارة بريطانيا في السودان تنصح جاليتها بمغادرته خشية المجاعة (٦٠).
- مسئول أمريكي ٨ ملايين سوداني عرضة للموت جوعا لعدم تعاون الحكومة(٦١).
- المجاعة الصامتة تزحف على السودان (٦٢)
- القوات السودانية تلحق بالمتمردين هزيمة في منطقة بانتو(٦٣)
- السودان تضاعف أسعار الخبز والبنزين (٦٤).
- البشير يعلن تطبيق الشريعة في شمال السودان (٦٥)
- دبلوماسي غربي يحذر – السودان سيتعرض لمجاعة رهيبة في الربيع (٦٦)
- ازمة إقتصادية في السودان بعد توقف البترول الخليجي المجاني (٦٧)
- حظر التجول يعود للخرطوم (٦٨)

- الآلاف يموتون من المجاعة في السودان (٦٩)
- البشير يقيل عضوين بمجلس قيادة الثورة دون تحديد أسباب (٧٠).
- السودان يجمد ٣٠% من ودائع مواطنيه في البنوك (٧١)
- إيران تؤكد مساندتها لتطبيق الشريعة بالسودان (٧٢)
- انباء عن عرض سوداني بتخزين مواد نووية عراقية (٧٣)
- دعوة القوي العربية لإنقاذ السودان من نظام القهر والظلام (٧٤)

ويمكن تقسيم الأنباء السابقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الأولى أنباء صحيحة مثل أخبار المجاعة في السودان، وربما يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى الجفاف الذي ضرب السودان منذ منتصف الثمانينيات ولازالت تداعياته تؤثر على الأوضاع الإقتصادية بالبلاد، وكان السودان يتلقي أعانات سنوية إبان حقبة الديمقراطية الثالثة تقدر بأكثر من ثمانمائة مليون دولار أمريكي سنويا من جهات مختلفة، وقد توقفت معظم هذه المعونة لأسباب مختلفة منها إطاحة النظام السوداني الجديد بحكومة ديمقراطية منتخبة، أو موقف السودان من حرب الخليج الثانية، وبالتالي حدث نقص كبير في الإمدادات الغذائية التي كانت المساعدات في معظمها تتجه نحو تأمينها فحدثت المجاعة، ويلاحظ أنه في تلك الحقبة لم تصاحب أنباء المجاعة أنباء مساعدات خارجية.

أما مجموعة الأنباء الثانية فأنباء مبالغ فيها مثل نقل صواريخ عراقية من طراز اسكود إلى السودان، ونصبها باتجاه السد العالي، أو وجود عرض سوداني بتخزين مواد نووية عراقية، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن التكنولوجيا الأمريكية المتطورة مثل الأقمار الصناعية وطائرات التجسس تستطيع رصد الأراضي العراقية طوال ساعات اليوم وتستطيع أن تعرف عدد القطع العسكرية من صواريخ وغيرها خصوصا تلك التي يتم تحريكها من مكان إلى آخر، ولايبطل مثل هذه التقنية إلا تمويه معقد حتى داخل الدولة نفسها، أضف إلى ذلك أن قطع الاساطيل الأمريكية والغربية في الخليج العربي وخليج العقبة تمنع أي سفينة من الدخول إلى الخروج إلا بعد تفتيش دقيق وإذن من الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى أن الوقود النووي يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة لحفظه لا تتوفر في السودان.

أما المجموعة الثالثة فهي أنباء جديدة في صحيفة الإهرام مثل المعارضة السودانية تبحث أعلان الحرب العسكرية لإسقاط البشير، ومثل هذه الأنباء التي تتحدث عن معارضة ترغب في الإطاحة بنظام سوداني عن طريق الحرب لم تكن موجودة في السابق، وكما رأينا فإن مصر كانت تتجنب حتى توجيه أي دعوة لجون قرنق لزيارة القاهرة تدليلا على رفضها للاساليب العسكرية في التعامل مع الحكومات القائمة.

وتوجد ملاحظة أخرى حول هذه الأنباء هي أن الإعلام المصري رغم الأزمة استمر في تسمية الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتمرد، وواظب على نشر أنباء يمكن أن نطلق عليها انتصارات للجيش السوداني، مثل القوات السودانية تلحق بالمتمردين هزيمة في منطقة بانتو (بانتيو)، أو ٥ من كبار قادة الجيش السوداني ينضمون إلى المتمردين.

أما فيما يختص بمتون الأنباء في الصحيفة فقد أتت مماثلة للعناوين، وباستعراض جزء من هذه المتون يتضح ذلك المعني، ومن تلك المقالات مقال يري(٧٥) (إن الإفراج عن محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السوداني وفك الإقامة الجبرية عن السيد الصادق المهدي يؤشر لمدى عمق الأزمة السياسية التي يعيشها النظام العسكري، ويتمثل ذلك في عجزه عن الوصول لحل مشكلة جنوب السودان وتفاغم المجاعة في جنوب وغرب السودان).

وفي مقال آخر جاء (٧٦) فيه) أن لجوء الحكومة العسكرية وأنصارها من الجبهة الإسلامية إلى الأعلان عن إحباط محاولات انقلابات عسكرية ومدنية كدليل على تحقيق

إنتصارات ويقظة للحكومة العسكرية يعني على نفس المستوى أن هناك من يرفضون تحالف نظام الحكم والجبهة الإسلامية).

وأكدت الصحيفة كذلك في المتون على ضرورة احترام سيادة السودان على كامل أراضيه دون تدخل خارجي مهما كانت دعاويه، ومن ذلك إستنكار الصحيفة(٧٧) لدخول وزير الشئون الإنسانية الفرنسي برنار كونشير إلى جنوب السودان دون إذن من الحكومة السودانية بغرض الإجتماع مع جون قرنق بعد أن أحبط محاولة إنقلاب ضده قادها د. رياك مشار ود. لام أكول، حيث ذكرت الصحيفة أن هذا العمل غير مفهوم ويتناقض مع مباديء استقلال الدولة وسيادتها على أراضيها، وأن مصر مهما إختلفت مع نظام الخرطوم فإنها تعتقد أن السودان شماله وجنوبه كيان واحد، وأنها من منطلق الحرص على كل شبر من الأراضي السودانية ترفض أية محاولة لفصل الجنوب تحت أي حجة أو ذريعة.

وفي فترة حرب الخليج الثانية وبعدها حدثت تطورات ومؤثرات في الساحة السياسية والعسكرية السودانية أسهمتا إلى حد ما في تخفيف الضغوط العسكرية على حكومة السودان ومنها سقوط نظام منقستو هالي مريام في إثيوبيا وحدوث انشقاق واسع في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وجاء سقوط النظام الإثيوبي متماشيا مع سقوط الأنظمة الشيوعية في تلك الحقبة وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي نفسه، ثم بفضل الحرب الشرسة التي خاضتها أريتريا بمختلف فصائلها منذ العام ١٩٦١م وحتي زوال نظام منقستو، بالإضافة إلى حركات القبائل الجهوية داخل إثيوبيا نفسها سواء كانوا من التجراي أو الأرومو أو الأوغادين.

وقد أسهمت الحكومة السودانية بدورها في هذا التغيير بالسماح لقوى المعارضة الأثيوبية بالإنطلاق من أراضيها، نكاية في الدعم الإثيوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان، والحقيقة إن إمكانيات السودان الإقتصادية والعسكرية كما رأينا لم تكن تسمح بتقديم أكثر من ذلك ،ومن هنا يمكن القول أن نهاية النظام الإثيوبي جاءت على يد جهات أخرى مثل مخابرات الدول الغربية وإسرائيل وبمساعدات مؤثرة من الدول العربية خصوصا اليمن وسوريا والعراق قبل حرب الخليج الثانية، وقد بدأت تلك الحقيقة كأوضح ما يكون عندما وصل إلى السلطة في كل من إثيوبيا وإريتريا بعد الإستقلال قادة مقربون من الدول الغربية.

أضف إلى ذلك أن شرط التغيير الأساسي فيما يبدو كان عدم تمزق إثيوبيا إلى قوميات متصارعة وانهيار شكل الدولة فيها، وهو أمر كان محتملا في إثيوبيا أكثر من الصومال، إلا أن مطلب المحافظة على الدولة الإثيوبية كان مطلباً غربيا في المقام الأول، والجدير بالملاحظة أن ضمان استمرار الدولة الإثيوبية بشكلها الراهن ظل تحت ضمانة الدول الغربية منذ عهد توسع الإمبراطورية البرتغالية في ١٥٩٢م.

أما الحدث الآخر فقد كان إنقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان على نفسها في أكبر إنشقاق مؤثر بعد الإنشقاق الأول التي صاحب تأسيسها في ١٩٨٣م، وفي كلا الحالتين كان سبب الإنشقاق واحد، حيث رأت (٧٨) إحدى المجموعتين بقيادة رياك مشار ولام أكول أن مسألة تحرير السودان بأكمله بحسب رؤية الحركة طموح مبالغ فيه ومن الصعب تحقيقه، وسيؤدي العمل به إلى أفناء القبائل الجنوبية وخيرة شبابها، لذلك من الأفضل النضال من أجل إقامة دولة مستقلة في جنوب السودان، وهو مطلب يمكن تحقيقه بقليل من التضحيات، أضف إلى ذلك أن الشمال مل الحرب أيضاً وتوجد قطاعات عديدة داخله مع فصل جنوب السودان مهما كان الثمن المترتب على ذلك.

أما رؤية المجموعة الأولى فيبدو أنها كانت ترى أن تحقيق الإنتصار الكامل على حكومة الخرطوم ممكن. . وذلك من خلال عدة مؤشرات لعل من أبرزها أن الحركة الشعبية استطاعت

أن تعقد تحالفا وثيقا مع أحزاب مؤثرة في الشمال مثل الحزب الشيوعي السوداني بمنظماته العديدة، والحزب الإتحادي الديمقراطي والحزب القومي السوداني بقيادة الأب فيليب عباس غبوش، وأخيراً حزب الأمة بالإضافة إلى اعداد متزايدة تقدر باثنين مليون من الجنوبيين في الخرطوم، كما أن تحالفها مع الدول الغربية والإفريقية وإسرائيل متين للغاية، ثم أخيراً بات السودان معزولا عن محيطه العربي بعد موقفه من حرب الخليج الثانية.

وهناك سبب آخر أيضاً يحتم ضرورة القتال تحت شعارات الوحدة وهو أن الدول الإفريقية المجاورة لها مشاكل مشابهة لمشاكل السودان ولاتحبذ اللجوء إلى خيار الإنفصال كي لاتصيبها العدوي , لذلك تقاتل الحركة الشعبية بشعاراتها الوحدوية.

أما الحكومة السودانية فقد استفادت من سقوط النظام الإثيوبي والنتائج المترتبة عليه والمتمثلة في انقسام الحركة الشعبية، وذلك من خلال فقدان الحركة الشعبية لدعمها السياسي واللوجستي، ومن خلال الإستيلاء على أسلحة الجيوش الأثيوبية التي فرت بها إلى السودان، حيث استولت الحكومة السودانية عليها، وبذلك ضمنت امدادات عسكرية هائلة ظل النظام الإثيوبي السابق يحشدها منذ أكثر من عقد من الزمان، ثم ما لبثت أن وجهتها نحو الحركة الشعبية بشقيها في عمليات صيف العبور ١٩٩٢م، وكان من نتائجها فقدان الحركة الشعبية لكافة مكاسبها العسكرية السابقة وحصارها في شريط ضيق مع الحدود السودانية اليوغندية.

وفي هذه الأثناء تابعت صحيفة الإهرام أخبار التطورات العسكرية في السودان ،ونبهت كالعادة للتدخلات الأجنبية في السودان، وقد نشرت (٧٩) في ديسمبر ١٩٩٣ تنديدا بالإجتماع الذي عقد في واشنطن من أجل اعادة توحيد الفصيلين (قرنق ومشار) في نفس الشهر، وذلك تحت أسس الرضاء بحق تقرير المصير – حسب رأي الصحيفة –.

كما بدأ واضحا في تلك الحقبة من خلال الصحيفة رفض السلطة المصرية دعوة جون قرنق للحضور إلى القاهرة، حيث ورد (٨٠) في أحد ندواتها أن السيد على أبوسن من التجمع الوطنى الديمقراطى أرجع سبب إنعقاد ملتقي التنسيق بين القبائل الجنوبية في واشنطن إلى رفض القاهرة استقبال جون قرنق، وذكر أنهم في التجمع الوطني الديمقراطي الحوا في السماح لقرنق بزيارة مصر إلا أن رجاءاتهم لم تقبل، وطلبنا مرة أخرى أن يحضر خلال إنعقاد مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد في القاهرة ليجري إتصالات ومشاورات مع الزعماء إلا أنهم رفضوا أيضاً.

ومن أمثلة عناوين الأنباء التي حملتها صحيفة الإهرام في فترة عمليات صيف العبور ١٩٩٢م والحقبة التي تلتها ما يلي :–

- القضاء على فلول المتمردين بإحدي مناطق كردفان (٨١).
- القوات المسلحة السودانية تستعيد ٤ مدن من المتمردين (٨٢)
- استسلام كتيبة من حركة التمرد بجنوب السودان (٨٣)
- ٥٠ ألف طفل تحتجزهم قوات التمرد بالسودان (٨٤)
- الجيش السوداني يقترب من توريت المقر الرئيسي لحركة التمرد في الجنوب (٨٥)
- القوات السودانية تستعيد توريت مقر قيادة المتمردين (٨٦)
- بدء خطة صيف العبور للقضاءا على المتمردين بجنوب السودان (٨٧).
- وثيقة تكشف مذابح قرنق ضد معارضي الحرب بالجنوب (٨٨).
- مصرع عشرات السودانيين في القتال الدائر بين أجنحة المتمردين (٨٩).

وهكذا تغيرت الصورة في السودان في خلال ثلاثة أعوام عما كانت عليه في السابق، حيث تراجع تهديد الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد أن أنقسمت على نفسها، وبعد عمليات صيف العبور التي حصرتها في شريط ضيق في اقصي جنوب السودان، أضف إلى ذلك أن

انهيار إثيوبيا وسقوط منقستو هايلا ماريام، واستقلال أريتريا ووصول أصدقاء للسودان في كل من إثيوبيا وإريتريا خفف من الضغوط العسكرية على حكومة السودان، كما أن النظام التشادي المناوئي كذلك للحكومة السودانية سقط أيضاً تحت ضربات المعارضة المدعومة من الحكومة السودانية، وبذلك أمكن عن طريق تنسيق مشترك السيطرة على الإضطرابات في إقليم دارفور.

أما على المستوي الداخلى فقد استطاعت الحكومة السودانية بسط قبضتها الأمنية والعسكرية على كافة الأوضاع، وذلك من خلال إبعاد كافة المشكوك في ولائهم سواء كان ذلك في القوات المسلحة أو في الخدمة المدنية، وإستنفار كوادرها من خارج السودان لقيادة العمل التنفيذي، وإنشاء أجهزة أمنية متعددة، وقوات عسكرية موازية للقوات المسلحة يغلب عليها الطابع الإيديولوجي.

وفيما يبدو كذلك أنها حلت أشكالياتها المالية المزمنة بعد توقف الدعم الخارجى عن طريق ثلاثة حلول رئيسية، الأول من خلال أموال الحركة الإسلامية المستثمرة خارج السودان منذ سبعينيات القرن الماضي، وكانت الحركة قد درجت على إبتعاث بعض من لديهم خبرات مالية إلى خارج السودان وتزويدهم ببعض الأموال لإستثمارها.

أما الطريقة الثانية فقد كانت عبر جذب أموال المستثمرين العرب ذوي الخلفية الأصولية، خصوصا من المملكة العربية السعودية، وكان هؤلاء يرفضون في الأصل إستثمار أموالهم في الغرب للشكوك المتعلقة باستعمالات هذه الأموال في دعم إسرائيل، والمنظمات الكنسية، بالإضافة إلى تعاملاتها الربوية، وقد قنعوا آخر الأمر بتواجد أموالهم في العربية السعودية، إلا أن إنزال القوات الأمريكية والغربية في المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج الثانية وبقاءهم هناك بصورة دائمة أغضب هؤلاء الأصوليين، وصادف أنه في تلك الفترة أن أعلن السودان عن توجهاته الإسلامية وإنفاذ قوانين الشريعة الإسلامية وغيرها من خطوات، مما أقنع اصحاب الأموال الإسلامية في الخليج العربي بالتوجه نحو السودان.

أما الطريقة الثالثة فقد تمثلت في قيام تحالف (غير مكتوب) بين الحكومة السودانية والرأسمالية الوطنية غير المسيسة، قوام هذا التحالف يتمثل في الإصلاح الإقتصادي وخصخصه شركات القطاع العام، وحرية التجارة، وعدم التراجع عن المنهج الراسمالي، وبسط هيبة الدولة، لذلك نجد في هذه الحقبة أن أسماء تجارية كبري عاودت نشاطها بعد توقف إستمر منذ التأمينات الشهيرة التي قادها الرئيس جعفر نميري إبان تحالفه مع الحزب الشيوعي السوداني في أول السبعينيات، مثل آل النفيدي وآل داود عبداللطيف وآل إبراهيم مالك وآل الشيخ مصطفي الأمين وآل البرير وغيرهم، وعلى سبيل المثال نجد أن آل النفيدي قاموا بنقل أنابيب البترول السوداني.

وظلت الحكومة المصرية ترصد كافة التطورات في السودان بعدئذ، ومما لاشك فيه أنها بدأت الآن أكثر تخوفا مما يجرى في السودان عن السابق، كما أن النظام السوداني اعتمد بشكل متزايد على استنفار اتباعه واعلاء الحماس الديني بشعارات تكاد تتطابق مع شعارات الجماعات الإسلامية (التكفير والهجرة) في مصر مع وجود تفاعل صوفي حد من لجوئها قليلا إلى العنف في الحالة السودانية، بيد أن الشعار المرفوع متطابق، وبدأ السودان في تلك المرحلة مثل التيارات السياسية التي كانت تنشأ عند أطراف المدن وفي الصحاري والفلوات، عند أقوام أقل في المدنية متأثرون بالبداوة ومتقشفون، عركتهم الحروب الأهلية، ثم فجأة يتبنون أيديولوجية ما ويدافعون عنها بحماس بالغ ويندفعون للإستيلاء على الدول القريبة، ويسيرون إلى المدن بحماس طاغ لا يبرد إلا بعد إنشاء امبراطورية جديدة، تبدأ في إكتساب المدنية والتحضر إلى أن تدخل في مرحلة التفسخ عند الجيل الثالث والرابع كما يقول إبن خلدون.

وبالرغم من أن عصر الإمبراطوريات قد انتهي مع ميلاد الدولة الحديثة بحدودها المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، إلا أن ذلك لاينفى أن التأثر بالإيديولوجيات يبقي موجودا

خصوصا بين الدول التي تتشابه في النسيج السكاني والثقافي والإجتماعي كما في حالتى مصر والسودان، أضف إلى ذلك أن فكرة العودة بالدولة مرة أخرى للحكم بالإسلام في العصر الحديث أصلا فكرة منبعها الاساسي حركة الأخوان المسلمون التي نشأت أول ما نشأت في مصر منذ ما يزيد على السبعين عاما، وبالتالي ترسخت الفكرة لدي الجماهير المصرية بالرغم من الإختلاف مع السلطة الحاكمة، والدخول معها في مواجهات مستمرة، كما أن التدهور الإقتصادي والإحباط السياسي جعلا العديدين يؤمنون بأن الخلاص يتمثل في قيام دولة دينية.

ويمكن فهم حقيقة هذا الصراع بين السلطة المصرية والإخوان المسلمون وتأثيرات ذلك على السودان بصورة أفضل لو تابعناها منذ بداية عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في اكتوبر ١٩٨١م على الأقل، وهي فترة منقسمة إلى مرحلتين أساسيتين في التعامل مع حركة الإخوان المسلمون.

تميزت الفترة الأولى (١٩٨١-١٩٨٧) بنهج مماثل لنهج الرئيس السادات في تعامله مع الإخوان المسلمون، إلا أن السادات منح(٩٠) مساحة واسعة للحركة خصوصا في المجال الإعلامي حيث سمح لهم باعادة إصدار مجلتي الدعوة والإعتصام وغيرها من الدوريات، مما سمح لها (الحركة) بالإنتعاش مجددا بعد فترة كبت عاشتها طوال العهد الناصري، ويذكر المؤرخون (٩١) أن السبب الذي جعل الرئيس السادات يتخذ مثل هذه الخطوة رغبته في أن تتصدي الحركة لتيارات القوميين العرب والناصريين الذين خرج عن مناهجهم واتجه اتجاها آخر، أما السبب الذي دفع بالرئيس مبارك في حقبته الأولى لتجاهل أنشطتهم فربما يتمثل في رغبته أن تتصدي الحركة فكريا لتيارات العنف الديني الخارجة من ثيابها مثل الجماعة الإسلامية والجهاد وغيرهما، وكانت هذه الجماعات قد تكاثرت بشكل كبير في ثمانينيات القرن الماضي، وتوسعت لدرجة أنها شملت القطر المصري بأكمله، وقتلت الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٨١م، وحاولت الإستيلاء على مديرية اسيوط ونفذت مئات من العمليات المسلحة ضد النظام المصري ورموزه المختلفة.

وحينها ارتفعت أصوات حركة الإخوان المسلمون وطالبت بحرية الحركة لتقطع الطريق أمام هذه الحركات المتطرفة لأنها فعلت مافعلت من قتل وإرهاب لعدم وجود جهة إسلامية غير مرتبطة بالسلطة تشرح لها الطريق القويم، وتدعوهم إلى نبذ العنف والدعوة إلى الله سبحانه وتعالي بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن هنا ربما جاءت حكمة تجاهل حركة الإخوان المسلمون في الحقبة الأولى للرئيس مبارك، بالرغم من الشكوك العميقة في مسئوليتها عن إخراج هذه الحركات المتطرفة ورغبتها في الوصول إلى الحكم.

أو ربما كان هناك سبب آخر يتمثل في أن السلطة الحاكمة لم ترغب في الدخول في مواجهة شاملة مع جميع التيارات الإسلامية في فترة لم تتبلور فيها فوائد السلام الإقتصادية والسياسية مثل، أنسحاب إسرائيل من سيناء، وتوالي الدعم الإقتصادي الغربي للحكومة المصرية وغيرها، أو ربما السببين معا.

ثم كان أن استغلت حركة الإخوان المسلمون هذه الحقبة، وشاركت بنشاط في الحياة السياسية المصرية، وقد أدى هذا الأمر إلى إسماع صوتها وأفكارها لأعداد مقدرة من الأجيال

الحديثة التي لم تعاصر نشأة الحركة في بدايتها الأولى اثناء الفترة الحزبية التى سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وتحالفت في إنتخابات ١٩٨٤م مع حزب الوفد بالرغم من التحفظات على مباديء وأفكار هذا الحزب التي تتكيء على العلمانية، وذلك لعدم السماح لها بممارسة نشاطها السياسي بصورة مستقلة، ويعكس هذا الأمر مرونة الحركة الكبيرة في المجال السياسي، وقد سمح هـذا التحـالف الجديد بكسب سبعة وخمسين مقعدا في البرلمان المصري من مجموع أربعمائة خمسة وخمـسين مقعدا (٩٢).

وفي انتخابات ١٩٨٧م تحالف الإخوان مع حزب العمل المصري بالرغم من توجهاتـه العربية وحققوا مكاسب أكبر من سابقتها، حيث نال الأخوان وحدهم ٣٦ مقعـدا فـي البرلمـان (٩٣).

وكان لدخول الإخوان المسلمون البرلمان المصري في هاتين الدورتين مكاسب عديدة لعل من أهمها إسماع صوتهم للمسئولين المصريين، وتدريب كوادر جديدة للحركة لتحمل المـسئولية بعد وفاة أعداد كبيرة من الجيل المؤسس سواء كان ذلك داخل السجون الناصرية من أمثال سـيد قطب وعبدالقادر عودة أو بواسطة تقادم السنوات مثل المرشد حـسن الهـضيبي والمرشـد عمر التلمساني.

إضافة إلى ذلك أن الحركة استطاعت في السابق أن تصعد أجيالا قيادية جديدة أبان فترة الهدنة مع السادات خصوصا في الجامعات المصرية من خلال وصـولهم لرئاسـة الإتحـادات الطلابية مثل الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح والدكتور عصام الدين العريـان وغيـرهم، وبالتـالي سمحت الفترة البرلمانية الأخيرة بتكثيف خبرات هؤلاء الكوادر الصاعدة.

واتجهت بعد ذلك حركة الإخوان المسلمون إلى النقابات والعمل العام واحرزت فيه أيضاً نجاحات كبيرة واستطاعت أن تسيطر على معظم النقابات الفاعلة، وعلى سبيل المثال كان لها في نقابة الأطباء ٢٠ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا، وفي نقابة المحامين كان لها ١٨ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا، وفي نقاية المعلمين كان لها ١٦ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا(٩٤).

ويضاف إلى ذلك أن بعض المراقبين ذكروا أن حركة الإخوان المـسلمون تـستطيع أن تكتسح معظم النقابات الموجودة (٩٥)، إلا أن الأمر الذي يحول دون ذلك أن هناك بعض النقابات كانت تعتمد بشكل تام على الحكومة في دفع مرتباتها مثل نقابة المعلمين وغيرها لذلك فـضلت الحركة الإبتعاد عن هذه النقابات وعدم تحدى مرشحي الحكومة.

والأهم من ذلك كله أن بعض الدراسات (٩٦) أشارت إلى أن أكثـر مـن ٦٠% مـن أعضاء النقابات المهنية دون سن الأربعين صوتوا لصالح التيار الإسلامي، ويعنى ذلك ضمنيا أن الحركة صار رهانها على المستقبل شبه مؤكد، فمن يستطيع أن يجذب الشباب يستطيع أن يكسب المستقبل.

أما السلطة المصرية الحاكمة من جانبها فقد أخذت في معالجة قضايا الإقتصاد المصري بصورة جذرية وقد ساعدها على ذلك إن الإنفاق لصالح المجهود الحربي الذي أضر بالحكومتين الناصرية والساداتية رفع عن كاهل حكومة حسني مبارك بفضل إتفاقية كامب ديفيد مع إسـرائيل من جهة، وتوجيه ضربات موجعة للنظام الليبي من جهة أخرى جعلته لايفكر مـرة ثانيـة فـي

الإقدام على أي مغامرة تضر بالأمن القومي المصري، اما من جهة الجنوب فقد كان النظام السوداني غارقا في حروبه الأهلية ومشاكله الإقتصادية وموجات جفافه التي تظهر صورا مأساوية تصلح للإستعطاف الدولي ومد يد العون والمساعدة.

وكان من تداعيات السلام مع إسرائيل أن قررت الولايات المتحدة تقديم مساعدة اقتصادية لمصر تقدر بثلاث مليارات دولار في العام، وبذلك صارت مصر ثاني دولة في العالم بعد إسرائيل تلقيا للمعونات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى المعونات الأوروبية والكندية والإسترالية واليابانية وغيرها.

أضف إلى ذلك أن إعادة فتح قناة السويس مرة أخرى للملاحة بعد توقف استمر منذ حرب حزيران١٩٦٧م رفد الخزينة المصرية بأكثر من ثلاثة مليارات دولار أخرى.

كما أن الجيش المصري أسهم كذلك في النهوض الإقتصادي حيث حول فلسفته (٩٧) إلى اعادة البناء الإقتصادي والإسهام في التنمية، وتوفير إحتياجات افراده من السلع الاساسية وغيرها بالإضافة إلى المشاركة من خلال مؤسساته الهندسية في تجديد خطوط السكك الحديدية، وإنشاء الشبكات التلفونية، والطرق والكباري، وحفر الآبار في الصحراء، وتأمين الجبهة الداخلية وحل مشاكل انتاج الخبز.

وشهد القطاع الإقتصادي الصناعي كذلك نهوضا بفضل توفير قطع الغيار والتدريب للعاملين في داخل وخارج مصر، ودخول شركات عالمية للإستفادة من وفرة الايدي العاملة المصرية، وحاجة السوق المصري للمواد الإقتصادية الإستهلاكية، ثم كانت الركيزة الأساسية في دعم الإقتصاد المصري تتمثل في تنشيط السياحة، حيث قدرت أرباحها في أوائل التسعينيات بأكثر من ثلاثة مليارات دولار.

ومما لاشك فيه أن تحقيق مثل هذه الطفرة الإقتصادية قد شابه كثير من المعاناة، لأن النتائج الإقتصادية لأي إصلاح اقتصادي قد لاتبدو واضحة للعيان خصوصا للطبقات الأقل تعليما في المجتمع وهي اشبه بحالة المخاض التي تسبق الولادة، والدليل على ذلك أن هذه الفترة شهدت تظاهرات حاشدة قام بها العمال في المحلة الكبري وشبرا الخيمة، وعمال السكك الحديدية، ومظاهرات الصيادين في بحيرات مصر الشمالية، وإضراب عمال الحديد والصلب بحلوان ١٩٨٧م، وعمال شركة مصر للغزل والنسيج وغيرها (٩٨)، وفيما يبدو أن نجاحات حركة الإخوان المسلمون كانت في هذه الفترة.

أما على صعيد العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة الإخوان المسلمون طوال هذه الفترة فقد اتسمت من قبل السلطة بالتجاهل الحذر والتنديد الأعلامي مع عدم التصادم معها إلا فيما ندر، وربما اختراقها من الداخل.

بيد أن الصدام سرعان ما وقع كما هو متوقع بين السلطة المصرية وحركة الأخوان المسلمين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، نتيجة للتناقض الحاد بين الإيديولوجية العلمانية والدينية، وقد اختلفت الآراء في السبب الحقيقي الذي فجر الصراع مجددا، ويذكر أنصار السلطة (٩٩) أن حركة الإخوان المسلمين بعد دورتين برلمانيتين خاضتهما متحالفة مع أطراف أخرى يئست من الإعتراف الرسمي بها، لذلك فكرت في زيادة مساحتها وحركتها السياسية عن طريق اساليب أخرى منها مناوئة السلطة ومعارضتها بطريقة اشد من السابق، وقد زين لها أتباع

مثل هذا الطريق قوتها السياسية التي اكتسبتها في النقابات المصرية، أضف إلى ذلك أنها في ١٩٩٠م رفضت خوض الإنتخابات البرلمانية تحت دعاوي مختلفة مثل التزوير وغيره، بالرغم من أرتضائها في السابق أسلوب الإنتخابات القديم، وهذا ربما يدلل على أنها ترغب في تصعيد مطالبها السياسية وسقف مطامحها كذلك.

وترى بعض الجهات الأخرى (١٠٠) أن السلطة المصرية بعد أن استكملت أصلاحاتها الإقتصادية وكثيرا من المشكلات السابقة التفتت عندئذ لحركة الأخوان المسلمين وارادت تحجيم قوتها التي زادت بشكل مطرد أقلق الحكومة المصرية، لذلك انهت الهدنة غير المعلنة مع الحركة وشرعت في تعاملات جديدة معها مثل المراقبات الأمنية اللصيقة، ومنع الإجتماعات، والإعتقال التحفظي، واعادة العمل بقانون المحاكمات العسكرية، ومصادرة الأموال ،واغلاق الصحف الموالية.

وأخذ الإعلام المصري الحكومي يتهم (١٠١) حركة الإخوان المسلمين بأنها وبقية الحركات المتطرفة مثل جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) والناجين من النار والجهاد في منزلة واحدة، وأنهم متفقون على عدة نقاط منها ضرورة وحدة العمل الإسلامي، وأهم أهدافهم إعادة بناء المجتمع الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية.

وارتفعت أصوات أخرى (١٠٢) حول الإضطهاد الذي يمكن أن يحدث للأقباط في حالة وصول الإسلاميين للسلطة، حيث سيعاملون معاملة الذميين وأهل الكتاب وهي حقوق لاتعطيهم حق المشاركة في السلطة أو التشريع.

ويذكر السيد إبراهيم نافع (١٠٣) رئيس تحرير الإهرام وقتها أن الجماعات الإسلامية تريد أن تسوء الأحوال الإقتصاديةوينفجر السخط الشعبي على الحكومة فتنطلق هذه الجماعات منتهزة فرصة الإضطرابات للإستيلاء على الحكم بالقوة.

وجاء في الأنباء (١٠٤) أيضاً أن الغرب ممثلا في استخباراته كان قد نصح الرئيس السادات في أوآخر عهده بالتخلص من نفوذ الإسلاميين بمختلف تشكيلاتهم إلا أن استجابته كانت بطيئة إلى أن حدث له ما حدث، ويمكن بقليل من الإستشفاف معرفة أن هذه النصيحة مقصود بها المستقبل أكبر من كونها ذكريات.

ودافع الإخوان أيضاً في هذا الجو المتوتر بضراوة عما يعتبرونه حقا، وذكروا (١٠٥) أن القوة الغربية تخشي أن تنجح الحركة الإسلامية في مصر في ضم صوتها الشعبي إلى قوة الدولة وسلطان الحكم، وبذلك تتاح الفرصة لظهور صلاح الدين آخر في مصر، فتتبخر أحلام اليهود في القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبري من النيل إلى الفرات كما تحطمت من قبل آمال الصليبيين، ويلاحظ في دفاع الإخوان السابق أنهم تحدثوا عن تحالف بين السلطة والحركة، ولم يتحدثوا عن تغيير شامل في الأوضاع كما أنهم دغدغوا مشاعر مواطنيهم بحديث عن صلاح الدين والصليبيين والقدس.

ثم ابرز آخرون (١٠٦) في ظل هذه المعركة الإعلامية المشتعلة تصريحات الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان والمستشار السياسي للرئيس جورج بوش الإبن والتي جاء فيها أن المساعدات السخية للنظام المصري تعزز من قدرته على الصمود أمام الخطر الأعظم الذي تمثله الحركة الإسلامية لأن هذا الدعم الأمريكي سيؤخر أن لم يمنع حدوث ثورة إسلامية في مصر.

وفي ظل هذا الصراع الممتد تحركت الدولة المصرية في أوائل التسعينيات لمواجهة الإخوان المسلمين باساليب أشد صرامة، ففي مجال الإعلام مثلا نصت (١٠٧) القوانين الجديدة على إلغاء العمل بالتوكيل الخاص بإصدار صحف أو مجلات في حالة وفاة صاحب التوكيل الاصلي، وبذلك تمكنت من منع كافة الصحف والمجلات التي كانت تؤيد الإسلاميين وتصدر بين الحين والآخر بأسماء لصحف ومجلات قديمة.

وفي مجال النقابات أصدرت قوانين جديدة لتحجيم نفوذ الإسلاميين، منها ضرورة إكمال النصاب القانوني في أي نقابة تود إجراء إنتخابات، وفي حالة عدم إكتمال النصاب تسلم النقابة ممتلكاتها إلى جهة قضائية لحين اعلان موعد انتخابات جديد، والذي يحدث في الغالب أنه لايعلن لسنوات عن إنتخابات جديدة، أي أن الأوضاع تتجمد داخلها، بينما كان القانون السابق ينص في حالة عدم إكتمال النصاب تحديد ميعاد آخر في ظرف اسبوع على الأكثر ثم تجرى الإنتخابات بأي نسبة حضور، وتصبح إنتخابات قانونية.

وفي العام ١٩٩٥م أعيد العمل بقانون المحاكم العسكرية استنادا إلى نصوص صدرت في الحقبة الناصرية (١٠٨)، وقد نكأ العمل بهذا القانون جراحات قديمة لقادة الإخوان المسلمين، وكان قد توقف العمل بهذا القانون بعيد حرب رمضان ١٩٧٣م.

ومن جهة أخرى تواصلت أعمال العنف المتبادل بين السلطة المصرية والجماعات المتطرفة حيث شهدت تصعيدا متتاليا راح ضحيته المئات، وكان من أبرز من قتلوا في هذه الحقبة رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري في ١٩٩٠ وفرج فودة ١٩٩٢م، وحدوث محاولات لإغتيال وزير الإعلام المصري السيد صفوت الشريف ورئيس مجلس الوزراء السيد عاطف صدقي والداخلية ذكي بدر والكاتب نيجب محفوظ.

وفي هذه الأثناء لم تستثن السلطة المصرية منتسبي حركة الإخوان المسلمين عن غيرهم من جماعات العنف الديني، وزجت بالجميع في السجون، وقد قدرت (١٠٩) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اعداد المعتقلين السياسيين في السجون المصرية في النصف الأول من التسعينيات مابين ٥٥ ألف و٦٠ ألف معتقل.

هذا هوعلى وجه التقريب الواقع السياسي المصري وتأثيراته المختلفة غداة تمكن الحكومة السودانية من حل مشاكلها مع إثيوبيا وتشاد بوجود حكومات صديقة في هذين البلدين، كما أنها الفترة التي صادفت أكبر حملة عسكرية حكومية في جنوب السودان في صيف ١٩٩٢م، والتي نتج عنها دحر الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا من شريط ضيق على الحدود السودانية اليوغندية.

وصادف كذلك بداية تعافي الحكومة السودانية من آثار المجاعة المتفشية نتيجة لخريف جيد في ١٩٩٢م، والإعتماد على مصادر تمويل جديدة لتسيير شؤون السلطة المختلفة، أضف إلى ذلك أن السودان شهد مؤتمرا أمميا جديدا هو المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وتنبع فكرته الاساسية من جعل الحراك السياسي الداعي لوحدة الامة الإسلامية حراكا شعبيا، بمعني عدم الإعتماد على الحكومات في مناهضة التحديات الخارجية، والإعتماد على فعاليات المجتمع المدني بمنظماته المختلفة وأحزابه، وربما أن معظم الكتل والمجموعات الحزبية خارج السلطة كانت ذات اتجهات إسلامية فقد عد هذا المؤتمر بمثابة مؤتمر للمعارضات الإسلامية في العالم العربي على وجه الخصوص، بالرغم من وجود جماعات قومية ومسيحية ويسارية، إلا أن الطابع العام وشعارات الدولة السودانية يومئذ كانت تشير إلى هذا الإتجاه.

أضف إلى ذلك أن هذه الفترة شهدت اضطرابا متواصلا سواء كان ذلك بفعل حرب الخليج الثانية، ووجود قوات أمريكية مكثفة في الخليج العربي، أو من خلال تنامي التيارات الإسلامية، ووجود صعوبات إقتصادية معقدة، وزيادةحجم القوي العاطلة عن العمل، وفشل

عمليات التحديث عموما في الوطن العربي، بالإضافة إلى مشكلة فلسطين وكبت الحريات وغيرها، لذلك عد قيام المؤتمر العربي الشعبي والإسلامي بمثابة تهديد محتمل لعدد من الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية والتي كانت حركة الإخوان المسلمين المعارضة لها تحظي بدور مهم في فترة انعقاد المؤتمر وغالباً ما يخصص مقعد في المقصورة الرئيسية لممثلها.

ومن أسباب توتر العلاقات السودانية المصرية أيضاً في تلك الفترة تنامي العلاقات السودانية الإيرانية حيث اعتبرت السلطات المصرية أن مثل هذا الأمر قد يشكل خطرا محتملا على أمنها القومي، فكلا الدولتين (السودان وإيران) ترفعان شعارات سياسية إسلامية.

وفي السنوات الأولى لتطور العلاقات السودانية الإيرانية، بدأ المصريون في مراقبة تطورها لتحديد ما إذ كانت هذه العلاقات طبيعية أم علاقات استراتيجية لها أبعاد أخرى، وفيما يبدو من مقالات في صحيفة الأهرام أن المصريين اعتبروها علاقات املتها الحاجة المشتركة بين كل من الدولتين لان كليهما يعاني من عزلة دولية خانقة، وفي ذلك يقول السيد رئيس تحرير الإهرام (١١٠) (إن تطور العلاقات السودانية الإيرانية أملته احتياجات إقتصادية وحاجات عسكرية لمواجهة جون قرنق، وإيران تريد من خلال هذه العلاقة الضغط على الولايات المتحدة ودول الخليج لإدخالها في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج، لأنها من خلال وجودها في السودان تصبح مطلة على الخليج العربي والبحر الأحمر) ويذكر كاتب آخر هو أحمد نافع (١١١) (إن الوجود الإيراني بالسودان يفتح لها أكثر من مجال للإنطلاق في إفريقيا التي أصبحت هدفا مشتركا للقوي الإستثمارية العالمية لوفرة مواردها وسعة حجم استهلاكها).

بيد أن هذه النظرة التي تعد وجود إيران في المنطقة لدوافع اقتصادية سرعان ما تغيرت وربما يعود ذلك لعدة أسباب، منها أن عمليات صيف العبور في السودان وانهيار النظام الإثيوبي والتشادي ربما عد في جمهورية مصر أنه تم من خلال ايدي إيرانية، أو إن القوي الدولية حذرت مصر من تنامي الوجود الإيراني في حدودها الجنوبية، أو أن المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي جعل الشكوك المصرية تتزايد حول السودان وعلاقته الخارجية، أو أن السودان بالفعل سعي لدعم المعارضة المصرية، أو أن كتابات إبراهيم نافع وبعض الكتاب الذين تحدثوا عن الأبعاد الإقتصادية في العلاقات السودانيةالمصرية كانوا يعبرون عن أفكار خاصة لا تمثل الرؤية الرسمية للمخططين السياسيين المصريين، والنقطة الأخيرة تتعلق بالبحث في صورته الشاملة حيث أنه ليس من الضروري أن كل ما يتم نشره في الإهرام يعني ذلك رؤية الدولة الرسمية.

وأول الإشارات لعلاقة السودان وإيران بالجماعات المتطرفة وردت(١١٢) في صحيفة الأهرام في أوآخر ١٩٩٢، حيث ذكرت الصحيفة نقلا عن صحيفة جزائرية أن هناك فريقا ايرانيا في الخرطوم لإقامة إذاعة للمتطرفين – الجبهة الإسلامية للإنقاذ – وفي الأسبوع الثاني ذكرت أيضاً أن وكيل الخارجية الإيرانية المعروف بإرتباطه بالإرهاب يمد زيارته للسودان.

ويمكن أختيار عدة عناوين رئيسية للتدويل على رؤية صحيفة الإهرام فيما يختص بالعلاقات السودانية الإيرانية وذلك في الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٩٢م وحتي ١٩٩٤م.

- شبكة تلفزيونية المانية – ٣ آلاف جندي إيراني يشتركون في قتال متمردي السودان (١١٣).
- وزير الخارجية السودانية الاسبق – تنسيق بين البلدين لإنشاء إمبراطورية عاصمتها طهران (منصور خالد) (١١٤).
- الموت والمجاعة والخراب مواليد حكم الترابي الثمن الباهظ للحصول على التاييد الإيراني (١١٥).

- ندوة دولية في باريس – إيران تصدر الإرهاب إلى الدول العربية عن طريق الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان (١١٦).
- واشنطن تقرر إضافة السودان إلى قائمة الدول المؤيدة للأرهاب (١١٧).
- إيران أكثر الدول رعاية للإرهاب تزيد إرتباطها بالسودان (١١٨).
- المعارض السودانية تدين انعقاد مؤتمر المتطرفين بالخرطوم (١١٩)
- صحيفة أمريكية إيران تريد تحول السودان إلى قاعدة خارجية لنشاطها (١٢٠)
- السودان يدرب أجيالا جديدة من الإرهابيين (١٢١).
- مسئول أمريكي لدينا أدلة على دعم السودان للجماعات الإرهابية (١١٢).

ويلاحظ في في هذه العناوين بالرغم من خطورة محتواها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها أن مصادرها ضعيفة مثل شبكة تلفزيونية أو صحيفة أمريكية أو المعارضة السودانية (من الطبيعي أن تبالغ أي معارضة مسلحة لكسب المعركة الإعلامية) وكلها غير معززة بدليل حاسم بيد أن نشرها في الصحيفة ربما يدلل على تخوف ما من العلاقات السودانية الإيرانية أكثر من أن يعبر عن واقع حقيقى له أدلته الملموسة.

أما في متون الأخبار في الصحيفة فقد أوردت (١٢٣) في هذه الفترة تقرير معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في لندن حول إيران والسودان، جاء فيه (أن إيران لها أطماع في الدول العربية وتحتل الجزر الإماراتية، وتسعى للتسلح بمبالغ طائلة، وتود الحصول على تكنولوجيا نووية، وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو تأييد الحركات الاصولية في كل من مصر وتونس والجزائر واضح، واستغلال الجبهة الإسلاميةالقومية لتحويلها لقاعدة إنطلاق لنشر التطرف في كل من مصر وتونس والجزائر، أما السودان فإن زعيمه الترابي لاينفي عن نفسه ولابده تهمه الطموح لنشر رياح التطرف الإسلامي في الدول المجاورة).

وفيما يبدو أن العلاقات السودانية الإيرانية المتنامية والشكوك الدائرة حولها لم تكن قضية علاقات بين دولتين بقدر ما كانت صراعات دوليا ولد في منطقة أخرى هي منطقة الخليج العربي وذلك لعدة اعتبارات أهمها البترول الذي يقدر بأكثر من ٦٠% في هذه المنطقة من العالم، حيث وجد السودان نفسه مقحما في هذا الأمر أو أقحم نفسه نتيجة لعدة أسباب لعل من أبرزها حاجة السودان الإقتصادية خصوصا لسلعة البترول بعد أن توقفت الإمدادات العربية، وتوافق ايديولوجيته السياسية جزئيا مع الرؤية الإيرانية.

وقد وجدت القوى العظمي في هذه العلاقات الجديدة سببا يمكن من خلاله تأزيم العلاقات العربية العربية، وأجبار بعض الدول تحت ضغوط الخوف شراء أسلحة وإجراء تنسيق أمني مشترك وإجبارها على غض الطرف مثلا عن الحصار الأمريكي على العراق، أو تأييد خطوات السلام الإسرائيلي العربي، أو الوجود الأمريكي في دول الخليج بعد انتهاء الحرب بانسحاب العراق من الكويت وموافقته على كافة شروط الأمم المتحدة.

أضف إلى ذلك أن العلاقات المصرية الإيرانية كانت مقطوعة أصلا منذ أكثر من عقد من الزمان، عندما كانت هناك حكومة سودانية متفقة في كثير من النقاط مع النظام المصري بما في ذلك السلام مع إسرائيل.

ومن المعروف أن إيران ومصر لم يلتقيا في تاريخهما القريب وظلا على خلافاتهما منذ أكثر من خمسين عاما، فحينما كان النظام المصري معاديا لإسرائيل داخلا معها في عدة حروب بداية من حرب ١٩٤٨، وحرب السويس ١٩٥٦م وحرب يونيو ١٩٦٧م، وحرب الإستنزاف ١٩٦٨- ١٩٧٠ – وحرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت إيران أكبر داعم لاسرائيل بالوقود ولها سفارة نشطة في طهران، وعندما إتجه الرئيس السادات نحو السلام مع إسرائيل والإنخراط في المعسكر

الراسمالي، خرجت إيران من هذا المعسكر بعنف عن طريق الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وعندما إرتفع العلم الإسرائيلي في القاهرة أنزل في طهران.

ويذكر السيد محمد حسنين هيكل في كتاب (١٢٤) منشور حديثا يستشف منه أن مصر هي التي بدأت بمعاداة الثورة الإيرانية والكيد لها من خلال السماح للطائرات الأمريكية بالإنطلاق من قواعد مصرية في الصعيد لإنقاذ الرهائن الأمريكيين من السفارة الإمريكية في طهران، وإيواء الشاه الإيراني بعد أن أطاحت به الجماهير الإيرانية في ثورة شعبية، وكل ذلك لتأكيد إستعداد مصر للإنخراط في كتلتها الراسمالية الجديدة.

وعند توريط العراق في حرب ضد إيران في ١٩٨٠م وجدت السلطات المصرية أن هذه الحرب تمكنها من التخلص من أسلحتها الروسية القديمة التي يعتمد عليها النظام العراقي في تسليح جيشه وبيعها له لأنها اعتمدت في تسلح جيشها بعد السلام على المعسكر الراسمالي، كما أنها بعثت (١٢٥) بمستشاريها العسكريين وطياريها ومهندسيها للعراق للمساهمة في الحرب، وبذلك تكون قد عوضت العسكريين المصريين قبيل تقاعدهم بفرصة ممتازة لتحسين أوضاعهم المعيشية من جبهة وتنفيس طاقاتهم القتالية من جهة أخرى، وكان لذلك الأمر مردود كبير على الإستقرار السياسي في مصر.

أضف إلى ذلك ونتيجة للمساعدة المصرية للعراق غض الأخير الطرف عن مقاطعة مصر اقتصاديا بحسب قرارات جامعة الدول العربية بعيد زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات لإسرائيل ١٩٧٧م، وبالتالي نشطت المبادرات التجارية وامدادات الحروب مثل الأغذية والأدوية والأكسية وغيرها، وزادت هجرة الايدي العاملة المصرية للعراق لسد النقص في الأيدي العاملة العراقية التي اتجهت نحو ميادين القتال حتى أنها قدرت بالملايين.

ومما لاشك فيه أن إيران كانت تعرف الدور المصري في هذه الحرب وتأثيراته العسكرية والإعلامية خصوصا على المواطنين العرب، مما قطع أي أمل في وجود تطبيع بين الدولتين في ظل وجود النظامين الحاكمين في كل منهما.

أما مسألة تصدير الثورة فلربما أخطأ الإعلام الإيراني في التركيز على هذا الأمر إبان تفجر الثورة نتيجة للحماس وعدم الخبرة السياسية، حيث جرت عليه مثل هذه الشعارات مصاعب جمة، واستعملت كدلالة على نوايا الثورة الإيرانية المبيتة، مع العلم أن النظام الإيراني الشيعي تكاد فرصته في نشر الثورة أن تكون معدومة في الدول العربية السنية فيما عدا العراق والبحرين.

وعند غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م تغيرت الصورة في المنطقة بزوال عدو إيران الأساسي المتمثل في حزب البعث العربي الإشتراكي الحاكم في العراق، مما سمح لإيران بالبروز كقوة إقليمية ضخمة مناوئة للوجود الأمريكي في الخليج، وثابتة عند أسوار مدينة القدس بحسب تعبير (١٢٦) محمد حسنين هيكل، والأهم من ذلك فيما يختص بمصر أن إيران رفضت الوجود المصري ضمن ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي، ورفضت كذلك كل محاولات التقارب أو إعادة العلاقات أو توجهات مصر بالتطبيع مع إسرائيل والإنخراط في المسيرة السلمية.

وعند ميلاد النظام الجديد في السودان وتعقيد علاقته مع الدول العربية الغنية بعد حرب الخليج، وإعلان الجماهيرية الليبية بين الفينة والأخرى رغبتها في قطع المواد البترولية المجانية عن السودان إتجه لإيران للتعاون الإقتصادي والتآذر السياسي، وربما لمساعدته في مجال التسليح، بيد أن تلك الخطوة زادت من تأزيم العلاقات مع مصر المتأزمة اصلا نتيجة لتوجهات النظام الإسلامية، وموقفه من حرب الخليج، ثم أخيراً تعاونه مع إيران الدولة التي تعتبرها مصر من أكثر الدول المناهضة لها في العالم.

وقد ورد في الصحف المصرية (١٢٧) إن إيران والسودان يسمحان للإرهابيين بالتسلل عبر حدود مصر الجنوبية، ويسمحان أيضاً لشحنات الأسلحة بالوصول إلى أيدي المتطرفين، وأن هناك تنسيقا مشتركا لأسقاط النظام المصري.

وقد رد السودانيون بإنكارهم هذا الأمر وذكروا أن العمليات الإرهابية داخل مصر، مستمرة منذ الثمانينيات بحالتها الراهنة ولايوجد تصعيد فيها، وعلى العكس منذ ذلك وتيرة العنف قد إنخفضت كثيرا عما كانت عليه في السابق، ولو وجدت مساعدات إيرانية سودانية كما تذكر الحكومة المصرية لتم استعراضها في أجهزة الإعلام المصرية المؤثرة سواء كانت أسلحة أو متطرفين.

وهناك بعض المؤشرات تبدو معززة لوجهة النظر السودانية ومنها أنه في بداية التسعينيات صدرت فتاوي من قادة الجماعات المتطرفة للإستيلاء على ذهب الاقباط المصريين واعتباره حلالا، وهذه الفتوى تثبت جزئيا أن الجماعات المتطرفة كانت تعاني من أزمة تمويل بدليل لجوئها لخيار الإستيلاء على أموال الأقباط على خطورته وإثارته للرأي العام ولو وجد تمويل مالى إيرانى أو سوداني لما احتاجت هذه الجماعات للمال.

وثانى المؤشرات أنه في تلك الفترة أصدرت الحكومة المصرية أوامر مشددة لأصحاب المناجم التي تستعمل الديناميت بمسئوليتهم المباشرة عن هذه المادة بعد أن ثبت أن بعض الاسلحة التي استعملت في بعض الجرائم الإرهابية العنيفة كانت من الديناميت الذي يدخل في صناعة التعدين، وهى نقطة أخرى تثبت أن الحركات المتطرفة كانت لديها أزمة تسليح، كما تم ملاحظة سرقات أسلحة من مخازن الجيش، وحرص المتطرفون على الإستيلاء على سلاح الضحايا من البوليس عقب تنفيذ هجمات ضدهم.

وثالث المؤشرات أن إيران لها تجارب ثرة في دعم المعارضة المنطلقة ضد إسرائيل خصوصا حزب الله، حيث استطاعت أن تلحق بإسرائيل خسائر فادحة على مدى سنوات قليلة من انطلاق المقاومة من جنوب لبنان للدرجة التي أجبرت(إسرائيل)على الإنسحاب لأول مرة من أراض دول عربية دون قيد أو شرط، فلا يعقل في حالة دعمها للجماعات المتطرفة المصرية مع إتساع الحدود السودانية المصرية أن تكون محصلة هذا الدعم حوالي ٩ عمليات في أربع سنوات.

ويمكن أن نستنتج – وهو مجرد إستنتاج قد يصدق أو يكذب – أن أجهزة الإعلام المصرية ركزت على الدعم الإيراني السوداني للمتطرفين لمخاطبة قضايا داخلية في المقام الأول، فمن خلال الإعلان عن وجود دعم أجنبي للمتطرفين لضرب الإستقرار المصري سيؤدي ذلك تلقائيا إلى حالة عاطفية وطنية، وتدمغ الجماعات الإسلامية بالخيانة، والتعامل مع عدو مما يسمح بأحكام رادعة مبررة أمام المواطنين ومخيفة لبقية أعضاء الجماعات الإسلامية.

أما الحادث العميق الذي أوصل العلاقات السودانية المصرية إلى أدني مستوياتها كان محاولة أغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م، بعد أن اتهمت الحكومة المصرية على لسان رئيسها بعد الحادث مباشرة بضلوع السودان في هذه المحاولة، ونفت الحكومة السودانية صحة الإتهام المضري، وكانت أبرز العناوين الرئيسية صحيفة الإهرام في تلك الفترة مايلي:-

- معارض سوداني البشير أبعد ما يكون عن الإسلام (١٢٨).
- النظام الثنائي المعزول (حول الثنائي البشير والترابي) (١٢٩).
- زعيم حركة إستقلال جنوب السودان المحاولة الإجرامية كشفت الوجه القبيح لنظام البشير الترابي (حول محاولة إغتيال مبارك) (١٣٠).
- نظام الترابي ينتظر دفنه في مقبرة التاريخ (١٣١).

- وزير سوداني سابق: النظام السوداني يعذب الشعب (١٣٢)
- أبوعيسي السودان يعيش الإرهاب والفقر والمجاعة (١٣٣)
- سياسي سوداني بارز: نظام البشير مأساة الشعب السوداني (١٣٤)
- في بيان للجان الثورية: السودان أصبح وكرا للأرهاب العالي (١٣٥)
- مظاهرات عارمة ضد البشير بجامعة الخرطوم وإصابة وإعتقال ٧١ طالبا (١٣٦).
- أريتريا تطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات ضد السودان (١٣٧)
- تعاون بين السودان والعراق في مجال التخابر (١٣٨).
- وزيرة سودانية هاربة من جحيم البشير: الإعتقال والتعذيب مصير أي معارض (١٣٩)
- مجلة فرنسية السودان الأرض الموعودة للتطرف والأرهاب الجديد(١٤٠)
- تزايد ازمة الخبر (السوداني) وظهور ازمة بالمواصلات(١٤١)
- المعارضة السودانية تدعو الجيش والشرطة إلى الإنضمام للجماهير (١٤٢)
- السودان يسب وزراء خارجية الدول الإفريقية (١٤٣)
- الترابي : السودان سيحرر العالم (١٤٤).
- حكومة إثيوبيا تتهم النظام السوداني بمحاولة إغتيال مبارك في أديس ابابا (١٤٥)
- معارض سوداني: الخرطوم تتآمر لقلب نظام الحكم في ليبيا (١٤٦).
- المعارضة الإريترية بالسودان تستعد لشن هجوم ضد قوات افورقي (١٤٧)
- حزب الأمة نظام البشير استخدم الأسلحة الكيماوية ضد المتمردين بالجنوب (١٤٨).
- مصرع ٥٠٠ جندي سوداني والحكومة تستعمل الأسلحة الكيماوية (١٤٩).
- الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠ شخصا بالنابالم (١٥٠)

هذه هي أهم عناوين صحيفة الإهرام عقب محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا يوليو ١٩٩٥م والشهور التي تلته ويمكن القول أنه في هذه الفترة شهدت العلاقات السودانية المصرية أسوأ حالتها.

وقد استمر تدهور العلاقات بعد ذلك لأكثر من عامين، وقد بدأ ذلك واضحا في صحيفة الإهرام، حيث أصبحت المعارضة السودانية والمتمثلة في التجمع الوطن الديمقراطي هي صاحبة الصوت الأعلي فيما يختص بالعلاقات المشتركة.

ومن أكثر الصعوبات التي واجهت العلاقات بعد ذلك أعلان القاهرة أن ما يجري في جنوب وشرق السودان من عمليات حربية هو أمر داخلي يختص بالسودان، ولا علاقة لاثيوبيا وإريتريا ويوغندا بما يجرى، وكان السودان قد اعتبر في أوائل العام ١٩٩٧م، أن إثيوبيا وإريتريا ويوغندا دخلت بجيوشها إلى حدوده تحت غطاء المعارضة السودانية، في عملية غزو واضحة، وكان تصريح الرئيس مبارك في هذا الخصوص مصدر غضب عارم للحكومة السودانية.

وذهبت صحيفة الإهرام في نفس الإتجاه الرسمي المصري حيث ذكرت في عناوين بارزة:

- قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تهاجم القوات الحكومية وتستولي على معظم ولاية النيل الأزرق (١٥١).

- المعارضة السودانية: الجيش السوداني محاصر في مـــدن الــشرق والوســط والجنوب (١٥٢).
- المعارضة السودانية تحتل شمال كسلا والترابي يهدد بمهاجمة إثيوبيا وإريتريا (١٥٣).
- التلفزيون الإثيوبي يبرز تصريحات مبارك بمعرض الكتاب حول الأوضاع في السودان (١٥٤) (وكان الرئيس مبارك ذكر في هذا المعرض أن ما يجرى في السودان شأن داخلي.
- الباز مصر لا تتدخل في الشؤون السودانية(١٥٥).

مصادر ومراجع الباب الخامس :

١) حسن ساتي، حركة المد والجذر في العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ١٩٩١م، ص ص ١٢٢– ١٢٥.
٢) صحيفة الإهرام ١ يوليو ١٩٨٩م.
٣) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
٤) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م
٥) صحيفة الإهرام ٥ يوليو ١٩٨٩م
٦) صحيفة الإهرام ٧ يوليو ١٩٨٩م
٧) صحيفة الإهرام١٠ يوليو ١٩٥٥م
٨) صحيفة الإهرام١/٧/ ١٩٨٩م
٩) صحيفة الإهرام٢/٧/١٩٨٩م
١٠) صحيفة الإهرام٧/٧/١٩٨٩م
١١) صحيفة الإهرام٧/٧/١٩٨٩م
١٢) صحيفة الإهرام٤/٧/١٩٨٩م
١٣) صحيفة الإهرام٢/٧/١٩٨٩م
١٤) صحيفة الإهرام٥/٧/١٩٨٩م
١٥) صحيفة الإهرام٢٥/٧/١٩٨٩م
١٦) صحيفة الإهرام٢٩/٧/١٩٨٩م
١٧) صحيفة الإهرام١٥/٨/١٩٨٩م
١٨) صحيفة الإهرام١٤/٨/١٩٨٩م
١٩) صحيفة الإهرام٢٠/٨/١٩٨٩م
٢٠) صحيفة الإهرام٦/٨/١٩٨٩م
٢١) صحيفة الإهرام٢١/٨/١٩٨٩م
٢٢) صحيفة الإهرام٢٠/٩/١٩٨٩م
٢٣) صحيفة الإهرام٢ يوليو ١٩٨٩م
٢٤) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م
٢٥) المعتصم أحمد على الأمين، دور إتفاقيات السلام في تحقيق الإستقرار بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩، ص ٩١
٢٦) د. عمار الشيخ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب والسلام في جنوب السودان ١٩٨٩– ١٩٩٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية ٢٠٠١م.
٢٧) د. عبدالملك عودة، مستقبل العلاقات السودانية المصرية (مجلة السياسة الدولية) عدد يوليو ١٩٩٠م
٢٨) فتحي على حسين، مشكلة الجنوب والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل ١٩٩٠م
٢٩) صحيفة الإهرام ٧ /١١/ ١٩٨٩م
٣٠) صحيفة الإهرام ١٤/١١/ ١٩٨٩م
٣١) صحيفة الإهرام ٢٨/٢/ ١٩٨٩م
٣٢) صحيفة الإهرام ٧/١٠/ ١٩٨٩م
٣٣) صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١ ١٩٨٩م
٣٤) صحيفة الإهرام ٢٨/١٠/ ١٩٨٩م
٣٥) صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/ ١٩٨٩م
٣٦) صحيفة الإهرام ٥/١٠/١٩٨٩م
٣٧) صحيفة الإهرام ٩/١٠/ ١٩٩٠م

٣٨)صحيفة الإهرام ٢٥/١٠/ ١٩٩٠م
٣٩)صحيفة الإهرام ٥/١١/ ١٩٩٠م
٤٠)صحيفة الإهرام ٢٦/٢/ ١٩٩٠م
٤١)صحيفة الإهرام ١٢/٢/ ١٩٩٠م
٤٢)صحيفة الإهرام ٢٢/٣/ ١٩٩٠م
٤٣)صحيفة الإهرام ٢٥/٤/١٩٩٠م
٤٤)صحيفة الإهرام ٤/٤/ ١٩٩٠م
٤٥)صحيفة الإهرام ١٦/٧/١٩٩٠م
٤٦)د. محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٩٥، الكويت ١٩٩٥م، ص ٢٣٣.
٤٧)المرجع السابق، ص ٣٣٥
٤٨)حسن ساتي، حركة المد والجزر في العلاقات السودانية – المصرية، مقال مجلة السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٩١م، ص ص ١٢٢– ١٢٥
٤٩)صحيفة الإهرام ٢٩/٥/١٩٩٢م
٥٠)محمد حسين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلي كابول، ط ثالثة، المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة ٢٠٠٢م ص ١٧٥
٥١)المرجع السابق ٢٣١.
٥٢)د. عبدالوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السودان، الناشر منتدي أبن رشد لنـــدن ١٩٩٥م، ص ٢٥.
٥٣)صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٩٠م
٥٤)صحيفة الإهرام ١٤/٨/١٩٩٠م
٥٥)صحيفة الإهرام ٢٧/٨/١٩٩٠م
٥٦)صحيفة الإهرام ١٨/٩/١٩٩٠م
٥٧)صحيفة الإهرام ٢٥/٩/١٩٩٠م
٥٨)صحيفة الإهرام ١٢/١٠/١٩٩٠م
٥٩)صحيفة الإهرام ١٦/١٠/١٩٩٠م
٦٠)صحيفة الإهرام ١/١١/١٩٩٠م
٦١)صحيفة الإهرام ٢٩/١١/١٩٩٠م
٦٢)صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٠م
٦٣)صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩٠م
٦٤)صحيفة الإهرام ٢٢/١/١٩٩١م
٦٥)صحيفة الإهرام ٦/١/١٩٩١م
٦٦)صحيفة الإهرام ١٠/٢/١٩٩١م
٦٧)صحيفة الإهرام ٢٦/٣/١٩٩١م
٦٨)صحيفة الإهرام ١٩/٤/١٩٩١م
٦٩)صحيفة الإهرام ٢٢/٤/١٩٩١م
٧٠)صحيفة الإهرام ١٦/٧/١٩٩١م
٧١)صحيفة الإهرام ٢٧/٥/١٩٩١م
٧٢)صحيفة الإهرام ٢٠/٧/١٩٩١م
٧٣)صحيفة الإهرام ٢٣/٧/١٩٩١م
٧٤)صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩١م
٧٥)صحيفة الإهرام ٨/٥/١٩٩١م
٧٦)صحيفة الإهرام ٩/١٠/١٩٩١م
٧٧)صحيفة الإهرام ٧/٩/١٩٩١م

٧٨) ابراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٣٠ – ٢٠٠٠م، إصدار جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم ٢٠٠١م، ص ١٦٤.
٧٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/١٢/٢٧م
٨٠) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/١٢/٢٢م
٨١) صحيفة الإهرام ١٩٩٤/٤/١م
٨٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٤/١٢م
٨٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٤/١٢م
٨٤) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٥/١٨م
٨٥) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٥/٢٦م
٨٦) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٧/١٥م
٨٧) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/١٠/٤م
٨٨) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/١١/١٢م
٨٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/١٢/١٠م
٩٠) د. فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩م، ص ١٩٨٠م.
٩١) المرجع السابق، ص ١٩٧
٩٢) د. عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط أولي، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠ م ص ١٦٩.
٩٣) المرجع السابق، ص ٢١٩.
٩٤) أحمد حسين حسن، الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، ط أولي الدار الثقافية للنشر القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٢٤.
٩٥) د. عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٥٤
٩٦) أحمد حسين حسين، الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، مرجع سابق، ص ٢٣.
٩٧) إبراهيم نافع، افاق التسعينيات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، طبعة ثانية ١٩٨١م، ص ٥١.
٩٨) د.عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
٩٩) المرجع السابق، ص ٢٤٦.
١٠٠) د. فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٩٧.
١٠١) د. فؤاد عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٨٨.
١٠٢) المرجع السابق، ص ١٦٩.
١٠٣) إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الاقنعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط أولي، ١٩٩٤م، القاهرة ص ٨.
١٠٤) د. فؤاد عبدالرحمن البنا الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق ص ٤٧٩.
١٠٥) المرجع السابق، ص ٤٥١
١٠٦) المرجع السابق، ص ٤٨٤
١٠٧) المرجع السابق، ص ٤١٥
١٠٨) المرجع السابق، ص ٤٤٢
١٠٩) المرجع السابق، ص ٤٤٥
١١٠) صحيفة الإهرام ١٩٩١/١٢/٢١م

١١١) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/٧/١٧م
١١٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٢/١٢/٨م
١١٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٤/٢٨م
١١٤) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٤/٢٨م
١١٥) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٥/١٩م
١١٦) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٥/٨م
١١٧) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٨/١٥م
١١٨) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/٥/٢م
١١٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٣/١١/٣٠م
١٢٠) صحيفة الإهرام ١٩٩٤/٤/٢٨م
١٢١) صحيفة الإهرام ١٩٩٤/٥/١٧م
١٢٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٤/٦/١٦م
١٢٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٥/١٩م
١٢٤) محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، مرجع سابق ص ١٥٢
١٢٥) محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك أي كابول، مرجع سابق، ص ٢٥٦
١٢٦) محمد حسنين هيكل، ازمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق، ط ثانية القاهرة ٢٠٠٢م، ص ٤٦.
١٢٧) صحيفة الإهرام ١٩٩٤/١/٧م
١٢٨) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/١م
١٢٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٢م
١٣٠) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٢م
١٣١) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٥م
١٣٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/١١م
١٣٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/١٢م
١٣٤) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٢٥م
١٣٥) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٣١م
١٣٦) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٣٠م
١٣٧) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٨م
١٣٨) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٧/٤م
١٣٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٨/٨م
١٤٠) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٨/٦م
١٤١) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١١م
١٤٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١٣م
١٤٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١٣م
١٤٤) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٢٢م
١٤٥) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٢م
١٤٦) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٨م
١٤٧) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١٠/٢م
١٤٨) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١١/٣٠م
١٤٩) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١١/٢٦م
١٥٠) صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١١/٢٨م
١٥١) صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/١٤م
١٥٢) صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/١٥م
١٥٣) صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/٢٦م
١٥٤) صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/٢١م
١٥٥) صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/٣١م

الباب السادس

تناول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني
يوليو ١٩٩٨م - يناير ٢٠٠٠م

في الشهور القليلة التي أعقبت قصف مصنع الشفاء للأدوية في ٢١ يوليو ١٩٩٨م شهدت العلاقات السودانية المصرية جمودا شبيها بالحياد فيما يختص بأخبار الحكومة السودانية والمعارضة، حيث برزت في تلك الحقبة بصحيفة الإهرام(١) أخبار مبتثرة حول ما يدور في السودان، وفي هذا الصدد أبرزت الصحيفة قرار النظام السوداني حول خبر تشكيل محكمة عسكرية سودانية للصادق المهدي وابنه وكبار مساعديه لدورهم في الأنشطة العسكرية المعارضة لحكومة السودان والتفجيرات التي حدثت في مدينة واد مدني، وذكرت الصحيفة أن هؤلاء المعارضين يواجهون تهم تقويض النظام الدستوري وإثارة الفتنة والتستر حيث يواجهون حكما بالإعدام أو المؤبد، ومن جانبها لم تعلق صحيفة الإهرام على هذا الخبر بعد أن إكتفت بإبرازه داخل الصحيفة.

ومن أمثلة الأخبار التي طغت على سطح هذه الحقبة أخبار الحرب الأهلية المشتعلة في جنوب السودان، حيث اكتفت الصحيفة في أغلب الأحيان بإبراز الخبر دون التعليق عليه في الصفحات الداخلية للصحيفة ومن ضمن هذه الأخبار نجد (٢) (أعلن مصدر رسمي سوداني أن القوات الحكومية السودانية قتلت ٤٥ متمردا سودانيا في معارك جرت بالجنوب.

ولم تنس الصحيفة في تلك الفترة إبراز بعض نقاط الخلاف مع الحكومة السودانية في عدة قضايا ومن أهمها إتهام الحكومة السودانية بعدم التعجل في طي صفحة دعم الأنشطة الإسلامية (الإرهابية بحسب الصحيفة) المعارضة لمصر، وإيواء جماعات منهم، والجدير بالذكر أن الحكومة السودانية اتخذت ظاهريا عدة مسارات لتحسين العلاقات مع مصر ربما لحماية نفسها ضد الجبهة المسلحة العريضة التي تكونت ضدها في السابق، والمكونة من كل من إريتريا وإثيوبيا ويوغندا بالإضافة إلى كينيا من وراء ستار (تحتضن رئاسة الحركة والدعم اللوجستي).

وأثارت صحيفة الإهرام (٣) أيضاً الخلاف حول عودة الممتلكات إلى مصر والتي فيما يبدو أن الحكومة السودانية رفضت عودتها في شكلها القديم، وأبرزت في أحدي أخبارها أن وزير الإعلام السوداني ذكر أنه لا خلاف على عودة الممتلكات إلى مصر، وأظهرت تحفظه فيما يختص بالمؤسسات التعليمية، حيث ذكر الوزير أن للسودان أفكاره الخاصة فيما يتعلق بها.

أما الحدث الأكثر أهمية في تلك الحقبة والذي جعل أخبار السودان تأخذ أهمية متزايدة تمثل في قصف الولايات المتحدة الأمريكية لمصنع الشفاء في الخرطوم ضمن عدة أهداف أخرى في أفغانستان ردا على تفجير السفاراتين الأمريكتين في نيروبي ودار السلام بحسب الدعاوي الأمريكية، في إطار حربها المعلنة ضد الإرهاب الدولي كما تذكر.

أما تناول صحيفة الإهرام فقد كان كالآتي.

ففي عدد صبيحة اليوم الذي تلي الضربة الأمريكية أبرزت صحيفة الإهرام (٤) هذا الخبر في صفحتها الأولى بعناوين كبيرة، ومن هذه العناوين " المحللون" والدبلوماسيون يقولون أن الولايات المتحدة اكتوت بنار الإرهابيين الذين احتضنتهم – ومن الواضح أنها ربما تقصد من هذه العناوين – الأفغان الذين حاربوا ضد الإتحاد السوفيتي بين أعوام ١٩٧٩- ١٩٨٩م بتمويل أمريكي سعودي، وجاء في الخبر أن المستهدف الأول من هذه الغارات أسامة بن لادن الذي جند آلاف الأصوليين، وتحول أخيراً إلى أكبر راع للإرهاب الدولي.

وجاء في الصفحة الأولى أيضاً في نفس الصحيفة (٥)، وتحت عنوان رئيسي أن الغارات ستردع الأرهابيين عن شن هجمات في المستقبل، وجاء في متن الخبر أن خبيرا أمريكيا متخصصا في مكافحة الإرهاب أكد أن إقدام الولايات المتحدة على توجيه ضربات صاروخية لقواعد الإرهاب في إفغانستان والسودان يحمل أكثر من رسالة ذات مغزي ودلالة، فالرسالة الأولى هي أن الأشخاص الذين الحقوا ضررا بالسفارتين الأمريكتين في نيروبي ودار السلام قد عوقبوا، والرسالة الثانية هي ردع الجماعات الإرهابية عن القيام بأعمال مماثلة في المستقبل.

وفي الصفحة الأولى أيضاً من نفس الصحيفة وتحت عنوان رئيسي كلينتون الضربات لا تستهدف العرب أو المسلمين، جاء في متن الخبر أن الرئيس كلينتون بعث برسالة لبعض زعماء المنطقة ذاكرا فيها أن الضربات الموجهة للسودان وإفغانستان لا تستهدف العرب والمسلمين.

وفي الصفحة الأولى أيضاً والتي خصصت بأكملها لخبر الضربات الأمريكية جاء وتحت عنوان بارز – أن مصر تطالب مجلس الأمن بالقضاء على الإرهاب – وجاء في متن الخبر أن مصر تدعو إلى عقد مؤتمر دولي على مستوي القمة لمكافحة الإرهاب، وذلك في بيان رسمي، ثم وضحت بالتفصيل بعد ذلك خبر الضربة، وحرصت على القول أن معسكرين للمتطرفين الإسلاميين قد دمرا تماما في منطقة خوست بافغانستان.

وابرزت في نفس الوقت تصريحات وزير الخارجية السودانية داخل متن الخبر حين ذكرت أن الوزير السوداني قال إن أي ضربة جديدة للسودان لن تمر دون عقاب.

وبعد هذه الفقرة مباشرة داخل متن الخبر أبرزت تصريحات الرئيس الأمريكي أيضاً، والذي ذكر أن القصف يعد بداية حرب طويلة المدي ضد الإرهاب، وذكر أن القصف تم بعد التأكد من تورط عملاء أبن لادن في نسف السفارتين.

ثم أبرزت تصريحات ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي الأمريكي والذي ذكر فيها أن الصور التي التقطت تؤكد أن المصنع السوداني قد دمر تماما وأن هذا المصنع ملك لابن لادن.

وحرصت صحيفة الإهرام(٦) على إبراز دور أحد الإسلاميين المصريين وهو أيمن الظواهري في التدبير والإشتراك في التخطيط لأعمال إرهابية بالإشتراك مع إبن لادن.

وجاء في نفس هذا الخبر أيضاً وفي آخر فقرات منه أن مجلس الوزراء السوداني قرر سحب الثعة الدبلوماسية السودانية من واشنطن وذكرت أن السودان قدم شكوي إلى مجلس الأمن الدولي مطالبة بأن يرسل المجلس فريق تحقيق للتأكد من أن مصنع الشفاء لاينتج أسلحة كيمائية.

ثم أضافت الصحيفة أن الضربات الأمريكية اثارت ردود فعل فورية وغاضبة في العديد من العواصم العربية، وجاءت أبرز هذه الإدانات من ليبيا والعراق وحزب الله في لبنان.

وفي عنوان متوسط بالصفحة الأولى أيضاً وتحت عنوان البشير يتهم كلينتون بالكذب، والجامعة العربية تدين قصف الخرطوم – جاء في الخبر (٧) وصف لردود فعل القيادة السودانية والشارع السياسي السوداني، وبدأ في متنه تعاطف بعض جموع الشعب السوداني مع الحكومة السودانية تعاطفا كبيرا، والذين وصفوا بحسب الصحيفة بأنهم شعروا بالصدمة، كما أنهم حصبوا مبني السفارة الأمريكية بالخرطوم، وعرضت كذلك بيان الحكومة الذي يتهم جماعات المعارضة السودانية بتضليل واشنطن عن طبيعة المصنع.

وفي صفحة داخلية هي صفحة قضايا (٨) وآراء جاء تحت عنوان صغير – رأي صحيفة الإهرام القاهرية حول ما يحدث في الساحة السياسية من تطورات مختلفة، ومنها القصف الأمريكي على السودان وإفغانستان، حيث ذكرت الصحيفة أن هناك جريمة ارهابية وقعت ضد السفارات الأمريكية في شرق إفريقيا، وجاء التنفيذ من قبل عناصر إرهابية فلسطينية ومصرية وسعودية، وتتبع هذه العناصر لأسامة بن لادن، وهناك أطراف عديدة شاركت بالتخطيط ضد المصالح الأمريكية.

إن مايسمي بعناصر إرهابية محدودة تعمل لأهداف محدودة صار الآن من الماضي، حيث أصبحت شبكات إرهابية منظمة تنتشر في مناطق مختلفة من العالم، وتضم عناصر متعددة الجنسيات، تعمل بسهولة عبر حدود الدول وتشن ما يشبه حروبا صغيرة على فترات متباعدة لتحقيق أهداف معقدة، لذلك يجب التعامل مع كل ذلك التخطيط بجهد دولي لايقل تنظيماً عما يفعله الإرهابيون..

وفي صفحة قضايا وآراء في نفس الصحفية (٩) جاء تحت رأي الإهرام أيضاً وتحت عنوان بارز المواجهة الجماعية للإرهاب: الحل فيما مايلي :

ليس هناك أحد يوافق على أن تستمر هذه الممارسات الإرهابية بلا وازع، بل إن الجميع يودون أن تنقشع إلى غير رجعة، ولكن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة أمس الأول بضرب قواعد للجماعات الإرهابية في أفغانستان والسودان يدخل في نطاق النظرة القصيرة لمواجهة خطر أصبح في مقدمة الأخطار التي تهدد أمن واستقرار الشعوب.

صحيح أن الولايات المتحدة تعرضت لعدة أحداث إرهابية ولكننا نتساءل لماذا تأخرت كل هذا الوقت في الرد عليها، ولماذا هذا التوقيت بالذات، هل جاء هذا التوقيت لانقاذ الرئيس الأمريكي كلينتون بعد فضيحة مونيكا جيت.

نستطيع أن نفهم ما جرى على أنه نتيجة منطقية لتصاعد حدة تهديدات جماعات الإرهاب للمصالح الأمريكية، ولكن إنفراد الولايات المتحدة بالعمل وحدها ليس هو الحل، وذلك لأن من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى تعاطف بعض القطاعات الجماهيرية مع الإرهابيين أنفسهم، وهو ماليس مطلوبا بالطبع، أن الحل المطلوب هو عمل جماعي دولي، كما قال الرئيس حسني مبارك مرارا وتكرارا.

أما صحيفة الإهرام في يوم ٢٣ أغسطس ١٩٩٨ فقد خصصت كل صفحتها الأولى (١٠) تقريبا لحدث الغارة الأمريكية على السودان وأفغانستان، وجاء في الصفحة الأولى وتحت عنوان بارز: أمريكا تواصل حملتها الدبلوماسية لاحتواء مضاعفات الهجومين العسكريين، كلينتون يجمد أرصدة بن لادن ويتوعد بحرب طويلة الأمد ضد الإرهاب، وجاء في متن الخبر أن المسئولين الأمريكيين كثفوا إتصالاتهم بقادة الدول العربية والعالم لشرح الموقف الأمريكي، وحشد التأييد لواشنطن في شن حرب ضد الإرهاب، وذكرت الصحيفة أن مارتن انديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط قاد سلسلة اجتماعات مع السفراء والصحفيين العرب في واشنطن لتفسير مبررات العمليتين العسكريتين ضد السودان وأفغانستان، وأكد انديك أن واشنطن لديها دلائل قاطعة على تورط بن لادن المقيم في أفغانستان، والذي يشارك في ملكية مصنع الشفاء في السودان، وكرر الإتهامات الأمريكية بأن الخرطوم تعلم أن المصنع ينتج غاز (في – أكس).

وذكرت انديك بحسب صحيفة الإهرام أن الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في خندق واحد، حيث تتعرض لتهديدات إرهابية كتلك التي تواجهها بلاده، وأشار في هذا المجال إلى مصر والجزائر والسعودية والأردن، ودول أخرى بالخليج، وفيما يبدو أن إنديك تعمد ذكر هذه الدول تحديدا ليشعرها بأن خطر الإرهاب يشملها كذلك، وأن العدو واحد.

ونشرت الصحيفة (١١) وجهة النظر السودانية التي تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق حول مصنع الشفاء، وأوضحت كذلك أن المجموعة العربية في المنظمة الدولية تؤيد دعم مطلب السودان، وحرصت الصحيفة (١٢) أيضاً على تأكيد دور أيمن الظواهري حيث ذكرت أنه صرح بأن الحرب ضد أمريكا مازالت في بدايتها وأن على الولايات المتحدة أن تترقب ردا على هجومها على أفغانستان.

ومن الواضح أن صحيفة الأهرام في هذا السياق تتجاذبها عاطفتان أو رأيان مختلفان، فالرأي الأول وهو الغالب حتي الآن يدعو إلى محاربة أوسع للأرهاب في العالم، وربما تعني بالإرهاب من وجهة نظرها (الصحيفة) الجماعات الدينية الاصولية التي تحارب الحكومة المصرية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتي اليوم، وقد نجحت هذه الجماعات طوال هذه المدة في ممارسة ضغط مسلح بصورة متزايدة على الحكومة المصرية، استهدف رجال السلطة الحاكمة أساسا والمؤسسات الإقتصادية والمالية، ويمكن أن نقول إنه ألحق ضررا متزايدا بالحكومة المصرية، كما أن الحكومة المصرية من جهتها وجهت ضربات عنيفة للجماعات الأصولية، واستطاعت عن طريق الأعتماد على القوة المسلحة وحدها دون الحوار أن تخفف من أنشطتهم، كما أنها استطاعت القاء القبض على معظم قياداتها والمنتسبين إليها داخل القطر المصري، لذلك جاء إتجاه الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة الجماعات الإسلامية صابا في مصلحتها، ويمكن بالتالي من القضاء على أنشطة الجماعات الإسلامية في الخارج، خصوصا وأن هذه الجماعات اتخذت من أوروبا وأمريكا مراكز إعلامية ومالية لتسيير أنشطتها في العالم العربي.

أما الرأي الآخر في الصحيفة وهو الاضعف صوتا فيتمثل في إستنكار قصف دولة عربية مجاورة مهمة لمصر، مع العلم أن مصر ذاقت طوال عهودها الديمقراطية والناصرية مرارة التدخل العسكري الخارجي (بحسب إحدى المقالات) وبنت فلسفتها على تجريم مثل هذه المسالك، كما أن الرأي العام المصري يستنكر أن تقوم قوة غربية بمهاجمة دولة عربية مهما كانت الأسباب، باعتبار أن الغرب هو من أنشأ دولة إسرائيل، وهو من تسبب في كثير من المآسي التي نزلت على الوطن العربي.

أضف إلى ذلك أن الحكومة السودانية والمصرية حاولتا في المدة الأخيرة تحسين العلاقات بينهما برغم كثير من القضايا العالقة بينهما وعلى رأسها الوجود الإسلامي المصري في السودان (الجماعات الإرهابية بحسب الوصف المصري) وعودة الممتلكات المصرية، والإتجاهات الإسلامية الراديكالية التي تتبناها الحكومة السودانية، والتي تتخوف الحكومة المصرية منها ومن إنتشارها داخل حدودها أو الأهتداء بها ومحاولة تقليدها.

والرأي الثالث ربما يتمثل في أن الحكومة المصرية نظرت إلى الشارع السوداني غير المسيس في قطاع حزبي معين، والذي دون شك يشعر بالغضب جراء ضرب منشأة حيوية داخل أراضيه، لذلك لم تذهب بعيدا في تأييد الضربة الأمريكية ضد السودان، بالرغم من الإرتياح الظاهر الذي وضح من خلال الحرص على إبراز المبررات الأمريكية، خصوصا ذلك التبرير الذي ساقه الرئيس الأمريكي كلينتون وقال فيه إنه لايستهدف العرب أو المسلمين جراء هاتين الغارتين، كما حرصت صحيفة الإهرام على إظهار تصريحات أيمن الظواهري الإسلامي النشط في حركات مقاومة الحكومة المصرية، إضف إلى ذلك أن الصحيفة وكما إتضح مع السياق السابق حاولت توضيح مخاطر الأرهاب الدولي الذي تتعرض له بعض حكومات العالم ودعوتها لقيام مؤتمر دولي لمكافحَة الإرهاب.

ومن جهة أخرى حرصت الصحيفة أيضاً على إيضاح وجهة النظر السودانية في الغارة الأمريكية ضد أراضيه، ولعل هذا التوضيح يأتي من وجهة نظر منهجية بحتة لابد منها لرؤية الحدث من جميع الزوايا، وسنري فيما بعد أن وتيرة التأييد بعد ذلك والتعاطف زادا مع الحكومة السودانية في صحيفة الإهرام القاهرية، ربما يرجع ذلك الامر إلى التماس وجهة نظر الشارع المصري التي تعاطفت مع السودان، كما أن الرغبة في عدم قطع العلاقات بشكل شبه نهائي في هذا المنعطف التاريخي حد من التأييد للحرب ضد الإرهاب كما تسميها صحيفة الإهرام.

وأوردت صحيفة الإهرام (١٣) أيضاً في نفس العدد تصريحات لوزير الخارجية المصري حول إحداث الهجوم الأمريكي حيث ذكر أن الموقف المصري بخصوص الأرهاب يتمثل في معالجته من خلال الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة، وذكر أن بيان الحكومة المصرية كان واضحا في مناهضة الإرهاب، إلا أنه طالب من مجلس الأمن أن يتخذ مبادرات في هذا الخصوص بدلا من أن تقوم دولة واحدة بتطبيق القانون، وفيما يبدو من بيان الموقف المصري أنه لا يتشكك في دعم الإرهاب من قبل السودان وإفغانستان بصورة مبدئية، وإنما يرغب في أن يكون العقاب من المؤسسات الدولية بدلا من أن تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وحرصت صحيفة الإهرام(١٤) على إبراز المقابلة التي أجراها وزير الخارجية المصري مع وفد من التجمع الوطني الديمقراطي، وتصريحات الأخير(التجمع) بأن القصف الأمريكي للسودان إنما هو نتيجة طبيعية لممارسات وسياسات الجبهة الإسلامية التي أثارت عداء المجتمعين الإقليمي والدولي.

وفيما يبدو من تصريحات وتأكيدات عديدة من قبل الحكومة المصرية حول تورط السودان في دعم الإرهاب (الجماعات الإسلامية) مستندة على وقائع محددة ومرصودة من الجانب المصري، والذي لاشك فيه أن السودان بعد إلغاء تأشيرة الدخول لمواطني الدول العربية في العام ١٩٩٤م وصل إليه عدة مئات من الناشطين الإسلاميين المطلوبين من قبل دولهم، من مختلف أنحاء الوطن العربي (وهذه حقيقة تاريخية)، وإتخذوا من السودان مركزا مهما لإدارة انشطتهم، وكان لحركة الجهاد المصرية وجود كذلك في السودان بقيادة زعيمها أيمن الظواهري المطلوب الأكثر أهمية للحكومة المصرية.

صحيح أن الحكومة السودانية بررت قرارها بالغاء التأشيرات للمساهمة في تنشيط الإستثمار العربي من خلال تسهيل حركة مرور القادمين إلا أن ذلك التبرير فيما يبدو لم يكن مقنعا للدول العربية، وقد تطور هذا الأمر فيما بعد لدرجة إتهام السودان بتسهيل مهمة بعض المصريين لإغتيال الرئيس المصري في أديس ابابا في يونيو ١٩٩٥م.

وقد دفعت هذه الأحداث بالحكومة السودانية للعودة مجددا إلى نظام منح التأشيرات، كما أنها ذكرت أنها راجعت جميع قوائم المتواجدين في اراضيها وسلمت بعض المتورطين في قضايا إرهابية مثل كارلوس للجهات التي تطلبه، وطردت جميع من تشكك في خطورته إلى خارج السودان.

وقد استمرت أعمال المراجعة هذه طوال عام ١٩٩٧م، وهو عام شهد فيه السودان حربا متصاعدة مع إريتريا وإثيوبيا ويوغندا بالإضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الوطنى الديمقراطى.

وربما دفعت هذه الحروب المتزايدة التي يقودها جيران السودان الإفريقيون الحكومة السودانية إلى مراجعة سياستها بخصوص الحكومة المصرية، ومحاولة التصالح معها لعل ذلك يشكل حماية مافي وجه تصاعد الحرب الخطيرة التي امتدت في ثلاثة جبهات ساخنة.

وعندما تم قصف مصنع الشفاء للأدوية كانت العلاقات المشتركة على حيادها السابق وربما توترها بعد أن ظلت عدة ملفات عالقة بين البلدين مثل الممتلكات المصرية والملف الأمني، والمعارضة السودانية في القاهرة والتي تنشط عسكريا على حدود السودان الشرقية، أضف إلى ذلك أن الحكومة المصرية ربما كانت تراهن وحتي ذلك الوقت على عدم صمود الحكومة السودانية في وجه الحرب المتصاعدة على جبهاتها الثلاث، مع وجود عداء دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

وحرصت صحيفة الإهرام أيضاً في عددها يوم ٢٣ أغسطس وفي الصفحة الأولى (١٥) على إبراز تصريحات د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف حول ما جري في السودان

وإفغانستان حيث صرح بادانته للعدوان ضد الأبرياء الآمنين، وايد في نفس الوقت تصريحات الرئيس مبارك التي دعت لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وقد وصف فضيلة المفتي الإرهاب بأنه نكبة على الدين والدنيا معا.

وفي نفس الصفحة الأولى (١٦) أيضاً أبرزت صحيفة الإهرام بخط عريض. . عشرة آلاف سوداني يتظاهرون في الخرطوم – ونقلت تصريحات الرئيس البشير الذي قال إن السودان لن يركع إلا لله مؤكدا تصميمه على رد العدوان.

وجاء تحت رأي الإهرام (١٧) في الصفحات الداخلية للصحيفة وتحت عنوان ضرورة التصدي الجماعي للإرهاب مايلي: إن على المجتمع الدولى أن يتصدي للإرهاب بكل حسم كجريمة شنعاء في حق البشرية، وكوباء دفين بدأ يستشري في جسد المجتمع الدولي، مستهدفا الأبرياء العزل الذين لاذنب لهم ولا جريرة، ومصر ترى أن الوقت قد حان للتعامل مع تلك الحفنة الشريرة من الإرهابيين بكل يقظة حتي تتم محاصرتهم وقطع جميع خطوط الإمداد عنهم، فالإرهاب الذي يستهدف الآمنيين ويعرض حياة الأبرياء للخطر يتطلب وقفة حاسمة وسريعة من المجتمع الدولي لكشف مصادر التمويل وخطوط الإتصال.

وإذا كان يبدو للوهلة الأولى أن الأعمال الفردية المضادة للإرهاب قد تحقق أهدافها في تحجيمه أو القضاء عليه فإن أبعاد الواقع العلمي يشير إلى غير ذلك، لأن مثل تلك الأعمال الفردية لها مخاطرها العديدة والتي قد تتيح للأرهابيين ارضية جديدة من خلال كسب المزيد من التعاطف معهم، بما يؤدي إلى ضياع القضية وإفلات المجرمين.

ولذلك فإن الإرهاب كجريمة موجهة ضد الأبرياء لايمكن السكوت عليه، خاصة وأن المجتمع الدولي بأسره ينبذه بشدة ولايمانع في التعاون في مكافحته جماعيا ودوليا – انتهي.

من الواضح هنا أن صحيفة الإهرام ترى من خلال النص السابق أن عملية مكافحة الإرهاب كظاهرة عرفها المجتمع المصري منذ وقت مبكر نسبيا ربما لايمكن معالجتها بسهولة إطلاق بعض الصواريخ هنا وهناك لإرهاب الأرهابيين، وإنما تتعدى ذلك إلى ماهو أعقد بحيث تشمل قطع خطوط الإمداد، ومعرفة مصادر التمويل، وتبادل المعلومات بخصوص الجهات الضالعة والعناصر المتورطة، ووضع الإتفاقيات والمواثيق التي تحارب هذه الظاهرة في مؤتمر دولي مشهود، وغيرها من التدابير.

وأبرزت صحيفة الإهرام (١٨) أيضاً في صفحتها الأولى خبرا منقولا عن صحيفة – لوفيجارو الفرنسية تحت عنوان – السودان أصبح مركزا للإرهاب وجاء في الخبر – أن السودان أصبح مركزا للإرهاب الدولي ومأوي قيادات التطرف الديني من حركة حماس والجهاد الإسلامي.

وذكرت الصحيفة في سياقها أن حي الرياض بالخرطوم يعد مأوياً أساسيا لمن يطلق عليهم المجاهدون الأفغان، وأشارت إلى أن مصنع الدواء الذي دمره القصف الأمريكي ينتج أدوية موجهة للعراق، وذكرت الصحيفة أن المصنع نفسه ينتج أسلحة كيماوية، وقالت إن جامعة الخرطوم تعد نقطة لأشد المتعصبين والمتطرفين في العالم، وأن السودان يعد أحد أخطر بلاد العالم، تمزقه حرب أهلية راح ضحيتها مليون قتيل، ويعيش بفضل المعونات الخارجية فقط.

أما أعمدة صحيفة الإهرام فقد جاءت تحوي مختلف الآراء حول الغارة الأمريكية على السودان وإفغانستان، حيث اعتبر صاحب عمود صندوق الدنيا(١٩) أن مصنع الشفاء الذي ضرب في الخرطوم إنما هو مصنع أدوية يشتغل فيه ٣٥٠ عاملا وعاملة ويلبي ٥٠% من حاجة السودان للأدوية، ويصنع أدوية خاصة بالملاريا والمضادات الحيوية، وأدوية الطب البشري، ويذكر صاحب العمود أن من المفارقات العجيبة التي أعلنتها الأمم المتحدة أن لجنة النفط مقابل الغذاء أوصت أن يصدر هذا المصنع أدوية للعراق، والمصنع ملكية خاصة استوردت معظم آلاته

من أمريكيا، وقام فنيون غربيون بتركيبه، ولو أنه كان مصنع غازات سامة كما تدعي أمريكا لقتل سكان نصف مدينة الخرطوم بعد ضربه بصواريخ كروز.

ماذا سيكون موقف أمريكا لو ثبت أن هذا المصنع للدواء، هل يعتذر الرئيس الأمريكي للشعب السوداني كما اعتذر لزوجته وناخبيه والشعب الأمريكي عن كذبه في علاقته بمونيكا لونيسكي، هل يعتذر الرئيس الأمريكي للشعب السوداني عن القتلي والجرحي الذين اصابتهم الصواريخ الأمريكية دون أي ذنب جناه هؤلاء القتلي والجرحي.

وجاء في عمود آخر في نفس الصحيفة بعنوان سياسة خارجية (٢٠) ان الرئيس الأمريكي أراد من خلال هذا القصف أن يثار من الأصابتين المؤلمتين اللتين هزتا رئاسته في وقت واحد تقريبا، وهما الأعتراف بعلاقته المحرمة والتفجيرات في سفارات أمريكا في كل من كينيا وتنزانيا ليبرهن من خلالهما أنه الرئيس الذي يملك إصدار قرارات الحرب والسلام.

وتساءل كاتب آخر في عموده من قريب (٢١) هل سبب الهجوم الأمريكي رغبة الرئيس كلينتون في القول إن إخطاءه الأخلاقية في علاقته مع مونيكا لاصلة لها بقدراته وكفاءاته السياسية، وإذ كان ذلك كذلك فما ذنب الأبرياء في السودان وأفغانستان.

وفي عمود آخر تحت اسم – مجرد راي – (٢٢) يذكر كاتبه انه واحد من ملايين يعارضون سياسة النظام السوداني ويتمنون لو انتهي هذا النظام في السودان، إلا أنني بالقطع أعارض الاسلوب الذي اتخذته أمريكا ضد السودان، وهو لاينم عن شيء سوي محاولة أهانة الوطن العربي بالذات.

ويكتب آخر مقالا في صفحة قضايا (٢٣) وآراء تحت عنوان – الولايات المتحدة والإرهاب – أنه إذا كان ضرب السفارتين عملا أرهابيا بمعنى الكلمة فإن العمل الأمريكي يمثل عدوانا وهو أخطر من الإرهاب لأن منع العدوان له جهة محددة هي الأمم المتحدة تبت فيه.

وفي نفس العدد أبرزت صحيفة الإهرام(٢٤) خبر إجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين لمساندة السودان عقب تعرضه للعدوان الأمريكي بقصف مصنع الشفاء للأدوية بحسب ما جاء في الصحيفة، وذكرت أيضاً أن السيد عصمت عبدالمجيد استقبل مندوب السودان للجامعة العربية السيد أحمد عبدالحليم محمد، وذكرت الصحيفة أن الأخير عبر عن شكر السودان للأمين العام لمبادرته الأولى التي عبر فيها عن غضب الجامعة العربية على العدوان الأمريكي.

بيد أن هذا التعاطف الجزئي من مجموعة كتاب مستقلين في صحيفة الإهرام القاهرية مع السودان وادانتهم لما حدث لم يستمر طويلا إذ سرعان ما تدهورت العلاقات بشكل سريع عقب ذكر السودانيين ومن ضمنهم الرئيس البشير لعدة محطات تلفزيونية خارجية أن الطائرات التي قصفت المصنع أتت من الشمال، وربما فهم المصريون وغيرهم من حديث الرسميين السودانيين أن الطائرات انطلقت من قواعد مصرية أو عبرها وهذا فيما يبدو ما كان يقصده السودانيون، ويعني هذا الإتهام ضمنيا أن مصر مشاركة بصورة جزئية أو كاملة في التخطيط لما حدث، وهذا الأمر مما لاشك فيه سبب لها حرجا كبيرا (الحكومة المصرية) مع شعبها وشعوب المنطقة على مافيه من عدم يقين.

لذلك جاءت إثارة هذا الموضوع في الصفحة الأولى (٢٥) وفي مكان بارز تحت عنوان موسي: كلام البشير عار من الصحة – وجاء في متن الخبر (تعليقا على ما ذكره الرئيس السوداني عمر حسن البشير في لقاء مع إحدى محطات التلفزيون العربية – من أن قصف الخرطوم تم بواسطة طائرات قدمت من الشمال، حيث أعرب عمرو موسي وزير الخارجية عن دهشته لذلك مؤكدا أنه كلام عار من الصحة جملة وتفصيلا ولا أساس له.

وفيما يبدو أن هذا الإتهام سبب توترا شديدا في العلاقات المشتركة، للدرجة التي دفعت بالرئيس السوداني أن ينفي (٢٦) في اليوم التالي مباشرة في مؤتمر صحفي أن تكون حكومته

قالت إن الطائرات الأمريكية انطلقت من أرض مصر، وذكر كما جاء في صحيفة الإهرام التي حرصت على إبراز هذا النبأ في صفحتها الأولى أن السودانيين لم يتهموا مصر بأي إتهام تحت عنوان رئيسي – السودان يتراجع من إتهام مصر بانطلاق الطائرات الأمريكية من أراضيها.

وفي اليوم الخامس بعد الأحداث في السودان وافغانستان كانت الصفحة الأولى في صحيفة الإهرام القاهرية (٢٧) مخصصة لهذا الحدث وتداعياته أيضاً ولعل أبرز مافيها فيما يختص بالسودان إبراز لقاء الرئيس مبارك باعضاء مجلس جامعة الإسكندرية تحت عنوان رئيسي – مبارك يطالب بعقد قمة عالمية لمكافحة الإرهاب– حيث دعا إلى التوصل إلى إتفاقية ملزمة لكل الدول في شأن الإرهاب، وذكر الرئيس أيضاً أن هناك فرقا كبيرا بين الإسلام كدين تسامح ومجموعة قليلة منحرفة من المسلمين يتمسحون في الدين لتحقيق أهداف سياسية، أو إرتكاب جرائم لايرضي عنها الإسلام أو أي دين، وطلب الرئيس من علماء ومفكري العالم الإسلامي شرح المفاهيم الصحيحة عن الإسلام ومناهضه لجميع عمليات الإرهاب والتطرف التي أدت إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين ظلما.

وجاء في نفس الخبر أن الصحيفة (٢٨) سألته (حسنى مبارك) عن الموقف المصري من العمليات الإرهابية، وتفجير السفارتين الأمريكتين في كينيا وتنزانيا والغارتين الأمريكيتين على بعض المنشآت الأفغانية والسودانية، حيث أكد الرئيس مجددا أهمية العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب، ووصف الرئيس مبارك ادعاءات السودان بأن طائرات قد أغارت من الشمال بأنه قول باطل، مؤكدا أن الأرض المصرية لا تستخدم في الإعتداء على أي دولة، وأن ذلك مبدأ يعرفه السودانيون جيدا، وقال الرئيس مبارك: أن مصر لا تساند النظام السوداني، ولكنها تقف إلى جانب الشعب السوداني في المحافل الدولية.

وجاء في الصفحة الأولى أيضاً وفي عنوان جانبي - مجلس الجامعة العربية يدين قصف مصنع الخرطوم – وجاء اسفل هذا العنوان مباشرة عنوان مماثل – بن لادن يتعهد لطالبان بعدم شن هجمات من إفغانستان – كما أن الصفحة الأولى جاء فيها كذلك عناوين مماثلة ذات صلة بالموضوع مثل سويسرا تنفي دخول الإرهابي ايمن الظواهري اراضيها – وعنوان آخر مثل إتجاه لطرد المتحدث باسم بن لادن في لندن – وفيما يبدو من سياقه الأخبار الأخيرة أن السياسة المصرية تود الحصول على إدانات واسعة ضد التنظيمات الإسلامية التي تورطت في العنف المسلح بأراضيها، ومحاولة إستثمار الغضب الأمريكي والعالمي في الحاق الهزيمة بخصومها الذين وجدوا ملاذات في أوروبا وأفغانستان والسودان وغيرها من الدول، وأخذوا من هناك في مناوشتها بحسب ماهو متاح في كل دولة.

كما أنها من جهة أخرى كانت تجد حساسية في تأييد معلن للضربات الأمريكية ضد السودان باعتبار ذلك ربما يؤثر في العلاقات الشعبية أو الشارع السوداني الذي ربما غضب للضربات الأمريكية على أراضيه، وربما ذلك ما دفع الرئيس المصري للحديث عن نظام سوداني حاكم وشعب سوداني كما رأينا.

وفي ذات الصفحة الأولى(٢٩) برز لقاء عمرو موسي وزير الخارجية المصري مع رئيس حزب الأمة السوداني تحت عنوان – عقب لقاءه مع عمرو موسي: رئيس حزب الأمة السوداني يقترح إقامة وكالة لمكافحة الإرهاب – حيث جاء في متن الخبر أن الرجلين ناقشا قضية الإرهاب، وأكدا أن معالجة ظاهرة الإرهاب الدولي لا تتم بالفعل ورد الفعل وإنما بالرؤية، وعلى أساس مؤتمر دولي، واقترح الصادق المهدي إقامة وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لوضع تعريف محدد للإرهاب وإجراء التفتيش والتحقيقات اللازمة لتعقب بؤر الإرهاب.

وفي سؤال لصحيفة الإهرام (٣٠) للسيد الصادق المهدي حول حادث القصف الأخير أجاب: إن المعارضة أصدرت بيانا بهذا الشأن طالبت بإيفاد بعثة تقصي حقائق من قبل الأمم المتحدة لتحديد انشطة المصنع، وذكر أن الأمر لايقتصر فقط على هذا المصنع وإنما هناك أيضاً ملابسات وشبهات حول أنشطة بعض المواقع المدنية التي تستغلها الحكومة السودانية كشركة – الطيران السودانية وقيامها بنقل السلاح، واستغلال النظام السوداني لمنظمة الدعوة الإسلامية والإغاثة الإفريقية في جوانب استخبارية، وذكر الصادق المهدي أن الحكومة الحالية في السودان تمارس الإرهاب الدولي ضد شعب السودان، وأنها مسئولة عما يصيب السودان، مشيرا إلى أن تاريخ السودان الحديث لم يشهد من قبل مثل هذه الإتهامات.

ومن الواضح من السياق الأخير للأحداث أن لقاء السيد وزير الخارجية المصري ربما جاء بعد الإتهامات التي خرجت من الخرطوم بخصوص قدوم الطائرات المغيرة من الشمال، ونفي مصر السريع لذلك الخبر، وفيما يبدو أيضاً أن المعارضة السودانية ذهبت إلى مدي أبعد وصريح فيما يختص بإتهامات الحكومة السودانية بدعم الإرهاب، حيث ذكرت صراحة دور شركة الطيران الوطنية في نقل اسلحة، ولمثل هذا الخبر مدلولات إيحائية لو ربط بمحاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك، حيث اتهمت الحكومة السودانية بدعم محاولة الإغتيال التي تمت عن طريق اسلحة مهربة إلى داخل إثيوبيا، أضف إلى ذلك أن زعيم المعارضة أعلن صراحة ممارسة الحكومة السودانية للإرهاب الدولي.

وفيما يختص بهذه الأحداث أيضاً ابرزت صحيفة الإهرام (٣١) في أحد أعمدتها بعنوان حقائق بقلم رئيس تحريرها السيد إبراهيم نافع – أن السياسة الأمريكية الجديدة بتوجيه ضربات عسكرية قوية إلى قواعد الأرهاب في أي مكان يمثل تطبيقا صارما لمفهوم جديد كان قد ظهر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس كلينتون ولكنه لم يطبق إلا مؤخرا، ويري هذا المفهوم أن الإرهاب الدولي أصبح يمثل أحد مصادر التهديد الخطيرة للمصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي، ومن الواضح أن الأقدام على سياسة الضربة العسكرية القوية لقواعد الإرهاب قد جاء بعد فترة جدل في أروقة الحكومة الأمريكية، حيث تغلب الرأي الذي يري أن سياسة مواجهة الإرهاب يجب التعامل معه كعدو أعلن الحرب على الولايات المتحدة، وبالتالي يجب الرد عليه بمنطقه نفسه، وفي مواقعه.

وفيما يبدو أن حدة الأزمة بين البلدين تفاقمت بعد ذلك بشكل واسع، وقد عكست صحيفة الإهرام هذا التطور، وجاء في صفحتها الأولى (٣٢) وتحت عنوان عريض مبارك يحذر الدول التي تأوي الإرهاب أو تدافع عنه سوف تدفع الثمن غاليا، وقال إن هذه الجماعات التي تمارس الإرهاب تحت رداء الإسلام بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي، وتعجب الرئيس مبارك من المسئولين السودانيين الذين زعموا أن الضربة الأمريكية أتت من الشمال، وقال إن هذا القول غير دقيق وغير مسئول وبعيد عن الوعي والفهم، وذلك لأن الولايات المتحدة نفسها أعلنت أن ضرب السودان تم بالصواريخ، ومن المعروف عسكريا أن الطائرات ذات السرعة العالية التي تخترق حاجز الصوت لايمكن لها أن تحمل صواريخ أو قنابل ثقيلة.

وأضاف الرئيس حسني مبارك كذلك في أخطر تصريح مباشر (٣٣)، لقد نصحنا النظام السوداني مرارا بالا يتبنى عناصر الإرهاب التي تقيم على أراضيه، وقد تمكنت (الجماعات المسلحة) بعضها من التسلل إلى مصر فجري القبض عليها، وبعضها الآخر ارتكب حادث أديس أبابا، لقد نبهت لوجود عناصر إرهابية من مصريين وأفارقة تتدرب تحت مسمي مزارع، لكن يبدو أن الجبهة الإسلامية القومية التي يتزعمها حسن الترابي دولة داخل الدولة السودانية، وقال الرئيس أننا نتعاطف مع الشعب السوداني، لكننا لانساند نظاما يعمل ضد مصلحة الشعوب، ونحن بدورنا نقف في كل المحافل الدولية مع مصلحة الشعب السوداني.

وبرز في نفس الصفحة الأولى أيضاً تحت عنوان واشنطن ترفض التحقيق الدولي في قصف مصنع الإرهاب (ربما أظهر الخبر وجهة النظر الأمريكية) التي تقول بأنه تم فحص العينات الترابية التي حصلت عليها المخابرات الأمريكية قبل شهر من الهجوم على الخرطوم، حيث اثبت أن مصنع الشفاء كان ينتج موادا كيميائية، واشار إلى أن علماء عراقيين ساعدوا في عملية الإنتاج، وأن واشنطن كانت تعلم منذ عامين خطورة هذا المصنع الذي دمرته الصواريخ الأمريكية، وذكرت أن الأدارة الأمريكية لاتري ضرورة إجراء تحقيق دولي حول هذا الموضوع لأن الأدلة التي تملكها مقنعة على حد وصفها.

ولم تخلو صحيفة الإهرام من آراء أخرى حول هذا الموضوع ففى مقال في صفحة قضايا (٣٤) وآراء وتحت عنوان – حق الدفاع عن النفس لايبرز الضربة الأمريكية من جانب واحد – جاء فيه أن الصواريخ الأمريكية التي طالت من الدول العربية مثل لبنان ثم ليبيا ثم العراق ثم السودان في تنكر واضح لابسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبحجة واهية هي حق الدفاع عن النفس الواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأأمم المتحدة، وكانت الضربة الموجهة إلى كل من السودان وافغانستان فيما يبدو ردا على نسف السفارتين الأمريكتين في كينيا ودار السلام، ولكن أمريكا استنطقت فردا واحدا لتأخذ شهادته مرجعا لضرب البلدين بحجة مكافحة الإرهاب، ويشير تاريخ المنطقة منذ الخمسينيات إلى أنها لا تعرف اقوي وأقسي من الاعتداءات الأمريكية على الدول العربية، إلا فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية التي تمثل فيما تمثل ليس فقط الموت والدمار ولكن أيضاً أخطر أنواع الإرهاب وإرهاب الدولة.

وجاء أيضاً في الصحيفة (٣٥) مقال شبيه بهذا المقال بقلم صلاح الدين حافظ تحت عنوان " إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات " حيث ذكر أن الدولة العظمي مارست علنا وللمرة الأولى عادة الثأر القبلية، دون أن تنتظر النتائج النهائية للتحقيقات، وذلك الأمر عودة إلى قانون الغاب، حيث القانون هو القوة والقوة هي القانون.

وقد حملت صحيفة الأهرام (٣٦) في اليوم التالي مباشرة خبرا ارتاحت له الأوساط المصرية فيما يبدو، جاء تحت عنوان عريض – الجيش السوداني ينفي انطلاق الطائرات الأمريكية من مصر – وكان الخبر كالآتي (نفي الفريق عبدالرحمن سرالختم المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية الشائعات التي ذكرت بأن طائرات أمريكية انطلقت من قاعدة عسكرية في حلايب وشاركت في ضرب مصنع الأدوية في الخرطوم – وقال سرالختم في تصريحات له أمس أن هذا الحديث عار عن الصحة ولا أساس له، ولايراعى المصالح العليا للسودان.

وفي الوقت نفسه أعرب (٣٧) وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة السودانية الدكتور غازي صلاح الدين عن اعتقاده أن ما قاله الرئيس حسني مبارك في لقائه مع طلاب الجامعات في الإسكندرية لايعد هجوما على السودان، وأكد في معرض رده على سؤال حول تصريحات الرئيس مبارك في اللقاء بشأن السودان أن الموقف المصري مساند للسودان، وقد تجلي ذلك في الأمم المتحدة واجتماع جامعة الدول العربية.

وفيما يبدو من سياق سابق أن الحكومة السودانية ممثلة في قواتها المسلحة والناطق الرسمي بها سعيا إلى تهدئة الخواطر فيما يختص بالعلاقات المشتركة، وهي خطوة حرص عليها البلدان في كل أزمة يتعرضان لها في علاقاتهما المتأزمة اصلا بحيث يحاولان كبح جماح التدهور المتزايد بمختلف تصريحات التهدئة، وتبقي في الغالب المشكلات الأساسية عالقة بين البلدين دون حل شامل.

وفي إطار هذه التهدئة المتبادلة أوردت صحيفة الإهرام (٣٨) أيضاً في نفس الصفحة الأولى وفي عنوان بارز الرئيس مبارك يوجه بإرسال ١٠٠ طن من المساعدات الطبية والغذائية للسودان.

وجاءت في متن الخبر أن طائرتين محملتين بأول دفعة من مواد الإغاثة الغذائية والطبية سيتوجهان اليوم إلى السودان الشقيق لدرء المجاعة حيث تقدر كمية المساعدات المرسلة بنحو مائة طن.

وحفلت الصفحات الداخلية (٣٩) كذلك بعدة مقالات تناولت تطورات الأحداث حيث كتب الاستاذ مرسي عطاء الله مقالا طويلا بعنوان ويبقي الإرهاب أخطر تحديات المستقبل، وكتب الدكتور أحمد إبراهيم الفقيه كذلك مقالا في نفس الخصوص قائلا (إن كل مافعلته الصواريخ التي ضربت أفغانستان والسودان هي أنها أضافت دمارا إلى اعمال الدمار المستمرة والمتواصلة التي يقوم بها النظامان الحاكمان هناك، فكلاهما نظام (إن صحت تسميته نظاما لأنه أقرب إلى الفوضي) الحق الاذي بأهله وشعبه وأسهم في إشعال الفتن والحروب الأهلية، وأرتكب من أعمال التخريب الداخلي أكثر مما تحلم به آلة الحرب الأمريكية وصواريخها العابرة للقارات).

وفي يوم السبت ٢٩ أغسطس أعادت صحيفة الإهرام (٤٠) في صفحة قضايا وأراء قضية إتهام السودان بقدوم الطائرات المغيرة من الشمال، وفيما يبدو فإن محاولات التهدئة لم تنجح بالكامل في إغلاق ملف هذه الإتهامات المثارة، وقد جاء عنوان المقال – حكام الخرطوم ومواقفهم غير المسؤولة – وجاء متنه كالآتي (لم يكن منتظرا من النظام الحاكم في الخرطوم أن ينزلق في إتهامات وجهها لمصر وفحواها أن الضربات الأمريكية جاءت من الشمال، والغريب أن القيادة السودانية سارعت إلى اتخاذ هذا الموقف غير المسئول قبل أن تطّلع فيما يبدو حتى على تقارير العسكريين السودانيين المختصين أنفسهم، ووجدت نفسها في موقف لاتحسد عليه وهي تحاول التراجع عن الخطأ، بينما جاءت كلمات المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية واضحة ومحددة تنفي الشائعات بان طائرات أمريكية انطلقت من قاعدة عسكرية في حلايب، كانت المعلومات خاطئة في الأساس مما لاشك فيه، وكان الموقف إنفعاليا واهوج وضع نظام الخرطوم مرة أخرى في مسلسل التردي والتخبط والإدعاءات الظالمة التي طالما اعتدت علينا).

وتعجب مصر لهذا التردي السياسي الذي وصل إليه النظام الحاكم في الخرطوم، بينما كانت الابواق السودانية تكرر المزاعم لعلها تجد شماعة تضع عليها أوزارها التي أوصلتها إلى الوضع الذي جعل الاقربين والأبعدين ينتهكون سيادتها ويضربون شعبها عقابا على الحلف المشين الذى دخل فيه نظام الخرطوم مع قيادات الإرهاب، بينما يحدث هذا – كانت الإستعدادات المصرية جارية لإرسال المعونات الطبية والغذائية لشعب السودان.

إن مصر كثيرا ما نصحت حكام الخرطوم بألا تكون الارض السودانية الطيبة وكرا للإرهاب الذي تضررت منه مصر بوجه خاص، وعندما قرر مجلس الأمن في الماضي القريب معاقبة السودان وقفت مصر ضد العقوبات لأنها حريصة على شعب السودان الطيب.

وقد سعت مصر ولاتزال تسعي إلى خروج السودان من محنته السياسية التي ادخلته فيها جبهة الترابي وصداقته مع قوى الإرهاب، وعندما وقعت الأحداث الأخيرة لم يرض مصر الاسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة، وقالت في وضوح إن مكافحة الإرهاب مسئولية المجتمع الدولي كله.

وفي مقال آخر ورد بصيفة الإهرام (٤١)بقلم د. أسامة الغزالي حرب جاء فيه (إن العالم الإسلامي ازاء لحظة تاريخية فاصلة، تتضافر فيها جهود قوي معادية له، مع جهود بعض المنتمين إليه، لتضعه في موضع التناقض والعداء ليس فقط مع الغرب وإنما مع العالم كله، فهل يستسلم لهذا المصير، وبعبارة أخرى هل يترك ملايين المسلمين في أنحاء العالم مستقبلهم يتحدد بناء على حماقات واوهام بن لادن والبشير وطالبان ونظريات هنتنجتون ؟ أم أن بالإمكان أن يتولي أمورهم العقلاء والمخلصون منهم.

وفي عمود آخر بقلم رئيس التحرير (٤٢) ورد فيه بعض الإيضاحات حول الإرتياح المصري للتحرك الأمريكي الاخير ضد أعدائها أو جماعات الإرهاب كما تسميهم الحكومة المصرية يبين بوضوح التخوفات المصرية من ازدياد نشاط هذه الجماعات والتي لها عداء طويل معها، وفيما يبدو من سياق المقال أن السبب الأساسي للتوتر بين البلدين كان ناجما عن هذه القضية، وأن سبب الإرتياح المصري المتحفظ للتحرك الأمريكي كان نابعا من أن أكبر قوة في العالم إقتصاديا وعسكريا جعلت من محاربة هذه الجماعات أيديلوجية لها، أما سبب التحفظ فيما يبدو كان متمثلا في مراعاة الجانب التاريخي والمستقبلي للعلاقات السودانية المصرية، والخوف من التسبب في إيذاء جماعات سكانية كاملة من السودانيين تجعل من العودة إلى العلاقات الطبيعية أمرا صعبا حتى على المدى الطويل، أضفَ إلى ذلك أنها فيما يبدو لم تكن تثق في الحركة الشعبية لتحرير السودان وهى قوة المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم بسبب علاقاتها مع إسرائيل وانحيازها للإيديلوجية الإفريقانية، وهي ايديولوجية متناقضة مع إيديولوجيا القومية العربية التي تتبناها مصر.

أما مقال رئيس تحرير الإهرام الذي يوضح فيه بعض التخوفات المصرية فقد جاء كالآتي (إن اعترافات المتهمين الرئيسيين في قضية السفارة الأمريكية في كينيا، بدأت تنبه ولو بشكل غير مباشر حتي الآن إلى دور التنظيمات الإرهابية في مصر، مما يشير إلى إستكمال جميع جوانب هذه القضية، وسوف يقود إلى كشف الكثير من أسرار تنظيمات الإرهاب في مصر وارتباطاتها الخارجية ومصادر تمويلها والقنوات السرية والخفية التي تتحرك خلالها الأموال التي تأتيها من الخارج لتصل إلى كوادرها الإرهابية في مصر.

ويوضح أعتراف المتهمين أنهم تلقوا تدريبا على صنع القنابل وتفجيرها، وعلى عمليات الأختطاف، وكيف أن هذا المعسكر يتبع أساسا قيادة أسامة بن لادن، وهذا المعسكر هو مقر الجبهة التي بدأ أسامة بن لادن في تأسيسها، وشارك فيها ممثلو تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر بالإضافة إلى جماعات إرهابية أخرى عربية أو من دول إسلامية غير عربية، والتحقيقات الأمريكية التي بدأت بالفعل لمعرفة أسرار امبراطورية بن لادن المالية لابد وأن تكشف الكثير عن مصادر تمويل الإرهاب في مصر.

وحملت صحيفة الإهرم (٤٣) بعد ذلك بأيام خبر بدء إسقاط معونات الإغاثة المصرية جوا في جنوب السودان – وحملت تصريحات سفير مصر لدي كينيا حيث ذكر أنها المرة الأولى من نوعها التي تقدم فيها مصر معونات غذائية وطبية لمواجهة المجاعة التي تهدد شعب السودان في الجنوب عن طريق كينيا ومن خلال الأمم المتحدة، وقال إنها بمثابة تعبير عن العلاقات الاخوية التي تربط بين شعب مصر وشعب السودان في الجنوب، وذكرت الصحيفة أن السفير قام بزيارة مستشفي منطقة لوكشوكو في شمال غرب كينيا وتفقد المصابين من ضحايا الحرب الاهلية من المدنيين والعسكريين (من قوات الحركة الشعبية)ووعد بدراسة طلبات أخرى يتقدم به الصليب الاحمر للحصول على مساعدات من مصر.

وبعد خمسة عشر يوما من حادث قصف مصنع الشفاء للأدوية وبعض الأهداف في أفغانستان أوردت صحيفة الإهرام (٤٤) القاهرية في صدر صفحتها الرئيسية خبرا منقولا عن

الرئيس الأمريكي ذكر فيه أنه لم يثبت تورط أي دولة في نسف السفارتين الأمريكتين، واكد أن مدبري الحادثتين يخضعان مباشرة لسيطرة أسامة بن لادن، ولعل هذه الإشارة التي صدرت من الولايات المتحدة كانت أول إشارة منذ حادث القصف تنفي تورط الحكومة السودانية في أنشطة إرهابية مباشرة (على اقل تقدير في حادث السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام)، فاتحا المجال بذلك لتحسين العلاقات بشكل متدرج، وعلى أسس جديدة تمنح فيها المراقبة اللصيقة، والتعامل الحذر دورا مهما في معرفة نوايا كلا الطرفين.

وحفلت صحيفة الإهرام (٤٥) كذلك بوجهات نظر أخرى أغلبها لكتاب مستقلين لهم تاريخه المعروف وأراؤهم وخطهم الإيديولوجي، ومن هؤلاء الدكتور مصطفي محمود الذي كتب مقالا في تلك الفترة ذاكرا فيه بصراحة أن المعركة القادمة ستكون بين المسلمين الصادقين وقوي الشر الصليبية قائلا: إن الإسلام مرتبط في الذاكرة الأوروبية بالروح القتاية وبفريضة الجهاد، والذين زرعوا إسرائيل في الوطن العربي استهدفوا اقتلاع هذه الروح القتالية التي مازالت تؤرقهم منذ غزو المسلمين للأندلس ووصولهم إلى مشارف أوروبا، وزرعوا كذلك مذاهب منافسة مثل البهائية والقاديانية التي احتضنها الاستعمار البريطاني وانتشرت بمساندته، وكانت أول مادعت إليه إبطال الجهاد.

وقد عشنا حملات التشويه في الفضائيات التي جعلت من الهجوم على الإسلام ركنا ثابتا في برامجها، وبعد أن استعملت امريكا المجاهدين الأفغان لتحارب بهم الجيش الروسي في أفغانستان، ونصبت بهم فيتنام جديدة هذه المرة للإتحاد السوفيتي، وكان لابد لها أن تشوه هذه البطولات فتحولت لتسلح هذه الكتائب الأفغانية وتحرضها لتقاتل بعضها البعض وتمدها بالأموال والسلاح وتخوف كل فريق من الآخر، لتشتبك آخر المطاف في حرب ابادة، وتحولت الجيوش الأفغانية إلى غيلان تأكل بعضها بعضا، وعندما أوشكوا على الوعي دفعت بالطالبان بتمويل أمريكي باكستاني لتسعر الجحيم من جديد.

وفي تركيا جرى التآمر على الإسلام بأسلوب آخر من خلال يهود الدونمة، حيث اغلقت المساجد والكتاتيب وسجنت العلماء واستأصلت اللغة العربية.

وفي الخليج كان لها أسلوب آخر حيث استدرجت العراق لغزو الكويت، وعندما فعل ذلك حطمت جيشه لصالح إسرائيل واستولت على البترول بأرخص الأثمان.

وماشاهدناه على أرض الواقع في أوروبا من أحداث الحرب البشعة التي أعلنتها دولة الصرب على مسلمي البوسنة، وما جري فيها من أغتصاب للنساء وقتل بالجملة للأسرى ودفنهم في قبور جماعية وأكوام الجماجم والهياكل غير المقبورة والقرى التي أبيدت بمن فيها، كل ذلك شاهدا على مشاعر أوروبا نحو الإسلام وأهله.

ومايجرى في السودان من حرب صليبية بين جنوبه وشماله، وتدمير القرى البدائية ليموت أطفاله من الجوع.

لتذكرنا كل هذه المشاهد بمعركة الأحزاب الأولى واليهود يؤلبون القبائل على محمد عليه الصلاة والسلام، ويجمعون الأعوان ويعقدون الأحلاف ليميلوا على جيوش المسلمين ميلة واحدة ويستأصلوا شأفتهم.

وحملت صحيفة الأهرام (٤٦) القاهرية بعد ذلك فيما يختص بأخبار السودان طوال عدة أيام أخبار ارتفاع منسوب النيل، ذلك الإرتفاع الكبير في مناسيبه الذي لم يحدث منذ ٥٠ عاما، وأخبارا حول تشكيل لجنة طواريء وغيرها ،وهي أخبار في مجملها تقريرية ليس لها صبغة سياسية.

وحملت (٤٧) بعد ذلك أنباء تطلع سفير السودان في القاهرة لعودة العلاقات الكاملة مع مصر في أول بادرة انفراجية حقيقية بعد قصف مصنع الشفاء للأدوية، كما حملت أيضاً اخبار

وصول وزير الخارجية السوداني لمصر للمشاركة في اجتماعات المجلس الــوزاري للجامعــة العربية.

ثم حملت صحيفة الأهرام (٤٨) بعد ذلك بأيام خبر توجه قافلة طبية مــصرية للــسودان برئاسة الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان بتوجيهات من الــرئيس مبــارك لتقــديم الرعاية والخدمات الطبية والصحية لشعب السودان الذي أضير من السيول والفيضانات (حــسب الصحيفة)، وقد دللت هذه الزيارة أيضاً على وجود تحركات ملموسة لتحسين العلاقات.

وورد أيضاً في صحيفة الإهرام (٤٩) في نفس الشهر أنباء عن نــدوة مركــز الأهــرام للدراسات الاستراتيجية حول مشكلة إدراك الآخر في العلاقات السودانية المصرية، حيث خلصت إلى ضرورة إحياء التكامل المصري السوداني مع التأكيد على قيامه هذه المرة على أسس شعبية وليست فوقية كما كان في الماضي، وورد في الندوة محاولة من بعض الأكــاديميين المــصريين شرح التوجه الإسلامي في السودان باعتباره راية من رايات السياسة الداخلية السودانية، أي لــه ارتباطات محلية خاصة بالواقع السوداني، إلا أنه (الأكاديمي)، لم يذهب بعيدا ويذكر أن الرايــة الإسلامية السودانية ربما ليس لها وجه خارجي.

وسادت أفكار أخرى كذلك في الندوة حول ضرورة اعتبار أن لا مستقبل للسودان بــدون مصر، وتنبأ البعض باختفاء النظام القائم في الخرطوم من الخريطــة الــسياسية، وأن الجبهــة الإسلامية الحاكمة في السودان في ورطة لأنها تتكون من سودانيين خلص ولكــن بــدون ارادة سودانية، والمسيطر عليها هو الجماعات الإسلامية المتطرفة على مستوي العالم.

وحملت كذلك صحيفة الأهرام في أحدي صفحاتها (٥٠) الجانبية خبر وصــول طــائرة مصرية أخرى للسودان تحمل مواد أغاثة للسودان، ونبهت الصحيفة إلى أن عدد الطائرات التى وصلت حتى الآن بلغ في مجملها خمس طائرات، حملت في جوفها ١٧٥ طنا مــن المــساعدات المختلفة.

وفيما يبدو أن سيل الإتهامات المتبادلة لم يخف بعد والجدل حول دعم السودان للإرهاب، وإنتاج أسلحة كيمائية، وكان من المأمول أن يخف بعد زيارة وزير العدل الأمريكي الاسبق جيمي كلارك للسودان ووصفه (٥١) للإتهام الأمريكي للمصنع بالسخافة، حيث ورد بصحيفة الإهــرام (٥٢) بعد ذلك بأيام قليلة وفي الصفحة الأولى في مكان بارز أتهام الولايات المتحــدة لمــواطن سوداني بمحاولة نقل مواد نووية إلى بن لادن.

وشهد السودان في أوآخر شهر سبتمبر ١٩٩٨م معارك طاحنة فــي جبهتيــه الجنوبيــة والشرقية، مع تبادل اتهامات من قبل الحكومة السودانية بمــساندة إريتريــا ويوغنــدا وروانــدا للمتمردين، حيث كان هذا الموضوع مثار اهتمام إعلامي بصحيفة الإهرام فيما يختص بالسودان، إلا أنه من الملاحظ أن جميع أخبار المعارك أتت في شكل أخباري تقريري دون وجــود تعليــق عليها، كما أن الأعمدة وصفحات الرأي والكتاب وملفات الإهرام لم تورد أي مقال فيما يخــتص بهذا الموضوع، حيث اكتفت الصحيفة بايراد الأخبار في صفحة الوطن العربي.

ثم أوردت صحيفة الإهرام (٥٣) القاهرية في صفحتها الداخلية خبــر وصــول وزيــر الخارجية السوداني مصطفي عثمان المفاجيء لمصر ولم تعلق على النبأ، إلا أنها نــسبت خبــرا لوكالة الأنباء الفرنسية إن اللقاء تطرق لعودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، وفيما يبدو من هذا النبأ أن الوزير السوداني كان من خلال زيارته هذه يطلب عونا مــا فيمــا يتعلــق بالتــداعيات العسكرية التي انفجرت في حدود السودان الجنوبية والشرقية، إلا أن الصحيفة لم تشر أو تــتكهن بذلك واكتفت بايراد النبأ، وربما جاءت تلك التغطية للزيارة متأثرة بتوتر العلاقات، أو بحــساسية موقف مصر التي ربما ترغب في لعب دور الوسيط بين السودان وجيرانه.

وحملت صحيفة الإهرام (٥٤) بعد ذلك أنباء متفرقة عن بداية تسجيل تحسن في العلاقات السودانية الإثيوبية، وأنباء الحرب في جنوب السودان، وغيرها من أنباء وجاءت في غالبيتها المطلقة بلا تعليق.

كما أنها استمرت (٥٥) في نشر بعض المواضيع ذات الصبغة الصريحة عن أحوال السودان ومنها ما ورد بخصوص التجنيد للخدمة الألزامية في السودان، حيث ذكرت الصحيفة أن السلطات السودانية بدأت حملة اعتقالات لآلاف الطلاب والموظفين الذين فروا من التجنيد الأجباري المعمول به في البلاد.

وصرح كمال حسن علي المتحدث باسم لجنة تنسيق الخدمة الوطنية أنه سيتم القاء القبض على الموظفين ممن تركوا وظائفهم هربا من التجنيد، وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد اشار في إبريل الماضي إلى أن حكومته تعتزم تجنيد ٦٥٥ ألف من الطلاب في الجيش مما أثار موجة من الاستياء خاصة بعد مقتل ٥٢ طالبا في إبريل الماضي بينما كانوا يحاولون الهرب.

وفي تناولها المقتضب لأخبار الحرب في جنوب وشرق السودان التزمت صحيفة الأهرام القاهرية بتغطية محايدة لعرض وجه نظر الطرفين فمثلا في خبر(٥٦) لها حول سقوط طائرة في جنوب السودان أوردت وجهة النظر الرسمية التي ذكرت أن الطائرة خرجت لتنفيذ بعض الأهداف بالمنطقة، إلا أنها قبل أن تتمكن من الأشتباك مع الهدف حدث بها خلل فني، واوردت كذلك وجهة نظر الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ذكرت أنها هي التي اسقطت الطائرة.

ومن ضمن اخبارها المقتضبة أيضاً أوردت الصحيفة (٥٧) حوارا قصيرا مع وزير المساحة والتنمية العمرانية السيد قلواك دينق قرنق ذاكرا فيه: أن السودان يحارب حاليا جنودا أوغنديين واريتريين مع قوات التمرد، ونفي الوزير وجود أي اتجاه داخل الشمال يدعو لإنفصال الجنوب للتخلص من الأعباء العسكرية والأقتصادية مشيرا إلى أن السودان ثابت على مبدأ وحدة أراضيه، ولعل توجيه مثال هذا السؤال للوزير فيه حرص على التحريض على الانحياز لصالح وحدة السودان، وأوردت الصحيفة كذلك جانبا ايجابيا آخر على لسان الوزير الذي ذكر أن خلافات الحكومة مع قرنق ليست في الدين لأنه وزير مسيحي في الحكومة المركزية يقوم بأداء عمله على خير وجه.

والجدير بالملاحظة في تلك الحقبة التي تميزت بالقتال الضاري بالسودان والإتهامات السودانية بوجود غزو يوغندي اريتري، ونفي من قبل الدولتين في الفترة من شهر سبتمبر وديسمبر ١٩٩٨م، حيث لم تخل من تغطية الحرب في صفحات الإهرام إلا من أخبار متفرقة في صفحة الوطن العربي، كما أن الباحث لم يرصد مقالا أو عمودا يتناول مشكلة جنوب السودان ودوافعها، أو يناقش إتهام السودان للدول المجاورة بالتدخل في شئونه الداخلية، أو يتعرض لإدعاءات السودان أو تأثير الحرب على الإقتصاد السوداني، أو الجيش السوداني أو المواضيع ذات الشبه.

واهتمت كذلك صحيفة الإهرام بتصريحات الرئيس البشير التي أعلن فيها (٥٨) إن إنفصال جنوب السودان أفضل من استمرار الحرب، وربما استشفت منها أن السودان يتجه نحو الإنفصال ويرجح خيارات السلام حتي لو أتت علي وحدة السودان كما صرح بذلك الرئيس البشير، وهنا زاد اهتمام النظام المصري أكثر بمسألة السلام في السودان، وذلك ربما لأن الحرب كانت في السابق تدور حول مسائل انظمة الحكم وإقتسام الثورة وغيرها، بيد أن الإتجاه نحو التقسيم يعني أكثر بالنسبة لمصر التي رتبت أوضاعها علي وجود دول محددة على مجرى حوض النيل، حذقت التعامل معها، أو أرتبطت مع معظمها باتفاقيات دولية ملزمة تنظم مختلف المسائل المشتركة بما فيها تقسيم المياه وغيرها، أما مسألة وجود دولة جديدة على مجرى حوض النيل ربما يضر ذلك الأمر بالتوازن الدقيق الذي سارت عليه السياسة والاستراتيجية المصرية

من مختلف جوانبها، مثل علاقة الدولة الجديدة بها، وكيفية التعامل معها، وعلاقة الدولة الجديدة بأعدائها التقليديين مثل إسرائيل وغيرها، والمصالح التي يمكن أن تجمع بينهما، والأطماع المحتملة من الدولة الجديدة، ورأي الدولة الجديدة في المشاريع التي سبقت والتي توصلت إلى إتفاقيات بشأنها مع حكومة السودان والتي صارت تلقائيا من اختصاصات الدولة الجديدة مثل مشروع قناة جونقلي ومشروع قناة مشار وغيرها.

وظهر هذا الإنزعاج (من تصريحات الرئيس البشير) خلال عدة مقالات ظهرت في صحيفة الإهرام لعل من أبرزها مقال صلاح الدين حافظ، الذي جاء فيه (٥٩) هل نصارح أنفسنا بالقول إن السودان الشقيق يجري بسرعة نحو التقسيم، وهل نعترف بأن أطرافا سودانية مهمة وعديدة من بينها النظام الحاكم الآن أصبحت تقبل فصل الجنوب عن الشمال، وربما فصل الغرب أيضاً تخلصا من الأزمة المعقدة.

ففي كل يوم يفاجئنا السودان بإشارات متناقضة قد لا يعبر ظاهرها عن باطنها، فقبل ايام قليلة أكد الرئيس السوداني استعداده للتخلي عن جنوب السودان إن كان ذلك ينهي الحرب القائمة على مدي سنوات، فهل يعبر هذا القول عن توجه إستراتيجي جديد لحكومة الخرطوم، نقيضا لموقفهم السابق القائم على إعلان الجهاد الإسلامي دفاعا عن وحدة البلاد، وحربا ضد المحاولات الكنسية والإستعمارية لفصل الجنوب، أم أن كل ذلك مناورة سياسية !! بل من غرائب الإشارات المتناقضة أنه حين يقبل الرئيس البشير بفصل الجنوب عن الشمال على عكس المواقف المعلنة السابقة فإن العقيد جون قرنق زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان قائد التمرد الذي طالما وجهت له تهمة الحرب لفصل الجنوب المسيحي الوثني الإفريقي عن الشمال العربي المسلم هو الذي يطالب اليوم باقامة دولة كونفدرالية بين الشمال والجنوب، وليس بفصل الجنوب في دولة مستقلة تماما فمن نصدق ! ثم يتساءل الكاتب في نهاية مقاله عن موقف مصر بعد كل هذه التطورات التي تفضي حتما إلى تفكيك السودان – بحسب تعبيره – ومن ثم إعادة ترتيب الأوضاع في العمق الإستراتيجي الإفريقي لمصر وللعرب، هذه إستراتيجية متداخلة لايمكن الصمت فيها، وصراعات وتطورات مزعجة تلعب فيها الأيدي الغربية والإسرائيلية دورا أكثر ازعاجا.

وفي مقال آخر بالصحيفة (٦٠) يصب في نفس المنحي ورد – يحذر الخبراء اليوم من أن المياه ستكون أخطر أسلحة المستقبل جميعها بما فيها أسلحة الدمار النووية والجرثومية والكيمائية، ذلك لأن المياه هي عنصر الحياة ولأنها محدودة القدر في عالم يتضاعف عدد سكانه يوما بعد يوم، يجعل السلطة والمنعة في المستقبل لمن يملكها، ومن هنا يمكن أن ندرك الخطورة الماحقة لتصريح الفريق عمر البشير رئيس النظام الحاكم في السودان في منتصف فبراير الماضي عن استعداد نظامه لفصل جنوب السودان.

وربما أدت كل هذه المحاوف المصرية إلى تحسين العلاقات بين الدولتين بالرغم من كل الخلافات الموجودة، وذلك لتدارك التطورات الجديدة التي دفعت بالقيادة السودانية ممثلة في أعلى قيادتها في إعلانها عدم ممانعتها في فصل جنوب السودان.

ونجد أنه في تلك الفترة ظهرت بالصحيفة (٦١) عدة مؤشرات على الرغبة المصرية في تحسين العلاقات وذلك من خلال إستقبال وزير الخارجية المصري لوزير الدولة بوزارة الخارجية بالسودان، والهدف من ورائه بحسب الصحيفة التنسيق بين البلدين إنطلاقا من المصير الواحد، وقد عرضت الصحيفة (٦٢) أيضاً للقاء وزير الخارجية المصري مع وفد المعارضة السودانية تحت عنوان عريض – مصر ملتزمة بالتعاون مع الإيجاد (الإيجاد منظمة إقليمية إفريقية تعني بمكافحة التصحر والجراد، إلا أنها سعت لحل مشكلة الصومال والسودان من خلال مبادرة) لتحقيق السلام والإستقرار في السودان – وورد لأول مرة على لسان وزير الخارجية

المصرية رغبته في إجراء مصالحة بين المعارضة والحكومة السودانية بعد أن وجد رغبة عند كلا الطرفين.

وفي نفس هذه الصحيفة تم سؤال وزير الخارجية المصري حول ما تردد عن موافقة السودان على فكرة التقسيم قال الوزير: إن موقفنا في ذلك معروف ولا اعتقد أن أيا من القوى التي تود حل مشكلة السودان يمكن أن تقدم على أي تصرف من شأنه تقسيم السودان، لأن ذلك ليس حلا وإنما تعقيدا للمشكلة، ليس في السودان وحسب وإنما في كل المنطقة.

وحملت الصحيفة (٦٣) تصريحات السيد محمد عثمان الميرغني التي ذكر فيها بأن التجمع الوطني الديمقراطي يمثل ٩٠% من الشعب السوداني، وأنه يرى أن لمصر دورا كبيرا ومسؤولية تجاه السودان، وقال أن احتمال فصل الجنوب عن الشمال السوداني أمر غير وارد ولايقره التجمع، وفيما يبدو إن الصحيفة رغبت في نشر تصريحات السيد محمد عثمان الميرغني لأن هذه التصريحات تتفق مع الموقف المصري الداعي لوحدة السودان، بالرغم من أن السيد محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي متفق تماما مع فصائل المعارضة بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقد في اسمرا ١٩٩٥م على حق الجنوب في تقرير المصير، وهذا الحق بدوره ربما يؤدي إلى فصل جنوب السودان.

وفي نفس هذا المنحى أيضاً حملت الصحيفة (٦٤) أنباء رغبة الحكومة السودانية في وساطة مصرية مع المعارضة بحسب الصحيفة، وذكرت أن مصر ارسلت إلى السودان رسالة تتضمن وجهة نظر المعارضة الشمالية بشأن المصالحة مع الحكومة، ورد السودان رسالة تتضمن وجهة نظر المعارضة الشمالية بشأن المصالحة مع الحكومة، ورد السودان على الرسالة بالإعراب عن رغبته في التفاوض وقبول مصر وسيطا محايدا.

وحملت الصحيفة (٦٥) بعد عدة أيام وفي صفحتها الأولى وتحت عنوان بارز تصريحات وزير الخارجية المصري التي جاء فيها: مصر حريصة على وحدة السودان، وفي متن الخبر أكد السيد عمرو موسي وزير الخارجية مجددا على حرص مصر على وحدة أرض السودان والحفاظ على مصالح السودانيين وأن مصر لاتقف مطلقا ضد مصلحة السودان.

وفيما يبدو من بقية الخبر أن العلاقات تعرضت لنكسة جديدة عقب تصريحات الرئيس البشير الداعية لطرد المعارضة السودانية من القاهرة وذلك بعد إبراز الخبر الاسبق الذي دعت فيه الحكومة السودانية إلى أن تبقي مصر وسيطا محايدا بحسب الصحيفة (وسنري فيما بعد آراء التيارات المتصارعة داخل الحكومة السودانية هي سبب هذا التناقض في التصريحات المتباينة التي تصدر من الخرطوم).

وفيما يبدو أيضاً أن وزير الخارجية المصري حاول أن يتجاوز ذلك الموقف من خلال القول بأن تصريحات البشير أيضاً لها جوانب إيجابية أخرى منها التأكيد على أهمية العلاقات المصرية السودانية ومحوريتها، وأن مصر ترحب بهذا الجزء من التصريحات، ثم استمرت خطوات التمهيد لتحسين العلاقات تتوالي من كلا الطرفين في تصريحات متتالية حملتها صحيفة الإهرام ففي أحد الأعداد (٦٦) نجد تصريح بالبنط العريض لوزير الخارجية السوداني يؤكد فيه أهمية دور مصر في المحافظة على وحدة واستقرار السودان، وجاء في متن الخبر أن وزير الخارجية السوداني أشاد بالعلاقات التاريخية بين مصر والسودان وبموقف مصر الدائم والثابت الذي يدعم وحدة الأراضي السودانية، وبالجهود التي تبذلها مصر مع الأطراف السودانية المختلفة من أجل المصالحة ولم الشمل السوداني، من خلال ثقلها ووزنها على النطاق الإقليمي ووضعها عربيا وإفريقيا، من أجل المحافظة على وحدة السودان والمساعدة في تحقيق أمنه واستقراره.

وحول العلاقات المصرية – السودانية في المرحلة الراهنة قال الوزير السوداني إن العلاقات بين البلدين تاريخية وهما الاقرب إلى كل منهما، ولا تتوافر عوامل التنسيق والتعاون

بين أي دولتين مثلما هو متوافر بين مصر والسودان، وأضاف الوزير أن مصر مهمة للأمن السوداني وكذلك السودان مهم للأمن المصري، وأن الأمن المصري والسوداني يصبان في مصلحة الأمن القومي العربي واستقرار القارة الإفريقية، ومن خلال هذه الرؤية يعمل السودان بجميع قياداته وطوائفه على تحقيق مصلحة البلدين، واشار إلى أن بلاده ايدت ودعمت عضوية مصر في مجموعة الإيجاد لأنها ترى أن عضوية مصر في هذه المجموعة يمكن أن يسهم بصورة كبيرة ليس فقط في معالجة المشكلات في منطقة القرن الإفريقي بل أيضاً في التنمية والإستقرار في المنطقة.

وعلى نفس المنوال أوردت الصحيفة (٦٧) في عدد تال تصريحات وزير الثقافة والإعلام السوداني غازي صلاح الدين والمتحدث باسم الحكومة التي أشاد فيها بوزير الخارجية المصري لحرصه على العلاقات المشتركة ولتصريحاته المشجعة.

وفيما يبدو من تطور العلاقات أن المصريين حرصوا أشد الحرص على استصحاب المعارضة السودانية في كل خطوة يخطوها نحو الحكومة السودانية وذلك لتطمينها بأن المصالحة لن تكون على حسابها أوخصما من رصيدها، لذلك نرى بحسب الصحيفة (٦٨) أن وزير الخارجية المصري حرص على لقاء المعارضة السودانية مباشرة عقب التصريحات الإيجابية بين البلدين.

بيد أن الموقف السوداني شهد تغيرا فجائيا عقب لقاء الدكتور حسن عبدالله الترابي مع الصادق المهدي زعيم أكبر حزب سياسي معارض في الخارج في مايو ٩٩، ومما يبدو أنه اربك الحسابات المصرية التي كانت تهدف إلى تصالح الحكومة السودانية مع المعارضة تحت شعار وحدة السودان، وربما التخفيف من الأنفراد المطلق بالسلطة من قبل الإسلاميين لعل ذلك يلين بعض المواقف والإيديولوجيا المتشددة (بحسب الرؤية المصرية) التي كانت تتبناها الحكومة السودانية طوال عقد من الزمان، مع توفير السلام والتطبيع الخارجي للحكومة السودانية، شرط أن يتم التصالح من خلال الوساطة المصرية.

ولعل الاستراتيجية المصرية رأت في التصالح المنفرد من قبل حزب الأمة تقوية للحكومة السودانية وتوسيع لقاعدتها، مما يعني إن الإتفاق ربما لايسمح للحكومة المصرية بلعب دورا فعاعلاً ومؤثراً في السياسة السودانية من خلال التوسط بين الأطراف المتصالحة.

وقد حملت صحيفة الأهرام(٦٩) بعد أيام قليلة من هذا اللقاء خبر لقاء السيد الصادق المهدي مع وزير الخارجية المصري تحت عنوان بارز يقول (السيد الصادق: إن حزب الأمة لن يوافق على مصالحة منفردة مع حكومة السودان، وجاء بمتن الخبر نفي السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة السوداني اعتزام حزبه قبول مصالحة منفردة مع الحكومة السودانية بعيدا عن بقية فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

وفي متن الخبر أيضاً – وحول ما تردد أن دعوة الحكومة السودانية للحوار مع المعارضة تندرج في إطار عزمها الموافقة على فصل جنوب السودان وإشراك المعارضة في تحمل مسئولية ذلك قال السيد الصادق المهدي: إذا كان هناك إتفاق سياسي سوداني فإنه سيتضمن موقفا سودانيا جماعيا، وأشار إلى أن الحرب في الجنوب وغيرها من القضايا تتطلب ذلك، واعتبر أن جنوب السودان منفصل من الناحية الواقعية، وهناك أكثر من سلطة سياسية والجميع في السودان يبحثون عن اسس يتفقون عليها لتحقيق الإستقرار والسلام.

وفيما يبدو من لقاء السيد الصادق بوزير الخارجية المصري ونفيه عزم حزب الأمة عقد صلح منفرد مع حكومة الخرطوم، ونفيه أن يكون حواره مع الخرطوم يهدف لدعم الحكوم في فصل جنوب السودان أن التأكيدات من الصادق المهدي تعكس مدى القلق المصري من هذا الموضوع، وخوفه من أن تعتزم الحكومة السودانية وأطراف مؤثرة مثل حزب الأمة والحركة

الشعبية وغيرها على المضي قدما في مسالة الإنفصال بالتنسيق مع أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وإستنتج كتاب في صحيفة أهرام عدة سيناريوهات في الشأن السوداني بعد لقاء المهدي الترابي في جنيف، ويذكر أحد كتاب الإهرام (٧٠) إن هذه اللقاء ربما يقود إلى ثلاث نقاط أساسية في المسألة السياسية السودانية وهي :

١- إن المعارضة المسلحة وما يقال عن غزو عسكري من الشرق أو إنتفاضة من الداخل لن تجدي لأسباب: ومن ثم يكون الحل سلميا سياسيا بعودة قيادة المعارضة، وإجراء مصالحة وطنية بين كل القوى والفعايات السودانية الحاكمة الموجودة في الداخل أو الخارج.

٢- تحديد فترة انتقالية يتولي خلالها الرئيس الفريق البشير الحكم، وخلالها يتم عقد مؤتمر دستوري للإتفاق على شكل ونظام الحكم في السودان، بل والعلاقة مع الجنوب وغيرها من القضايا المعلقة. . ويمكن أن يكون الإتفاق إذا شاءت الأطراف السودانية بحضور أو بشهادة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى مصر وإثيوبيا (مثلا) إذا أرادت الأطراف السودانية هذا.

٣- وفي نهاية الفترة الإنتقالية ونتيجة التفاعل التفاعل الطبيعي تجري الإنتخابات النيابية، وفق نظام ديمقراطي سليم متفق عليه.

وفيما سيبدو من سياق لاحق فإن مصر أختارت قيام سياسة جديدة مع السودان ربما تختلف عن سياسة المواجهة وحضن المعارضين السابقة، إلا أنها لا تذهب بعيدا في علاقتها بالسودان، وتحاول على الدوام أن تبدو في دور الوسيط بين الحكومة السودانية والمعارضة بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما أنها تتمسك كذلك بالمعارضة الشمالية ورعايتها خصوصا الحزب الإتحادي الديمقراطي، كما أن هذه السياسة لا تلغي تحفظات المصريين على الحكومة السودانية، ومن ضمن هذه التحفظات إسلامية السلطة، والشك في أيواء المعارضين الإسلاميين لها، والمطالبة بممتكلاتها المصادرة في السودان.

ويمكن أن نقول بشيء من التحفظ إن السياسة الجديدة هي سياسة الأمر الواقع نتيجة لعدة متغيرات لعل من أهمها فشل المعارضة المسلحة في تحقيق إنتصار حاسم على الحكومة، وإنسلاخ معارضين من الكتلة المعارضة وإبرامهم إتفاقيات مشتركة مع الحكومة، وإتجاههم نحو العمل السلمي الداخلي، ومنها وجود جناح نافذ في الحكومة السودانية يرغب بشدة في تطبيع العلاقات مع مصر ومناقشة كافة تحافظاتها، والإستجابة لكثير من مطالبها، وعدم الدخول معها في مجادلات إعلامية، ومحاولة التقوية بها ضد التدخل الأجنبي الإفريقي والعالمي، وقد وصل هذا التيار حدا كبيرا في سياسته هذه ولعل ابرز نجاحاته مصادقته على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي لعبت مصر دورا اساسيا في صياغتها.

ثم اشتداد الحرب بين إثيوبيا وإرتريا وهما دولتان معاديتان للسودان في الماضي(١٩٩٤-١٩٩٨)، حيث سبق لهما دعم المعارضة السودانية عسكريا على طول حدود السودان الشرقية والشرقية الجنوبية مما هدد بإنهيار النظام جديا في العام ١٩٩٧، وقد اعترف أحد كتاب الإهرام صراحة في أحد المقالات أن الصراع بين الدولتين أدى إلى تقارب سوداني إثيوبي حتي أنه يمكن أن نقول إن هناك قدرا من التطبيع قد تحقق بين العاصمتين، والذي يحمل في طياته إتفاقا مشتركا بينهما موجها ضد إريتريا.

ومصر تتوجس في علاقتها الخارجية على الدوام من إثيوبيا لأنها أولا منبع للنيل الأزرق، وينحدر من الهضبة الإثيوبية أكثر من ٨٠% من إيرادات النيل الواصلة إلى مصر، كما أنها صاحبة كتلة سكانية كبيرة نسبيا مقارنة بجاراتها، ويقول كاتب الأهرام في نفس مقاله للتدليل

على التخوف المصري – إن إثيوبيا وثقت علاقتها باسرائيل من خلال يهود الفلاشا المرتبطين بإثيوبيا، فضلا عن العلاقة الوثيقة لأثيوبيا بالأماكن المسيحية المقدسة في إسرائيل، ولاشك أن ظروف الصراع بين أريتريا وإثيوبيا قد أتاحت لاسرائيل فرصا حيوية جديدة للإستفادة من هذا الصراع الذي أدى إلى تزايد حاجة الطرفين للمعدات والأسلحة الإسرائيلية.

ومن جانب آخر رأت مصر أيضاً أن السودان بدأ يتعافى من الأزمة الإقتصادية الخانقة من خلال حركة الإستثمار الأجنبي المتزايدة وعلى رأسها البترول السوداني المبشر وغيرها من مشاريع التعدين في الذهب، وفيما يبدو أنه لكل تلك الأسباب تمت تهدئة تأزيم العلاقات المشتركة، ويمكن أن نقول أيضاً أن الإندفاع الثوري والخطب الحماسية وغيرها ربما توقفت أوقلت في السودان، فبعد جولة الحرب العنيفة الأخيرة التي دعمتها إثيوبيا وإريتريا ويوغندا ورواندا ضد السودان ربما رأت الحكومة أنه من المستحسن عدم احراق الجسور مع الدول العربية المضادة لها في الإيدولوجيا وعلى رأسها مصر العربية.

لذلك نجد أن صحيفة الإهرام حفلت في اعداد كثيرة بإشارات يستشف منها تحسن في العلاقات على مستوي الجانبين، فنحن نرى في عناوين الصحيفة في أحد الأيام تصريحات لسفير السودان بالقاهرة يذكر فيها (٧١) إن مصر تبذل مساعى كبيرة لتحقيق الوفاق بين الحكومة السودانية والمعارضة، وفي عدد آخر (٧٢) نجد تصريحات لوزير الخارجية السوداني يتوقع فيه تسليم الممتلكات المصرية المصادرة بالسودان قريبا، ثم في عدد يليه (٧٣) نجد تصريحات رئيسية بالصحيفة – موسى ووزير خارجية السودان يبحثان إعادة الممتلكات المصرية، وفي عدد آخر (٧٤) مباحثات مصرية سودانية لتحسين العلاقات، وتسليم البعثة المصرية ٢٠ مقرا في الخرطوم ووزير خارجية السودان يشيد بدور مصر في تحقيق الوفاق الوطني ثم الوفد المصري (٧٥) يتسلم ١٧ استراحة في السودان – والبشير يتوقع تطورا إيجابيا في العلاقات بين القاهرة والخرطوم، وجدول زمني لإستعادة بقية الممتلكات المصرية بالسودان (٧٦)، والرأي العام السوداني يؤكد: اعادة الممتلكات المصرية بداية عملية لطي ملف الخلاف.

وتوجت صحيفة الأهرام (٧٧) ذلك الحديث عن التقارب بإجراء حوار مطول على صدر صفحتها مع وزير الخارجية السوداني حاولت من خلاله معرفة راي الحكومة السودانية في العديد من القضايا وعلى رأسها دعم الجماعات الإسلامية أو الإرهاب كما تسميه الصحيفة، والموقف الرسمي السوداني من حق تقرير المصير لجنوب السودان، وقد بدأت ذلك الحوار بالذكر أن السودان بدأ في لحظة معينة أنه يتجه أتجاهات من شأنها التأثير بالسلب على محيطه العربي والإفريقي، وتظهر الآن مؤشرات على تحول عن سياساته التي أثارت الكثير من الجدل بل وأحيانا الخصومة، ثم سألته الصحيفة حول مسألة الإرهاب والإتهامات التي كانت توجه للسودان بأيواء مراكز التدريب كاحد أبرز الاسباب التي أدت لتوتر علاقاته العربية والدولية فما هو ردكم على تلك الأتهامات بكل صراحة ؟ ورد الوزير: بأن هذه الأتهامات جاءت عقب السياسات التي انتهجتها حكومة الإنقاذ الوطني في سنتها الأولى والتي حاولت تشجيع الإستثمار العربي في السودان، وبالفعل فقد جاءت هذه السياسة بمستثمرين عرب استثمروا ومايزالون في السودان، كما أنها جاءت، واعترف بذلك، بآخرين كانت لديهم أجندة أخرى كالعمل ضد حكوماتهم، كما أن مجموعات عربية أخرى ارادت الإستفادة من تسهيلات الدخول والخروج للعمل على زعزعة استقرار دولها، وهي مجموعات كانت في أفغانستان ولديها ميول متطرفة وتنتمي لعدة جنسيات، وبعد محاولة أغتيال الرئيس حسني مبارك عام ١٩٩٥م في أديس أبابا فطنا لمدي الاذي الذي يمكن أن تلحقه بنا هذه السياسة، وقررنا فرض التاشيرات على كل مواطني الدول العربية، كما أجرينا مراجعات شاملة في الأجهزة الأمنية واسلوبها وطريقة عملها، واستطيع القول إنه لايوجد الآن أي أرهابي في السودان، أو أي تسهيلات أو مساعدات لانتقال الإرهابيين عبر أراضيه، وقد

أكدنا ذلك فعليا بموقفنا من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وفي سؤال آخر للوزير سألت الصحيفة عن التناقض في الحديث عن التمسك بوحدة السودان والترحيب بإجراء استفتاء لتقرير مصير الجنوب ؟ فأجاب الوزير أن الحكومة ترى أن الإنفصال لن يوقف الحرب، وإثيوبيا وإريتريا خير مثال لما نقول، وإنفصال الجنوب قد يحول الجنوب إلى رواندا أخرى، والحكومة ترى أنه تدليلا على جديتها في إتباع اساليب جديدة لتعزيز الوحدة لابد من طرح جديد، ويقوم هذا الطرح على ثلاثة محاور :-

١- الوقف الشامل لاطلاق النار.

٢- إقرار فترة انتقالية تمتد أو تقصر لمعالجة قضايا النازحين واللاجئين، وإزالة الالغام وإحداث طفرة تنموية كبناء المدارس وشق الطرق وإقامة مستشفيات بحيث يشعر الجنوبي بأن السلام افضل من الحرب.

٣- إجراء استفتاء لحق تقرير المصير.

وأحب أن أوضح أن الحكومة ليست محايدة في البند الأخير بل ستسعي بمختلف الآليات السياسية والإقتصادية لإقناع الجنوبيين بالوحدة.

وحملت صحيفة الأهرام آراء أخرى حول العلاقات المشتركة يظهر من خلالها انه ربما لم يتفق المخططون الإستراتيجيون المصريون على موقف محدد من السودان بعد، أو أنهم اتفقوا على أن تبقي العلاقات المشتركة داخل حدود معينة لاتزيد عليها، أو مايطلق عليه بعلاقة متحفظة، فبالرغم من الحديث عن عودة جزء من الممتلكات المصرية، والزيارات المكوكية لوزير الخارجية السوداني للقاهرة، والحديث بصراحة عن مسالة الأرهاب وغيرها من القضايا إلا أن هذه الأحاديث لم تترجم إلى عمل مشترك مثل تبادل إقتصادي أو حرية في إنتقال الأفراد من وإلي البلدين أو إلى مبادرة سلام مصرية إلا فيما بعد.

أضف إلى ذلك أن صحيفة الإهرام حملت مؤشرات على أن العلاقات لم ترجع إلى حالتها الأولى بعد، فمن خلال أحد أعدادها (٧٨) وفي الصفحة الأولى أتت بخبر منقول عن وكالة الأنباء السودانية حول لقاء قمة بين مبارك والبشير، وجاء في متن الخبر في شبه نفي له أن الوكالة السودانية لم تذكر أية تفاصيل، كما أنها لم تحدد زمان ومكان اللقاء مع وضع علامة تعجب، وبالفعل لم تحمل الأيام القادمة أي حديث عن لقاء وشيك بين الرئيسين، كما أن الدبلوماسية المصرية لم تذكر شيئا حول هذا الخبر.

وحملت الصحيفة (٧٩) أيضاً في تلك الفترة مقالات صريحة ضد الحكومة السودانية من دون وجود تحفظ، ومن الأمثلة على ذلك أحد المقالات التي عقبت على اللقاء الصحفي لوزير العدل السوداني بصحيفة خليجية، وقد جاء مقال الصحيفة سآخر- لقد اقتصرت الأسئلة الصحفية لوزير العدل السوداني كما هو متوقع على الإتهامات التي وجهت للنظام حول الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان واقتصرت الإجابات كما هو متوقع أيضاً على إنكار كل شيء جملة وتفصيلا فالنظام لايرعي الإرهاب، ولم يخطط لمؤامرات إغتيال في أديس ابابا وغيرها، ولم يقتل أو يعذب أو يشرد مواطنا واحدا قط، وليس في طول السودان وعرضه معسكر تدريب واحد للأرهابيين، وليس فيه بيت واحد للأشباح يعذب فيه أحد، وان الجميع في بحبوحة من العيش ينعمون بالحرية والرخاء والأمان وحكم القانون، وكل الإتهامات التي حفلت بها سجلات حقوق الإنسان والأمم المتحدة وأقوال المعارضين وبشهادات الضحايا أنفسهم – وفيهم من هشمت أسنانه وفيهم من أختل عقله ومن فقد رجله ومن لقي ربه – محض إفتراء تروج له

الدوائر الإستعماريةالمعادية لوحدة السودان ومشروعه الحضاري الذي يمثل خطرا على الإستعمار والصهيونية واتباعهم من دول الجوار.

أما بعض الأحداث التي إرتكبت في وضح النهار مثل محاكمة عدد من الضباط محاكمة صورية واعدامهم في بضع ساعات وأعدام شابين في قضية حيازة عملة أجنبية تتنافي مع العدالة، وإطلاق الرصاص على طلبة حاولوا الهرب من معسكرات التدريب واغراقهم فقد بررها وزير العدل بأنها حدثت في الأيام الأولى قبل صدور الدستور !!.

وجاء في إعداد الصحيفة(٨٠)أيضاً في أحد استعراضاتها لأحد الكتب بعنوان دولارات الرعب – أفغان ابن لادن خططوا لمذبحة الاقصر (وهي مذبحة حدثت في ١٣ اكتوبر ١٩٩٧ في صعيد مصر ضد السياح الاجانب بقصد تعطيل السياحة المصرية، وضرب الإقتصاد المصري، وقد نتج عن المذبحة مقتل ٥٠ سائحا) أن الاسلحة التي تم استخدامها في المذبحة جاءت من السودان باتجاه صعيد مصر عن طريق الشبكات الإرهابية التي تعمل مباشرة مع شركات أسامة بن لادن الموجودة في ضواحي الخرطوم.

و في تلك الحقبة التي اخذت العلاقات بين البلدين تتغير ببطء عن حالتها السابقة وإن لم تكن قد تبلورت بعد في شكل نهائي، حاولت صحيفة الإهرام القاء مزيد من الأضواء على الحالة السودانية ومعرفة حقيقة اتجاهاتها، وفي هذا الإطار عقدت ندوة مطولة تحدث فيها السيد وزير الإعلام السوداني حول مختلف القضايا المشتركة، وقد قامت بنشر هذه الندوة في عددين من الصحيفة (٨١)-(٨٢)، ولعل أبرز ماجاء فيها تذكير وزير الإعلام السوداني غازي صلاح الدين بأن السودان لازال بعد في طور التكوين، وأن عوامل جهوية وعنصرية لازالت تلعب دورا ما في السياسة السودانية، إلا أن التغيير بدأ في السودان الآن خصوصا في نواحي وحدة الشعب والفكر وترسيخ العروبة دون فقد الهوية الإفريقية، وذكّر الوزير النخبة المصرية بأن احد مطالب جون قرنق الرئيسية منذ أنشاء يتمثل في فك الإرتباط مع مصر، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وأن هذا مطلب إلى جانب مطلب سابق بالغاء التكامل المصري السوداني، وأنه يذكرهم بهذا الأمر حتي لاينخدع الناس بتحولات ظرفية في مواقف الحركة التي تستبطن وجدانا مختلفا عن وجداننا نحن الذين مهما اختلفت بنا السبل مع السياسة المصرية إلا أننا نستبقي مساحة مقدرة مشتركة من الوجدان الموحد ومن المصالح الموحدة ومن القيم والثوابت التي لايمكن أن نحيد عنها، ونحن في السودان يمثل التيار الإسلامي لدينا بعكس الأخوة خارج السودان وجها من وجوه المحافظة على الأمن القومي وتجمع المواطنين ضد محاولات الكيد لهوية وثقافة ولغة الأغلبية في السودان، وأؤكد أنه بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية فإننا وبالرغم من إختلافات وجهات نظرنا والوضع القائم الآن في السودان إلا أن أي إنسان ذي توجهات عربية إسلامية هو رصيد لكم في السودان حتي وان خالفكم سياسيا.

وواصل الوزير قائلا انه لاينبغي النظر إلى التيارات الإسلامية في السودان على أنها خصم عليكم ولكنها رصيد لكم لأنها تعبر عن الثقافة العربية في مستوي ما،

ولذلك نحن الذين عانينا من الهجمة علينا لذلك لا ننظر إلى أي دولة عربية باعتبارها عدو لنا، بل العكس تماما نعتبر أن المنطقة العربية هي المدد الطبيعي بالنسبة لنا، والمعركة الحقيقية هي تلك التي تجري في جنوبه وليست معركة حلايب أو مع تشاد أو إثيوبيا، والمشكلة

إنكم لاتغيرون سياساتكم بسهولة فقد أصبحت هناك بيروقراطية سياسية لديكم في مصر وتعولون على الأطروحات وعلى المواقف التاريخية تعويلا أكثر مما ينبغي، يجب أن تدركوا أن السودان به تحولات كبري، وينبغي أن تكون لديكم المرونة السياسية التي تمكنكم من قراءة الواقع قـراءة جيدة وأن تتكيفوا مع هذا الواقع تكيفا جيدا.

ونحن نتعامل مع تحسين العلاقات مع وجهة نظر استراتيجية وليس تكتيكية غير أن هـذا الموقف لم يطمئن له البعض في مصر حتي الآن، ولاتزال نظرة الشك موجودة.

ورد أحد المفكرين على الوزير قائلا إنه مع مجيء ثورة الإنقـاذ الـوطني فـي يونيـو ١٩٨٩م سعت الحكومة المصرية إلى إيجاد صلة بينها وبين العالم الخـارجي وعلـى رأسـها المملكة العربية السعودية وأمريكا التي كانت تود إتخاذ قرار مناوي للـسودان لـولا التـدخل المصري، إلا أنه بعد ذلك حدثت تطورات سالبة في العلاقات لم يكن نتيجة للمؤسسات المصرية أو الشكل المؤسسي والبيروقراطية كما ذكر السيد الوزير، مثل حرب الخليج، ومحاولة إغتيـال الرئيس حسنى مبارك في أديس ابابا ١٩٩٥م، وحتى لو افترضنا صحة اللبس الذي حدث في هذه المحاولة إلا أنه اعقبهاتصريحات غير مسؤولة من الشيخ حسن الترابي مثلا ذكر فيهـا أن مـن قاموا بهذا العمل هم من المجاهدين.

وفي سؤال آخر ذكر أحد المتحدثين أن السودان في ظل النظام الحالي مختلف عما كـان من قبل، وذلك لأنه نظام حكم مزدوج.. فهو أتي للحكم عن طريق انقلاب عسكري لكنه لم يكـن عسكريا خالصا وإنما كان عسكريا به عناصر سياسية حزبية ايديولوجية وبالتالي اصـبح لـدينا نظام برأسين وبقيادتين ومن ثم بتوجهين، وهذه الثنائية خلفت مشكلة وصفها السيد الوزير بغياب المؤسسية وإن كنت أراه عكس ذلك، فمشكلتكم تكمن في تعدد الاصوات المعبرة عـن الـسياسية السودانية، فالرئيس السوداني عندما يقرر إرجاع الممتلكات المصرية ولاينفذ شـيئا مـن هـذا ويحدث تلكؤ أو مماطلة في التنفيذ، وتأخذ المسألة مفاوضات طويلة وتذهب لجان مصرية إلـى هناك وتعود دون أن تتسلم شيئا فهذا تعبير كما أفهمه يعني أن هناك عناصر أخرى لاتزال تقبـع في خندق آخر، وتتبنى توجهات وقناعات ايديولوجية أخرى.

وقد خلصت الندوة إلى أربع توصيات مهمة هي :

١- حتمية العلاقات المصرية – السودانية لما تمثله من مصالح استراتيجية.

٢- ضرورة الحفاظ على الثوابت الأساسية (النهر – الثقافة – الإقتصاد) بعيدا عن أي متغيرات طارئة تؤثر عليها سلبا.

٣- مطالبة الحكومتين المصرية والسودانية بإعادة التكامل بمؤسـساته الرسـمية والشعبية وتحديثها بما يخدم المصالح العليا للبلدين.

٤- تأسيس جمعية للصداقة بين البلدين في إطار المجتمع المدني.

وحملت صحيفة الإهرام أيضاً عدة مقالات تناولت الشأن السوداني ومن ضـمنها مقالـة الدكتور ميلاد حنا تتبنى فيه (من محتواها) وجه النظر الجنوبية بخصوص الحرب فـي جنـوب السودان حيث ذكر – أن الجنوبيين كانوا متوقعين أن يحتلوا المواقع التي أخليـت مـع رحيـل الإستعمار الإنجليزي بعد الإتفاق على خطوات الإستقلال، ونقل السلطة، بينما توهم الشماليون أن الجنوب صار مستعمرة لهم بعد أن كان مستعمرة للإنجليز فجاء هذا الصراع الطويل المرير.

وفي مقال آخر (٨٣) – أن سلوك النظام السوداني أصبح موضوعا تحت الأختبار الأمريكي وماعليه إلا أن يسلك ويتعامل بطريقة ترضي السيد الأمريكي وباقي الحلفاء بأوربا، وعلى النظام أن يضع في اعتباره الدرس اليوغسلافي، والدور الجديد لحلف الاطلنطي الذي قرر أن يمد ميادين نشاطه ونفوذه إلى كل من البحر المتوسط والشرق الأوسط والسودان جزء من منطقة الشرق الأوسط، وتزداد المخاوف على السودان من عدم تبين حجم المخاطر التي تحيط به، ومن بعض المزايدين الذين يعلنون بين الحين الآخر أن السودان لايخاف وجيشه قادر على قهر الأعداء كيفما كان حجمهم أو وزنهم، وأن الصناعة الحربية السودانية قادرة على تصنيع جميع الاسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة.

وفيما يبدو من أحداث أن الحكومة المصرية بالرغم من تحفظاتها أو خلافاتها في كثير من القضايا مع النظام السوداني إلا أنها قررت القيام بخطوة جديدة لتحريك الأوضاع في السودان، فكان أن تبنت مع الجماهيرية الليبية مبادرة مشتركة، تنص أهم بنودها على وحدة السودان وقيام مصالحة سياسية وإجراء إنتخابات عامة بعد فترة انتقالية،وعقد مؤتمر دستوري، وقد حملت صحيفة الأهرام (٨٤)

على صفحاتها إرهاصات هذه المبادرة في عدة مقالات ,واخبار متفرقة ومنها تصريحات السفير السوداني عقب مباحثاته مع موسي: الخرطوم (٨٥) تتابع باهتمام الجهود المصرية لتحقيق المصالح الوطنية – أو موسي يبحث مع الميرغني والمهدي عقد مؤتمر للمصالحة السودانية، السفير السوداني بالقاهرة: مصر مؤهلة للقيام بدور إيجابي في حل الأازمة، أو قرنق (٨٦) يصل إلى القاهرة قريبا: المعارضة السودانية: موقف مصر ثابت تجاه حل الأزمة، وقد توجت لحل هذه الجهود بلقاء الرئيس المصري والليبي لدفع جهود المصالحة بحسب الصحيفة، ثم قيام وفد مصري (٨٧) ليبي بزيارة السودان وإلتقاؤه بالرئيس السوداني والدكتور حسن عبدالله الترابي وكبار المسئولين لمتابعة جهود المصالحة بين الحكومة والمعارضة، وفي عدد (٨٨) آخر السودان يوافق على مبادرة الوفاق المصرية الليبية.

وحفلت صحيفة الإهرام ببعض المقالات التي تحاول أن تجد تفسيرا جديدا للعلاقات، ففي احد المقالات (٨٩) يكتب أحدهم أننا (المصريين) يجب أن ندرك أن صورة الحكم في الخرطوم ليست بالضرورة صورة في المرأة من صورة الحكم في القاهرة، إن أخطر مايثير حساسية السودانيين هو أن تتعامل معهم القاهرة وكأنهم، تابعون لها. . وستختفي الحساسية يوم يشعر السودانيون أن المصريين يعاملونهم بالقدر الطبيعي من الإستقلال والمساواة.

وربما في نفس الإطار الإستكشافي أجرت صحيفة (٩٠) الإهرام حوارا مطولا مع وزير الخارجية السوداني تركز في مجمله حول المبادرة المصرية المشتركة حيث ذكر الوزير أنهم كونوا لجنة للمشاركة في المفاوضات، وهذا الأمر يبين مدي الجدية التي تتعامل معها الحكومة السودانية مع المبادرة المشتركة، وأوقفنا الحملات الإعلامية وأعلنا وقف إطلاق النار.

وسألت الصحيفة الوزير أنه يتردد أن الجنوب والولايات المتحدة ودوائر غربية ضد المبادرة المصرية الليبية. ؟ فأجاب الوزير: أن بيانا صادرا من مكتب جون جارنج في نيروبي حوى أمرا بهذا المعنى ولكنه نفاه فيما بعد، كما صدرت تصريحات مماثلة من قادته.

وذكر وزير الخارجية السوداني لصحيفة الإهرام (٩١) أننا نقدر لمصر بقيادة الرئيس مبارك وقفتها إلى جانب السودان في العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية حتى في أشد حالات الخلاف بين البلدين، وقال السفير السوداني في القاهرة إن الاشواط الطويلة التى قطعتها مصر في مجال التنمية والمشروعات العملاقة تدل على أن قيادة الرئيس مبارك أكسبت مصر تقدما داخليا ومكانة إقليمية ودولية متعاظمة.

وحملّت الصحيفة (٩٢) في أحد أعدادها ضمنيا الرئيس البشير خرق أول تعهد فيما يختص بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة التي تنص على توقف الحملات الإعلامية المضادة وذلك عندما ذكر أن على المعارضة أن تغتسل سبع مرات وتتطهر إن هي أرادت التوبة والإنخراط في النظام، في يوم الأحتفال بتدشين أول شحنة بترول خارج السودان.

وذكرت إحدى المقالات أيضاً أن النظام يمر بفترة ضعف حاليا بدليل أنه تراجع سريعا عما يسميه ثوابت النظام الحضارية، وتوقف عن دعم الحركات الإسلامية المسلحة وعطل عمل المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي لكيلا يثير غضب الولايات المتحدة، ووقع أخيراً بعد تردد وتحفظات على إتفاقيات مكافحة الإرهاب، وحظر إستخدام الاسلحة الكيميائية، ويحاول باستمرار تقديم شهادة حسن سير وسلوك للعالم الغربي بالذات.

وتراجع النظام على المستوى الداخلي أيضاً حيث حاول تأسيس إنفتاح محسوب وتعددية ذات مرجعية أحادية ومن هنا جاءت فكرة قانون تنظيم التوالي: فالنظام لايريد تعددية حزبية، ولكن يريد تنظيمات متعددة يشترط عليها موالاة النظام وبعض الصحف وبعض الندوات واللقاءات التلفزيونية فهي مجرد ديمقراطية الاسماك الملونة للزينة فقط.

ومن نفس المنطلق فإن حديث السودان عن تسليم الذين تسببوا في تفجير أنبوب النفط السوداني باعتبارهم إرهابيين حديث يفتقد المنطق وذلك لأن السودان يعيش أوضاعا غير طبيعية. . وعملية التفجير المدانة شعبيا تتم وسط ظروف صراع سياسي بين أطراف سودانية لها ثقلها ولها وزنها التاريخي والشعبي.

وفي تلك الحقبة فيما يبدو أن القاهرة سعت من خلال عقد اجتماعات التجمع الديمقراطي باراضيها إلى محاولة كسب التأييد لمبادرتها وعدم تمكين الاطراف الأمريكية الإفريقية وغيرها من الإنفراد بالمساهمة في حل مشكلة السودان من خلال أطروحاتها ومبادراتها مثل مبادرة الإيقاد التي تنص على حق تقرير المصير وهذا شيء تتخوف منه الحكومة المصرية.

وقد اهتمت صحيفة الأهرام (٩٣) بزيارات السيد محمد عثمان الميرغني للقاهرة ولقاءاته مع كبار المسئولين المصريين مثل السيد يوسف وإلي الأمين العام للحزب الوطني الحاكم، والسيد عمرو موسي وزير الخارجية، كما اهتمت بقيادات التجمع الآخرين وأنشطتهم، والذي ربما دفع مصر إلى هذا الإهتمام المتزايد بالتجمع الديمقراطي جولة الوزيرة الأمريكية مادلين اولبرايت في إفريقيا ومقابلتها لأعضاء معارضين على راسهم جون قرنق، كما أن الولايات المتحدة عينت مبعوثا أمريكيا للسودان، وربما رأت الحكومة المصرية في كل هذه المؤشرات والدلائل اهتماما بمبادرة الإيجاد، والبدء في وضعها موضع التنفيذ، لذلك نشطت الدبلوماسية المصرية لتفعيل مبادرتها.

وقد سألت صحيفة الإهرام (٩٤) السيد. عمرو موسي وزير الخارجية المصري حول الإصرار الأمريكي على مبادرة الإيجاد واستثناء الوساطة المصرية الليبية، فكان رده أن مصر لاتري تعارضا بين المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد كما أنها ترى إمكانية التنسيق بين المبادرتين.

وجاءت تصريحات رئيس التجمع الوطني الديمقراطي على نفس المنحي حيث ذكر أن هناك تأييدا كاملا من التجمع الوطنى السوداني للمبادرة المصرية الليبية.

وحملت صحيفة الإهرام (٩٥) مقالا حول معارضة مصر لتقسيم السودان حيث ذكر الكاتب أن الشائع في الأدبيات السودانية والإفريقية والعالمية أن مصر ترفض مبدأ التقسيم لتخوفها على موارد مصر المائية من قيام دولة جديدة في حوض النيل تشعر أنها غير مرتبطة بالقواعد المرعية منذ عقود لتقسيم مياه النهر، وقد يكون هذا الرأي صحيحا في بعض جوانبه لكنه لايمثل الحقيقة كلها ولا الجزء الاكبر منها، إذ أن الخطر على مصالح مصر المائية يأتي في الأصل من عدم الإستقرار وليس في تقسيم السودان الذي ربما لايضمن حلولاً لهذا الإستقرار، بدليل أن استقلال أريتريا عن إثيوبيا مثلا لم يؤد إلى الإستقرار الذي كان منشودا، بل فتح الباب أمام صراع أوسع نطاقا وأكثر استنزافا للموارد، وعلى الارجح فإن السبب البعيد للحرب الإثيوبية الإريترية هو تحول إثيوبيا إلى دولة داخلية بلا سواحل ولا موانيء وستنطبق هذه الحالة على دولة جنوب السودان الأمر الذى سيعني حلا من إثنين فإما أن يبقي كذلك فينزع الجنوب إلى التوسع على حساب الشمال، وأما أن يقتطع جز من الارض الشمالية ليصل مابين الجنوب السوداني وساحل البحر الأحمر، وفي كلا الحالتين فسوف يكون هناك مصدر دائم للنزاع لن تقل خطورته عن الوضع الراهن، بل ربما تكون معالجة الوضع الراهن عن طريق إقامة دولة ديمقراطية علمانية لا مركزية أفضل كثيرا.

وليس صحيحا كذلك أن مصر وحدها هي التي تعارض تقسيم السودان، فمن الطبيعي أن الأسرة الإفريقية في مجملها تعارض التقسيم، إعمالا لمبادأ قدسية الحدود الموروثة من العصر الإستعماري الذي يشكل أحد المباديء، الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بل إن بعض جيران السودان أنفسهم لديهم مخاوف من تقسيمه فأوغندا مثلا التي يسكن في شمالها مجموعة عرقية مشابهة لسكان جنوب السودان تخشى أن يؤدي قيام دولة مستقلة في الجنوب السوداني إلى اجتذاب قبائلها الشمالية إلى الدولة الجديدة بدعوي الوحدة القومية، وبذلك تضع أوغندا نفسها عرضة للتقسيم، وليس في التاريخ السياسي لإفريقيا مايؤكد أن وحدة بين أوغندا بكاملها وبين جنوب السودان يمكن أن تنجح.

أما القول بأن الرعاية الأمريكية الغربية يمكن أن تزيل جميع الصعوبات فمردودٌ عليه بأن تلك الرعاية لم تفعل شيئا حتي الآن في الكنجو وغيرها من الدول المرشحة للإنضمام إلى ما يسمي بمشروع كلينتون للقرن الإفريقي الكبير.

وفي عدد لاحق صرح السيد الصادق المهدي للأهرام(٩٦) بتأييده للمبادرة المصرية الليبية حيث ذكر أنه قال للمبعوث الأمريكي هاري جونستون إنه يتمسك بالمبادرة المشتركة لأنها تشمل جميع أطراف النزاع، وكل القضايا، وتلبي جميع الجوانب الضرورية لحل الأزمة السودانية.

وحشدت مصر أيضاً تأييد الحكومة السودانية لمبادرتها (٩٧)، من خلال جولات وزير الخارجية السودانية المتواصلة لمصر، حيث نقل في إحداها موافقة الحكومة السودانية على تشكيل وفد تفاوضي، وعلى البدء فورا في مناقشة كافة القضايا الرئيسية.

وحملت ضمنيا صحيفة الأهرام (٩٨)، وإن لم يكن علنيا، على إنحياز جون قرنق لمبادرة الإيجاد، وتأييد للمساعي الأمريكية حيث نجد بين السطور(أن مبادرة الإيجاد تؤيدها الولايات المتحدة وجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان).

وسألت الصحيفة (٩٩) السيد محمد عثمان الميرغني عن مواقف قرنق المؤيدة لمبادرة الإيجاد فاجاب أنه ليس متحدثا عن قرنق، ولكنه (أي قرنق) كان في القاهرة ,اعلن رايه بتاييد المبادرة المشتركة، ثم ذهب إلى طرابلس وأعلن تأييده لها مرة أخرى، كما أن مندوبيه وقعوا على ذلك في اجتماع أسمرا الاخير الذي وضع الاسس الفعلية للحوار السياسي والحل الشامل في السودان.

وحول تحفظ أمريكا عي المبادرة المصرية الليبية بدعوي أعطاء الأولوية لمبادرة الإيجاد قال الميرغني: إن مبادرة الإيجاد تضم طرفين فقط من أطراف النزاع وهما الحكومة في الخرطوم والحركة الشعبية في الجنوب، وقال إن التجمع يري أن يتم الحوار مع جميع الفصائل لأن القضية هي قضية السودان، وإن مبادرة الإيجاد ترى أن القضية هي قضية الجنوب، وأضاف أن هناك أيضاً حقا لدول الجوار لأنه لايجوز أن يقتصر حق إبداء وجهة النظر لتحقيق الحل الشامل في المشكلة السودانية على بعض دول الجوار وترك دول جوار أخرى، إن من حق مصر وليبيا كدول جوار أيضاً أن تشاركا في إيجاد الحل الشامل، حيث أن مايحدث في السودان يؤثر أيضاً على هذين البلدين سلبا أو ايجابا.

ثم ما لبثت أن إنفجرت الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر حول مشكلة – السودان، وانعكس ذلك الخلاف على صدر صحيفة الإهرام (١٠٠) حيث جاء ذلك في التصريحات الغاضبة من المسؤولين المصريين حين ذكر السيد أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري في تعليقه على سؤال حول وجود فيتو أمريكي على الدور المصري الليبي لحل المشكلة السودانية، أجاب أنه ليست أية قوة في العالم يمكنها ممارسة حق الفيتو على السياسة المصرية، خصوصا إذا كانت هذه السياسة متعلقة بدور الجوار الإقليمي لمصر، وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت لاتروق لها المبادرة المصرية الليبية فإن هذا الموقف لايجعلنا نفقد الثقة في هذه المبادرة وإنما العكس من ذلك.

وأعرب عن اعتقاده ان الولايات المتحدة سوف تغير من موقفها السلبي من المبادرة المشتركة.

وفي اعتراف نادر بالصحيفة (١٠١) ذكر أحد الكتاب أنه لا مفر من الإعتراف باشكالية الغياب المعرفي المعيب لدي قطاعات من النخب السياسية والثقافية العربية باوضاع السودان على نحو عام، وبافتقارها للإهتمام بمتابعة التطورات المتشابكة التي تضافرت على تعقيد أزمته، ولا نستثني من هذا الغياب والتقاعس النخبة المصرية.

ومن هنا تكمن ظاهرة توجه السياسة السودانية إفريقيا باكثر من توجهها عربيا، ومن ذلك إضطلاع نيجيريا ثم دول الإيجاد بمبادرات رأب الصدع في السودان تباعا، وهو ما هيأ الظروف

والمناخ المواتي الذي استثمرته أمريكا مؤخرا للشروع في إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية في شرق إفريقيا توطئة لانتزاع جنوب السودان من منطقة حوض النيل.

ثم مالبثت الصحيفة (١٠٢) أن وجهت اهتمامها بموضوع آخر يتعلق بالسودان، وهو بادرة لقاء السيد الصادق المهدي بالرئيس السوداني في جيبوتي، حيث سألت الصحيفة الصادق المهدي حول إرهاصات تعرض التجمع الوطني الديمقراطي للإنهيار ؟ قال المهدي: أنه لايعتقد ذلك بالرغم من كل الأختلافات الموجودة، وفيما يبدو أن انزعاج الحكومة المصرية نابع من أنها كانت تؤمل كثيرا في نجاح مبادرتها المشتركة من خلال تعضيدها من أحزاب الأغلبية الجماهيرية في السودان، وهما حزب الأمة القومي والحزب الإتحادي الديمقراطي اللذان فازا بأغلبية الاصوات في آخر أنتخابات ديمقراطية في السودان (١٩٨٦)، كما أنها من جهة أخرى كانت لديها تحفظات على الحركة الشعبية لتحرير السودان للإتجاهات الإفريقية الإسرائيلية الأمريكية، وتحفظات كذلك على الحكومة السودانية لاتجاهاتها الإيديولوجية ولاحتضانها الإسلاميين المصريين في وقت من الأوقات، والإستيلاء على ممتلكات تدعي ملكيتها في السودان.

لذلك كانت فرصة الحكومة المصرية للتأثير على السياسة السودانية من خلال الأحزاب الجماهيرية التي ربما تكون مسيطرة على الشارع السوداني، وهذا الموقف يعطيها ميزة خاصة خصوصا أمام الولايات المتحدة التي تتبني مبادرة الإيجاد وتتحفظ علنا على المبادرة المشتركة، وبتفاهم السيد الصادق المهدي مع الحكومة السودانية يضعف التأثير المصري على القرار السوداني، ولعل ذلك هو السبب في أنزعاجها من هذا اللقاء.

وبرر الصادق المهدي موقفه هذا بحسب صحيفة الإهرام (١٠٣) من خلال القول إن طبيعة ولغة النظام في السودان تغيرت كثيرا بعد عام ١٩٩٧م، وإنه ساهم في إحداث هذا التغيير، ودعا التجمع المعارض إلى تطوير اساليبه لمواجهة التغيرات التي حدثت داخل السودان، ثم على المستويين الإقليمي والعالمي، مؤكدا أنه يرى الشعب السوداني الآن أقرب إلى تحقيق أهدافه في نظام سياسي ديمقراطي من أي وقت مضي.

وأوضح المهدي أنه يعتقد أن هناك تساؤلات حول موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها جون قرنق التي قبلت بالمبادرة المصرية – الليبية ثم عادت لتعلن أنها لن تستطيع التفاوض عبر مسارين.

وعند توقيع إتفاق جيبوتي بين الرئيسين البشير والصادق المهدي خرجت صحيفة الأهرام بعنوان عريض يقول – علامات الإستفهام لاتزال قائمة حول إتفاق المهدي والبشير وبحسب الصحيفة أن السيد الصادق المهدي برر إتفاقه لوزير الخارجية باعتبار أن هذا الإتفاق عبارة عن أعلان للنيات، وأنه لم يخرج عن الموقف العام للمعارضة السودانية.

وسالت الصحيفة أيضا السيد عمرو موسي حول إذا ما كان اجتماعه بالسيد الصادق المهدي قد ازال علامات الإستفهام حول إتفاقه الأخير مع الحكومة ؟ فأجاب الوزير أن العلامات لازالت قائمة.

ويمكن القول إن القضية الأولى التي حظيت بتغطية واسعة، وخصصت لها مقالات عديدة وأعمدة رأي وملفات خاصة فيما يختص بالشؤون السودانية في الفترة من أغسطس ١٩٩٨م وحتى نوفمبر من نفس العام كانت قضية قصف مصنع الشفاء للأدوية وذيولها الأخرى المرتبطة بعلاقات السودان بجماعات الإسلام السياسي، أو مكافحة الإرهاب بحسب تعبير صحيفة الأهرام والخطر الذي تمثله على السلام العالمي.

كما أن صحيفة الأهرام حفلت بعد ذلك بالتأكيدات المتواصلة من وزير الخارجية السودانية وسفير السودان في القاهرة حول رغبة السودان في تطبيع العلاقات مع مصر، وأهمية الدور

المصري في دعم وحدة واستقرار السودان، وقد حملت إحدى صفحات جريدة الأهرام تصريحات وزير الخارجية السوداني الذي ذكر أن تفاقم المشكلات الأخيرة في السودان يرجع لغياب الدور المصري لبعض الوقت، وذكر الوزير السوداني أيضاً أنه بعد المحاولة الغاشمة لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا قام السودان بمراجعة جميع القوانين التي كانت تتيح للعرب دخول السودان دون تأشيرات، والذي استهدف تشجيع الإستثمار العربي (القرار) وتعزيز الإلتقاء العربي مع الشعب السوداني، نظرا إلى إساءة استخدام هذه التسهيلات من قبل عناصر إرهابية ومعارضة فرض السودان تأشيرات على كل مواطني دول العالم بما في ذلك الدول التي كان السودان لايفرض على مواطنيها تأشيرات دخول من قبل، وأضاف الوزير إنه تم إبلاغ جميع المواطنين العرب بالسودان بأنه لا مجال لممارسة أي عمل عدائي ضد أي دولة أخرى على أرض السودان منوها إلى أن السودان احترق بنار الإرهاب وكان ضحية له.

وفي خبر لاحق (١٠٤) رحب وزير الخارجية السوداني بانضمام مصر لمجموعة شركاء الإيجاد، حيث اعتبر أن خطوة مثل هذه ستدعم الوحدة.

ورصدت صحيفة الإهرام القاهرية منذ وقت مبكر وجود خلافات ما وسط الحكومة السودانية، بيد أنها اكتفت بإيراد خبر (١٠٥) استقالة الدكتور الترابي من المجلس الوطني (البرلمان) في الصفحات الداخلية بلا تعليق.

وقد اهتمت الصحيفة في تلك الفترة أيضاً بالخلافات داخل التجمع الوطني الديمقراطي وتجميد عضوية أمينه العام السيد مبارك الفاضل المهدي بعد (١٠٦) توقيعه إتفاق تفاهم منفرد في جيبوتي مع الرئيس البشير، حيث عرضت رفض الإتفاق من التجمع باعتباره لايمثل الإطرفيه، وغلب على هذا الخبر أيضاً الجانب التقريرى أي الذي يخلو من أي تحليل سياسي، وربما يرجع ذلك إلى أن الإتفاق كان مفاجئا ولم تعرف أبعاده بعد.

وكانت مصر قد تقدمت كما ذكر من قبل بمبادرة سابقة بالإشتراك مع الجماهيرية العربية الليبية للجمع بين الفرقاء السودانيين تستبعد فيه خيار اللجوء إلى حق تقرير المصير الذي ورد في الإتفاقية الثنائية مابين الحكومة السودانية وبين بعض الفصائل الجنوبية المسلحة ومابين التجمع الديمقراطي وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم أخيراً من خلال مبادرة الإيقاد التي ترعاها الدول الإفريقية المجاورة للسودان والإتحاد الأوربي ثم أخيراً الولايات المتحدة، لذلك اصبح الهم الشاغل لمصر في كثير من الاحيان الترويج لمبادرتها الخاصة.

وقد أتت بعد ذلك مقالات عديدة في صحيفة الإهرام (١٠٧) محبذة المبادرة المصرية الليبية (المشتركة) ومن ضمن هذه المقالات مقال د. إبراهيم احمد نصر التي ورد فيها إن أزمة الحرب زادت في السودان لتشمل كل الجنوب وأجزاء واسعة من الشرق والغرب وجنوب الوسط، فاتحة المجال لاستيلاء الحركة الشعبية على الخرطوم وطمس الهوية العربية الإسلامية بالسودان كلية، والإشارة الاخيرة ربما تكون من أكثر الإشارات صراحة في إدانة الحركة الشعبية نشرت في صحيفة الأهرام، وربما يرجع ذلك الأمر إلى أن العلاقات المشتركة تحسنت قليلا خصوصا بعد الإنتكاسة التي منيت بها في أعقاب تصريحات القيادة السودانية، أن الطائرات التي اغارت على السودان أتت من الشمال، والتي ربما صبغت الآراء المكتوبة في الشأن المشترك بصبغتها المتوترة، وأثرت عليها وأرجع أيضاً الدكتور إبراهيم أحمد سبب تعثر المبادرة المشتركة إلى انحياز الولايات المتحدة لمبادرة الإيجاد إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان في إعطاء حق تقرير المصير للجنوب، وحمل المقال المعارضة السودانية البدء في الوعد بحق تقرير المصير لجنوب السودان من خلال إتفاق شقدوم في ديسمبر ١٩٩٤م وفي أسمرا ١٩٩٥م وفي مؤتمر اسمرا الثاني في يناير ١٩٩٦م ليفضل خيار الوحدة (المؤتمر) مع تأكيده إلتزامه وتمسكه بحق تقرير المصير، ويذكر أن الحكومة أيضاً ساهمت في هذا الرهان الخاسر.

إلا أنه وفي مقال آخر (١٠٨) يذكر كاتبه أن العقيد جون قرنق هو الوحيد بين زعماء الجنوب وغيرهم الذي ظل يؤكد على الدوام إيمانه بوحدة السودان في محيط من الزعامات والفصائل الإنفصالية مما يجعلنا نعظم قيمة الحوار معه.

كما حملت الصحيفة عدة تنويهات (١٠٩) بأقلام عدة حول وجود مخطط أمريكي لمصادرة كل جهود ومبادرة الحل للأزمة السودانية، وذلك عبر السطو على مبادرة الإيجاد لتصبح مبادرة إفريقية بوجهة أمريكية، أو أن السودان يتعرض هذه الأيام لمحاولات أمريكية، تهدف إلى تهديد وحدته الإقليمية، والقرارات الأمريكية الأخيرة بتقديم مساعدات إلى المتمردين في جنوب السودان تشكل مساسا بوحدة السودان وتزيد من تعقيد الأمور.

وربما أتت هذه المقالات المتتابعة حول الخطر الأمريكي للترويج إلى المبادرة المصرية الليبية، أو أنها جاءت للتحركات الأمريكية التي كانت تستهدف تنشيط مبادرة الإيجاد وربما عزل مصر عن تطورات الأوضاع السياسية في السودان.

أما الخبر الذي نال التغطية الكبري في صحيفة الأهرام القاهرية فقد كان يتعلق بخلافات الرئيس البشير والدكتور حسن الترابي، وقد بدأ هذا الخبر بصورة علنية عندما أعلن (١١٠) الرئيس السوداني حل البرلمان السوداني الذي يترأسه الدكتور الترابي واعلان حالة الطواريء حيث نال هذا الخبر تغطية إعلامية كبري في الصحيفة طوال أسابيع عديدة.

حيث ذكرت الصحيفة (١١١) أن الرئيس البشير أعلن مساء أمس الأول حالة الطواريء وحل البرلمان الذي يرأسه حسن الترابي الرجل القوى في النظام السوداني منذ يونيو ١٩٨٩م، وذكرت الصحيفة أن احتمالات الإنفجار بين أنصار البشير والترابي تتزايد بقوة خاصة في ضو قيام الترابي وأنصاره ببعض التحركات المضادة لما أعلنه البشير، واكدت مصادر مطلعة في الخرطوم أن البشير اعتمد على الجيش في الأطاحة بالترابي الذي يتمتع بنفوذه قوى داخل البرلمان والحزب الحاكم، قبيل أن يقرر البرلمان غداة التصويت على مشروعات قوانين تقلص من سلطات رئيس الجمهورية، وتعطي البرلمان سلطة عزله بأغلبية الثلثين.

أما فيما يختص بالعلاقات المشتركة فقد جاء إعلان مصر حول الإجراءات الأخيرة فيما يبدو بحسب صحيفة الأهرام (١١٢) أنه مؤيد للرئيس البشير، وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري من أن مصر تتابع باهتمام ما يجري في السودان، وهي على إتصال مستمر مع الحكومة السودانية للوقوف على تطورات الموقف.

وحملت الصحيفة في اليوم التالي(١١٣) مباشرة تغطية واسعة لأحداث السودان لعل من أهمها زيارة الرئيس مبارك المفاجئة إلى طرابلس، والأعلان من هناك مساندة البلدين لقرارات رئيس السودان وذلك في الصفحة الأولى من الصحيفة.

وجاء في متن الخبر أن الرئيس حسنى مبارك والعقيد القذافي قائد الثورة الليبية أعلنا مساندتهما ودعمهما الكاملين للقيادة السودانية وتأييدهما للقرارات الشرعية التي اتخذها الرئيس عمر البشير رئيس السودان للحفاظ على وحدة الصف في بلاده، كما أجرى الرئيسيان إتصالا هاتفيا مشتركا مع الرئيس السوداني من طرابلس أطمانا فيه على الأوضاع في السودان الشقيق.

وجاء في نفس الصفحة (١١٤) الأولى للصحيفة أيضاً نفي صفوت الشريف أن تكون مصر قد تدخلت في شئون السودان من خلال موقفها هذا، فكل ماحدث أن النظام اتخذ خطوات لتأمين الشعب السوداني، وهذا أمر لانتدخل فيه ولا نعلق عليه.

وفي اليوم الثاني أوفدت الصحيفة أحد كبار كتابها هو الأستاذ محمود مراد لأول مرة لمتابعة أحداث وتطورات الأحداث الأخيرة، وأجراء مقابلات وحوارات ومعرفة التفاصيل والخبايا، وقد تمكن (١١٥) من إجراء حوار مطول مع وزير الثقافة والإعلام السوداني تناول فيه الأحداث الأخيرة، وقد سأله المراسل عن أسباب التطورات الأخيرة ؟ وسؤال آخر هو هل تعني

هذه التطورات إبعاد الدكتور الترابي عن الحكم وكان رد المسؤول السوداني أنه ليس المقصود إبعاد أي شخص من موقعه ولكن المقصود منهجية جديدة لتمكين الدولة من المبادرة في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتمكينها من إتمام التزاماتها، وسؤال آخر حول الإعتقالات ؟ حيث نفي الوزير حدوثها، ثم أخيراً سؤال حول التطورات المتوقعة بعد ذلك ؟ حيث أجاب الوزير بأن تحقيق الوفاق الشامل يأتي في سلم الأوليات.

وذكرت الصحيفة في خبر مجاور (١١٦) إن قطاعات واسعة داخل الجبهة الإسلامية وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية الاستاذ على عثمان محمد طه ووزير الإعلام الدكتور غازي صلاح الدين والقياديون العشرة الذين قدموا قدموا مذكرة إصلاحية عرفت باسم مذكرة العشرة، يطالبون فيها بتنحية شيوخ الجبهة وإعطاء الشباب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية.

وجاء تحت رأي الإهرام بالصحيفة (١١٧) أنه في الظروف الطارئة التي يمر بها السودان الشقيق حاليا ترنو أبصار المصريين جميعا إلى الجنوب بأمل إلا تتمخض هذه الظروف عن مشكلات كبيرة أو تعقيدات خطيرة، وبرجاء ألا تتطور إلى مصادمات يخسر فيها اشقاؤنا في السودان الكثير في حين أن لديهم حاجة إلى اقل قليلٍ من الموارد ووسائل العيش.

ويتمنى المصريون لأشقائهم السودانيين أيضاً أن ينحو نحو التماسك وتفعيل الحلول السياسية، لعلهم يصلون في نهاية مطاف قريب إلى وفاق ووئام يقيم القواعد اللازمة لحكم مستقر يحفظ للبلاد وحدتها.

وفي عمود آخر لأحد الكتاب يتساءل (١١٨) هل يؤدي هذا الجو السلمي إلى تمكين الترابي من كسب ود البشير مرة ثانية ؟ أو استمالة مجموعة مؤثرة من قادة القوات المسلحة والشرطة إلى صفه وبالتالي يصبح في مركز قوة يمكنه من أن يفرض شروطا معينة ؟! عموما البشير اتخذ قراره ولن يقبل من الترابي أقل من الخضوع الكامل.

ويضيف صاحب العمود أن قضية وحدة أراضي السودان لعبت دورا جوهريا في قرار الرئيس باعلان الطواريء، حيث يسعي إلى التودد من خلال هذا الموقف إلى القوة المهمة حتي يكسب جانبها، كما أنه يتقرب إلى الولايات المتحدة بخصومته مع الدكتور الترابي ذي التوجهات الإسلامية الواضحة، ونشرت صحيفة الأهرام (١١٩) تنويها يتعلق بالسودان ذكرت فيه أن السودان يعاني نقصا كبيرا في الادوية بعد القصف الأمريكي لمصنع الشفاء، وجاء في متن المقال أن زيارة أطلال مصنع الشفاء للأدوية بالسودان الشقيق تثير الحسرة والغضب على حال العرب الذين لايملكون إلا الشجب بالكلمات فحسب، ولاشك أن استخدام القوة من دولة تدعي الحيادية وحقوق الإنسان ضد دولة لاتمتلك قوة يومها بحجة حيازتها لمصنع ينتج الاسلحة الكيمائية دون بذل أي جهود في تحري الحقيقة يؤكد اسلوب البلطجة الأمريكية، أن ضرب مصنع الشفاء للأدوية الذي يغطي ٧٠% من أحتياجات السودان للدواء أحدث عجزا كبيرا في الأحتياج المحلي.

ثم واصلت صحيفة الأهرام (١٢٠) نشر أحداث السودان في صفحتها الأولى حيث نطالع عنوانا رئيسيا في الصفحة الأولى – موسي: لا صراع على السلطة في السودان ولا مصلحة لمصر في تفرق السودانيين – وجاء في متن الخبر أن الوزير المصري صرح بأنه لا تدخل من قبل مصر في شئون السودان الداخلية، وإن الموقف المصري كان ومايزال يهدف إلى حماية السودان واستقراره وضمان الشرعية فيه، وشدد وزير الخارجية المصري على أن مصر لاتهتم بما يتردد عن وجود إيحاءات منها للرئيس البشير لكي يفعل مافعله، قائلا إننا لسنا في موقف الدفاع عن أنفسنا، وفيما يبدو أن الموقف المصري في حقيقته كان مؤيدا للرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير لاسباب ربما تتعلق بالأيديولوجية الدينية التي ظل الدكتور الترابي ينادي بها من وقت مبكر وقد عرفت به وصار من الصعوبة بمكان أخراجه أو تحويله من هذا السياق، على

عكس الرئيس الذي ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية وهي في حقيقتها الأولى ترفض انخراط العسكريين في العمل السياسي، وبالتالي ربما تكون ايديولوجيتها أقل تماسكا، كما أن الحكومة المصرية عرفت التعامل مع عسكريين كثر مروا على سدة الحكم في السودان، وشهدت من خلال تعاملها معهم مدى تمسكهم بالسلطة ودفاعهم عنها مهما تسبب ذلك في تقويض الايديولوجية التي حملتهم إلى السلطة، وتجربة الرئيس نميري خير برهان على ذلك، ولكل هذه الاسباب ربما فضلت مصر التعامل مع الرئيس البشير، أو ربما أن الرئيس البشير بكل بساطة يمثل الشرعية المعترف بها لذلك فضلت الوقوف مع الشرعية لحين تبينها شيئا آخر، إلا أنه ومن المؤكد أن الايدولوجية المصرية الحاكمة كانت تتبع أساسا من ايدلوجيا القومية العربية النازعة نحو التحديث والعلمانية، كما أنها تعاني من تحديات جمة وعلى رأسها ايديولوجيا الدولة الدينية التي يتبناها ويؤمن بها قطاع مهم في الدولة المصرية ويري ان حلول مشكلات مصر ينبع من الدعوة إلى تطبيق التشريعات الإسلامية في المجتمع والإقتصاد، وقد دخلت الحكومة المصرية، في منازعات طويلة وأحيانا عنيفة مع دعاة هذا التيار، لذلك لم تكن مسرورة بوصول هذا التيار الذي ينازعها إلى الحكم في حدودها الجنوبية.

وفي اليوم التالي مباشرة قام وزير الدفاع السوداني الفريق عبدالرحمن سرالختم بزيارة للقاهرة بهدف تنوير السلطات المصرية بما تم من تطورات في السودان وقد حملت صحيفة الأهرام (١٢١) خبر زيارة وزير الدفاع في صفحتها الأولى تحت عناوين كبيرة، وزير الدفاع يطلع الرئيس مبارك على تطورات الأوضاع في السودان.

وحملت صحيفة الأهرام (١٢٢) في اليوم الذي تلي ذلك الأجتماع خبر جولة الرئيس مبارك في كل من السعودية وقطر والبحرين بهدف مساندة الشرعية في السودان في أكبر تحرك من نوعه للقيادة المصرية يختص بالسودان منذ سنوات، وربما يوضح هذا التحرك مدي الأهتمام الذي أولته القيادة المصرية لأحداث السودان بدليل قيام القيادة المصرية بعدة جولات مكوكية بهدف وحيد هو جمع التأييد للشرعية في السودان بحسب توضيحات الصحيفة.

وتنبأت صحيفة الإهرام (١٢٣) تحت عنوان رأي الإهرام بأن تطورات السودان الأخيرة سوف تشكل نتائجها في حالة اكتمالها تحولا في سياسة البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأمنت الصحيفة على تأكيد الخصوصية التي تربط الطرفين تاريخيا واستراتيجيا، وذكرت الصحيفة أن الموقف المصري من أوضاع السودان يتمثل في الحرص على وحدته وازدهاره ودوره العربي والدولي، برغم ما مر على السودان من رياح ترابية عكرت صفو هذه العلاقات.

وابتداء من جولة الرئيس مبارك التي بدأت في يوم ١٨ ديسمبر إلى الدول العربية لشرح تطورات السودان وطلب مساندة له أخذت الصحيفة تهاجم الدكتور الترابي صراحة بعد أن حاولت الوقوف على الحياد بقدر ما تستطيع مع الأيام الأولى للأزمة ففي عنوان تحت رأي الإهرام (١٢٤) أن الخلافات تصاعدت بين مصر والسودان فيما مضي بفعل تصورات وسلوكيات عناصر الدكتور حسن الترابي في الحكم، وقيامهم بدعم العناصر الإرهابية في مصر عبر الإيواء وتسهيل الإنتقال وتهريب السلاح والتوجيه، ووصل الأمر إلى التآمر على حياة الرئيس مبارك، رغم ذلك كانت مصر تميز بين السودان كدولة وتلك العناصر المناوئة حتى أنها وقفت بشدة في مجلس الأمن ضد فرض عقوبات على السودان، وعارضت بشدة كذلك فصل جنوب السودان برغم وجود عناصر من الحكومة والمعارضة تدفع باتجاهها.

ومما لاشك فيه أن مصر مهتمة مما يمكن أن يحدث لشعب السودان من محن في حالة استفحال الحرب أكثر من ذلك، إلا أنها ومن جهة أخرى كانت متخوفة من استيلاء العقيد جون قرنق علي السلطة في السودان بأجندته التي كانت تدعو إلى العودة بالسودان إلى حكم إفريقي له ارتباطات أكثر مع إسرائيل ودول الجنوب الإفريقي وغيره، وهي تركيبة حاكمة تتناقض مع

المؤثرات المصرية الثقافية واللغويةوالدينية الموجودة في الشمال، والتي ظلت تتعايش معها منذ أوائل التاريخ، كذلك كانت تتخوف من فصل جنوب السودان لأن الانفصال سيدخل إفريقيا باكمالها في تجربة معقدة مع وجود مشكلات عالقة مثل المشكلة السودانية، أضف إلى ذلك أن الدولة الجديدة لايعرف أراؤها بخصوص الإتفاقيات التي وقعت مع الحكومة السودانية خصوصا المائية منها والتي تنص أحداها على عدم تنفيذ مشاريع مائية على نهر النيل إلابعد موافقة مصر عليها.

وحملت صحيفة الأهرام (١٢٥) في يوم تال خبرا حول زيارة الرئيس السوداني لمصر على لسان الرئيس مبارك في جولته العربية، وهذا تطور جديد في العلاقات المشتركة والتي اتسمت فيما مضي بشبه قطيعة فيما يختص بالزيارات المتبادلة سواء أكان ذلك مستوي الرؤساء أو الوزراء أو المسؤولين الحكوميين، أو حتى على مستوي الإقتصاديين والمستثمرين.

وجاء في صفحة أولي في الصحيفة (١٢٦) حوارا مطولاً شغل نصف الصفحة الأولى مع الرئيس البشير في الخرطوم سؤل فيه مختلف الأسئلة عن الأوضاع في السودان تحت عنوان عريض الرئيس السوداني في حوار صريح مع الأهرام، جاء فيه أحاديث حول تطوير العلاقات المشتركة وتحسينها.

وتناولت أعمدة صحيفة الأهرام كذلك الشأن السياسي فتحت عنوان سياسة خارجية ذكر السيد عبدالعظيم حماد (١٢٧) أن صراع البشير والترابي كان سببا في فشل جميع محاولات التقارب السوداني المصري بسبب معارضة جناح الترابي تلبية الشروط المصرية لتحسين العلاقات، كذلك يجب الإنتباه إلى أن الرئيس البشير لم ينقلب على الإسلام السياسي الذي يمثله الترابي ولكن انقلب على الترابي كشخص، يجب كذلك التساؤل إلى أي مدي سيكون البشير نفسه مستعدا لمسيرة مطالب الدولة على حساب ايديولوجيته الإسلامية ؟ بحيث يرضى عن الجيران وشركاء الداخل الجدد، أم سيكون لاعتداله حدود لايستطيع تجاوزها وإلا أصبح منشقا على الإسلام السياسي ؟ أم أن هذا الإعتدال مهما يكن حجمه يكفي الآن من باب أن مالا يدرك كله لايترك كله ؟

وفيما يبدو أن زيارة الرئيس حسنى مبارك لعدد من الدول العربية مباشرة بعد أحداث السودان دفعت بعدد من الصحفيين في تلك البلدان للسؤال حول تطورات الأوضاع في السودان، وقد سئل أسامة الباز(١٢٨) المستشار السياسي لرئيس جمهورية مصر عن إتهام الترابي لمصر بأنها تدفع الطرفين إلى مواجهة ؟ حيث اكتفي المستشار بنفي دفع مصر أحد الطرفين إلى أي مواجهة وذكر أنه يهمه تحقيق الإستقرار في السودان وقال إن اهتمام مصر بالسودان يأتي باعتبار السودان أحد ثوابت السياسة المصرية، فالسودان هو التوءم وهو الأقرب.

وفي مكان آخر (بنفس الصحيفة) (١٢٩) أكد نفس الحديث السيد وزير الخارجية المصري حول عدم تدخل مصر في الشؤون الداخلية للسودان، وأن السودانيين باتوا على إقتناع بأن مركباً بربانين، بحسب تعبيرهم، ليس في وسعها الحركة الصحيحة، لذلك لابد من ربان واحد يكن بمقدوره أن يمخر نحو سودان جديد ينظر للمستقبل، وليس من مصلحة السودان أن يكون هناك رأسان.

وجاء في الصحيفة (١٣٠) تحت عنوان انحسار الأصولية أنه مع نهاية الالفية الثانية شاءت الاقدار أن تعزز المقولة التي اخذت في الإنتشار طوال السنوات القليلة الماضية وهي انحسار ظاهرة الاصولية الإسلامية، وكانت هذه الظاهرة قد تصاعدت بقوة مع قيام الثورة الإيرانية في إيران ١٩٧٩م، ورمت إلى العمل على إقامة انظمة سياسية ثورية تجعل من الإسلام إطارا فكريا لها لتغيير الأوضاع القائمة على الصعيدين الداخلية والخارجية، وأرتبط إطارها

الفكري برؤية سلفية متزمتة وتفسير ضيق ومتشدد لقواعد الإسلام فيما يجب أن يكون عليه المسلمون في بلدانهم.

وبنظرة سريعة على أحداث منطقة الشرق الأوسط مهدت هذه الظاهرة يتضح أن السنوات الأخيرة شهدت بالفعل إنحسارا في إيقاع الظاهرة وتراجعا عن مقولاتها، ففي إيران يعتبر البعض الثورة الثانية بقيادة خاتمي بمثابة ثورة على الخومينية، وفي الجزائر فشلت جبهة الإنقاذ في الوصول للسلطة وفي ايجاد قاعدة شعبية لها، وانتصرت أخيراً كفة الدولة على كفة الثورة في السودان بما يدشن لنهاية الترابية لتلحق بما يحدث للخومينية من إنحسار، وفي تركيا منى الإسلاميون بخسارة سياسية كبيرة.

وورد في الصحيفة (١٣١) في اليوم التالي وعلى صدر صفحتها الرئيسية تصريحات الرئيس مبارك من المنامة والتي ذكر فيها أن مصر تتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى القاهرة اليوم! مؤكدا أن الزيارة تشكل فرصة مهمة للتشاور بين قيادتي البلدين، مشيرا إلى أن السودان ومصر يشكلان عمقا استراتيجيا لبعضهم بعضا، وأن الظروف مهيأة الآن لعودة السودان إلى انتهاج سياسة قويمة لا تشكل أي تهديد للأقطار المجاورة، وتعزز مكانة السودان ودوره الإقليمي، وتقوم على التعاون والتكامل، وأعرب عن أمله في أن تنتفي السياسات التي كانت موجودة في الماضي والتي كانت تقوم على اختلاق المشكلات وتسميم مناخ العلاقات بين السودان وجيرانه دون داعٍ أو مبرر.

وجاء في صدر صفحتها الأولى (١٣٢) أيضاً أن الرئيس السوداني سيصل القاهرة اليوم وسيوجه الشكر باسمه وباسم الشعب السوداني للرئيس مبارك على تحركه السريع لمساندة الشرعية في السودان، وذكرت الصحيفة أنه قدم من ليبيا تلبية لدعوة من العقيد القذافي ومن المنتظر أن يرتب له العقيد القذافي لقاءاً في طرابلس مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي والرئيس اليوغندي يوري موسفيني.

وأقامت القنصلية المصرية بالخرطوم نشاطا سياسيا لأول مرة بحسب صحيفة (١٣٣) الأهرام حيث عقدت ندوة عن العلاقات المصرية السودانية حضرها لفيف متعدد من الناشطين السياسيين السودانيين وبعض الرسميين وعلى رأسهم وزير الثقافة والإعلام السوداني للدلالة على تحسين العلاقات.

وحملت صحيفة الأهرام في اليوم التالي خبر زيارة (١٣٤) الرئيس البشير للقاهرة لأول مرة منذ قطيعة استمرت سنوات تخللتها زيارة واحدة لمشاركة الرئيس السوداني في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مصر في أواخر العام ١٩٩٦م.

وكتبت صحيفة الأهرام على لسان مراسلها (١٣٥) أن السودان سيشهد مواجهة حاسمة هذا الأسبوع بين الرئيس السوداني عمر البشير ومجموعته، وبين الدكتور الترابي رئيس البرلمان المنحل ومجموعته، خصوصا بعد أن تعثرت جهود لجنة المصالحة بين الطرفين كما ان الدكتور الترابي كثف حملة إعلامية ضد البشير وأنصاره وقال إنه يعطيهم شهرا للتراجع وإلا كانت المواجهة، وأتهم المسئولين عن الأمن والذين لايزالون مع البشير أنهم وراء حادث محاولة الإعتداء على الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥م.

وفي مقال بنفس الصحيفة (١٣٦) بعنوان الأزمة السودانية والدور المصري ورد فيها أن هناك عدة ملاحظات في الأزمة الحالية منها أن الصراع بين البشيروالترابي ليس صراعاً فكريا ايديولوجيا، ولكنه صراع على مساحة السلطة والنفوذ، فالجناحان معا يستندان إلى نفس الشعارات والمنظومة الفكرية الأسلامية، وهذا يعني وبافتراض استتباب الأمور كلها للرئيس البشير فإنه لن يكون هناك تغييراً كبيراً في أسس السياسة السودانية، خاصة ,ان بعض الدعم الشعبي الذي حصل عليه البشير ربط بين الإستمرار في الدعم والمساندة وبين وحدة القيادة وتماسكها وإستمرارها في

تطبيق السياسات الإسلامية، ولعل بيان هيئة العلماء في السودان يقدم ابرز النماذج على مثل هذا الدعم المشروط، والملاحظة الثانية ان استبعاد الدكتور الترابي من السلطة وتحميله وزر تدهور العلاقات الخارجية لايعني تغيير السياسات، والسبب في ذلك يرجع لمؤيدي الترابي الاقوياء والمنتشرين في كثير من أروقة الحكم والأمن معا، فحتي مع استبعاد كثير من المحسوبين على الترابي عن دوائر صنع القرار فإن تأثيرهم سيكون موجودا وغير وارد تجنبه.

ثم نشرت صحيفة الأهرام (١٣٧) في صفحتها الأولى عقب زيارة الرئيس البشير إلى مصر خبر عودة السفير المصري للخرطوم، واخبارا حول قيام لجنة مشتركة بين البلدين.

وجاء في الصحيفة أيضا أن البلدين وافقا على :

١-إتخاذ إجراءات لتحويل منطقة حلايب إلى منطقة للتكامل بين البلدين.

٢- تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين لبحث كل الملفات والتوصل إلى حلول ووسائل تنمية العلاقات.

٣- - البدء فورا في تنشيط وتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية.

وتحت عنوان راي الأهرام (١٣٨) ذكرت الصحيفة أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير للقاهرة ستظل نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان المعاصر، وبالقدر نفسه من الاهمية بحيث تعد خطوة إيجابية للغاية على طريق إعادة العلاقات بين شطري وادي النيل إلى وضعها الصحيح لتسودها روابط الأخوة والجوار والتكامل.

وجاء في صحيفة الأهرام (١٣٩) على لسان مراسلها في الخرطوم، إن دبلوماسيا غربيا ذكر له أن موقف مصر هو حجر الزاوية الأساسي في القضية السودانية كلها، ولما سألته كيف ؟ ثم إذا افترضنا أنه كذلك بالنسبة للعلاقات الثنائية والإقليمية، فهل هو كذلك بالنسبة للموقف الأوربي الأمريكي ؟ أجاب بنعم لأن مصر دولة محورية كبيرة ومن هنا لها دورها وتأثيراتها، ومن هنا أيضا يحرص الغرب الأوروبي الأمريكي على حسن العلاقات معها فإذا ما تحسنت علاقاتها بالسودان، فإننا نفعل مثلها ونؤيد خطواتها ومواقفها - طبعا فيما لايضر بنا أو بمصالح حلفاءنا -.

وبمناسبة الخطبة التي القاها رئيس الجمهورية في يوم عيد الإستقلال اقتبست الصحيفة (١٤٠) بقلم مراسلها في الخرطوم أجزاءاً كبيرة منها وعرضتها على صفحاتها بشكل موسع، لعلها تستشف منها شكل الحكم واتجاهاته الجديدة، حيث ذكرت أن الرئيس عمر حسن البشير حدد ملامح المرحلة الجديدة في بلاده والتي مازالت تجري بعد التطورات السياسية المتلاحقة وماصحبتها من أعاصير، وأن سياسة الحكومة تود أن تنفذ عدد من الأهداف على رأسها تطوير العلاقات مع مصر، وصولا بها إلى الوحدة، لأنها علاقة أزلية تشكل مفتاح علاقتنا مع سائر الدول العربية ونريد أن يكون العام الجديد عام الوفاق وعام الرضا والتراضي.

وفي نفس العدد فصلت الصحيفة (١٤١) باهتمام كبير قرارات مجلس شوري المؤتمر الوطني في السودان، وذكرت أن الإجتماع كان في صالح جناح الرئيس البشير حيث وقفت الأغلبية الساحقة معه أما القرارات فقد نصت بحسب الصحيفة على :

١- يبقي كل من الرئيس والأمين العام في موقعه (بالحزب)

٢- منعا للإحتكاك بين الأجهزة العليا في الدولة يلزم تحديد الأختصاصات والصلاحيات والسلطات تحديدا دقيقا.

٣- البيعة من الحزب تكون للرئيس وهي بيعة ملزمة ويجب طاعة ولي الأمر.

٤- تجاوزا للأزمة الدستورية يلتزم طرفاها الرئيس والأمين بالنزول على حكم المحكمة الدستورية.

٥- رفع حالة الطواريء السارية بأعجل ماتيسر.

٦- تقترح اللجنة وضع لوائح لتنظيم العلاقات بين الأجهزة التشريعية والتنظيمية.

٧- اعادة انتخاب وتشكيل الاجهزة التنفيذية للدولة وأجهزة الحزب بما يحقق الثقة والأطمئنان للجميع.

٨- تفوض هيئة الشوري رئيسها لتكوين لجنة لوضع اللوائح ومشروع لتعديل النظام الأساسي.

ثم فسرت الصحيفة هذه القرارات بالآتي :

١-عدم الإعتراض على قرارات البشير في ١٢ ديسمبر، وسريانها، وبالنسبة لقرار حل البرلمان وعدم دستوريته يحال إلى المحكمة الدستورية.

٢- إنتصار البشير ومجموعته في عدم الإعتراض على القرارات وفي ضرورة الفصل بين السلطات وتقنينها، فالحزب له سياسته وبرامجه، ولكن الحكومة ورئيس الدولة ينفذون باسم الشعب كله ووفقا للمتغيرات والتطورات بما يهدف إلى مصالح الدولة.

٣- يعني قرار اعادة النظر في النظام الأساسي للحزب تحديد وتقليص سلطات الأمين العام (الترابي) التي كانت واسعة. بينما لا سلطات لرئيس الحزب (البشير) ويصبح أي تعديل إضافة له. كما تعطي سلطاته لأجهزة الحزب الأخرى.

٤- ويعني أيضاً إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة القيادية والتنفيذية للحزب والحكومة.. واعادة الفرصة للقيادة الشرعية (البشير ومجموعته) لتصحيح الأوضاع، لكي تدخل عناصر جديدة هذه التشكيلات، وتولي مواقع حساسة، وربما اقول إن رغبة عامة في الحزب تنادي بانتخاب شخصية أخرى لمنصب الامين العام بدلا عن الدكتور حسن الترابي، وهناك أسماء مرشحة لهذا المنصب منها الدكتور إبراهيم عمر وزير التعليم العالي والقيادي البارز، ويشارك في هذه الرغبة عدد من مؤيدي الترابي الذين يقولون إنه ينبغي أن يتفرغ باعتباره مفكرا وداعية دون أن يشغل نفسه بمواقع تنفيذية تضره أكثر مما تفيده. فهو رجل فكر نظري وليس ممارسة سياسية، ويدعم هؤلاء رأيهم بأن الأحداث الاخيرة نالت من شخصية وقدرة الترابي، بل إن بعض الفرق الفنية في فنادق الخرطوم الآن تقلده بشكل كاركاتوري، وتظهره بأنه الشخص المراوغ الذي يتكلم كثيرا دون أن يقول شيئا أو يحدد معنى.

٥- تعطي هذه القرارات أيضاً فرصة لاعادة ترتيب البيت الحزبي فإن البشير ومجموعته لن يتركوا الحزب ويقولون إنه (الحزب) مؤسستهم السياسية وقاعدتهم الشعبية وإذا شاء هو – أي الترابي – فإن عليه أن يترك لحزب – وربما يعود إلى الجبهة الإسلامية.

ولعلني أضيف (المراسل المصري محمود مراد) إنه في الليلة السابقة لاجتماع مجلس الشوري كان قد عقد اجتماع في قاعة الصداقة حضره ١٦٠٠ من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وكانت أمام المجتمعين ومنهم – البشير والترابي – أوراق عمل لعدة لجان للمصالحة وكانت واحدة منها تقرير التعديلات الدستورية التي كان الترابي قد اصر على مناقشتها في البرلمان، وكانت قد فاض عندها الكيل، وفجرت الأزمة المتراكمة، ومنها استحداث منصب رئيس لمجلس الوزراء بدلا من رئيس الجمهورية، وسحب سلطات الرئيس في تعيين وإعفاء الولاة وسحب حق رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية في ترشيح أعضاء مجالس الولايات بالتشاور مع القوي السياسية وقد تم رفضها جملة وتفصيلا.

والورقة التي قدمتها اللجنة التي رأسها الدكتور إبراهيم أحمد عمر والموالية للبشير – حظيت بالموافقة. وقد جري حواراً معمقاً حولها شارك فيه الرئيس البشير، أما الدكتور

الترابي فقد لزم الصمت بل إنه وفي هدوء شديد إنسحب إلى الخارج وقال لمن تبعه " :لقد انتهت الجولة، وبينما هو في الخارج سمع تصفيق الأعضاء مؤيدين تقريرا يقول في نهايته إن التعديلات المقترحة قصد بها استغلال المجلس الوطني (البرلمان) في اوآخر إيامه لتصفية حسابات شخصية مع رئاسة الجمهورية، والدخول بالدولة في صراعات شخصية بينما الدولة منصرفة بكلياتها لدرء المخاطر، التي هي مقدمة على جلب المنافع.

ومن الواضح من خلال هذا السرد أن الصحيفة بلغ أهتمامها باحداث السودان شأوا بعيدا، ففي هذه الأيام التي عاني فيها الحزب الحاكم في السودان من الإنشقاق افردت الصحيفة عشرات الصفحات لبيان وتوضيح وتحليل أحداث السودان بتفاصيلها الدقيقة، إضف إلى ذلك أنها بعثت بأحد كبار كتابها هو الاستاذ محمود مراد ليوافيها بالتفاصيل التي استطاع الحصول عليها من خلال حضوره كافة الجلسات العاصفة في تلك الأيام، كما أنه استطاع إجراء محادثات عديدة مع إبرز الشخصيات الحاكمة في السودان وعلى رأسها الرئيس البشير والأستاذ على عثمان محمد طه، بالإضافة إلى قوي المعارضة الداخلية وغيرها من الفعاليات السياسية والأكاديمية.

وجاء في تلك الحقبة مقالا بالصحيفة (١٤٢) حول السودان ذكر فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يخططان منذ عشر سنوات وربما أكثر للمنطقة العربية والإفريقية وينظرا للسودان من خلال ماوصف بالركائز الاربع لهذا المخطط وهي: الهيمنة، وتفتيت الدولة المركزية، وقضم أطراف العالم العربي، وتدمير العلاقات العربية الإفريقية، وأن هذا المخطط لايستهدف فصل جنوب السودان كما يعتقد الكثيرون ولكن يهدف إلى طمس الهوية العربية الإسلامية ككل، ويدلل على ذلك جملة اعتبارات بينها: التمنيات التي أفصح عنها مبكرا جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث قال إنه سيصل إلى الخرطوم على ضربات الطبول، وأن الجلابة ويقصد العرب لايشكلون سوي ٣١% من سكان السودان، ثم أمتداد الحروب والنزاعات المسلحة في شرق وغرب السودان، واضطرار العديد من أبناء الشمال للجوء للمنفي بينما تتجه حركة نزوح الجنوبيين لتحيط بالعاصمة الخرطوم.

أضف إلى ذلك أن دول الجوار لن ترضي بدولة جنوبية مستقلة تغذي الدعاوي والحركات الإنفصالية الأخرى في دولها، وتصبح بمثابة عنصرعدم إستقرار في المنطقة، وإن الشرعية الإفريقية كما تتجسد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ترفض منطق الإنفصال والمساس بالحدود القائمة، والأمريكان أنفسهم يدركون المخاطر والتداعيات المحتملة على دول الجوار الإفريقي، ويخشون أيضا من أن يسفر الإنفصال عن دفع الشمال للتفكير في نوع من الوحدة مع مصر.

وفي مقال آخر ذكرت الصحيفة (١٤٣) أن الظروف الحالية بعد القرارات التصحيحية الأخيرة للرئيس السوداني عمر البشير مهيأة لإجراء حوار تشترك فيه كل القوي السياسية والحزبية المعارضة في الداخل والخارج للإتفاق على رؤية مشتركة للحل الشامل الذي يدعم وحدة السودان ويحقق الوفاق الوطني بين أبنائه.

وقد عبّر عن ذلك الرئيس البشير في خطابه الأخير بمناسبة الذكري الرابعة والأربعين لاستقلال البلاد ووجه رسالة إلى السياسيين والحزبيين للعمل جميعا لبناء وطن يظلله السلام والوفاق والتعددية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات الأساسية وسائر حقوق الإنسان التي شرعتها العقائد السماوية وتضمنتها المواثيق الدولية وجاء في المقال أيضا أنه بصرف النظر عن أي خلاف عابر بين القاهرة والخرطوم إلا أن تقسيم السودان

على اسس عنصرية ودينية وعرقية يمثل خطاً أحمر لمصر لأنه يمس عمقها الاستراتيجي في قلب إفريقيا لذلك فإن التحرك المصري يدعم في النهاية وحدة السودان ومصلحة البلدين.

ومع ميل الصحيفة (١٤٤) للمبادرة المصرية الليبية المشتركة إلا أنها أبرزت الرأي المساند لمبادرة الإيجاد في التجمع الوطني الديقراطي وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث صرح مسؤول مكتبها في القاهرة أن مبادرة الإيجاد يجب أن يتم توسعتها لتشمل القوى الوطنية السودانية في الشمال لأن الحل السياسي لابد أن يكون شاملا، وقد أكدت الإيجاد على مجموعة من المباديء تمثلت في منح حق تقرير المصير مع إعطاء الأولوية للمحافظة على وحدة السودان، وهذا بالطبع لايمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام ديقمراطي يحفظ لكل المجموعات الإثنية حقوقها ويحافظ على حرية المعتقدات والثقافات في ظل نظام فيدرالي، وتحقيق الإقتسام العادل للسلطة، وأن جهود الوحدة تتخطى الحقائق والثوابت التي أجمع عليها الشعب السوداني في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا ١٩٩٥م لعلمه أن الأنظمة لن تقود إلا لتعقيد المشكلة، ثم أوردت الصحيفة في مكان بارز زيارة وزير الخارجية المصري للسودان في ٥ يناير ٢٠٠٠م، ووصفتها بالتاريخية ودليل إضافي على تحسين العلاقات المشتركة، والجدير بالذكر أن هذه الزيارة تعتبر واحدة من أهم الزيارات خلال عقد كامل بين البلدين، صحيح أن رئيس الوزراء المصري زار السودان في ١٩٩٨م إلا أن الهدف من زيارته كان بقصد تقديم العزاء في نائب رئيس الجمهورية السوداني السابق الفريق الزبير محمد صالح ولم تكن ذات طابع سياسي تباحثي معد له مسبقا.

وجاء في متن الخبر تصريحات لوزير الإعلام السوداني ذاكرا فيها أن زيارة عمرو موسي حققت نجاحا كبيرا وتناولت كافة القضايا المطروحة، وفيما يبدو من تصريحات الوزير السوداني أن القيادة المصرية أثارت معهم مسألة عقد مؤتمر حوار وطني تشارك فيه مختلف القوي السودانية، كما جاء على لسانه أيضاً أن الرئيس البشير مستعد فورا لعقد لقاء مع السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الإتحادي الديمقراطي باعتبار أنه سبق وأن التقي بالسيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة في جيبوتي.

وأوردت الصحيفة(١٤٥) في نفس الخبر أن المثقفين والكتاب إستنكروا تصريحات الدكتور الترابي التي قال فيها إن هناك زيارة لرأب الصدع ويقصد بها الزيارة القطرية، وهناك زيارة تعد تدخلا في الشئون الداخلية للسودان ويقصد بها الزيارة المصرية الليبية.

وفيما يبدو أن هذا المناخ الودي الذي رآن على العلاقات المشتركة عقب زيارة وزير الخارجية المصري للسودان دفع بالعديد من الكتاب بصحيفة الإهرام للكتابة في الشأن السوداني من مختلف الزوايا ويطالعنا(١٤٦) في هذا الخصوص وفي حجم صفحة داخلية كاملة تقريبا مقال مطول حول تجربة التكامل المصري السوداني (الذي ولد في أوائل الثمانينات ثم مالبث أن مات مع رحيل النظام المايوي في إبريل ١٩٨٥م) مذكرا بفوائد تجربة التكامل، والعيوب التي شابته وعجلت بنهايته والدروس والعبر المستفادة من هذه التجربة، وكيفية النهوض بالعلاقات المشتركة.

ويذكر أن من أهم العيوب التي اعاقت بالتكامل المصري السوداني تمثل في :

١- غياب الكوادر الشعبية المنظمة التي تحمي التكامل وتصون مبادئه وأهدافه في مواقع العمل والإنتاج والخدمات، حيث كان ذلك عيبا جوهريا لاحظه البعض وطالب بالمعالجات اللازمة وذكر أن المطلوب إنشاء تنظيم شعبي واسع في إطار حزبي أو في غير ذلك من الإطارات يعمل على توسيع وتعميق فهم الناس والمؤسسات لأهداف التكامل ومبادئه فهما صحيحا.

٢- أدى وصول الموجات المتطرفة إلى سطح الحياة السياسية في كلا البلدين إلى تشتت أوليات العمل التكاملي، والتأثير في نوع ومدي المعالجات اللازمة للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في البلدين.

٣- تعدد وتوالي عمليات التشريع والتفتت الخاصة بالنظم الإقتصادية والمالية كنظم الإستثمار والجمارك والضرائب والحوافز الأمر الذي أثر في سرعة تدفق رأس المال الاجنبي والخاص، كما أثر بالتالي في إمكانية تخطيط وبناء مشروعات طويلة الأجل على اسس إقتصادية مأمونة.

٤- الإستغراق المطول نسبيا في عملية إنشاء الأجهزة والادوات واللجان، الأمر الذي أدى إلى تبديد جزء غير هين من ميزانيات التكامل.

٥- تعدد التوصيات والقرارات والتوجيهات التي كانت تصدر عن مؤسسات التكامل والتداخل في اختصاصات بعض الأجهزة واللجان وعدم قدرة قطاع المتابعة والتنسيق على ملاحقة هذه التوجيهات بما يلزم.

٦- المعالجة الروتينية الجافة لبعض مشروعات التكامل من جانب بعض قطاعات التمويل، وعدم توفر الجرائة في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية بطبيعتها.

والجدير بالملاحظة في هذا المقال المطول أنه لاول مرة يخرج من التعقيدات السياسية إلى آفاق جديدة حول التكامل الإقتصادي، وماحدث في الماضي وكيف يتم تكوين رؤية جديدة للتكامل، وكلها أشياء تصب في خانة تحسن العلاقات المشتركة بدليل أن الكتابات في الصحيفة أخذت منحاً آخراً غير المنحي السياسي، وإن كان المجال السياسي سيظل طاغيا ومهيمنا في صحيفة الأهرام.

ثم بدأت بعض المقالات المتفرقة بالصحيفة تعضد من موقف الحكومة السودانية في أحيان عديدة، وتلوم خفية أو على استحياء مواقف المعارضة من المصالحة ومن السلام والمبادرة المشتركة وغيرها من القضايا، وفي إحدى هذه المقالات(١٤٧) يذكر كاتب أن الأيام القادمة سوف تبلور المقترحات الخاصة بعقد مؤتمر الحوار الوطني في السودان والذي سوف تشارك فيه كل القوي السودانية بهدف وضع ضمانات لكسر الدائرة الخبيثة التي يمر بها منذ استقلاله، والتي تتشكل من حكم ديمقراطي ثم عسكري ثم ديمقراطي وهكذا. . وأيضاً لوقف نزيف الدماء والحرب المستمرة منذ نصف قرن – تتوقف ثم تعود – لتعيق حركة التقدم في البلد الذي تتسع مساحته وتضم مليونين ونصف المليون كيلومتر مربع أي نحو ٦٠٠ مليون فدان منها أكثر من مائتي مليون فدان صالحة فورا للزراعة غير موارد أخرى طبيعية فوق وتحت الأرض، أما عدد السكان فلايزيد عن ٢٦ مليون نسمة أي بمعدل نحو ٢٣ فدان لكل فرد.

وبعد أن أعلن النظام السوداني نيته نحو المصالحة لبناء السودان إعتقد أنه يجب على الأحزاب المعارضة أن تسرع في الإستجابة، ولعل أكثر النقاط حساسية وتعقيدا هي التي ينادي بها الحزبان والتي تنص على ضرورة المحاسبة عن جميع التجاوزات التي حدثت في العشر سنوات الفائتة، وأن هذه الدعوة ستضع الأمور على نقطة في محيط دائرة مفرغة لتظل تدور وتلف بلا نهاية، بينما المفروض أن تكون الخطوة الأولى هي الحوار الوطني بمشاركة الجميع.

ولنري الآن في هذه المرحلة ماذا يدعو التجمع الوطنى الديمقراطي في ندواته وخطط وماذا تدعو كذلك الحكومة السودانية في طرحها في هذه المرحلة التاريخية الهامة، أما التجمع وبحسب وثيقة البيان الختامي الذي عقد في الشهر الفائت (ديسمبر ٩٩) بكمبالا

فقد نادي بأن تحدد الحكومة السودانية (النظام بحسب البيان) أهداف مشروعها التفاوضي بكل وضوح، وأن تنفذ التدابير اللازمة لتهيئة المناخ وفي مقدمتها الغاء أي مواد في دستور ١٩٩٨م تقيد الحريات العامة، وإلغاء كل الإجراءات الإستثنائية، وإلغاء قانون التوالي وقانون النقابات لعام ١٩٩٢م، ورفع القيود على النشاط الحزبي والسياسي والنقابي، واعادة المفصولين من الخدمة، بحجة الصالح العام وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين، واعادة الممتلكات المصادرة، وعلى النظام أن يلتزم بتحديد جدول زمني لتنفيذها، كما أن التجمع غير ملزم بالدخول في عملية الحل السياسي مالم يقم النظام بتنفيذ هذه التدابير على الوجه المرضي.

أما رؤية الحكومة فقد تمثلت في الإلتزام بكل مبادرات السلام والوفاق التي سبق أن أعلن عن قبولها، والإجتهاد في تجاوز جميع العقبات التي عطلت مسيرة السلام والوفاق، ووضع برنامج خاص لترسيخ السلام، وتكثيف برنامج التوطين، والدعم الإجتماعي في الولايات الجنوبية وسائر المناطق المتاثرة بالحرب، واعادة إصدار قانون التوالي تحت اسم قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومواصلة الحوار مع كافة القوي السياسية لتوحيد الرؤية حول مضمون القانون وصولا إلى أكبر قاعدة اجماع حوله تكون تعبيرا عن الوحدة الوطنية والوفاق السياسي.

وفيما يبدو من خلال عرض وجهة نظر الطرفين أن الكاتب ربما يريد ايضاح مدي تعنت التجمع الوطنى الديمقراطي في مسألة المصالحة بدليل الشروط الصعبة التي يطرحونها، وقد ذكر في فقرة أخرى من مقاله أن جوهر ما تطالب به المعارضة قد تحقق وأن النية خالصة لدي الأمة السودانية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

ثم استمرت صحيفة الإهرام في نهجها الجديد الذي اختطته أخيراً والذي يفرد مساحات كبيرة للشان السوداني، وإجراء مقابلات معمقة مع القيادات السودانية، إلا أن جميع الأسئلة لاتخرج من الحديث حول تطورات الأوضاع في السودان خصوصا تلك المتعلقة بإنشقاق المؤتمر الوطني.

ففي حوار مع وزير الخارجية السوداني بالصحيفة (١٤٨) جاء فيه أن السودان يعكف حاليا على وضع تصور شامل لكيفية تحقيق التكامل مع مصر في مختلف المجالات، وقال إن هناك دعوة للرئيس مبارك لزيارة الخرطوم سيحدد موعدها قريبا، وحول التوجه لإلغاء القرار الخاص بإلغاء تأشيرات الدخول للسودانيين إلى مصر قال د. مصطفي إن لقاء الرئيسين أعطي مؤشرا بأن مسيرة التكامل ستتجاوز الكثير من العقبات وتعود بالعلاقة أقوي مما كانت، موضحا أن التأشيرات التي كانت قد ألغيت في الماضي أعيد فرضها نتيجة للتحسبات الأمنية مشيرا إلى أن التسهيلات ربما يستخدمها الإرهابيون مما يجعل البلدان يحافظان على وجود نظام التأشيرات لبعض الوقت، وأن مصر والسودان ترغبان في الإطمئنان التام إلى أن رفع التأشيرات لن يؤدي إلى إخلال أمني، وعندما يتحققان من هذا الأمر سيتم إلغاء التأشيرات.

وحول ما إذا كان نفوذ الدكتور حسن الترابي قد انتهي في السودان بالفعل، دعا مصطفي عثمان إلى فهم الإجراءات الأخيرة في السودان بمعناها الشامل وهو تحقيق ثلاثة أهداف في مقدمتها توحيد القرار وأن تكون صلاحيات رئيس الجمهورية واضحة ولا تنازع حولها والمحافظة على هيبة الدولة وتنفيذ إلتزاماتها والمضي في مشروع الوفاق والسلام في السودان بقوة وفعالية، مشيرا إلى أن السودانيين يريدون رئيس جمهورية لدية كل الصلاحيات، وأخيراً أكد الوزير أن السودان مقتنع بضرورة التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره آفة تلحق الأذي بالجميع.

واهتمت صحيفة الأهرام (١٤٩) بشكل العلاقة النهائية اتي ستكون بين الرئيس البشير والدكتور حسن الترابي فجاء فيها بخصوص هذا الموضوع – أنه بالرغم من الخلافات الظاهرة على السطح والإتهامات المتبادلة إلا أن الموقف بعد مرور أكثر من شهر يبدو على حالته الأولى دون تغيير ودون حسم أو مصالحة، ومازال الرئيس البشير رئيسا للسودان ومازال الدكتور الترابي برغم كل شيء هو الأمين العام للحزب الحاكم في السودان بصلاحيات واسعة، كما أن لجنة رأب الصدع تواصل عملها.

دفع هذا الأمر الكتاب المداومين في صحيفة الإهرام إلى التساؤل على لسان التجمع الديمقراطي حول النتيجة النهائية لمساعي لجنة راب الصدع بين البشير والترابي، حيث مازالت بعض فصائل المعارضة تتردد في التعاطي مع التحولات السودانية داخل النظام، وتعتقد أن هناك احتمالا لحلحلة الخلافات وديا إستنادا إلى قواعد متعددة نشطة في الحركة الإسلامية تسعي إلى إجراء ترميمات سياسية ووضع حلول مرضية لتحديد صلاحيات لكل فريق.

ومن هنا يمكن القول إن نتائج اجتماعات هيئة الشوري تمثل نقطة نوعية في اتجاهين مهمين أولهما التعرف على معالم خريطة وهياكل الحزب الحاكم، وكذلك علاقتيهما بممارسات السلطة التنفيذية التي كانت محل خلاف طيلة الفترة الماضية، فقد افضت اللجنة إلى تعاظم صلاحيات رئيس الجمهورية، وتم حصر نطاق نفوذ الترابي الرئيسي في الحزب، وثانيهما يخص اتجاهات العلاقة مع المعارضة وبعض الأوساط الدولية التي تشككت في جدوي الفراق بين البشير والترابي حيث عززت مناقشات هيئة شوري المؤتمر الوطني من مكانة إجراءات الرابع من رمضان غير أنها ابقت على جانب حيوي من صلاحيات الترابي السياسية.

ونشرت صحيفة الإهرام (١٥٠) في مجمل تغطيتها للشأن السوداني لقاء السيد عمرو موسي والسيد الصادق المهدي وقد سألت الصحيفة رئيس حزب الأمة سؤالا يستشف منه مساعي السلطة المصرية في إزالة آفة الخلافات وسط التجمع الوطني الديمقراطي ربما رغبة منها في الوصول سريعا لحل يطوي صفحة الخلافات السودانية سودانية، وكان السؤال هو مدي الخلافات بينه وبين السيد محمد عثمان الميرغني، حيث أجاب السيد الصادق المهدي أنها خلافات بشكل اساسي حول سرعة التحرك أكثر من كونها تدور حول جوهر فكرة الحل السياسي الشامل، وأعرب المهدي عن اعتقاده بأن وفد التجمع يقوم الآن بجهد لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، ويتوقع من هذه الجهود توحيد الموقف في الخارج قريبا من أجل التعاون المثمر بين كل الأطراف.

وفيما يبدو أن قرارات مجلس شوري المؤتمر الوطني التي اختطت الوسطية في معالجتها للخلافات داخل المؤتمر الوطني وابقت على كثيرمن القضايا في محلها السابق دون تغيير جوهري ازعج القيادة المصرية والتي كانت وبلاشك تتخوف من أصولية الدكتور الترابي بدليل أن الهجوم الأعلامي في صحيفة الأهرام ارتكز على طرف واحد دون الآخر، كما أن الباحث لم يجد عرضا محايدا في إبراز وجهات نظر كل الطرفين (في المؤتمر الوطني).

وفيما يبدو أن الخرطوم إنتبهت لهذا الإنزعاج لذلك أرسلت وزير دفاعها للمرة الثانية بعد تفجر الأزمة للقاهرة حاملا رسالة شخصية من الرئيس السوداني لنظيره المصري تتعلق بمجمل التطورات الأخيرة.

وجاء في الصحيفة (١٥١) أن وزير الدفاع السوداني أكد إلتزام البشير بكل ماتم في إطار المصالحة الوطنية، وبالمبادرة المصرية – الليبية، وحول تأثير الأحداث التي وقعت في

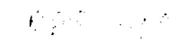
السودان خلال الأسبوع الماضي وتأثيرها على المصالحة بين البشير والترابي قال وزير الدفاع السوداني: إن ماتم في٤ رمضان لايمكن التراجع عنه وإن كل الخطوات التي تمت في السابق هي تأكيد لتلك القرارات، وهناك خطوات أخرى ستتخذ لتلي الخطوات السابقة لتأكيد ماجري في هذا الإتجاه.

وفي اليوم الثاني مباشرة جاء في الصحيفة (١٥٢) وتحت عنوان رأي الإهرام لاتراجع عن قرارات رمضان في السودان وكان متن الخبر أن الفريق عبدالرحمن سرالختم وزير الدفاع السوداني والمبعوث الشرفي للرئيس عمر البشير أجاب على التساؤل الذي ظل مطروحا دون إجابة شافية طوال الأيام الماضية وهو هل يشكل إتفاق رأب الصدع بين الرئيس البشير والدكتور الترابي رئيس البرلمان المنحل تراجعا من جانب القيادة السودانية عن قرارات ٤ رمضان الماضي ؟ وهذه القرارات كما نعلم إستهدفت تصفية هيمنة الدكتور الترابي على السلطة التنفيذية في السودان بدءا من رئاسة الجمهورية، تلك الهيمنة التي شلت قدرة حكومة الخرطوم على تحقيق المصالحة الوطنية في الداخل وعلى تطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة وسائر العالم الخارجي.

وقد أوضح الفريق سرالختم بعد مباحثاته مع الرئيس حسني مبارك أمس الأول في القاهرة أن إتفاق رأب الصدع يسير في الإتجاه نفسه الذي حددته قرارات ٤ رمضان، وأنه أكد للرئيس مبارك أن رئيس السودان ملتزم بالخطوات التي قطعت في طريق المصاحة الوطنية، وملتزم بالمبادرة المصرية الليبية لتحقيق هذه المصالحة، ثم قال (وزير الدفاع السوداني) في نبرة قاطعة أن ما تم في الرابع من رمضان لايمكن التراجع عنه وإن الخطوات التي تلت ذلك هي تأكيد لتلك القرارات.

ونحن (الإهرام) إذ نرحب من جانبنا بهذه التأكيدات التي تطئمنا على أن السودان لن يعود أسيرا للشلل المترتب على تنازع أجهزة السلطة فإنها في الوقت نفسه تأتي نفيا لما أوردته بعض الأوساط بأن القاهرة وغيرها من العواصم التى ساندتها شرعت في إبداء الحماس لقرارات الرئيس البشير دون ضمان كاف بعدم انتكاستها.

وفي الوقت نفسه لابد من القول إن حماس القاهرة وغيرها من العواصم العربية والعالمية لقرارات ٤ رمضان في السودان له أسبابه الموضوعية، لأن الأوضاع في السودان كانت قد وصلت إلى حد خطر التقسيم، وخطر اندلاع حرب أهلية في الشمال، وهو ما يهدد مصالح جميع الجيران خاصة مصر، ولم يكن ممكنا تدارك كل هذه المخاطر بينما تتحدث حكومة الخرطوم بصوتين متنافرين، وقد كانت قرارات الرابع من رمضان في السودان انتصارا للصوت الذي ينادي بالمصالحة والوفاق في الداخل وحسن الجوار والتعاون السلمي البناء من الخارج.



هوامش الباب السادس :

صحيفة الأهرام :

١- ٢٤/٧/١٩٩٨م – صفحة الوطن العربي.
٢- ٣٠/٧/١٩٩٨م – صفحة الوطن العربي
٣- ٢٢/٧/١٩٩٨م – صفحة الوطن العربي
٤- ٢٢/٨/١٩٩٨م الصفحة الأولى
٥- ٢٢/٨/١٩٩٨م الصفحة الأولى
٦- ٢٢/٨/١٩٩٨م الصفحة الأولى
٧- ٢٢/٨/١٩٩٨م الصفحة الأولى.
٨- ٢٢/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء.
٩- ٢٢/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآرا
١٠- ٢٣/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
١١- ٢٣/٨/١٩٩٨م- الصفحة الأولى.
١٢- ٢٣/٨/١٩٩م- الصفحة الأولى.
١٣- ٢٣/٨/١٩٩٨م- الصفحة الأولى.
١٤- ٢٣/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
١٥- ٢٣/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
١٦- ٢٣/٨/١٩٩٨م- الصفحة الأولى.
١٧- ٢٣/٨/١٩٩٨م- صفحة قضايا وآراء.
١٨- ٢٣/٨/١٩٩٨م- الصفحة الأولى.
١٩- ٢٣/٨/١٩٩٨م – عمود.
٢٠- ١٣/٨/١٩٩٨م – عمود.
٢١- ٢٤/٨/١٩٩٨م – عمود.
٢٢- ٢٤/٨/١٩٩٨م – عمود.
٢٣- ٢٤/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء.
٢٤- ٢٤/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٢٥- ٢٤/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٢٦- ٢٥/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٢٧- ٢٥/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٢٨- ٢٥/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٢٩- ٢٥/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٣٠- ٢٥/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٣١- ٢٥/٨/١٩٩٨م – عمود.
٣٢- ٢٦/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٣٣- ٢٦/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٣٤- ٢٦/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء
٣٥- ٢٦/٨/١٩٩٨م –صفحة قضايا وآراء
٣٦- ٢٧/٨/١٩٩٨م – – الصفحة الأولى.
٣٧- ٢٧/٨/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٣٨- ٢٧/٨/١٩٩٨م- الصفحة الأولى.
٣٩- ٢٧/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء.
٤٠- ٢٩/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء.
٤١- ٢٩/٨/١٩٩٨م – صفحة قضايا وآراء.
٤٢- ٣٠/٨/١٩٩٨م – عمود.

٤٣- ١/٩/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٤٤- ٥/٩/١٩٩٨م – الصفحة الأولى.
٤٥- ٥/٩/١٩٩٨م – صفحة الكتاب
٤٦- ٧/٩/١٩٩٨م – صفحة الوطن العربي.
٤٧- ١٠/٩/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٤٨- ١٥/٩/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٤٩- ١٩/٩/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٠- ٢٠/٩/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥١- ٢٤/٩/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٢- ٢٧/٩/١٩٩٨م – الصفحة الأأولي.
٥٣- ٦/١٠/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٤- ٢٧/١٠/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٥- ٢٧/١٠/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٦- ٢٦/١٠/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٧- ٩/١١/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٨- ٢٢/٢/١٩٩٨م– صفحة الوطن العربي.
٥٩- ٣/٣/١٩٩٩– صفحة قضايا وآراء.
٦٠- ٦/٣/١٩٩م– صفحة الكتاب
٦١- ٢٠/٣/١٩٩٩–- صفحة الوطن العربي.
٦٢- ٢٦/٣/١٩٩٩ – صفحة الوطن العربي.
٦٣- ٢٦/٣/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٦٤- ١٢/٤/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٦٥- ٢٧/٤/١٩٩٩– الصفحة الأولى
٦٦- ٢/٥/ ١٩٩٩– صفحة الوطن العربي
٦٧- ٤/٥/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي
٦٨- ٥/٥/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٦٩- ١٤/٥/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٧٠- ١٥/٥/١٩٩٩– صفحة قضايا وآراء.
٧١- ١٩/٥/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٧٢- ٢٠/٥/١٩٩٩– الصفحة الأولى.
٧٣- ٢٢/٥/١٩٩٩– الصفحة الأولى.
٧٤- ٢٣/٥/١٩٩٩– الصفحة الأولى.
٧٥- ٢٦/٥/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٧٦- ٢٧/٥/١٩٩٩ – صفحة الوطن العربي
٧٧- ٢/٦/١٩٩٩ – صفحة تقارير المراسلين
٧٨- ٢٩/٥/١٩٩٩ – الصفحة الأولى.
٧٩- ١٢/٦/١٩٩٩ – صفحة الكتاب
٨٠- ٢/٨/١٩٩٩ – صفحة تقارير المراسلين
٨١- ٢٥/٦/١٩٩٩– صفحة ملفات الأهرام
٨٢- ٢/٧/١٩٩٩ – صفحات ملفات الإهرام
٨٣- ١٥/٨/١٩٩٩– صفحة ملفات الأهرام
٨٤- ١٨/٧/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.
٨٥- ١٨/٧/١٩٩٩ صفحة الوطن العربي.
٨٦- ٢١/٧/١٩٩٩– صفحة الوطن العربي.

٨٧- ١٩/٨/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٨٨- ٢٤/٨/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٨٩- ٢٨/٨/١٩٩٩- صفحة الكتاب
٩٠- ١٥/٩/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٩١- ٢٢/٩/١٩٩٩- - صفحة الوطن العربي.
٩٢- ١٠/١٠/١٩٩٩- صفحة قضايا وآراء
٩٣- ١٩/١٠/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٩٤- ١٨/١٠/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٩٥- ٢٥/١٠/١٩٩٩- عمود
٩٦- ٣٠/١٠/١٩٩٩ - صفحة الوطن العربي.
٩٧- ٢٩/١٠/١٩٩٩- الصفحة الأولى
٩٨- ٣٠/١٠/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
٩٩- ٢٧/١١/١٩٩٩-- صفحة الوطن العربي.
١٠٠- ٤/١١/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠١- ١٠/١١/١٩٩٩-صفحة قضايا وآراء.
١٠٢- ٢٢/١١/ ١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠٣- ٢٢/١١/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠٤- ٦/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠٥- ٣٠/١١/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠٦- ١/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٠٧- ٣/١٢/١٩٩٩- صفحة قضايا وآراء.
١٠٨- ٣/١٢/١٩٩٩- صفحة قضاياوآراء.
١٠٩- ٥/١٢/١٩٩٩ -صفحة قضايا وآراء.
١١٠- ١٣/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١١١- ١٤/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى.
١١٢- ١٤/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى.
١١٣- ١٥/١٢/١٩٩٩ - الصفحة الأولى.
١١٤- ١٥/١٢/١٩٩٩ - الصفحة الأولى.
١١٥- ١٥/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١١٦- ١٥/١٢/١٩٩٩ - صفحة الوطن العربي.
١١٧- ١٥/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١١٨- ١٥/١٢/١٩٩٩ - عمود
١١٩- ١٦/١٢/١٩٩٩- صفحة الوطن العربي.
١٢٠- ١٦/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٢١- ١٧/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٢٢- ١٨/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٢٣- ١٨/١٢/١٩٩٩- صفحة قضايا وآراء
١٢٤- ١٩/١٢/ ١٩٩٩ - صفحة قضايا وآراء
١٢٥- ٢٠/١٢/١٩٩٩ - الصفحة الأولى
١٢٦- ٢٠/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٢٧- ٢٠/١٢/ ١٩٩٩ - عمود.
١٢٨- ٢١/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٢٩- ٢١/١٢/١٩٩٩- الصفحة الأولى
١٣٠- ٢١/١٢/١٩٩٩ - عمود

١٣١- ١٩٩٩/١٢/٢٢ - الصفحة الأولى
١٣٢- ١٩٩٩/١٢/٢٢- الصفحة الأولى
١٣٣- ١٩٩٩/١٢/٢٢- صفحة الوطن العربي
١٣٤- ١٩٩٩/١٢/٢٣ - الصفحة الأولى
١٣٥- ١٩٩٩/١٢/٢٣- صفحة الوطن العربي.
١٣٦- ١٩٩٩/١٢/٢٣- صفحة تقارير المراسلين
١٣٧- ١٩٩٩/١٢/٢٥- الصفحة الأولى
١٣٨- ١٢/٢٥/ ١٩٩٩ صفحة قضايا وآراء
١٣٩- ١٩٩٩/١٢/٢٦- صفحة الوطن العربي.
١٤٠- ٢٠٠٠/١/١ - صفحة الوطن العربي.
١٤١- ٢٠٠٠/١/١ صفحة تقارير المراسلين
١٤٢- ٢٠٠٠/١/٢-صفحة ملفات الأهرام
١٤٣- ٢٠٠٠/١/٣ - صفحة ملفات الأهرام
١٤٤- ٢٠٠٠/١/٣ - - صفحة الوطن العربي.
١٤٥- ٢٠٠٠/١/٦- صفحة الوطن العربي.
١٤٦- ٢٠٠٠/١/١٥- صفحة الوطن العربي.
١٤٧- ٢٠٠٠/١/٢٥- صفحة الوطن العربي.
١٤٨- ٢٠٠٠/١/١٨- صفحة الوطن العربي.
١٤٩- ٢٠٠٠/١/٢٦ - صفحة ملفات الأهرام
١٥٠- ٢٠٠٠/١/٢١ - صفحة الوطن العربي.
١٥١- ٢٠٠٠/١/٣٠- صفحة الوطن العربي.
١٥٢- ٢٠٠٠/١/٣١- صفحة قضايا وآراء.

الباب السابع

تناول صحيفة الأهرام القاهرية للشأن السوداني
فبراير ٢٠٠٠ م – أغسطس ٢٠٠٢م

في فواتيح شهر فبراير من العام ٢٠٠٠ م وصل الرئيس السوداني عمر البشير إلى سلطنة عمان ربما بغرض اجراء بعض المشاورات واستقطاب الدعم المادي للسودان، والتبشير بوجه السودان الجديد بعد ان غابت عنه الازدواجية القديمة – بحسب المصطلح الإعلامي –، وسيطرة مجموعة الرئيس على مقاليد الأمور، وفيما يبدو أيضاً ان الحكومة المصرية لعبت دورا مافي ترتيب هذه الزيارات العربية وقد رأينا في الباب السابق الزيارات المكوكية التي قام بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك للدول العربية بغرض التعريف بوجه السودان الجديد في اعقاب قرارات الرابع من رمضان مباشرة، بغرض ضم السودان مجدداً للمنظومة العربية، والعودة إلى دعم السودان بعد ان قلّ هذا الدعم العربي للسودان منذ الاطاحة بالرئيس السوداني جعفر النميري في إبريل ١٩٨٥، ثم مالبث ان توقف نهائيا مع غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، بعد ان صنف في المعسكر المؤيد للعراق، مثله مثل الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

والدليل على أن المصريين كانوا مهتمين بزيارات الفريق البشير إلى الدول العربية المختلفة انهم كانوا يتابعون هذه الزيارات في صحفهم على عكس ماكان سابقا حيث كانت مثل هذه الاخبار لاتجد اهتمام كافي. وينصب الاهتمام الاعلامي على الحوادث الكبري التي يتناولها الاعلام العالمي ككل.

ففي صحيفة الأهرام(١) نجد ان مراسلها هناك (سلطنة عمان) أمدّ الصحيفة بتقرير وافٍ حول زيارة الرئيس السوداني، والذي أشاد (البشير) بحسب الصحيفة بدور الرئيس المصري حسني مبارك في الوقوف مع وحدة السودان من خلال المبادرة المشتركة , وذكر ان مبادرة الايجاد تهتم فقط بمشكلة الجنوب السوداني، على عكس المبادرة المصرية الليبية (المشتركة)، وقال ان الولايات المتحدة تفضل مبادرة الايجاد لانها لاترغب في وجود دور مصري اوليبي في السودان.

ثم سالت الصحيفة الرئيس السوداني حول الوضع في السودان حاليا فاجاب: ان الاوضاع الداخلية كانت غير مستقرة بسبب الازدواجية عند اتخاذ القرارات، كما أن الصراع بين مؤسسات الحكم اوجد نوعا من الارتباك.

ومن دلائل تحسن العلاقات مع السودان ان صحيفة الأهرام عملت على التعرف على أوضاع السودان الداخلية من خلال اجراء مقابلات مطولة مع رموز الحكم في السودان، أو من خلال اقامة ندوات سياسية تجمع بين اطراف الحكم والمعارضة، أو على انفراد بحيث تخصص ندوة كاملة لشخصية بارزة من قوي المعارضة السودانية، وتخصص ندوة أخرى لشخصية بارزة في الحكومة السودانية. ثم مالبثت ان ذهبت في اتجاه أبعد من ذلك من خلال دعوتها لرموز الحكم في السودان لكتابة مقالات تنشر في صحيفة الأهرام حول القضايا السودانية، وكذلك دعوتها لمعارضي الحكومة السودانية بتوضيح وجه نظرهم، ومن خلال هذا الطرح تسمح لكلا الطرفين بتبيان رؤاهم بصورة اعمق، ويشاركها في ذلك المثقفين المصريين وواضعي السياسية المصرية تجاه السودان.

ومن أمثلة هذه المقالات نجد أن صحيفة الأهرام افردت(٢) صفحة كاملة تقريبا لوزير الاعلام السوداني الدكتور غازي صلاح الدين، دارت معظمها حول العلاقات المشتركة، وذلك تحت عنوان بارز- مصر والسودان أجندة جديدة.

وكان أبرز مافيها تاكيده على أن هناك مرحلة جديدة في السودان تُتيح فرصة حقيقية لاجتياز عقبات الماضي، وتأسيس علاقة قوية مبنية على قواعد مستقاة من اجندة جديدة، وأن على مصر أن تدرك أنه تتوافر الأن إرادة حقيقية في السودان للاستثمار الايجابي للمرحلة ،وهذه الارادة ناشئة من عدة منطلقات :-

١- من رؤية استراتيجية لعلاقات البلدين مُستوحاة من صلتهما بمحيطهما الاقليمي والدولي ودورهما فيه، والرؤية الاستراتيجية تعني القناعة المستقرة على اصول وقواعد راسخة، لا على تقديرات انتهازية ظرفية.

٢- من تجربة عملية خاضها السودان طوال سنوات تطوره السياسي استخلص دروسها وعبرها.

٣- من إيمان متنام بضرورة تجاوز نظرة الريبة لمصر التي ميزّت مواقف قطاع مؤثر من النخب السودانية.

٤- إن السودان يدرك أن الاشارات التي وردت من مصر أخيراً تعبر فعلا عن أرادة تستحق التقدير وتستوجب استثمارها مباشرة للبناء.

ولكي يتم الاستفادة من هذه التجارب بصورة مُثلي ينبغي ان نقوم ببعض الاشياء فوراً، ونقوم كذلك بتحقيق بعض الأهداف على المستويين المتوسط والطويل.

ومن الاشياء التي ينبغي إنجازها على الفور حسم قضية حلايب، ومسالة المَنشأت والمؤسسات المصرية في السودان، وقد سبق ان تم الحديث حول هذين الموضوعيين إلا أن الانجاز كان بطيئا لايتناسب وتطورات الاحداث وضرورة انتقال العلاقة إلى وضع الانطلاق، وان مثل هذا الامر يستلزم ان تستجمع الارادة السياسية في كلا البلدين لتجاوز هاتين المسألتين فورا، وأن أي اخفاق في المعالجة سيُعطي مؤشرا سالباً على الارادة السياسية.

أما الذي يجب عمله على المستويين المتوسط والبعيد فيتمثل في موضوعات السلام والتعاون العربي الإفريقي والامن الاستراتيجي للبلدين.

إن تحقيق السلام كاملا في السودان، وصولا إلى وحدة راسخة ومعترف بها، يتطلب التعاون بين القاهرة والخرطوم على أكثر من صعيد، ليس أقلها أن تسهم مصر وتؤدي دورا تشجيعيا محورياً في انشاء مشاريع بنية اساسية في الجنوب، بتمويل عربي في مجالات الطرق والصحة والتعليم ومجالات العمل الانساني، لأن مكوّن التنمية في مشكلة الجنوب مكوّن رئيسي . ولو أن عُشر الاموال التي انّفقت على الحرب منذ الاستقلال انّفقت على اقامة طريق رابط بين الجنوب السوداني والشمال لكان الواقع الآن مختلفا بصورة جوهرية.

وسيكون التعاون العربي عامة والمصري والليبي خاصة مع السودان في هذا المجال وفي مجالات أخرى كالاعلام والحركة الثقافية والفكرية احد المداخل المهمة لاعادة طرح قضية التواصل والتعاون العربي الإفريقي، وينبغي أن نذّكر العرب دائما ان مشكلة جنوب

السودان لها جذور وأغوار تمتد إلى سوء فهم إفريقي عمقته الثقافة الاستعمارية ضد العرب، عنصراً ودولاً.

ويبقي بعد ذلك السعي لصياغة رؤية مشتركة للأمن الاستراتيجي، وهو أمن يتصل بمجالات المياه والزراعة، والامن العسكري وخلافهما، وغنيٌ عن القول ان ذلك ينبغي ان يتم دون استفزاز للقوي الدولية، ودون اقصاء اوعزل أو استعداء لدول المنطقة وبخاصة إثيوبيا، بل الأوجب هو السعي نحو انشاء نُظم متجانسة ومُتعاضدة في المنطقة تكون نواة لصورة من صور التكامل والوحدة – انتهي –

والجدير بالملاحظة ان الوزير السوداني إبان نقطتين هامتين في مقاله هذا لمختلف المراقبين والسياسيين سواء كانوا على مستوي العالم أو على مستوي مصر، حين اوضح بصراحة ان السودان متمسك بحق تقرير المصير لجنوب السودان بحسب الوعد الذي قطعه لبعض القوي المتحالف معها من جنوب السودان، وانه ليس في نية الحكومة تجاوز حق تقرير المصير، بغض النظر عن المبادرة المصرية الليبية التي تدعو إلى حل مشكلة جنوب السودان في اطار السودان الموحد، والدليل على ذلك ان الوزير إبان في مقاله ان تحقيق السلام الكامل والوصول إلى وحدة راسخة معترف بها لايمكن ان يتحقق الأمن خلال تشجيع الجنوبيين على الوحدة وتبيان منافعها، وذلك من خلال تنمية جنوب السودان، وتُحبذ ان تكون هذه التنمية في اطار عربي مصري، وهذا الشيء في حقيقة يعني حق تقرير المصير، إذ أن الاغراء وتوضيح منافع الوحدة الطوعية لا يتأتي إلا من خلال ممارسة عملية الاختيار مابين الوحدة أو الانفصال.

والنقطة الثانية في مقال الوزير أنه ذكر أن علاقتهم مع مصر(الحكومة السودانية) لايمكن ان تتم خصما على حساب دولة أخرى- اوضحها بالاسم (إثيوبيا)، وربما يقصد الوزير بذلك تطمين الاثيوبيين الذين طبعّوا علاقاتهم مع الحكومة السودانية، وتوقفوا عن احتضان المعارضة السودانية منذ وقت مبكر في ١٩٩٨، قبل ان تتحسن العلاقات مع مصر، وبناء عليه ستظل علاقة السودان مع إثيوبيا متينة بغض النظر عن تطور علاقات السودان مع أي دولة في المنطقة وهذا الالتزام من قبل الوزير السوداني له وقع ما على مصر بلاشك لو علمنا مدي التخوف المصري من العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية أو الاثيوبية الأمريكية، والتي ربما تثمر تعاونا يؤثر على تدفق مياه النيل الازرق من الهضبة الأثيوبية، والتي تموّل مصر باكثر من ٨٥% من حصتها من مياه النيل.

أضف إلى ذلك أن مصر وقفت عي الدوام مع إريتريا في كل حروبها التي خاضتها مع إثيوبيا، سواء كان ذلك قبل استقلال أريتريا أو بعد استقلالها، إلا ان هذا الدعم حرصت مصر على تقديمه بصورة مستترة، أو ربما اوعزت لطرف ثالث مثل ليبيا بالقيام به نيابة عنها كي لا تتازم العلاقات المصرية الاثيوبية.

لأنها تحرص على علاقتها مع إثيوبيا أشد الحرص، وربما كانت ترغب في استثمار علاقتها مع السودان في الايحاء لإثيوبيا بانها تملك وسائل ضغوط عديدة في التاثير عليها لو حاولت تجاوزها في مسالة مياه النيل، وهذا الامر على الرغم من افتراضيته ألا أنه غير مُستبعد إذ أنه من غير الممكن أن لايكون لمصر تأثير ما على إثيوبيا وهي تعتمد عليها

إعتمادا كليا من مسألة المياه التي تنحدر من الهضبة الاثيوبية مانحة مصر أكثر من ٨٥%
من حصتها من مياه النيل، ومن هذه النقطة تنبع اهمية التأكيد السوداني في الابتعاد عن
سياسات المحاور والاستقطاب. ومما لاشك فيه أن السودان يستطيع أن يؤثر على إثيوبيا
تأثيرا بالغا، والعكس صحيح، من خلال التجاور بين البلدين وهي ميزة لاتتوفر لمصر، وقد
استغل كلا البلدين هذه الميزة في السابق بايقاع الأذي بالآخر، وذلك عندما دعمت إثيوبيا
المتمردين السودانيين بالسلاح والمأوي، ودعم السودان الاريتريين أيضاً بالسلاح والمأوي،
مما اوقع خسارة فادحة في كلا البلدين، واخيرا وبعد التطبيع الاخير فيما يبدو انهما قررا
التوقف عن إيزاء بعضهما البعض.

وفي اطار سعي صحيفة الأهرام لمعرفة مختلف الرؤي حول السودان عملت أيضاً
على استكتاب اقلام أخرى من خارج السلطة في السودان، تقدم باعتبارها اقلام مستقلة عن
الحكومة أو المعارضة، وانها تتوخي مصلحة السودان في المقام الاول، ومن هؤلاء الكاتب
محمد ابراهيم الشوش الذي افردت له(٣) صحيفة الأهرام على الدوام مقالا اسبوعيا يتناول
فيه الشان السوداني، حيث ذكر في هذه المدة ان مسار المصالحة والوفاق في السودان ينطلق
من مفهوم للقضية باعتبارها ازمة حكم في اطار دولة موحدة أو شعب واحد، يقتضي حلها
السلمي اتفاق غالبية القوي السياسية الفاعلة على صيغة للحكم تؤدي إلى تفكيك دولة الحزب
الواحد، واقامة حكم ديمقراطي تعددي يُحقق المشاركة الشعبية الكاملة، والشرعية الدستورية
وحكم القانون والمحاسبة، وكفالة الحريات والمساواة بين جميع المواطنين في شتي ربوع
السودان شمال وجنوب، بغض النظر عن الجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة، ويقوم هذا
المسار على قناعة كل الاطراف بعد تجارب عديدة أثبتت فشل الانفراد بالسلطة أو فرضها
بالقوة.

وبعكس هذه القناعة فإن مسار السلام يتم الآن بمعزل عن الوفاق، ولايُعني بقضية
الديمقراطية، أو بالصراع الدائر حول طبيعة الحكم بين الحكومة والمعارضة باعتبارهما
مؤسستين شماليتين، ثم يستمر في تقويمه للوضع وفي تشريحه للمشكلة، على وجود كينانين
متعاركين (شمالي عربي إسلامي – بكل من يوحيه ذلك لعقل الغربي- يسعي لبسط هيمنته
على جنوب مسيحي وثني، ونهب خيراته واسترقاقه واكراهه على اعتناق الدين الإسلامي،
وبكل محاولات التعمية الاعلامية فان الهدف الرئيسي لهذا المسار السعي لفصل جنوب
السودان.

ويُلاحظ هنا أن هذه الرؤية قريبة للرؤية المصرية التي طرحتها في المبارة المشتركة
والتي تنص على اجراء تغيرات هيكلية في السلطة المركزية، والاعتناء بمسألة المشاركة في
الحكم وشكله (علماني أو غير علماني)، ولاتهتم بمسألة طرح تقرير المصير.

اما على صعيد الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام القاهرية بعد مرور حوالي
شهرين من قرارات الرابع من رمضان فلا تزال توجد بينهم شكوك متزايدة بخصوص
ماحدث فعلا بين الفريق البشير والدكتور حسن عبدالله الترابي حيث (٤) شكك احدهم علنا
في حقيقة الخلاف بين الرجلين بعد إعلان أول حكومة سودانية، حيث ذكر أن الحكومة
الجديدة في الخرطوم تتألف من اسلاميين وقيادين جنوبيين متحالفين مع الحكومة، بينما ابقت

الوزارة الجديدة على مؤيدي البشير الرئيسيين في نزاعه مع الامين العام للحزب الحاكم الدكتور الترابي، وأبقت أيضاً على مؤيدين للترابي في مناصب مهمة.

لقد عاد الترابي وفقا لصلاحيات واضحة اقوي مما كان عليه، وأصبح الرجل الذي يضع السياسات، والناطق باسم الحزب، وممثلا عنه(الحزب) وعضواً مهماً في لجنة المحاسبة واختيار المسئولين التنفيذيين في الدولة، ويستمر الكاتب ذاكراً ان القرارات الاخيرة تؤكد فشل البشير في إقصاء الترابي وجماعته المتشددة، وان البشير استغل قراراته التي وجدت قبولا اقليميا ودوليا في تطبيع علاقات نظامه مع دول الجوار، في حين ان عودة الترابي من جديد تؤكد بطلان تلك القرارات.

وأضاف أن ماحدث يؤكد ان الرئيس البشير لا يملك غالبية في الحزب الحاكم، وأنه فشل في فرض قراراته حتي على المؤسسة العسكرية.

وأضاف أن عودة الشيخ الترابي تؤكد هيمنة الأصولية على مقاليد الحكم في السودان، واعتبر ان تراجع البشير يقلل من فرص الحل السلمي للازمة السودانية، ويُضعف من احتمالات الوفاق مع المعارضة السودانية، وتوقع ان تتراجع الدُول التي طبعت علاقاتها مع السودان عن موقفها بعد عودة الترابي إلى موقعه ونفوذه.

وأخيراً يجب أن نقول إن اصحاب السّلطة في السودان اتفقوا على أن يبقي الحال على ماهو عليه، حيث للسودان رئيس واحد، وللحزب الحاكم شيخه ومرشده، وقد يصح القول أيضاً أن الازمة قد طوقت بأقل قدر ممكن من الخسائر. ونحن نري هنا أن الكاتب المصري حصر المشكلة السودانية في وجود معسكرين، معسكر يسعي للتطبيع مع مصر، ومعسكر أخر معادي لها يتبني الاصولية يتراسه الدكتور الترابي، وفيما يبدو من صياغة المقال أن هذا التصنيف تصنيف نهائي، ولايفترض أن الجميع في الاصل جبهة واحدة حكمت السودان لاكثر من عشر سنوات واختلفت أخيراً، وأن هذا الخلاف ربما يكون أبعد عن مسألة الاصولية ويتركز في السيطرة على أجهزة الدولة، أو وضع السياسات العامة، كما أنه يفترض ان الدول العربية التي طبّعت علاقاتها مع السودان ستتراجع عن موقفها، أي انها ستشاركه رؤاه في أن السودان عاد مرة أخرى للسياسات القديمة.

وعرضت صحيفة الأهرام في عدد تالي (٥) رؤية الحركة الشعبية لتحرير حول المبادرة المشتركة من خلال اجراء حواء مّطول مع السيد منصور خالد المستشار السياسي لزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق، حيث قال ان حركته (الحركة الشعبية لتحرير السودان) قبلت المبادرة المصرية الليبية، وعبّرت عن ذلك في إعلان طرابلس، وفي زيارة قرنق الأخيرة للقاهرة، وفي اجتماع المعارضة الأخير بالعاصمة الأوغندية كمبالا، ولكنه أضاف أن المشكلة ليست في قبول المشتركة وإنما في ضرورة التنسيق بينها وبين مبادرة الايجاد التي تسعي الحكومة السودانية للتهرب من تنفيذ إعلان المباديء الواردة بها.

وذكر المستشار السياسي أنه إذا فكرت أي جهة في تحويل الحل السياسي الشامل في السودان إلى مصالحة بين الحكومة والمعارضة الشمالية فان ذلك سيكون بداية لتقسيم السودان.

وربما يرمي المستشار السياسي من خلال هذا التحذير إلى قطع الطريق امام السياسات المصرية التي تود إنجاح المبادرة المشتركة من خلال توحيد رؤية جميع الفصائل السياسية في السودان بما فيها الحركة الشعبية، على شرط التخلي عن مبدأ حق تقرير المصير، واقامة نظام علماني في الخرطوم، بحيث يكون الدستور العلماني والمواطنة بند اساسي في دستور السودان بعد المصالحة.

صحيح ان الحكومة المصرية لاتملك تاثيرا كبيرا على الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا انها تملك تاثيراً ما على حليف الحركة الاساسي في شمال السودان ألا وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي نبعت فكرته الأولى أصلا من الدعوة إلى توحيد وادي النيل في دولة واحدة قبل ان ينال السودان استقلاله في يناير ١٩٥٦م.

والذي ربما ساعدها أكثر في الدعوة إلى المبادرة المشتركة استشعارها أن النظام الذي رفع شعار الإسلام في السودان ربما يميل إلى تغيير مواقفه من مسالة التشريعات الإسلامية بعد الانقسام الذي ران عليه، حيث سبق وأن أوردت صحيفة الأهرام آراء منسوبة للأستاذ على عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني جاء فيها أن حكومته مستعدة لمناقشة قضية الفصل بين الدين والدولة مع المتمردين الجنوبيين.

واهتمت صحيفة الأهرام في تلك الفترة بخبر انسحاب حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وعودته إلى السودان، وعَزت تلك التطورات إلى تفاقم الخلافات بين حزب الامة والحركة الشعبية.

وأثار انسحاب حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي نقدا متزايداً من قبل كُتاب صحيفة الأهرام، خصوصا المداومين في تناولهم للشأن السوداني، والذين سبق لهم زيارة السودان والتقوا بحكامه ومعارضيه على السواء مثل الكاتب محمود مراد الذي ذكر في مقال طويل (٦) انه وبعد كل تلك السنوات اكتشف حزب الامة ان أفكاره السياسية تتناقض مع افكار حركة العقيد الجنوبي جون قرنق ! وقد أعلن الحزب عن عودته إلى الخرطوم أيضاً بعد أن تيقن وتاكد من ان الرئيس عمر البشير، والدكتور حسن الترابي مُتفقان على عودة الديمقراطية والتعددية الحزبية ! ثم أعلن حزب الامة أن عودته إلى الخرطوم لا تعني أنه سيترك التجمع الوطني للمعارضة، وإنما هو على استعداد للمشاركة في مؤتمر التجمع الوطني القادم إذا استجاب الآخرون لطلباته.

وتبرز من هنا براعة حزب الامة في التلاعب بالمواقف والالفاظ.. فهو في بيانه هذا لعب على ثلاثة حبال في وقت واحد. . فهو إمتدح النظام السوداني ورئيسه البشير، وكذلك الترابي، وفي نفس الوقت لم يقطع شعرة معاوية مع التجمع.

وفي هجوم عنيف ذكر الكاتب أن كل ذلك يمثل ضياعا وتلاعبا وعبثا بمصالح السودان العليا، التي لايهتم بها هؤلاء الحزبيين الذين لاتهمهم سوي مصالحهم الشخصية. . فقد سبق أن دعونا إلى عودة المعارضة والاتفاق مع النظام السوداني الذي بادر ومد يده، ولكن الحزبيين رفضوا واتهمونا بالتحيز للعسكر، ثم قمنا بمبادرة توُجت بتحرك مصري رسمي للوفاق، فكان ان تحرك حزب الامة لكي يشرك ليبيا فيها كي يفسدها، ولكن القاهرة رحبت إذ أن الهدف هو الوفاق، وأن ليبيا شقيقة وشريك معروفة بتوجهها القومي وبالتالي

فهي إضافة للتحرك المصري وليس خصما منه، ومن هنا نشطت المبادرة المصرية – الليبية. فاذ باتفاقيات سرية بين رئيس حزب الامة وبين الترابي في جنيف لكي يعود الاول إلى السودان ليراس الحكومة وينفرد الثاني بحزب المؤتمر الوطني. . ويصبح الرئيس البشير رئيسا صُوريا. وعندما بدأ الترابي تحركه المُعتاد وواجه البشير ومعه قيادات مخلصة. . بدأ رئيس حزب الامة تحركا واسعا في القاهرة وطرابلس والرياض وواشنطن وغيرها يلتقي بالمسئولين ويلقي المحاضرات ويتهم البشير والعسكر بالديكتاتورية، ويقول ان الترابي هو الداعي للديمقراطية ! ويرجّع الكاتب سبب عودة حزب الامة إلى انه لايريد ان تستمر عزلة الترابي وبروز قيادات سودانية أخرى. . لأن هذا الامر من شانه فك أو خلخلة التركيبة الحزبية التقليدية التي تعتمد على إذكاء روح الطائفية، وتعتمد على العائلات والمصاهرات والقرابة. . ليصبح كل شيء في قبضة فئة محدودة.

بيد أن الصحيفة حملت(٧) رؤية جديدة بعد أيام من الرؤية السابقة تختلف عن سابقتها كليا حول سبب انسحاب حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي، وهذه الرؤي المختلفة في الصحيفة انما تّعبر عن الاهتمام الواسع الذي أخذت تبديه السياسة المصرية بالسودان، حيث جاء فيها ان انسحاب حزب الامة يعود للحملة العدوانية الجامحة التي قادها جون قرنق وحركته على شخص السيد الصادق المهدي وحزب الامة، وطالت حتي تاريخ المهدية وتراثها، وذلك لحمل حزب الامة على الانسحاب من تجمع المعارضة لتحقيق اهداف بعيدة المدي ما كان يمكن ان تتحقق بوجوده.

ومن أبرز هذه الاهداف تمرير خيار المواجهة العسكرية التي تملك حركة قرنق وحدها كل اوراقها وخيوطها على حساب الحل السلمي تحت مظلة المبادرة المصرية – الليبية – ومن ثم تعويق أي خطوة جادة لتحقيق وفاق وحقن دماء في المستقبل، مع العودة (الحركة الشعبية) إلى تركيزها على ملف المصاهرة واثارة الغبار الشخصي.

والملاحظ في تلك الفترة أن صحيفة الأهرام تواجدت على صفحاتها مختلف الآراء المتعلقة بالشأن السوداني، ففيها من يؤيد الحكومة السودانية صراحة، وفيها من يؤيد المعارضة أيضاً صراحة، وفيها من يتخذ موقف مستقل، وربما ينبع ذلك الاتجاه الجديد إلى محاولة تعّرف النخبة السياسية المصرية على مايجري في السودان على وجه التحديد، بعد ان تجمّدت الرؤي المصرية للاوضاع السودانية لسنوات طويلة على حالها، وتركزت في مسالة دعم الحكومة السودانية للإرهاب، وتخريب العلاقات المشتركة، وتورطها في محاولة إغتيال الرئيس مبارك في آديس آبابا ١٩٩٥ وغيرها من القضايا التي تجعل من العسير وجود تفهم مشترك بين البلدين. آضف إلى ذلك أن هذه القضايا كانت تمس رئيس الدولة المصرية شخصيا، مما طبعها بالحساسية العالية والتعقيد، لذلك رغب الكثيرين عن الخوض فيها، إلا انه وبعد انشقاق المؤتمر الوطني، وإخفاق المعارضة السودانية في إحراز إنتصار حاسم على الحكومة السودانية، ونشوب الحرب الاريترية الاثيوبية، واستخراج البترول السوداني، ودخول الولايات المتحدة بثقلها في دعم مبادرة الايجاد، واتخاذ الدبلوماسية السودانية منهج معتدل في التعامل مع مصر، أخذت الصحف المصرية تتحري بحذر وجهات النظر حول مايجري في السودان، ومن هنا تنوعت وجهت النظر التي تناولت الشأن

السوداني، وهذا الاستعراض الواسع للشان السوداني ربما يدلل على أن الدبلوماسية والسياسة المصرية لم تستقر على رأي قاطع حول طريقة تعامل موحدة مع الحكومة السودانية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال متابعة صحيفة الأهرام كما رأينا في الفصل الفائت، والتي عملت (الصحيفة) بقدر ما تستطيع على ان تتوافق رؤيتها مع الرؤية الكلية السائدة.

ومن أبرز الأمثلة التي تدلل على تنوع وجهات النظر في صحيفة الأهرام نجد أن أحد الكتاب وكما رأينا من قبل يستنكر مسالة خروج حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي ويرجعها إلى مناورات سياسية ضد مصر، بينما يري(٨) كاتب آخر أن حزب الامة خرج لاسباب منطقية من التجمع الوطني الديمقراطي تتمثل في :

١- أسباب داخلية وهي الانقسام في الحكومة السودانية الذي أدى إلى إبعاد الترابي وهو الجناح المتطرف في المعادلة السودانية(بحسب رؤية الكاتب)، وقرار حكومة الرئيس البشير بالسماح بعودة النشاط الحزبي داخل البلاد.

٢- أسباب إقليمية وهي الحرب الإثيوبية الإريترية، وقضائها على أية احتمالات للتقدم الحربي بالنسبة للفصائل العسكرية الشمالية والحركة الشعبية في الجبهة الشرقية.

٣- أسباب دولية هي التقارب المصري السوداني ثم المبادرة المصرية الليبية، وتجاوب كل الاطراف السودانية معها، ومطالبة كل الاطراف الدولية بسرعة تطبيق حق تقرير المصير.

بيد أن النقد استمر على حزب الامة والسيد الصادق المهدي في صحيفة الأهرام، خصوصا بعد ان عادت قيادات هامة ومؤثرة من الحزب إلى السودان حيث اتهمته(٩) إحدى المقالات بانه متضارب في أقواله، ومتقلب في توجهاته، فهو يقول للبشير أنه مقتنع بان نظامه وطني منذ قيامه. . بينما هو الذي قال عنه منذ ١٩٨٩ والي ماقبل شهر واحد فقط أكثر وأسوأ مما قاله مالك في الخمر !.

وهو يقول (المهدي) للبشير أنه مع الحل السلمي بينما هو الذي شجع على العمل العسكري، وقال انه سيسقط هذا النظام العميل، كما انه هو الذي قاد محاولة عسكرية فاشلة قديمة ضد الحكومةالسودانية عام ١٩٧٦أي انه يعتمد اسلوب القوة، وها هو ذا يسرع في العودة للسودان لكي لايعطي أحداً فضل تمهيد طريق العودة إليه، بينما هو في الحقيقة لم يكن ليعود إلا بعد جهود كثيفة من آخرين.

والحقيقة ان تعبير الفضل في التمهيد للعودة إلى السودان (حسب ماجاء في المقالة) تلفت النظر إلى انه ربما كانت هناك جهة ما تود ان يكون ترتيب المصالحة بين القوي المختلفة في السودان بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان يتم عن طريق جهودها، وامر مثل هذا كفيل بتحقيق بعض التقارب بينهما وبين النظام الذي سيوُلد بعد المصالحة، فمن ناحية تكون قد اسهمت في حل المشكلة وبرهنت على قدرتها بالاهتمام بمشاكل الآخرين وجديتها في حلها، ومن جهة أخرى يؤمّن لها ذلك الموقف تحالفا قائما على تبادل المنافع والمصالح المشتركة. وهذه الحقيقة تكون اوضح مايكون لو افترضنا ان المصالحة تمت عن طريق الولايات المتحدة مثلا ،فهي من خلال حقنها للدماء السودانية، وتوصلها لسلام دائم يجعل منها على الدوام مرجع اساسي في تفسير اتفاقيات السلام وتنفيذها ومنبع مشاورات سياسية حولها، وعند ذلك تظهر الرؤي الأخرى، مثل تبادل المصالح وتشجيع الاستثمار

والمساهمة في التنمية وغيرها من الموضوعات، وربما يصل هذا التفاهم المشترك إلى شراكة كاملة.

وفيما يبدوأن هذا النقد المتزايد على حزب الامة وشخص السيد الصادق المهدي دفع بالاخير إلى الرد(١٠) حيث نشرت صحيفة الأهرام القاهرية مقالا مطولا له يوضح فيه وجهة نظره ونظرة حزب الامة من مختلف القضايا التي اثيرت مؤخرا على الساحة السياسية، وعلى صفحات الصحيفة، حيث ذكر ان قادة النظام السوداني قد اكدوا لهم بصورة قاطعة تاييدهم لاتفاقية سلام شاملة في السودان، وتاييدهم لتحول ديمقراطي حقيقي، وهنالك دلائل على انهم دعموا اقوالهم بافعال، وسوف يتواصل المشوار بانعقاد ملتقي أو مؤتمر للوصول لحل سياسي شامل بعد ان تخطي الشان السوداني مرحلة الظلام الدامس، وبدأت الأضواء تظهر في آخر النفق.

ومواصلة الصحيفة في سعيها لمعرفة مختلف الرؤي كما وضح قامت أيضاً بنشر مقال مطول للسيد فاروق ابوعيسي الامين العام لإتحاد القانونيين العرب، والعضو البارز في التجمع الوطني الديمقراطي حيث ذكر (١١) انه يمكن ملاحظة ان نضال التجمع داخل السودان وخارجه من جانب وممارسات النظام السوداني من قهر وتعذيب وتصفيات جسدية وانتقاله بمشكلة الجنوب إلى حرب دينية متسعة قد اسفر عن عُزلة النظام داخليا واقليميا ودوليا،ولقد انتهي نظام الجبهة الإسلامية سريعا إلى حكم موصوم بانتهاك حقوق الإنسان وبالارهاب، آما التجمع فقد طور رؤيته وركزها في ثلاث طرق لتصفية النظام واستعادة الديمقراطية، وجاء ذلك التركيز حصيلة رؤية جماعية لايمكن لاحد ان يزعم اقتصارها على رأي حزبي ضيق.

والطرق الثلاثة هي الانتفاضة الشعبية التي نجحت في الاطاحة بنظامين شموليين في السودان، والعمل العسكري وقد اكتسب زخماً بعد انضمام قرنق للتجمع، والحل السياسي الشامل ويعني في جوهره تصفية نظام الحزب الواحد ليحل محله نظام ديمقراطي تعددي جديد.

وتفيد القراءة المتانية إلى ان النظام قد غيّر من لهجة خطابه دون ان يتغيرفي طبيعته واجندته الاحادية، وسياساته الفعلية، وهذا السلوك اشبه باخفاء الراس ريثما تمر العاصفة، كما أن القراءة المتعقلة تفيد أيضاً بان مالحق النظام من تغييرات هو امر ناجم عن تضحيات الشعب السوداني ونضالاته المستمرة في الداخل والخارج، وبفضل الضغوط الاقليمية والدولية وبعد ان ثبت فشل اجندة الجبهة الإسلامية سياسيا واقتصاديا وداخليا وخارجيا.

وحتي تراجعات النظام التي اعلنها لكسب الوقت ولتضليل الجماهير سرعان ما تراجع عنها، والدليل على ذلك ماحدث في الثلاث اسابيع الاخيرة من إبريل الجاري، حيث سن قانون مشابه لقانون التوالي السياسي السابق، وقام بتفعيل قانون الطواريء ليُستخدم ضد قوي ورموز المعارضة من أحزاب ونقابات وليس ضد رجال الترابي كما زعم، واصدر قانونا تحت مسمي مكافحة الإرهاب يستهدف الحركة الجماهيرية للاحزاب والنقابات، واصدر كذلك قرارا جمهوريا غير معلن يحظر الندوات والمواسم والتجمعات بمختلف اشكالها، بالاضافة إلى عودته إلى مصادرة ممتلكات المعارضين التي سبق وان ملأ الدنيا ضجيجا بانه قد ارجعها لهم.

وخلاصة الأمر أن قراءة شواهد الساحة السودانية على هذا النحو تقول أن تراجع النظام عن سياسته المعروفة يظل مؤقتا وغير مضمون، وان الحل السياسي الشامل يظل متقدما – على شرط أن لا يكون منزلقا للاستسلام والدخول في عباءة الجبهةالاسلامية القوميةونظامها – والتحول إلى أحزاب ديكورية تدور في فلك حزب.

ونحن نري هنا أن الصحيفة لم تتردد في نشر هذا المقال الصريح في صفحاتها حول الحكومة السودانية، وفيما يبدو من نشر ذلك المقال صحة تقدم العلاقات المشتركة بين البلدين إلا أن ذلك التقدم له سقف محدد وقد يذكر أحدهم ان الصحافة المصرية ربما تتمتع بالحرية الكافية لنشر ماتراه مناسبا، إلا أن الباحث لم يري مقالا صريحا مثل السابق يتناول الشأن السعودي مثلا أو المغربي أو الكويتي، فلماذا تركزت حرية الصحافة حول السودان ولم تتركز حول جهة أخرى.

وفي خبر نادر يخرج من نطاق السياسة جزئيا بخصوص العلاقات المشتركة جاء في صدر صحيفة الأهرام(١٢) على لسان وزير النقل السوداني لام اكول انه تقرر انشاء خط سكة حديد وطرق برية للربط بين اسوان في مصر ووادي حلفا في السودان، وذكر السيد لام اكول أيضا ان جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ليس هو القوة الجنوبية الوحيدة، وانما تطرحه وتدعمه عسكريا ومعنويا قوي غربية. مشيرا إلى وجود قوي أخرى تتمتع بقوة سياسية كبيرة بالجنوب، وتساءل الوزير الجنوبي كيف يطالب قرنق بالديمقراطية في السودان وهو لايؤمن بها ولم يؤسس تنظيمه على أسس ديمقراطية، واضاف ان مواقف قرنق المتشددة تنبع من كونه يخشي ان لايكون له دور بعد انتهاء الحرب.

وفيما يبدو أن صحيفة الأهرام القاهرية استزادت من اتباع سياسة النشر المكثف التي تقوم على عرض جميع الاراء حول ما يتعلق بالسودان، على عكس ماكان شائعا في السابق حيث سيطرت رؤية واحدة على ما كان يجري في السودان، ولقد راينا ذلك من خلال تخصيص مساحة واسعة للسيد وزير الاعلام السوداني الدكتور غازي صلاح الدين لعرض وجهة نظر الحكومة السودانية فيما يختص بالعلاقات المشتركة، ثم راينا مقالة مطولة للسيد الصادق المهدي زعيم حزب الامة ورئيس الوزراء السابق، ثم رأينا مقالا للسيد فاروق ابوعيسي العضو البارز في التجمع الوطني الديمقراطي، ثم عرض الصحيفة وجهة نظر السيد لام اكول من جنوب السودان، وقائد لاحد الفصائل المسلحة المتحالفة مع الحكومة السودانية.

وقد استمرت في سياستها هذه حيث عرضت (١٣)وجهة نظر أخرى للسيد إبراهيم الأمين العضو البارز في حزب الامة القومي، جاء فيه: أنه توافرت الآن بالسودان فرص الحل السياسي بما يفوق كثيرا خيار اللجوء إلى العمل العسكري ،بالاضافة إلى ان الوضع القائم في السودان يقوم على محددات وعوامل في صالح الحل السلمي أهمها:

١- تأكل المشروع الحضاري الذي طرحه نظام الانقاذ، وفشله في توفير الاستقرار والامن والحد الادني الملائم لحياة المواطنين، مثلما فشل في تحقيق السلام الوطني في الداخل.
٢- لم تنجح محاولات النظام في اقامة تعددية مقيدة من أعلى بقانون التوالي وفيدرالية محكومة من المركز، الامر الذي فجر الخلاف والانقسام بين رئاسة الجمهورية , وبين رئاسة المجلس الوطني.
٣- انحسار الفكر الاحادي للنظام كجزء من انحسار الفكر الاحادي عموما على المستوي العالمي.
٤- عزلة النظام اقليميا ودوليا، وتصاعد مطالب منظمات الاغاثة بتدويل القضية السودانية، وذلك من خلال تطورات دولية معروفة أبرزها تاكل سيادة الدولة، وإتساع ظاهرة التدخل تحت مسميات الشرعية الدولية، لذلك غير النظام من لغة خطابه.

ومن هنا قرر حزب الامة العودة إلى الداخل، وعلاقة حزب الامة بالمعارضة قائمة على مواثيق محددة وملزمة لحزب الامة الذي لم يختلف مع المعارضة في الاهداف ولافي آليات تنفيذها، وانما الاختلاف في ترتيب الاولويات وفقا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية , آما قضية رجوع بعض كوادر حزب الامة فالأصل في العمل المعارض في أي بلد في الدنيا ان يتم في الداخل مسنودا بقواعده الشعبية، كما تتسع دائرة حركته افقيا وراسيا، آما العمل الخارجي فقد كان مفروضا فرضا على المعارضين.

وعرضت الصحيفة كذلك وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني من خلال مقال السيد محجوب عثمان وزير الارشاد الاسبق، حيث ذكر(١٤) ان جون قرنق لم يرفض المبادرة المشتركة بحسب مايدعي كثيرون وعلى العكس من ذلك فقد وقع ممثله على البيان الذي صدر في طرابلس عقب اجتماع هيئة القيادة بالعقيد القذافي، ولكنه يتحفظ عليها لانها لا تتضمن النص على حق تقرير المصير للجنوبيين أو استفتائهم وفق ماقررته المعارضة بالاجماع، ورضيت به الحكومة، آما دعوة قرنق لنظام علماني في السودان فتلك دعوة من حقه ان يدعو لها في مواجهة هيمنة منا نحن العرب والمسلمين تواصلت منذ الاستقلال، وفشلنا في الوصول إلى حل يستجيب لمطالب الطرف الآخر، بل وحاولنا استئصاله بالقوة وحدها احيانا، وبالجهاد المسلح باسم الدين كما هو حادث الأن.

إن قرنق وقد عرفته عن كثب منذ أن كان يتلقي العلم في شرق إفريقيا، لا ينكر على السودان عروبته وإسلامه ،ولكن يريد أن يُضيف لصفة السودان أنه أيضاً إفريقي زنجي مسيحي، وحتي لا ديني. . فهل هذا استئصال.

أنه لا قرنق ولاغيره يملك أو يقدر أو حتى يحلم بأن يستأصل الحضارة العربية الإسلامية عن السودان، فهي ليست زخرفة تزال بهذه البساطة، وليست طلاء خارجياً يمكن ان تمحوه الرياح، ولو صبرنا وتعقّلنا لعمت هذه الحضارة الجنوب، إلا يَكفينا دليلا اليوم أن لغة التخاطب بين القبائل في جنوب السودان هي نوع من اللغة العربية المكسرة.

ويذكر انه في تلك الفترة ازدادت الخلافات بين الفريق عمر البشير رئيس السودان والدكتور حسن عبدالله الترابي الامين العام للحزب الحاكم، حيث اتهم الرئيس عمر البشير الدكتور حسن الترابي بالتمرد على الحكم، من خلال مايقوم به من نشاطات معادية، مثل عقد اجتماعات ليلية مع ضباط من القوات المسلحة والامن والشرطة والطلاب للتخلص من الحكومة. لذلك أصدر قرارا بتجميد الامانة العامة للحزب الحاكم وأمناء الولايات الذين مالوا لتاييد الامين العام وقد ابرزت صحيفة الأهرام(١٥) كل تلك الانباء على صدر صفحتها الأولى.

وبتجميد نشاط الامين العام الدكتور حسن الترابي بدأ أن الاوساط المصرية مرتاحة لذلك حيث كانت على الدوام تتوجس خيفة من دورالامين العالم للمؤتمر الوطني في تهديد أمنها السياسي من خلال مايطرحه من أفكار أممية عابرة للحدود، وكما هو معروف فان صلات تنظيم حزب الامين العام(المؤتمر الوطني) بحركة الأخوان المسلمين المصرية معروفة، وتعتبر حركته في السودان إمتداداً وثيقاً بها، وان لم يكن امتداداً مباشراً لها، حيث توجد حركة اسلامية مستقلة باسم الأخوان المسلمين في السودان.

ويمكن الاضافة إنه بعد تجميد نشاط الامين العام للحزب العام في السودان دخلت العلاقات المشتركة طوراً جديداً.

ثم بعد ذلك واصلت صحيفة الأهرام استعراض مختلف الآراء (بحسب سياساتها الجديدة) حول الازمة السودانية حيث نشرت (١٨) رؤية الحزب الشيوعي السوداني مرة أخرى، من خلال رؤية عضو لجنته المركزية بحسب ماجاء في التعريف به السيد

الشفيع خضر، حيث ذكر ان التجمع الوطني الديمقراطي جاد في الحل السياسي الشامل والدليل على ذلك انه قبل الحل التفاوضي كوسيلة مفضلة لحل الازمة السودانية، وقبل المبادرة المصرية الليبية المشتركة، ودعا للتنسيق بينها وبين مبادرة الايقاد حتى يكون التفاوض من منبر واحد، وحدد مقررات مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية (١٩٩٥) كمرجعية لموقف التجمع التفاوضي.

ويري التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة أن يلبي نظام الخرطوم بعض المطالب لتهيئة المناخ التفاوضي تتمثل في :

١- تجميد العمل بدستور النظام لعام١٩٩٨، الغاء حالة الطواريء، تجميد كل القوانين والمراسيم المقيدة للحريات، مثل قانون أمن الدولة، وايقاف العمل باجهزة الأمن السياسي، واغلاق بيوت الاشباح، وتوقيف المسئولين، ورفع القيود عن النشاط الحزبي والسياسي، والسماح بالنشاط السياسي للاحزاب والتنظيمات، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واسقاط الاحكام عن المُحاكمين، ووقف اعتقال السياسيين واستدعائهم، وكفالة حرية التنقل والغاء قانون النقابات لعام ١٩٩٢، ورفع القيود عن النشاط النقابي، والغاء شرطة ومحاكم النظام العام، واعادة الممتلكات المصادرة الخاصة بالاحزاب والمنظمات والافراد.

٢- إن التجمع الوطني الديمقراطي على استعداد للجلوس للتفاوض مع النظام إذا ماضمنت دول المبادرة اقرارا معلنا من نظام الخرطوم بالأتي:

أ/الاقرار بوجود ازمة وطنية شاملة في البلاد، فبعد ١١ عاما من حكم نظام الانقاذ دخل السودان اليوم في ازمة وطنية شاملة، فالدستور المتحكم في حياة الشعب مستمر، ويخيم على البلاد خطر التفتت والتمزق.

ب/ الاقرار باهداف الحل السياسي الشامل وهي: أن يوقف الحرب الاهلية ويرسي قواعد سلام عادل شامل، وأن يفتح الطريق لإقامة سودان موحد ديمقراطي مستقر بارادة شعبية طوعية، ويحق لكل فرد إقامة الدعوي القضائية ضد كل من ارتكب تجاوزات في حق الوطن أو حقة الشخصي، وأخيراً إعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومي لا مركزي يلتزم العدل في اقتسام السلطة والثروة، ويراعي التعدد الاثني والديني والثقافي والنوعي في السودان.

ج/ ثم قامت صحيفة الأهرام، بنشر حوار مطول مع العقيد جون قرنق في أثناء زيارته لمصر كما عقدت له عدة ندوات مع النخبة المصرية، أجاب فيها على كثير من الاسئلة، حيث ذكر (١٩) أنه مع المبادرة المصرية الليبية، ولكنه يري ضرورة دمجها مع مبادرة الايجاد، وذكر أنه يؤيد تواجد قوات سلام من دول الايجاد ومصر وليبيا لتهيئة السلام والاستقرار، ونفي وجود دعم امريكي له أو لحركته، وقال إنه في السابق تلقي دعما من ليبيا في ١٩٨٤، ودعما من اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وأن وحدة السودان ودولته الجديدة يجب أن تقوم على التعددية والديمقراطية وحرية العقيدة والمذهب، انطلاقا من إننا جمعيا سودانيون، وذكر أخيرا أنه ليس ضد العرب والإسلام ولكنه يريد من الأمة العربية والإسلامية ان تتفهم موقفنا الداعي لاحترام حق الجميع في الحياة بحرية وديمقراطية داخل وطنهم الموحد.

وكتب سوداني آخر هو حسن موسي كحيل في صحيفة الأهرام رؤيته أيضاً حين ذكر(٢٠) ان العلاقات المصرية السودانية غيرمستقرة وتتذبذب هبوطا وصعودا، وان اجهزة الاعلام والصحافة والكتاب والمؤرخين في مصر لايولون موضوع السودان مايستحق من

احترام وتقدير، وأن الجيل الجديد من أبناء مصر، لايعرف إلا القليل عن وطنه الثاني السودان، واشقائه في جنوب الوادي، بينما يعرف الكثير عن أبناء العمومة في الشمال عن أخبار نتنياهو وباراك ورابين، وأن دول إفريقيا كلها لا تغني عن السودان بالنسبة لمصر، ودول العالم لا يمكن أن تغني مصر بالنسبة للسودان، وإن كانت هناك خلافات قد حدثت في الماضي فقد حدث أكثر من ذلك بكثير بين مصر وبعض الاخوة العرب وبالرغم من ذلك تم حل هذه المشكلات، ولم تأخذ أبدا مثل هذه المدة الطويلة.

ويذكر الكاتب صراحة أن قيام دولة في جنوب السودان بدعم من أمريكا والكنائس ومجلس الأمن والدول الإفريقية من شانه ان يهدد مصالح مصر الحيوية ويعرّض اقتصادها للخطر، أكثر مما يهدد مصالح السودان، فالسودان الشمالي زآخر بالاراضي الزراعية الشاسعة على ضفاف النيل الأبيض والنيل الازرق، وبالاراضي الزراعية التي ترُوي مطريا في شرق وغرب السودان، وبالبترول والمعادن. والانفصال قد يريح السودان من التزاماته الكثيرة تجاه الجنوب الذي هو عالة على الشمال.

والجدير بالذكر أن كل الذين تم استعراض ارائهم في صحيفة الأهرام سواء كانوا من الحكومة السودانية أو التجمع الوطني الديمقراطي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان أو الكتاب المستقلين امنّ الجميع بصورة أو بأخري بالاعتراف بحق تقرير المصير، على غير ماترغب السلطات المصرية، والدليل على ذلك ان مبادرتها المشتركة خلت من حق تقرير المصير، ولكن يُحمد للصحيفة إتاحتها الفرصة لكل الاراء كي تاخذ حقها في الطرح.

وملاحظة أخرى في تلك الاستعراضات انها تقريبا نشرت مختلف الرؤي للمكونات السياسية السودانية فيما خلا رؤية المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي، حيث لم يجد الباحث مقالا من أي طرف يوضح فيه سبب خلافاتهم مع الحكومة السودانية من وجهة نظرهم، أو رؤيتهم لمشكلة جنوب السودان، أو تصورهم لكيفية الخروج من الازمات السودانية المتتابعة ! فهم في آخر الامر وأوله حزب سوداني موجود في الساحة.

وسعت الحكومة المصرية للترويج لمبادرتها في هذه الاثناء بطرق عديدة حيث جمعت(٢١) مابين السيد نيال دينج نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – بحسب الصحيفة – وفاروق ابوعيسي عضو التجمع واللجنة المصرية الليبية، وفيما يبدو من تصريحات ان الحكومة المصرية طالبت بتقديم ورقة حول القوانين التي يُطالب التجمع المعارض بانفاذها والقرارات التي يطالب الحكومة بالتخلي عنها.

كما أن التصريحات المصرية المتفائلة أخذت حيزا في صحيفة الأهرام ومنها تصريح الدكتور مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، والتي جاء(٢٢) فيها أن القاهرة تلقت تاكيدات صريحة من جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الانفصال ليس اختيارا أوليا لدي الجنوبيين !!.

وفي اتجاه آخر يعكس رغبة صحيفة الأهرام القاهرية في تطوير العلاقات المشتركة اقامت ندوة كبري في الخرطوم هذه المرة , حول هذا الموضوع(٢٣)، امها العديد من الفعاليات السياسية والاقتصادية في البلدين برئاسة وزير العلاقات الخارجية السوداني، ووزير العدل، والنقل، والتربية والتعليم، ووكلاء الوزارات المختلفة، والاقتصاديين من أمثال عبد الرحيم حمدي وعبد الحكم طيفور وغيرهم بغرض البحث في الجوانب الاقتصادية على وجه الخصوص.

ويلاحظ من أنه لأول مرة ومنذ مدة طويلة تخرج مسالة العلاقات من الجانب السياسي إلى الجانب الاقتصادي في تفصيلاته الدقيقة.

وعلى سبيل المثال جاءت توصيات هذه الندوة التي اقامتها صحيفة الأهرام في مجملها الاعم اقتصادية كالاتي :

١-دراسة تجربة التكامل السابقة وأليات التنفيذ بغية تطويرها

٢- اعطاء البعد الشعبي للتكامل عبر المؤسسات الشعبية.

٣-التامين على ان إقتصاد البلدين قابل للتكامل، والسعي لتوظيف مزايا الاقتصاد المصري لصالح الاقتصاد المتكامل.

٤-اتباع نظام تعامل حر يرتكز على تشجيع القطاع الخاص في البلدين واستغلال إمكاناته بهدف ان ينشيء القطاع الخاص مصالح مشتركة تكون ترياقا واقياً امام التوترات التي تخلقها الانظمة السياسية.

٥-دعوة البنوك المصرية للعمل في السودان.

٦- حرية حركة الأفراد والبضائع، ومنح تسهيلات خاصة لرجال الأعمال فيما يتصل بالتاشيرات

٧- رفع الحظر عن حركة الاتصالات الهاتفية.

٨- بما أن مصر تملك الة صناعية ضخمة ستحتاج مستقبلا للبترول السوداني لذلك يمكن ان تساعد في تطوير الموارد البترولية السودانية الهائلة.

٩-الاستفادة من الشبكة المصرية لتصدير الخضر والفاكهة.

١٠- تنمية استثمارات مشتركة داخل السودان في المجال الزراعي، يدخل فيها البلدان سوياً للاسواق الإقليمية والدولية، ويكون القطاع الخاص لاعبا اسياسيا في هذا المجال.

١١- سد فجوة الأمن الغذائي لدي البلدين والمنطقة العربية بالتركيز على مشروعات الأمن الغذائي.

١٢- إعطاء أهمية خاصة لسد حاجة السوق المصرية الهائلة من اللحوم، والعمل في اتجاه اقامة استثمارات مشتركة بالسودان في قطاع الثروة الحيوانية، وسد الفجوة في اللحوم الحمراء التي تصل قيمتها مليار ونصف المليار دولار سنويا.

١٣-معالجة القصور في الاجراءات الديوانية الخاصة بالاستثمار في السودان

١٤- الاستفادة من وضع مصر الاقتصادي ومصداقيتها المالية في جذب التمويل للاستثمارات الخارجية.

١٥- تنسيق السياسات في التعامل مع الكوميسا.

١٦-الاستغلال المشترك لخام الحديد في منطقة وادي حلفا والاستفادة منه في احتياجات السوق المصرية.

١٧- من المهم الاستفادة من المقومات الموضوعية للشراكة بين البلدين (موارد البلدين - السوق المصرية الضخمة - إمكانية تصنيع السلع المصرية في السودان) لاقامة مشاركة فعلية تبدأ بالاستثمارات.

١٨- مساعدة مصر للسودان في جلب التمويل لخزان الحامداب والذي يمكن ان تستفيد منه الشبكة المصرية للكهرباء.

١٩-تاهيل مطار دنقلا لخدمة صادرات الخضر والفاكهة والبقوليات.

٢٠- اعطاء تسهيلات للخطوط البحرية السودانية في قناة السويس وتنشيط طريق بورتسودان السويس

٢١- فتح قنصليات في وادي حلفا وأسوان لتسهيل حركة العابرين

ويلاحظ في كل هذه التوصيات أنها تطرقت لأول مرة إلى قضايا اقتصادية دقيقة، ولم تعمم كما كان يحدث في السابق عند التطرق لقضايا الاقتصاد بين البلدين، مثل تاهيل مطار دنقلا لخدمات صادرات الخضر والفاكهة والبقوليات، أو سد حاجة مصر من اللحوم الحمراء.

ووقفت التوصيات أيضاً عند أهم أسباب إحجام التطور الاقتصادي بين البلدين والذي يتمثل في عدم حرية الحركة بسبب تاشيرات الدخول، كما تطرقت لقطع خطوط الاتصالات بين البلدين، وهذه النقطة الاخيرة تحديدا تشير لوجود بعض التخوفات الامنية المصرية، ربما من آثار الماضي التي لم تتلاشي بالكامل بعد.

كما تحدثت الندوة صراحة عن وجود معوقات في جانب الاجراءات الديوانية فيما يتعلق بالاستثمار في السودان، وتحتاج اعادة تنقيح، وتطرقت أيضاإلي ان الاحتياجات المصرية تتركز في المواد الخام السودانية، سواء كانت حديد أو بترول، وبينما الاحتياجات السودانية تتمثل في الخبرة والتسويق ووجود ضمانات قروض دولية، ذكر المصريون انهم سيوفرونها من خلال مصداقيتهم المالية وقدرتهم في جذب الاستثمار، وهذه النقطة على صراحتها إلا انها صحيحة، حيث ظل السودان بحسب بما تبثه اجهزة الاعلام العالمية موطن لحروب أهلية طاحنة ومجاعات متواصلة، وبيئة غير صالحة صحيا، وذلك على عكس الحالة المصرية التي توصف بالاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية والمشاركة الفاعلة في الانشطة الدولية والمنظمات المختلفة، وتدفق ملايين السياح الاجانب لأراضيها للتعرف على الحضارات القديمة التي ازدهرت فيها .

كما تطرقت الندوة لمسألة المياه فيما يتعلق بمساعدة مصر في جانب التمويل لخزان الحامداب، وربطه مستقبلا مع الشبكة المصرية للكهرباء، وهذا تطور جديد أيضاً في العلاقات حيث كانت مصر تتخوف على الدوام من مسالة السدود على مجري نهر النيل خشية التاثير على نصيبها من المياه، وتعني مساعدة مصر في جلب التمويل لخزان الحامداب- بحسب توصيات الندوة – أن القيادات السياسية توصلت إلى تفهم كامل لهذه المسالة. والجدير بالذكر أن اتفاقية ١٩٢٩ بين الحكومة المصرية والإدارة الاستعمارية البريطانية نصت على عدم جواز إقامة أي سدود أو خزانات على مجري نهر النيل أو فروعه مالم توافق الحكومة المصرية على ذلك، وقد اصبحت هذه الاتفاقية(التي لاتزال سارية) جزء من البديهات التي تحكم العلاقة المائية بين دول حوض النيل.

وقد ظهر من خلال التغطية المتواصلة في صحيفة الأهرام المصرية للشأن السوداني أن الحكومة السودانية ربما اصبحت أكثر ميلا لتأييد المبادرة المشتركة بدلا من مبادرة الايجاد التي ترعاها الدول الإفريقية وشركائها من الأمريكيين والأوروبيين، وذلك ربما لعدة أسباب من أهمها أنها (الحكومة السودانية) لا تثق كثيرا في الدول الإفريقية المحيطة بها من ناحية الجنوب والشرق، وذلك لاحتضانهم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفتح مختلف مجالاتهم الحيوية لتمويل وتنشيط العمل العسكري للحركة، بالاضافة إلى اتخاذعواصم هذه البلاد مثل نيروبي وكمبالا وأديس أبابا وأسمرا مقارا سياسية لقيادات الحركة الشعبية، اضف إلى ذلك انها لم تكن تثق أيضاً في الولايات المتحدة التي سبقت وان قصفت السودان في أغسطس ١٩٩٨، ووضعته في الدول المؤيدة للإرهاب مع ست دول في العالم طالتها مثل هذه الاتهامات.

كما ان الدول الأوروبية وقفت موقفا سلبيا من السودان خصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية حيث هبطت من ثمانمائة مليون دولار ايام الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦

– ١٩٨٩ إلى أقل من ٥٠ مليون دولار في عهد ثورة الانقاذ الوطني خصصت باكملها للمساعدات الانسانية بواسطة موظفيها في السودان.

لذلك توجّست من أنه ربما كانت مسالة مبادرة الايقاد عبارة عن فخ لدفعها للتخلي عن أجزاء واسعة من أراضيها في جنوب السودان، وربما مناطق متآخمة مثل أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق.

إلا ان كل تلك الاسباب لم تجعلها تنفض يدها عن مبادرة الايجاد، وذلك ربما انها استشعرت ان حق تقرير المصير الذي نصت عليه مبادرة الايجاد ربما يكون الحل النهائي لمشكلة جنوب السودان، خصوصا وأن كل الاطراف السودانية قد وافقت عليه بما فيها التجمع الوطني الديمقراطي بحزبيه الكبيرين حزب الامة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي، اضف إلى ذلك ان مجموعة من الجنوبيين اتهموا الحكومات السودانية المتعاقبة بانها تبرم اتفاقيات معهم وسرعان ما تنقضها لدرجة ان هذه السمة صارت ملتصقة بها.

بيد أنه ربما يكون تشجيع الحكومة السودانية للمبادرة المصرية يهدف إلى تدخل مصر لإقناع الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – وله علاقات وثيقة بها – إلا يدفع أو يشجع الناخبين الجنوبيين للتصويت لصالح الانفصال، مع الاحتفاظ للجنوبيين بحق تقرير المصير كبادرة حُسن نية وإظهار رغبة السلطات في الخرطوم فتح صفحة جديدة قوامها الصدق والتغيير الايجابي وتحقيق مطالبهم.

أو ربما ان الحكومة السودانية تعتقد ان الحكومة المصرية تمتلك علاقات واسعة مع امريكا واوربا تستطيع تسخيرها في اقناع هذه الدول بان يشجعوا الجنوبيين على عدم التصويت للانفصال، مع التعهد لتفهم قضاياهم. كمان لمصر أيضاً علاقات متميزة مع الدول الإفريقية المجاورة للسودان تستطيع من خلالها الضغط على قرنق كي لايلجأ إلى مسالة تقسيم السودان، وذلك باقناعها بانها (الدول الإفريقية) لها مشاكل مشابهة للمشكلة السودانية، وانه في حالة فتح الباب امام مسالة الانفصال فان ذلك يشجع اقاليمها التي تشعر انها غير مستوعبة استيعابا جيدا في الدولة بالمطالبة بحق تقرير المصير بدورها.

وكل ذلك يبقي مجرد افتراضات مبنية على حقائق إلا ان الشيء المؤكد ان السلطات السودانية لم تلمّح في أي من تصريحات مسئوليها بانها على استعداد للتخلي عن مسالة حق تقرير المصير التي لا تتضمنها المبادرة المشتركة.

ومن جهة أخرى نجد ان التصريحات المشجعة للمبادرة المشتركة متزايدة في صحيفة الأهرام حيث نشرت (٢٤) تصريحات وزير التخطيط الاجتماعي السوداني السيد قطبي المهدي عن المبادرة المشتركة والتي جاء فيها(ان فرص نجاح هذه المبادرة متزايدة وان الحكومة السودانية لاتريد توسيع صلاحيات مبادرة الايجاد حتي لايتم إعطاؤها مساحة للتدخل في شئون السودان، وحتي لايتم ادخالها في مسائل غير معنية بها، وان بلاده تشجع التنسيق بين المبادرتين).

وفي هذه الاثناء استمرت صحيفة الأهرام في سياستها بخصوص استعراض مختلف الاراء في السودان، ومن ذلك جاء مقال (٢٥) مطول للسيد منصور خالد اعاد فيه كثير من الاتهامات للحكومة السودانية، وجاء فيه ان التجمع الوطني الديمقراطي بمن فيه من شماليين وجنوبيين كان مجابها بواقعين : النظام مسؤول عن كليهما الاول هو مصادرة النظام لارادة الشعب السوداني الذي حزم امره عبر مبادرة السلام السودانية (الميرغني – قرنق) على انهاء الحرب ،واشراك كل القوي السياسية في الشمال والجنوب في الحكم، ثم ارساء قواعد سودان جديد في مؤتمردستوري حدد ميقاته – ولعل الجبهة بتوجهها الشمولي التسلطي شأن كل اهل الانساق الفكريةالمغلقة رات في ذلك الوفاق مايهدد وجودها فقررت

تدميره عسكريا بعد ان عجزت عن اجهاضه سياسيا في ظل الديمقراطية التي نمـت فيهـا الجبهة وترعرت، مما دفع بالحركة الشعبية دفعا لاشهار السلاح من جديد وبـصورة اشـد ضراوة. خاصة بعد ان اضفي النظام على الحرب الاهلية طابعا دينيا، هذه الحقيقة وحدها تكفي للرد على دعاوي النظام بان الحركة لاتعرف اسلوبا غير اسلوب البندقية في تعـاطي قضايا السياسة، أو انها تهدد بفكرها واهدافها اسلام اهل الشمال.

والملاحظة الأخرى هو ان الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام في هـذه الفتـرة والذين كانوا في السابق كثيرا ما يتناولون الشأن السوداني شبه أحجموا عن الخوض فـي الشئون السياسية السودانية، وتكاد صحيفة الأهرام تخلو من مساهمات المصريين الـسابقة، وعلى العكس من ذلك ترك الباب متسعا للكتاب السودانيين للتعبير عن اراءهم، وسمّت هـذا التوجه بحسب إحدى المقالات بملف البحث عن فرص الحل السياسي للأزمة السودانية.

وجاء في أحد أعداد صحيفة الأهرام في هذه الفترة(٢٦) تحقيق مطول عـن منطقـة كسلا في الحدود السودانية الاريترية ومشاكل اللاجئين الذين نزحوا اليها من دول الجوار، حيث خرجت الصحيفة لاول مرة منذ ان تابع الباحث اعداد صحيفة الأهرام مـن القـضايا السياسية والاقتصادية التي يكون مركزها الخرطوم، للتعرف على اقاليم السودان المختلفة في تطور جديد يعكس الاهتمام المصري الاعلامي المتزايد بشئون السودان.

وجاء في المقال أن موقع السودان الجغرافي لعب دورا كبيرا في الهجرة إليه، حيث يجاور تسع دول افريقية، ومنطقة كسلا في شرق السودان تتوسط المنطقة الشرقية، والتـي اندفعت اليها أمواج النازحين واللاجئين منذ أكثر من نصف قرن، بسبب الحـروب الأهليـة ومعارك التحرير، والكوارث الطبيعية، ويقول مستشار والي كسلا السيد جـيمس قرنـق – بحسب الصحيفة – للصحفي المصري إن كسلا فيها أكثر من مليوني فدان صالحة للزراعة الفورية، وتتوافر فيها المياه، وهي غير مستغلة، وغير مـستثمرة، لأن الاسـتقرار مفقـود والامكانيات شحيحة. . لم لايأتي المصريون إلى هنا ؟ ويقول وزير التعليم الـولائي أحمـد محمد الأمين إنهم لايزالون يتذكرون المدرسة المصرية لأنها أول مدرسة أنشئت في كـسلا ومنها تخرج الرواد.

ونشرت صحيفة الأهرام(٢٧) بعد ذلك مقالا للدكتور عبدالملك عودة يرد فيه علـى أحد الكتاب الإثيوبيين بخصوص علاقات إثيوبيا مع دول الجوار بعد الانتـصار الإثيـوبي على إريتريا في منطقة بادمي ٢٠٠٠م. حيث يعكس هذا الرد القلق المصري الكبير مـن إثيوبيا، وذلك لعدة اعتبارات اولها ان مصر يصلها من المنابع الاثيوبية أكثر من ٨٥% من مياه النيل ،وليس لها أي موارد أخرى، بخلاف السودان ودول المنطقـة الأخـرى الـذين يعتمدون على الامطار في احيان كثيرة لانجاح مواسمهم الزراعية خـصوصا فـي غـرب وشرق السودان وجنوب الاواسط، وثانيها التعداد السكاني الإثيوبي الكبير الذي يقدر بـاكثر من ٦٠ مليون نسمة، لهم القدرة على تحويل إثيوبيا إلى دولة إقليمية كبري في حالة تـوافر الاستقرار السياسي، اضف إلى ذلك ان إثيوبيا ليست عضوا في اهم تجمـع تـسيطر عليـه القاهرة وهو جامعة الدول العربية بخلاف جيرانها الآخـرين مثـل الـسودان والـصومال وجيبوتي.

وكان الكاتب الاستراتيجي الإثيوبي ذكر – بحسب الصحيفة – أن جـذور الحـرب الاثيوبية الاريترية نابعة من طموحات أريتريا في الهيمنة على المنطقة بدعم من دول أخرى بهدف إضعاف إثيوبيا وزعزعة استقرارها، وان على المجتمع الـدولي أن يعـرف الآن أن إثيوبيا هي القوة المسيطرة والغالبة عسكريا وسياسيا، وعليه معرفة سياساتها الخاصة بالامن والسلام في القرن الإفريقي، وامتداداته بمنطقة البحيرات العظمي ،ويجـب علـى الـسياسة

الاثيوبية ان تهتم بالدور المصري المعادي الاثيوبيا، وبالنسبة للسودان فالاقتراح الإثيوبي ان يتحول إلى دولة ديمقراطية الامر الذي يستلزم وجود فترة انتقالية تقوم فيها حكومة ائتلافية لانهاء الحرب الاهلية بالجنوب وتنظيم استفتاء حول حق تقرير المصير، وإن على إثيوبيا الاستمرار في جهودها لحل الازمة السودانية في اطار سودان موحد بشرط اجراء إستفتاء وتشكيل حكومة وفاق وطني في الخرطوم.

ثم النظر والمتابعة لنشاط فصيل فرح عيديد الذي يرتبط مع أريتريا ومصر ومصالحهما الاستراتيجية النازعة إلى زعزعة استقرار إثيوبيا، ومتابعة المصالحة الصومالية بعد قيام مصر بتخريب اتفاق سودري بين الفصائل الصومالية.

ويري الدكتور عبدالملك عودة أن الكاتب يري أن مصر لها دور في إضعاف إثيوبيا، وأن هذا الدور سوف يزداد في المستقبل بسبب النيل، حيث أن إثيوبيا ترغب في زيادة استعملاتها من المياه النهرية، ومن ثم سوف يظهر التوتر بين البلدين، ويري الدكتور عبد الملك أن هذا التطلع للدور المركزي لإثيوبيا قديم، ويقوم على إخضاع الشعوب المجاورة والقوميات بقوة السلاح لتشكيل الدائرة الأمنية، وهذا الأمر يذكرنا بأوروبا قبل الحرب العالمية الأولى.

والمهم أنه فيما يختص بالسودان ربما يثبت أن تحسن العلاقات المشتركة وراءه رؤي أخرى تختص بحقوق المياه وغيرها، خصوصا وأنه حسب ماجاء في المقال ان إثيوبيا استطاعت بعد عقود من الفوضي وعدم الاستقرار السياسي، والتقلب بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي، استطاعت ظاهريا ان تتخلص من أكبر ازماتها بأعطاء أريتريا حق تقرير المصير، والتوصل لدستور جديد يمنح مختلف القوميات حقوقا متساوية، واخيرا حسم الحرب مع أريتريا وترسيم الحدود بينهما بقرارات محكمة العدل الدولية، وبالتالي ستتفرغ إثيوبيا بعد ذلك للتنمية، وعلى رأسها التنمية الزراعية التي ستحتاج للمياه.

وبالتأكيد أن مصر ستضرر كثيرا في حالة الدخول في عداء مكشوف مع أهم دولتين في حوض النيل وهما إثيوبيا والسودان، لذلك عليها الاختيار بين تهديد أمنها السياسي وامنها المائي وكلاهما من اشق الأمور عليها، وفيما يختص بالسودان فانها مازالت متشككة فيما يدور في اذهان قادته، والدليل على ذلك ان جميع الندوات التي عقدت للنظر في تحسين العلاقات بين البلدين اوصت بضرورة حرية الحركة بين مواطني البلدين، أي تسهيل أو الغاء تاشيرات الدخول والسماح بعودة الاتصالات الهاتفية المباشرة بين البلدين، إلا أن كلا المطلبين لم يتحقق، وهذا الامر يعكس في طياته عدم الاطمئنان الكامل في ظل تمسك وتبني حكومة الخرطوم لفكرة اسلامية الدولة النابعة اصلا من افكار حركة الأخوان المسلمين المصرية التي دخلت في مواجهات مع الثورة المصرية منذ تفجرها في ١٩٥٢ وحتي يومنا الحاضر، وتعتبر من أكبر الحركات المنظمة التي تحظي بثقل جماهيري مقدر في مصر حالياً.

أما فيما يختص باثيوبيا وبحسب ماجاء في المقال فانها في عهودها الثلاثة الأخيرة – هيلاسلاسي – منقستو – زيناوي– كانت غير راضية عن اتفاقية مياه النيل التي تم التوصل اليها بين السودان ومصر في نوفمبر ١٩٥٩، وتري أن احتياجاتها المائية تتزايد باستمرار، وهي بحاجة إلى حجز بعض المياه. والحكومة المصرية بدورها حرصت على أن تكون خلافاتها مع إثيوبيا في كل العهود في أضيق نطاق ممكن، والتعامل مع إثيوبيا من خلال دول الجوار الملاصقة لها. لذلك أصبحت العلاقات الإثيوبية المصرية من أهم العلاقات بالنسبة لمصر، وربما تسبق السودان.

وكما درجت صحيفة الأهرام على إقامة ندوات شبه منتظمة تناقش أمر العلاقات الثنائية كما رأينا في الصفحات السابقة فقد استمرت على نهجها هذا، حيث قامت في عدة أيام متتابعة بنشر(٢٨) وقائع ندوة كبري نظمتها في دارها بالقاهرة، وقد حضرها من الجانب السوداني الدكتور غازي صلاح الدين وزير الثقافة والاعلام السوداني، والدكتور مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية، بالإضافة إلى السيد جمعة الفزاني سفير الجماهيرية العربية الليبية، وأكثر من مئتي شخصية أكاديمية وسياسية واقتصادية وإعلامية بحسب الصحيفة – مما يعكس الأهتمام الفائق بهذه المسألة من قبل صحيفة الأهرام.

وكانت ورقة الدكتور غازي صلاح الدين بعنوان نحو موجهات جديدة للعلاقات المصرية السودانية – تطرق إلى مواضيع سبق وأن أثارها في ندوة سابقة، إلا أنه توسع أكثر في طرحها، مع توضيح دلالاتها التاريخية، وركز أكثر على تطمين المصريين على أن الحركة الإسلامية السودانية أو التيار الإسلامي في السودان له خصوصيته التي تختلف عن أي تيارات أخرى في المنطقة، بحيث يجب تفهم هذه المسالة وتوضع في مكانها الصحيح، وركز كثيرا على مسالة إسرائيل ورغبتها في تحقيق حلمها الكبير في اقامة دولتها من النيل إلى الفرات بغض النظر عن أي إتفاقيات مرحلية.

وذكر أن السودان يشكل بموقعه الجنوبي واتساعه عمقا استراتيجيا لمصر، كما أن البر السوداني هو الأقرب للمناطق المقدسة، والخرطوم هي أقرب عاصمة لمكة، هذه الحقائق تكتسب اهميتها من أن مصر والسعودية تحتلان موقع الصدارة من حيث المقومات المادية والبشرية والمعنوية، ومن حيث احتمالات الاستهداف. والانهيارات الامنية بجوارهما من شأنها أن تؤثر في كل تلك المنطقة بسرعة متناهية وبفاعلية، وميزة الاستقرار لايؤمنها إلا الإبقاء على الطابع الثقافي الإسلامي السائد اليوم في السودان، والسودان هو الحاجز والجسر، في الوقت نفسه بين الثقافة العربية والإسلامية المتمكنة في شمال إفريقيا وشرقها، وهو حاجز إذا نظرنا إلى صراعه مع التيارات العنصرية المعادية لهذا التفاعل الطبيعي.

إن الناظر إلى خريطة مصر في القرن التاسع عشر يعجب كيف تسني للسياسة المصرية أن تضطر إلى التراجع المستمر عن مواقع نفوذها التي بلغت في وقت ما بحيرة فكتوريا في وسط إفريقيا !.

ويتواصل السعي اليوم في السودان المجاور لمصر لكي يبقي الجنوب جرحا نازفا، أو ان ينفصل ليشكل كيانا جديدا، أو ان يقبل السودان ان يتحول تحولا جذريا إلى حليف موثوق به يوفر موقعا استراتيجيا يوظف لانتصار القوي المعادية انتصارا نهائيا على خصومها الحقيقيين إلى الشمال منه.

وقد تمثل ذلك في التورط الاسرائيلي البالغ في حرب الجنوب بتاهيل القيادات العسكرية المتمردة، وبدعمها دعما مباشرا بالسلاح والعتاد والمعلومات الاستخباراتية، ولكن السودان قاوم مقاومة ضروسة، بل وأسهم في جهود المقاومة ضد الاعتداءات الاسرائيلية على العرب، لقد تطوّع السودانيون في حرب ١٩٤٨ حتي قبل نيلهم الاستقلال لمقاومة إنشاء الدولة الصهيونية، ثم ساندوا اشقائهم في معارك ١٩٦٧ م – ١٩٧٣م، وبرهنت تلك المواقف على روح قومية نشطة، ولم تكن تلك الحماسة القومية التي أبداها السودانيون نهج حكومات وحسب، وانما كانت موقف متكامل استقام عليه مجتمع يتحرك بضمير حي ووجدان يقظ، وهو مايفسر ديمومة ذلك الموقف وحيويته عبر الظروف التاريخية المتباينة.

ومن ناحية ثانية فان العروبة والإسلام مبدأين متلازمين في ثقافة التيار الرئيس بصورة لانجد لها مثيلا إلا في البلاد التخومية مثل تشاد وموريتانيا ،بدليل ان التيارات

العروبية والإسلامية لم تتصادم في المعترك السياسي في السودان كما فعلت في مصر والشام والعراق.

كما أن مصر تختلف تجربتها عن الآخرين، وما كانت لتعترف لأي كيان آخر بالمزايدة عليها في قضية التوجه الإسلامي، بما لها من مؤسسات كالازهر، وبما لها من تاريخ في مصادمة الحملات الصليبية والتتار من قبلهم، لكن الصدام بين التيارين وقع إبان الفترة الناصرية نتيجة للمنافسة المتزايدة على الحركة الجماهيرية بين العروبيين والإسلاميين، وقد استمر هذا التصادم يرتخي ويشتد من ذلك الوقت إلى زماننا الحاضر.

لكن المد العربي والإسلامي في السودان مر بظروف مختلفة للغاية لأن مسيرة العروبة والإسلام فيه وثقت التحالف بينهما، وقد ساد الإسلام في السودان منذ بواكير القرن السادس عشر الميلادي بتحالف عربي قاده عبدالله جماع من قبائل القواسمة مع قائد زنجي مسلم هو عمارة دنقس، لذلك فإن التعبير بالإسلام في السودان يساء فهمه تماما إذا نظر إليه في غير سياق تاكيد الهوية في وجه تيارات العنصرية المعادية أو الهجمة الثقافية الغربية.

ثم يتحدث الدكتور غازي صلاح الدين في ورقته عن الخطر الاسرائيلي الذي يستهدف مصر تحديداً لعدة أسباب لعل من أهمها أن المجتمع المصري هو أكثر المجتمعات العربية تماسكا وأقلها من حيث التحديات الداخلية والتنوع المُوهن، وأقواها تواترا تاريخيا ومقدرات بشرية واقتصادية وعسكرية، لذلك ستظل مصر هي الخصم الحضاري الرئيسي والعقبة الاساسية أمام الاساطير المحركة لاسرائيل في المنطقة.

ويرجع مرة أخرى للسودان ويذكر القيادة المصرية أن السودان هو العمق الحقيقي والاستراتيجي لمصر، بيد أنه عليها أن تتفهم خصوصيات السودان النابعة من ديموجرافيته وجغرافيته وتاريخه في رؤيته للاسلام كمحرك ثوري، وفي فهمه وتطبيقاته للديمقراطية وفي تنوعه المّربك للآخرين.

وأن على مصر أن تتعامل مع التيارات السياسية داخل السودان تعاملا جديدا بلا محاباة بما في ذلك التيار الإسلامي الذي يمثل حالة فريدة من حيث نشأته ومن حيث توجهاته، بحيث لايمكن له أن يؤدي دورا تخريبياً لمصالح مصر بسبب ما يقع من التطابق أحيانا كثيرة بين مصالحه ومصالحها، خاصة بالنسبة للتحديات الثقافية، هذا التيار قد تشكل في السودان عبر تطور تاريخي متميز إمتد في مرحلته الاخيرة قبل خمسمائة عام وصولا إلى تجربة الإنقاذ الراهنة بما يجعله حالة مستقلة عن سياق الصراعات السياسية التي نشأت في مصر أو المشرق العربي أو بين التيارات السياسية الحديثة.

ونري هنا أنه من الواضح أن الوزير السوداني ركز في ورقته تركيزا شديدا على خصوصية التيار الإسلامي الحاكم في السودان، والذي يختلف جذريا بمعطياته التاريخية عن حركة الأخوان المسلمين في مصر، والتيار السياسي الإسلامي المصري، بما فيها تيارات التكفير والهجرة وحركة الجهاد الإسلامي.

وهي القضية الأكثر حساسية فيما يختص بين البلدين والهم الأول كما رأينا الذي يؤرق القيادة المصرية في أمر علاقاتها مع السودان، وهذا شيء غير مستعجب ذلك أن الحكومة الحالية وليدة لثورة يوليو ١٩٥٢، والتي دخلت في صراعات عنيفة مع التيار الإسلامي في ١٩٥٤ إبان أزمة مارس بين محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة المصرية مدعوما من حركة الأخوان المسلمين المصرية وبقية قيادة الثورة بزعامة جمال عبدالناصر، وإبان ١٩٥٦ عندما اتهمت السلطات المصرية حركة الأخوان المسلمين بتدبير محاولة إغتيال الرئيس جمال عبدالناصر وماصاحبها مع حملات اعتقالات واسعة واعدامات وتعذيب، وفي ١٩٦٥ إبان إتهام التيار الإسلامي بمحاولة تغيير السلطة بالقوة في مصر، وما

صاحبها أيضاً من اعتقالات واعدامات لقياداتها أمثال سيد قطب وعبدالقادر عودة، وسجن الالآف من منتسبيها، ثم إحداث جماعات التكفير والهجرة، وحوادث العمليات العسكرية ضد القيادات المصرية، انتهاءاً بعملية إغتيال الرئيس محمد أنور السادات، والذي كان بجواره مباشرة الرئيس الحالي محمد حسني مبارك، وغيرها من حوادث العنف التي ظلت مشتعلة منذ ذلك الوقت حتي يومنا الحاضر.

بيد ان التيار الإسلامي السوداني ربما لم يستطع أن يشرح وجهة النظر السابقة التي ذكرها الدكتور غازي صلاح الدين في بدايته الأولى في الحكم، ربما لم يتوقع الحساسية المصرية الشديدة لهذا الموضوع، أو ربما عدم الاكتراث أو الانشغال في تثبيت اركان النظام. أو ربما أوضحها إلا أن مصر لم تكن مستعدة للتفهّم، ثم زاد من سوء التفاهم عند تفجر الخلافات بين البلدين سماح الحكومة السودانية للتيارات الإسلامية المصرية بالوجود في الأراضي السودانية، رداً ربما عن وجود التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة، اوربما كانت مقتنعة باحقية التيار الإسلامي المصري في العمل على ابراز نفسه وفرض سيطرته على السلطة في مصر نتيجة لاخفاقات لازمت السلطة المصرية الحالية.

إلا أنه من المؤكد ان الحرب الشرسة التي خاضها النظام السوداني في ١٩٩٧ مع المعارضة الخارجية المدعومة من إريتريا وإثيوبيا ويوغندا وكينيا وبوروندي وإسرائيل وغيرها من الدول ابانت للنظام السوداني انه يمكن للحركة الشعبية لتحرير السودان بما لديها من قوة ضاربة ومنظمة ان تستولي على السلطة في الخرطوم، وتقوم بتغيير شامل في البنية الديمغرافية في السودان، يكون من نتائجها خسران التيار العروبي والإسلامي في السودان وجوده للابد.

لذلك غيرت سياستها كما رأينا منذ ذلك التاريخ وسعت للمصالحة مع الأحزاب الشمالية والسلطة المصرية والتجمع الوطني الديمقراطي والتشكيلات السياسية والاجتماعية السودانية وغيرها علها تستطيع الاحتفاظ بالمعادلة السودانية القديمة، في ظل ميل لكفة القوة بالكامل لصالح الدول الداعمة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

كذلك قدم الدكتور مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية المصري مداخلته في هذه الندوة حيث جاءت(٢٩) في معظمها ردا على الدكتور غازي صلاح الدين، حيث قال: ان التوجه الحضاري حق لكل بلد، ولكن الاعتراف بالآخر أصبح قضية مُلحة، ولايمكن الخروج منها مهما تصورنا من عصبية قومية أو مشاعر دينية، ومصر مثلا بلد ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ومع ذلك نحن نردد صباحا ومساء وبصدق بضرورة الاعتراف بالمواطنة كمعيار وحيد للحكم بين الناس، وهذا لايمنع مطلقا من ان يكون لدينا احساس بالحضارة العربية الإسلامية، ولايعني اننا حين نتحدث عن المواطنة أو الديمقراطية أو الحقوق السياسية أو الاعتراف بالآخر أو إعطاء الفرد كل ما يجب أن يستحقه لكي يكون على قدر من المساواة مع الآخرين إننا بالضرورة نلغي التوجه الحضاري للاغلبية من المواطنين.

وأنا متفق مع السيد الوزير في أن الطرح الإسلامي السوداني يختلف عن الطرح الإسلامي السياسي عموما في منطقتنا لأن الإسلام في إفريقيا إعتمد على الحركة الصوفية، ويُعد الدين احد المكونات الاساسية للمجتمع وللعقل السوداني، ولكن من ذا الذي يقول إن هذا ليس قائما في مصر، وقائما على أشد من ذلك، إن الدين في مصر قضية حاكمة، والإسلام هو السياج الذي يتقدم به المصريين. وعلينا الاعتراف بان العالم قد تغّير ومعه لايمكن أن أكون أحادي النظرة في خطاب يتجه إلى العالم، فلابد أن نستوعب أن هناك أمورا كثيرة قد

تغيرت وأن البعد الحضاري لابد التسليم به، ولكن يجب إلا يكون هو المدخل الوحيد لسياسة دولة تضم من الاعراق والملل والنحل مثل مايضمه السودان.

ويستمر الوزير قائل إن الدكتور غازي قدم روشتة كبيرة للمنطقة عموما وهي أوسع من الموضوع، ولاتخلو من تأصيل وأحكام وعمق، ولكن في تصوري أنه قد اسقط منها المناخ الدولي، فنحن لسنا وحدنا في هذا العالم، نحن جزء من عالم سقطت فيه نظرية سيادة الدولة، ولم يعد ممكنا الانعزال داخل سياج وطرح أفكار على أنها جزء من سيادة الدولة وحقها فهذا أمر غير ممكن، وسوف تجد من يمنعك، وأنا ممن يؤمنون بأن السياسة هي محصلة تفاعلات بين قوي وليست فكرا في حجرات مغلقة أو في صالونات صفوية.

ونحن لم نخلق لكي نكون على فكر واحد ودين واحد وأسلوب واحد في الحياة. ومن ثم التنوع والتعدد من الأمور الطبيعية التي لابد أن نعترف بها عندما نتحدث عن السياسات والافكار.

وهناك عدة ثوابت يجب التركيز عليها في محاور العلاقات المصرية السودانية.

١- يجب أن تكون هناك علاقة مستمرة ومستقرة وثابتة.

٢- مطلوب سياسة تستوعب روح العصر ولاتقف عند اطروحات القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين يجب ان نفكر بمعطيات العصر وتطوراته وتحولاته

٣- ضرورة التخلص من آثار الماضي ورواسبه، ومالم نتخلص من هذه الرواسب سوف نظل اسري لعُقد نحن لسنا السبب فيها وسوف نردد لغة عفا عليها الزمان.

وختاما نحن عندما نتحدث عن موقف مصر الثابتة مع وحدة السودان فهذا يعني ان ذلك لمصلحة السودان العليا ومصلحة مصر العليا.

ولكي تتحقق هذه الاهداف يجب ان يتمتع كل السودانيين بغير تفرقة بكل الحقوق الحديثة والمزايا السياسية وكل المقومات السياسية وكل المقومات القانونية التي تجعل المساواة كاملة بين الجميع.

ونحن لسنا ضد طرح الحضارة العربية الإسلامية بالعكس نحن هنا في مصر مسلمين واقباط نعترف بمظلة الحضارة العربية الإسلامية ونوقرها لاننا نتمي إليها ونتمسك بها ونتحدث بلغتها ولكن يجب ان لايكون تطبيق هذا المبدأ الحضاري مفروضا على غير المسلم وغير العربي لينضوي لقاعدة قانونية ما.

ومن الملاحظ في حديث الدكتور مصطفي الفقي في تعقيبه على الدكتور غازي صلاح الدين أشار عدة مرات لضرورة توخي المساواة بين الملل والنحل المختلفة وعدم فرض رؤية معينة على جماعات لاتنضوي تحت الرؤية الكلية للدولة، إلا انه لم يقرن رويته هذه بمثال واضح يبين أين تكمن التفرقة أو أين تكمن عملية سلب الحقوق في السودان؟، كأن يقول مثلا إن الدستور السوداني ينص في فقرته الأولى في الجزئية الثانية على منع تولي رئاسة الدولة من كانت ديانته غير الإسلام -.

أضف إلى ذلك أنه ركز كثيرا على مسالة المواطنة في التعامل مع أفراد الدولة وهذا شيء أجازه دستور السودان لعام ١٩٩٨ وهو يتحدث في يوليو عام ٢٠٠٠.

ولكن ربما منعه من ذكر هذه المطلوبات (لو كانت موجودة) إنه كان يرد على الدكتور غازي صلاح الدين مباشرة بعد إلقاء الاخير لورقته ،لذلك لم يكن مهيئا لضرب الامثال وقرنها بالحجج والبراهين لكي تكون أكثر توثيقا.

كما أن الدكتور الفقي لم يورد أي نص يُستشف منه أن هناك تعارضا ما مع نظام الحكم في مصر والتيار الإسلامي المصري الذي يتمتع بوجود في الشارع المصري، وله عدة مقاعد في البرلمان المصري ،ويسيطر على أكبر ثلاثة نقابات في مصر هي نقابة الاطباء ونقابة المحامين ونقابة المهندسين.

أوأن هذا التيار يسبب قلقا للسلطات المصرية التي كثيرا مادخلت معه صراعات تزيد وتخف بحسب الاحداث أو انها (الحكومة المصرية) تخشي من ان يشجع وصول التيار الإسلامي السوداني رفيقه المصري في العمل على تغيير الاوضاع كذلك، وكل هذه أسباب حقيقية لها وجودها الفعلي ولايمكن التنكر لها أو تجاهلها.

وورد في الندوة عدة تعليقات أخرى نشرت في ثلاث أعداد من الصحيفة مما يعكس مدي إهتمام المثقفين المصريين بموضوع العلاقات المشتركة، حيث ذكر أحدهم (٣٠) وهو الكاتب محمد سيد أحمد من مصر تعليقا على حديث الدكتور غازي صلاح الدين ذاكرا أنه يطرح نفس المنهج الذي طرحه هانتجتون – أو تأثر به– وهو منهج صراع الحضارات، وإذا سلمنا بهذا المنهج فهذا يعني إننا نحن الحضارة الإسلامية مقابل الحضارة المسيحية اليهودية، لكن الحضارة الإسلامية حاليا متخلفة وعاجزة عن أن تنجز، وسوف نجد أنفسنا في مازق فكري حقيقي.

إننا نعيش عصر العولمة. . وربما من عيوب هذا العصر أنه يفترض وحدة كلية للبشر، قد تنتهي بمردودات عكسية للأطراف المُحبطة من هذا التمادي في التوحيد تحت سيطرة حضارة معينة، وعلى حساب غيرها. ونحن ينبغي ان نواجه هذا الأمر بان ندرك ان التعدد هو الاصل، ولانملك أن نقول إن طرفا معينا هو الاصل والباقي لانراه.

وعلى وجاهة تعليق السيد محمد سيداحمد إلا انه لايحدد من المسئول عن تخلف الحضارة الإسلامية في الوقت الراهن، واذا كانت اجابته بانهم المسلمون عموما فإنه ربما يتجاهل حقائق مهمة هي ان جميع من مروا على السلطة في المنطقةالاسلامية تقريبا تابعون في فكرهم أو ممارساتهم لحضارة أخرى، ذلك ان أغلبية التيارات التي وصلت إلى السلطة في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتي الأن كانت تهتدي بنماذج مستوردة مثل التيارات الاشتراكية والراسمالية والقومية وهي تتناقض ربما في بعض جزئياتها مع تيار الحضارة الإسلامية، وبالتالي الحديث عن حضارة اسلامية متخلفة وعاجزة ربما ينبع من عدم استلهامها والاقتداء بها أكثر من كونها عاجزة ومتخلفة في نفسها أو تؤدي إلى العجز بالضرورة.

وعندما منحت الفرصة الدكتور غازي صلاح الدين للتعليق مرة أخرى أكد أنه لم يهدف مطلقا إلى أن يحاول بثقافته التي يحملها أن يلغي الآخر، إنما ذكرت أن السودان لابد وأن يطرح نفسه طرحا لاتناقض فيه بين ثقافاته الداخلية، طرحا يؤهل الثقافة العربية الإسلامية – التي لايمكن تجاوزها – للتعامل الايجابي والبناء مع بقية الثقافات الأخرى، وأن أي محاولة لتعريف السودان بانه مساحة نزاع وتناقض سوف تمتد آثاره السالبة إلى خارجه، وسوف يطيح باي مشروع لإقامة نظام إقليمي بناء.

وعندما جاءت الفرصة للدكتور مصطفي الفقي بدوره – بحسب الصحيفة – ذكر أن الدكتور غازي صلاح الدين نمط مختلف عن الكثيرين من المفكرين والكتاب المعنيين والمسئوليين الذين يعتنقون فكرا ينتمي إلى الجبهة الإسلامية أو يقترب منها. وربما يكون مثل هذا الحديث التلقائي من قبل الدكتور مصطفي الفقي يعكس جانبا مهما من فكر بعض المسئولين المصريين الذين كونوا فكرة ثابتة عن الوضع في السودان من الصعب ان يتغير، وفي حالة محاولة توفير افكار جديدة أو اضافة بعض الشروحات يكون ذلك مُعبرا عن حالة

الفرد القائلها أكثر من كونها تعبير عن التيار الذي يمثله، وتدرج في قيادته حتي وصل إلى ذلك المنصب القيادي، وعبارة مشابهة لذلك وردت على لسان السفير محمد عبدالحليم سفير السودان في مصر في تلك الحقبة عندما قال في نفس الندوة صراحة إنه في بعض الاحيان يحضر بعض الندوات ويشعر أن الناس لايناقشون ماقيل وإنما ينطلقون من مواقف سابقة، ولقد رايت نموذج هذا اليوم.

وكتب في صحيفة الأهرام (٣١) الدكتور أحمد شوقي محمود أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة حول الاوضاع السودانية، وذكر أن نظام الحكم المثالي في السودان هو الفيدرالية، وبالرغم أن الدستور الحالي في السودان ينص على الفيدرالية إلا انها فيدرالية غير حقيقية تحمل في داخلها مركزية صارمة، وتحتاج لقوانين وأطر لتقنين الفيدرالية.

آما الانفصال فهو لايجدي ذلك لعدة أسباب منها أن جنوب السودان وهو الجزء المُرشح للانفصال عن الدولة الحالية يضم عددا كبيرا من القبائل السودانية المتنافسة، وأبرزها قبائل الدينكا والشلك والنوير والزاندي، وكلها تتطلع للسيطرة على السلطة، وفي حالة حدوث إنفصال الجنوب فإن الأمر سيؤدي إلى صراع مسلح على أوسع نطاق، كما أن إنفصال جنوب السودان سيدعو قبائل سودانية أخرى للمطالبة بالانفصال بالاقاليم التي تعيش عليها في الدولةِ السودانية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك قبائل النوبا والفور والبجا، ولن تخلو هذه الأقاليم لو سلّم لها بالانفصال من صراع مسلح مماثل للصراع المتوقع في جنوب السودان في حالة إنفصاله.

وقد يتصور البعض أن التسليم بالانفصال للاقاليم السالفة الذكر (الجنوب – دارفور والشرق) قد يؤدي إلى حالة من الاستقرار والسلام في الدولة السودانية التي تقوم في اقاليم شمال ووسط السودان الحالي، إلا ان ذلك مجرد وهم خادع وذلك لسببين.

١- إن تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية في اقاليم جنوب السودان وشرقه وغربه قد يدفع الملايين من ابناء هذه المناطق للهجرة والاستيطان في شمال ووسط السودان، وهؤلاء النازحون لن يرضوا مطلقا بالعودة طوعا إلى أقاليمهم الاصلية، حيث الصراع المسلح وحيث الفقر المدقع، والانعدام المطلق لفرص العمل، وربما فرص الحياة نفسها، وأن محاولة ترحيلهم بالقوة سيعود بالامور إلى حالتها الأولى حيث من المحتمل أن تشتعل مواجهات دامية تشيع الفوضي والدمار في وسط وشمال السودان، اضف إلى ذلك ان الأقاليم الاصلية ستنحاز لمواطنيها مما يهدد باشعال حرب جديدة.

٢- تقسيم السودان إلى اقاليم مستقلة سيولد صراعات مسلحة جديدة حول هذه الأقاليم نظرا لعدم وضوح الحدود المشتركة بين الأقاليم والتداخل الشديد بين اقاليم وقبائل السودان.

وفي هذا المقال الوارد ذكره يبلغ العقل العلمي المصري شأواً بعيدا في مناقشة مشكلة السودان، من دون أن يلقي ظِلالا سياسية مصرية على هذا الطرح بصورة واضحة، والدليل على ذلك انه يناقش قضايا لا تناقش كثيرا حتي في أجهزة الراي العام السودانية مثل كيفية التصرف مع مواطني الأقاليم المطالبين بالانفصال في حالة حدوثه، مع العلم أن هؤلاء المواطنين ربما يشكلون الاغلبية حتي في وسط وشمال السودان وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها الهجرة إلى خارج السودان من قبل سكان شمال ووسط السودان، وتآخر سن الزواج بينهم، وانتشار نمط الأسر النووية، وهي الأسر التي تتكون في العادة من الأم والأب وقليل من الأطفال، على عكس نمط الأسرة الممتدة الذي ينتشر في بقية أقاليم السودان، والذي يسمح بوجود كثير من الأسر القرابية في حيز مجالي واحد، بينما تصبح الرعاية جماعية

بصورة أساسية، كما أن الكاتب يُناقش كذلك مسالة تحديد وتوضيح حدود الأقاليم السودانية المختلفة وضرورة التوصل بشأنها إلى اتفاقيات ملزمة قبيل التوصل إلى تنفيذ حق تقرير المصير، لأن هذا الأمر لو ترك على حالة مُرشح لتفجير الصراع بين الأقاليم المستقلة كما في حالة إثيوبيا وإريتريا ،وكان الكاتب يتشكك في مسالة حسم الحدود أصلاً ويرجعها للتداخل الشديد بين القبائل وعدم وضوح هذه الحدود.

وفيما يبدو كنتيجة لتعثر المبادرة المصرية السودانية بعد جهود عديدة ومحاولات دفع متواصلة اخذت صحيفة الأهرام عبر كتابها تلقي اللوم على التجمع الوطني الديمقراطي في تعطيل المبادرة حيث نجد ان احد الكتاب يذكر (٣٢) صراحة ان القضية تراوح مكانها على الرغم من التحولات الكبيرة التي قامت بها الحكومة السودانية، وما أبدته من مرونة تجاه المعارضة، ويذكر آخر (٣٣) أن العقيد جون قرنق هو الزعيم الوحيد في السودان الذي وضع أمامه هدفا ضخما هو فصل جنوب السودان عن شماله وإقامة إتحاد هش بين الشمال والجنوب كخطوة تتيح للجنوب بعد فترة قصيرة أن يقيم دولة مستقلة عن السودان، ولقد تحالف بعض زعماء المعارضة السودانية مع قرنق بهدف اسقاط النظام الحاكم في الخرطوم، ولم يدرك الزعماء أنهم بهذه الطريقة يمنحون قرنق جانبا من الشرعية.

ان الكل يعرف ان قرنق لايتحرك بمفرده، بل هناك قوي إفريقية تساعده من تلقاء نفسها وقوي أخرى تساعده بقواعد وأموال وقوي دينية ترى الجنوب السوداني مسيحي يجب أن لا يخضع لسلطة إسلامية تحكم من الشمال في الخرطوم.

ويلفت الكاتب نظر القراء إلى فكرة جديدة ربما تعكس القلق المصري حينما يقول أن حكومة الرئيس البشير تقيّد الحريات على بعض المعارضين وتطلقها بوضوح لحسن الترابي وحزبه (الجدير بالذكر أنه بعد إنشقاق المؤتمر الوطني كوّن الأمين العام السابق الدكتور حسن عبداله الترابي حزبا آخر باسم المؤتمر الوطني الشعبي) الذي أصبح يمارس نشاطه العلني في وقت منعت فيها الأحزاب الأخرى من إقامة الندوات والاجتماعات، وهذا كله يشكك في حقيقة الصراع مابين القصر والترابي.

ويعكس مثل هذا الاستنتاج أنه ربما لازالت جماعات مصرية تخشي أن تكون مسالة إنشقاق الحزب الحاكم في السودان وإعفاء الأمين العام له، وتكوين حزب منفصل مجرد مسرحية قصد بها تضليل الراي العام الدولي والإقليمي والمحلي بحدوث تغييرات جذرية في النظام الحاكم يسمح له الخروج من حالة العُزلة السابقة إلى حالة تطبيع جديد للعلاقات مع الأخرين، بدعوي أن جميع مسببات التوتر السابقة قد انتفت بمجرد عزل جناح في الحزب.

ثم حملت (٣٤) الصحيفة إشارة أخرى على إتهام التجمع بتعطيل المبادرة المشتركة وذلك عندما اوردت تصريحات الرئيس معمر القذافي التي ذكر فيها ان التجمع الديمقراطي يماطل ولايريد الحل السياسي ويضع العراقيل امام المبادرة المصرية الليبية.

وفي الشهور الاخيرة من عام الفين برزت في صحيفة الأهرام دلالتين توضح تحسن العلاقات المشتركة بصورة مضطردة، وأول هذه الدلالات تصريح الرئيس المصري في صحيفة الأهرام من انه معجب بالتطورات الاقتصادية التي حدثت في السودان، وعودة السودان إلى البنك الدولي، كما صرّح لمبعوث الرئيس السوداني مهدي إبراهيم بأن مصر لن تسمح بأي تدخل أجنبي في السودان، كما لاتسمح بانفصال الجنوب، إلا أن الصحيفة لم توضح أن عدم السماح بفصل الجنوب سيكون في حالة تدخل قوي أجنبية أو في حالة رضاء الشماليين والجنوبيين بحق تقرير المصير، وأغلب الظن أنه يقصد الأولى وذلك للحديث الذي سبقها عن عدم السماح بتدخل أجنبي في السودان، وزاد على ذلك بأنه وافق بحسب طلب

الحكومة السودانية على رفع حجم التبادل التجاري واقامة مشروعات زراعية مشتركة، وإقامة صلات تعاون بين الحزب الوطني الحاكم في مصر وحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، ومؤسسات المجتمع المدني، اضف إلى ذلك تم الاتفاق بحسب الصحيفة على عقد اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين في أول سبتمبر ٢٠٠٠ برئاسة وزيري خارجية البلدين لأول مرة.

أما الدلالة الأخرى فقد تمثلت في قرار الرئيس المصري بمعاملة الطلاب السودانيين في مصر في جميع مراحل التعليم إسوة بالطلاب المصريين وأرجع كاتب مصري(٣٥) في الصحيفة سبب هذا القرار لأهمية التواصل الثقافي، ذلك إن آثار دراسة الطلاب في أي قطر تمتد لأجيال طويلة لأنها أولا تتصل بالفكر والوجدان وثانيها ترتبط بفئة متميزة في المجتمع يقوم عليها مستقبل الأمة، فاهمية العلاقات الثقافية ترجع إلى أنها تضمن نوعا من الاستمرارية في العلاقات بين الدول، أضف إلى ذلك أن الطلاب السودانيين في مصر يمكن أن يلعبوا دورا مهما في المحافظة على آستمرارية وخصوصية العلاقات المصرية السودانية.

وورد في الصفحة الأولى(٣٦) من الصحيفة في إحدى المرات بعد ذلك وجود بعض العقبات التي حالت دون عودة العلاقات بين البلدين، تمثلت في الديون المصرية على السودان، والضرائب على السلع السودانية، والازدواج الضريبي، وضمانات الاستثمار، وإن أصابت الصحيفة في أن هذه هي العقبات هي التي تقف أمام علاقة البلدين يعني ذلك تطورا جديدا، إذ أن العقبات الاقتصادية متعارف عليها بين الدول ولايعني وجودها أن ذلك سيؤثر على العلاقات، وأكبر مثال على ذلك وجود مصاعب اقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان وهما من أكبر الحلفاء في العالم، أو وجود خلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهما يتمتعان كذلك بعلاقات وثيقة في المجال الاقتصادي، إلا أنه ومن المتعارف عليه في دول العالم الثالث أو الدول النامية أحيانا أن التوترات الاقتصادية ربما تكون نتيجة لتوترات سياسية في المقام الأول، والذي يزيد من الاحتمال الأخير أن الرئيس السوداني صرح(٣٧) بعد عشرين يوما من نشر تعليق وجود صعوبات اقتصادية – أن التفاوض جار لحل مشكلة حلايب – وأشار أيضاً في نفس الخبر أنه مضت خطوات بالنسبة لميثاق التكامل ولكن التغيرات السياسية أوقفت هذا العمل وعادت به إلى مربع واحد. ولكن الصحيفة لم تاتي بتفاصيل حول ماهي هذا التغيرات السياسية التي أوقفت تطور العلاقات وأعادته إلى مربع واحد، وبالتالي من المؤكد أن هذا التصريح يعكس وجود أزمة ما بين البلدين. بيد أن هذه الأزمة الغامضة ربما تكون عابرة تتعلق ببعض الاجراءات وليست أزمة تصادم استراتيجيات أو ايديولوجيات كما كان يحدث في الماضي، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها الاعلان عن وجود وساطة مصرية ليبية بين السودان ويوغندا لأول مرة، وعقد اجتماع مشترك بين وزير الخارجية المصري والليبي والسوداني واليوغندي في كمبالا بهدف تطبيع العلاقات، وهذه خطوة جديدة إذ طالما اشتكي السودان إعلامياً من التدخل اليوغندي في شؤونه الداخلية ودعم الحركة الشعبية لتحرير السودان وتشجيعها بالاشتراك مع اطراف خارجية على فصل جنوب السودان، وحسب الصحيفة (٣٨) فان عمرو موسي ذكر ان هذه الخطوة تهدف إلى تخفيف التوتر، وتوفير مراقبين مصريين وليبيين على الحدود الاوغندية السودانية.

وأجرت بعد ذلك الأهرام (٣٩)حديثاً مطولاً مع وزير الخارجية السوداني وسالته عدة أسئلة حول العلاقات المشتركة، وسالته الصحيفة أيضاً عن مغزي حديثه في مؤتمر القمة العربي الاخير (عقد في نوفمبر ٢٠٠٠) حول إعلان الجهاد ضد إسرائيل، حيث ذكر

الوزير الدكتور مصطفي عثمان إسماعيل، أن ما قيل في هذا الصدد يحتاج لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لمعني الجهاد الشامل، والذي لايعني فقط الحرب، بل الاعداد والاستعداد، فالامة الإسلامية اليوم قد لاتملك من أسباب القوة مايؤهلها لإعلان الحرب ،وهي أعلى درجات الجهاد، إلا أننا نحتاج لتعبئة طاقات الامة ماليا وسياسيا ودعوياً حتي تكون مستعدة إذا مافرض عليها القتال.

وفي خطوة أخرى تعكس مدى الاهتمام المصري بمبادرة الايقاد حضر السيد عمرو موسي وزير الخارجية المصري إلى الخرطوم للمشاركة في اجتماعات وزراء خارجية الايقاد، والقي كلمة كذلك في القمة، بالرغم ان مصر ليست جزء من دول الايقاد إلا ان رغبتها الشديدة فيما يبدو للمشاركة دفعت بقيادة الدبلوماسية المصرية للحضور .

وفي عدد(٤٠) تالي وفي الصفحة الأولى من الصحيفة بمناسبة مشاركة عمرو موسي لاول مرة في اجتماعات دول الايقاد وتحت عنوان بارز ورد تصريح لوزير الخارجية المصري يذكر فيه أهمية الدور المصري في تعزيز علاقات السودان بجيرانه، وجاء في متن الخبر أن تحقيق استقرار السودان ووحدته وتنميته هو هدف مصر، التي قامت بدور كبير في تعزيز وتطوير علاقة السودان بجيرانه، والمشاركة في المساعي الجارية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني بمشاركة القوي السودانية المختلفة.

والجدير بالملاحظة هنا أن صحيفة الأهرام قد ركزّت تركيزاً كبيراً في الخبرين الذين يتعلقا بزيارة وزير الخارجية المصرية بكمبالا وحضوره اجتماع الايقاد، واعتبرت ان ذلك الامر يهدف إلى تعزيز علاقات السودان بجيرانه، بمعني ان هذه الزيارات والجهود المصرية تتعلق بالسودان ،وهذا امر صحيح لايستطيع أحد تجاهل الاهتمام المصري بتطبيق علاقة السودان بجيرانه بهدف تخفيف التوتر واطفاء نيران الحروب المشتعلة، وهذه مساهمة كبيرة ومقدرة ولكن من جهة أخرى أيضاً نجد أن مصر قلقة من مسالة إنفصال جنوب السودان وانضمام دولة جديدة لدول حوض النيل، وقد يتطلب ذلك إدخال بعض التعديل في الاتفاقيات السابقة المتعلقة بمياه النيل وهذا أمر لم تتطرق له الصحيفة.

ومن المواضيع الحساسة الأخرى في الصحيفة بالنسبة إلى مصر مسالة المياه، وربما تسبق هذه المسالة حتي موضوع الايديولوجية الإسلامية التي تبنتها حكومة الانقاذ الوطني في السودان، ولم تعلن تراجعها حتي بعد انشقاق حزبها الحاكم، ولكن فيما عدا مسألة انفصال جنوب السودان وتاثيرها المفترض على حقوق المياه من لاتفاقيات المكتسبة نجد ان هذه المسالة (مسالة المياه) لم يثور خلاف حولها على الاطلاق، على الاقل في صحيفة الأهرام القاهرية في المدة الزمنية التي راجع فيها الباحث الصحيفة، هذا بالرغم من المشاريع المُعلنة في السودان والتي تتعلق بالمياه وتخزينها، مثل مشروع تعلية خزان الرصيرص واقامة سد الحامداب وسد كجبار وسد الشريك وغيرها من المشاريع المائية السودانية.

وربما يرجع ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن هذه المشاريع المائية السودانية جاءت بحسب اتفاقيات مسبقة مع الحكومة المصرية في إطار حصة السودان البالغة ٥ر١٨ مليار متر٢ من المياه في العام، ولقد رأينا في هذا الباب كيف أن اللجنة الوزارية المشتركة أوصت بضرورة ربط الشبكة الكهربائية المصرية بمولدات الخزان المقترح إنشاءه في منطقة الحامداب في حالة وجود فائض من الكهرباء، ورغبة حكومية سودانية في تسويق هذا الفائض.

والسبب الآخر ربما كان رغبة الحكومة المصرية في عدم إثارة هذا الملف الحساس بجانب الملف السياسي والحدودي، وذلك لرغبتها في المستقبل في حالة توصل الحكومة

السودانية إلى اتفاقية سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتم بموجبها إعادة الاعتراف بحدود السودان الحالية التوصل إلى اتفاقية للعودة إلى مشروع حفر قناة جونقلي، وربما مشاريع مائية أخرى مثل قناة مشار في جنوب السودان وربط نهر القاش الموسمي مع النيل الأزرق.

أو ربما أن السلطة المصرية قررت عدم اثارة مثل هذا الموضوع أصلا خصوصا وأن إثارته قد تدفع السلطات الإثيوبية إلى المطالبة مجددا بتقسيم حصص مياه النيل مرة أخرى، لأنها لم تكن راضية عن اتفاقية مياه النيل التي عقدت بين الحكومة السودانية والمصرية في نوفمبر من عام ١٩٥٩، ولقد راينا التخوف المصري من إثيوبيا في هذا البحث من خلال استعراض مقالة الدكتور عبدالملك عودة، اضف إلى ذلك أن إثيوبيا وبحسب ماجاء في صحيفة الأهرام في المقالة المشار إليها تلوم الحكومة المصرية وتري انها ساندت أريتريا ضدها مما خلق توترا.

وبالتالي أضافة التوتر الإثيوبي إلى التوتر السوداني وهما من أهم دول حوض النيل – لأن الدول الأخرى تقع على خط الاستواء وبالتالي تعتمد على الامطار بشكل أساسي حيث تهطل بمعدل ثمانية اشهر في العام – سيخلق ضغطا كبيرا على السلطات المصرية، لذلك هي حريصة ان لاتتفق الرؤية السودانية والاثيوبية خصوصا في مسالة مياه النيل.

وفي هذا الخصوص يذكر د. بشير البكري في صحيفة الأهرام(٤١) أن قناة جونقلي المؤودة بيد جون قرنق كانت ستوفر للبلدين ٤ مليارات م٢ في العام من المياه، أي ان الفاقد من المياه منذ تدمير أليات القناة بلغ ٦٠ مليار م ٢، بينما تبحث مصر وحدها الان عن ٥ مليارات متر مكعب لانهاء مشروع قناة توشكي الكبير وبذلك نعرف سببا واحدا من الاسباب الكثيرة التي دعت رئيس مصر لتأييد وحدة السودان وإعتباره عمقه الامني كما يعتبر السودان علاقاته مع مصر هي عمقه الامني والحضاري.

وفي مقال آخر بالصحيفة(٤٢) يشرح أحد المهندسين بصراحة مشكلات مصر المائية والمشاريع المائية التي تود الحكومة تنفيذها والصعوبات التي تلازمها والمخاطر المستقبلية، حيث نري بوضوح مدى الاحتياج المصري لمياه النيل وارتباط ذلك بسياستها الخارجية، حيث يقول المهندس الزراعي ماهي الطرق التي يجب عملها حتي تتم عملية تأمين الاحتياجات المتزايدة من المياه ؟ أولها ربما مخطط الدولة لنقل ٥ر٥ مليار متر مكعب من مياه النيل إلى مشروع توشكي ليتبقي للدلتا والوادي فقط ٥٠مليار م ٢ من مياه النيل، وتذكر الحكومة انها تستطيع بهذه الكمية من المياه توفير الاحتياجات المائية للمساحة الحالية والزيادة المستقبلية من مياه الشرب والصناعة، بالاضافة إلى التوسع زراعيا في مساحة تقترب من ٢ مليون فدان في سيناء والدلتا والوادي، ولكننا نشكك في ذلك بالرغم من ان الحكومة وضعت عدة خطط لتامين هذه الاحتياجات العاجلة، مثل استكمال قناة جونقلي بالتعاون مع السودان، وتقليل الاستهلاك المائي الزراعي في الدلتا والوادي القديم، وتقليص مساحات الارز وقصب السكر، وادخال سلالات جديدة تقلل من الاستهلاك المائي، تكثيف تدوير العوادم المتبقية، وقيام برنامج قومي موُسع لتهذيب المجاري المائية، واحلال منشأت الري المتهالكة، وتطوير الري السطحي، ومعالجة مياه الصرف الصحي لاعادة استخداها، وتدبير الموارد المالية للتوسع في استغلال المياه الجوفية الضحلة، ومياه الصرف الزراعي بالوادي والدلتا.

ولكن كل ذلك قد لايكون له جدوي كبيرة في ظل معدل الزيادة السكانية الحالية، والتوسعات الصناعية الجاري تنفيذها على حواف الدلتا والوادي مما سيزيد الاستهلاك الادمي والصناعي من المياه بنسبة لاتقل عن ١٠٠% في العشر سنوات القادمة.

ثم يورد المهندس حديثا مقتضبا عن احتياجات ترعة السلام (دون تحديدها أو تعريفها) التي يقدر احتياجاتها بحوالي ٥ مليارات م ٢ من المياه سنويا، ويقول انها ربما يكاد يُكفيها المُستخلص من قناة جونقلي، (ترى هل يقصد الكاتب أن ترعة السلام هي الترعة التي تتحدث عنها أجهزة الأعلام والتي ستسقي صحراء النقب في إسرائيل بموجب اتفاقية سرية بين الرئيس الراحل السادات ورئيس وزراء إسرائيل بيجن أم أنها ترعة مصرية محلية).

ونشرت صحيفة الأهرام (٤٣) دراسة مُطولة للسيد الصادق المهدي (رئيس وزراء السودان السابق) عبارة عن كتاب أصدره حديثا تحت عنوان مياه النيل الوعد والوعيد، وهذا النشر يعتبر الاطول والاعمق لأي كاتب سوداني في صحيفة الأهرام منذ أن بدأ الباحث في مراجعتها، حيث استمرت في نشرهِ متتابعا لشهر كامل، جاء أبرز مافيه عن السكان والمياه انه يري الخريطة الحالية للسودان معيبة لأن توفير الخدمات ومطالب التنمية توجب ترشيدا سكانيا يجمِع القري المشتتة وعددها حوالي ٦٥ الف قرية في قري أكبر، بينما الخريطة المصرية معتلة أيضاً لأن كل سكان مصر تقريبا يسكنون في ٣% من أراضيها على شريط النيل والدلتا، وهناك محاولات مصرية للخروج من الوادي القديم عبر ترعة توشكي ومديرية التحرير إلا ان ذلك الامر لا جدوي من وراءه، والأفضل تنظيم هجرة مصرية للسودان، ولو عرض السودان أرضا خصبة في أماكن صالحة للعمران يجب أن تهرع إليها على الفور أيد عاملة مصرية تصحبها امكانيات استثمارية.

وتنبع أهمية هذه الرؤية من كون قائلها السيد الصادق المهدي رئيس حزب الامة الذي عمل حزبه في السابق على استقلال السودان، وصاحب الأغلبية البرلمانية في أيٍ انتخابات ديمقراطيةخاضها السودان، وترى جماعات سياسية مصرية أن هذا الحزب عدوا تاريخيا لها، وبرؤية زعيمه هذه تقترب أغلبية الأطراف السياسية السودانية من مصر.

ويشير السيد الصادق المهدي في بحثه عن المياه أن الأمم المتحدة طلبت من جمعية القانون الدولي ومجمع القانون الدولي تقنين الأحكام المنظمة للمجاري المائية، وبعد جدل طويل ظهر خلاف عميق بين مجموعتين، المجموعة الأولى تود الابقاء على الاتفاقيات والمعاهدات السابقة والزاميتها، وقد حرصت على هذا المبدأ دول ذات حقوق مكتسبه مثل مصر وفرنسا وسويسرا.

والمجموعة الأخرى ترى ان الاتفاقيات القديمة مُجحفة، وتطالب بعدالة التوزيع مثل إثيوبيا والبرتغال.

وبعد جدل طويل نصت أحد فقرات القانون المُقترح على أحقية مختلف الأطراف في الاتفاقيات القائمة ان تنظر عند الزوم في تحقيق اتساق هذه الاتفاقيات مع المباديء الاساسية العادلة.

وخطورة هذا القانون (إذا تمت إجازته) إنه ربما يُدخل مصر في عملية توزيع جديدة لحصص المياه من حوض النيل، وهذا شيء يعاكس المبدأ الذي دعت إليه، وسعت إلى تثبيته طوال تاريخها الحديث. لأن هذا المبدأ ينص على الاعتراف باتفاقيات المياه القديمة دون تعديل ،إلا بعد موافقة مصر، وهذا المبدأ تمسكت به مصر على وجه التحديد في اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية١٩٥٩.

ويقول السيد الصادق المهدي إن هناك صعوبات تقف أمام دول حوض النيل بخصوص المياه وتتمثل في :-

١- إن دول حوض النيل مستمرة في رسم خطط وطنية لاستغلال مياه النيل دون أي اعتبار لموقف دول الحوض الأخرى مثل الخطة الاثيوبية التي وَضعت بمساعدة

من المعونة الأمريكية لاغراض الري الزراعي والانتاج الكهرومائي عام ١٩٦٤، وخطة المياه المصرية الشاملة لعام ١٩٨١م.

٢-تتوافر معلومات فنية دقيقة في مجالات المياه، ولكنها غير مرتبطة باطار عام يربطها باهداف مشتركة.

٣- توجهات وفود البلدان المختلفة (دول حوض النيل) تعبر عن رؤى ومواقف خاصة باوطانها ومتناقضة فيما بينها.

٤-علاقات دول حوض النيل في حالة توجس وشك متبادل.

واخيرا يري السيد الصادق الهدي أن حل مشكلة الاحتياج الدائم للمياه يتطلب القيام بعدة خطوات تتمثل في :

١- تلتزم دول حوض النيل بالامتناع عن القيام بأعمال منفردة تلحق ضررا بالاطراف الأخرى

٢- السيادة على النيل مشتركة بين الدول المتشاطئة عليه.

٣- تتجنب دول الحوض الابتزاز والتهديد والتلويح باستخدام القوة، وتحسم الخلافات بالوسائل السلمية.

٤- استغلال مياه النيل يخضع لاتفاق شامل وملزم تبرمه وتلتزم به دول الحوض

٥- لاسباب تاريخية تتعلق بالضرورة والكثافة السكانية وغياب البديل المائي سبقت مصر ثم السودان إلى استغلال مياه النيل فصارت لهما حقوق مكتسبة.

٦- لاسباب جغرافية مثل كثرة الامطار والمرتفعات والأرض الصخرية لم تنل دول أعالي النيل حصة من مياه النيل في الماضي ولكن الضرورة التنموية والزيادات السكانية والامكانات التقنية أتاحت لدول منابع النيل فرصا لاستخدام مياه النيل للري وتعتبر الحصص التي تطالب بها حقا مطلوبا لأن الحقوق المطلوبة تقوم على مستجدات والحقوق المكتسبة تقوم على موروثات. ويطرح السيد الصادق المهدي خيارين للمساهمة في تضييق الاختناقات المائية تتمثل في :

١- يجوز لاية دولة من دول حوض النيل ان تزارع أية دولة أخرى من دول الحوض على أساس مزارعة شراكة بين المياه والارض والمال.

٢- يجوز لاية دولة من دول حوض النيل أن تبيع نصيبها من المياه أو جزءا منه لدولة من دول حوض النيل.

والصادق الهدي هنا يعترف ضمنيا بعجز الاتفاقيات القديمة على مواكبة التطورات السكانية والاقتصادية في حوض النيل، ويطالب باستصحاب هذه التطورات الجديدة في إعادة تقسيم مياه النيل ونزع فتيل التوتر نتيجة للشعور بالغبن عند بعض الجهات، وهو في نظرته هذه يتفق مع خبراء القانون الدولي الذين اوصوا أيضاً بضرورة النظر إلى التغيرات السكانية الديمجرافية والاقتصادية عند اعادة توزيع الانصبة.

وفيما يبدو أن الصادق المهدي يرمي بفكرة المزارعة بين دول حوض النيل إلى مصر والسودان، حيث يري أن بالسودان خللا ديمجرافيا خطيرا لايمكن حله إلا بادخال آليات جديدة مثل الهجرة، كما انه ينبه المصريين بان سياسة استصلاح الصحراء وغيرها غير مجدية اقتصاديا وسكانيا، إذ سرعان ماتأكل الزيادات السكانية المتسارعة في مصر كل

فيوضات التنمية، ومن الممكن أن تدخل مصر في المستقبل القريب في ازمة حقيقية تــؤدي إلى تحولات اجتماعية وسياسية غير مرغوبة.

وتتبع أهمية افكار السيد الصادق المهدي إلى أن حزبه الــسياسي صــاحب أكبــر الخبرات في تولي السلطة في السودان، حيث تولاها بالاشتراك مع الاتحــادي الــديمقراطي دون منازع طوال فترات الديمقراطية المتقطعة التي مرت على دســت الحكـم، ويوصــف حزبه (الامة) كما ذكرنا من قبل انه ربما ياخذ طابعا غير مرحب بالوجود المصري بحسب نشاته السياسية كحزب استقلالي، واتهامه للسلطات المصرية بانهــا علــى الــدوام ترحــب بالديكتاتوريات العسكرية في السودان على حساب اختيارات الشعب الديمقراطيــة، والــدليل على ذلك انها سبقت وان دعمت سلطة الرئيس الاسبق جعفر النميري حتي قيام الانتفاضــة الجماهيرية في ١٩٨٥.

ولصحيفة الأهرام وجهة نظر أخرى في مسالة المياه ابانتها(٤٤) في إحدى المــرات تحت عنوان رأي الأهرام، إلا أنه من الصعوبة بمكان القول أن جميع وجهات النظر التــي وردت في الصحيفة المقربة من النظام الحاكم في مصر تعنِي بالضرورة ان هذه هي وجهة النظر الحكومية أو الرسمية، وذلك ربما كانت تمثل اجتهاداً من كاتبها، وربما تعبر بالفعــل عن وجهة النظر الرسمية، أوعلي قطاع مهم في السلطة المــصرية وواضــعي القــرارات والسياسات.

ووجهة النظر حول مياه النيل تذكر أنهم يرون إجمالي المفقود - بحسب الصحيفة - من المياه أو من ايرادات حوض النيل تصل إلى ٩ر٩٤%، وبتفصيل أكبــر فــإن إجمــالي المفقود في الهضبة الاستوائية. يصل إلى ٥ر٩٧% من مياهها، وترتفع هــذه النــسبة إلــى ١٠٠% في منطقة بحر الغزال، كما تصل المياه المفقودة فــي الهــضبة الاثيوبيــة إلــى ٥ر٨٧%.

وهكذا يرون أن موارد مياه حوض النيل اوفر بكثير مــن احتياجــات جميــع دول الحوض المشرفة عليه، وماينقص هو التعاون في إنقاذ المياه الضائعة بغزارة، ويذكرون ان جميع الدول المتشاطئة في حوض النيل قادرة على أن ترى ان مصالحها تكمن في التعــاون وليس الصراع.

وكما سمحت صحيفة الأهرام بعرض وجهة نظر المهندس المصري الذي شكك فــي جدوي استصلاح أراض جديدة والخروج من الوادي الضيق إلى مشاريع أخرى مثل توشكي وغيرها نسبة للزيادة السكانية العالية كما راينا، وسماحها بعرض وجهة نظر السيد الصادق المهدي الذي دعا إلى هجرة مصرية جماعية إلى السودان لمعالجة الخلل الديمغرافي الكبيــر الموجود فيه، وتقليل الضغوطات الاستهلاكية علــى المــشاريع المــصرية القائمــة فانهــا عرضت(٤٥) أيضاً وجهة نظر أخرى ترى أن التشكيك في مشروع ترعة توشكي يــذكر حول ماقيل في السابق عن مشروع السد العالي، والادعاء بانه بــاهظ التكــاليف محــدود الفوائد، وان مخاطره أكثر من فوائده، ثم اثبتت الايام - بحسب الصحيفة - ان ذلك لم يكــن صحيحا على الاطلاق، وأنه أنقذ مصر من موجات الجفاف وانحسار المياه فــي الثمانينــات والتسعينيات من القرن العشرين.

وكما نجح المصريون في معركة تحدي الطبيعة عند بناء السد العالي انطلقــت إرادة المصريين قبل ٤ سنوات لتدخل في تحد جديد مع الطبيعة لإنشاء دلتا جديدة تمثل أهم وأعمق تغيير شهدته خريطة مصر العمرانية والتنموية على طول التاريخ.

ومن جهة أخرى نجد أن صحيفة الأهرام ومن خلال المقالات التــي تطرقــت إلــى السودان ركزت على مسالة العلاقات السودانية الإثيوبية التي شهدت ازدهــاراً متــصاعدا.

والعلاقات السودانية الأمريكية التي لم تتبلور بعد في شكل محدد في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش.

ويقول أحد الكتاب(٤٦) أن الحرب الإثيوبية الإريترية التي إندلعت بين عامي ١٩٩٨ – ٢٠٠٠٢ ادت إلى فصم عُري العلاقات بين البلدين وخلق وضع جيوسياسي لإثيوبيا يمثل إعاقة كبيرة لها ولقدرتها كقوة إقليمية في القرن الإفريقي، إذ وجدت إثيوبيا نفسها منقطعة عن مينائي عصب ومصوع على البحر الاحمر، وفي هذا تاثير حاسم على تجارتها الخارجية من صادرات وواردات للبترول على وجه الخصوص.

وهذا الوضع الجديد صب في إتجاه تنامي وتطور العلاقة بين إثيوبيا والسودان في اتجاهات ايجابية، لان إثيوبيا تسعي للوصول إلى ميناء بورتسودان، وهو ميناء سوداني كبير في البحر الاحمر، والاهم من ذلك انه مرتبط بخط البترول السوداني الأطول في إفريقيا حيث يقدر بحوالي ١٦٠٠٠ كم.

ووقع البلدان في المرة الاخيرة على عشر اتفاقيات في مجالات التجارة والنقل والبترول، وتم العمل على اعادة تنشيط عمل اللجنة الحدودية لتيسير حركة انتقال السلع والمواطنين، وعملت الدولتان على اقامة مشروعات ربط كهربائي وتبادل الزيارات بين رجال الاعمال الاثيوبيين والسودانيين، كما وافق السودان على بيع البترول لاثيوبيا والسماح لها باستخدام ميناء بورتسودان، وإلغاء التاشيرات واستبدالها ببطاقات عبور متفق عليها، ومد خط سكة حديد.

ويذكر الكاتب في مقاله صراحة ان مصر مدعوة إلى تحليل اتجاهات التنامي الإثيوبي – السوداني في العلاقات الثنائية بين البلدين، لان مصر لها مصالح بالغة الحيوية مع البلدين.

وإذ ربطنا مثل هذا التقارب السوداني الإثيوبي مع مسالة المياه والاحتجاج الإثيوبي الدائم على مسالة توزيع المياه وضرورة تقسيمها على أسس جديدة تراعي التطورات الجديدة التي حدثت في العقود الاخيرة، بالاضافة إلى الشكوك الاثيوبية المُعلنة المتعلقة بدعم مصر لإريتريا في الحرب الأخيرة بينهما، واستمرار السلطة السودانية بايديولوجيتها الدينية بالرغم الخلافات والانشقاقات، وخوف مصر من أن يؤثر ذلك على أوضاعها الداخلية، يتضح لنا أن مصر مواجهة بتحديات كبيرة من أهمها أن يكون لها دور فاعل في المنطقة تستطيع من خلاله المحافظة على مصالحها الحيوية، إلا أنه وفي وجود عداء مُستحكم بينها وبين أهم دولتين في المنطقة وهما إثيوبيا والسودان، واندفاع البلدين في تكوين علاقات متينة تجارية وسياسية من شأنه ان يقلل الدور المصري في المنطقة.

وبخصوص قدرة الدولة المصرية على التاثير في السياسة السودانية نجد أنها اتخذت عدة آليات على مدي التاريخ القريب لعل من أهمها وحدة الوجدان الثقافي مع قطاعات مهمة من الشعب السوداني ويمكن تسميتها بالتاثيرات الثقافية، وثانيها الاعتماد على تيار اتحادي عريض بالسودان يؤمن بخصوصية العلاقات المشتركة لكلا الطرفين معا.

ومع مجيء ثورة الانقاذ الوطني في ٣٠ يونيوة ١٩٨٩ إلى سُدة الحكم في السودان حدثت تغييرات عميقة لاول مرة بين البلدين، صحيح ان الاختلافات كانت موجودة في السابق وابرز مثال لها انحياز السودانيين إلى تأسيس نظام ديمقراطي تعددي في ١٩٨٦- ١٩٨٩، وانحياز النظام المصري منذ وقت مبكر (١٩٥٢) إلى نظام شمولي مركزي صارم، لم يعترف بوجود أحزاب أخرى بجانب الحزب الحاكم إلا في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وان بقت أحزاب صغيرة يكاد وجودها لايحس به أحد، ولم تكلف اي منها بتشكيل حكومة منذ ذلك التاريخ وحتي يومنا الحاضر.

اما الخلاف في عهد الانقاذ الوطني فقد تركز أساساً في الايديولوجية السياسية المتبعة في كلا البلدين، حيث حكمت مصر ايديولوجيا القومية العربية ذات التوجهات العلمانية بالرغم من الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، والدليل على ذلك أن التلفزيون المصري لايسمح لأي مذيعة بارتداء غطاء رأس إسلامي وهي تطل على المشاهدين وهو من أبسط التعابير عن إسلامية الدستور.

اما النظام الانقاذي فقد تبني ايديولوجية اسلامية متشددة مناقضة لنظام الحكم في مصر، وصادف ذلك نجاحات متعددة للتيار الإسلامي في العالم الإسلامي عموما، كما في إيران من قبل وتركيا والجزائر وتونس وغيرها من البلدان، وتنبأ العديدون بان الدولة المصرية مرشحة قوية لسيطرة التيار الإسلامي المصري على الحكم، وذلك نسبة لانبعاث هذا التيار الحديث اصلا من ارضها في ١٩٢٧مع ظهور حركة الأخوان المسلمين، ونشاطه المتزايد، وسيطرته على معظم النقابات الكبري في مصر مثل نقابة المهندسين والمحامين والاطباء.

وربما رأت أفضل الطرق (مصر) للتاثير على التيار الإسلامي الحاكم في السودان تكوين معارضة قوية له مثل التجمع الوطني الذي تكون اصلا أول ماتكون في القاهرة ١٩٩٠م، ونسبة لضعف الحكومة السودانية في بداية أمرها والصعوبات العديدة التي واجهتها مثل الحرب في جنوب السودان ،وعدم الاستقرار السياسي، ومحاولات الانقلابات العديدة من الداخل ،والازمة الاقتصادية الخانقة، والعداء الدولي المستحكم لها بسبب إنقلابها على نظام ديمقراطي تعددي في زمن يتجه فيه العالم نحو الديمقراطية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بالاشتراك مع الدول الراسمالية الديمقراطية، وتصوير المعارضين السودانيين وعلى رأسهم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن السلطة السودانية الحاكمة تتبع منهج استئصالي عنيف، وتعلن الجهاد إسلامي المقدس ضد مواطنيها المسيحيين في الجنوب، كل هذه الأسباب وغيرها ربما لم تجعل مصر تهتم كثيرا بالسودان بالرغم من قلقها من تنامي الأصولية الإسلامية عند حدودها الجنوبية (على الأقل في سنوات الانقاذ الأولى) وذلك ربما لأنها ترى أن تطورات الأحداث الأخيرة المتمثلة في تصاعد الحرب في جنوب السودان والأزمة الاقتصادية والعداء الدولي والتململ الداخلي كفيل بالاطاحة بالنظام الحاكم، وهذا الامر من شأنه ان يبعد عنها خطر تمدد الاصولية، خصوصا وان فرص النظام في البقاء بدأت ضئيلة للغاية.

كما ان مصر اشتغلت بمواجهة حركة الأخوان المسلمين في الداخل التي تنامت كثيرا مع بداية التسعينيات، وصحيفة الأهرام (٤٧) تذكر ذلك صراحة وتذكر في احد صفحاتها التي خصصتها لدراسة الحركة (ان حركة الأخوان المسلمين سيطرت على نقابة المهندسين أكبر نقابة مصرية في ١٩٨٣م، وعملت على ربطها بالاقتصاد وحولتها إلى مؤسسات ربحية، حيث بنت نقابة المهندسين مستشفي وبنكا، ومجموعة للتامين وعمارات سكنية، واقامت معارض للسلع المعمرة، ووضعت نظاما للتقاعد، وأنشأت نادي المهندسين في الزمالك.

وعلى نفس هذا المنوال سيطرت حركة الأخوان المسلمين أيضاً في ١٩٩٢، على نقابة الاطباء وفي العام نفسه سيطر الاسلاميون على نقابة المحامين. وارجعت الصحيفة أسباب نجاحات الإسلاميين إلى انشغال الدولة في المواجهة مع جماعات العنف المسلح، خلال حوادث الإرهاب في الصعيد، واستهداف المسئولين والكتاب والاعتداء على السياح الاجانب، وبينما كانت الدولة تخوض معركة حاسمة ضد الإرهاب المستتر بالدين خاض الأخوان معركتهم الحاسمة للسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني.

وذكرت الصحيفة أيضاً ان النجاحات التي حققتها حركة الأخوان المسلمين دفعت السفارة الأمريكية في القاهرة لإقامةإتصال سري مع الحركة، وعندما عرفت الحكومة المصرية ذلك استشاطت غضبا، وقالت لامريكا نحن نعرف إنكم تحاولون اصلاح خطئكم بعدم اتصالكم مع الثوار الايرانيين قبيل تفجر الثورة الإيرانية، ولكن اطمأنوا هذا لن يحدث في مصر.

وبعد محاولة إغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا ١٩٩٥، وإتهامه للسلطات السودانية بالمساهمة في هذه العملية والتخطيط لها، دخلت العلاقات المشتركة في أسوأ مراحلها، وربما تكون مصر اعتمدت في هذه المرحلة سياسة الاهتمام المباشر بالشأن السوداني، وزيادة الدعم الاعلامي على الاقل للمعارضة الداخلية وعلى رأسها التجمع الوطني الديمقراطي، واعتبار حالات الحروب التي تحدث في شرق السودان باتجاه إريتريا، وجنوب شرق السودان باتجاه إثيوبيا وفي اقصي جنوب السودن مع يوغندا شأنا داخليا سودانيا.

ثم تقديم شكاوي لمجلس الأمن بالتضامن مع إثيوبيا تتعلق باتهام السودان بايواء جماعات ارهابية وتدبيره محاولة إغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا.

إلا انه فيما يبدو ان الحكومة المصرية لم تذهب بعيداً في تشديد الحصار على الحكومة السودانية ذلك ربما لانها خشيت من البديل الذي يمكن أن يصل إلى سدة الحكم في اعقاب الاطاحة بالنظام الحالي، والذي غالباً مايكون الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك لبسبب بسيط هو أن الحركة صاحبة أكبر قوة عسكرية بعد الجيش النظامي السوداني، وغالباً ماتحسم الأمور في إفريقيا أو في الدول النامية التي لاتمتلك مؤسسات مدنية راسخة القوة المسلحة، والدليل على ذلك ان المندوب المصري وقف في مجلس الأمن ورفض مسالة حظر السلاح عن الحكومة السودانية في اعقاب الشكوي المصرية مباشرة لمجلس الأمن بايواء السودان عناصر ارهابية.

لأجل ذلك يمكن الافتراض أن الموقف المصري تجاه السودان فضّل أن تظل الاوضاع كما هي عليه دون أن يحسمها طرف من الاطراف سواء كانت المعارضة المسلحة أو الحكومة السودانية، وقد استمر هذا الموقف المفترض حتي اندلاع المعارك بين إثيوبيا وأريتريا، وهما من أكبر الدول المساهمة في دعم التجمع الوطني الديمقراطي، ثم أخيراً نجاح السودان في استغلال واستخراج البترول السوداني في أغسطس ١٩٩٨، وتطبيع العلاقات مع إثيوبيا كما رأينا، ثم استبعاد الدكتور حسن عبدالله الترابي نتيجة لخلافات داخلية في الخرطوم، ومحاولة السودان الدائبة لطي صفحة الماضي، وابراز وجه جديد للسياسة الخارجية السودانية لا تتنكر للماضي كليا، وتعترف بوجود اخطاء لابد من معالجتها.

وبذلك اصبحت آليات التعامل المصري مع السودان، تنحصر في وسيلتين أولهما المبادرة المصرية الليبية التي تهدف إلى مصالحة الاطراف السودانية جميعا بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومشاركة الجميع في السلطة عن طريق الانتخابات المباشرة لتحديد نصيب أي طرف، أو عن طريق تحديد انصبة لكل طرف بحسب قوته الجماهيرية والعسكرية في الفترة الانتقالية.

وبذلك تتجنب مسالة حق تقرير المصير التي ارتضتها جميع الاطراف في السودان سواء كانت في السلطة أو المعارضة لأن هذه المسالة (حق تقرير المصير) قد تدخل القارة الإفريقية كلها في نزاعات غير منتهية، كما أن مسألة الانفصال تعني ادخال دولة أخرى إلى مجموعة دول حوض النيل، وربما يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الانصبة المائية في هذا

الأقاليم، وهذا شيء تحاول السياسية المصرية تجنبه، كما ان الحكومة المصرية سعت إلى اقامة مشروع قناة جونقلي لزيادة نصيبها من مياه النيل مع الحكومة السودانية، وبالفعل شرعت في هذا المشروع لولا تفجر النزاع في جنوب السودان ١٩٨٣. وصار من البديهات أو المسلمات ان العمل سيستانف غداة توقف النزاع في جنوب السودان، إلا أنه ومع وجود دولة جديدة في جنوب السودان لوحدث الإنفصال فإن ذلك سيتطلب مفاوضات جديدة ربما تنجح وربما لاتنجح، اضف إلى ذلك أن جميع الأحزاب السياسية السودانية لو شاركت في السلطة يعني ذلك عملياً ذوبان المشروع الاصولي الذي تتخوف منه.

اما ثاني الآليات التي اعتمدها السلطات المصرية للتعامل مع السودان فقد كان يتمثل في علاقة مصر الدبلوماسية القوية مع دول العالم خصوصا المتقدمة منها ،وجيران السودان من الناحية الجنوبية، وربما عملت في مرحلة من المراحل على حصر التعامل الدولي مع السودان عن طريقها (مصر) خصوصاً إبان تدهور علاقات السودان مع جميع الدول تقريبا في ١٩٩٠ – ١٩٩٨.

ويظهر ذلك جلياً عندما حدث انشقاق في الحكومة السودانية وانحياز السلطة المصرية للفريق عمر البشير باعتباره يمثل السلطة الشرعية (كما رأينا) حيث ساهمت جولات الرئيس المصري السريعة إلى دول الخليج الغنية وليبيا في تحسين علاقة السودان مع هذه الدول، واستجلاب بعض المعونات الاقتصادية اليه، وعقد لقاء قمة في طرابلس جمعت لاول مرة بين الرؤساء عمر البشير ومعمر القذافي وأسياس افورقي ويوري موسفيني.

أما تعامل السودان مع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٢ – ٢٠٠٠) فقد كان شبه مجمد طوال هذه الفترة، ودخلت العلاقة المشتركة في حالة تدهور كبير إبان قصف الولايات المتحدة لمصنع الشفاء في الخرطوم في أغسطس ١٩٩٨، لذلك كانت المشاورات مع دول الجوار حول الشأن السوداني من قبل الإدارة الأمريكية تتم بتنسيق مستمر مع كل جيران السودان بما في ذلك جمهورية مصر العربية التي تصنفها الولايات المتحدة خارج إقليم السودان حيث تتبع مصر بحسب التصور الأمريكي دول الشرق الاوسط بينما يتبع السودان دول القرن الإفريقي، وبالتأكيد لهذا التقسيم الأمريكي مسبباته الخاصة وخططه.

إلا أنه ومع وصول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض في العام ٢٠٠٠٢ حدث تحرك في علاقة السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لعدة أسباب منها:

أن الحكومة السودانية وبعد أكثر من عقد من وجودها بالسلطة فيما يبدو حصرت أولوياتها الخارجية في عدم إعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان أي مبررات لجلب الدعم الخارجي لها وبالتالي تقويتها، مثل وقف الدعم والايواء للحركات الإسلامية المعارضة للدولة العربية، وانتهاج سياسة اعلامية متوازنة.

والسعي لتحقيق الاستقرار والسلام في السودان، والموافقة على استحقاقات السلام القاسية مثل الرضاء بحق تقرير المصير لجنوب السودان الذي نصت عليه مبادرة الايقاد – مما اظهرها في مظهر الدولة الساعية لانهاء الحرب.

ثم أن بقاء الحكومة السودانية لسنوات طويلة في سدة الحكم ونجاحها في إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد السوداني مثل استخراج واستغلال البترول السوداني، وكل ربما أبان للمخططين الأمريكيين ان الحكومة السودانية تتمتع بدعم شعبي ولها قوة فعلية.

كما أن الإدارة الأمريكية الجديدة تتمتع بدعم اتحادات الشركات الصناعية الكبري، بما فيها شركات البترول العملاقة، والتي ربما رات النشاط الصيني المتزايد في السودان، ونجاحه في استخراج البترول لذلك لم ترغب في البقاء طويلا خارج عملية المنافسة الدولية، وربما كان لديها العلم المُسبق بحكم تواجدها في السودان (شيفرون) بحجم كمية البترول المتوقعة في الأراضي السودانية.

لكل هذه الاسباب وغيرها تحركت العلاقات السودانية الأمريكية عن طريق جديد ربما أدى إلى تحرك ايجابي في العلاقات المشتركة. وبما أن مصر تخشي من انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة الايقاد على حساب مبادرتها المشتركة، وبحسب ماجاء على لسان السيد الصادق المهدي في صحيفة الأهرام من أن الولايات المتحدة لامت العقيد جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان لقبوله بالمبادرة المشتركة، حيث أجابها: بإن قبوله تكتيكي وأنه سيجعلها تموت موتاً طبيعياً. ومن هنا اخذت تتابع تطور هذه العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان بإهتمام.

وورد في صحيفة الأهرام عدة مؤشرات على هذا الأهتمام (٤٨) ومنه قولها (أن السودان يمثل نقطة تماس أخرى مع إدارة جورج دبليو بوش الجديدة، وهو ملف يرتبط كثيرا بمرتكزات السياسة الاقليمية المصرية، واسس الأمن القومي المصري أيضاً.

وجاء أيضاً في نفس المقال أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بناء صورة جديدة للسودان، فالسودان بحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية مُصنف مع ست دول أخرى كدول راعية للإرهاب، وهو مايجب أن تتعامل معه الإدارة الأمريكية لا أن تبدأ وفقا للميل الغريب الذي يدعوه بفحص كل شيء من أول وجديد !.

وتقول الصحيفة أيضاً إن كل تسريبات الإدارة الجديدة تقول إن التعامل مع الخرطوم سيشهد سياسة إرتباط وحوار مفتوح القنوات مع الحكومة السودانية، فعلي أي أساس سيبدأ هذا الحوار أو يتطور إذا لم يتم البناء على ماسبق، وهل سيتم على أساس ان السودان دولة منبوذة وارهابية، ولماذا اذن تدخل واشنطن الحوار مع دولة ارهابية "!! ثم هل يمكن إجراء حوار مع السودان وهو في وضع حصار! إلا يكون من الاوفق مراجعة العقوبات اولا ثم الدخول في عملية حوار، أو القيام بالأثنين بالتوازن، ثم ان محاولة تصوير الاقتراب الأمريكي من السودان بوصفه اقتراباً إنسانياً فجرته ظروف المجاعة وحرب الجنوب في محاولة كاذبة، لأن اهتمام الأمريكيين بهذه المنطقة كان إهتماماً سياسياً محضاً.

واجري مندوب الأهرام (٤٩) مقابلة مع الدكتور ريكنولد أستاذ كرسي الشرق الادني وشمال إفريقيا في المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية حيث خصُصت المقابلة بالكامل لمحاولة معرفة موقف الإدارة الجديدة في البيت الأبيض من السودان – حيث ذكر له الدبلوماسي ان هناك عقيدة راسخة لدي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بان مصر هي اهم دولة في الإقليم، ومن ثم فحينما تكون لمصر على علاقة طيبة باية حكومة

في الخرطوم فان الولايات المتحدة يكون لها نفس هذه العلاقة الطيبة، واذا كانت لمصر علاقة سيئة بحكومة ما في الخرطوم فان الولايات المتحدة سيكون لها نفس هذه العلاقة السيئة، ثم سأله مندوب الصحيفة إذا ما كان يري في الإدارة الجديدة ميلا نحو الانفصال أكثر من الوحدة في الحالة السودانية علما بان مصر كما تعرف تقف بقوة وراء وحدة السودان ؟ فاجاب الدبلوماسي ان الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية ازاء السودان هو موقف الوحدة وليس الانفصال، بيد ان الرئيس جورج دبليو بوش وصل لتوه للسلطة.

ثم مالبث ان ظهر التقرير الاستراتيجي الأمريكي حول السودان والذي ستسير الإدارة الأمريكية الجديدة على هداه لأربع سنوات قادمة وكانت ابرز توصياته.

١- اعطاء أولوية في التفاوض لخطوات بناء الثقة بين الطرفين وتسهيل وصول المساعدات الانسانية، واقامة الية لقسمة العائدات، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وتعريف السلطات المركزية والاقليمية، وتقديم ضمانات دولية.

٢- يجري الاستفتاء في الجنوب بعد بناء الثقة وفق ترتيبات الفترة الانتقالية

وبذلك تكون المبادرة المشتركة متناقضة مع الاستراتيجية الأمريكية (بحسب تقريرها الاستراتيجي) الذي فيما يبدو تبني وجهة نظر مبادرة الايجاد التي تتحدث عن حق تقرير المصير، بينما تغفل المبادرة المشتركة عن هذا المقترح، وتدعو صراحة إلى تخصيص انصبة سياسية لكل الأطراف، وفصل الدين عن الدولة.

والذي حدث بعد ذلك ان الحكومة المصرية زادت من اهتمامها الذي لم يتراجع اصلا بالقضية الفلسطينية خصوصا عند صعود الليكود إلى سدة الحكم في اوآخر العام ٢٠٠٠ برئاسة اريل شارون وتراجع العملية السلمية اوفشلها بعد ان شهدت محاولات للتوصل إلى حل بشانها إبان تولي إيهود باراك السلطة في إسرائيل برئاسة حزبه حزب العمل، وابان تولي الديمقراطيين السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون ١٩٩٢ – ٢٠٠٠م.

وبتراجع عملية سلام الشرق الاوسط تكون السياسة المصرية التي ترمي إلى عقد صلح نهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين على غرار اتفاقها مع إسرائيل في ١٩٧٨ قد واجهت انتكاسة قوية، كما ان تفجر العنف بين الطرفين واجتياح الجيش الاسرائيلي لاراضي السلطة الفلسطينية التي حصلت عليها بموجب اتفاقية اوسلو ١٩٩١، جعل كل الانظار تتجه نحو الأراضي الفلسطينية، وكُتاب صحيفة الأهرام كذلك. اضف إلى ذلك اعلان الولايات المتحدة الصريح بدعم مبادرة الايقاد والعمل على تنشيطها ربما قلل من الاندفاع المصري لإنجاح مبادرته المشتركة لكي لاتتصادم الدولتين، فالتفاهم المصري الأمريكي يمكن أن يتم بطرق دبلوماسية هادئة، ذلك ان المصالح المشتركة بين الدولتين كبيرة وهامة، ويكفي ان جمهورية مصر العربية تتلقي ثاني أكبر مساعدة أمريكية في العالم بعد إسرائيل، وتقدر بمبلغ ثلاث مليارات دولار سنوياً.

أوربما أن الدبلوماسية المصرية علمت بصورة أو بآخري ان مبادرتها قد تجد الاهمال من الحركة الشعبية لتحرير السودان في حالة اصرارها على عرضها، ذلك أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الشعبية لتحرير السودان اقوي وأعمق من

أي صلات أخرى، ولو وُضعت الحركة الشعبية في موضع خيار بين المبادرتين فانها بالتأكيد ستنحاز لمبادرة الايقاد التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جمهورية مصر العربية لم يكن جيدا على طول الوقت، فعندما اصرت الحركة الشعبية على الغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول العربية ومن ضمنها مصر إبان الديمقراطية الثالثة (٨٦ - ١٩٨٩) والتي عقدت إبان الفترة المايوية (٦٩-١٩٨٥) فإن معني ذلك أن الحركة الشعبية تتخوف من الدعم العربي للسودان الشمالي، وعندما وقف مندوب مصر لدي مجلس الأمن بعد محاولة إغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في ١٩٩٥ وطالب بعدم فرض حظر دولي لمبيعات السلاح للحكومة السودانية يعني ذلك أن مصر لن تسمح مهما كانت الخلافات مع السلطة في الخرطوم للحركة الشعبية لتحرير السودان بتغيير المعادلة السياسية والديمجرافية الموجودة في السودان.

ويمكن أن نفترض بناء على المعطيات الموجودة أن العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وجمهورية مصر العربية علاقة نفعية أكثر من كونها علاقة استراتيجية، فمصر تريد من الحركة الشعبية التاثير على الحركة الإسلامية السودانية واضعافها والانضمام والتنسيق مع أحزاب السودان الأخرى، خصوصا الاتحادي الديمقراطي، ذلك ان مصر بها تيار إسلامي قوي يمكن أن يتحول إلى بديل فوري للنظام الموجود الآن، وتجربة إيران خير دليل، كما أن فشل عملية التسوية بين العرب وإسرائيل والتدهور الاقتصادي وغيرها من المشكلات زادت من شعبية التيارات الدينية عموما في المنطقة.

والحركة الشعبية لتحرير السودان تريد من الحكومة المصرية إيقاف الدعم المالي والاقتصادي والإعلامي العربي للسودان حتي يتسني لها تحقيق انتصارات في الميدان، كما تريد منها الايحاء لحليفها التاريخي الحزب الاتحادي الديمقراطي بالابقاء على التحالف الموجود بينهما حتي لاتبدو الحركة الشعبية لتحرير السودان في الداخل أو الخارج حركة عنصرية بحتة، أو حركة إقليم واحد، فهي تتطلع لحكم السودان باكمله، وهذا الامر يتطلب شراكة شمالية ولو كانت ظاهرية.

بيد انه يوجد سقف لهذه العلاقة بين الطرفين من الصعوبة بمكان ان تتخطاه، ويأتي على رأسها خصوصية العلاقات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان مع الولايات المتحدة وإسرائيل ومجلس الكنائس العالمي ،ومن جانب الحكومة المصرية عدم سيطرة الحركة عسكريا على السودان وتغيير التركيبة الثقافية واللغوية والديمجرافية الموجودة في السودان الحالي، ولكن لاباس من الوصول إلى السلطة عن طريق السلم عبر التحالف الديمقراطي بينها وبين الأحزاب الشمالية، وربما ينبع التخوف المصري من معرفته بأمر العلاقة القوية التي تربط بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وإسرائيل ودول الطوق الإفريقي المجاورة للسودان، مما لايسمح لمصر بلعب أي دور في المستقبل في حالة اختلال التركيبة الثقافية الموجودة حاليا.

اضف إلى ذلك أن مصر ترى أن الثقافة العربية والإسلامية السائدة في معظم السودان الحالي صمام أمان لها، فهي تمتلك تأثيرات كبيرة على هذا النسيج أبرزها التأثير الثقافي والاجتماعي، وتأثر مجموعات سكانية عديدة بنمط التفكير المصري، لذلك في حالة

القضاء على هذا النسيج السكاني لن يشاطرها القادمون الجدد نفس الثقافة، وهذا أمر سيؤدي بدرجة كبيرة إلى حالة عداء متوقعة في المستقبل.

أما العلاقات السودانية المصرية بعد ذلك (أي بعد اعلان الاستراتيجية الأمريكية) فقد زادت اقترابا أكثر من سابقتها وتطورت تطورا ملحوظاً، والدليل على ذلك ان صحيفة الأهرام حملت في صدر صفحتها الأولى (٥٠) في مايو ٢٠٠١ خبر لقاء الرئيس عمر البشير والرئيس حسني مبارك في القاهرة وموافقتهما على عدة خطط لتحسين العلاقات، لعل من أهمها ترفيع اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ليقودها النائب الأول للرئيس السوداني الإستاذ علي عثمان محمد طه، ورئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد، والإتفاق الفعلي على تنفيذ عدة مشاريع في مجال الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وبذلك دخلت العلاقات في طور تنفيذ الاتفاقيات بدلا عن التوصيات السابقة التي كانت تنص على ضرورة التعاون المشترك، ورفع القيود على حركة الافراد والسلع، وتخفيف القيود إلى ادنى حد ممكن لتسهيل التجارة بين البلدين، وتاسيس مجلس رجال أعمال مشترك، واعادة فتح القنصلية السودانية في اسوان، وقنصليات مصر في وادي حلفا وبورتسودان.

وورد في صحيفة الأهرام(٥١) بعد ذلك مقالا طويلا يستعرض فيه كاتب ملامح دستور سوداني مقترح من قبل احد رجالات القانون في مصر هو الدكتور أحمد شوقي محمود عميد سابق لكلية القانون جامعة القاهرة فرع الخرطوم، حيث يري الكاتب ان مثل هذا الدستور المقترح كفيل بحل مشاكل السودان، وينصح الدولة المصرية بتبنيه واعادة اقتراحه للفعاليات السودانية المختلفة.

ولعل أبرز مافي الدستور المقترح أنه يستلهم روح المبادرة المشتركة في نقاط عديدة، من أهمها نصه على وحدة السودان تحت نظام فيدرالي يقوم على اعتبار السودان دولة واحدة ذات شخصية واحدة، وجنسية واحدة، واقليم واحد وجيش واحد، وحكومة اتحادية واحدة ذات اختصاصات محددة، وايجاد تنظيم جماعي رضائي لاقتسام الثروة، وحرية المواطنين في التملك والعمل في كل الولايات دوُنما قيود تشريعية.

أما فيما يختص بقضية العلاقة بين الدين والدولة، فقد توصل الدستور المقترح إلى معادلة لتحقيق الفصل بين الدين والسلطة، مع كفالة حرية العقيدة الدينية والاقرار بقدسية الأديان، وباحقية اتباع كل ديانة المطالبة بألزامهم وحدهم بما تقتضيه ديانتهم.

ثم بعد ذلك تتوالي فقرات هذا الدستور المقترح، ليبقي السؤال هو هل هذا الدستور المقترح ردا على التحرك الأمريكي لفرض رؤاه بالتضامن مع مبادرة الايقاد عبر التقرير الاستراتيجي الأمريكي، أم مجرد إجتهاد من قانوني مصري، وهذا أمر مستبعد قليلا لأن مسالة كتابة الدساتير تحتاج لوقت طويل وجهد جماعي، وتوافر معلومات عديدة، ووجود مستشارين قانونيين، يمتلكون الخبرة والدراية اللازمة في مختلف القضايا السياسية والدستورية المعقدة، ويمكن ان نضيف ان مسالة كتابة دستور جهد كبير في العادة تقوم به الدولة، أو مراكز بحوث تتوفر لديها امكانيات مساعدة عديدة، ومن جهة أخرى نجد ان الدستور المقترح يضيف للمبادرة المشتركة بُعداً تفصيلياً جديداً، على عكس ماكان سابقا في المبادرة المشتركة مجرد اقتراحات ينقصها البعد العملي التفصيلي.

وفي دلالة أخرى لتحسن العلاقات بالكامل، حملت صحيفة الأهرام(٥٢) نبأ زيارة السيد عاطف عبيد رئيس وزراء مصر للسودان وترأسه اللجنة العليا المصرية السودانية، وتوقيع إتفاقيات عديدة بين البلدين لعل من أبرزها زيادة الانتاج في المحاصيل الزراعية الغذائية، وزيادة التعاون في نقل الخبرة المصرية إلى الحكومة السودانية في مجالات الاصلاح الاقتصادي، وتجديد البنية الاساسية، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص، وازالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية، وتطوير الطرق التي تربط بين البلدين، واعطاء شركات الدواء الافضلية بين البلدين، والجدير بالذكر هنا أن زيارة رئيس الوزراء المصري للسودان تعتبر أرفع زيارة لمسؤول مصري منذ مايزيد عن عقد من الزمان، في دلالة أخرى على ان الحكومة المصرية ربما حسمت امرها بإقامة علاقة استراتيجية مع الحكومة السودانية القائمة، لا مع حزب الامة أو الاتحادي الديمقراطي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان، ربما بحكم الامر الواقع خصوصا بعد أن سعت الحكومة السودانية سعيا حسيساً من خلال الزيارات المكوكية التي استمرت سنوات عديدة من قبل مسئوليها وعلى راسهم الفريق عمر حسن احمد البشير رئيس الدولة والنائب الاول لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية وكبار المسئولين الآخرين إلى جمهورية مصر العربية وتاكيدهم المتواصل على أهمية العلاقات المشتركة وحرصهم على تطويرها واستعدادهم لفتح صفحة جديدة وطي صفحة الماضي.

بيد أن هذا التحول المصري تجاه الحكومة السودانية ربما لم توافق عليه بعض الاطراف في مصر نفسها والدليل على ذلك نجد أن بعض الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام على الأقل يستنكرون هذا التقارب، ويذكرون (٥٣) ان التجمع الوطني الديمقراطي أو أطراف مؤثرة فيه لايقفون عمليا مع الانفصال، فلماذا لاتقترب مصر من التجمع بدلا من مساندتها لفكر اقصائي مسيطر يعزل نفسه في الشمال. وربما تكون هذه الرؤية من جهة أخرى رؤية محدودة تعبر عن وجهة نظر صاحبها أكثر من كونها تعبر عن فكر جماعة مؤثرة سياسيا في مصر، أو ربما تكون رؤية تيار ما، إلا أنه يجب التنويه إلى أن صحيفة الأهرام القاهرية صحيفة حكومية مصرية، أي أن تمويلها يتم عبر الحكومة، وتعين رئيس مجلس إدارتها كذلك، لذلك من الصعوبة بمكان التفريق بين آراء الأفراد وآراء الجهات الرسمية.

ثم ما لبثت الصحيفة(٥٤) ان حملت نقداً قوياً للحركة الشعبية لتحرير السودان حمّلتها فيه مسئولية تجميد المبادرة المشتركة في دلالة أخرى على أن هناك فئات أخرى من الكتاب أيضاً ترى ضرورة السير في الاتجاه الذي اخطّته الدولة في التطبيع مع الحكومة السودانية الحالية.

ويذكر أحد الكتاب أن كل من مصر وليبيا تقدمتا بمذكرتهما المشتركة الاخيرة التي تضمنت عددا من الأسس العامة، التي يمكن ان تجمع حولها اطراف القضية السودانية في مؤتمر جامع، وقد اعلنت الحكومة السودانية قبولها لمذكرة المبادرة المشتركة، وحزب الامة كذلك، إلا ان التجمع الوطني الديمقراطي وافق على المذكرة مع تحفظه بشان عدم تعرض المذكرة الاخيرة لحق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة.

وفي حقيقة الأمر أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تقبل بالمبادرة المشتركة وقد افصحت عن ممانعتها بالفعل عندما إستمرت عملياتها العسكرية وركزتها بالقرب من مناطق

البترول. لأجل ذلك ثبت أن الحركة الشعبية لا تنطلق من أسس العدالة وغيرها من الشعارات البراقة بقدر ما تنطلق من رؤي مصالح قادتها، وذلك لعدة أسباب أهمها.

١- إن السودان في تاريخه الحديث لم يكن قط مسرحا للاضطهاد الديني، وتسود جنوب السودان بصفة خاصة روح من التسامح الديني الكامل، بحيث يكثر وجود اسر بعض افرادها من المسلمين والآخرين من المسيحيين، أو ممن ينتمون إلى بعض الديانات الإفريقية.

٢- إن حركة جون قرنق قد انطلقت في عام ١٩٨٢ أي قبل عامين من اصدار جعفر نميري لمجموعة القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٤ -(الحقيقة ان هذا التاريخ غير صحيح والصحيح أن حركة التمرد بالفعل انطلقت قبيل اعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في يوم ٨٣/٦/٣٠ بينما أعلن عن التشريعات الإسلامية في السودان يوم ١٩٨٣/٩/٩ م).

٣- إن التمرد استمر على الرغم من اسقاط انتفاضة إبريل ١٩٨٥ لحكم جعفر نميري الذي خرج قرنق ضد حكمة، وعلى الرغم من قيام حكومة ديمقراطية في أعقاب الانتفاضة، وعلى الرغم من سعي هذه الحكومة سعيا مضنيا للتوصل إلى اتفاق لانهاء الحرب مع حركة قرنق.

٤- إن نظام الحكم الحالي في السودان قد تراجع من الناحية الفعلية تراجعا كبيرا عن الإسلامي الراديكالي الذي تبناه ورفع شعاراته أول الامر، بل ان دستور ١٩٩٨ لم يتضمّن نصاً واحداً باعتبار الإسلام دينيا رسميا للسودان، أو على اعتبار الشريعة الإسلامية وحدها المصدر الاساسي للتشريع، أو على اشتراط الديانة الإسلامية كشرط لتولي أي منصب، وعلى العكس من ذلك فقد نص هذا الدستور على المساواة بين المواطنين، وعلى عدم جواز التفرقة بينهم على أساس الدين، وقرر حرية كاملة في شان العقيدة وممارسة الشعائر الدينية.

٥- حق تقرير المصير وافقت عليه القوي السودانية، ومُضمّن في دستور ١٩٩٥.

إن ماتقدم يقودنا بكل أسف إلى نتيجة اليمة تتمثل في أن قرنق وقيادات حركته هم مجموعة رافضةلانهاء الصراع المسلح لان مصالحهم الذاتية مرتبطة باستمرار هذا الصراع، ونستطيع ان نضيف أيضاً ان رفض قرنق للمبادرة المصرية - الليبية ليس نابعا من إغفال هذه المبادرة لموضوعي حق تقرير المصير، والفصل بين الدين والدولة، وإنما هو استمرار لسياسته الرافضة لانهاء الحرب.

وحدث بعد ذلك أن تفجرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما هاجمت مجموعة من الطائرات المدنية مبني مركز التجارة الدولي في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية، لتتجه جميع الانظار نحو ذلك الحدث بالاضافة إلى الوضع المتازم أصلا في فلسطين المحتلة، وتداعيات ذلك الحدث مثل غزو افغانستان، والحرب على الإرهاب الدولي بحسب التعبير الأمريكي.

وقد خلت الإشارة إلى السودان في هذه الفترة في صحيفة الأهرام إلا من أنباء متفرقة، أضف إلى ذلك ان جهود المبادرة المشتركة اصلا اصابها الجمود عندما بدأ لمجموعة من كتابِ الأهرام كما رأينا رفضا جنوبيا لها وانحيازاً للجهود الأمريكية في هذا المضمار. ولم تركز صحيفة الأهرام بعد ذلك على الاوضاع السودانية بمقالات مطولة اوندوات منشورة إلا بعد الاعلان عن وقف اطلاق النار في منطقة جبال النوبة في ٢٠٠٢/١/٢٢م، برعاية أمريكية اوربية حيث اعتبرت في مقال طويل للدكتور عبدالملك عودة(٥٥) أن المسرح يُعد حاليا للقيام بمبادرة أمريكية مافي السودان، وفيما يبدو أن هذه

الاتفاقية التي عُقدت حول منطقة جبال النوبة انما هي بروقة صغيرة لما يتم الاعداد له في جنوب السودان، وأن هذه هي الطريقة الأمريكية الجديدة التي تسمي طريقة تجزئة القضايا، ومن ثم حلها واحدة أثر الأخرى.

وبما أن المجتمع الدولي كان طوال هذه الفترة مشغولاً بالحرب الأمريكية التي أعلنتها ضد الإرهاب الدولي والقضية الفلسطينية، فقد استمرت تغطية الأهرام المكثفة على هاتين القضيتين، بالاضافة إلى قضايا مصر الداخلية كما كانت في السابق (أي قبل اتفاقية جبال النوبة)

وحتي عندما دخلت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اسبوعها الثالث من التفاوض بضاحية مشاكوس الكينية في يوليو ٢٠٠٢ برعاية دول الايقاد وشركائهم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لم تلفت انظار المُحللين السياسيين والكتاب في صحيفة الأهرام بالاشارة لهذا الحدث، ربما يرجع ذلك الأمر إلى أن المفاوضات حول قضية جنوب السودان استمرت لسنوات عديدة دون تحقيق نتائج تذكر وباءت أغلبها بالفشل، لذلك ربما عُدت هذه المفاوضات كسابقتها، بيد انها لم تكن كذلك حيث أسفرت في يومها الاخير (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م)عن التوقيع على بروتكول عرف ببروتكول مشاكوس، وإبرز مافيه إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير بعد ستة سنوات من دخول الاتفاق النهائي حيز التنفيذ برعاية دولية، وأن تكون حدود الجنوب هي حدود الأقاليم الجنوبية التي وضعتها السلطات الاستعمارية البريطانية قبل ١٩٥٦م، وان يحكم الشمال بقوانين الشريعة الإسلامية، والجنوب بالقوانين الوضعية.

وأحدث هذا البروتكول نقاشا مطولا في الصحافة المصرية عموما وصحيفة الأهرام القاهرية (موضع الدراسة) على وجه الخصوص، وكانت معظم التحليلات (كما سنري) تنظر إلى هذا الاتفاق نظرة سلبية، بينما مقالات قليلة نظرت إلى البروتكول من زاوية ايجابية أغلبهم كتاب سودانيين مثل محمد ابراهيم الشوس وبشير البكري.

ويذكر كتاب الأهرام(٥٦) في هذا الصدد ان هذا البروتكول حقق مكاسب للحكومة السودانية ومكاسب الحركة الشعبية لتحرير السودان، أما مكاسب الحكومة فتتمثل في ان الحركة الشعبية تخلت عمليا عن ما تطلق عليه المناطق المهمشة (أبيي – جبال النوبة – تلال الانقسنا) عندما وافقت على ان تكون حدود المديريات الجنوبية هي حدود ١٩٥٦، ومد الفترة الانتقالية لست سنوات قبل ممارسة حق تقرير المصير ، وتخلي قرنق قائد الحركة الشعبية عن القوي التي تحالفت معه في السابق.

أما مكسب الحركة الشعبية فقد تمثلت في حق الجنوبيين في اقرار قوانينهم الخاصة، مما يعني إعفائهم من تطبيق الشريعة الإسلامية بوضوح ودون قيود، وتمتع الجنوب بحكم ذاتي طوال الفترة الانتقالية، والاعتراف بقيادة قرنق للجنوب، وقد كشفت الملامح الراهنة لهذا البروتكول عن تخطي المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وحصر المسالة السودانية في شقها الجنوبي.

وورد في صحيفة الأهرام(٥٧) على لسان السفير المصري في السودان السيد محمد عاصم إبراهيم بشأن البروتكول أن موقف مصر من قضية السلام في السودان هو ان حل المشكلة السودانية ينبغي ان يتم من خلال وحدة السودان، اضف إلي ذلك ان المجتمع الدولي يعلم ان جيران السودان في الشمال لايمكن الاستغناء عنهم، ولابد أن يكونوا جزءاً من منظومة السلام في السودان.

ويذكر كاتب آخر (٥٨) ان هذا الاتفاق مجرد هُدنة تقدر بست اعوام لالتقاط الانفاس في السودان، فبالنسبة للحكومة لتعالج صراعاتها المختلفة خصوصا مع حُلفائها الإسلاميين

والمترصدين لها أمثال التجمع الوطني الديمقراطي وغيرهم، وبالنسبة للحركة لكي تواصل مساهماتها مع حلفائها على فرض نظام ديمقراطي يضمن قيام نشاط جماهيري خصوصا للحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم نفسها والتي يقدر عدد الجنوبيين فيها باكثر من ثلاث ملايين نسمة.

وتحت عنوان عريض أوسلو.. جديدة في السودان كتب أحد الكتاب (٥٩) أيضاً أن أوسلو جاءت لتنتقص من الحقوق الفلسطينية الثابتة وتجعلها مسائل قابلة للتفاوض، وفي أوسلو الثانية تم انتقاص الحقوق السودانية بفرض خيار الانفصال، وتراجعت جبهة الانقاذ السودانيةعن خيارها وأصبحت الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع بعد أن كانت هي مصدر التشريع.

ويذكر الكاتب(٦٠) محمود مراد (وهو من أبرز الكتاب الذين اهتموا بالسودان في الصحيفة) أنه يستلفت النظر ماجاء في الاتفاق انه حق لشعب جنوب السودان، ولم يذكر عبارة أبناء الجنوب وإنما شعب الجنوب بما يشير إلى شعب مستقل، وليس جزءا من شعب السودان).

ويذكر آخر(٦١) أن البرتكول ينص على الغاء تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات الجنوب التي من أجل تطبيقها بني نظام الانقاذ برئاسة الفريق عمر البشير شرعية حربه في الجنوب باسم الجهاد مسنودا بقوي اسلامية.

ويضيف أن حكومة الخرطوم انفردت بالتوقيع متجاهلة قوي سياسية شمالية وجنوبية مهمة، اتفقت معها احيانا وإختلفت، وكذلك فعل العقيد قرنق الذي وقعّ الاتفاق في غيبة عن قوي سياسية عسكرية حليفة، ويواصل قائلا إن هذا الاتفاق محصلة لاحداث الحادي عشر من سبتمبر ،حيث سارع المتسابقون إلى تقديم ادلة البراءة طلبا للصفح والغفران، واتقاء العقاب القاسي الذي شاهدوا بعضه في افغانستان، كذلك سارعت الخرطوم للتخلص من كل مايثير الشبهة حول أي علاقة قديمة مع الإرهاب ومنظماته التي كانت ترتع في السودان قبل سنوات، ومن جهة أخرى سارع لوبي النفط واحتكاراته الأمريكية، كما سارع اللوبي اليميني المسيحي، وهما قاعدتا الحزب الجمهوري الأمريكي إلى دفع حكومة بوش للتدخل المباشر والضغط المستمر على الطرفين للتوقيع.

وفي مقال آخر(٦٢) (ان مشكلة السودان طوال تاريخه الحديث ليست في التوصل إلى اتفاقيات سياسية براقة بقدر ماهي التوصل إلى اتفاقيات مسنودة من جموع الشعب السودني كله بتياراته السياسية والفكرية والمناطقية المختلفة، ودون ذلك لن يكون هناك سلام حقيقي بل مجرد وثيقة تأخذ حظها من الشهرة وقدرا من التاييد وآخر من الرفض، ثم تذهب إلى ذمة التاريخ، والاتفاق الاخير ليس اتفاقا بين جموع السودانيين، ولم تشارك فيه قوي سياسية سودانية عريضة لها وزنها شمالية وجنوبية على السواء.

وفي مقال آخر يكتسب أهميته من كاتبه الدكتور مصطفي الفقي لمنصبه الرفيع في الحكومة المصرية(٦٣) يذكر فيه أنها المرة الأولى في ظني التي يتخذ فيها السودان قرارا إقليميا بهذا الحجم دون ان يستشير جيرانه خصوصا مصر، وانه لايمكن أن تقف مصر أو ليبيا باعتبارهما نموذجين لجيرة في الشمال موقف المراقب من بعيد، وبرغم ان القائد الليبي قد ذكر أننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين أنفسهم، وهذا صحيح ولكن المسئولية في النهاية لاتقف عند حدود السودان وحده، وليست هذه دعوة للتدخل في شأن داخلي سوداني لأن الامر عندما يصل إلى احتمالات التقسيم فانه يبدو مُختلفا تماما ولايصبح شانا داخليا بقدر ماهو شأن اقليمي، وقضية تمس أطرافا غير سودانية أيضاً.

وفي استطلاع للخبراء والمفكرين المصريين حول بروتكول ماشاكوس نظمته صحيفة الأهرام(٦٤) ذكر احدهم ان انفصال جنوب السودان خطراً ليس فقط بمنظور الأمن القومي المصري، وانما أيضاً بمنظور الأمن الاقليمي، ذلك أن الجنوب (جنوب السودان) لايملك مقومات دولة مستقرة ويعاني من انقسامات عرقية شديدة، وتنافس تقليدي بين قبائله، وعدم وجود تراث سياسي تبني عليه الدولة الجديدة، وأن ذلك سيساعد على ارتمائه في أحضان أي دولة افريقية وهو مايخل بالتوازن الإقليمي.

وحملت صحيفة الأهرام (٦٥) وجهة نظر تقول إن البروتكول يهدف إلى تعميق العلاقات مع دول الجوار الإفريقي- وفي إطار منظمة الايقاد – في اطار المناورة مع مصر لدفعها إلى توازن في علاقاتها مع القوي الشمالية أو التلويح بامكانية الحكومة السودانية تهميش الدور المصري في نظام حوض النيل، ومن ثم تركيز الدور السوداني في اطار دولة سنية متشددة في الشمال

أما وجهات النظر الأخرى في صحيفة الأهرام(٦٦) لبروتكول ماشاكوس، فقد جاءت كالاتي :

إن حق تقرير المصير لجنوب السودان لايؤثر على مصر في شيء، لانها وافقت من قبل على حق تقرير المصير للسودان نفسه، ثم حمل شعبه (السودان) جمال عبدالناصر في ١٩٦٧ على اكتافه، كما أنها أقامت (الحكومة المصرية) أوثق العلاقات مع الجنوبيين، والأفضل بدلا من هذا الانزعاج اقامة مشروعات تنمية سودانية حقيقية، أو تنمية مشتركة في حوض النيل.

ويقول كاتب(٦٧) آخر (محمد إبراهيم الشوس) أن أهمية هذا الاتفاق أنه يكشف حقيقة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويوضح نفوذها الفعلي في جنوب السودان، حيث عليها ان تثبت أنها بالفعل الممثل الشرعي والوحيد لمواطني جنوب السودان، وأنها تحظي بولائهم المطلق على اختلاف قبائلهم وفصائلهم واتجاهاتهم، وأن مايقال عن أن المواجهة القبلية التي ستطل براسها متي ما انسحب الشمال هو مجرد افتراء، وان انتهاكات الحركة لحقوق الانسان كذب وادعاء، وانها بالفعل مع الوحدة والديمقراطية.

ووردت وجهة نظر أخرى تقول(٦٨) أن ماحدث ينبغي أن لايكون مفاجئاً لأحد، لا في مصر ولا في السودان فالمفاوضات تجري منذ وقت طويل، والوساطة الأمريكية والأوروبية لم تتوقف، وخلال الاسابيع الخمسة الأخيرة جرت مفاوضات مكثفة برعاية الأمريكية في نيروبي، كان من المفترض ان تكون مصر على مقربة منها، ولكن مصر استبعدت تماما من المفاوضات بضغوط أمريكية سرية وعلنية.

ويكتب فاروق (٦٩) جويدة قائلا أين يقع السودان من اهتمامات الشعب المصري؟، ماهي المشروعات التي أقامها رجال الاعمال المصريين في السودان في السنوات الاخيرة؟، ماهي الاستثمارات التي وجهها رأس المال المصري إلى جنوب السودان؟، وماهي الصفقات التي أبرمها المصدرون المصريون مع المستوردين السودانيين؟، هل يمكن أن تصدق أن صادرات مصر للسودان بلغت ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ وكانت ١٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨؟، هل يمكن أن يصدق أحد أن حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان أقل من ٨٥ مليون دولار سنويا؟، هل كانت المشروعات فقط مع الشركات الغربية المشبوهة التي تمولها إسرائيل؟، أين الأحزاب المصرية ومجلس الشعب ومجلس الشوري والوفود البرلمانية التي كانت تتجه عادة شمالا بعيدا عن حَر الجنوب وفقره؟، أين أدُباء مصر الذين كانوا دائما يزورون السودان ويقيمون الندوات والمحاضرات ويناقشون مع اشقائهم في السودان هموم البلدين في صراحة ووضوح – وأين بعثات الأزهر؟.

ويذكر آخر(٧٠) أنه من المستحيل استمرار الاوضاع في جنوب السودان على ماهي عليه إلى مالا نهاية نظرا لأن هذه المشكلة تشكل استنزافا يوميا لطاقات الشمال الهائلة، الامر الذي لم يجد معه الشمال بُدأ من قبول الامر الواقع في النهاية، خاصة بسبب دعم الدول الغربية غير المحدود لمتمردي الجنوب، بالاضافة إلى واقع الحال هو انفصال الجنوب فعلا، ثم أن السنوات الانتقالية الست التي تسبق الاستفتاء على حق تقرير المصير تعد من ناحية أخرى فرصة ذهبية لكل من مصر وليبيا باعتبارهما أكثر الدول العربية مصلحة وإهتماما بالسودان، ولو أوُحسن استخدامها(الست سنوات) فلربما تؤدي إلى وحدة سودانية طوعية.

ووجهت النظر الاخيرة(٧١) في صحيفة الأهرام تقول إن التحذير من أن استقلال الجنوب يشكل خطرا على الأمن القومي خاصة فيما يتعلق بمياه النيل، أو التغلغل الإسرائيلي سيُضر مصر بشدة لأنه إتهام مسبق لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان سيثير غضبهم، وقد يدفعهم إلى انتهاج موقف عدائي ضد مصر، إعتقادا منهم أننا (المصريين) وقفنا ضد حقهم في تقرير المصير، كما أنه يُعطي إسرائيل نفوذا لايتناسب مع قوتها الحقيقية، مثلما حدث من قبل عندما ردد البعض إن إسرائيل تغلغلت في إثيوبيا منبع النيل الرئيسي وإريتريا ذات الموقع الاستراتيجي على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، فأثرنا غضب البلدين باقوال ثم تثبت صحتها.

ويلاحظ في تغطية الأهرام لبروتكول مشاكوس انه بالرغم التخوف الرسمي من مسالة حق المصير (كما وضح من السابق) إلا ان الصحيفة عملت على عرض مختلف وجهات النظر دون قيد على راي (فيما بدأ)، سواء جاء ذلك الراي متفقاً مع وجهة النظر الغالبة المتحفظة على البروتكول، وتلك الرؤي الأخرى التي ترى فيه جوانب ايجابية، أو أنه أمر لابد منه في ظل استمرار الحرب الاهلية في السودان لحوالي عقدين من الزمان. وكما رأينا فقد ركزت بعض وجهات النظر بصحيفة الأهرام حول البرتكول باعتبار أنه تخلي عن مسالة الشريعة الإسلامية في جنوب السودان بالرغم من ان النظام بني شرعية وجوده على مسالة انزال التشريعات الإسلامية وتطبيقها، والملاحظ في هذا الراي انه يأتي من بعض كتاب صحيفة الأهرام الذين قاموا احيانا بنشر بعض المقالات حول التشدد الايديولوجي الإسلامي الذي تتبناه الحكومة السودانية، وكان مصدر خلافات لاوقات طويلة بين البلدين، وذكرت بعض الاقلام كما رأينا ان الحكومة السودانية تقوم بتشجيع التيار الإسلامي المصري ليقوم بمحاكاة نموذجها، وان التطبيق الإسلامي الذي تتبناه الحكومة السودانية يقوم بالتمييز بين ابناء الوطن الواحد باعتبار أن هناك جماعات مقدرة في السودان تدين بالمسيحية وبعض الديانات المحلية، لذلك ليس من المنطقي فرض وجهة نظر واحدة على الجميع، والزامهم العمل بها (كما رأينا كل ذلك من قبل)، ويتوقع المراقب المحايد أن الرؤية لبروتكول مشاكوس في الصحيفة قد تكون سلبية، ولكن مسالة استثناء الجنوب السوداني من الشريعة الإسلامية سوف تجد الترحيب باعتبار أن ذلك المطلب طالما كان من أولويات أفكار عدد مُقدر من الكتاب المصريين، الذين يرون أن السماح بتعدد الرؤى وايجاد التمثيل اللائق بالاقليات واتاحة الفرصة لها للتعبير عن ثقافتها الخاصة سيساهم في حل مشكلة حل جنوب السودان.

وذكرت بعض وجهات النظر أن مصر لم تتم مشاورتها عند التوقيع على برتكول مشاكوس، وأن هذه أول مرة يقوم السودان باتخاذ خطوة كبيرة مثل هذه دون التشاور مع اشقاءه، ووجهة النظر هذه ربما كانت منطقية في طرحها فالعلاقات بين البلدين بلغت مرحلة متقدمة من التطبيع منذ يوليو ٢٠٠٠ وعقدت اللجنة المشتركة العليا برئاسة النائب الأول

للرئيس السوداني، والدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصري اجتماعين، أحداهما في القاهرة والآخر في الخرطوم، إلا أن أهم شيء في هذا الموضوع هو أن بروتكول مشاكوس لم يحمل طرحا جديدا مفاجئا، فمسالة حقِ تقرير المصير مُضمنة في الدستور السوداني لعام، ١٩٩٨ كما أن الفصائل المعارضة أيضاً مؤمنة بهذا الطرح بحسب مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية ١٩٩٥، أضف إلى ذلك أن الباحث لم يجد في صحيفة الأهرام أو أي مرجع آخر مايُستشف منه تراجع الحكومة السودانية أو بعض فصائل المعارضة عن منح الجنوب حق تقرير المصير، وعلى العكس من ذلك تمسكت الحكومة السودانية في كل محادثاتها المعلنة مع الحكومة المصرية ,بمنح هذا الحق – إلا في حالة طلب الجنوبيون بأنفسهم التخلي عن هذا الحق – وكذلك لم تعلن المعارضة ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي أوغيره من الفصائل مراجعة هذا الطرح.

أما وجهة نظر الدكتور مصطفي الفقي في الصحيفة فتأخذ أهميتها من كونها حقيقة سياسية(ونعني بها زوال سيادة الدولة) حيث أخذت تظهر للوجود مع انتهاء الحرب الباردة، غياب معني سيادة الدولة سيادة كاملة على جميع شئونها، فهي تسمح بتدخل الامم المتحدة في الشئون الانسانية، وسعي الدول الكِبري إلى فرض رؤاها (ضرورة مراعاة القيم الديمقراطية مثلا) كما ان الدول الإفريقية أيضاً قررت عدم الاعتراف بأي نظام في إفريقيا يأتي عن طريق الانقلاب العسكري مع بداية انطلاقة الاتحاد الإفريقي في ٢٠٠١، وكل هذه التطورات تحد من سيادة الدولة المُطلقة كما في السابق، لذلك يذكر السيد مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية المصري للشئون العربية أو الامر عندما يصل احتمالات التقسيم إن الامر لايصبح شأنا داخليا بقدر ماهو شأن عام.

مراجع الباب السابع :

١- ١ فبراير صحيفة الأهرام ٢٠٠٠م، صفحة الوطن العربي
٢- ٥ فبراير ٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٣- ٥ فبراير ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
٤- ٦ فبراير ٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٥- ١٧ فبراير ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٦- ٢٢ مارس ٢٠٠٠، صفحة قضايا وأراء
٧- ٢٥ مارس ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
٨- ٢٦ مارس ٢٠٠٠، صفحة قضايا وأراء
٩- ٧ إبريل ٢٠٠٠م، صفحة الوطن العربي
١٠- ١٩ إبريل ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
١١- ٢٦ إبريل ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
١٢- ٢٦ إبريل ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
١٣- ٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
١٤- ٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
١٥- ٦ مايو ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
١٦- الوثيقة مؤرخة بتاريخ ٣٠يناير٢٠٠٠م
١٧- الوثيقة مؤرخة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٠م
١٨- ١١ مايو ٢٠٠٠م،صفحة قضايا واراء.
١٩- ١٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٢٠- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٢١- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٢٢- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٢٣- ٢٠ مايو ٢٠٠٠ صفحة ملفات الأهرام
٢٤- ٢٥ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٢٥- ٣١ مايو ٢٠٠٢، صفحة ملفات الأهرام
٢٦- ٨ يونيو ٢٠٠٠، صفحة تقارير المراسلين
٢٧- ٢ يوليو ٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٢٨- ٧ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
٢٩- ١٤ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
٣٠- ٢١ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
٣١- ١٠ يوليو ٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٣٢- ١٨ يوليو ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
٣٣- ١٦ يوليو، ٢٠٠٠، صفحة قضايا وأراء
٣٤- ١٨ يوليو ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
٣٥- ٢٨ أغسطس ،٢٠٠٠، صفحة قضايا واراء
٣٦- ٥ أغسطس ٢٠٠٠م صفحة الوطن العربي
٣٧- ١اكتوبر ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي

٣٨- ٤ اكتوبر ٢٠٠٠ صفحة تقارير المراسلين
٣٩- ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
٤٠- ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
٤١- ٢١ مايو ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
٤٢- ٢١ مايو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وأراء
٤٣- ٧-١١ - ١٤-نوفمبر - ٢٠٠٠م صفحات تقارير المراسلين، ملفات الأهـرام - تقارير المراسلين على التوالي
٤٤- ٧ فبراير، ٢٠٠٠ م صفحة قضايا وأراء
٤٥- ١٨ يناير ٢٠٠١ صفحة قضايا واراء
٤٦- ١٩ فبراير ٢٠٠١ صفحة قضايا واراء
٤٧- ٩فبراير ٢٠٠١، صفحة ملفات الأهرام
٤٨- ٢٥ فبراير ٢٠٠١، صفحة تقارير المراسلين
٤٩- ١ مارس ٢٠٠١، صفحة تقارير المراسلين
٥٠- ١٤ مايو ٢٠٠١، الصفحة الأولى
٥١- ٣٠ يونيو، ٢٠٠١، صفحة الكتاب
٥٢- ٨ يوليو ٢٠٠١، الصفحة الأولى
٥٣- ٢٥ يوليو ٢٠٠١، صفحة قضايا واراء
٥٤- ١٨ أغسطس ٢٠٠١ صفحة الكتاب
٥٥- ٦ فبراير ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٥٦- ٢٤ يوليو٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٥٧- ٢٥ يوليو ٢٠٠٢ صفحة الوطن العربي
٥٨- ٢٦يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٥٩- ٢٨ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٦٠- ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٦١- ٣١ يوليو ٢٠٠٢ صفحة قضايا واراء
٦٢- ٣١ يوليو ٢٠٠٢، صفحة الكتاب
٦٣- ٣ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٦٤- ٩ أغسطس ٢٠٠٢٠، صفحة تقارير المراسلين
٦٥- ١٣ أغسطس ٢٠٠٢م، صفحة قضايا واراء
٦٦- ٢٦ يوليو ٢٠٠٢م صفحة قضايا واراء
٦٧- ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٦٨- ٣ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة قضايا واراء
٦٩- ٩ أغسطس ٢٠٠٢م، صفحة قضايا واراء
٧٠- ١٤ أغسطس ٢٠٠٢ ،صفحة قضايا واراء

خاتمة

وأخيراً يمكن أن نقول إن العلاقات السودانية المصرية وليدة ظروف تاريخية وإقتصادية وسياسية مختلفة ومعقدة أثرت في كلا البلدين تأثيرا عميقا، وكانت لها إنعكاساتها الآنية والمستقبلية سواء كانت تأثيرات إيجابية أو سلبية، وبالتالي لايمكن فهم حقيقة هذه العلاقات بصورة أعمق وأوضح إلا بعد معرفة الأثر التاريخي والإقتصادي (خصوصا فيما يتعلق بمياه النيل) والسياسي (تحديدا الحقبة الأولى لثورة الإنقاذ الوطني في السودان ١٩٨٩م– ٢٠٠٠م – والتي هيمنت فيهما ايديولوجيا الدولة الدينية.

والدولتان المصرية والسودانية ظلتا على الدوام بلدين منفصلين بحسب المؤرخين إلا إنهما ارتبطتا بعلاقات قوية وممتدة، وفي بعض المراحل التاريخية النادرة اتحد البلدان في دولة واحدة، ولعل من أهم فترات الوحدة عندما غزا بعانخي قبل الميلاد مصر(١) ووصل حتي الدلتا وفلسطين، وأسس الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية هناك، إلا أنها كانت حقبة قصيرة نسبيا، ثم عندما غزا محمد علي باشا السودان وضمه لدولته الناهضة في ١٨٢١م.

وبين هاتين الحقبتين القديمة والحديثة امتدت الحدود المشتركة أحيانا نحو الجنوب وأحيانا نحو الشمال بحسب قوة الدولة في كلا البلدين، إلا أنه ومن المؤكد أن خط الحدود لم يتجاوز أسوان شمالا أو دنقلا جنوبا طوال الحقبة الوسيطة بينهما(٢).

وفي عهد محمد علي الأول ١٨٠٥م – ١٨٤٨ – عانى الشعب المصري معاناة كبيرة من جراء سياساته المالية والعسكرية بقدر ما عاني الشعب السوداني كذلك، إلا أن معاناة السكان في جنوب السودان كانت أفدح، حيث تم استرقاق عشرات الالوف من السكان من جنوب السودان والمناطق المحيطة بالجنوب، شمالا وغربا وشرقا، وعاني الآلاف منهم أثناء ترحيلهم لشمال الوادي (٣).

وقد تمثلت معاناة المصريين في أنهم أجبروا على تقديم تضحيات كبيرة من خيرة شبابهم في حملات محمد علي الحربية في كل من الحجاز والسودان والشام وتركيا نفسها وفي البحر الأبيض المتوسط وعلى أسطول محمد علي الذي أغرق بمن فيه بواسطة الدول الغربية في معركة نارين ١٨٣٥م (٤).

كما أن المصريين أجبروا أيضاً في عهد سلفه الخديوي إسماعيل على حفر قناة السويس بواسطة أعمال السخرة، حيث هلك أكثر من ١٠ ألف شاب في هذا العمل المرهق (٥) وكان العمل يستمر بلا توقف منذ سطوع الشمس حتي غروبها مهما كان المناخ.

إلا أن الميزة الكبرى التي فرقت بين الشعبين في تلك الحقبة وفيما بعد بالرغم من المعاناة المشتركة هو أن التنمية والإصلاحات الإقتصادية والبعثات التعليمية تركزت بأكملها في القطر المصري دون غيره، وبذلك نالت مصر النصيب الأوحد من النهضة وإنعكس ذلك جليا على واقعها المعيشي ومستقبلها، خصوصا في الجانب التعليمي حيث كان كل المبتعثين من المصريين أو الأتراك المتمصرين بلا إستثناء، حتي أن أبناء الفلاحين النابغين نالوا حظهم من هذه النهضة أمثال على مبارك ورفاعة الطهطاوي.

أما على الجانب السوداني فقد تم تجريدهم من ثروتهم كلها تقريبا، وتم تجنيد وإسترقاق أعداد لايستهان بها منهم، وإرسالهم إلى حملات عسكرية لا معني لها مثل – حملة المكسيك (٦) وغيرها دون أن يكون هناك مقابل إقتصادي ملموس أو تركيز تنموي يعتد به، وعلى العكس من ذلك كان الحكام الذين قدموا إلى السودان يهتمون بشكل أساسي بجمع الأموال المقرر دفعها للسلطة الخديوية في مصر، ومن ثم إستخلاص أموال إضافية تعينهم في حياتهم المستقبلية، وكان تعيين الحكمدار في السودان لايزيد عن عام واحد أو اثنين في أحسن الفروض، لذلك اعتبرت

فترة الحكم بالنسبة لهم فرصة نادرة للغني وجمع الثروة، وكان لمثل هـذا الإسـتغلال تـأثيرات مدمرة على الإقتصاد السوداني – على المستوي البعيد والمتوسط، كما أنه قضي علـى الطبقـة التجارية السودانية وجردها من أموالها.

وبتفجر الثورة المهدية في السودان (١٨٨١م- ١٨٩٨م) نتيجة لعوامـل مختلفـة وعلـى رأسها السياسات القاسية التي اتخذها نظام الحكم التركي المصري في السودان في الفتـرة مـن (١٨٢١ إلى ١٨٨٠م) وعلى وجه الخصوص مسألة استجلاب الرقيـق، وفـرض الـضرائب الباهظة، ونهب ثروات البلاد، وقمع الثورات المحلية بعنف بالغ.

ويمكن القول إن الثورة المهدية في السودان ولدت لأول مرة في العصر الحديث شـعورا معاديا للدولة المصرية (٧) امتد أثره بصورة أو بأخري حتي وقتنا الحاضر، وساهم في تـشكيل السودان الحديث من خلال شعارات حزب الأمة الإسـتقلالية وصـاحب الأغلبيـة فـي معظـم الإنتخابات الديمقراطية التي أجريت في السودان بعد الإستقلال.

كذلك أسهمت النهضة الإقتصادية المصرية من جهة أخرى فـي لفـت أنظـار الـدول الإستعمارية إليها في القرن التاسع عشر، وفي الفوائد التي يمكن أن تجنيها من السيطرة على قناة السويس، وكانت مثل هذه الأفكار لها مبرراتها وشرعيتها ذلك القرن، بحيث لـم تكـن الـدول الإستعمارية تشعر باي غضاضة في الإستيلاء على أي دولة أخرى ضعيفة، وكانت قناة السويس أكبر مطمع لهذه القوي.

وبالفعل إستغلت الإمبراطورية البريطانية الإضطرابات السياسية التي صـاحبت الثـورة العرابية واحتلت مصر في ١٨٨٢م، وبرغم المساويء الإستعمارية، إلا أن بريطانيا استطاعت أن تخلق نهضة إقتصادية واضحة في شمال الوادي، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن بريطانيا نفسها كانت دولة متقدمة بمقاييس ذلك الزمان، ولها جهاز إداري ومحاسبي ممتاز استغلته في تطـوير الجانب الإداري والمالي المصري، أضف إلى ذلك أن أسرة محمد علي الحاكمة في مصر لم تكن قبل الإحتلال الإنجليزي تفرق مابين أموال الدولة التي تديرها وأموالها الخاصة، مما عمل علـى تدهور الأوضاع المالية نتيجة لإسرافهم وتبذيرهم إلا أن السلطة الاستعمارية الإنجليزية الحاكمـة وضعت قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين أموال الدولة ومخصصات الخديوي وأسـرته، كمـا أن البيوتات التجارية والشركات في أوروبا أطمأنت بعد الإحتلال الإنجليزي لمـصر بـأن قـوانين الإستثمار المالي العالمية ستطبق بحذافيرها في مصر دون تدخلات مزاجية من الحكام الشرقيين وبالتالي إندفعت موجات من رؤوس الأموال العالمية للإستثمار في مصر، وقد أدى كل ذلك إلى رفع مستوي الحياة الإقتصادية للسكان المصريين.

إضف إلى ذلك أن السكان المحليين احتكوا لأول مرة احتكاكا مباشـرا بـالغربيين منـذ مايقرب من قرن من الزمان، أي منذ الغزو البونبارتي في ١٧٩٨م، ورأوا التنظيمـات الدقيقـة لمختلف (٨) ضروب الحياة ومدي فعاليتها، وقد انبهرت أعداد متزايدة مـنهم باسـاليب الحيـاة العصرية الميسرة التي جلبها الغربيون والتكنولوجيا المتطورة، مما ساعد على أن تكون عمليـة التجاوب مع هؤلاء الغزاة عملية جاذبة، واصبحت البعثات التعليمية الخارجيـة مطمحـا شـعبيا وصفويا، فتكالبت على عملية التحديث بذلك مختلف الطبقات السكانية في مصر مما رفع مستوي الوعي الحضاري والإقتصادي للمصريين.

هذه النهضة التي حدثت في مصر لم تحدث في السودان ذلك لأن السودان لم يكن مؤهلا في بنيته التحتية لإستيعاب أساليب النهوض الإقتصادي الحديث، بالإضافة إلى مساحته المتـسعة، والهبات الثورية، والإرتياب من تكرارها بعد القضاء على الثورة المهدية، كما أن المهدية وبعـد القضاء عليها اتضح ومن خلال حروبها العديدة نها قضت على الطبقة المتعلمة أو فرقتهـا بـين الدول المجاورة.

ومن هنا نشأت هوة متسعة بين الوضع المعيشي والإقتصادي في مصر والسودان بالرغم من إدخال بعض التحسينات الإقتصادية في السودان مثـل الـسكك الحديديـة، وافتتـاح ميناء بورتسودان، وإنشاء سد سنار، وقيام مشروع الجزيرة فيما بعد.

وللتدليل على مدي إتساع الهوة بين البلدين نجد أن السودان كان جاذبا للأسر المـصرية والمتمصرة على وجه العموم في الفترة التي سبقت الثورة المهدية، وعلى وجه التحديد منذ الفتح التركي المصري للسودان في ١٨٢١م وإلي ١٨٨٢م. وترجع تواريخ استيطان الأغلبية الـساحقة من الأسر الموجودة في هذا العصر مثل آل السلاوي وآل القوصي وآل تبيـدي وآل سـليمان منديل وآل الشلالي، إلى تلك الحقبة وذلك على خلاف الحقبة الثانية التي اعقبت استرداد السودان على يد هربرت كتشنر في ١٨٩٨م وإلي الإستقلال في عام ١٩٥٦م، حيث تميزت بعدم وجـود استيطان أسري مصري ممتد بالسودان، بل على العكس من ذلك رحلت معظم الأسر المـصرية بجميع أفرادها في أعقاب إنتهاء فترة عمل أربابها في السودان إلى مصر، وفوق ذلك احتفظـت بشخصيتها المصرية ولم تتسودن أو تختلط بالسكان المحليين، وفي كثير من الأحيـان احتفظـت بعلاقات متينة بالطبقة المصرية الأخرى العاملة بالسودان، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يدل على أن المستوي الإقتصادي والحضاري ارتفع بشدة في الجانب المصري بينما احتفظ الجانـب السوداني بأوضاعه الإقتصادية والثقافية كما هي إن لم تنحط، لذلك ظهرت لأول مرة هوة بـين البلدين كان لها نتائجها البعيدة.

ورحيل أو بقاء المجموعات السكانية شيء طبيعي لأن المجتمعات فـي العـادة تتطلـع لاساليب حياة ارقي وأحدث، بحيث يتم عن طريق الإرتباط بها ومجاراتها تحقيق منافع جمـة لا يمكن تجاهلها مثل رفع المستوي الإقتصادي والثقافي والتعليمي والمعرفي، ومن هنا حدثت فجوة بين البلدين، أضف إلى ذلك أن السودانيين يتحملون جزءا مقدرا في تدهور العلاقات، لأن المهدية حاربت في الاساس الأتراك والمتمصرين، وعند هزيمتهم كانت معظم سرايا الحرب وغنائمهـا من هذه الشريحة، حيث تم توزيع صباياها على كبار قادة الثورة المهدية وعلى رأسهم المهـدي نفسه، حيث إصطفي لنفسه عدة سبايا منهم بالرغم من أنهم مسلمون، بيد أن إسـلامهم لـم يكـن معترفا به من قبل المهديين.

ومما لاشك فيه أن مثل هذه الحقائق أثرت بعمق في وجدان الاسرة المصرية التي تريد أن تضمن أن يحي أفرادها في بيئة مسالمة ومتصالحة معهم مهما تغيـرت الأوضـاع الـسياسية أوهبت الثورات، ومثل هذه الضمانات غير متوافرة في السودان، وبالتالي كان الرحيل عنه خيارا مفضلا عند الأغلبية، بالإضافة إلى أن مثل هذه التصرفات على محـدوديتها تتوسـع وتنتـشر بصورة أكبر في الغالب الاعم في ظل ظروف تسود فيها الأمية والنقل الشفاهي، وتتزايد دون أن يكون لها واقع أو سند حقيقي يعتد به.

وأحيانا يوازن بعض المؤرخين (٩) بين الأحداث التي وقعـت إبـان الثـورة المهديـة والأحداث التي وقعت أثناء استعادة إحتلال السودان، ويصفونها بالفظاعات المتبادلة، مثل مـاوقع من أحداث في معركة كرري واجتياح أمدرمان، بيد أنه ومن المؤكد أن الجنود السودانيين الـذين تم تجنيدهم في الجيش المصري اشتركوا في هذه الاحداث، بالإضافة إلى آخـرين مـن شـمال السودان، وعلى رأس هؤلاء بعض القبائل الجعلية، ردا؛ ربما على الاضطهاد الذي لحق بها إبان سيطرة المهديين، والجنود والضباط الإنجليز، لذلك من الخطأ إلحاق كل الفظائع التي حدثت إبان إستعادة السودان للمصريين وحدهم.

ومع مرور السنوات ازدادت الفجوة الإقتصادية بين البلدين، وصارت مصر عنصر جذب سكاني للسودانيين بدلا من أن يكون العكس، بالرغم من الميزات الإقتصادية العديدة التي يتحلي بها السودان، وعلى رأسها الأراضي الزراعية والمياه والمواد الخام الأولية.

ومن هنا نشأت تصورات في أذهان بعض الصفوة المصرية بأن السودان يتبع تلقائيا لمصر دون تمحيص الأسانيد التاريخية، وصار الشعار المرفوع لدي الأحزاب المصرية وعلى رأسها حزب الوفد الشعبي – السيادة المصرية على السودان.

وكان من الممكن أن تجد الدعوة المصرية قبولا متزايدا في السودان نتيجة لأن العامل الوطني أو القومية السودانية لم تتبلور بعد، كما أن القومية المصرية نفسها لم يكن لها وجود إلا في عقول أقلية صغيرة من الأقباط المصريين. أو الذين احتكوا تعليميا وثقافيا بالغرب، وكانت الفكرة السائدة يومئذ أن جميع هذه الدول تقع ضمن سلطان الأمة الإسلامية، ونتيجة للأحتلال الأجنبي حدثت الفجوات الثقافية والإقتصادية بين دول المجتمع الإسلامي، وأن الوضع الوحدوي من المفترض أن يرجع لحالته الأولى بمجرد خروج الإستعمار.

إلا أن الذي حدث أن القوي الإستعمارية نفخت في مسألة القوميات(١٠) والحدود بين الدول الإسلامية، وخلقت طبقة متعلمة مرتبطة مهنيا ومصلحيا بالوضع الذي صنعه المستعمر، وصارت (الصفوة المصنوعة) غير مستعدة للتغير، لأنها أولا لاترغب في ذلك لأن مصالحها الذاتية ارتبطت بذلك الوضع، ولاتدري كيف تكون الأوضاع بعد التغيير، وهل سيضر هذا التغيير بمصالحها المكتسبة التي تكونت إبان الحقبة الإستعمارية ؟ ومن هنا ظلت الأوضاع قائمة على ماهي عليه حتي بعد رحيل الإستعمار.

وفي الجانب السوداني كان التيار الرئيسي المعارض للوحدة مع مصر هو التيار المهدوي، وذلك لعدة دعاوي منها أن المهدية أتت أصلا للقضاء على دولة الكفر التركية المصرية وهدم صروحها(بحسب دعاويها)، نتيجة للظلم الذي أوقعته بالبلاد والعباد وانحرافها عن تطبيق الدين، ولما لم يكن لها توجهات محلية (المهدية) فقد تحركت عسكريا لمد نفوذها خارج حدود السودان، وكانت أكبر هزيمة عسكرية لها قبل معركة كرري في توشكي ١٨٩٦م على يد القوات الإنجليزية والمصرية، ثم تبع ذلك إعادة احتلال السودان في ١٨٩٩م، ومن هنا نشأت العداوة التاريخية بين حزب الأمة ودولة مصر، والغريب في الأمرأن العداء المهدوي تركز على الأتراك والمصريين بصورة أوضح ولم يتركز على الوجود الإنجليزي في السودان بشكل محسوس، بالرغم من أن الأطراف التركية والمصرية هي التي تلقت الخسارة النفسية والمادية إبان تفجر الثورة المهدية، وأن الإنجليز هم من حطموا الثورة المهدية فعليا من خلال مخططاتم وأسلحتهم وضباطهم، والدليل على ذلك أن حزب الامة ارتبط بعلاقات وثيقة مع الإنجليز في السودان، ودخل معهم في شراكة سياسية ومالية، وساهم في بسط النظام السوداني، والمشاركة في الكيانات السياسية التي أنشأؤها مثل المجلس الأستشاري لشمال السودان، كما أنهم طالبوا باستقلال السودان ونالوه، بحسب التخطيط الإنجليزي الذي عمل على أن يكون السودان قطرا مستقلا عن مصر منذ إعادة احتلاله، في ١٩٩٨م، بعد أن وضع قنابل موقوتة في حلايب بشمال شرق السودان والمديريات الإستوائية.

وعملية إستقلال السودان حدثت بصورة غير التي أتفق عليها في إتفاقية ١٩٥٣م (١١) بين بريطانيا ومصر، حيث نصت الإتفاقية على أن تقوم إنتخابات عامة في السودان يتم بمقتضاها تسليم السلطة المؤقتة للسودانيين، على أن يعقب ذلك بعد ثلاث سنوات أي في ١٩٥٦م استفتاءاً شعبياً عاماً في السودان، تتم بمقتضاه الوحدة مع مصر أو الإنفصال، وبالفعل كانت المنافسة في الإنتخبات المحلية بين أنصار الوحدة مع مصر ويمثلهم الإتحاديون الديمقراطيون، وأنصار استقلال السودان ويمثلهم حزب الأمة القومي، وكان أن فاز أنصار الوحدة فوزا كبيرا في الإنتخابات التي جرت في ١٩٥٣م.

وبناء على هذه النتيجة كان من المفترض أن تكون الوحدة بين البلدين مؤكدة لأن المواطنين السودانيين الذين صوتوا لصالح الوحدة سيصوتون كذلك في الإستفتاء الأخير الذي

يعقب انتهاء الفترة الإنتقالية، وكانت معظم الدلائل تشير إلى أن الوحدة في طريقها للتحقق، بيد أن القيادات الإتحادية المتعلمة تعليما حديثا مثل إسماعيل الأزهري وغيره انحازت في آخر المطاف لخيار الإنفصال، وعملت على ترجيح كفة هذا الخيار داخل البرلمان، ومن ثم تم أعلان الإستقلال في ١٩/١٢/١٩٥٥م في مخالفة صريحة لنصوص الإتفاقية التي نصت على أن يكون الأستفتاء جماهيريا، وبالطبع رضيت الطبقة المتعلمة بذلك لأن مصالحها تتحقق من خلال الفوز بدولة ذات سيادة، يكونون هم على رأس زعامتها، أما الأغلبية غير المتعلمة فقد تم التغلب عليها من خلال رفع شعارات الإستقلال، والأناشيد، وإثارة الحماس القومي، وإلهاب أحاسيس العامة بالسيادة، ووصم الذين يخرجون عن هذا التيار الدعائي الحماسي بعدم الوطنية.

وأرجع الاتحاديون سبب الإنحياز إلى خيار الإنفصال لعدة أسباب (١٢) منها ظهور ديكتاتورية عسكرية في جمهورية مصر العربية، بينما النظام السوداني نظام ديمقراطي تعددي، كما أن الإطاحة بالرئيس محمد نجيب ووضعه رهن الإقامة الجبرية أبان نموذجا جديدا لطريقة التعامل المحتملة مع السياسيين والثوريين المصريين والسودانيين في حالة مخالفتهم لنظام ثورية٢٣ يوليو القائم.

والنظام المصري من جانبه كان يعاني من عدم الخبرة والنضج الكافي، حيث رضي بإنفصال السودان ليتفرغ لحكم دولة مصر، وذلك لأن معظم الذين استولوا على الحكم في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانوا من صغار الضباط الحانقين على قيام دولة إسرائيل، ولم تكن لهم خبرة كافية في الحكم والإدارة.

ومن أكبر المؤشرات الواضحة يومئذ إلى أن استقلال السودان قد يواجه بمشكلات كبيرة ومعقدة تدخله في دوامة لايستطيع الخروج منها، تفجر الحرب في جنوب السودان في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م، نتيجة لتخطيط طويل ومحكم من الإنجليز، إستمر منذ بدايات العشرينيات من القرن الماضي، أي منذ بدء تطبيق قوانين المناطق المقفولة في ١٩٢٢م، ونبهت لهذا التخطيط الصحف السودانية والمصرية، والمثقفون السودانيون، والمصريون وغيرهم، وظهرت نتائجه قبيل إعلان الإستقلال في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م عندما تمردت الكتيبة الجنوبية في توريت على الشماليين في جنوب السودان، وبالرغم من ذلك اختارت الصفوة السودانية على غير رغبة من الجماهير الإنفصال، وبالتالي اصطلي السودان لوحده منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا الحاضر بمشكلة جنوب السودان التي قتلت الملايين من ابنائه، وقعدت به اقتصاديا وتنميا وجعلته في زمرة أكثر الدول تخلفا على مستوي العالم بالرغم من إمكاناته الهائلة، وكان واضحا قبل الإستقلال أن جنوب السودان لن يبقي متحدا مع السودان في حالة إنفصاله عن مصر، وذلك لعدم وجود خبرة إدارية كافية، أو كوادر مؤهلة، أو قوات عسكرية لحسم التمرد في الجنوب، وبالتالي سيظل جرحا ينزف في السودان هكذا حتي يؤدي به آخر المطاف أو ينفصل ومعه أجزاء واسعة من الشمال، وكان يمكن تجنب كل ذلك بوجود معادل مصري مضاف للقوة الثقافية والعسكرية والسكانية للسودان لبسط هيبة الدولة في كل وادي النيل القديم، والغريب في الامر أن جماعات سكانية عديدة من شمال وغرب ووسط وجنوب السودان انصهرت في علاقة رحمية حقيقة مع السكان المصريين، ولم تستطع أن تنصهر هذه الجماعات حتي مع بعضها البعض داخل السودان، في دلالة واضحة بأن مصر تمثل نواة وحدة لوادي النيل، بينما السودان المستقل يمثل أداة فرقة وشتات بين سكانه، لأن القبائل السودانية لم تصل بعد إلى درجة النضج التي تستطيع معها استيعاب بناء وتشكيل دولة منصهرة ومتحدة، وأوضح دليل على ذلك أن ثوار ١٩٢٤م بالسودان وجلهم من جنوب السودان حملوا السلاح وقاتلوا حتي الموت في سبيل وحدة مصر والسودان.

ومصر من جهتها خسرت أيضاً من استقلال السودان، وكانت خسارتها الكبرى في ابتعادها عن منابع نهر النيل أو الدول المحيطة بهذه المنابع بآلاف الكيلومترات، وحشد مواطنيها

في مناطق ضيقة على نهر النيل، وفي حالة احتياج دائم للغذاء والعمل، أضف إلى ذلك أنها فقدت عمقها الاستراتيجي إبان مواجهتها مع إسرائيل في حروب ١٩٥٦م – و١٩٦٧م، وحروب الإستنزاف، وحرب اكتوبر ١٩٧٣م، بالرغم من التسهيلات السودانية والعربية، إلا أنها تبقي تسهيلات من دول أخرى.

ومن ناحية ثانية ظل الجندي السوداني ومنذ فجر التاريخ عماد الجندية المصرية، وقد بدأ ذلك واضحا في عهد أسرة محمد علي ١٨٠٥م – ١٩٥١م، حيث كان الإعتماد الأكبر على الجنود السودانيين، وبحدوث الإنفصال انعدمت الجيوش السودانية، مما كان له أبلغ الأثر في ضعف الجيش المصري وحدوث هزيمة ١٩٦٧م من ضمن عوامل أخرى عديدة.

والصراع الذي ميز العلاقات السودانية المصرية فيما بعد الإستقلال ظل محصورا في قضايا محدودة جدا، منها مشكلة الحدود بين البلدين في منطقة حلايب، وعدم الإنسجام السياسي بين الانظمة السياسية في كلا البلدين، ففي العهد الديمقراطي الأول في السودان مابين يناير ١٩٥٦م، واكتوبر ١٩٥٨م. كان النظام المصري يتجه نحو الشمولية والإشتراكية، وفي عهد الرئيس إبراهيم عبود(نوفمبر ١٩٥٨م واكتوبر ١٩٦٤م) كان التناقض الكبير بين النظامين يتمثل في أن نظام الرئيس إبراهيم عبود يميل إلى الكتلة الرأسمالية، كما أن النخبة الحاكمة تدربت وتعلمت في العهد الإداري البريطاني، وإرتبطت ارتباطا وثيقا بالثقافة الإنجلو ساكسونية، بالرغم من أن النظام في شكله الظاهر أراد أن يكون محايدا يستقبل الملكة البريطانية في الخرطوم كما يستقبل سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي لونيد برجنيف.

والذي يميز عهد الفريق إبراهيم عبود بالنسبة للعلاقات السودانية المصرية أنه في هذا العهد وقع اتفاقا شاملا في نوفمبر ١٩٥٩م لتقسيم حصص مياه النيل بين البلدين، وبذلك إنتفي أي مسبب للنزاع بين البلدين فيما يختص بالمياه، وقد سمحت هذه الإتفاقية للمصريين بإنشاء السد العالي كأكبر مشروع مائي على المستوي القاري والدولي.

وفي عهد الديمقراطية الثانية في السودان (اكتوبر ١٩٦٥م مايو ١٩٦٩م) ظهر التناقض بين النظامين السياسيين مرة أخرى (الديمقراطي والشمولي)، إلا أن مثل هذا التناقص لم يمنع أن يتعاون النظامان مع بعضها البعض خصوصا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

وبمجيء نظام ثورة مايو في السودان (مايو ١٩٦٩م – وإبريل ١٩٨٥م) بلغ التكامل والتنسيق بين البلدين أعلى مراحله، وذلك للإنسجام السياسي بين البلدين لأول مرة، حيث أخذ النظام المايوي الأفكار الناصرية بحذافيرها وأنزلها على ارض الواقع (بالرغم من أن نظام ثورة يوليو المصرية كان مهزوما في تلك الحقبة) مثل إنشاء حزب سياسي مشابه للإتحاد الإشتراكي المصري وبنفس الأسم، والتأميم، والتوجه نحو المعسكر الإشتراكي ثم الرأسمالي بعد مقاومة في كلا البلدين (أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م في مصر، وإنقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م في السودان).

بيد أن هذا التحالف الوثيق سرعان ما ضعف إبان إنحياز الرئيس جعفر نميري للقوانين الإسلامية التي اعلن عن تطبيقها في ٩ سبتمبر ١٩٨٣م.

وكانت ولاتزال السلطة المصرية ترى (١٣) أن أكبر أعدائها يتمثل في التيارات الإسلامية، لأنهم أولا يروجون لأفكار مغايرة لسلطة الدولة، وأفكارهم قابلة للإنتشار وقابلة أن تشكل بديلا مقبولا عند الجماهير.

والصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني قديم في الوطن العربي، ويطرح كلاهما أفكارا منظمة ترى أنه من خلال تطبيق هذه الافكار يمكن للمجتمعات العربية والإسلامية على وجه العموم أن تتقدم.

وفيما يبدو أن التيار العلماني تمكن من فرض سيطرته في آخر المطاف، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن المسلمين وجدو أن العلوم التي انكبوا عليها طوال قرون عديدة لم تمكنهم

من التفوق والتقدم، وعلى العكس من ذلك أقعدتهم، ويرجع ذلك الأمر إلى أنهم اعتمدوا على العلوم الدينية دون أن يهتموا بالعلوم الأخرى مثل الميكانيكا والأحياء والرياضيات والفيزياء والكيمياء، ومثل هذه العلوم لابد منها لمعادلة العلوم الدينية بالعلوم الدنيوية لكي تستقر بهما الحياة وتتطور ويحدث توازن بين القيم الروحية والمباديء العملية.

وبالتالي حدث تشكيك في العلوم الدينية عند النخبة المتطلعة، وبدلا من أن تنصب الشكوك في طريقة الإنكباب على علم واحد وإهمال بقية العلوم انصبت الشكوك في جدوي العلوم الدينية والعمل بها، ولعل المستشرقين لعبوا دورا كبيرا في سوق النخبة في هذا الإتجاه.

بالإضافة إلى أن الإستعمار فيما بعد ناصر فكرة التعليم الحديث والإتجاه العلماني، وأوضح بطريقة عملية لا لبس فيها أنهم لم يصلوا إلى ماوصلوا إله إلا بفضل فصلهم مابين الأفكار الكهنوتية التي اقعدت بهم والافكار العلمية الحديثة.

كذلك صممت الدولة العربية أو الإسلامية في العصر الحديث تصميما علمانيا بحيث لايمكن الخروج عن الهندسة السياسية الإستعمارية وطرق تسيير الدولة الحديثة إلا بعد تضحيات عديدة، وعلى رأس هذه التضحيات إقصاء النخب المتعلمة التي لاتود البحث في صيغة جديدة لشكل دولة تجمع مابين القيم الروحية والقيم الحديثة، لأنها آمنت في قرارة نفسها أن هناك نظما معينة وأساليب وطرقا لإدارة الدولة أسسها الغربيون لايمكن ان تحيد عنها.

وعملية إقصاء النخب لايمكن أن تتم لأنها هي التي تتحكم في مفاصل الدولة ومصادر قوتها المالية والعسكرية إلا في حالات نادرة جدا مثل الحالة السودانية والإيرانية، حيث أنقسمت النخبة السودانية على نفسها، في بلد وصل إلى حالة بعيدة من الضعف السياسي والإقتصادي والأمني والعسكري، وأصبح على استعداد لتقبل أي تغير يحدث، أما الحالة الإيرانية فقد ثارت الجماهير على نخبها الحاكمة واستأصلها من جذورها في ثورة حقيقية بعد أن نضجت الطبقة الوسطي، وأصبحت مؤهلة لتحمل المسؤولية.

ومن أبرز آراء المدرسة العلمانية أو ايديولوجيا الدولة العلمانية :-

١- إتاحة كافة نواحي الحياة للعقل والتجريب.

٢- الإنخراط النهائي في الحضارة العالمية والإندماج معها.

٣- اعتبار العلم قابلا للحساب الرياضي.

٤- إن العلم والتكنولوجيا أعطيا الإنسان الوسائل ليكون سيد هذا الكون.

٥- إن الذين يزعمون أن الإسلام هو دين ودولة، وأن نظام الحكم في البلاد الإسلامية لابد أن يستمد من صميم الدين الإسلامي إنما يستهدفون الكسب الجماهيري فقط، لأن القرآن الكريم نفسه لم يتضمن آية تتعلق بالحكم السياسي أو تحدد نظامه، ولم تتضمن كذلك الأحاديث الشريفة أي حديث في هذا الخصوص.

أما ابرز أفكار دعاة الدولة الإسلامية فقد جاء كالآتي :

١- إن الله سبحانه وتعالي أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولايتم ذلك إلا بقوة أو إمارة وكذلك سائر الواجبات كالجهاد، وإقامة الحدود، والعدل، ونصرة المظلوم ورد العدوان، وكلها أمور لاتتم إلا بالقوة والسلطان، والشيء الذي لايتم الأمر إلا به فهو واجب.

٢- إن الإمة في الإسلام ليست مصدر السلطات وإنما مصدرها شرع الله الذي جاء به رسول الله(صلي الله عليه وسلم)، وللأمة دور هو القيام بأمر الشريعة وتطبيقها، أما الإمام وهو الحاكم فنائب عن الأمة.

٣- إن الإسلام يدمج دائما بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وقد تم التركيز على إيديولوجيا الدولة الدينية والعلمانية في هذا البحث لأن العلاقات السودانية المصرية دخلت في أعمق خلافاتها منذ عهد الإستقلال الأول نتيجة لتبني الدولة السودانية في عهد الإنقاذ الوطني الذي بدأ في يونيو ١٩٨٩م، لايديولوجيا الدولة الدينية بينما كان جمهورية مصر من أكبر المدافعين عن الاسلوب العلماني في الحكم والإدارة.

ومن خلال تبني الدولة المصرية للاسلوب العلماني في الحكم والإدارة، دخلت في مواجهات ممتدة مع التيار الإسلامي داخل حدودها القومية، أضف إلى ذلك أن التيار الديني الحديث نشأ أول ما نشأت بجهود مفكرين مصريين أصلا، لذلك استمد قوته المعنوية والجماهيرية من الداخل ومد جذوره عميقا في التربة المصرية.

وتنبع خطورة الإتجاه الديني الذي سلكته الحكومة السودانية في أنه يستطيع بقليل من الجهد الإعلامي والتنظيمي بعث فكرة الوحدة الإسلامية حية داخل وجدان الأغلبية في العالم الإسلامي، لأن مسالة تقسيم الحدود وظهور الدولة القومية كانت فكرة أوربية في المقام الاول ولاوجود لها تقريبا على المستوي المحلي الإسلامي، ذلك لأن اللغة واحدة والافكار الثقافية والدينية والمعتقدات كلها واحدة، ولايشعر المراقب بالإستغراب لو انهارت فكرة الدولة القومية التي اسسها وروج لها الغرب، بيد أن مصدر قوتها يمكن في أنها خلقت طبقة سياسية مرتبطة بالواقع الذي نشأ إبان فترة الإستعمار، ومستعدة لأن تتحالف مع الدول الغربية في سبيل الإبقاء على الشكل القديم في إدارة الدولة.

كما أن الدول الخارجية التي غوضت شكل الدولة العثماني القديم بتحالفتها الدولية العديدة، وبقوتها المادية والعسكرية والتكنولوجية لن تسمح بسهولة بتغيير نموذجها، وذلك للمصالح الكبيرة التي نشأت مع الدولة القومية العربية المصنوعة، كما أن إعادة إتحاد هذه الدول مرة أخرى تحت شعارات الدولة الدينية يعني اختلالا في موازين القوة الدولية سوف يحدث، وهذه الدول لايمكن أن تتحمل التبعات المرتبطة بهذا الإتحاد الإسلامي، مثل فقد مصالحها الحيوية في استغلال الدول البترولية ضعيفة السكان والقدرات العسكرية في امدادها بالبترول الرخيص أو المجاني، كما أن مصالحها تتحقق من خلال حرمان الكثافات السكانية والخبرات الزراعية والصناعية في المفاضلة واختيار أفضل المناطق في العالم الإسلامي لتحقيق مكاسب للجميع.

لتبقي هذه الدول المصنوعة في حالة أحتياج دائم للغذاء والمساعدة، وهذا أمر كفيل بإسكاتها وحصر إهتمامها في إطعام شعبها كما أن بقاء إسرائيل في قلب العالم الإسلامي لايمكن أن يتم إلا في حالة ضعف وتفرق الدول الإسلامية.

ومن هنا كان التحول الذي بدأ في السودان مع مجيء ثورة الإنقاذ الوطني تحولا عميقا ليس على مستوي العلاقات المشتركة وإنما على المستوي الأقليمي والدولي، لأن نجاح النموذج السوداني في البلاد السنية، أو النموذج الإيراني في البلاد الشيعية يوحي باعادة إنتاج هذا النجاح مرة أخرى وبالتالي يهدد المعادلة الدولية الراهنة.

وعندما يتم ذكر النظام الإسلامي السوداني هنا لايعني أنه النموذج المثالي لكيفية الحكم الإسلامي بقدر ما يتناوله من خال شعاراته التي يرفعها، وبالتأكيد لايعني رفع الشعار أن النموذج المثالي قد تحقق أو لم يتحقق، فأحيانا كثيرة يكون هناك بون شاسع مابين الشعار المعلن والواقع الموجود، وأحيانا يكون هناك تطابق بين الشعار والواقع، (والمراقبون والناظرون يحكمون على الدول أو الحكومات من خلال الشعارات والدلالات التي تحملها لا على واقع تطبيقها في الغالب الأعم).

أما صحيفة الأهرام موضوع الدراسة فقد كان تناولها للشأن السوداني منذ بداية ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وحتي التوقيع على برتكول مشاكوس في يوليو ٢٠٠٢م مر عبر مراحل مختلفة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي :

١-المرحلة الأولى لثورة الإنقاذ الوطني وتبدأ منذ شهر يوليو ١٩٨٩م وحتي غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، وتتميز هذه المرحلة بدرجات متفاوتة من التناول بداية من التأييد المطلق للإنقلاب في السودان، ونهاية بالتحفظ غير الواضح والصريح من جراء إكتشاف علاقة ما بين ثورة الإنقاذ الوطني والجبهة الإسلامية القومية.

٢-المرحلة الثانية تبدأ مع حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠م وتنتهي باقصاء الدكتور الترابي من السلطة في السودان في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠م وتتميز بعداء مطلق لحكومة السودان، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها تبني السودان لموقف أيديولوجي مناقض للموقف الإيديولوجي المصري، والمتمثل في تبني شعارات الدولة الدينية، ثم مخالفة الإتجاهات المصرية أثناء حرب الخليج الثانية ومعظم السياسات الأخرى مثل التطبيع مع إسرائيل والدخول في عملية سلام شرق أوسطي، إضف إلى ذلك الإتهامات المتتالية بدعم السودان للأصوليين المصريين والعرب، ودعم الإرهاب، ومصادرة البعثة التعليمية المصرية بالسودان، وإغلاق فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وغيرها من الحقائق والإتهامات، واخيرا إتهام السودان بمحاولة أغتيال الرئيس حسني مبارك في يونيو ١٩٩٥م بأديس ابابا..

والسودان من جهته كان يري أن مصر ساندت التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكومة السودانية، وشوهت صورة السودان إعلاميا، وأفسدت علاقته مع دول الخليج العربي ودول العالم الأخرى، مما كان له أبلغ الأثر في قطع المعونات الإقتصادية عنه، ومحاصرته، واحتلت منطقة حلايب السودانية، وحاولت زعزعة استقراره الداخلي بدعم أحزاب سياسية ومجموعات إنقلابية.

لكل ذلك دخلت العلاقات السودانية المصرية أسوأ مراحلها، وقد إنعكس ذلك في صحيفة الإهرام، والتي كما رأينا لم تحاول أن تأخذ موقفا محايداً أو مخالفا لمواقف الحكومة المصرية تجاه السودان، وعلى العكس من ذلك تبعتها في كل رؤاها بالرغم من وجود عدد كبير من الكتاب المصريين الذين تناولوا الشأن السوداني بمختلف جوانبه.

٣-المرحلة الثالثة وهي المرحلة التي جاءت بعد إبعاد الدكتور الترابي وحتي توقيع برتكول مشاكوس، حيث عملت السلطة المصرية بعد هذا التاريخ على محاولة تفهم الموقف الرسمي السوداني والبحث في الملفات العالقة بين البلدين، كما أن حكومة السودان اتجهت أيضاً اتجاها أيجابيا نحو مصالحة داخلية وخارجية.

وربما تكون الدوافع السودانية من التقارب مع مصر هي تقوية مواقف الحكومة السياسية والإقتصادية والعسكرية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان، والدول الإفريقية المجاورة، التي استغلت سوء العلاقات بين البلدين المتحالفين طبيعيا على أمتداد التاريخ في محاولة لتغيير الأوضاع السياسية والديمغرافية رأسا على عقب من خلال دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبذا يكون السودان أكثر قربا من محيطه الإفريقي وبعيدا عن محيطه العربي (ومسألة التغيير التي تنادي بها الحركة الشعبية لتحرير السودان ليست مسألة محرمة عليها، إلا أنها ومن خلال شعاراتها المطروحة ورفعها السلاح لأكثر من عشرين عاما تطمح في أن يكون التغيير عسكريا، وهذا الأمر يعادي ويصادم شكل السودان القديم الذي أخذ في النمو والتشكل قبل أكثر من ألف عام، من خلال تحالف بطيء وفعال بين مختلف شرائح المجتمع، وتم أغلبه من خلال التراضي).

أما الدوافع المصرية فقد تمثلت في إستشعارها تغير المواقف السودانية المتصلبة من مسألة الدولة الدينية، وحتمية فرض نموذج واحد للحكم في السودان دون إشراك بقية القوى السياسية الأخرى، كما أن السلطات المصرية إتضح لها مدي تمتع الحكومة السودانية بالسيطرة القوية على مفاصل السلطة في السودان بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها طوال عشر سنوات سابقة،

لذلك ربما رأت من الضروري وجود تفاهم مع سلطة الإنقاذ مهما كانت الخلافات السابقة بين البلدين.

أضف إلى ذلك أن السلطات المصرية إنتبهت للمساعي الأمريكية والأوروبية والإفريقية لصنع سلام سوداني عن طريق التوصل لصيغة تنص على حق تقرير المصير لجنوب السودان إذا ما وافق شعب جنوب السودان على ذلك، وهذا خط أحمر في السياسة الخارجية المصرية التي تريد أن تكون علاقاتها مع دول حوض النيل مبنياً على المشاريع المستقبلية، ولاتود أن تدخل في إتفاقيات جديدة مع دول جديدة تظهر فجأة على مجري نهر النيل، حيث إن لذلك الأمر مخاطرة الكبيرة، ومن ضمنها أنها قد لا تتوصل مع هذه الدول إلى إتفاقيات مجزية مثلما حدث مع الدول الموجودة حاليا نتيجة لعوامل تاريخية ربما لا تتكرر في وقت قريب، أضف إلى ذلك أن زيادة استهلاك المياه وتناقصها المستمر والحاجة المتزايدة لها نتيجة للإنفجار السكاني والحاجة لزراعة مساحات جديدة بصورة دائمة يجعل من الصعب التوصل إلى إتفاق مجز آخر مع دول جديدة في حوض النيل.

كما أن مصر وفيما يبدو بعد مواجهات مستمرة مع الإسلاميين منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتي أواخر التسعينيات من نفس القرن استطاعت أخيراً حسم الصراع لصالحها عسكريا وأمنياً إعلاميا بعد أن أكملت إصلاحاتها الإقتصادية، كما أنها استغلت إعلاميا بعض الحوادث التي تورط فيها بعض منسوبي جماعات الإسلام السياسي المتطرفة لبيان مدي دمويتها وولوغها في الدم، بعد أن راح في إحدى هذه العمليات ضحايا أبرياء عند استهدافها لبعض لمسئولين المصريين في الطريق العام.

ومن ثم إتجهت السلطة المصرية اتجاها جديدا نحو السودان، وقد تبعتها في ذلك صحيفة الأهرام، حيث ظهرت فيها عدة مقالات لأول مرة توضح مدي تحسن العلاقات بين البلدين.

وبقليل من التفصيل نجد أن صحيفة الإهرام أيدت عبر كلمة صحيفة الإهرام وعبر كتابها قيام ثورة الإنقاذ الوطني، وقد أرجعت هذا التأييد كما هو مبان سابقا لعدة أسباب ومن أهمها تدهور الحالة الأمنية في السودان.

وقد بدأ في الصحيفة ومنذ الأيام الأولى لثورة الإنقاذ الوطني أن السلطات المصرية تعرف أن الجبهة الإسلامية لها دور ما في صنع التغيير الجديد في السودان، إلا أنها لاتعرف حجم هذا لدور وأبعاده الحقيقية، كما أنها فيما يبدو لم تكن قلقة للغاية من احتمال إستيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة، لأنها ومن خلال تجاربها التاريخية تعلم أن هناك بعض الأحزاب السياسية تستطيع أن تدبر إنقلابا ناجحا إلا أنها لا تستطيع أن تسيطر عليه إلا في حالات نادرة، وفي أحيان كثيرة يكون الحزب السياسي ضحية إنقلابه العسكري مثل ما حدث للحزب الشيوعي السوداني عقب إنقلاب مايو ١٩٦٩م، لأن العسكر في الغالب الأعم عندما يذوقون ثمار السلطة لايتخلون عنها طواعية، كما أن نظرتهم للحياة المدنية والمدنيين فيما يبدو فيها كثير من اللامبالاة والإستخفاف بحكم تركيبتهم العسكرية التي تعتمد على الإنضباط والترتيب وبحكم سيطرتهم على السلاح، لذلك من النادر أن يخضع العسكريون للمدنيين وهم يملكون السلطة الفعلية.

أضف إلى ذلك أن السودان وفي أواخر الثمانينات تدهور تدهورا كبيرا نتيجة لعدة أسباب طبيعية وإنسانية، مثل الجفاف والتصحر وشح الأمطار وهجرة الكفاءات المتعلمة إلى خارج السودان، وعدم الإستقرار السياسي الذي ميز الحكومات السودانية المتعاقبة وعلى رأسها الحكومة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦- ١٩٨٩م.

لذلك كان من الصعب في ظل هذه الظروف أن يشكل السودان تهديدا حقيقيا لأي دولة جارة، ومن هنا لم يكن التخوف المصري واضحا من جراء إستيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في السودان.

وأولي العقبات المباشرة التى أثرت في العلاقات المشتركة بصورة عميقة كانت حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠، حيث أتخذ السودان موقفا محايدا أقرب للمعسكر العراقي، بينما أيدت السلطة المصرية بلا حدود الكويت وأرسلت قوات عسكرية لتحريرها.

وفيما يبدو فإن الصراع الذي اشتعل يومئذ بين البلدين لم يكن صراعا ثنائيا بقدر ما كن صراعا إقليميا ودوليا واسع النطاق، لذلك امتد وتعمق بين البلدين، كما أنه من جهة أخرى كان يخاطب الرأي العام الشعبي داخل كل بلد، ويحاول أن يقنعه بأن اتجاهاته وقراراته هي الصائبة، وقد استعملت في هذا الصراع الدعايات والدعايات المضادة بشكل واسع لدرجة أن الصحافة المصرية جاء فيها(١٤) أن السودان نصب صواريخ عراقية مقابل السد العالي لتدميره، على خطورة هذا الزعم وأثره في العلاقات الشعبية بين البلدين.

وكان بحسب التطورات المنطقية يومئذ أن النظام السوداني سيختنق ويموت في آخر الأمر نتيجة لأنه ورث دولة تعاني من مشكلات عديدة ومن أهمها حرب جنوب السودان، وتراكم الدين الخارجي، وهجرة مكثفة لكوادره المتعلمة، ثم زاد على ذلك توقف الدعم الخارجي بعد موقف السودان من حرب الخليج الثانية، وإتهام السودان بمساندة العراق ودعم الإرهاب.

بيد أن العكس من ذلك حدث، حيث سقط النظام الإثيوبي في العالم ١٩٩١م من ضمن سلسلة سقوط الأنظمة الإشتراكية والشيوعية في العالم بعد أن عجزت النظرية الماركسية أو الذين حاولوا إنزالها إلى أرض الواقع مجاراة النجاح الرأسمالي وتقدمه الواضح، ودخول الإشتراكية في بيروقراطية وديكتاتورية خانقة أقعدت بالشعوب التي تحكمها.

وجاءت إستفادت السودان من سقوط النظام الإثيوبي من أنه كان الراعي الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ إنطلاقتها الأولى في يونيو ١٩٨٣م، وقد صاحب هذا السقوط إنشقاق واسع في جسم الحركة الشعبية مابين المطالبين بأن تكتفي الحركة الشعبية لتحرير السودان باستقلال الجنوب ومابين الطامحين إلى أن يشمل التغيير السودان بأكمله.

أضف إلى ذلك أن الحكومة السودانية استفادت كثيرا من أسلحة الجيوش الإثيوبية التي فرت إلى السودان في أعقاب سقوط النظام الإثيوبي، وبما أن القوات المسلحة السودانية، كانت في السابق تجيد التعامل مع أسلحة الكتلة الإشتراكية، فقد استطاعت بسهولة التعامل مع الأسلحة المتدفقة إليها.

ثم ما لبثت أن وجهّت هذه الأسلحة نحو الفصيلين المنشقين من الحركة الشعبية لتحرير السودان فدمرتهما إلا من شريط ضيق على الحدود السودانية اليوغندية، بعد أن كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تكاد تسيطر على الجنوب بأكمله.

كما أن حكومة الإنقاذ الوطني حلت بعضا من مشاكلها المالية من خلال خبرات تنظيم الجبهة الإسلامية القومية في الإستثمار المالي العالمي، ومن خلال رجالتها المنتشرين في إنحاء عدة من العالم، كما أن الإسلاميين الأصوليين في العالم الإسلامي وخصوصا المملكة العربية السعودية استثمروا أموالا طائلة في السودان.

وبالتالي تغيّرت الصورة القديمة نوعا ما في السودان، وأصبح عامل تهديد محتمل للأنظمة المجاورة من خلال شعاراته المرفوعة، حتي لو كان لايعني في حقيقة الأمر تهديدا جديا للدول المجاورة (لأن الأثر المعنوي لقيام دولة دينية يرنو إليها تيار واسع في الدول العربية له تاثير كبير)، إضف إلى ذلك أن جمهورية مصر العربية ومن خلال الأدبيات المنشورة في صفحها (١٥) كانت تعتقد أن لايران دورا ما في مساعدة السودان في الإطاحة بالنظام الإثيوبي والتشادي، وتدمير الحركة الشعبية لتحرير السودان بصورة مؤقتة بعد عمليات صيف العبور ١٩٩٢م.

ومن هنا استشعرت الحكومة المصرية الخطر السوداني الذي يجمع مابين أفكار حركة الإخوان المسلمين المصرية المعادية للسلطة المصرية، وللأصوليين المتشددين من جميع إنحاء العالم (من المملكة العربية السعودية وإفغانستان على وجه الخصوص) إضف إلى ذلك أن جماعات التكفير والهجرة والحركات الإسلامية المصرية المتشددة كان لها وجود بالسودان بقيادة أيمن الظواهري ورجالاته، مثلما كان للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض وجوداً اعلاميا وعسكريا كذلك في القاهرة.

وفيما يبدو بعد ذلك من تطورات الحكومة السودانية لم تسمح لأن تكون أرضها منطلق عمليات مضادة للأراضي المصرية، مثلما لم تسمح الحكومة المصرية بجعل أرضيها نقطة إنطلاق عمليات للتجمع الوطني الديمقراطي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ولا يفهم حتي اليوم ماهو السبب في جعل الأراضي السودانية نقطة تمركز للجماعات الإسلامية المتشددة بخلاف وجود التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة، اللهم سوي إنتشار وزيوع فكرة المناصرة الدينية للإخوة الإسلامية السائدة في أذهان العديد من رجالات الحركة الإسلامية السودانية، وأغلب الظن أن الأموال التي يود إسلاميو السودان أن تستثمر في السودان ساعدت على ترسيخ فكرة إحتضان الجماعات الإسلامية المتشددة.

وربما كانت كذلك نتائج حرب الخليج وآثارها تلعب دورا ما في ذلك، حيث يعتقد البعض أن السودان حاول أن يلعب دورا إيجابيا للصلح بين البلدين الجارين قبل تدخل القوات الأجنبية بنية سليمة، إلا أن موقف السودان تعرض لحملات عنيفة، وعداء لامبرر له، وزاد عليه وقف معونات التنمية من الدول البترولية الغنية، وإحتضان معارضته الخارجية من قبل كثير من الحكومات العربية، وبالتالي وجد السودان نفسه سائرا في هذا الطريق بوعي أو بغير وعي منه تحت ضغوط الحاجة والثأر للكرامة الوطنية التي مزقها الهجوم العنيف من قبل الإعلام العربي، وعجز السودان عن الرد باي طريقة كانت لأنه لايملك أي أوراق ضغط تجاه أي دولة عربية.

وطوال هذه الحقبة (كمارأينا) كانت الكتابات السلبية من قبل صحيفة الإهرام تجاه السودان مستمرة، ثم مالبثت أن تزايدت حدة لهجتها في أعقاب محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م، وإتهام السودان بضلوعه في الحادث.

وفي العام ١٩٩٥م تغير المشهد السياسي مرة أخرى في السودان نتيجة لعدة عوامل لعل من أهمها وضع الولايات المتحدة الأصوليين الإسلاميين كعدو استراتيجي محتمل في أعقاب سقوط الإتحاد السوفيتي العدو الاستراتيجي السابق للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي وجد السودان نفسه لأول مرة في حالة عداء مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، خصصا بعد أن تم وضعه في قائمة الدول المؤيدة للأرهاب في اللائحة الأمريكية في مارس ١٩٩٣م.

إضف إلى ذلك أن الحركة الشعبية استعادت بعضا من قواتها السابقة، واستطاعت أن تخرج من محنتها السابقة المتمثلة في سقوط نظام حليفها الأساسي في المنطقة، حيث متنت علاقتها بدولة يوغندا، وهجرت الأفكار الإشتراكية، وصارت أكثر مسيحية.

كما أن التجمع الوطني الديمقراطي برغم ضعفه الظاهر والمتمثل في أنه اصلا مكون من عدة أحزاب، وليس على قلب رجل واحد كما في حالة الحركة الشعبية إلا أنه سوق نفسه إعلاميا وشرع في إنشاء مليشياته الخاصة لمقاتلة الحكومة السودانية.

ومن الأسباب الأخرى أيضاً إتهام الحكومتين الإثيوبية والإريترية الحكومة السودانية بدعم إسلامييها لخلق نموذج يحاكي النموذج السوداني، وصنع إمبراطورية إسلامية في المنطقة، وقد شرعت هاتان الدولتان في دعم المعارضة السودانية الجنوبية والشمالية.

وفي أوائل العام ١٩٩٧م، تجمعت كل هذه التحالفات مع بعضها، وشرعت في مهاجمة السودان من ثلاثة اتجاهات، وقد بدأ للمراقبين يومئذ إن الحكومة السودانية تحتضر.

وهذا تطور أقلق لأول مرة السلطات المصرية والنخبة المثقفة كذلك لأنهم لايعرفون شكل السودان الجديد واتجاهاته في حالة سقوط الحكومة السودانية، حيث ظهرت تساؤلات حول إرتباطات السودان الجديد! وهل يظل مرتبطا كما كان في السابق بقضايا أمته العربية والإسلامية؟ أم سينحاز نهائيا للدول الإفريقية غير العربية التي تحيط به ؟ مثل كينيا ويوغندا بفعل سيطرة عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان ؟ وأغلبها من جنوب السودان، أضف إلى ذلك أن إسرائيل ظلت وبإستمرار ترعى الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ فكيف يكون نفوذها في السودان الجديد ؟ وهل ستتمسك السلطة الجديدة بالمشاريع المائية المستقبلية التي تربطها بالسودان مثل قناة جونقلي وقناة مشار أم سترفضها.؟ أم ستضع شروطا جديدة ؟

وهل الأمن القومي المصري سيتضرر في حالة وجود دولة معادية له في جنوبه المباشر، لأنه لايرتبط مع النظام الجديد بروابط متينة ثقافية ولغوية مثلما كان إبان هيمنة الإسلاميين والعروبيين على السلطة في الخرطوم؟ أم أن الأوضاع ستستمر كما كانت عليه في السابق.

كل هذه الأسئلة وغيرها دارت في الفكر السياسى المصري في أعقاب العمليات العسكرية الواسعة في جنوب وشرق السودان في يناير ١٩٩٧م، والشهور التي تلت هذا التاريخ، صحيح أن القيادة المصرية أعلنت يومئذ على لسان (١٦) رئيسها أن مايحدث في السودان شأن داخلي ولاعلاقة لإثيوبيا وإريتريا ويوغندا بهذه الأحداث، إلا أن المؤسسة العسكرية والاستراتيجية والمثقفين أبدوا مخاوفهم للقيادة السياسية، التي سرعان ما تفهمت المخاطر الحقيقية على الدولة المصرية في حالة أنهيار سلطة العروبيين الإسلاميين في السودان.

بيد أن المخاوف لازالت في مكانها فيما يختص بالتمدد الأصولي عبر السودان بالرغم من أن مصر نجحت في إصلاحاتها الإقتصادية وأقصت الحركات الإسلامية المعتدلة منها والمتشددة عبر الحل الأمني والتنديد الإعلامي، الذي وجدت مسوقاته عندما سقط ضحايا أطفال في أعقاب إحدى العمليات التي إستهدفت أحد المسئولين المصريين.

وفيما يبدو أيضاً أن النظام السوداني بعد ذلك تنبه لخطورة السياسات التي إتبعها من قبل فحاول الإبتعاد عنها، وعلى رأس هذه السياسات إيواء الجماعات الإسلامية المتشددة وغيرها، كما أنه خفف من لهجته الإعلامية تجاه الدول العربية، وسعى للتصالح معها.

وفي أعقاب إندحار الهجوم العسكرى على حدود السودان المختلفة، إستمر السودان في نفس سياسته التي تنشد التهدئة من دول الجوار العربي والإفريقي.

وفي هذه الاثناء نجد أن صحيفة الأهرام ظلت على مواقفها السابقة من الحكومة السودانية، حيث ظل العديد من كتابها يصفون السلطة السودانية بأنها سلطة داعمة للأرهاب، ولم تتغير هذه النظرة حتي الإطاحة بالدكتور حسن عبدالله الترابي في ١٢ ديسمبر من العام ٢٠٠٠م على يد الفريق عمر البشير وجماعات مؤثرة من حزبه السياسي.

ومن هنا بدأ التغيير الحقيقي للنظرة الإعلامية المصرية، ومن ضمنها صحيفة الأهرام للحكومة السودانية، حيث ظهرت مقالات لأول مرة مؤيدة للسلطة السودانية، وخصوصا من موقفها من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتجمع الوطني الديمقراطي، والدول الإفريقية غير العربية المجاورة للسودان.

وكانت القضية الأكبر يومئذٍ إقرار السلطات السودانية لحق تقرير المصير لجنوب السودان.

بيد أن مسألة حق تقرير المصير تم حسمها بالفعل، سواء كان ذلك عبر إتفاقية ملزمة بين التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمر القضايا المصيرية الذي إنعقد في اسمرا في يونيو ١٩٩٥م، أو عبر إتفاقية الخرطوم للسلام بين الحكومة السودانية وبعض

الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٩٧م، وبالتالي صار التنصل أو التراجع عن هذه الإتفاقيات التي شهد عليها المجتمع الدولي في حكم المستحيل.

وقد حاولت السلطات المصرية بعد أن تحسنت علاقاتها قليلا مع السودان في عام ١٩٩٩م القيام بمبادرة مشتركة مع الجماهيرية الليبية بهدف سحب هذا الحق مقابل أن تمنح الجنوبيين سلطات واسعة وإغراءات بما فيها التخلي عن مسألة القوانين الإسلامية.

إلا أن مثل هذا الطرح لم يجد قبولا من الحكومة السودانية أو الحركة الشعبية أو الدول الإفريقية المجاورة للسودان أو الغرب، وبالتالي دخلت المبادرة المصرية في حالة تجمد حقيقي بالرغم من الحماس الإعلامي المصري لها.

وصحيفة الإهرام تميزت عموما طوال هذه الحقبة التي استغرقها البحث بعدة منطلقات منها :

١-أنها تبعت الحكومة المصرية في كل توجهاتها نحو السودان، ولم تستطع أن تتبنى موقفا محايدا أو مستقلا من السودان، حتي في بعض القضايا الجزئية.

٢-ظلت الصحيفة تنظر باستمرار لأهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان بإرتياب وترى فيها مهددا خطيرا لأمنها القومي.

٣-بدأ واضحا من الصحيفة أنها لم تستطع تقييم إيهما أكثر خطورة على أمن مصر القومي الحكومة السودانية أم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٤-بالرغم من المزايا الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق بين البلدين في المجال الإقتصادي على الاقل إلا أننا نجد أن الصحيفة لم تبرز مثل هذا الإتجاه على صفحاتها، أو تدعو إليه إلا في حالات نادرة، وقد ترتب على هذا الأمر أن العلاقات المشتركة تميزت بالهشاشة والضعف وذلك لعدم وجود مصالح إقتصادية حقيقية بين البلدين.

٥-بدأ السودان في إحدى المراحل جاهلا بحقبة الدور المصري الذي يمكن أن يلعبه في تقوية ودعم أمنه القومي، واندفع في قرارات وتصرفات أقل ما توصف بأنها قرارات مميتة، مثل إيواء الجماعات المتطرفة، وطرد البعثة التعليمية المصرية من السودان.

٦-صحيفة الأهرام كانت على الدوام المعبر الإعلامي عن سياسات وإتجاهات الحكومة المصرية، وتسببت عبر موقفها هذا في زيادة الإنشقاقات في العالم العربي، لأنها لم تأخذ دورا توفيقيا تصالحيا بالرغم من معرفتها وخبرتها الطويلة كأول صحيفة عربية منتظمة الدور في العالم العربي حيث صدر العدد الأول في عام ١٨٧٥م.

٧-إتضح من خلال تناول الكتاب المصريين داخل الصحيفة أن العديد منهم يجهل حقيقة الأوضاع في السودان وما يجري فيه، وكان تناول الشأن السوداني يتم بتبسيط وإبتسار مخل.

٨-صحيفة الإهرام فتحت أبوابها ردحا من الزمان لتبيان الآراء المختلفة للسودانيين والمصريين، معبرة عن رؤاها للأوضاع في السودان.

٩-بالرغم من أن نقاط الخلاف بين البلدين تركزت في فترات طويلة حول موضوع الدولة الدينية أو تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أن مثل هذا الموضوع لم يفرد له مساحات كبيرة، وكان تناوله قليلا، بالرغم من أهميته وشغله الساحة الإسلامية والدولية، مما يدل على مدى الحرج والحساسية من جراء طرح مثل هذا الموضوع في الإعلام المصري.

المراجع والمصادر

١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الطبعة الثانية، دار الثقافة بيروت ١٩٧٢م، ص ٣١٥.

٢- المرجع السابق، ص ٤٠٥.

٣- الآن مورهيد، النيل الأزرق، ترجمة د. نظمي توف، دار المعارف، مصر ١٦٦م، ص ٣٣٢.

٤- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ١٩٨٢م، ص ٢٢١.

٥- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، القاهرة ١٣٥..

٦- المرجع السابق، ص ١١١.

٧- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٨.

٨- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولي، الدار العلمية، ١٧٢١م، بيروت، ص ١٥٠.

٩- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ٤٢١.

١٠- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٩٧.

١١- محمد سعيد محمد الحسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن ١٩٩٢م، ص ٨٠.

١٢- المرجع السابق، ص ٨٥.

١٣- فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، ط أولي، جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، ص ٥١١.

١٤- صحيفة الأهرام، ١٩٩/٨/٢٧م

١٥- صحيفة الأهرام ١٧/٥/ ١٩٩٤م

١٦- صحيفة الأهرام ٢١/١/ ١٩٩٧م

مصادر ومراجع الدراسة

١- إبراهيم نافع، آفاق التسعينات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
٢- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط أولي القاهرة، ١٩٩٤م
٣- إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٣م - ٢٠٠٢، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ٢٠٠١م
٤- أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٥م
٥- احمد ابوالفتح، جمال عبدالناصر، المكتب المصري، الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١م
٦- احمد محجوب حاج نور، مقدمة في فقه الدولة، سلسلة البعث الحضاري، رقم ٨ إصدار المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم ١٩٩٥م
٧- احمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري، بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي، ج أول، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ١٦، ط أولي الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٥م
٨- أحمد حسين حسن، الصعود الإسلامي داخل النقابات المهنية، ط أولي، الدار الثقافية للنشر القاهرة ٢٠٠٢م.
٩- أ. ل. فيشرا، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٧٩م - ١٩٥٠ ،ترجمة أحمد بخيت هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
١٠- الآن مورهيد، النيل الأزرق ،ترجمة، نظمي لوفا، دار المعارف بمصر، ١٩٩٦ م.
١١- أمير على، روح الإسلام، ج أول، ترجمة أمين محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ.
١٢- أمين معلوف، الحروب الصليبية كما راها العرب، ط ثانية، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي، لبنان ١٩٩٨م.
١٣- أنور محمد، شهود عصر السادات، دار ME للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م
١٤- د. بركات موسي الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧م.
١٥- برهان غليون، الدين والدولة، ط ثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣م.
١٦- تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان، ١٩٨٦م - ١٩٥٣م، إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩م.
١٧- جابريل، د. دار بيرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، ترجمة حذيفة الصديق، مطبعة البريد الحديثة، أم درمان، السودان، بلا تاريخ.
١٨- د. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان " ط ثانية، ترجمة هنري رياض، المطبوعات العربية، بيروت ١٩٨٧م.
١٩- حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ط أولي الزهراء للأعلام العربي، القاهرة ١٩٨٥م.
٢٠- رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، بلا تاريخ.
٢١- زكريا بشير إمام، مدخل إلي النظرية السياسية في القرآن الكريم، دار هزابر للنشر، الخرطوم ١٩٩٩م.
٢٢- ستيفن ينسمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة بيروت ١٩٩٨م.
٢٣- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣م.
٢٤- سعدي أبوحبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
٢٥- سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢- ١٩١٤م، مطبعة كيس بوشال، جنيف، بلا تاريخ.
٢٦- سمير على الخادم، الشرق الأسلامي والغرب المسيحي، ط أولي، مؤسسة دار الريحان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٩م.
٢٧- سيد أحمد محمد، تاريخ مدينة الخرطوم، تحت الحكم التركي المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.
٢٨- سيد قطب، العدالة الإجتماعية في الإسلام، دار الشريعة، بيروت ١٩٩٥م.
٢٩- شلبي العيسي، العلمانية والدولة الدينية، ط ثانية، دار الشؤون العربية العامة بغداد ١٩٧٣م.

٣٠- صلاح عيسي، الثورة العرابية، ط ثانية، دار المستقبل العربي ،القاهرة ١٩٨٢م.
٣١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج ٧، ط ثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
٣٢- عادل حمودة، الهجرة إلي العنف، ط أولي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.
٣٣- عادل ثابت، الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٢م.
٣٤- عايدة العلي سر الدين، السودان والنيل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٥- د. عبدالله عبدالرازق، ود. شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢م.
٣٦- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط رابعة، دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.
٣٧- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل جزء أول، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م.
٣٨- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل ج ثاني، ط مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
٣٩- عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣م.
٤٠- عبدالرحمن الرافعي، مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
٤١- عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد رمز التضحية والإخلاص، ط ثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
٤٢- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م، الجزء الثاني، دار المعارف بمصر ١٩٧٨م.
٤٣- عبدالرحمن الرافعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٦م – ١٩٥٢م – دار الشروق القاهرة ١٩٧٧م.
٤٤- عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط أولي الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٠م
٤٥- د. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٨١م – ١٩٣٦م ط، ثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
٤٦- د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الألهة، قصة حرب يونيو ٦٧، ج أول، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٨م.
٤٧- د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الألهة، ج ثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩م.
٤٨- د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٦م.
٤٩- د. عبدالوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السودان، منتدي ابن خلدون، لندن ١٩٩٥م.
٥٠- د. عصام أحمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩م، ١٩٤٥، إصدار الهيئة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٦م.
٥١- فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الأخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار دار جامعة إفريقيا للطباعة والنشر، الخرطوم، بلا تاريخ.
٥٢- فتحية النبراوي، تطور الفكر السياسي في الإسلام، ج، ثاني، دار المعارف بمصر ١٩٨٤م.
٥٣- د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦– ١٩٥٢ مكتبة مدبولي. القاهرة ١٩٨٩م.
٥٤- محمد أبوالقاسم حاج حمد، السودان المازق التاريخي وآفاق المستقبل ٥٦– ١٩٩٦م، المجلد الثاني، دار ابن حزم لبنان ١٩٩٦م
٥٥- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٨م.
٥٦- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولي، الدار العلمية بيروت١٩٧٢م.
٥٧- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، إصدار صحيفة الأهالي لسان حال حزب التجمع القومي الوحدوي، إصدارة رقم ١٣، القاهرة ١٩٨٣م.
٥٨- محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ط ثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٣م.
٥٩- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ط أولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨م.
٦٠- محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧م، ط أولي مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٠م.
٦١- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط خامسة، بلا بلد نشر، ١٩٨٣م.
٦٢- محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق، ط ثانية، القاهرة ٢٠٠٢م.
٦٣- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلي كابول، ط ثالثة، المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة ٢٠٠٢م.

٦٤-محمد الرميحي، ردود العل العربية علي غزو وحرب تحرير الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٩٥، الكويت ١٩٩٥م
٦٥-محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، ط ثانية سينا للنشر القاهرة ١٩٧٩م.
٦٦-محمد سعيد محمد الحسن، عبدالناصر والسودان، ميد لاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م.
٦٧-محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، ط أولي، دار الشروق بيروت ١٩٩٤م.
٦٨-محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، بيروت ١٩٧١م.
٦٩-محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، بيروت ١٩٩٥م.
٧٠-محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البيروني للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٢م.
٧١-مكي شبيكة، السودان عبر القرون ط ثالثة ،دار الثقافة بيروت ١٩٦٥م.
٧٢-مكي شبيكة، بريطانيا وثورة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م.
٧٣-محمد عبدالواحد حجازي، الدكتاتورية، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي القاهرة ١٩٨٨م.
٧٤-نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ط ثانية، دار الثقافة بيروت ١٨٧٢م.
٧٥-يواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ١٩٢٤- ١٩٣٥م ج أول، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة، القاهرة ١٩٩٣م
٧٦-بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ١٩٣٦- ١٩٥١م، ج ثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة، القاهرة، ١٩٩٣م.
٧٧-يسن سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٩٢م.
٧٨-يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان، ط خامسة، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٩٧م
٧٩-يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، ط ثانية، دار الشروق القاهرة ٢٠٠١م.

ثانيا الدوريات :

١- إدريس سالم الحسن، البجا في شرق السودان، مقال بمجلة دراسة إفريقية العدد الحادي عشر، يونيو ١٩٩٤م، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية.
٢- حسن ساتي، حركة المد والجذر في العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، إصدار مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد اكتوبر ١٩٩١م.
٣- د.عبدالملك عودة، مستقبل العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد يوليو ١٩٩٠م.
٤- فتحي على حسين، مشكلة الجنوب، والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد إبرايل ١٩٩٠م.

ثالثا: الرسائل الجامعية

١٠- المعتصم أحمد على الأمين، دور إتفاقيات السلام في تحقيق الأستقرار بالسودان ١٩٨٨- ١٩٩٨ رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩م.
١١- د. عمار الشيخ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب والسلام في جنوب السودان ١٩٨٢م – ١٩٨٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان ٢٠٠١م.

رابعا الصحف :

١- صحيفة الإهرام ١ يوليو ١٩٨٩م.
٢- صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
٣- صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م
٤- صحيفة الإهرام ٥ يوليو ١٩٨٩م
٥- صحيفة الإهرام ٧ يوليو ١٩٨٩م
٦- صحيفة الإهرام١٠ يوليو ١٩٥٥م
٧- صحيفة الإهرام١/٧/ ١٩٨٩م
٨- صحيفة الإهرام٢/٧/١٩٨٩م
٩- صحيفة الإهرام٧/٧/١٩٨٩م

١٠- صحيفة الإهرام٧/٧/١٩٨٩م
١١- صحيفة الإهرام٤/٧/١٩٨٩م
١٢- صحيفة الإهرام٢/٧/١٩٨٩م
١٣- صحيفة الإهرام٥/٧/١٩٨٩م
١٤- صحيفة الإهرام٢٥/٧/١٩٨٩م
١٥- صحيفة الإهرام٢٩/٧/١٩٨٩م
١٦- صحيفة الإهرام١٥/٨/١٩٨٩م
١٧- صحيفة الإهرام١٤/٨/١٩٨٩م
١٨- صحيفة الإهرام٢٠/٨/١٩٨٩م
١٩- صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٨٩م
٢٠- صحيفة الإهرام٢١/٨/١٩٨٩م
٢١- صحيفة الإهرام ٢٠/٩/١٩٨٩م
٢٢- صحيفة الإهرام ٢ يوليو ١٩٨٩م
٢٣- صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م
٢٤- صحيفة الإهرام ٧/١١/ ١٩٨٩م
٢٥- صحيفة الإهرام١٤/١١/١٩٨٩م
٢٦- صحيفة الإهرام ٢٨/٢/١٩٩٠م
٢٧- صحيفة الإهرام ٧/١٠/١٩٨٩م
٢٨- صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١٩٨٩م
٢٩- صحيفة الإهرام٢٨/ ١٠/١٩٨٩م
٣٠- صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/١٩٨٩م
٣١- صحيفة الإهرام ٧ /١١/ ١٩٨٩م
٣٢- صحيفة الإهرام ١٤/١١/ ١٩٨٩م
٣٣- صحيفة الإهرام ٢٨/٢/ ١٩٨٩م
٣٤- صحيفة الإهرام ٧/١٠/ ١٩٨٩م
٣٥- صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١ ١٩٨٩م
٣٦- صحيفة الإهرام ٢٨/١٠/ ١٩٨٩م
٣٧- صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/ ١٩٨٩م
٣٨- صحيفة الإهرام ٥/١٠/١٩٨٩م
٣٩- صحيفة الإهرام ٩/١٠/ ١٩٩٠م
٤٠- صحيفة الإهرام ٢٥/١٠/ ١٩٩٠م
٤١- صحيفة الإهرام ٥/١١/ ١٩٩٠م
٤٢- صحيفة الإهرام ٢٦/٢/ ١٩٩٠م
٤٣- صحيفة الإهرام ١٢/٢/ ١٩٩٠م
٤٤- صحيفة الإهرام ٢٢/٣/ ١٩٩٠م
٤٥- صحيفة الإهرام ٢٥/٤/١٩٩٠م
٤٦- صحيفة الإهرام ٤/٤/ ١٩٩٠م
٤٧- صحيفة الإهرام ١٦/٧/١٩٩٠م
٤٨- صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٩٠م
٤٩- صحيفة الإهرام ١٤/٨/١٩٩٠م
٥٠- صحيفة الإهرام ٢٧/٨/١٩٩٠م
٥١- صحيفة الإهرام ١٨/٩/١٩٩٠م
٥٢- صحيفة الإهرام ٢٥/٩/١٩٩٠م
٥٣- صحيفة الإهرام ١٢/١٠/١٩٩٠م
٥٤- صحيفة الإهرام ١٦/١٠/١٩٩٠م
٥٥- صحيفة الإهرام ١/١١/١٩٩٠م
٥٦- صحيفة الإهرام ٢٩/١١/١٩٩٠م
٥٧- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٠م
٥٨- صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩٠م
٥٩- صحيفة الإهرام ٢٢/١/١٩٩١م
٦٠- صحيفة الإهرام ٦/١/١٩٩١م

٦١- صحيفة الإهرام ١٠/٢/١٩٩١م
٦٢- صحيفة الإهرام ٢٦/٣/١٩٩١م
٦٣- صحيفة الإهرام ١٩/٤/١٩٩١م
٦٤- صحيفة الإهرام ٢٢/٤/١٩٩١م
٦٥- صحيفة الإهرام ١٦/٧/١٩٩١م
٦٦- صحيفة الإهرام ٢٧/٥/١٩٩١م
٦٧- صحيفة الإهرام ٢٠/٧/١٩٩١م
٦٨- صحيفة الإهرام ٢٣/٧/١٩٩١م
٦٩- صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩١م
٧٠- صحيفة الإهرام ٨/٥/١٩٩١م
٧١- صحيفة الإهرام ٩/١٠/١٩٩١م
٧٢- صحيفة الإهرام ٧/٩/١٩٩١م
٧٣- صحيفة الإهرام ٢٧/١٢/١٩٩٣م
٧٤- صحيفة الإهرام ٢٢/١٢/١٩٩٣م
٧٥- صحيفة الإهرام ١/٤/١٩٩٤م
٧٦- صحيفة الإهرام ١٢/٤/١٩٩٢م
٧٧- صحيفة الإهرام ١٢/٤/١٩٩٢م
٧٨- صحيفة الإهرام ١٨/٥/١٩٩٢م
٧٩- صحيفة الإهرام ٢٦/٥/١٩٩٢م
٨٠- صحيفة الإهرام ١٥/٧/١٩٩٢م
٨١- صحيفة الإهرام ٤/١٠/١٩٩٢م
٨٢- صحيفة الإهرام ١٢/١١/١٩٩٢م
٨٣- صحيفة الإهرام ١٠/١٢/١٩٩٢م
٨٤- صحيفة الإهرام ٢١/١٢/١٩٩١م
٨٥- صحيفة الإهرام ١٧/٧/١٩٩٢م
٨٦- صحيفة الإهرام ٨/١٢/١٩٩٢م
٨٧- صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٣م
٨٨- صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٣م
٨٩- صحيفة الإهرام ١٩/٥/١٩٩٣م
٩٠- صحيفة الإهرام ٨/٥/١٩٩٣م
٩١- صحيفة الإهرام ١٥/٨/١٩٩٣م
٩٢- صحيفة الإهرام ٢/٥/١٩٩٣م
٩٣- صحيفة الإهرام ٣٠/١١/١٩٩٣م
٩٤- صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٤م
٩٥- صحيفة الإهرام ١٧/٥/١٩٩٤م
٩٦- صحيفة الإهرام ١٦/٦/١٩٩٤م
٩٧- صحيفة الإهرام ١٩/٥/١٩٩٥م
٩٨- صحيفة الإهرام ٧/١/١٩٩٤م
٩٩- صحيفة الإهرام ١/٧/١٩٩٥م
١٠٠- صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٩٥م
١٠١- صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٩٥م
١٠٢- صحيفة الإهرام ٥/٧/١٩٩٥م
١٠٣- صحيفة الإهرام ١١/٧/١٩٩٥م
١٠٤- صح يفة الإهرام ١٢/٧/١٩٩٥م
١٠٥- صحيفة الإهرام ٢٥/٧/١٩٩٥م
١٠٦- صحيفة الإهرام ٣١/٧/١٩٩٥م
١٠٧- صحيفة الإهرام ٣٠/٧/١٩٩٥م
١٠٨- صحيفة الإهرام ٨/٧/١٩٩٥م
١٠٩- صحيفة الإهرام ٤/٧/١٩٩٥م
١١٠- صحيفة الإهرام ٨/٨/١٩٩٥م
١١١- صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٩٥م

١١٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١١م
١١٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١٣م
١١٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/١٣م
١١٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٢٢م
١١٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٢م
١١٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/٩/٨م
١١٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١٠/٢م
١١٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١١/٣٠م
١٢٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٥/١١/٢٦م
١٢١- صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/١٤م
١٢٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/١٥م
١٢٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/٢٦م
١٢٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٧/١/٢١م
١٢٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٢م
١٢٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٢م
١٢٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٢م
١٢٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٢م
١٢٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٢م
١٣١- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٣م
١٣٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/١٢م
١٤٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٤م
١٤١- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٤م
١٤٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٤م
١٤٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٤م
١٤٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٤م
١٤٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٤٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٤٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٤٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٤٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٥٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م
١٥١- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٦م
١٥٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٦م
١٥٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٦م
١٥٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٦م
١٥٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٧م
١٥٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٧م
١٥٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٧م
١٥٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٧م
١٥٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٩م
١٦٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٢٩م
١٦١- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٨/٣٠م
١٦٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/١م

١٦٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٥م

١٦٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٥م

١٦٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٧م

١٦٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/١٠م

١٦٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/١٥م

١٦٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/١٩م

١٦٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٢٠م

١٧٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٢٤م

١٧١- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٩/٢٧م

١٧٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/١٠/٦م

١٧٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/١٠/٢٧م

١٧٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/١٠/٢٧م

١٧٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/١٠/٢٦م

١٧٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/١١/٩م

١٧٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٨/٢/٢٢م

١٧٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٣/٣م

١٧٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٣/٦م

١٨٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٣/٢٠م

١٨١- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٣/٢٦م

١٨٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٣/٢٦م

١٨٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٤/١٢م

١٨٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٤/٢٤م

١٨٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢م

١٨٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٤م

١٨٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٥م

١٨٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/١٤م

١٨٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/١٥م

١٩٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/١٩م

١٩١- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٠م

١٩٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٢م

١٩٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٦م

١٩٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٧م

١٩٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٨م

١٩٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٦/٢م

١٩٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٥/٢٩م

١٩٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٦/١٢م

١٩٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٨/٢م

٢٠٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٦/٢٥م

٢٠١- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٧/٢م

٢٠٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٨/١٥م

٢٠٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٧/١٨م

٢٠٤- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٧/١٨م

٢٠٥- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٧/٢١م

٢٠٦- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٨/١٩م

٢٠٧- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٨/٢٤م

٢٠٨- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٧/٢٨م

٢٠٩- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٩/١٥م

٢١٠- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/٩/٢٢م

٢١١- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/١٠/١٠م

٢١٢- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/١٠/١٩م

٢١٣- صحيفة الإهرام ١٩٩٩/١٠/١٨م

٢١٤- صحيفة الإهرام ٢٥/١٠/١٩٩٩م
٢١٥- صحيفة الإهرام ٣٠/١٠/١٩٩٩م
٢١٦- صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١٩٩٩م
٢١٧- صحيفة الإهرام ٣٠/١٠/١٩٩٩م
٢١٨- صحيفة الإهرام ٢٧/١١/١٩٩٩م
٢١٩- صحيفة الإهرام ٤/١١/١٩٩٩م
٢٢٠- صحيفة الإهرام ١٠/١١/١٩٩٩م
٢٢١- صحيفة الإهرام ٢٢/١١/١٩٩٩م
٢٢٢- صحيفة الإهرام ٢٢/١١/١٩٩٩م
٢٢٣- صحيفة الإهرام ٢٦/١٢/١٩٩٩م
٢٢٤- صحيفة الإهرام ٣٠/١١/١٩٩٩م
٢٢٥- صحيفة الإهرام ١/١٢/١٩٩٩م
٢٢٦- صحيفة الإهرام ٣/١٢/١٩٩٩م
٢٢٧- صحيفة الإهرام ٣/١٢/١٩٩٩م
٢٢٨- صحيفة الإهرام ٥/١٢/١٩٩٩م
٢٢٩- صحيفة الإهرام ١٣/١٢/١٩٩٩م
٢٣٠- صحيفة الإهرام ١٤/١٢/١٩٩٩م
٢٣١- صحيفة الإهرام ١٤/١٢/١٩٩٩م
٢٣٢- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٣- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٤- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٥- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٦- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٧- صحيفة الإهرام ١٥/١٢/١٩٩٩م
٢٣٨- صحيفة الإهرام ١٦/١٢/١٩٩٩م
٢٣٩- صحيفة الإهرام ١٦/١٢/١٩٩٩م
٢٤٠- صحيفة الإهرام ١٧/١٢/١٩٩٩م
٢٤١- صحيفة الإهرام ١٨/١٢/١٩٩٩م
٢٤٢- صحيفة الإهرام ١٨/١٢/١٩٩٩م
٢٤٣- صحيفة الإهرام ١٩/١٢/١٩٩٩م
٢٤٤- صحيفة الإهرام ٢٠/١٢/١٩٩٩م
٢٤٥- صحيفة الإهرام ٢٠/١٢/١٩٩٩م
٢٤٦- صحيفة الإهرام ٢٠/١٢/١٩٩٩م
٢٤٧- صحيفة الإهرام ٢١/١٢/١٩٩٩م
٢٤٨- صحيفة الإهرام ١ /٢/١٩٩٩م
٢٤٩- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٥٠- صحيفة الإهرام ١٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٥١- صحيفة الإهرام ١ /٢/١٩٩٩م
٢٥٢- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٣- صحيفة الإهرام ٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٥٤- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٥٥- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/١٩٩٩م
٢٥٦- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٧- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٨- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/١٩٩٩م
٢٥٩- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٦٠- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٦١- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٦٢- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/١٩٩٩م
٢٦٣- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٦٤- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م

٢٦٥- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٦٦- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٦٧- صحيفة الإهرام ٢/١٢/١٩٩٩م
٢٦٨- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٦٩- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٧٠- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٧١- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٧٢- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٧٣- صحيفة الإهرام ١ / ١/ ١٩٩٩م
٢٧٤- صحيفة الإهرام ١ / ١/ ١٩٩٩م
٢٧٥- صحيفة الإهرام ١ / ٢/١٩٩٩م
٢٧٦- صحيفة الإهرام ٢/١٢/١٩٩٩م
٢٧٧- صحيفة الإهرام ٢/١٢/١٩٩٩م
٢٧٨- صحيفة الإهرام ٢/١٢/١٩٩٩م
٢٧٩- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٨٠- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٨١- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٨٢- صحيفة الإهرام ٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٨٣- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٨٤- صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٨٥- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٨٦- صحيفة الإهرام ١٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٨٧- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٨٨- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٨٩- صحيفة الإهرام ١ /١٢/١٩٩٩م
٢٩٠- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٩١- صحيفة الإهرام ١٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٩٢- صحيفة الإهرام ١٢/ ١/ ١٩٩٩م
٢٩٣- صحيفة الإهرام ١ / ٢/١٩٩٩م
٢٩٤- صحيفة الإهرام ١٢/ ٢/١٩٩٩م
٢٩٥- صحيفة الإهرام ٢٢/١٢/١٩٩٩م
٢٩٦- صحيفة الإهرام ٢٢/١٢/١٩٩٩م
٢٩٧- صحيفة الإهرام ٢٢/١٢/١٩٩٩م
٢٩٨- صحيفة الإهرام ٢٣/١٢/١٩٩٩م
٢٩٩- صحيفة الإهرام ٢٣/١٢/١٩٩٩م
٣٠٠- صحيفة الإهرام ٢٣/١٢/١٩٩٩م
٣٠١- صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩٩م
٣٠٢- صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩٩م
٣٠٣- صحيفة الإهرام ٢٦/١٢/١٩٩٩م
٣٠٤- صحيفة الإهرام ١/١/٢٠٠٠م
٣٠٥- صحيفة الإهرام ١/١/٢٠٠٠م
٣٠٦- صحيفة الإهرام ٢/١/٢٠٠٠م
٣٠٧- صحيفة الإهرام ٣/١/٢٠٠٠م
٣٠٨- صحيفة الإهرام ٣/١/٢٠٠٠م
٣٠٩- صحيفة الإهرام ٦/١/٢٠٠٠م
٣١٠- صحيفة الإهرام ١٥/١/٢٠٠٠م
٣١١- صحيفة الإهرام ٢٥/١/٢٠٠٠م
٣١٢- صحيفة الإهرام ١٨/١/٢٠٠٠م
٣١٣- صحيفة الإهرام ٢٦/١/٢٠٠٠م
٣١٤- صحيفة الإهرام ٢١/١/٢٠٠٠م
٣١٥- صحيفة الإهرام ٣٠/١/٢٠٠٠م

٣١٦- صحيفة الإهرام ٣١/١/٢٠٠٠م
٣١٧- صحيفة الإهرام ١/٢/٢٠٠٠م
٣١٨- صحيفة الإهرام ٥/٢/٢٠٠٠م
٣١٩- صحيفة الإهرام ٥/٢/٢٠٠٠م
٣٢٠- صحيفة الإهرام ٦/٢/٢٠٠٠م
٣٢١- صحيفة الإهرام ١٧/٢/٢٠٠٠م
٣٢٢- صحيفة الإهرام ٢٢/٣/٢٠٠٠م
٣٢٣- صحيفة الإهرام ٢٥/٣/٢٠٠٠م
٣٢٤- صحيفة الإهرام ٢٥/٣/٢٠٠٠م
٣٢٥- صحيفة الإهرام ٧/٤/٢٠٠٠م
٣٢٦- صحيفة الإهرام ١٩/٤/٢٠٠٠م
٣٢٧- صحيفة الإهرام ٢٦/٤/٢٠٠٠م
٣٢٨- صحيفة الإهرام ٢٦/٤/٢٠٠٠م
٣٢٩- صحيفة الإهرام ٣/٥/٢٠٠٠م
٣٣٠- صحيفة الإهرام ٣/٥/٢٠٠٠م
٣٣١- صحيفة الإهرام ٦/٥/٢٠٠٠م
٣٣٢- صحيفة الإهرام ١٠/٢/٢٠٠٠م
٣٣٣- صحيفة الإهرام ١٢/٣/٢٠٠٠م
٣٣٤- صحيفة الإهرام ١١/٥/٢٠٠٠م
٣٣٥- صحيفة الإهرام ١٣/٥/٢٠٠٠م
٣٣٦- صحيفة الإهرام ١٨/٥/٢٠٠٠م
٣٣٧- صحيفة الإهرام ١٨/٥/٢٠٠٠م
٣٣٨- صحيفة الإهرام ١٨/٥/٢٠٠٠م
٣٣٩- صحيفة الإهرام ٢٠/٥/٢٠٠٠م
٣٤٠- صحيفة الإهرام ٢٥/٥/٢٠٠٠م
٣٤١- صحيفة الإهرام ٣١/٥/٢٠٠٠م
٣٤٢- صحيفة الإهرام ٨ /٦/٢٠٠٠م
٣٤٣- صحيفة الإهرام ٢/٧/٢٠٠٠م
٣٤٤- صحيفة الإهرام ٧/٧/٢٠٠٠م
٣٤٥- صحيفة الإهرام ١٤/٧/٢٠٠٠م
٣٤٦- صحيفة الإهرام ٢١/٧/٢٠٠٠م
٣٤٧- صحيفة الإهرام ١٠/٧/٢٠٠٠م
٣٤٨- صحيفة الإهرام ١٨/٧/٢٠٠٠م
٣٤٩- صحيفة الإهرام ١٦/٧/٢٠٠٠م
٣٥٠- صحيفة الإهرام ١٨/٧/٢٠٠٠م
٣٥١- صحيفة الإهرام ٢٨/٨/٢٠٠٠م
٣٥٢- صحيفة الإهرام ٥/٨/٢٠٠٠م
٣٥٣- صحيفة الإهرام ١/١٠/٢٠٠٠م
٣٥٤- صحيفة الإهرام ٤/١٠/٢٠٠٠م
٣٥٥- صحيفة الإهرام ١٩/١١/٢٠٠٠م
٣٥٦- صحيفة الإهرام ٢٤/١١/٢٠٠٠م
٣٥٧- صحيفة الإهرام ٢١/٥/٢٠٠٠م
٣٥٨- صحيفة الإهرام ٢١/٥/٢٠٠٠م
٣٥٩- صحيفة الإهرام ٧/١١/٢٠٠٠م
٣٦٠- صحيفة الإهرام ١١/١١/٢٠٠٠م
٣٦١- صحيفة الإهرام ١٤/١١/٢٠٠٠م
٣٦٢- صحيفة الإهرام ٧/١١/٢٠٠٠م
٣٦٣- صحيفة الإهرام ١٨/١/٢٠٠٠م
٣٦٤- صحيفة الإهرام ١٩/٢/٢٠٠٠م
٣٦٥- صحيفة الإهرام ٩/٢/٢٠٠٠م
٣٦٦- صحيفة الإهرام ٢٥/٢/٢٠٠٠م

٣٦٧- صحيفة الإهرام ١/٣/٢٠٠٠م
٣٦٨- صحيفة الإهرام ١٤/٥/٢٠٠٠م
٣٦٩- صحيفة الإهرام ٣٠/٦/٢٠٠٠م
٣٧٠- صحيفة الإهرام ٨/٧/٢٠٠٠م
٣٧١- صحيفة الإهرام ٢٥/٧/٢٠٠٠م
٣٧٢- صحيفة الإهرام ١٨/٨/٢٠٠٠م
٣٧٣- صحيفة الإهرام ٦/٢/٢٠٠٠م
٣٧٤- صحيفة الإهرام ٢٤/٧/٢٠٠٠م
٣٧٥- صحيفة الإهرام ٢٥/٧/٢٠٠٢م
٣٧٦- صحيفة الإهرام ٢٦/٧/٢٠٠٢م
٣٧٧- صحيفة الإهرام ٢٨/٧/٢٠٠٢م
٣٧٨- صحيفة الإهرام ٣٠/٧/٢٠٠٢م
٣٧٩- صحيفة الإهرام ٣١/٧/٢٠٠٢م
٣٨٠- صحيفة الإهرام ٣/٨/٢٠٠٢م
٣٨١- صحيفة الإهرام ٩/٨/٢٠٠٢م
٣٨٢- صحيفة الإهرام ١٣/٨/٢٠٠٢م
٣٨٣- صحيفة الإهرام ٢٦/٧/٢٠٠٢م
٣٨٤- صحيفة الإهرام ٣٠/٧/٢٠٠٢م
٣٨٥- صحيفة الإهرام ٣/٨/٢٠٠٢م
٣٨٦- صحيفة الإهرام ٩/٨/٢٠٠٢م
٣٨٧- صحيفة الإهرام ١٤/٨/٢٠٠٢مذ

ملحق رقم (١)

قضايا و اراء

السنة ١٢٣ - العدد 41072

١٤٢٠ 20 مايو 1999

الخميس ٥ من صفر

السياسة المصرية ومياه النيل في القرن الـ ٢٠

السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين

بقلم : أحمد يوسف القرعي

من كتاب[السياسة و الحكم في افريقيا] عام١٩٥٨ الى كتاب[السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين] الذي صدر أخيرا وعلى امتداد اكثر من أربعة عقود ارسى الاستاذ الدكتور عبدالملك عوده منهج دعائم اولى مدرسة مصرية عربية للشئون السياسية الافريقية وحظيت الدائرة النيلية لديه بمكانة مميزة فهي دائرتنا الحيوية والأمنية ونقطة انطلاقنا الى عمق القارة، ومبادرة د. عودة باصدار كتابه عن السياسة المصرية ومياه النيل في القرن الـ ٢٠ تتواكب مع ماأثارته اتفاقية قانون المجاري المائية الدولية(الموقعة في مايو ١٩٩٧) من قضايا تستحق مزيدا من المناقشة والتعجيل بحسمها حفاظا على حقوقنا المائية الثابتة.

ويأتي كتاب د. عودة شارحا للسياسة المصرية وخلفياتها محللا لمواقفها وتوجهاتها في اطار السياسات المتعاونة أو المتناولة من قبل دول حوض النيل الأخرى أو الدول الكبرى او بعض دول الجوار الجغرافي أو المؤسسات الدولية الكبرى المعنية بشئون المياه.

وإجلاء للخط الفكري للدراسة يعتقد د. عوده ان قضية مياه نهر النيل اولا وأخيرا قضية مصرية، وان تفاعلاتها ايجابا أو سلبا تتم بين الدولة المصرية وتسع دول أخرى قائمة حاليا في حوض النيل وان كان د. عوده لاينفي التأثير المتبادل بين السياسة المصرية وغيرها من سياسات عربية وافريقية وأوروبية وامريكية على مستويات مباشرة أومستويات غير مباشرة كما يعطي د. عوده اهمية لاحتمالات المستقبل المرئي بالنسبة للدول الواقعة في حوض نهر النيل وماتحتويه من عناصر الثبات و التغيير.

تبدأ دراسة د. عودة كما يقول في المقدمة من الحقائق والنتائج التي توصلت اليها علوم الجغرافيا والتاريخ والهيدرولوجيا والزراعة والقانون الدولي وهي دراسات منشورة، كتبها علماء وخبراء وثقات باللغة العربية واللغات الاجنبية وتستفيد الدراسة منها بدون ان تتوقف او تتدخل بالتكرار أو بالعرض لما بين هذه المدارس من اختلافات علمية فنية في مجالات موضوع المياه جنوب الحدود المصرية.

واختار د. عوده تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تغطي أربع فترات زمنية فرعية يكون المحور الأساسي في كل منها هو مضمون واسلوب السياسة المائية المصرية تجاه الأطراف الأخرى في منطقة حوضي النيل وتبدأ الدراسة بالربع الأول من القرن العشرين حيث خضعت مصر للاحتلال البريطاني مثل اغلب بلاد الحوض فيما عدا مملكة الحبشة، بينما خضعت باقي مناطق الحوض للاستعمار البلجيكي و الايطالي والالماني، ثم تنتقل

فبراير ٢٨ تبعا لتصريح

1922, مصر تبعا استقلال

الدراسة الى الربع الثاني من القرن بعد إعلان استقلال مصر ومشروعات,

وتتصف هذه الفترة بالاهتمام الرسمي المصري بوضع خطط ومشروعات بقرار من التخزين المائي في هضبة البحيرات الاستوائية، حتى إعلان السياسة المائية بقرار من مجلس الوزراء المصري في٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، واهتمام الدراسة الرئيسي هو التصور المصري للمشروعات جنوب خط عرض٢٢ درجة شمال خط الاستواء.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين تبدأ الفترة الثالثة بقيام الثورة المصرية عام 1952, وقبولها مبدأ حق تقرير المصير للسودان ثم استقلاله عام١٩٥٦ وعقد اتفاقية 1959 بين الدولتين المصرية والسودانية، وفي هذه الفترة توالى ظهور الدول المستقلة في الحوض، وصارت هي الأطراف الأخرى في العلاقات السياسية والمالية المتبادلة مع الدولة المصرية بدلا من الادارات الحكومية الاستعمارية الايطالية والبلجيكية والبريطانية، كما شهدت هذه الفترة مناخ ونتائج الحرب الباردة في العلاقات الاقليمية المتبادلة بين دول حوض النيل، ومنذ منتصف أعوام الثمانينيات، انتهت الحرب الباردة ودخلت العلاقات السياسية بين دول الحوض العشر في الفترة الرابعة والأخيرة قبل انتهاء القرن العشرين، وفي هذه الفترة تبرز قضايا التناقض والتعاون بين السياسات المائية لدول الحوض، كما أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية(مايو١٩٩٧)، وتتغير البيئات الدولية والاقليمية والوطنية بأشكال وبأهداف جديدة ومستمرة وتترك آثارها على قضايا المياه بين دول حوض النيل حتى نهاية القرن العشرين، وهذه القضايا كما يقول د. عوده هي جزء من قضايا أزمة المياه في القرن المقبل على مستوى العالم المعاصر.

وفي ختام دراسته يعرض د. عوده سبع نتائج وملاحظات اساسية يمكن ايجازها فيمايلي:

1 ــ استمر موقع موضوع مياه النيل قائما ومستمرا في الفكر المصري السياسي والأمني، على الرغم من التغيير الذي شهدته الخريطة الاجتماعية الاقتصادية للشعب والدولة في مصر، وكذلك التغيير الذي حدث في تركيب الطبقة السياسية الحاكمة وشرائحها ونخبها المتنوعة.

وعلى الرغم من استمرار الموقع المتقدم والأولوية الأولى لمياه النيل في العلاقات مع باقي مناطق ودول حوض النيل، الا ان المعنى والمضمون حدث فيه تغيير وإعادة ترتيب.

وهذا يتطلب استعمال ادوات سياسية جديدة، ورسم أطر تنظيمية جديدة، والتفاوض على سلسلة من الانشاءات والمشروعات المائية جنوب الحدود السياسية المصرية.

والتفاوض في هذه الحالة يشمل مجموعات من العناصر والمكونات المتشابكة حينا والمعقدة حينا آخر.

2 ــ في اعماق هذا التفكير المصري وتفكير الأطراف الأخرى في الحوض يكمن مفهوم الأمن القومي لكل دولة، وميراث الشكوك والمخاوف والقلق بدرجات مختلفة لدى الجميع.

3 – ان السياسة المصرية عقب مشروع السد العالي واتفاقية١٩٥٩ شهدت موقفها
السياسي علي عمل ودور الهيئة الفنية الدائمة المشتركة(الثنائية بين مصر
والسودان)، وقد أثمر هذا العمل والدور طالما كانت العلاقات المصرية السودانية تتصف
بالدفء والتعاون.
وهذا القول يطرح عددا من الاسئلة تتعلق بالأسلوب والتوقيت وحسابات النتائج
والأوضاع الجديدة في السودان على المستوي السياسي وعلى المستوي المائي وعلى
مستوي المشروعات المشتركة الـ ابقة أوالقائمة. وكلها علامات استفهام وفيها قولان؟
4 – إن النمو العالمي للاهتمام بقضايا المياه يطرح أنواعا من القلق والتفكير في
المستقبل، فهذا الاهتمام أدخل الي ساحة النقاش والحديث مفاهيم ومصطلحات جديدة
كالتي يتحدث عنها البنك الدولي أوالتي وردت في دراسات وبحوث خاصة أوعامة.
بالنسبة للأطراف الأخري في حوض النهر، ومع ذلك فان البنك الدولي والمنظمات
والدول المانحة والمقترحة لتمويل الانشاءات والمشروعات نجدها حاضرة أو مدعوة
للحضور في المناقشات والمفاوضات.
5 – إن عدم الأمن والاستقرار والنزاعات المسلحة الداخلية تنتشر في دول الحوض
فيما عدا مصر، وان هناك اتهاما متداولا في وسائل الاعلام الدولية، ولدي بعض
الباحثين ان السياسة المصرية هي السبب، ولكن انتهاء الحرب الباردة وتمدد السياسة
الأمريكية والسياسات الأوروبية في القارة عامة وفي منطقة حوض النيل خاصة، يعطل
هذا الاتهام الذي اعتبره باطلا من أساسه.
6 – ان الاحتياجات المصرية لمزيد من المياه، هو أمر مقرر لا جدال فيه طبقا
لتصريحات وزراء الموارد المائية المصريين في العقد الأخير من هذا القرن.
7 – إن الارقام التي أعلنتها وزارة الموارد المائية المصرية والواردة في الوثائق
الرسمية تقول ان استخدامات مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية وخزان المياه
الجوفي بالحجر الرملي النوبي ومياه الصرف الصحي بعد معالجتها يصل مجموعها الي
مليار م٣، وان هذا المجموع سوف يستخدم في خطة الوزارة حتي عام٢٠١٧ 12.4
وهذا يعني وجود عجز أو نقص تحتاجه مصر في هذه الفترة ومابعدها من سنوات
قادمة كما تقول الارقام ان اجمالي مياه الامطار التي تسقط علي منابع نهر النيل يصل
سنويا الي ١٦٠٠ مليارم٣ وفي تقدير آخر ١٦٨٠ مليار م٣ لايستغل منها سوي٨٪
سنويا، بينما يحسب عند أسوان طبقا لاتفاقية١٩٥٩ من مياه النهر ٨٤ مليار م٣ هي
التي تقسم بين مصر والسودان بعد استبعاد كمية ١٠ مليارات م٣ نتيجة البخر
والتسرب. ومن الثابت علميا ان باقي هذه المياه السنوية لايستخدم في باقي دول
حوض النيل. ولذلك نتفق مع وزير الموارد المائية المصري الذي يقول إنه لابد
ابتكار نظريات وادوات جديدة للتعامل مع المستجدات المائية في حوض النيل.
وبعد هذا التحليل الشامل الموثق بالأرقام يقرر د. عودة ان الأزمة في حوض
هي أزمة سوء إدارة وفرة المياه، وليست أزمة صراع حول ندرة المياه،
كبير بين الأزمتين.

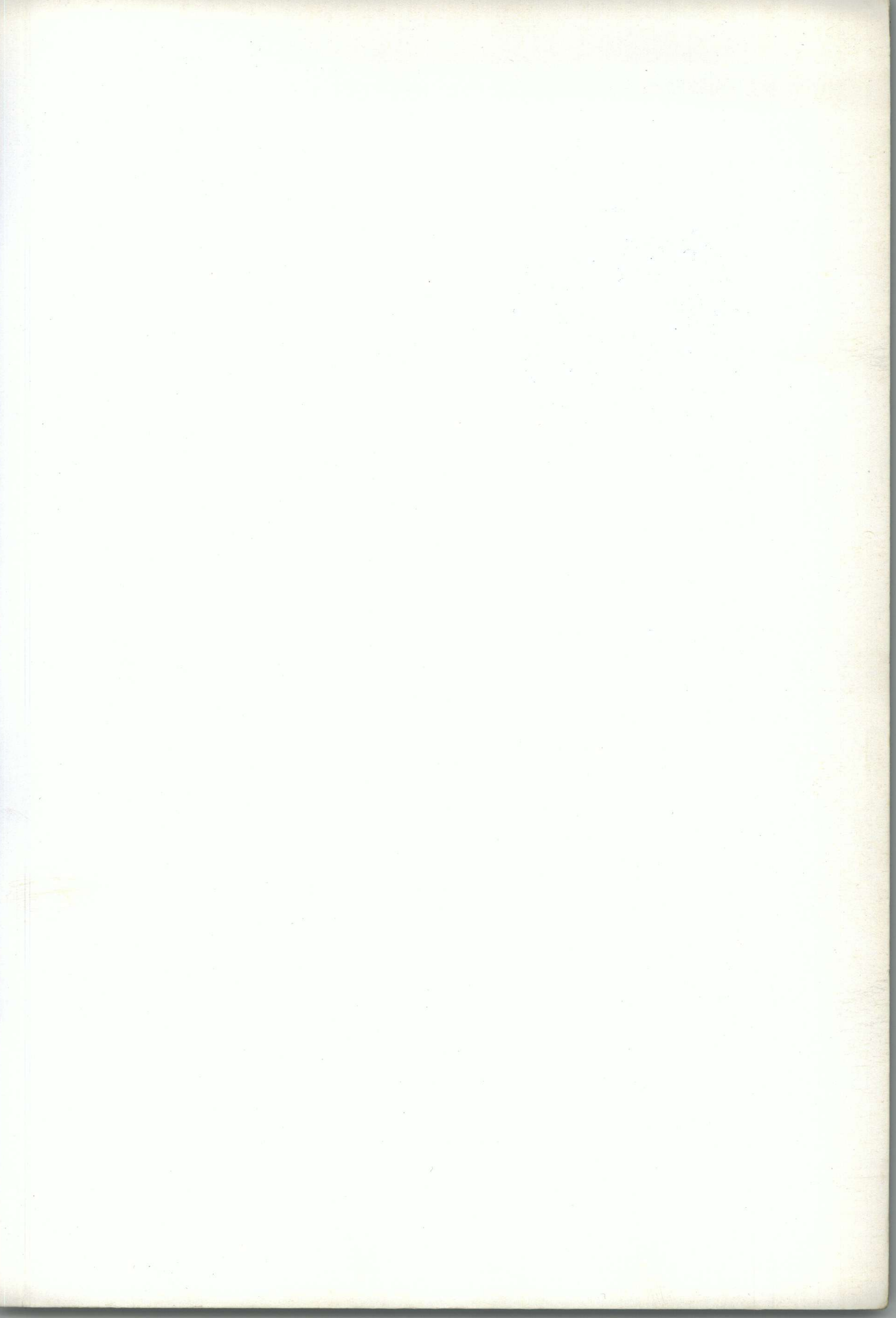
10/11/1423

1999/5/20/OPIN3.HTM

وأخيرا فان كتاب د. عوده وهو من اصدارات مركز الدراسات
بالاهرام يملأ فراغا كبيرا بالمكتبة العربية التي لاتزال تفتقر
السياسية الجادة.

الصفحة الأولي مصر الوطن العربي
تحقيقات قضايا و آراء الاقتصاد
الكتاب أعمدة

01/1999/5/20/OPIN3.HTM



بسم الله الرحمن الرحيم

من هموم شركة زين للاتصالات ترقية حركة البحث العلمي ودعمها في كل المجالات ومع جميع الباحثين والجامعات على امتداد السودان، وفي خطوة رمزية لتأكيد هذا الاتجاه قامت الشركة بطباعة عدد من بحوث الدكتوراه والماجستير بالتعاون مع جامعة إفريقيا العالمية، التي تضمّ طلاباً من معظم دول القارة الإفريقية، وتتناول هذه الدراسات قضايا السياسة واللغة والثقافة في أنحاء القارة المختلفة.

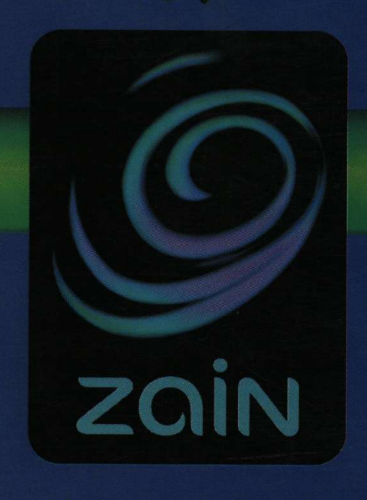
ونرجو أن يتسع هذا التعاون ليشمل كل الجامعات السودانية.

والله ولي التوفيق "

الفاتح عروة

العضو المنتدب للشركة السودانية للهاتف السيار

(زين)





إشراف وتنفيذ مركز سلام للدراسات الإستراتيجية

